

نقابة المحامين الاهليين

المحاماة



فهرست

السنة الاولى

١٩٢٠

بيان

تشتمل فهرس مجلة المحاماة على الأبواب الآتية :

- ١ - بيان المقالات والمباحث التشريعية
- ٢ - ملخص احكام المحاكم الاهلية للنشوره
- ٣ - بيان القوانين والقرارات والمنشورات
- ٤ - بيان الاخبار المختلفه الخاصة بالتقضاء والنيابة والمحاماه

- ١ -

فهرس المباحث القاذونية والتشريعية

(نذكر تحت ه ذا الباب عنوانات المقالات والمباحث مع أسماء اصحابها وبيان العدد
والصحيفة المنشورة فيها)

- ١ - الجدول المستمر (تعريب مقال كتبه للسستر شلزون ايموس سنة ١٩٢١) ص ١ - عدد ١
- ٢ - بحث في اتعاب المحاماه التي يحكم بها على الخصم (لرئيس تحرير المجلة) « ٦١ - ٢ »
- ٣ - مزايا المحامي (محاضرة للاستاذ احمد بك مصطفى المحامي) « ٦٥ - ٢ »
- ٤ - بحث في استرداد الشيوخ (للاستاذ احمد بك لطفى المحامي) « ٧٥ - ٢ »
- ٥ - الجدول المستمر (بحث للاستاذ عبد الوهاب محمد بك المحامي) « ٨٥ - ٢ »
- ٦ - شكوى وأمان (للاستاد اميل بولاد المحامي) « ١٢١ - ٣ »
- ٧ - ما اصل الوقف . ولاي داع اخرج من اختصاص المحاكم الاهلية (لرئيس تحرير المجلة) « ١٧٧ - ٤ »
- ٨ - التعاقد بالمراسلة (للاستاذ سامي الجريديني المحامي) « ١٨٠ - ٤ »
- ٩ - مركز الوارث في القوانين المصرية (مقال للاستاذ علي ذكي العرابي بك) « ٢٣٨ - ٥ »
- « ٢٨١ - ٦ »
- « ٣٢٦ - ٧ »
- « ٣٣٥ - ٥ »

- ١٠ - الاختصاص ودعوى الضمان للاستاذ مرقص فحمي الحامي
 ص ٣٣٣ - عدد ٦
 » ٣٤١ - » ٧
 » ٣٦٩ - » ٨
 » ٤٧٣ - » ٩
 ١١ - لا تركة الا بعد دين (للاستاذ عبد الحميد بدوي بك)
 ١٢ - اختلاف الاحكام (لرئيس تحرير المجلة)
 ١٣ - في تصرفات المحجوز عليه قبل وبعد الحجر (لرئيس تحرير المجلة)
 » ٣٦٧ - » ٨

- ٢ -

فهرست الاحكام

ملحوظة - ننشر تحت هذا الباب ملخصات الاحكام مرتبة ترتيبا هجائيا . وترد فيها بيان المحكمة الصادر منها الحكم وتاريخ صدوره والعدد المنشور فيه الحكم من هذه المجلة والصحيفة والنمرة المعنون بها الحكم وقد يشار الى الحكم اكثر من مرة تبعا لتعدد المباحث الواردة فيه فيذكر المبدأ ويكتفى بالاحالة على موقع ملخص الحكم من الفهرست مع النمرة المذكورة على يمينه في الفهرست تسهيلا للبحث .

حرف الالف

ابطال تصرفات الدائن

١ شروط . تركة . دين عليها . حق الدائنين

(١) ان الشريعة الاسلامية هي المرجع في مواد الارث وهي المرجع كذلك في تحديد التزامات المورث لان هذه الالتزامات انما هي جزء من التركة مقابل للمحقق

(٢) اذا كان حق الدائنين شخصيا في حياة المورث فانه يصبح عينا على تركته بعد وفاته ويكون حق الدائنين في ابطال التصرفات نتيجة تحول حقهم وتغير طبيعته

فلا يشترط في ابطال تصرفات الوارث اثبات الغش والتواطؤ بل يكفي تحقق الضرر - ذلك هو الطريق الوحيد لتأمين الدائنين على ديونهم من تبديد الوارثين

(ملفظا السككية - ٢٩ مارس سنة ١٩٢١
 عدد ٤ - ص ٢٠٣ - نمرة ٣٣)

اتحاد في القصد الجنائي

٢ تعدد الجرائم . وحدة العقوبة

المعرفة والشروع في النصب والتعدي على موظف أثناء تأدية وظيفته يعاقب مرتكبها على أشد عقوبة وان تعددت الجرائم متى ثبت ان الغرض منها جميعا

- واحد وانها ارتكبت تنفيذاً لقصد جنائي واحد تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة - ٣٢ - من قانون العقوبات
- (جنابات قنا - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ عدد ٦٠ - ص ٢٩٩ - عمرة ٥٣)
- وحدة العقوبة . شريك . فاعل أصلي
- أطلق متهمان أربعة أعيرة نارية على شخص فأصابه اثنان منها ونشأ عن ذلك قتله فقضت محكمة الجنابات باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة القتل دون أن تبين إذا كان المقدوف الذي أصاب المجنى عليه ونشأ عنه قتله صادراً من المتهمين الاثنين او من أحدهما وأيهما . فظعن المتهمان في الحكم بطريق النقض بحجة أن هذا البيان كان واجباً على المحكمة لأنه يترتب عليه تغيير وصف التهمة واعتبار تهمة أحدهما شروطاً وتهمة الآخر قتلاً
- فقضت محكمة النقض والابرار برفض الطعن لتعذر هذا البيان على المحكمة - ولأن المتهمين فاعلان أصليان على كل حال لاتحادهما في القصد الجنائي واشترائهما في الجريمة بالمثل - ولأنه لا مصلحة للمتهمين في النقض لأن المادة - ١٩٦ - عقوبات نصت على أن عقوبة الشريك في مثل هذه الجريمة هي عقوبة الفاعل لأصلي لأن القتل حصل عمداً مع سبق الإصرار والترصد
- (نقض - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٧ - ص ٢٣٥ - عمرة ٦٠)
- (راجع إجراءات في المواد الجنائية عمرة ١٤)
- اثبات في المواد المدنية
- ٤ دين . اقرار الوصي . اثبات
- لا يملك الوصي الاقرار بالدين فلا يجوز له أن يسدد ديوناً على القاصر لم تكن ثابتة
- (المجلس الحسبي العالي - ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦ - عدد ٥ - ص ٢٤٩ - عمرة ٤٠)
- تدليس . اثبات
- إذا ثبت عدم صحة سبب التعهد الوارد بالمقد فعل الدائن أن يتولى هو اثبات وجود سبب شرعي آخر
- لا يثبت التدليس المدني ما دام وجه التدليس نفسه غير واضح في الدعوى
- (أسبوط الكليه - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٣٩٤ - عمرة ٧٥)
- شهود . ديون قيمتها ألف قرش . تخالف
- جواز سماع شهادة الشهود في الديون لغاية ألف قرش ليس من النظام العام ولذلك يجوز الاتفاق بين الدائن والمدين في ذلك على أنه لا عبرة شهادة الشهود ولا يعتبر السداد الا بإيصال او استلام سند الدين مؤشراً عليه السداد
- (الاقصر - ٤ ابريل سنة ١٩٢٠ - عدد ٤ ص ٢٠٧ - عمرة ٣٤)
- تحقيق المخطوط المضاهاة . البينة . القرائن
- نفي القانون المصري بجواز اثبات التوقيع على الاوراق بالمضاهاة أو بالبينة ولكنه لا يشترط لجواز الاثبات بالبينة حصول المضاهاة أولاً كما لا يشترط حصول الاثبات بالطريقين معاً ولا يوجب حصول المضاهاة مطلقاً - وعليه فله محكمة الحرية المطلقة في رفض طلب اثبات التوقيع أو

٩ قوة الشيء المقضي به المحاكم المدنية والجنائية
قوة الشيء المقضي به وان كانت تتعلق
عادة بنص الحكم لا باسبابه الا ان بعض
الاسباب قد تكون مع النص مجموعا
لا يتجزأ

حكم المحكمة الجنائية له امام المحكمة
المدنية قوة الشيء المقضي به نهائياً فيما
يختص بأوجه النزاع التي فصل فيها
(سوهاج - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩
عدد ٥ - ص ٢٦٢ - مرة ٤٦)

١٠ قوة الشيء المحكوم فيه : العنور على
ورقة الوفاء بعد تنفيذ حكم الدين : عدم
جواز رد مادم

اذا رفع دائن دعوى على مدينه فاعترف
الاخير بالدين وأدعي الوفاء ولكنه عجز
عن الاثبات تقضى عليه نهائياً بالدين ودفعه
فعلا ثم عثر المدين بالورقة الدالة على الوفاء
فهل يجوز للمدين بعد ذلك ان يرفع
الدعوى بهذه الورقة يطلب فيها رد مادم دفعه
تنفيذا للحكم الصادر عليه .

حكمت محكمة الاستئناف بعدم جواز
سماع الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً
لاتحاد السبب في الدعويين وعملاً بالمبدأ
الجارية عليه المحاكم الفرنسية في الوقت
الحاضر

(استئناف مصر ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ -
عدد ١٠ ص ٥٢٧ - مرة ١٦٣)
١١ يمين : صيغة الطلاق .

ان طلب توجيه اليمين بصيغة الطلاق
يخالف القانون ذلك لان قانون المرافعات
مادة - ١١٣ - لم يسمح للخصم الذي
يكلف خصمه باليمين الا ان يقدم صيغة

في قبول الاثبات بأحد الطرفين أو
بكليةهما معاً
ولما كان الاثبات بالقرائن جائزاً في جميع
الاحوال التي يجوز فيها الاثبات بالبينة
لاتحاد الحكم في الحالتين جاز للمحكمة أن
تستند في اثبات صحة التوقيع على نفس
الاوراق التي قضت بالمضاهاة عليها ان لم
يكن باعتبارها أوراقاً للمضاهاة فللقرائن
التي قد تستنبطها المحكمة من هذه الاوراق
(استئناف مصر - ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠
عدد ٩ - ص ٤٤٩ - مرة ٨٦)

اثبات الدين واثبات الوفاء : عدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها

رفع شخص على آخر دعوى يطالبه فيها
بدين فادعى المدين براءة ذمته من الدين
وقدم ايضالات تثبت وفاءه جزء من الدين
فقضى عليه نهائياً بالباقي

عثر المدين بعد ذلك بايصالات أخرى
تفيد وفاءه باقي الدين المحكوم به فرفع
دعوى جديدة على دائنه طلب الحكم
فيها عليه بقيمة تلك الايصالات

فقضت المحكمة بعدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها مقرررة للبدا
الآتي :

« اذا كانت الدعوى الاولى لم تتناول
سوي البحث في تعلق ذمة المدين بالدين
دون البحث في دعوي الوفاء جاز نظر
الدعوي الثانية . أما اذا كانت الدعوي
الاولي تضمنت الامرين معاً فلا يجوز
سماع الدعوي الثانية لسبق الفصل فيها »
(بنى سوييف الاهلية - ٢٦ يناير سنة
١٩٢٠ - عدد ٩ - ص ٤٠٠ - مرة ٩٦)

اثبات في المواد الجنائية

١٥ الآلة المستعملة في القتل : شروع في القتل

استعمال الآلات التي قد تحدث القتل في ذاتها الا يكفي لاعتبار الواقعة شروعا في قتل خصوصا اذا كان من بين تلك الآلات آلة نارية محشوة بالبارود فقط الذي لا يستعمل عادة في القتل

(احالة سوهاج - عدد ٤ - ص ٢٠٩ -

مرة ٣٥)

١٦ قصد جنائي : نية القتل : اثباتها :

استعمال آلة نارية : شروع في القتل . شريك

١ - لا يصح مؤاخذة المتهم بغير نيته الظاهرة
فاذا امسك شخص بمضائق آخر واطلق
ثالث عيارا ناريا على هذا الاخير فلا
يعتبر الاول شريكا في جريمة الشروع
في القتل الا اذا توفر احدا وجه الشروع
المبينة في المادة (٤٠) عقوبات .

٢ - يجب لتوفر اركان جريمة الشروع في
القتل ان تقع الافعال المادية مقترنة
بنية القتل

٣ - مجرد استعمال الجاني آلة نارية لا يكفي
لاثبات تلك النية خصوصا اذا حصل
الطلق على مسافة قريبة الى درجة
الملاصقة ومن آلة محشوة بالبارود فقط
وكانت الاصابة في غير مقتل من الجسم
(احالة سوهاج - ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠
عدد ٧ - ص ٣٥١ - مرة ٦٦)

اجراءات في المواد الجنائية

١٧ اخلال بمحقوق الدفاع : تغيير وصف الجريمة

بطلان : جوهرى : قض

اذا رأت المحكمة تغيير وصف الجريمة

الواقعة التي يريد الاستحلاف عليها . وقد
جري العرف في القضاء الاهلي بان تكون
اليمين بصيغة (اقسم او احلف بالله العظيم)
وحكمة هذا هو الشهور بجلال الخوف
به ورهبة وخشية العقاب واليمين بصيغة
الطلاق ليس فيه شيء من حكمة اليمين
ويتعمد اثره الى الغير (لوجته والاولاد)
فهو اضعف من اليمين بالله قوة وهو يضر
الغير اذا كان الخالف حائثا
(طنطا - ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ -
عدد ٤ ص ١٩٦ - مرة ٣١)

١٢ يمين حاسمة : طرق اثبات اخرى

لا مانع يمنع الخصوم من توجيه اليمين
الحاسمة بعد تقديم طرق اثبات اخرى او حتي
عند عدم نجاح هذه الطرق الاخرى .
(الاقصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٧ -
عدد ٥ - ص ٢٥١ - مرة ٤٤)

١٣ اليمين الحاسمة والربا الفاحش

لا يجوز تخليف شخص اليمين الحاسمة على
انه لم يقرض آخر مبلغا بالربا الفاحش
(الاقصر - ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ -
عدد ٥ - ص ٢٥٩ - مرة ٩٥)

١٤ اليمين الحاسمة وضع الخالف يده على

المصحف الشريف

لا مانع يمنع الخصم عند توجيه اليمين
الحاسمة لخصمه من ان يطلب منه ان يضع
يده على المصحف او الانجيل او التوراة
وقت الحلف فاذا قبل الخصم حلف اليمين
ورفض وضع يده على الكتاب عدنا كلا
عن اليمين

(بنى سوييف الجزئية ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٢٠ - عدد ٩ - ص ٤٩٠ - مرة ١٠٠)

(وفي القضية كان المتهم مقدا للمحكمة باعتباره فاعلا أصليا في جريمة القتل فعدلت المحكمة الوصف واعتبرته شريكا فيها)
 فإذا لم تراع المحكمة هذين الشرطين كانت اجراءاتها باطلة وحكمها محلا للنقض
 (نقض - ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ عدد ١٠ - ص ٥٠١ - عمدة ١٠٣)

٢٠ اعدام : حكم : رأي المفتي : نائب المحكمة الشرعية

نقض المادة - ١٨ - من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ انه فيما عدا المحروسه يؤدي كل نائب او من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها وبناء على هذا اذا احالت محكمة الجنايات أوراقا للدعوي على مفتي إحدى الجهات وجاءها الرد من نائب المحكمة يكون الافتاء صادرا من ذي الصفة وتكون المحكمة قد اخذت رأي المفتي قبل الحكم بالاعدام تطبيقا للمادة (٢٠٥) تحقيق جنایات والمادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ويكون النقض المرفوع لهذا السبب مرفوضا

(نقض : ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ : عدد ٦ - ص ٢٩٧ - عمدة ٥٢)

٢١ عدم جواز صراح الدعوي : جريمتان مرتبطتان الحكم في احدهما

لا يجوز للمحاكم الاهلية ان تنظر الدعوي الجنائية المكونة من جرمي التبديد والتزوير اذا قضت المحاكم المختلطة بالعقوبة في جريمة التبديد وحدها. ذلك لان الجريمتين مرتبطتان ببعضهما ووقعنا لغرض جنائي

من شروع في جنایة سرقة باكره الى حرقه تامة ولو كانت جنحة ولم تنبه المتهم الى هذا التنبيه عد ذلك اخلا لا بحقوق الدفاع وبطلانا جوهريا في الاجراءات وسببا لنقض الحكم
 (نقض - ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ - عدد ٢ - ص ٩٤ - عمدة ١١)

١٨ اخلا لا بحق الدفاع : تغيير وصف التهمة : الطرق الاحتمالية في جريمة النصب : نقض

رفعت الدعوي العمومية على شخص وطلبت النيابة عقابه أصليا باعتباره سارقا بالمادة (٢٧٥) واخطا بيا باعتباره مختلسا بالمادة (٢٩٦) فقضت محكمة الجنايات الاستئنافيه باعتبار الواقعة نصبا دون ان تشير في حكمها الي مادة النصب ودون ان تبين الطرق الاحتمالية التي استعملت في ارتكاب الجريمة

فقررت محكمة النقض بانه لا يحق للمحكمة تغيير وصف التهمة دون ان تنبه الدفاع الى ذلك كما انه من الواجب على المحكمة ان تبين الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهم في ارتكاب جريمة النصب لانها ركن من اركانها وقضت بقبول النقض
 (نقض - ٧٨ سنة ٣٨. عدد ١٠. ٤٩٩ عمدة ١٠٢)

١٩ اخلا لا بحق الدفاع : تعيير وصف التهمة : شرط

يجوز لمحكمة الجنایات تعديل وصف التهمة انما يشترط لذلك شرطان الاول ان يكون التعديل قد تناول وقائع دار عليها التحقيق - الثاني ان يعلن المتهم بهذا التعديل حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه

بدليل صريح نص المادة - ٢٢٤ - من قانون تحقيق الجنايات

(نقض - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٣٨٠ - نمرة ٦٩)

٢٤ رئيس نيابة الاستئناف : الاستئناف في ميعاد الثلاثين يوما : نقض

لرئيس نيابة الاستئناف بصفته حالا محل النائب العمومي الحق في الاستئناف في مواد الجرح في ميعاد الثلاثين يوما من وقت صدور الحكم

(نقض - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ - عدد ١٠ - ص ٤٩٧ - نمرة ١٠١)

اجراءات في اللواد المدنية

٢٥ اجراءات التنفيذ : الاتفاق على ما يخالفها

اجراءات التنفيذ التي وردت بقانون المرافعات من النظام العام فلا يجوز للدائن ان يتفق مع مدينه على ما يخالفها مثل الاتفاق على ان يكون للدائن حق الحجز على متغولات مدينه تحفظيا في غير الاحوال التي نص عليها القانون على سبيل الحصر

(جرجا الجزئية - ١٦ اوتس ١٩٢٠ عدد ٧ - ص ٣٥٦ - نمرة ٦٨)

٣٦ اعادة نظر الدعوي . حضور المدعي عليه قبل انقضاء الجلسة

اذا سبق حضور المدعي عليه في قضية ولم يحضر في الجلسة الاخيرة وحكم عليه حضورا ثم حضر قبل انقضاء الجلسة وطلب اعادة نظر الدعوي اوجب الى ذلك طبقا للمادة (١٢٠) مرافعات

(بني سويف الجزئية - ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠ - عدد ٩ - ص ٤٨٨ - نمرة ٩٩)

واحد والحكم من المحكمة المختلطة بعقوبة على التبديد هو حكم على اشد الجرمين عقوبة . والمبرة في معرفة اشد العقوبتين بالقانون الذي قرر ارتباط الجرائم التي وقعت لفرض واحد . وما دام القانون الاهلي جعل عقوبة للتبديد والتزوير معا فلا يجوز نظر الدعوي امام المحاكم الاهلية اذا قضت المحكمة المختلطة بعقوبة التبديد لسبق الفصل فيها

(طنطا. جرج سائرة - ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ - عدد ٢ - ص ١٠٦ - نمرة ١٥)

٢٢ حبس احتياطي : مواعيد طلبه : - قوط حق النيابة في طلبه

١ - عدم حصول النيابة على اذن من القاضى الجزئي بامتداد الحبس في مدة الاربعة الايام يسقط حقها في طلب الامتداد بعد ذلك عملا بنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات

٢ - طلب النيابة امتداد امر الحبس الصادر منها لا يمكن اعتباره استصدار امر الحبس مباشرة من القاضى ولا يدفع عنها خطر سقوط حقها في طلب الامتداد اذا لم تطلبه في مدة الاربعة الايام

(سوهاج الجزئية - ٩ مايو سنة ٩٢٠ عدد ٣ - ص ١٥١ - نمرة ٢٥)

٢٣ الحكم النيابي في جناية : قواعد سقوط الحق : المعارضة

اذا حكم على شخص غيابيا بعقوبة في جناية ثم قبض عليه واعيدت الاجراءات ضده فلا تنطبق عليه قواعد سقوط العقوبة

النقض اذا كان القرار مبنيًا على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها (قانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥)

ويرفع الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية اذا كان قرار قاضي الاحالة مبنيًا على عدم كفاية الادلة (قانون رقم ٧ سنة ١٩١٤)

واذا كان القرار مبنيًا على عدم صحة التهمة فلا يصح الطعن فيه بطريق النقض بحجة تجاوز قاضي الاحالة سلطته وانما يقدم الطعن بطريق المعارضة لانه لا فرق بين عدم صحة التهمة وعدم كفاية الادلة طالما ان السبب في الحائثين انما يتعلق بوقائع الدعوي وليس بتطبيق القانون

(نقض - ١٨١٠ سنة ١٩ - ٢٠ عدد ٩ - ص. ٤٤٠ - غمرة ٨٢)

٣٠ - احاله اختصاص قاضي الاحاله - التقرير
بان لا وجه لاقامة الدعوى لعدم صحة

التهمة - لا يمكن الطعن فيه

بمقتضى قاضي الاحاله في الادلة

١ - القرار بان لا وجه لاقامة الدعوى لعدم صحة التهمة ليس بمعناه عدم كفاية الادلة او عدم الثبوت علي الاطلاق بل بمعناه ان الواقعة لا وجود لها أصلاً

٢ - لقاضي الاحاله ان يبحث في الادلة من حيث الصحة وعدمها وليس هذا مما يتفرّد به قاضي الموضوع بعكس ما قضت به محكمة النقض بمحسبها

الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩١٧

٣ - لقاضي الاحاله ان يصدر قراراً بعدم صحة التهمة وهذه الحالة تنطوي

٢٧ بطلان المرافعة - تمجيل قلم الكتاب للقضية

لا يستفيد المدعي من تمجيل قلم الكتاب للقضية بعد استمرار انقطاع المرافعة فيها لثلاث سنوات فاذا طلب للمدعي عليه بطلان للمرافعة بعد هذا التمجيل وقبل ان يعجل للمدعي دعواه بنفسه اجيب الى طلبه لانه انما اريد ببطلان للمرافعة جزاء للمدعي على اهماله وليس تمجيل قلم الكتاب للقضية بدافع تهمة الاهمال

(أسبوط الجزئية - ٢٣ أكتوبر ٩٢٠

عدد ١٠ - ص ٥٤١ - غمرة ١١٨)

٠ انظر اثبات في المواد المدنية غمرة ٦٥ و ٧٧ و ١١

احاله

٢٨ - احاله قاضي الاحاله وتحقيقات النيابة

تحقيق البوليس

المراد بتحقيق القضية الجنائية بمعرفة النيابة عملاً بالمادة التاسعة من القانون غمرة ٤ سنة ١٩٠٥ قبل تقديمها لقاضي الاحاله هو ان يتولى احد اعضاء النيابة بنفسه ذلك التحقيق لا ان يمهّد به لاحد رجال البوليس بالتدابير يصدر اليه ومن ثم فالقضية التي تقدم للاحالة على غير هذا الوجه يجب اداؤها للنيابة لمباشرة تحقيقها بنفسها (قاضي احاله سوهاج في القضية غمرة ٤٤

سوهاج سنة ١٩٢٠ - عدد ٣ - ص ١٤٧ غمرة ٢٣)

٢٩ - احاله قرار قاضي الاحاله بالاوجه لاقامة

الدعوى العمومية - طريق المعلن فيه

المعلن في قرار قاضي الاحاله بالاوجه لاقامة الدعوى العمومية يرفع الى محكمة

نوع كان الا برضاء الموظف ولو كان ذلك
التعديل لقائده

(استئناف - ١٩ مارس سنة ١٩١٨
عدد ١ - ص ٢٦ نمرة ٤)

٣٢ معاس . تعويض . فصل . الوظيفة

ان طلب التعويض بسبب الفصل من
الوظيفة والاحالة علي المعاش في غير الاحوال
المنصوص عنها قانونا هو طلب يقاير طلب
تعديل المعاش وان كان قانون المعاشات
أحد عناصره والطلبان وان كانا ناشئين عن
عقد واحد الا انها مختلفان في اساسها
وموضوعها ومختلفان كذلك في الحق
القانوني الذي يستمدان منه وجودهما
فالمعاش مستمد من قانون المعاشات واما
دعوى التعويض فانها مستمدة من القانون
العام مادتا ٤٠٣ ، ٤٠٤ مدني والمادة -
١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ومن
قانون المعاشات فلا يسري حكم المادة
السادسة من القانون نمرة ٥ سنة ٩٠٩
علي دعوى التعويض ولا يسقط الحق فيها
بمضي اربعة اشهر من استلام المبركي

(مصر الابتدائي - ١٤ مارس سنة ١٩٢٠
عدد ١ - ص ٢٩ - نمرة ٥)

٣٣ تعويض : احاله علي المعاش في غير الاحوال

المنصوص عنها : ضرر . سقوط الحق فيه
ان الدعوى التي ترفع من الموظف بطلب
تعويض عن ضرر لحق به سبب احالته علي
المعاش في غير الاحوال المنصوص عليها
قانونا او تقدر هذا الضرر عن المدة التي
كانت باقية له عن السن المقررة لاحتالته علي
المعاش هي في الحقيقة وتقس الامر دعوى
ترجى الي تعديل المعاش بطريقتين غير مباشر

نحت « عدم وجود أثر لجريمة ما »
التي نصت عليها الفقرة الثالثة من
المادة ١٢ من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥
٤ - القرار بان لا وجه لاقامة الدعوى
لعدم الصحة لا يقبل الطعن باي وجه
من الوجوه . اما امام اودة للشورة
فلانه ليس قرارا بعدم كفاية الادلة
واما امام محكمة النقض فلانه يستند
الي الوقائع لا الي القانون
(قاضي الاحالة بمحكمة سوهج
في الجناية نمرة ٤٦٨ طهطا سنة ٩٢٠
عدد ٣ - ص ١٤٣ - نمرة ٢٢)

احالة علي المعاش

٣١ احالة علي الاحتياط . استبعاد . معاش

قانون المعاشات وتعديله بغير رضاء للموظف
ان القانون نمرة ١٦ الصادر في ١٢ يونيه
سنة ١٩١٢ الذي يميز احالة ضبط البوليس
علي الاحتياط اسوة بضباط الجيش لم ينشئ
حالة جديدة تميز الاحالة علي المعاش بعد
انتهاء مدة الاحتياط ولا يترتب عليه
الحرمان من الضمانات التي منحها قانون
المعاشات فيما يختص بالشروط الواجب
اتباعها عند الاحالة نهائيا علي المعاش

وان مدة الاحتياط هي بمثابة اجازة بشكل
خاص يبقى اثناءها المجال علي الاحتياط تابعا
لهيئة الموظفين فاذا انتهت مدة الاحتياط
أعيد الضابط الي الخدمة او احيل علي
القومسيون العادي لفحصه ولا يحال علي
المعاش الا اذا توفرت فيه حالة من حالات
الاحالة علي المعاش المنصوص عنها في قانون
المعاشات

وان قانون المعاشات لا يجوز تعديله باي

الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ في عهد السلطان عبد المجيد لبس قاصر اعلى دعاوى الميراث بالنسبة لاختصاص البطريكخانات وانما ذكرت دعاوى الميراث على سبيل التمثيل والمقارنة وان التعبير بلفظ الدعاوى الخصوصية الذي جاء في هذه المادة يشمل جميع الاحوال الشخصية المتعلقة بشير المسلمين من رعايا الدولة العلية فيجوز اذن رفعها امام البطريكخانات أو رؤساء الطوائف متى اتفق الخصوم على ذلك والمقصود هنا من اتفاق الخصوم ان لا تقوم معارضة في شأن هذا الاختصاص من أحد الخصوم ذلك لانه من المبادئ المسلم بها قانونا ان عدم المعارضة في قبول اختصاص احدى جهات القضاء الاختياري يقوم مقام قبول اختصاصها في نظر الامر.

(استئناف مصر - ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ - عدد ٤ - ص ١٨٩ - عمدة ٣٠)

٣٧ اوقاف قبطية اهلية : تتدخل المجلس الملى فيها. انعدام الصفة

ليس للمجلس الملى للاقباط الارثوذكس حق التدخل في شؤون الاوقاف القبطية الاهلية بحجة ان جزءا من ريعها مخصص بالفقراء لان المواد ١٣ و ١٨ من لائحة تشكيل المجلس المذكور المصدق عليها بالامر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ انما نصت على الاوقاف الخيرية دون الاهلية ولا يصبح الوقف الاهلي خيرا بمجرد تخصيص جزء من ريعه بالفقراء

وعليه فالدعوى التي ترفع من المجلس الملى على تاجر وقف أهلي بالمطالبة بحق

ويسرى عليها حكم المادة السادسة من قانون المعاشات عمدة ٥ سنة ١٩٠٩ التي تقضى بسقوط الحق فيها اذا لم ترفع في بحر الاربعة شهور من تاريخ احتلام مركي المعاش (استئناف - ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ - عدد ١ - ص ٣٤ - عمدة ٦)

٣٤ المعاش : حق أو منحة

ليس المعاش منحة تمنحها الحكومة للموظف وانما حق اوجبه الخدمات التي اداها والمبالغ التي استقطعتها من مرتبه التي كان يأخذها اجرا على هذه الخدمات (استئناف - ٨ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥٠٨ - عمدة ١٠٦)

٣٥ لائحة المعاشات : موظف الحكومة :

تمويل . ميعاد سقوط الحق في دعوى

الموظف بالتعويض

لا تقبل دعوى التعويض المرفوعة على الحكومة من الموظف الدال الى المعاش اذا ظهر ان الغرض منها المنازعة في المكافأة التي تقدمت له طبقا للائحة المعاشات الصادرة في سنة ١٩٠٩ واصبح تقديرها نهائيا بمضى اربعة اشهر من يوم صرف المكافأة اليه طبقا لنص المادة السادسة من لائحة المذكورة

(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥١٣ - عمدة ١٠٧)

احوال شخصية

٣٦ بطريكخانة الارمن الارثوذكس : اختصاص.

اتفاق الخصوم

ان نص المادة - ١٨ من المخطط الهايوني في

وان كان عملا اداريا الا انه متعلق بالمصلحة العامة وليس فيه تعطيل لاعمال الحكومة بل فيه مصلحة من حيث تصحيح الخطأ والاعمال الادارية التي تمنع المحاكم من النظر فيها هي الاعمال التي تجريها فروع الحكومة بصفتها عملة للسلطة العمومية وهذا لا ينطبق على الاغلاط التي تحدث في الدفاتر العمومية كدفتر المواليد والتوفين والمطلقات . كذلك تنظر المحكمة المدنية هذا الطلب لان المادة ٢١ من لائحة المواليد والوفيات لم تمنع ذلك بل اكتفت بالقول ان التصحيح يكون بحكم قضائي من دون نص على ما اذا كان هذا الحكم يصدر من قاضي الخلفيات او القاضي المدني والمفهوم من هذا النص ان كل أمر لا يكون موجبا لعقوبة يرفع الى القاضي المدني

(الموسمى الجزئية - مايو سنة ١٩١٩ - عدد ٣ - ص ١٤٨ - نمرة ٢٤)

٤١ اختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة للاجانب
دول موقعة على معاهده المحاكم المختلطة
انه وان كان الظاهر من نص لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ان اختصاصها قاصر على ما يقع بين الاهالي من دمارى الحقوق دون الاجانب سواء كانوا تابعين لاحدى الدول الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة أو تابعين لاحدى الدول الغير الموقعة . وانه وان كانت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لم تفرق بين الاجانب التابعين منهم للحكومات الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة وبين غير الموقعة بل تركت نصها عاما شاملا فانه بالرغم من كل هذا لا يخرج عن اختصاص المحاكم الاهلية غير

القراء في الوقف تكون غير مقبولة لعدم الصفة

(اسكندرية الاهلية - ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٧ - ص ٣٤٧ - نمرة ٦٤)

٣٨ ولى شرعى : عزله : اختصاص المحاكم الشرعية
ليست المجالس الحسينية مختصة بعزل ولى ولا تعيين وصى لمخاضته وانما النظر في ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لنص المادة - ١٦ من لائحة المجالس الحسينية

(المجلس الحسى العالى - ١٦ يناير سنة ١٩٢١ - عدد ٩ - ص ٤٤٧ - نمرة ٨٥)

٣٩ ولى شرعى : عزله : اختصاص المجالس الحسينية
اذا كان للقاصر ولى فليس للمجالس الحسينية التدخل في تعيين وصى لمخضومة ولوتناقضت المصلحة بين القاصر وولية - والجهة المختصة بالنظر في ذلك هي المحكمة الشرعية لانها هي التي تملك نزع الولاية من الولى وهي التي تملك حق تخصيصها بدون تدخل المجالس الحسينية

(المجلس الحسى العالى - ٢ يونيه سنة ١٩١٧ - عدد ٦ - ص ٢٩١ - نمرة ٤٨)
انظر وصى - مجالس حبية - اعدام هبة - الولى - وصية

اختصاص المحاكم الاهلية

٤٠ اختصاص المحكمة الجزئية للدين في طلب

تصحيح دفاتر المواليد

يجوز للمحاكم الاهلية ان تنتظر طلب التصحيح في دفاتر اللواليد لان هذا الطلب

اختصاص المجالس الحسبية

٤٤ الوصاية العامة والوصاية الخاصة

المقصود من الوصاية التي تخص بنظرها المجالس الحسبية هي الوصاية الخاصة بعمل معين هي التي تنتهي بانتهائه فهي خارجة عن اختصاص المجالس الحسبية ذلك لانه لا يوجد نص صريح أو ضمني يفيد الاختصاص بل على العكس من ذلك يوجد نص المادة - ٢٧ - من اللائحة القديمة للمحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ يفيد انه لا شأن للمجالس الحسبية فيها كذلك لا تكون الوصاية بالخصومة مع وجود ولي أو وصي وصاية عامة ولا اختصاص للمجالس الحسبية عند وجود الولي أو الوصي العام (المادة الثانية من أمر ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ والمادتان ١٦ و ١٧ من لائحة ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧) المجلس الحسبي العالي - أول فبراير سنة ١٩١٤ - عدد ٢ - ص ٩٢ - (مرة ١٠)

٤٥ اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للموطن لاما منع يمنع من تغيير محل توطن المحجور عليه فإذا مات القيم كان المجلس الحسبي المختص بتعيين بدله هو مجلس حسي توطن المتوفي الذي ظهرت في دائرته مسألة القوامه (المجلس الحسبي العالي - رقم ٧٦ سنة ١٩١٤ - ١٥ - عدد ٢ - ص ٢٤٥ - (مرة ٣٨)

٤٦ اختصاص (حق ال)

قانون الخمسة افدنة وان قضى بعدم جواز التنفيذ على من لا يملك أكثر من

دعوى الاجانب التابعين لاحدى الدول الموقمة على معاهدة المحاكم المختلطة ذلك لان الاصول القانونية المقررة والظروف التاريخية التي دعت الى انشاء المحاكم المختلطة والمخارات التي جرت بشأن ذلك والغرض الذي توخته الدول في انفاؤها وطبيعة هذه المحاكم من انها محاكم استثنائية اخرى (المحاكم القنصلية) والداعي الذي جر الحكومة المصرية لارام هذه المعاهدة وهو الاحتفاظ بسلطانها واحلال النظام محل القوضى الذي كانت سائده كل هذا ينفي اختصاص المحاكم المختلطة بدعوى الاجانب التابعين لدول لم توقع على معاهدة المحاكم المختلطة ويؤيد اختصاص المحاكم الاهلية بها .

(طنطا السكينة - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ - عدد ٣ - ص ١٣٥ - (مرة ٢٠)

٤٢ اختصاص القضاء والادارة - حق الشرب

بصدور لائحة الترع والجسور اصحت دعوى الشرب من اختصاص جهة الادارة فلا يجوز للمحاكم الاهلية للتعرض لقرار الذي يصدر من وزارة الاشغال في مسائل الري (استئناف مصر - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٣٨٩ - (مرة ٧٣)

٤٣ اختصاص القضاء والادارة : حق الشرب

لا تمنع لائحة الترع والجسور اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى الشرب لان اللائحة المذكورة لم تنص على انفاء المادة - ٣٣ - من القانون المدني

(بنى سويف الابتدائية - ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٣٩١ - (مرة ٧٤)

الدعوى لارتباط جرمي الضرب والبلاغ
الكاذب ارتباطا يجمعهما جريمة واحدة
ولسبق الحكم على المتهم بالمقو به في جريمة
الضرب وهي اشد الجريمتين عقوبة
(الجيزه الجزئيه - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠)

عدد ٨ - ص ٤١١ - عمرة ٨٠)

اركان الجريمة

(راجع شروع - نقض)

استئناف في المواد الجنائية

٤٩ محام حق رفع الاستئناف باسم الوكيل

في مواد الجنح

ان الاستئناف في مواد الجنح غير جائز
من غير المحكوم عليه نفسه بتقرير في قلم
الكتاب ولا يستثنى من هذه القاعدة الأ
أحوال غصوصة جواز فيها علماء القانون
رفع الاستئناف من شخص آخر بالنيابة
عن المحكوم عليه كرفع الوصى استئنافا
عن قاصره وأجاز بعض المشرعين جواز
رفع استئناف من محام عن المحكوم عليه
ولم يذهب أحد الى أبعد من ذلك

(قنا الكلية - ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٠)

عدد ٧ - ص ٣٤٩ - عمرة ٦٥)

٥٠ استئناف الجنح - رئيس نيابة الاستئناف

وحق الاستئناف

لرئيس نيابة الاستئناف بصفته حالا محل
النائب العمومي الحق في الاستئناف في
مواد الجنح في ميعاد ثلاثين يوما من وقت
صدور الحكم

(نقض - ٢٨ فبراير سنة ٢١ - عدد ١٠)

ص ٤٩٧ - عمرة ١٠١)

الحكمة افدته بنزعها من ملكيته فانه لا
يحرم اخذ اختصاص عليها .

لا يجوز اخذ اختصاص على نخل قائم على
ارض مملوكة لغير المدين (لانه في هذه
الحالة لا يعتبر النخل عقارا)

(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة

١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥٢٥ - عمرة

١١٢)

٤٧ ادارته : انتقاد اعمالها : مسئولية

مع عدم انتقاد عمل وزارة المواصلات
الاداري وتحديد النقط التي وضعت
فيها (المزلقات) فانه يجب على المحاكم
عند وقوع حادثة ينشأ عنها ضرر للأفراد
ان تبحث في ظروف الدعوى وتقرر ما
إذا كان من الواجب على مصلحة السكة
الحديد ان تتخذ من الطرق والاحتياطات
ما هو أكثر تمعا وضمانا من التي اتخذتها
فإذا ثبت ان هناك طريقا قاطعا للسكة
الحديد يصل بلدين وليس به (مزلقان)
بينما يوجد (مزلقات) في جهتين أخريين
دون الاولى في الأهمية عد ذلك تقصيرا
من مصلحة السكة الحديد بموجبها للمسئولية
(استئناف مصر - ٢٢٩ سنة ٣٧ -
عدد ٩ - ص ٤٥٨ - عمرة ٨٨)

٤٨ ارتباط بين جريمتين : وحدة العقوبة

تعدى شخص على آخر بالضرب ولما بلغت
الحادثة لجهه المختصة قدم الضارب بلاغا
اتهم فيه المضروب بالسرقة راميا بذلك
الى الدفاع عن نفسه في تهمة الضرب - حكم
بعد ذلك على الضارب بالعقوبة ثم رفع
المضروب دعوى البلاغ الكاذب على ضاربه
فقضت المحكمة بعدم جواز جمع هذه

استئناف في المواد للدنية

٥١ اشكال في التنفيذ . استئنافه

الاشكال في تنفيذ الاحكام دعوى جديدة
فالحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية
قابل للاستئناف ولو كان الحكم موضوع
الاشكال صادرا من هذه المحكمة بصفة
استئنافية

(استئناف مصر - عدد ٢ - ص ١٠٢
نمرة ١٤)

٥٢ الاستئناف ونصابه في السند الواحد

يجب لمعرفة جواز رفع الاستئناف من
عدمه ان يقدر نصاب الدعوى القائمة على
سند او سبب قانوني واحد بحسب القيمة
الاجالية لجميع الانصبة

(استئناف مصر - ١٠ فبراير سنة ٢٠
عدد ٣ - ص ١٢٨ - نمرة ١٨)

٥٣ الاستئناف ونصابه الدعوى

يجوز استئناف الحكم الصادر في دعوى
نصاها بما يحكم فيه نهائيا متى استلزم
القضاء في هذه الدعوى الفصل صحة
مستند المخالصة التي قيمتها تزيد على النصاب
الذي يجوز فيه الحكم نهائيا

(أسبوط الابتدائية - ٨ سبتمبر
سنة ٩٢٠ - عدد ٦ - ص ٣٠٢ - نمرة ٥٤)

٥٤ الاستئناف . الحكم الصادر في التظلم

جواز استئنافه

يصح استئناف الحكم الصادر في التظلم
كسائر الاحكام الابتدائية القابلة
للاستئناف

(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ٢١
عدد ١٠ - ص ٥٢٥ - نمرة ١١٢)

٥٥ تظلم من الاوامر . جواز استئناف . حكم

التظلم

الاورامر الصادرة من قاضي الامور
الوقتية بناء على عريضة قدمت اليه من أحد
المخضوم ليست أحكاما بالمعنى القانوني حيث
لا خصومة ولا مراعاة من الطرفين والتظلم
في هذه الاوامر امام المحكمة لا يعتبر
درجة ثانية . وعليه يصح استئناف الحكم
الصادر في التظلم كسائر الاحكام الابتدائية
القابلة للاستئناف

(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ٢١
عدد ١٠ - ص ٥٢٥ - نمرة ١١٢)

٥٦ استئناف الضامن . استفادة المضمون منه

يستفيد المضمون من الاستئناف المرفوع
من الضامن فاذا رفع الضامن استئنافه في
الليماذ وكان استئناف المضمون بعده جاز
للاخير الاستفادة من استئناف الاول ولا
يعوق ذلك تنازل الضامن عن استئنافه
بطريق التواطؤ مع المضمم لاسقاط حق
المضمون في الاستئناف

(أسبوط الكلية - ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠
عدد ١٠ - ص ٥٣٤ - نمرة ١١٥)

٥٧ الاستئناف ومبدأ ميماد

يتبدى ميماد الاستئناف من يوم اعلان
الحكم الصادر في المعارضة لا من يوم
اعلان الحكم الذي وصف خطأ أنه غيبي
وهو حضوري

(طنطا الكلية - ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠
عدد ٢ - ص ١٥٤ - نمرة ٢٧)

بالمفهوم من نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المجالس الحسينية ومنعاً للاضرار الناجمة عن عرقلة سير العدالة امام المجالس الحسينية برفع الاستئنافات عن كل القرارات ولو كانت صادرة بالتأجيل ارتكافا علي ظاهر نص المادة دون الاخذ بالمفهوم والمقصود منها

(المجلس الحسيني العالي ، ٢٩ أكتوبر سنة ١١٩٠ ، عدد ٣ ، ص ١٢٤ ، نمرة ١٦)

استرداد (حق ال)

٦٢ حق الشفعة وحق الاسترداد . قبول شريك لا يمنع الاسترداد

١ - لا تنافر ولا تناقض بين حق الشفعة وحق الاسترداد المقرر بموجب المادة ٤٦٢ مدني ذلك لان كلا من الحقيين يرد على نوع مخصوص من التصرفات لا يرد عليه الآخر فحق الاسترداد يرد على بيع جزء من التركة او التركة لا على بيع عقار معين بالذات كما هو الحال في الشفعة

٢ - لا يكون قبول الشريك نهائياً ومانعاً من استعمال حق الاسترداد حتى تصبح القسمة نهائية ويجوز الرجوع فيه حتى تقرر الانصاء

٣ - قبول شريك بين الشركاء لا يحتاج به لاجباب قبول شريك آخر وليس في ذلك القبول ما يمنع من استعمال حق الاسترداد بالنسبة للشريك الجديد

(ملطبا السككية - ١٥ ديسمبر سنة ١١٩٠ عدد ١ - ص ٣٧ - نمرة ٧)

استئناف قرارات المجالس الحسينية

٥٨ قرار المجلس الحسيني التمهيدى

جواز استئنافه

يعتبر القرار الصادر من المجلس الحسيني بتكليف . طلوب الحجر عليه بالحضور امامه للكشف عليه طيبا قرارا تمهيديا قابلا للاستئناف طبقا لنص للمادة الثانية من الامر العالي الرقيم ٥ مارس سنة ١١١٠ (المجلس الحسيني العالي رقم ٨٤ سنة ١١٣٠ عدد ٩ - ص ٤٤٥ - نمرة ٨٤)

٥٩ ميعاد استئناف قرارات المجلس الحسيني

يتبع الحساب الشمسي . مد البحث في ميعاد استئناف قرارات المجالس الحسينية كما هو المتبع في مواعيد قانون للرافعات ويكون ميعاد الشهر لاستئناف قرارات الحجر مقدرا بثلاثين يوما ولا عبرة بالحساب القمري (المجلس الحسيني العالي . ٣١ مايو سنة ١١٤٠ عدد ٦ - ص ٢٩٢ ، نمرة ٤٩)

٦٠ التنازل عن استئناف قرارات صادر باستمرار الوصاية . عدم تقييد المجلس به

اب . مسائل الحجر والوصاية هي من المسائل المتعلقة بالنظام العام . فالتنازل عن الاستئناف لا يمنع المجلس من النظر في الموضوع

(المجلس الحسيني العالي ٢٨ أكتوبر سنة ١١٩٠ عدد ٤ - ص ١٨٧ - نمرة ٢٩)

٦١ قرارات المجالس الحسينية التمهيدية . عدم

جواز استئنافها

لا يجوز استئناف القرارات التمهيدية التي لم تفصل في الموضوع وذلك عملا

٦٣ استرداد حق الشفعة . عقار معين
حصة شائعة

القول بأن المادة - ٤٦٢ - مدني تنطبق
كذلك على حالة التصرف في العقار المعين
يقتضي حتما القول بالتناسخ او التناقض
او الاشتراك بين هذه المادة ومواد قانون
الشفعة بالتصرّفات في العقارات المعينة وان
تجعل للمادة ٤٦٢ خاصة بالتصرف في
الحصص الشائعة من شركة او شركة وذلك
تزيها للشارع عن التناقض واثيرا للقول
بعدم التناسخ بين اجزاء قانون واحد
خصوصا وان قانون الشفعة لم ينص علي
الفاء المادة - ٤٦٢ - مدني مع صدوره
بعدها

(طنطا السكليه - ١٣ مارس سنة ١٩٢٠
عدد ١ - ص ٤١ - عمرة ٨)

٦٤ الشفعة وحق الاسترداد : عين معينة

المادة - ٤٦٢ - مدني مأخوذة من المادة
٨٤١ من القانون الفرنسي على الرأي
الراجح فيجب حصر هذه المادة في الحالة
التي اقتضت حكمه الشارع الفرنسي في
وضعها وذلك بان تكون قاصرة على حق
الشريك في التركات والشركات قبل قسمتها
متى كان البيع حاصل في عين غير معينة
اما اذا كان في عين معينة فقد بطلت حكمه
الشارع من خوف نفوذ الاجنبى الى سر
المائلة ووجوب الرجوع الى قانون الشفعة
بقيوده المعلومه

(استئناف مصر - ١٣ مايو سنة ١٩٢٠
عدد ٣ - ص ١٣١ - عمرة ١٩)

٦٥ حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة
للشريك على الشيوع حقان لاسترداد

الحصة الشائعة حق عام ورد في قانون
الشفعة - وحق آخر نصت عليه المادة -
٤٦٢ - مدني ولصاحب الشأن ان يتمسك
بأي الحقين ولا يترتب على سقوط حقه
في احدها سقوطه في الثاني - وللشريك
الذي يسترد الحصة الشائعة تطبيقا للمادة -
٤٦٢ استعمال هذا الحق حتى حصول القسمة
(استئناف مصر - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠
عدد ٩ - ص ٤٧٤ - عمرة ٩٥)

٦٦ حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة : شفعة
اذا باع أحد الشركاء حصة شائعة في عقار
فللشريك الآخر حقان
حق اخذ الحصة المبيعة بطريق الشفعة
عملا بقانون الشفعة وحق استرداد الحصة
المبيعة طبقا لنص المادة ٤٦٢ من القانون
المدني

وليس الشريك الذي يختار الطريق الثاني
مقيدا بالمواعيد والقيود الواردة بقانون
الشفعة

(استئناف مصر ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠
عدد ٧ - ص ٣٣٧ - عمرة ٦١)

استيداع

(انظر احالة على العاشر)

اشكال في التنفيذ

(انظر استئناف في المواد المدنية)

التماس اعادة النظر

٦٧ موضوع الدعوي : سببا

رفعت الدعوي بطلب بطلان سندين
لاسباب ثلاثة الربا الفاحش وفوات السبب
والاكراه فقضت المحكمة الاستئنافية
برفض الدعوي ولكنها لم تفصل الا في

وطلب اعاده نظر الدعوى اجيب الى ذلك طبقا للمادة - ١٢٠ مرافعات .

(بنى سوف الجزئية - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٩ - ص ٤٨٨ - نمرة ٩٩)

اعدام . رأي بالمفتي

(راجع اجراءات في المواد الجنائية نمرة ٢٠)

اقرار الوصي بالدين

(راجع اثبات في المواد المدنية نمرة ٤)

اكتساب الحقوق بمضى المدة

(راجع مضى المدة)

٧١ انتهاك حرمة ملك الغير : ايداء : تعرض : قوة

لا يشترط في جريمة التعرض لملك الغير

بقصد منع الحيازة ان يكون التعرض معسوبا

بايداء من المتعرض بل يكفي وجود اى

عمل من شأنه منع صاحب الحق من الانتفاع

بحقه ويكفي في هذا ان توضح المحكمة

في حكمها صفة التعرض الذى لم يتمكن

بسيبه صاحب الحق من الانتفاع ويكون

النقض مرفوضا متى توضح ذلك في الحكم

(نقض - ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ -

عدد ٦ - ص ٢٩٤ - نمرة ٥٠)

حرف الباء

بدل

٧٢ وقف : بدل : عقد عرفي

لا يصح البدل الصادر من ناظر الوقف

وان كانت له الشروط العشرة الا باسناد

علي يد حاكم شرعي فاذا وقع البدل بعقد

عرفي كان باطلا

(استئناف مصر - ١٤ مارس سنة ١٩٢١)

احد الاسباب الثلاثة . رفع التماس عن هذا

الحكم فقصت المحكمة برفضه لان الطلب

في الدعوى واحد وهو بطلان سند الدين

ولو تعددت الاسباب وقررت المحكمة في

حكمها ان للمدين حق رفع دعوى جديده

يبطلان السند للاسباب التى لم تنظرها

المحكمة الاستئنافية

(استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

عدد ٨ - ص ٣٨٣ - نمرة ٧١)

٦٨ التماس اعاده النظر : احكام تأديبيه : وقائم

أو أدله جديده

تجوز اعاده النظر في الاحكام التأديبيه

الصادرة بمحو الاسم من الجدول ولو

كانت صادرة من محكمة استئنافية متى

وجدت وقائع او ادلة جديده ترتب عليها

تخفيف العقوبة أو محوها

(استئناف مصر - ٦ مارس سنة ١٩٢٠

عدد ٢ - ص ٩٣ - نمرة ١٣)

٦٩ التماس اعاده النظر : اغفال الفصل في الطلب

الاحتياطي . انتقال المحكمة

اغفال المحكمة طلبا احتياطيا متضمنا

انتقال المحكمة للاطلاع على اوراق متعلقة

بالدعوى لا يعتبر وجها للالتماس لان انتقال

المحكمة طريق من طرق الالتماس لا يتوقف

على نتيجة حتم الفصل في الدعوى

(استئناف مصر - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

عدد ٩ - ص ٤٦٠ - نمرة ٨٩)

٧٠ اعاده نظر الدعوى : حضور المدعي عليه

قبل انقضاء الجلسة

اذا سبق حضور المدعي عليه في قضية

ولم يحضر في الجلسة الاخيرة وحكم عليه

فيها حضوريا ثم حضر قبل انقضاء الجلسة

القاصر وهذا الضمان من متمات المسوخ
الشرعي

(المجلس الحسي العالي - ١٨ فبراير سنة
١٩١٢ - عدد ٧ - ص ٣٣١ - عمرة ٥٨)

٧٥ بيع املاك مفقودي الاهليه : طريقة البيع

قانون المجالس الحسية لم يرسم لهذه
المجالس خنة خاصة حتم عليها اتباعها في
بيع املاك مفقودي الاهليه بل ترك ذلك
لرأى نضاها فيصبح البيع بطريق المزايده
امام المجالس الحسية تقسها كما يصح امام
المحاكم النظامية في جلسات البيع العلنية
(المجلس الحسي العالي - ١٢٩ أكتوبر
سنة ١٩١٩ - عدد ٧ - ص ٣٢٩ - عمرة ٥٧)

٧٦ بيع الشريك على الشيوخ حصة مفروزة :
بيع معلق

اذا باع احد الشريكين الشائعين حصة
مفروزة فيبيعه معلق على حصول القسمة
وليس باطلا فاذا وقعت العين المبيعة في
نصيب البائع كان البيع صحيحا نافذا من
تاريخ صدوره والا كان البيع باطلا
(البلدنا الجزئية - ١٩ أغسطس سنة
١٩٢٠ - عدد ٧ - ص ٣٥٤ - عمرة ٦٧)

٧٧ بيع وقائي : الفرق بينه وبين الرهن . قرائن

اذا كان الثمن الوارد بمقتد البيع الوقائي
أقل من الثمن الحقيقي . واذا بقيت العين
المبيعة تحت يد بائنها بالرغم من البيع فهاتان
قريبتان على ان العقد انما يتضمن رهنا
حيازيا لا يما وقائيا

(استئناف مصر - ١٤ مارس سنة ١٩٢١
عدد ٩ - ص ٤٦١ - عمرة ٩١)

بيع ارض لحكومة بالمزاد : عدم جواز
الشفعة فيها (انظر شفعة عمرة ١٠٩)

عدد ١٠ - ص ٥٢١ - عمرة ١١٠)

بطريكتخانه

أرمين ارثوذكس : اختصاص

(انظر ا - وال شخصية عمرة ٣٦)

بطلان المرافعة

تسجيل قلم الكتاب

(انظر اجراءات في المواد المدنية عمرة ٢٧)

بناء على ارض محكمه

(انظر شفعة عمرة ١٠٩)

بيع

٧٣ بيع ملك القاصر : تنفيذ الحكم : وجوب

البدء بالنقول

لا يجوز الوصي ان يبيع عقار القاصر تنفيذا
لحكم قبل البدء في بيع للنقولات ولا
يجوز له بيع العقار بطريق للمارسة او باي
طريق غير الطريق المبينة بالمادة ٦١٤ وما
بعدها من قانون المرافعات وذلك كله
بعد استئذان المجلس الحسي ولا يجوز
له على اي حال ان يكون مشتريا لما يبيعه
(المجلس الحسي العالي) - ١٩ يوليه
سنة ١٩١١ - عدد ٥ - ص ٢٤٧ - عمرة ٣٩)

٧٤ بيع عقار القاصر : مسوغاته : طريقة

اذا عرض الوصي على المجلس الحسي بيع
عقار القاصر فيجب على المجلس ان ينظر
فيا اذا كان هناك مسوخ للبيع أولا
فاذا تبين للمجلس ان هناك مسوغا له
فعليه ان يأمر الوصي باجراء البيع بطريق
المزايده امام قاضي البيع طبقا لنص المواد
٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات -
لان في البيع بهذه الطريقة ضمانا لمصلحة

حرف التاء

تأديب

٧٨

تأديب: القرارات التأديبية والمحاكم النظامية

ان احكام او قرارات الهيئات التأديبية
لا تمنع من المحاكمة امام المحاكم النظامية
(نقض - ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ - عدد
٦ - ص ٢٩٥ - عمدة ٥١)
(انظر التامس اعادة النظر عمدة ٦٨)

تركات

٧٩

التصرف في التركات والديون

ان الشريعة الاسلاميه هي المرجع في
مواد الارث وهي المرجع كذلك في تحديد
معير التزامات المورث لان هذه الالتزامات
انما هي جزء من التركة مقابل للحقوق
(ملطأ الكلية - ٢١ أكتوبر سنة
١٩١٩ - عدد ٤ - ص ١٩٩ - عمدة ٣٣)
(راجع ابطال التصرفات)

تحقيق الخطوط

(انظر اثبات في المواد المدنية عمدة ٧)

تحقيقات النيابة في الجنايات

(انظر احالة عمدة ٢٨)

تسجيل

٨٠

تسجيل عقد الوقف : تصرف الواقع

يتم الوقف ويصبح حجة على الغير بمجرد
صدور الاشهاد به وقيده بالمضبطه فانصرف
الحاصل من الواقع بعد ذلك لا يؤثر في
حجة الوقف ولو كان عقده مسجلا بعد
تسجيل كتاب الوقف
(استئناف مصر - ٥ ابريل سنة ١٩١٦)

(عدد ١ - ص ٩ عمدة ١)

٨١ تصرف الحكومة فيما نزع ملكيته

لحكومة الحرية المطلقة في التصرف
في كل أو بعض ما قد تملكه بنزع الملكية
فلها ان تبذره لمن ارادت من دون أن
تتقيد بتفضيل من نزع ملكيته الا
اذا كان له حق في الشفعة وطالب بها في
المواعيد المقررة
(استئناف مصر ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠
عدد ٣ - ص ١٢٨ - عمدة ١٨)

نظم

(انظر أوامر على العرائض استئناف عمدة ٥٥)

تعديل في قانون المعاشات

(انظر احالة على المعاش)

تعدد الطلبات وتعدد الاسباب

(انظر التامس)

تعدد الجرائم

(انظر اتحاد في القصد الجنائي)

تعرض ملك الغير

(انظر انتهاك حرمة ملك الغير)

٨٢ التمكين على واضع اليد : اركانه

رفع دعوى الملكية على واضع اليد لا
يستبر تمكيرا بالمعنى القانوني لان رفع
دعوى الملكية اعترافا ضمينيا بوضم اليد
جرجا الجزئيه - ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠
عدد ١٠ - ص ٥٤٠ - عمدة ٥٧)

٨٣ تمهد - صحته - تدليس - سبب صحيح

اذا ثبت عدم صحة سبب التمهد الوارد
بالعقد فلي الدائن ان يتولى هو اثبات
وجود سبب شرعي آخر

يعتبر رفعا في وقت غير لائق ويرتب عليه حق الموظف في التعويض

(استئناف مصر ٨ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥٠٨ - عمرة ١٠٦)

٨٦ موظف الحكومة :لائحة المعاشات :ميعاد

سقوط الحق في دعوي للموظف بالتعويض

لا تقبل دعوي التعويض المرفوعة على الحكومة من الموظف المحال الى المعاش اذا ظهر أن الفرض منها المنازعة في المكافأة التي تقدرت له طبقا للائحة المعاشات الصادرة في سنة ١٩٠٩ واصبح تقديرها تابعا بمضى أربعة شهور من يوم صرف المكافأة اليه طبقا لنص المادة السادسة من اللائحة المذكورة

(استئناف مصر - ٢١ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥١٣ - عمرة ١٠٧)

تغيير وصف التهمة

(انظر اخلال بحق الدفاع)

تقرير بأن لاوجه

(انظر احاله)

تناقض بين مصاحبة الولي والقاصر

(انظر أحوال شخصية)

تنازل عن الشفعة

(انظر شفعه)

تنازل عن الاستئناف

(انظر استئناف قرارات المجالس الحسينيه)

توجيه الجين

(انظر اثبات في المواد المدنية)

٨٧ تملك بمضى المدة - حق المرور

يمكن اكتساب حق المرور بمضى المدة

(اسيوط السكليه - ١٣٠ أكتوبر سنة

١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٣٩٤ - عمرة ٧٥)

٨٤ تعهد بدل الغير :جوازها فيما يختص بالتعويض

التعهد بمحمل الغير على ترك دعواه اصحح فالشرط الجزائي للبنى عليه نافذ قانونا لان كون العمل المتعهد به مطلقا على ارادة الغير فهو ممكن او مستحيل لا يمنع من التمدد بضمان امكانه

(بنى سويف - ٩ فبراير سنة ١٩٢١

عدد ١٠ - ص ٥٣٧ - عمرة ١١٦)

تعويض

(انظر احالة على المعاش)

٨٥ موظف الحكومة :رفقته في وقت غير لائق.

التعويض ميعاد سقوط الحق فيه. المعاش

لا يسقط حق الموظف في مطالبة الحكومة

بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفتها لشرط

عقد الخدمة طبقا للوائح والقوانين للعمول

بها الا بمضى اليعاد المادى لسقوط الحقوق

اما ميعاد الاربعة الشهور المنصوص عنه

في المادة ٦ - من قانون المعاشات عمرة

الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ فهو قاصر

على حالة المنازعة في تقدير المعاش او المكافأة

ولا يحتاج بان دعوى التعويض انما يراد

بها تعديل المعاش بطريقة غير مباشرة

لاختلاف بين الحقين في السبب والموضوع

مستخدمو السراي السلطانية موظفون

عموميون ولو كان عملهم قاصرا على خدمة

شخص السلطان فهم يتقاضون مرتباتهم

من وزارة المالية وهي المسئولة قبلهم بحجر

الضرر الناشئ منهم عن مخالفة الديوان

السلطاني العالي لشرط عقد الخدمة

رفت الموظف لغير سبب ودون سبق اعلانه

حرف الحاء

٨٩ حجر : اعلان قراره

قرار الحجر حجة على الغير من وقت صدوره وليس من تاريخ النشر عنه في الجريدة الرسمية

(استئناف مصر - ١٢ يونيو سنة ١٩١٦ - عدد ٨ - ص ٣٨٦ - نمرة ٧٢)

٩٠ حجر : سفه : عته : ثبت بقيام سببه لا

الحكم

الحجر لسفه كالحجر لعته ثبت بقيام السبب نفسه لا بحكم القاضى ويرجع اثره اذا للتصرفات التى ادت الى الحجر

(أسبوط الكلية - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٣٩٤ - نمرة ٧٥)

٩١ حجر : وصية : سفه قبل الحجر : عليه .

تناقض مصلحة الوصى والقاصر

١ - الحجر للسفه لا يبطل الوصية التى

صدرت من الوصى قبل الحجر

٢ - التناقض فى المصلحة بين الوصى

المختار والقاصر لا يترتب عليه عزل

هذا الوصى بل يبنى عليه تعيين وصى

للمصومة كلما دعت الحاجة الى ذلك

(المجلس الحسى العالى - ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ - عدد ٢ - ص ٩٠ - نمرة ٩)

٩٢ حجر : طالب الحجر : عضو المائلة

ان الحجر مشروع لمصلحة المحجور عليه أولا وبالأذات لذلك لم يميز القانون

بين الوارث من اعضاء المائلة وغير الوارث

ونصت المادة الخامسة منه ديكرتو ١٩

نوفبر سنة ١٨٩٦ على ان الحجر يكون

رفعه بناء على طلب احد اعضاء المائلة

الطويلة ولا يحتاج بعدم توفر شرطى العلانية والاستمرار اللازم توفرهما مادة فى وضع اليد لان القانون المصري انما اغفل النص على ذلك عمدا بخلاف القانون الفرنسي (مادة ٦٩١ مدنى) ولانه يكتفى على كل حال اثبات توفر هذين الشرطين بحسب العادة وبمحك الطبيعة .

(الاقصر الجزئية - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٩٠٨ - نمرة ٧٩)

٨٨ توزيع مال المدين : طلب الدخول فى التوزيعه

يجب على الدائن الذى يريد الدخول فى توزيعه ان يقدم بذلك طلبا مصحوبا بمستندات طبقا لنص المادة - ٥١٦ -

مرافعات أما اذا اقتصر الدائن على تقديم مستنداته دون الطلب وجب الحكم بعدم قبوله فى التوزيعه لان المستندات وحدها لا تنفى عن الطلب الذى يبين قيمة الدين ويحدد مركز الدائن

(استئناف مصر - ٧ مارس سنة ١٩٢٠ - عدد ١٠ - ص ٥١٩ - نمرة ١٠٩)

حرف الجيم

جرائم : تعدد الجرائم : عدم جواز جماع الدعوى

(راجع اجراءات فى المواد الجنائية نمرة ٢١)

جريمتان مرتبطتان : (انظر اتحاد فى القصد الجنائى)

جناية : تحقيقات البوليس فى الجناية (راجع احالة)

جناية : الحكم الغيابى فى جناية : قواعد سقوط الحق

(انظر اجراءات فى المواد الجنائية)

جناية : اجراءات فى المواد الجنائية : احادتها

ضد المحكوم عليه غيبا

(انظر اجراءات فى المواد الجنائية)

مفرز يمكن انشاؤه على ملك شائع .
(طنطا الكلية - ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠)
عدد ٤ - ص ٢٠٣ - نمرة ٣٣

حق الانتفاع

(راجع وصيه)

حق الشرب

(انظر اختصاص القضاء والادارة)

حكر

(انظر شفعة)

٩٦ حكم : خلو الحكم من الاسباب : نقض

قضت محكمة الجنجع الاستئنافية بتأييد حكم صادر بمقوبة دون أن تبين الاسباب التي بقت عليها حكمها ودون ان تشير الى انها اخذت باسباب الحكم الابتدائي فقررت بحكمة النقض بان الحكم خال من الاسباب فيبطل قانونا

(نقض - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ٥٠٣ - نمرة ١٠٤)

٩٧ حكم موضوعي : نقض

لا يقبل الطعن بطريق النقض الا في الاحكام الموضوعية فلا يقبل نقض الحكم الصادر من محكمة الجنجع الاستئنافية القاضي بالغاء الحكم المستأنف واختصاص المحكمة الجزئية بالفصل في الدعوى

(نقض - ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠ - عدد ٥ - ص ٢٥٥ - ٤٣)

حكم الاعدام

(راجع اجراءات في المواد الجنائية)

حكم مربي المزداد

(راجع تنبيه نزع الملكية عدد ١٠ نمرة ٩٢)

او طلب النيابة العمومية
(المجلس الحسبي العالي - ٤ يناير سنة ١٩١٤ - عدد ٥ - ص ٢٤٣ - نمرة ٣٧)

٩٣

حجر : قراره : نشره

القرار القاضي بالحجر حجة على الغير من تاريخ صدوره وليس من تاريخ نشره .
المجلس الحسبي العالي - ١٥ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥١٦ - نمرة ١٠٨

حبس

حبس احتياطي : مواعيد طلبه

(راجع اجراءات في المواد الجنائية)

٩٤

حبس : اثره في التمتع بالحقوق الوطنية

الحكم بالحبس ولو لسرقه لا يترتب عليه وحده حرمان المحكوم عليه من التمتع بحقوقه الوطنية التي منها الوصاية

(المجلس الحسبي العالي - اول فبراير سنة ١٩١٤ - عدد ٤ - ص ١٨٦ - نمرة ٢٨)
حساب شمسي : (راجع استئناف قرارات

المجالس الحسبية)

حق الشفعة (راجع شفعة)

حق الدائن

(راجع ابطال تصرفات المدين)

حق الدفاع

(راجع اخلال بحق الدفاع)

حق الاختصاص

(راجع اختصاص)

٩٥

حق الارتفاق

لا يشترط في وجود حق الارتفاق ان تكون ملكية الراوي كلها لاحد التريقين وكما يمكن انشاء حق الارتفاق على ملك

حكم التظلم

(راجع أوامر على المرائض)

حرف الخاء

خفير — رجال الضبطية القضائية — القبض

على متهم هروبه

(انظر هروب) ١٣١

حرف الدال

دين : اقرار الوصي

(راجع قرار)

دفعوع فرعية :

٩٨ دفعوع فرعية : سقوط الحق في ابدائها

ان سقوط الحق في الدفعوع الفرعية الغير

المتعلقة بالنظام العام لا يستفاد من مجرد

تأجيل القضية بناء على طلب الخصم وانما

يستفاد بالتنازل عنها صراحة او بأبداء

دفعوع أخرى او ابداء اقوال او طلبات

ختامية تطبيقا للبادة — ٣٤ مرافعات

(اسيوط الكلية — ٨ ستمبر سنة ١٩٢٠

عدد ٦ — ص ٣٠٤ — نمرة ٥٥)

حرف الراء

رهن

رهن حيازي : الفارق بينه وبين البيع الوفاقي قرآن

(انظر بيع وفاقي) ٧٧٠

رفت الموظف : وقت غير لائق

(انظر تمويض)

ريافاحش : عين حاكمه

(انظر اثبات في المواد المدنية نمرة ١٣)

رسو المزاد

(راجع تنبيه نزاع الملكية)

ربيع : حق الشفيع فيه

(انظر شفيعه) ١٠٣

٩٩ رهن حصه شاتمه لاجني : اختصاص القضاء

الايلي : قسمه

يجوز للشركاء على الشيوع قسمة العقار

لشترك بالرغم من رهن أحد الشركاء حصته

الشائعة لاجني وتكون الدعوى من

اختصاص لمحكمة الاهلية اذا كان جميع

الشركاء وخاضعين لقضائها

(اسكندرية الكلية — ١٢ اكتوبر

سنة ١٩٢٠ — عدد ٧ — ص ٣٤٣ —

نمرة ٦٣)

رئيس نيابة الاستئناف

(انظر استئناف في المواد الجنائية)

حرف السين

سوء علاج

(انظر ضرب)

سرقة

١٠٠ حرقة : نية التملك :

الدائن الذي ياخذ شيئا مدينه بغير رضائه

ويبقى عنده على سبيل الرهن تامينا لدينه

لا يعد سارقا لانعدام نية التملك عنده

(بنى سويف الجزئييه — ١٧ نوفمبر

سنة ١٩٢٠ — عدد ١٠ — ص ٥٤٤ —

نمرة ١٢٠)

سبب صحيح : سفة

(انظر حجر)

سقوط الحق بمضي المدة

١٠١ سقوط الحق بمضي المدة : وقف : مضي المدة

لا يسقط الحق في المطالبة بالاوقاف الا بمضي ثلاثة وثلاثين سنة

(مصر الابتدائية - ١٤ أغسطس سنة

١٩١٩ - عدد ١ - ص ١٢ - مجلة)

سيد : مسئوليته عن اعمال مخدومة

(راجع تمويل)

حرف الشين

شفعة (انظر استرداد)

١٠٢ الشفعة وعرض الثمن : الفرض الحقيقي :

الثن الصودي

١ - ان المقصود من عرض الثمن وملحقاته الوارد ذكره في المادة - ١٤ من

قانون الشفعة انما هو العرض الحقيقي المنصوص عنه في قانون المرافعات

٢ - اذا عرض الشفيع ثمن اقل من الثمن الثابت في العقد بحجة صورية هذا

الثن ولم يتنجح في اثبات هذه الصورية فلا يعتبر انه قام بما فرضه عليه قانون

الشفعة من عرض الثمن وملحقاته ويسقط حقه في الشفعة ولا يفيد

ان يعرض بقية الثمن بعد ذلك اذا كان الميعاد المنصوص عنه في المادة -

١٩ - من قانون الشفعة قد انقضى (منظر السكينة - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٩

ص ١٣٩ - عدد ٣ - مجلة ٢١)

١٠٣ شفيع حقه في الريع

يستحق الشفيع الريع من يوم الحكم لامن يوم العرض

(بنى سويف الجزئية - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٦ - ص ٣٠٧ - مجلة ٥٦)

١٠٤ جزئيات قضية الشفعة : اختصاص الشفيع

وحده بما اشتراه عند التزام : العرض

الحقيقي : ميعاد الايداع

١ - قرر الشارع حق الشفعة مطلقا لكل من توفرت فيه شروطه فلا يتوقف

قبول دعوى الشفعة في جزئيات

القضايا على توفر حكمة الشفعة فيها

٢ - العرض الحقيقي واجب على الشفيع

طبقا لاحكام قانون المرافعات التي لم

تحدد ميعاد للايداع فعدم ايداع الثمن

بمجازاة المحكمة لا يجعل للعرض باطلا

لعدم النص على البطلان وانما يترتب

عليه الزام الشفيع بفوائد الثمن من

تاريخ العرض حتى الايداع

٣ - اذا كان المشتري حائزا لوجه من

وجوه الشفعة فلا وجه لنزع العقار

منه بطريق الشفعة بشفيع هو في درجته

(منظر السكينة - ١٧ مايو سنة ١٩٢٠

عدد ٧ - ص ٣٤٠ - مجلة ٦٢)

١٠٥ دعوى الشفعة : المواعيد القانونية ومبدأ

سريانها : مواعيد المسافة : ابتداء الميعاد

بسبب العطلا الرسمية : اعلان دعوى الشفعة

في الميعاد قبائلي وبعده للمشتري .

١ - المعتبر في مواعيد الاعلانات وقت

وصولها الى المعلن اليه لا تاريخ تسليمها

الى قلم المحضرين

او لنزع الملكية قهرا سواء كان البيع حاصل امام جهة الادارة او القضاء ذلك لان النص القرناوي لهذه المادة وهو الاصل قد اطلق المنع في حالة حصول البيع امام جهة الادارة وحصره في الحالتين السابقتين عند حصول البيع امام القضاء ولانه ليس من شؤون الادارة تولي البيع في الحالتين المذكورتين

(اسبوط الاهلية - ٢٩ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ٩ - ص ٤٨٥ - نمرة ٩٨)
١٠٨ الشفعة والمساومة في الشراء : لا تسقط

حق الشفعين

ان المساومة في الشراء لا تعتبر تنازلا من حق طلب الشفعة الذي هو نزاع ملك المشتري جبرا عنه ذلك لان هذا الحق لا يولد قبل ان يوجد المشتري ويتم له الشراء (طنطا الابتدائية - ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ - ٤٥٢ - عدد ٣ - نمرة ٢٦)

١٠٩ صاحب بناء على أرض محكرة : شفعين

كما يجوز للجار ان يشفع في البناء القائم على أرض محكرة بحق القرا يجوز لصاحب هذا البناء الشفعة في العين المجاورة له طبقا لاحكام الشريعة الفراء

(استئناف - ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥٣١ - نمرة ١٢٤)

شريك (انظر استرداد)

شيوخ

(انظر بيع : بيع الشريك الشائع حصته معززة)

شرب (انظر اختصاص القضاء والادارة)

شروع في قتل : استعمال القه من شأنها أحداث القتل

(انظر اثبات في المواد الجنائية)

٢ - لاحق للشفيع في ميعاد المسافة فوق للميعاد المنصوص عنه في المادة - ١٥ من قانون الشفعة .

٣ - اذا كان ختام ميعاد من المواعيد المقررة في قانون المرافعات اكثر من يوم عيد واحد فلا يعطى صاحب الحق في الميعاد الا يوما واحدا بعد نهاية الميعاد لعمل الاجراء المطلوب وهذا اليوم يقوم مقام ايام العيد جميعها ويكمل الميعاد

٤ - اذا رفعت دعوى شفعه على البائع في الميعاد ولم تكن كذلك بالنسبة للمشتري فلا تعتبر صحيحة بالنسبة لان الامر بين البائع والمشتري ليس من نوع حالات عدم التجزئة التي تنطب فيها للساعة على البطلان لان الشفعة ليست عقدا وانما هي طريقة تمليك بحكم القانون فلا تجري عليها احكام العقود

(طنطا الابتدائية - ٥٣٠ سنة ١٩١٩ - عدد ٨ - ص ٤٠١ - نمرة ٧٧)

١٠٦ الشفعة وعرض الثمن :

يوجب القانون على الشفعين عرض الثمن عرضا حقيقيا

(أسكندرية السكليه - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ٤٠٥ - نمرة ٨٧)

١٠٧ بيع الحكومة أرضها اداريا بطريق المزايده

عدم جواز الشفعة فيها

اذا باعت إحدى جهات الادارة عقارا مملوكا لها بطريق المزايده فلا شفعة فيه هذا ولو أن ظاهر النص العربي لمادة (٣) من قانون الشفعة يقيد قصر المنع على حالتى المنع لعدم امكان القسمة بين الشركاء عينا

حرف العين

عقد : عقد عرفي : وقف . ناظر وقف
(انظر بدل)

عقار معين

(انظر استرداد)

عدم جواز سماج الدعوي

(انظر ارتباط جريمتين) (وانظر اثبات في المواد المدنية)

عته : سفه

(انظر حجر)

عرض الثمن : عرض حقيقي : شفعة

(انظر شفعة)

عقار القاصر : بيع عقار القاصر

(انظر بيع)

عزل : ولي شرعي

(انظر اختصاص المحكمة الشرعية)

عاهة مستديمة (انظر ضرب)

حرف الغين

غياي (انظر معارضه)

غرامة

١١٢ غرامة : غرامة تهديديه : الرجوع فيها

اذا حكم علي شخص بالقيام بعمل ١٠ وقضى عليه بغرامة يومية يدفعها لحصه الى القيام بهذا العمل و اردت ان تعرف اذا كان حكم الغرامة نهائيا لا يجوز الرجوع فيه او تهديدا يجوز المدول عنه فعليك ان ترجع الى اسباب الحكم فاذا اوضح منها

شهود : الاتفاق على علم جواز سماهم

(راجع اجراءات من المواد المدنية)

حرف الصاد

صلح

١١٠ صلح محضر الصلح المصادق عليه : قوته

ليس لمحضر الصلح المصادق عليه قوة الشيء المحكوم فيه لانه يستفاد من نص المادة (٦٢٨) مرافعات انه ليس للمحكمة الحق في مناقشة الخصوم فيما اتفقوا عليه في محضر الصلح فلا يمكن ان تكون للمصادقة عليه بمثابة حكم اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه

(استئناف مصر - ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠)

عدد ٩ ص - ٤٧٠ - مرة ٩٣)

صورية الثمن : اثباته

(راجع شفعة)

صينة الطلاق

(انظر اثبات في المواد المدنية)

حرف الضاد

ضرب

١١١ ضرب عاهة مستديمة : سوء علاج

اذا نشأ عن جريمة الضرب عاهة مستديمة ولو كانت هذه العاهة مترتبة على سوء العلاج فالمنهم مسئول عن نتيجة فعله وتعتبر جرمته جناية طبقا لنص المادة - ٢٠٤ عقوبات

(تقض - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ -

عدد ٧ - ٣٣٣ - مرة ٥٩)

التي وضعها قانون المرافعات لصحة
القسمة حيث يكون فيها قاصر ذلك
لان احكام الشريعة الاسلامية واحكام
القانون الفرنسي الذي اخذت
عنه هذه الاجراءات تقضى بعدم
مرافعتها على الولى الذي منح سلطة
اوسع من سلطة الوصى

٢- كذلك لا يجوز أن يحتج بهذه
الاجراءات غير القاصر لانها وضعت
لحمايته فلاحتجاج بها من غير ما هو
سعي لتقضى مأم من جهة القاصر وهو
سعي مردود

(طنطا السكليه - ٢٩ مارس سنة ١٩٢١
عدد ٤ - ص ٢٠٣ - عمرة ٣٣)

١١٥ قسمة عقار مشترك : رهن حصه شائبة
لاجنبى

يجوز للشركاء على الشيوع قسمة العقار
للشرك بالغ من رهن احد الشركاء حصته
القائمة لاجنبى

(اسكندرية الاهلية - ١٢ اكتوبر
سنة ١٩٢٠ - عدد ٧ عمرة ٦٣ - ص ٣٤٣)

قصد جنائى

(انظر اتحاد في القصد الجنائى) (انظر شروع)
قوة الشيء المقتضى به . تمويض . محكمة جنائيه

ومحكمة مدنيه . قوة الحكم الجنائى

(انظر اثبات فى المواد الجنائية)

قوة الشيء المحكوم فيه . المنشور على ورقة

الوفاء بعد التنفيذ

(راجع اثبات فى المواد المدنية)

أن القاضى توفرت لديه جميع الاركان
اللازمة لتقدير الضرر طبقا لنص المادة -
١٢١ - من القانون المدنى فحكمه نهائى
والافلا
(استئناف مصر - ٥٣٧ سنة ٣٤ -
عدد ٢ - ص ١٠٢ - عمرة ١٤)

حرف الفاء

١١٣ فوائد : استحقاقها من تلريخ المطالبة بها
تستحق فوائد الدين من تاريخ المطالبة
بها وليس من تاريخ المطالبة بالدين مالم
يتفق على خلاف ذلك
(بنى سويف الابتدائيه - ٣ نوفمبر
سنة ١٩٢١ - عدد ٩ - ص ٤٨٢ - عمرة ٩٧٥)

حرف القاف

قانون الخمسة افدنه : حق الاختصاص

(راجع اختصاص)

قانون المعاشات : تمديده : رضاء الموظف

(راجع احاله على المعاش)

قاصر : بيع عقار القاصر : مسوغاته

(انظر بيع)

قبض . هروب المتهم بعد القبض

(راجع هروب)

قرارات قاضى الاحالة : الطعن فيها

(راجع احاله)

قسمة

١١٤ قسمة : اجراءاتها : ولي شرعي : قاصر

١ - لا يتقيد الولى الشرعى بالاجراءات

مصلحة السكة الحديد . مسئوليه

(انظر تمويض)

مضاهاه (انظر تحقيق المخطوط)

مضي المده . وقف

(انظر سقوط الحق بمضى المده نمرة ١٠١)

١١٧ مضي المده : وقف

انه وان كانت مسألة سقوط الحق في الوقف وامتلاك اعيانه بوضع اليد ليست من أصل الوقف فان حكم الشريعة واجب الاتباع مع ذلك في شأنها لأن الشريعة جزء من القانون الاهلي فيما يتعلق بنظام الوقف اذ هو لم يضع احكاما لفصل في منازعاته مع اختصاص المحاكم الاهلية بها عندما لا تكون متعلقة باصله واذ هو قد اُحال في المادة (٧) من القانون المدني على لوائحها . ولوائحها هي الشريعة الاسلامية ولوائح المحاكم الشرعية (مادة — ١٤ — من لائحة سنة ١٨٨٠ ومادة — ٣٧ — من لائحة سنة ١٩١٠) وعلى ذلك فلا تسع دعوي الوقف بعد ٣٣ سنة وهي تسمع قبلها (ملغيا لابتدائية — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ — عدد ١ — ص ١٨ — نمرة ٣)

معارضة

١١٨ معارضة : الحكم النيابي في جنائية : قواعد

سقوط الحق

اذا حكم على شخص غيبا ببقوة في جنائية ثم قبض عليه واميدت الاجراءات ضده فلا تنطبق عليه قواعد سقوط الحق في رفع الدعوي العمومية . وانما قواعد سقوط العقوبة بدليل صريح نفس المادة (٢٢٤) من قانون تحقيق الجنائيات

قوة الشيء المحكوم فيه . اثبات الدين . اثبات

الوفاء . قيم . وفاته

(انظر حجر)

حرف الميم

جالس حسبية

(انظر اختصاص المجالس الحسبية : استئناف

بيع : حجر : سنة (قاصر)

محكمة الجنائيات . تغيير وصف التهمة

(انظر أخلال بمقتضى الدفاع)

محضر الصلح المصدق عليه . قوته

(انظر صلح)

محلات عمومية (انظر بيوت العاهرات)

عمام (انظر تأديب : اعادة النظر)

مسئولية

١١٦ . مسئولية السيد : تمويضات

يتحمل الخادم نتائج الاخطار التي تنجم عن طبيعة العمل الذي يتقاضى اجرا عليه دون مسئولية ما على مخدمه . اما اذا كلف الخادم عملا خارجا عن حدود وظيفته ونشأ له ضرر فالتخادم ملزم بمجر هذا الضرر كلف الطبيب الشرعي عموريا تشريع جنة فاصاب التمرورجي بشرط زميلا له فحدث به عاهة دائمة فقضت المحكمة للاخير على مصلحة الصحة بالتعويض لانه لم تكن مأموريته مادة الاشتراك في تشريع الجنت (استئناف مصر — ١٥ مارس سنة ١٩٢١ — عدد ٢٠ — ص ٥٢٢ — نمرة ١١١)

معارضة امام اودة للشورة

(انظر احاله)

معاش

(انظر احاله على المعاش - موظف رقت - تمويضه)

موظف حكومه

(انظر تمويض - احاله على المعاش)

مفقود الاهلية . بيع املاكه . مزايدة امام

المجالس الحسينية والمحاكم النظامية

(راجع بيع)

حرف النون

ناظر وقف (انظر بدل - عقد عرفي - وقف)

نصيب (انظر اخلاص بحق الدفاع)

نزاع الملكية

١٢١ تسجيل ثقبه نزاع الملكية - حكم مرسي المزاد

الاول : ارماني تصرفات الدين : زيادة النشر

بطلان البيع الصادر من المدين بعد

تسجيل ثقبه نزاع الملكية نسبي لا ينتفع به

غير الاشخاص الذين قصد القانون هائيتهم

ونص عليهم في المادة (٦٠٨) مرافعات

مغلط وليس بينهم لا للدين ولا من يتلقى

الحق عنه

تبقى العين للنزوع ملكيتها في ملكية

المدين بالرغم من حكم مرسي المزاد اذا

اعيدت اجراءات البيع بعد التقرير بزيادة

عشر الثمن والى ان يحكم هائيا بمرسي المزاد

فاذا باع للدين العين - بعد تسجيل ثقبه

نزاع الملكية وبعد مرسي المزاد الاول

(تقض : : ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ -

عدد ٨ - ص ٣٨٠ - نمرة ٦٩)

١١٩ المعارضة في مواد الجنب : غياب المعارض

بعد حضوره وتقديم دفاعه

لا يحكم باعتبار المعارضة في مواد الجنب

كان لم تكن لعدم حضور المعارض اذا

كان قد سبق ان حضر في جلسة سابقة

ودفع عن نفسه وتأجلت الدعوى لاعلان

شهود فيها لان المحكمة بذلك ودخلت

في موضوع الدعوى واصبحت مضطرة

لفصل في الموضوع الذي دخلت فيه

(الاقصر - ٤ مارس سنة ١٩٢٠ - عدد

٨ - ص ٤١٣ - نمرة ٨١)

١٢٠ اعادة الاجراءات ضد المحكوم عليه غيايبا

حكم محكمة الجنابات بان الواقعة صحيحة

رقت الدعوى العمومية على جملة اشخاص

امام محكمة الجنابات بتهمة سرقه باكره

فقضت المحكمة غيايبا بالنسبة لاحد

وحضوريا بالنسبة للباقيين باعتبار الواقعة

جنحه طبقا لنص المادة - ٢٧٤ - فقرة ٥

عقوبات . قبض بعد ذلك على المتهم النائب

فرأت النيابة وجوب اعادة الاجراءات ضده

فقدمته لقاضي الاحاله الذي قرر بان لا وجه

لامادة الاجراءات لان الواقعة صحيحة جنحه

طلعت النيابة في هذا القرار بطريق

النقض فقضت المحكمة بقبول النقض

واعادة القضية لقاضي الاحاله لتقرر احالتها

على محكمة الجنابات طبقا لنص المادة (٢٢٤)

تحقيق الجنابات المعدل بالامر العالي رقم

٧ سنة ١٩١٤

(تقض به ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ -

عدد ٨ - ص ٣٨٢ - نمرة ٧٠)

بمباراة صريحة ولا أن يستعمل الفاظ القانون
قضاها طالما أن الواقع الثابتة في الحكم
مشتتة في قضاها على ما يستفاد منه أن أثر
الجريمة قد خاب بظرف خارج عن إرادة
المتهم

(نقض - ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠ - عدد
٥ - ص ٢٥٣ - عمدة ٤٢)

١٢٤ احكام موضوعيه : احكام تمهيديه . في
ايها يقبل النقض

لا يقبل الطعن بطريق النقض الا في
الاحكام الموضوعيه فلا يقبل نقض الحكم
المصدر من محكمة الجناح الاستئنافية القاضي
بالغاء الحكم للسأنف وباختصاص المحكمة
الجزيئية بالقبض في الدعوى

(نقض - ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠ - عدد
٥ - ص ٢٥٠ - عمدة ٤٣)

١٢٥ تعرض الملك الغير - صفته - تدوينها في الحكم
يكفي ان توضح المحكمة في حكمها
صفة التعرض الذي لم يتمكن بسببه صاحب
الحق من الانتفاع به يكون النقض مرفوضا
مضى توضح ذلك في الحكم

(نقض - ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ -
عدد ٦ - ص ٢٩٤ - عمدة ٥٠)

(راجع انتهاك حرمة الغير)

قتل . فاعل اصلي . شريك . نقض

(انظر اتحاد في القصد الجنائي) - (انظر احواله)

١٢٦ تغيير وصف التهمة - الطرق الاحتيالية في

جريمة النصب - نقض

رفعت الدعوى العمومية على شخص
وطلبت النيابة عقابه اصليا باعتباره سارقا
بالمادة ٢٧٥ واحتياطيا باعتباره مختلسا
بالمادة ٢٩٩ فقضت محكمة الجناح الاستئنافية

لشخصين تعهد اولها بسداد جميع الدين ثم
رسا مزاد العين جميعها عليه نهائيا يصبح
البيم الصادر له من المدين صحيحا نافذا
فيها اشتمل عليه كما يصبح الصادر من
المدين الثاني صحيحا ايضا نافذا في حق
الاول لتمهده بوفاء جميع الدين وبالرغم
من مرسي جميع الدين عليه فلا يملك الاول
ان يبيع جزء مما ملكه الثاني ولا يحق له
ولا للمشتري منه ان يحتج ببطلاق البيع
المصدر عن المدين الثاني بحجة صدوره
بعد تسجيل تقيبه نزاع الملكية وبعد حكم
مرسي المزاد في المرة الاولى
(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
عدد ٩ - ص ٤٦٥ - عمدة ٩٣)

نقض

اخلال بحق الدفاع - تغيير وصف الجريمة
عدم تنبيه المحامي - بطلان جوهري
(انظر اخلال بحق الدفاع)

١٢٢ اشتال الحكم على واقعة خطأ : بطلان جوهري

يقبل النقض ويعتبر الحكم مشتملا على
بطلان جوهري اذا قرر وفاء المتهم ثم
ثبت ماديا مخالفته هذا للحقيقة ولو كان
هذا الخطأ مترتبا على قول لا يمكن ان يقوم
مقام الدليل القانوني اللازم لاثبات الوفاة
(نقض - ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ - عدد
٢ - ص ٩٥ - عمدة ١٢)

١٢٣ شروع : اركانه : التمييز بالفاظ القانون
من الاركان الجوهرية لجريمة الشروع

ان يجيب أثرها بظرف خارج عن إرادة
المتهم فلا بد ان ينص الحكم على هذا الركن
والا كان محلا للنقض ومع ذلك فليس
من الضروري ان ينص الحكم على ذلك

له اذا كان الموهوب معلوما معيناً مقررًا
في يد الواهب

(استئناف مصر - ٧ فبراير سنة ١٩٢١ -
عدد ٩ - ص ٤٥٥ - عمدة ٨٧)

١٢٩ هبة مستورة - شرط الواهب بقاء حق
الانتفاع لنفسه - هبة لا وصية

باع رجل لابنته ولزوجته عينا وذكر في
عقد البيع انه وهب لهما الثمن وشرط
لنفسه حق الانتفاع بالعين طول حياته .

قالت محكمة اول درجة بان العقد يشمل
وصية باطلة لتطبيق قاعده على الموت وقالت
محكمة الاستئناف ان يشمل العقد هبة
مستورة صحيحة وان شرط الانتفاع بالعين
لا ينافي انتقال ملكية الرقبة للمشتري
لانه شرط ثانوي كشرط تاجيل تسليم للبيع
الى اجل

(استئناف مصر - ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ -
عدد ١٠ - ص ٥٥٥ - عمدة ١٠٥)

١٣٠ هبة مستورة - هبة الثمن - بطلانها

اذا وقعت الهبة في صورة بيع وذكر
به أن البائع وهب الثمن للمشتري فلهبة
باطلة لان الاصل في الهبة ان تكون بعقد
رسمي وليس جواز الهبة المستورة بعقد
عرفي الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولانه
يجب أن يستر العقد الهبة تماما فلا يشعر
العقد بانه انما يشمل هبة

(بنى سوفى السككية - ١٨ أكتوبر
سنة ١٩٢٠ - عدد ٨ - ص ٣٩٨ -
عمدة ٧٦)

باعتبار الواقعة نصبا دون ان يغير في حكمها
الى مادة النصب ودون ان تبين الطرق
الاحتمالية التي استعملت في ارتكاب الجريمة
فقررت محكمة النقض بأنه لا يحق للمحكمة
تغيير وصف التهمة دون ان تنبه الدفاع الى
ذلك كما انه يجب على المحكمة ان تبين
الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهم في
ارتكاب جريمة النصب التي هي ركن
من اركانها وقضت بقبول النقض
(نقض - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ - عدد
١٠ - ص ٤٩٩ - عمدة ١٠٢)

١٢٧ تغيير وصف التهمة - شرط - بطلان

جوهري

يجوز لمحكمة الجنايات تعديل وصف
التهمة انما يشترط لذلك شرطان الاول ان
يكون التعديل قد تناول وقائع دار عليها
التحقيق والثاني ان يعلن المتهم بهذا
التعديل حتي يتمكن من الدفاع عن نفسه
(وفي القضية كان المتهم مقبدا للمحكمة
باعتباره فاعلا اصليا في جريمة القتل
فعدلت المحكمة الوصف واعتبرته شريكا
فيها) فاذا لم تراع المحكمة هذين الشرطين
كانت اجراءتها باطلة وحكمها محلا للنقض
(نقض - ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ - عدد
١٠ - ص ٥٠١ - عمدة ١٠٣)

حرف الهاء

هبة

١٢٨ هبة الولى وقبضها

الهبة لطفل من له الولاية عليه تم بالايجاب
وينوب قبض الواهب عن قبض اللوهوب

هـرب

١٣١) هرب المتهم بعد القبض عليه بمعرفة المخفراء :

رجال الضبطية القضائية

ليس المخفراء من رجال الضبطية القضائية
فقبضهم على متهم قبل التحقيق وقبل
صدور أمر من الجهات القضائية بالقبض
عليه لا يعتبر قبضا قانونيا وعليه فهرب
المتهم في هذه الحالة لا يدخل تحت نص
للادة ١٢٠ - عقوبات ولا عقاب عليه
(أبواب الجزية - ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠
عدد ١٠ - من ٥٤٣ غمرة ١١٩)

حرف الواو

وضع اليد

(انظر تمكيد علي واضم اليد)

وقف

(انظر بدل - عقد عرى - فاخر وقف)

١٣٢) وقف - تمامه حجة على الغير - تسجيل
عقده - تصرف الواقف

يتم الوقف ويصبح حجة على الغير بمجرد
صدور الاشهاد به وقيده بالمضبطة كالنصرف
الحاصل من الواقف بعد ذلك لا يؤثر
في حجة الوقف ولو كان عقده مسجلا
قبل تسجيل كتاب الوقف ذلك لانه لم
يسد في الشرع الاسلامي ولا في نظامه
القضائي ولا في الاوضاع الصادرة بنظام
الهاكم الشرعيه ان التسجيل مشروع لجعل
التصرفات حجة على الغير ولا القانون
المدني الذي لم ينص على وجوب تسجيل
كتاب الوقف ليكون حجة على الغير .

(استئناف مصر - ١٥ ابريل سنة ١٩١٤
عدد ١ - من ٩ - غمرة ١)

وقف مضي للمدة

(راجع سقوط الحق بمعنى المدة)

١٣٣) وقف - حجة على الغير : مضي المدة

١ - ان الاختلاف بين اصطلاحات الهاكم
الشرعية واصطلاحات الهاكم النظامية
في أمر مسألة التسجيل هي التي اثار
الشك في أمر تسجيل الوقف ودمت
الهاكم الى ان تقرير الاستئناف عنه ليكون
حجة على الغير ويرى من نظام الضبط
والتسجيل في الهاكم الشرعية انه
يوجد في كل محكمة شرعية دفتر
اسمه المضبطه وفيه تضبط الاشهادات
التي تكتب كاملة وبمضما للشهد
والقاضى ودفتر آخر اسمه السجل
تتقل فيه ملفصات للمضبطه كما تثبت
فيه لخصات المرسله من الهاكم الاخرى
من الاشهادات المضبوطة فيها والمتعلقة
بمقاربات واقعة في دائرة المحكمة
طبقا للادة (٣٧٤) ولكلا الدفترين
دفتر فهرست يثبت فيه البيانات
التي تمكن من البحث في ايها ومن
هذا الدفتر تستخرج الشهادات التي
يطلبها الافراد عن التصرفات بحسب
ما تنفي به المنفورات فضبط اشهاد
الوقف تسجيل بمعنى القانون المدني
اذا حصل الضبط في محكمة المقار
قسمها لانه ثبت في دفترها من التسجيل
ويذكر في كل شهادة تطلب من
بعد ضبطه فاذا ضبطت الاشهاد في محكمة
غير محكمة المقار فلا يعتبر الاشهاد

وصية سفيه	مسجلا الا من يوم قيد ملخصه للرسل
(راجع حجر)	من المحكمة التي ضبط فيها الى محكمة
وصي: خصومه	المقار لان محكمة الضبط في هذه
(راجع احوال شخصية . اختصاص المجالس الحسينيه)	الحالة ليست مظنة البعث عن التصرّفات
وصي . حرمانه من الحقوق الوطنية	الصادرة بشأن ذلك المقار وبناء على
(راجع حبس)	هذا ليس القيد في السجل ^١ اطلاقا
وصي . اقرار بدين	هو التسجيل وانما هو التسجيل لما لم
(راجع اقرار - اثبات)	يضبطا لشهادته في محكمة المقار والضبط
ولي شرعي . عزله	في غير ذلك تسجيل لا يزيده القيد
(راجع اختصاص المحاكم الشرعية)	في السجل شيئا
(٢) قبض الهبة	٢- انه وان كانت مسألة سقوط الحق في
(هبة)	الوقف وامتلاك اعيانه يوضع اليد
قسمة اموال القاصر	ليست من اصل الوقف فان حكم الشريعة
(راجع قسمة)	جزء من القانون الاهلي فيما يتعلق
حرف الياء	بنظام الوقف اذ هو لم يضع احكاما
يمين حاسمه	للفصل في منازعاته مع اختصاص المحاكم
(راجع اثبات في المواد المدنية)	الاهلية بها عند ما لا تكون متعلقة
يمين حاسمه	بأصله واذا هو قد احال في المادة ٧
(راجع ربا)	من القانون المدني على لوائحه ولوائحه
يمين حاسمه . وضع يد الخالف على المصحف الشريف	هي الشريعة الاسلاميه ولوائح المحاكم
(راجع اثبات في المواد المدنية)	الشرعية (مادة ١٢ من سنة ١٨٨٠
توجيه اليمين - صيغة الطلاق	ومادة ٣٧ - من لائحة سنة ١٩١٠)
(راجع اثبات في المواد المدنية)	وعلى ذلك فلا تسمع دعوى الوقف
	بعد ٣٣ سنة وهي آتية قبلها
	(تنظا الكلية - ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠
	عدد ١ - ص ١٨ نمرة ٣)
	اوقاف قبطية
	(راجع احوال شخصية . اختصاص)

فهرست القوانين والقرارات والمنشورات

- ١ اختصاص قاضي التحضير واعماله (منشور من وزارة الحفانية) ص ٤٤ عدد ١
- ٢ قانون قاضي التحضير (نص القانون نمرة ٣ سنة ١٩١٠) » ٥٠ » ١
- ٣ قانون خاص باحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية » ١١١ » ٢
- ٤ تعديل المادة - ٢٨٠ - من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية » ١١٣ » ٢
- ٥ منشور خاص بقضايا التي مضى على ايقافها اكثر من ثلاث سنوات » ١١٣ » ٢
- ٦ منشور خاص بالتفتيش في احوال الاختلاس » ١١٤ » ٢
- ٧ منشور خاص بقضايا المعافاة » ١١٤ » ٢
- ٨ منشور خاص بقضايا خيانة الامانة » ١١٥ » ٢
- ٩ قانون بإنشاء قريح حسابات الامانات بمصلحة البوستة » ١٥٨ » ٣
- ١٠ قانون نمرة ٣١ سنة ١٩٢٠ بتعديل بعض احكام قوانين المعاشات » ١٦٣ » ٣
- ١١ اصلاحية الرجال (قرار من وزارة الحفانية) » ١٦٥ » ٣
- ١٢ المحضرون واعمالهم (منشور من وزارة الحفانية) » ١٦٦ » ٣
- ١٣ قانون نمرة ٣٣ سنة ١٩٢٠ بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية » ٢١٣ » ٤
- ١٤ منشور نمرة ٤ للمحاكم الشرعية بتطبيق القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ » ٢١٥ » ٤
- ١٥ منشور عن اعمال الخبراء » ٢١٩ » ٤
- ١٦ قانون بمد اجل المحاكم المختلطة لغاية اول مايو سنة ١٩٢١ » ٢٦٤ » ٥
- ١٧ منشور من وزارة الحفانية بخصوص ترشيح اعضاء محاكم الاخطا » ٢٦٤ » ٥
- ١٨ قانون خاص بالاحكام التأديبية في المعاهد الدينية والجامع الازهر » ٢٦٥ » ٥
- ١٩ بيان جلسات المجالس الحسبية سنة ٢٠ - ٢١ القضائية » ٣١٢ » ٦
- ٢٠ منشور للمحاكم الشرعية بخصوص ترويع الارامل » ٣١٤ » ٦
- ٢١ لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس المليية للاقباط الارثوذكس » ٣٥٨ » ٧
- ٢٢ منشور لسكتاب المحاكم الاهلية » ٣٦١ » ٧

- ٢٣ الامانات في المحاكم (منشور) ص ٣٦٢ عدد ٧
- ٢٤ اعمال المحاكم الاهليه (منشور) » ٣٦٢ » ٧
- ٢٥ الدراسة بمدرسة الحقوق (قرار) » ٣٦٢ » ٧
- ٢٦ قانون نمره ٤ سنة ١٩٢١ بتقييد اجور الامكنه » ٤١٥ » ٨
- ٢٧ اعلان من القائد العام بسريان القانون نمره ٤ سنة ١٩٢١ علي جميع سكان القضاة » ٤٢٥ » ٨
- ٢٨ قانون نمره ٤ سنة ١٩٢١ بتشكيل لجان لتحديد اجارات الاراضي الزراعيه » ٥٤٧ » ١٠

فهرست اخبار القضاء والمحاماة

- ١ اعادة النظر في قرارات مجلس تأديب المحامين ص ٥٦ عدد ١
- ٢ المحامي امين الطرفين (قرار مجلس النقابة) » ٥٦ » ١
- ٣ رجال القضاء والنيابة (تعيينات قضائية) » ٥٦ » ١
- ٤ لجنة قبول المحامين » ٥٧ » ١
- ٥ وظائف جديدة في القضاء الاهلي » ٥٨ » ١
- ٦ رئاسة المجالس الحسبية » ٥٨ » ١
- ٧ استبدال القضاء » ٥٩ » ١
- ٨ اجازات المحامين » ٥٩ » ١
- ٩ اجازات المحامين (منشور من مجلس النقابة) » ١١٧ » ٢
- ١٠ تعيينات وتنقلات قضائية » ١١٧ » ٢
- ١١ امتحان المحامين تحت التمرين (صورة الاسئلة) » ١١٨ » ٢
- ١٢ وكيل الحفائية » ١٦٦ » ٣
- ١٣ انتداب القضاء وتنقلات النيابة » ١٦٦ » ٣
- ١٤ اخبار مختلفة » ١٧١ » ٣
- ١٥ وفيات قضائية » ١٧٢ » ٣
- ١٦ منح اعانته ٢٥٠ /ـ رجال القضاء والنيابة » ٢٢٠ » ٤
- ١٧ لجنة قبول المحامين » ٢٢١ » ٤
- ١٨ وفاة مجدى باشا » ٢٢١ » ٤
- ١٩ اخبار مختلفة » ٢٢٣ » ٤
- ٢٠ الانعام بالرتب والنياشين على موظفي القضاء والنيابة » ٢٦٨ » ٥
- ٢١ تعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية » ٢٦٨ » ٥

ص ۲۷۰ عدد ۵	۲۲ مدرسة الحقوق السلطانية
» ۲۷۰ » ۵	۲۳ محاکم الجنایات
» ۲۷۱ » ۵	۲۴ الجلسات المدنيه المؤقتة
» ۲۷۱ » ۵	۲۵ أخبار مختلفة
» ۳۱۵ » ۶	۲۶ لجنة قبول المحامين
» ۳۱۶ » ۶	۲۷ في مدرسة الحقوق
» ۳۱۶ » ۶	۲۸ كتاب جاسات الجنایات
» ۳۱۶ » ۶	۲۹ في القضاء الاهلي . تعيينات
» ۳۱۸ » ۶	۳۰ تنقلات وكلاء النيابة
» ۳۱۸ » ۶	۳۱ اخبار مختلفه
» ۳۶۴ » ۷	۳۲ نقابة المحامين الاهلية . جلسة الجمعية العمومية
» ۳۶۴ » ۷	۳۳ ودائم المحامين لمستشار
» ۳۶۴ » ۷	۳۴ الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
» ۳۶۵ » ۷	۳۵ لجنة للرقابة القضائية
» ۳۶۵ » ۷	۳۶ لجنة قبول المحامين
» ۳۶۶ » ۷	۳۷ اخبار مختلفة
» ۴۳۶ » ۸	۳۸ زيارة وزير الحفانيه لنقابة المحامين
» ۴۳۶ » ۸	۳۹ لجنة قبول المحامين
» ۴۳۷ » ۸	۴۰ الامتحان التحريري للمحامين تحت التمرين

مصر في اول يوليو سنة ١٩٢٠

المباحث القانونية والتشريعية

الجدول المستمر

عثرنا على مقال كتبه الستر شلذن ايموس في سنة ١٩١٢ لما كان ناظرا للمدرسة الحقوق السلطانية بعنوان « نظام الجدول المستمر » وجذب فيه ادخال هذا النظام الى مصر لتخليه ان كثرة التأجيلات أمام محاكنا نفأت عن الطريقة المتبعة الآن في قيد القضايا ونظرها. وقد عن لنا ان نشر رأيه هذا راجين حضرات قرائنا ان يوافقونا بما يظهر لهم من النقد او الملاحظات. وهالك ما قاله جنابه مع بعض التصرف :

من المسائل التي علت منها شكوى المتقاضين أجمع الكل على وجوب حلها . غير أنه قبل الخوض في مصر وأجمع الكل على وجوب اصلاحها . في مساوىء النظام الحالي أو فوائد النظام الجديد مسألة ذات أهمية عملية أكثر منها نظرية وهي كثرة التأجيلات أمام محاكنا وما ينجم عنها من ضياع وقت القضاة والمتقاضين معاً . وقد حاول الكثيرون من الكتاب علاج هذا النقص فدارت مباحثهم حول النظام الواجب اتباعه في قيد القضايا ونظرها فرائت أن أبحث في نظام جديد سميته نظام «الجدول المستمر» . وكل رجائي الى حضرات رجال القانون أن يبدوا ما يعين لهم من الملاحظات على اقتراحي هذا عسى أن نصل الى وراء البحث والتنقيب الى حل مرض لسألة

أجمع الكل على وجوب حلها . غير أنه قبل الخوض في مساوىء النظام الحالي أو فوائد النظام الجديد يجدر بي أن أشير بالابحاز الى القواعد الاولى التي يجب مراعاتها في البحث الذي نحن بصدده المرافعات الشفهية والتحريرية غير خاف أن التاعدة الاصليه المنصوص عليها في قانوننا وفي سائر القوانين المدروسة لدينا هي أن المرافعة يجب أن تكون علنية شفوية . أجل أنه من الجائز عقلا وبهاة تقرير التاعدة العكسية ولكن الواقع هو أن القوانين كلها قد قررت المرافعة الشفهية كبداً أصلي . ولو أن المشاهد عملا هو أن المرافعة الشفهية كثيراً

ما يستماض عنها بالمرافعة الكتابية فتكتفي

الحكمة بتقديم المذكرات من الخصوم وتصدر

أحكامها بعد الاطلاع عليها . فنحن والحالة هذه

أمام مبدئين متناقضين في العمل وفي النظر .

فالمرافعة شفوية نظراً وكتابية عملاً أو في كثير

من الاحوال على الأقل

على أنه لو كانت المرافعة كتابية في جميع

الاحوال وتقررت نظراً وعملاً لكان الامر

وتوفرت علينا مؤونة البحث عن نظام خاص

لترتيب القضايا . اذ المفروض في المرافعات

الكتابية أن القضايا يفصل فيها عند الانتهاء من

تبادل المذكرات والمستندات . أي أن الخصوم

يقدمون مذكرات بأقوالهم ومستنداتهم متى

أودعت في قلم الكتاب فلكل منهم أن يطلع

على مذكرة الآخر وأن يضيف الى مذكرته

ما شاء من الاقوال والمستندات . وهكذا الى

أن يبدى الخصوم جميع أوجه دفاعهم أو الى أن

ينقضي الميعاد المعين قانوناً أو من المحكمة .

وعندئذ تفصل المحكمة في الدعوى بعد اطلاعا

على المذكرات الكتابية دون أن تكون هناك

مرافعات شفوية بالمره

أما والمرافعة في مصر شفوية طبقاً لنص

القانون فيترتب على ذلك حتماً النتيجةتان الآتيتان

بينهما :

أولاً - حضور الخصمين معاً أمام المحكمة

في ميعاد معين

ثانياً - إعطاؤهما ميعاداً كافيّاً للاستعداد

في الدعوى قبل الجلسة حتى لا يضيع وقت

اتقاضي سدى

ثم أن للنظام الشفهي نتيجة ثالثة لا تقل

عنهام أهمية وهي ضرورة ترتيب القضايا بحسب

أولويتها مع مراعاة المدة المحددة لانقضاء

الجلسات . لأن تلك المدة معها طالت فلا بد أن

يتزاحم عليها المتقاضون . وأنى لو اتقانه اذا انقضت

الجلسات ست مرات في الاسبوع واستفرقت

كل جلسة ست ساعات يومياً وكما هو الحال

في لندن « فهذا لا يمنع المتقاضين من أن يسعى

كل منهم في الاستئثار بالجزء الأكبر من وقت

الجلسة . وبما أن عدد الجلسات في مصر أقل

والوقت أقصر فنحن أحوج الى نظام دقيق تسير

عليه المرافعات الشفوية

وقصارى القول أن المرافعة الشفوية

تستدعي نظاماً خاصاً دقيقاً لقيد القضايا والنظر

فيها بحسب أولويتها . وكلما شددنا في ضرورة

المرافعة الشفوية كانت الحاجة أكثر الى ضبط

هذا النظام

شرح النظام الحالي

ان الفكرة الاساسية للنظام الحالي للتبع

امام المحاكم الاهلية والمختلطة هي ان يحدد لكل

جلسة مقدماً عدد معين من القضايا يجب المرافعة

فيها . والمادة أن هذا التحديد يكون - قبل
ميعاد الجلسة بوقت طويل - والاصل فيه انه
حق من حقوق المدعين او المستأقين غير ان
الواقع عملا ان حرية الخصوم في تحديد الجلسات
مقيدة بقيود عديدة . ففي أغلب الاحوال يقوم
المحضرين بتحديد الجلسات مراعين في ذلك
التعليات الصادرة اليهم من رؤساء الجلسات او
الباثمحضرين

نعم ان نظام توزيع القضايا قد تحسن تحسناً

قد النظام الحالي

ينبأ في المحاكم الاهلية منذ عهد امره الى قاضي
التوزيع في محكمة الاستئناف وقاضي التحضير
في المحاكم السككية . غير أنه بالرغم من مجهودات
هؤلاء القضاة وسعيهم في تحديد جلسة نهائية
للمرافعة فالواقع ان رؤساء الجلسات كثيراً
ما يضطرون الى تخصيص جزء كبير من الجلسة
لعملية (الجرد) وتأجيل المرافعة في بعض القضايا
الى جلسات أخرى . أما المحاكم المختلطة فالحالة

فيها أكثر ارتباكاً واضطراباً . فجدول الجلسات
مكتظة بالقضايا الى حد يضطر الرئيس معه
الى صرف زمن طويل في جرد القضايا وبالتالي
في عمل اداري محض يضيع فيه وقت القاضي
والتقاضى سدى

فالنظرية التي يبنى عليها النظام الحالي هي
ان الخصوم يمشون جلساتهم بأقسامهم فيتم
تشكيل الجدول دون ان يكون للقاضي يد

فيه . بينما ان الواقع لا يتماشى مع هذه النظرية .
فالجلسات يعينها قلم المحضرين في بعض الاحيان
وفي الغالب تكون الرقابة الفعلية للقضاة إما أثناء
انتقاد الجلسات او خارجها . ومع ذلك فاننا لم
نشاهد جلسة ما استطاع القاضي فيها ان يسمع
المرافعات في كل قضاياها . بل انه لو كانت شفوية
المرافعات هي المتبعة عملاً لما بقى النظام الحالي
الى اليوم اذ ان هذا النظام لا يتفق مع تلك
النظرية بما له من المساوي والى سبيلها

قلت ان النظام الحالي لا يتفق مع شفوية
المرافعات . والواقع انه من المستحيل تحديد
جلسة معينة للمرافعة في عدد معين من القضايا
قبل ميعاد تلك الجلسة بزمن . فان مثل هذا
التحديد لا يخرج في نظري عن التكهّن بالمستقبل
وما التكهّن في مقدورنا . فان التحديد المذكور
يفترض فيه الجزم بثلاثة أمور وهي :

أولاً - ان القضايا المرفوعة اليوم (اول يوليو
سنة ١٩٢٠) من زيد ضد عمرو وبكر ضد خالد
وعلى ضد حسن ستكون صالحة للمرافعة في يوم
الجلسة المحدد لها (اول سبتمبر سنة ١٩٢٠)
ثانياً - ان المرافعة في كل من هذه القضايا

ستستغرق وقتاً معلوماً من الزمن (مع ان العلم
به محال ولو بعد الاطلاع على الدوسيه)
ثالثاً - ان الجدول سيقتى قاصراً على هذه

القضايا الثلاث فلا تقيد فيه قضايا جديدة أو تحال عليه قضايا مؤجلة (والواقع غير ذلك) ان كل هذه الاسباب جعلت القضاء يدركون حتى الادراك انه من المستحيل عليهم ان يتدخلوا تدخلا فعلياً في تحديد الجلسات وتشكيل جداولها فتركوا الامر للخصوم حتى صرنا نرى في جدول كل جلسة عدداً من القضايا يوازي اربعة او خمسة اضعاف القضايا التي يمكن المرافعة فيها

لست انكر ان بعض المحاكم وعلى الاخص التي لها نظام خاص للتوزيع والتحضير قد تسني لها في كثير من الاحيان ان تتلافى جل هذا النقص او بعضه فامكنها ان تدفع غارات المدو الخارجي (القضايا الجديدة) والمدو الداخلي (القضايا المؤجلة) فلم يزد عدد القضايا في كل جلسة عن عشر او اثنتي عشر. ولكن هذا نادر والنادر لاحكم له اصنف الى ذلك ان اقصى ما وصل اليه النظام الحالي من الاتقان ليس في حد ذاته موجياً للرضاء

فلو فرضنا ان احدى هذه المحاكم نجحت في ان لا يزيد عدد القضايا التي ستنتظر في جلسة يوم الاثنين اول يوليو مثلاً على عشر قضايا. وهب مع هذا ايضاً ان الخصوم لا يربطون في التأجيل وكلهم مستعدون للمرافعة فان الرئيس لا يلبث، وهو ممدود في ذلك طبعاً، ان يتولاه

الملل حينما يرى ان القضيتين الاوليين قد استغرقنا ساعتين من وقته وامامه ثمان باقية. فيضطر ان يتفادى ذلك بالفات نظر المحامين الى ضيق الوقت وكثرة العمل وتنبههم الى الاختصار وعدم التكرار وان لا يترسوا لما هو ظاهر في المذكرات والاوراق بما لا يفوت المحكمة درسه بالنتيجة والتدقيق.. وغير ذلك مما تكون نتيجته عدم استيفاء المرافعات. ومع هذا فان الوقت يمضي دون ان تنتهي المحكمة من نظر جميع القضايا. فتضطر ان تؤجل الباقي لاجل بعيد طبعاً لا يقل عن الشهرين عاقلة على مبدئها من عدم شحن الجلسات بعدد كبير من القضايا وبذلك يخرج اصحاب هذه القضايا الذين جاءوا في اول يوليو مستعدين للمرافعة في قضاياهم بتلك النتيجة السيئة وهي ان القضايا التي كانت مؤجلة لشهر اغسطس ستنتظر قبل قضاياهم ولا ذنب لهم في ذلك غير النظام المريب

ولا ننس ما يصير من نظام الاعياد التي تقفل فيها المحاكم ويحول دون تنفيذ نظام تحديد الجلسات مقدماً. تلك هي الاعياد التي لا يعرف مني وفي اي يوم ستكون. ذلك لاننا اما ان لا نؤجل مطلقاً لكل الايام التي يظن ان يوم العيد سيكون فيها وهو ما لا يمكن حصوله طبعاً واما ان نسير كالمعتاد حتى اذا ما حدد العيد رسمياً نؤجل القضايا في آخر لحظة بالطريقة

الادارية وهذا هو المتبع. ففى هذه الحالة لا يكون
امننا تأجيلها سوى طريقين فاما ان يطوح
بها الى آجال بعيدة واما ان تترام مع غيرها
في الجلسات القريبة وكلا الامرين غير مقبول

نظام الجدول المستمر

ويجمل القول ان للنظام الحال القاضى
بتحديد الجلسات مقدما مساوى عديده نذكر
منها:

اولا : ان رئيس الجلسة معها كان امينا

ومجتهدا فى عمله كثيرا ما يضطر الى الاسراع
في نظر القضايا فلا يمكن ان يوفى المتقاضون
مرافعاتهم امامه كما لو كانت المرافعة امام هيئة
محكم اى امام هيئة انمقدت خصيصا لنظر
قضاياهم ولا تعمل حسابا لثريها من القضايا

ثانيا : ان هذا النظام يولد فى قوس

المحامين والقضاة الميل الى كثرة التأجيلات وهى
عادة مذبذولة . لأنه وان كانت الضرورة تدعو
فى مبدأ الامر الى تأجيل بعض القضايا فان

هذه القضايا استحال حتما الى جلسات مزدحمة حتى

اذا ما جاء موعد نظرها استحال النظر فيها جميعها
واضطر القاضى لتأجيلها الى جلسة اخرى وهكذا

تتضاعف دواعي التأجيل مع الزمن حتى يصل

الامر بالمحكمة فى النهاية الى اليأس من مراقبة

تشكيل الجدول مراقبة فعلية فيصبح الامر فوضى

ثالثا : انه من الصعب ان لم يكن من المحال

على المتقاضين ان يملأوا بالضبط اليوم الذي

للتحضير امام قاض معين لهذا الترض وهو

تسنى لهم فيه المرافعة . واذا ما اخطأوا فى
تقديرهم ترتب على ذلك اضرار عديدة لم تكن
فى الحساب

يفضى هذا النظام بان يكون لكل محكمة
جدول واحد وهذا هو الجدول المستمر وسمى
كذلك لانه لا يدرج به الا القضايا التى تم تحضيرها

امام قاضى التحضير

وكما فصل القاضى فى عدد من القضايا

المندرجة فيه بالترتيب استطاع ان يضيف مثله

فى ذيل الجدول. ونرى من ذلك ان الجدول

المستمر ما جعل لبيان تاريخ القضية وانما لبيان

الدور الذي تنظر فيه فقط دون التفات للوقت او

الميعاد. فالمدعى عليهم لا يملنون جلسة معينة بل

يجب عليهم الحضور في الميعاد القانوني فقط ويكتفي

فى حضورهم ان يقرروا ذلك امام قلم الكتاب

فهم لا يحضرون فى جلسة علنية ولكن لو تأخر

المدعى عليه عن الحضور فقد يمنح المدعى حكما

غاييا لا يكلفه شيئا الا القيام ببعض اجراءات

معيّنة ونلاحظ ان كل ذلك يحصل فى قلم الكتاب

دون طرح الدعوى امام القاضى. اى ان كل هذه

الخطوات التحضيرية تم دون قيد الدعوى فى

جدول ما

فان حضر المدعى عليه طرحت الدعوى

للتحضير امام قاض معين لهذا الترض وهو

الحامين فيما غرض او استعصى من التمتع القانونية المارضة في الدعوى وهكذا حتى يصل الى تكوين رأيه والنطق بالحكم والغالب فيه ان يكون في نفس الجلسة

ولا شك ان هذا اقرب للعدالة واليق بها اذ يشهد المتقاضون تفرغ القاضي لعمله متوخيا في الوقت نفسه الصبر والروية بما يدخل عليهم الطمأنينة على حقوقهم والشعور بضمان سير العدالة . تلك النتائج الحسنة لا يمكن الوصول اليها الا بالعمل تحت نظام كنظام الجدول المستمر حيث يعمل القاضي حرا بعيدا بالمره عن قيود المواعيد او مسؤولية تراكم العمل فلا يطالب مطلقا بأن يعمل وقت العمل لا بحسب حساب ما قطعه من القضايا ولا حساب ما بقى منها في الجدول فلم ينته منه اليوم سيعود اليه في الغد وهكذا ومن مزايا هذا النظام أنه يمكننا من تكييف العمل طبقا لاستعداد القضاة او ما يمرض عليهم من الظروف فن كان بمن لا يعملون الى الاسراع في العمل قلل الرئيس من عدد القضايا التي يحيلها عليه ومن عرض له مرض أو صادفه عمل يستلزم مشقة استثنائية فيمكن تخفيف عمله بأحالة شيء منه على جدول زملائه القضاة التأجيل تحت نظام الجدول المستمر

كثيرا ما تلجأ المحكمة الى تأجيل القضايا بسبب ضيق الوقت . ولكن مثل هذا التأجيل

يشبه قاضى التحضير عندنا وسواء كانت المرافعة امامه قصيرة ام طويلة وهو الاقل فلتها متى انتهت كان لذي الشأن اى لطلاب التعجيل ان يطلب من قلم الكتاب قيدها بالجدول وما على قلم الكتاب الا ان يقيدها بناء على ذلك الطلب في ذيل جدول المحكمة المختصة بحسب ترتيب الطلبات التي تصله . ثم يوزع الرئيس القضايا الجديدة بين وقت وآخر على الفواتر المختلفة . وعلى ذلك فان الدوائر تكون مختصة بنظر كل ما يحال عليها من القضايا بالطريقة التي بينها بحسب اولوياتها في تاريخ تقديمها ولا يقتصر فيما يحال عليها على عدد محدد بل يكون عملها بصفة دائمة مستمرة .

ولكن ليس هناك ما يمنع القاضي من ان يؤخر او يقدم في ترتيب القضايا اذا دعت الضرورة لذلك ولكن هذا التعجيل او التأجيل لا يكون في الزمن وانما في دور القضية وترتيبها الامر الذي يدور عليه كل هذا النظام

وكل يوم من ايام انعقاد الجلسات يبدأ القاضي بنظر القضية الاولى اى يبدأ من حيث انتهى في اليوم السابق فيستمر في نظرها بالانابة والروية مادام يشعر بأنه بعيد عن قيود الزمن والمواعيد فله ان يعمل ما يشاء في سبيل استجلاء الحقيقة من مناقشة الخصوم ووكلائهم في المستندات والمذكرات واستيفاء المرافعات واستطلاع رأى

لاعمل له تحت هذا النظام اللهم الا التأجيلات التي تكون لليوم التالي . وهذا لا يكون الا لانظام المرافعة ونرى من ذلك ان المحكمة بمقتضى هذا النظام لا يعرض لها مايدعوها لتأجيل القضايا بسبب ضيق الوقت ومن ثم يكون للقضاة سلطة ادبية واسعة في رفض طلبات التأجيل بخلاف ما نراه في النظام الجاري عليه العمل في المحاكم المصرية حيث يرى القاضى نفسه مقيدا من الوجهة الادبية في ان لايرفض طلب المحامي للتأجيل لأنه سيؤجل هو نفسه بلا طلب عددا عظيما من القضايا لضيق الوقت أي لسبب خارج عن موضوع الدعوى . وقد نشأ عن هذا أن المحكمة كثيرا ماتجب طلب أحد الاخصام للتأجيل ولو كانت الاسباب التي يبيدها غير وجبة بل ومع معارضة خصمه وما هذا كله الا حرصا على الوقت ورغبة في تقليل عدد القضايا التي ستسمع المرافعة فيها . فحارن اذن بين مركز القاضى من هذه الوجهة وبين مركزه الذى يكون تحت نظام الجدول المستمر حيث لا مصلحة له في التأجيل مطلقا فانه لاشك يكون له سلطان أدبي واسع في رفض طلبات التأجيل

هذا اذا أجازت المحكمة طلب التأجيل وهو الارجح ولكن حتى يفرض رفض التأجيل فان ميعاد نظر قضيته سيكون في الوقت الاخير أي بين الظهر والساعة الاولى بعد الظهر حيث يكون القاضى عند مله ومطالبته بالانجاز والاختصار وبعد هذا نسمع كثيرا من القضاة ينسبون للمحامين أنهم انما يهتمون بزخرفة القول ويهملون بحث الادلة والبراهين . ولكن من لا يميز المحامي بعد ما ينه من الظروف السيئة التي تحول بينه وبين تادية الواجب ذلك يحصل بينما نرى المحامي في إنجلترا

الحاماة تحت نظام الجدول المستمر كلنا يعلم المجهود الواسع الذي يجب أن يصرفه عام يرغب في تادية الواجب في قضيته

حيث يعمل بنظام الجدول المستمر لا يتأخر مطلقا عن بذل المجهود وأجادة التحضير غير آسف ولا متردد ما دام يثق ان قضيته ستنظر حتما

الخصوم بأن قضيتهم قد قيدت وبالطبع سيهم الخصوم بسؤاله عن نمرتها وعن التاريخ الذي يحتمل أن تنظر فيه بوجه التعريب. فلو فرض أن نمرة القضية هي الخمسماية تيسر لقلم الكتاب بعد أن يحسب الوقت الذي ربما استغرقته المحكمة لتفصل في القضايا المتقدمة عليها أن يتدر من باب الترجيح التاريخ الذي ستنظر فيه القضية ويجيبهم به

هذا وقضى نظام الجدول المستمر على المحكمة أن تنشر كشفاً أسبوعياً ببيان نمر القضايا التي يطلب أن تطرح أمام كل دائرة في مدة ثلاثة أسابيع وتأخذ المحكمة على نفسها أن لا تنظر أثناء هذه المدة من تلك القضايا الا بعداً مخصوصاً تعينه رغبة منها في تجنب المباغته وزيادة في الضمان وما على أرباب القضايا اذن بعد أن يستقوا المعلومات الساجدة من قلم الكتاب لكي ينفقوا تماماً على اليوم الذي ستنظر فيه قضيتهم إلا أن يتبعوا قراءة هذا الكشف الاسبوعي. وقد دل الاختيار على أن طريقة النشر أتت بالغرض المقصود منها في انجلزوه وهذا بفضل يقطه كتيبة المحامين

ولكن ليس هناك ما يمنع قلم الكتاب نفسه من اعلان الخصوم ولو بخطاب مسجل كلما جاء ميعاد نظر قضية ما وأنها باقية مع رئيس المحكمة يستطيع أن يتدر الوقت اللازم لنظر القضايا المتقدمة وبذا يمكنه أن يبين يوماً لنظر

ان لم يكن في اليوم المحدد لها ففي النداء وبعد النداء وان كلامه مهما أظن وأطال فيه سيجد آذاناً تسمعه في محكمة لا تعرف قيود الوقت والمواعيد

اعتراض ظاهر

ربما يتساءل القارئ عن الطريقة التي يعلم بها أرباب القضايا التاريخ الذي ستنظر فيه قضيتهم وهو سؤال وجيه مع ما يبناه من ان القضية تعين في الجدول بنمرتها فقط بغير تاريخ ولا ميعاد

والجواب على ذلك ان القضية كما سبق بيانه لا تعرض على المحكمة الا للفصل فيها بحكم حضوري حتماً وذلك لانه اذا غاب المدعي عليه مثلاً عند اعلانه استطاع المدعي ان يأخذ عليه حكماً غائبياً بغير ان تعرض القضية على محكمة ما ولذا فليس هناك امام المحكمة أحكام غيبائية بل يجب ان لا تطرح امامها القضية الا بعد ان تكون مرت على قاضي التحضير وحضر الخصوم واصبحت صالحة للفصل فيها بحكم حضوري. أي ان المفروض اذن ان الخصوم سبق ان حضروا فلا يمكن ان يقال انهم يجلبون ان لهم قضية بل لا بد وان يكونوا مهتمين بها متابعين سيرها كما أنه لا بد وان يكون عمل الاقامة والعنوان معلومين لدى كتاب المحكمة فيمجرد قيد القضية بالجدول يبادر قلم الكتاب باعلان

القضية تعيننا كافيا صحيحا وإذا أضفنا الى هذا الى ١٥ فبراير ثم الى منتصف مارس ثم الى أول مايو وربما لا يفصل فيها إلا في أواخر نوفمبر وهو في كل مرة يطل نفسه بانه قضائه شك ان هذا يساعد كثيرا في تعيين ميعاد الجلسة بدقة وأحكام التأجيل

قد يقال ان كل هذا لا يمكن ان يعرف منه بطريقة جازمة يوم نظر الدعوى وانه وان كان هذا صحيحا ولكن في الغالب لا يكون الفرق بين التقدير الذي يبني على الاعتبارات المتقدمة وبين الحقيقة الامدة وجيزة ربما لا تتجاوز الاربع والعشرين ساعة

ولا ريب ان الافضل حتى مع هذا ان يتردد صاحب القضية يومين على المحكمة وهو صان من ان دعواه سيفصل فيها من ان يطرق ابوابها مرات عدة بين اسبوع وآخر بغير فائدة فكم رأينا ان صاحب قضية محدد لنظرها مثلا اول يناير يظل يتردد على المحكمة من هذا التاريخ

المحكمة

كتاب الوقف

ملخص الحكم : يتم الوقف ويصبح حجة على الغير بمجرد صدور الاشهاد به وقيد بالمضبطة فالتصرف الحاصل من الواقف بعد ذلك لا يؤثر في صحة الوقف ولو كان عقده مسجلا قبل تسجيل ذلك ، لانه لم يعمد في الشرع الاسلامي ولا في نظامه القضائي ولا في اللوائح الصادرة بنظام المحاكم الشرعية ان التسجيل في السجل المصان مشروع لجعل التصرفات حجة على الغير . ولان

القانون المدني لم ينص على وجوب تسجيل كتاب
الوقف ليكون حجة على الغير

راجع بهذا المعنى الاحكام الآتية :

حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٣٠ ابريل
سنة ١٨٨٩ مجلة التشريع والقضاء سنة ٢ صحيفة
١٦٥ و ٢٨ ديسمبر سنة ٩٠٥ سنة ١٨ صحيفة ٦٠
و ١٨ يناير سنة ٩١٦ غازيته المحاكم المختلطة
الصادرة في ١٠ فبراير سنة ٩١٦ صحيفة ٦٠

باسم صاحب العظمة

حسين كامل سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة عننا تحت رئاسة حضرة صاحب النزة

محمد بان توفيق رفعت وبحضور حضرات مستر
برسفال واحمد بك راتب بدر مستشارين .

واحمد أفندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجلد العمومي

بنمرة ١٥٦ سنة ٣٣ قضائية

المرفوع من يسووني بك الخطيب ومحمد

بك فؤاد المنشاوي بصفتها ناظري وقف المرحوم

احمد باشا المنشاوي مستأفان

صند

الست ست بان موسى ابوحسين زوجة

احمد مصطفى حسين مستأف عليها

الوقائع

رفع المستأفان هذه الدعوى أمام محكمة

طنطا الابتدائية الاهلية ضد المستأف عليها

طلبا فيها الحكم بثبوت ملكية الوقف الى

٥ فدان و ١٢ قيراطا أطيانا موضحة الحدود

والمالم بعريضة افتتاح دعواها وتسليم هذا

القدر مع الزامها بالمصاريف والانتاب وشمول

الحكم بالنفاذ الموقت بلا كفالة وحفظ الحق

لها في مطالبتها بالرعي بدعوى على حديثها وبعد

ان سمعت اقوال وطلبات طرفي المتقاضين قضت

تلك المحكمة بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ٩١٥ حضوريا

برفض الدعوى والزام رافعيها بالمصاريف و ٢٠٠

قرش انتاب عماماه فاستأنف المستأفان هذا

الحكم بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ٩١٥ طالين قبول

استئنافهما شكلا وفي موضوعه الفاء الحكم

المستأنف والقضاء لها بما طلباه امام محكمة اول

درجة مع الزام المستأنف عليها بالمصاريف

والانتاب عن الدرجتين

ويجلسة المرافعة صمم وكيل المستأفان

على طلباته السابقة للاسباب التي ذكرها بالجلسة

وكيل المستأف عليها طلب تأييد الحكم

المستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها عرافته

الشفية

المحكمة

بعد مماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

أوراق القضية والمداولة قانوناً

المصان مشروع لجعل التصرفات حجة على الغير
كما هو الحال في القانون المدني الذي لم يتعرض

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث انه ثبت من كتاب الوقف ان

الحصة افدنة والنصف المينة للمستأنف عليها

هي في القطعة الثانية المقدرة بخمسة أفدنة

وثلاثة عشر قيراطاً وثمانية اسهم بمحوض الوساية

نمرة ٢ ضمن القطعة نمرة ٧٨ فلا محل لادعاء

المستأنف عليها بأنها ليست من الاطيان الموقوفة

وحيث ان المرحوم احمد باشا المنشاوى

وقف تلك الاطيان ومن ضمنها الاطيان المبيعة

بإشهاد في ١٢ أكتوبر سنة ٩٠٣ ثم قيد هذا

الاشهاد في المضبطة في ٢ نوفمبر سنة ٩٠٣

وحيث ان الواقف تصرف في ٢٨ ديسمبر

سنة ٩٠٣ بالبيع في الحصة الافدنة والتصرف

المذكورة للمستأنف عليها وهي سجلت عقد

هذا البيع في ٦ فبراير سنة ٩٠٤ أما كتاب

الوقف فلم يقيد بالسجل الا في ١١ يناير سنة ٩٠٥

وحيث ان محكمة اول درجة اعتبرت هذا

البيع صحيحاً سبق تسجيله على قيد كتاب الوقف

في السجل وحكمت برفض دعوى نظرى

الوقف المستأقنين التي طلبا بها ثبوت ملكية

الوقف للاطيان المبيعة

وحيث ان اسباب الحكم المستأنف

ليست في محلها لانه لم يمد في الشرع الاسلامي

ولا في نظامه القضائي ان التسجيل في السجل

يسبق تسجيل حجته مع خلوها من شبهة التزوير

بمقتضى المادة ١٩ من لائحته ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ قضت

في حالة الوقف بصدر حجة شرعية وإعلان

ديوان الاوقاف وبيت المال بها والمادة (٥٥)

منها نصت على تسجيل العقود بسجلات المحكمة

التي بدائرتها المقارات اذا صدرت هذه العقود

بمحكمة أخرى والمادة ٣٠ من اللائحة الصادرة

في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ نصت على صدور اشهاد

بالوقف على يد حاكم شرعى أو مأذون وقيدته

بدفتر احدى الحاكم التي ربما لم تكن المحكمة التي

في دائرتها الاعيان للموقوفة دليل على أن الوقف

يقع صحيحاً وحجة على الغير بمجرد صدور اشهاد

به على يد حاكم شرعى أو مأذون وقيدته بدفتر

احدى الحاكم اية كانت . أما ما جاء بالمادة ٣٥

من اللائحة الاخيرة وهو انه لا يعمل بحجة الوقف

الا اذا كانت مسجلة بالسجل المصان مطابقة له

أو كانت مسجلة وانقدم سجلها وخالية من

شبهة التزوير فالغرض منه بيان طرق الاستدلال

على صحة الوقف في حالة النزاع بالرجوع الى

السجل المصان ان وجد وقيام القرينة على صحته

يسبق تسجيل حجته مع خلوها من شبهة التزوير

٢

ملخص الحكم : لا يسقط الحق في المطالبة بالآوقاف إلا بمضى ثلاث وثلاثين سنة هذا الحكم . ويد لأحكام المحاكم المختلطة وخالف لبعض أحكام حديثة أصدرتها المحاكم الأهلية أرادت فيها أن تفرق بين دعوى الوقف في نفسه ودعوى تملك الأعيان الموقوفة فخصصت النص الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بدعوى الوقف وخصصت المادة ٧٦ مدني بتملك الأعيان الموقوفة ولقد نشرنا هذا الحكم لما جاء فيه من الأسباب الجديدة

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول

سلطان مصر

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

يجلسها المدنية والتجارية المنعقدة علناً بسراي المحكمة بهيئة ابتدائية في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩١٩ تحت رئاسة حضرة صاحب العزة محمد حلمي عيسى بك وكيل المحكمة . وبحضور حضرات يواقيم بك مخايل وعلي بك القريعي القاضيين . وحضور محمد أفندي المهجين كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية الشيخ فرغلي علي ناظر وقف المرحوم الست جنفدا خاتون

ضد

في حالة انعدام السجل ويؤكد هذا النرض العبارة التالية وهي : «وكذا يعمل بالحجة في الآوقاف القديمة التي تحت يد نظارها وان لم يكن لها سجل متى كانت الحجة خالية من شبهة الزور» وحيث أن البين المتنازع فيها صدر الأشهاد بوقفها في ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٣ على يد القاضي الشرعي وتم قيده في المضبطة في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٣ فهو حجة على الغير من تاريخ هذا التمسيد بقطع النظر عن التسجيل الحاصل في ١١ يناير سنة ٩٠٥ ببيع المين المذكورة باطل ولو كان عقد البيع مسجلاً قبل تسجيل حجة الوقف في السجل المصان

وحيث أنه بناء على ذلك يتمين إلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكية الوقف للخمسة الأقدنة والنصف المذكورة

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكية وقف المرحوم أحمد باشا المنشاوي المشمول بنظارة المستأنفين للخمسة الأقدنة والنصف المينة حدودها يرضة افتتاح الدعوى والزمت المستأنف عليها بمصارف الدرجتين واربعماية قرش اتاب محاماة هذا ما حكمت به المحكمة بالجلسة المنعقدة

في يوم الاربعاء ٥ ابريل سنة ١٩١٦ م

(١) على بك شكيب بصفته وصيكا على أولاد المرحوم ابراهيم بك زكى الورداني (٢) الست فاطمة هاتم عن نفسها وبصفتها واردة عن المرحومة الست عديلة هاتم والتمها (٣) الست صديقه هاتم كريمة المرحوم عثمان باشا فهمي الورداني عن نفسها ووارثة عن والتمها الست عديلة هاتم (٤) الست قتيده بنت ابراهيم الحكيم زوجة المرحوم ابراهيم بك زكى الورداني (٥) وزارة المالية (٦) الست منيرة هاتم حرم عثمان باشا صديقي (٧) أمين افندي على الوصى على اولاده (٨) الست ام مصطفى حزم المرحوم حسن بك حسنى الورداني (٩) الست ام محمد حرم حسن ابو بكر. الواردة الجدول العمومي سنة ٩٠١ بنمرة ١٥٧

الموضوع

رفع المدعي هذه الدعوى وطلب بصحيفتها الافتتاحية الحكم بتسليمه المنزل الكائن بدرب العنبة قسم الموسكي التابع لوقف الست جنفدا خاتون المشمول بنظارته مع الزام المدعى عليهم بالمصاريف وأتأب الحماما بحكم نافذ وبدون كفالة مع حفظ كافة حقوق المدعي قبل المدعى عليهم في طلب التعويض عن مدموق وضع اليد وقال أنه تنظر على الوقف المذكور بمقتضى تقرير نظر صادر اليه من محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ٩٠٠ ولما أراد وضع

يده على أعيانه التي هي عبارة عن منزل كائن بدرب العنبة الواضح الحدود والعالم بالريضة نازعه واضعو اليد . وبعد ان أحييت الدعوى على التحقيق لتحقيق وضع اليد عين في القضية خير لمعرفة ما اذا كان للمنزل للتنازع فيه يدخل ضمن حجة الايقاف الصادرة من الست جنفدا خاتون بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٢٨٣ ام لا وقد باشر الخبير بمأموريته وقدم تقريره

ولم ان سمعت اقوال وطلبات الطرفين بالكيفية الواضحة بمحاضر الجلسات وبالذكرات الختامية المقدمة في الدعوى تأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم

المحكمة

حيث ان المدعي بصفته رفع دعواه قائلا ان المحكمة الشرعية اقامته في سنة ١٩٠٠ ناظرا على وقف الست جنفدا خاتون متوقفة المغفور له محمد علي باشا الكبير ولما أراد وضع يده على اعيانه وهي منزل كائن بدرب العنبة بجبهة الناصرة نازعه واضعو اليد في الملك مع ان ايقاف المنزل ثابت بمجة الوقف المؤرخة ١٥ شوال سنة ١٢٨٣ وطلب الحكم باستلام المنزل مع حفظ الحق في طلب التعويض عن مدة وضع اليد

دفع المدعي عليهم وم ورثة الست توحيد الدعوى باكتسابهم حق الملك عند الوقف بالسبب الصحيح مع وضع اليد بحسن نية وذلك عملا

الشريعة الاسلامية وبالاخص قواعد التملك بوضع اليد (انظر حكيم الاستئناف المختلط ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ نمرة ٨ ص ١٦٥ فقرة ٤٨٩٥ مجلد أول شراباتي)

وحيث أن المحاكم الاهلية جرت ايضاً على هذا المبدأ الا بعض أحكام قليلة أرادت أن تفرق بين دعوى الوقف في نفسه ودعوى تملك الاعيان الموقوفة فخصصت النص الوارد في لائحته ترتيب المحاكم الشرعية بدعوى الوقف وخصصت المادة ٧٦ مدني بتملك الاعيان الموقوفة .

وحيث أن هذا التخصيص بلا مخصص دافع للاضطراب والتناقض في أحكام محاكم وان توعت فاتها ذات اختصاص مشروع تتلقاه من ولي الامر وبيان ذلك أن الحكم بمقتضى المادة ٨٦ يهدم مفعول الاحكام الشرعية التي تصدر في الوقف ويجعلها عديمة الجدوى فان من يحكم لصالحه من المحكمة الشرعية بتنظره أو استحقاقه في وقف منتصب مدة لا تبلغ الثلاث والثلاثين سنة لا يلقي فذاً أمام المحاكم الاهلية اذا ما اراد استلام العين المنصوبة ليضع يده عليها فتنازعه للتخصيص فالتجأ الى المحاكم الاهلية فانها اذا أخذت بالرأى القائل بسقوط الحق بخمس عشرة سنة قضت بسقوط حقه في المطالبة وهو تناقض ظاهر لان

نص المادة ٧٦ مدني وشاركهم في هذا الدفع الضمان وطلبوا في حالة عدم الاخذ بهذا الدفع ان يحكم على المدعي بصفته بقيمة المباني المستحقة للبقاء قبل استلامها وقد عارض في هذا الدفع المدعي محتجاً بان الحق لا يسقط في اقامة الدعوى بشأن الوقف الا بمضى ثلاث وثلاثين سنة عملاً بأحكام الشريعة الاسلامية ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهذه المدة لم تحض لزيادة رفع الدعوى

وحيث انه لا نزاع في ان المنزل المتنازع عليه موقوف وقد أيد ذلك تقرير الخبيريتين حينئذ البحث فيما اذا كان الحق بالمطالبة به يسقط بمضى ثلاث وثلاثين سنة كما يقول المدعي او بمقتضى أحكام المادة ٧٦ مدني أى خمس سنين بالسبب الصحيح وخمس عشرة سنة بدونه

وحيث ان أحكام المحاكم المختلطة جرت بلا خلاف على ان الدعوى في الوقف لا تسقط الا بمضى ثلاث وثلاثين سنة وبنت رأياً على أن الاملاك الموقوفة بقيت خاضعة في تملكها بمضي المدة لاسكام الشريعة الاسلامية التي كانت سارية عليها قبل انشاء المحاكم وعلى ذلك فجميع المسائل المتعلقة بالتصرف فيها وهي صفات خاصة بالوقف يجب النظر والفصل فيها طبقاً للقواعد الخاصة المقررة للوقف لا بحسب أحكام القانون التي تكون متناقضة لقواعد ثابتة في

الناظر ما قصد المحاكم الشرعية الا لاثبات صفة التي لا تختص المحاكم الاهلية بالفصل فيها وما غرضه من ذلك طبعاً غير التوصل لاستيلائه على المقار للوقوف لتصرف في منافعه طبقاً لشرط الواقف ولا يستولى عليه الا بواسطة المحاكم الاهلية فحكم المحاكم الشرعية في الواقع وسيلة وحكم المحاكم الاهلية هو الغاية

وحيث انه اذا كان هناك اضطراب لتقسيم دعوى المطالبة بالوقف فنشأ ذلك التشريع نفسه ويجب على المحاكم التي يكون حكمها متمماً في الواقع لحكم محكمة اخرى ذات اختصاص قانوني ان تحترم مبادئ تلك المحاكم واوامر قانونها فان النص الوارد بها أسطع دليل على غرض الشارع وتبيان مقاصده. ولا يبعد أن هذا التناقض هو ما لاحظته المحاكم المختلطة وأرادت تلافيه فاستنتجت أن الشارع بوضعه هذا النص في احد قوانينه أراد تأييد المبادئ التي قررها الفقهاء لسقوط الحق في الوقف

وحيث أنه من يرجع النظر الى الحوادث السابقة على القانون لا يجد مبرراً للتخصيص الذي ذهب اليه تلك الاحكام لان فتاوى المفتين بشأن سقوط الحق في الوقف بمضى ثلاث وثلاثين سنة واردة بشأن التصرفات في الاعيان الموقوفة وليست قاصرة على نفس الوقف فاذا

ما جاء الشارع بعد ذلك وأخذ حكمها فانه يأخذه لينطبق على حوادثه وعلى ذلك يكون غرض الشارع بتقدير المدة بثلاث وثلاثين سنة في الوقف في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن يسرى حكمها على التصرفات وحيث أن نصوص القانون للدق تؤيد هذا الرأي وتقر هذا الاستنتاج فان القانون للدق حينما تكلم على تقسيم الاموال في الباب الاول منه وذكر تعريف الاملاك الثابتة ميز للملك للوقوف من الملك التام فقرر في المادة ٦ أن الملك هو العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام وعرف في المادة ٧ الاموال الموقوفة بأنها المرصدة على جهة بر لا تنقطع وتكون منفعها لاشخاص بشروط معلومة حسب المقرر باللائحة في شأن ذلك ويستفاد من ذلك أن الوقف ليس ملكاً بالمعنى الوارد في المادة ٦ ومعروف أن حق الانتفاع انما هو حق يقرر على الاموال ومنفصل علم الاقتصال عن حق الملك لان الانتفاع يرد على استعمال الملك واستغلاله (انظر المادة ١٣ مدني)

وحيث أنه متى كان حكم الوقف غير حكم الملك فلا ينطبق على الوقف نص المادة ٧ التي تقصد بالتملك بمضى المدة الطويلة الاملاك لان الاوقاف شرعاً تخرج العين الموقوفة لا الى ملك أحد بل يكون للناس فيها حق النعمة كما

تقدم وإنما ينطبق عليه نص اللوائح الخاصة به كما أشارت بذلك المادة ٧ السابق ذكرها ومنها لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تفيد الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية وقد جرى الشارع على هذا المبدأ في كل ماله علاقة بالوقف فنص في المادة ١٨ مدني أن حق المنفعة المعطى من ديوان الاوقاف قابل للانتقال بمقتضى اللائحة المؤرخه ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٠ يونيو سنة ١٨٦٧) وحيث أنه متى وجب الرجوع للأحكام الشرعية في منفعة الوقف فإنه يجب الرجوع إليها في كل ما يتعلق بتلك المنفعة من اغتصاب أعيانها أو توزيع أنصبتها أو تنفيذ شروطها أو سقوط الحق فيها أو فيما يؤدي لضياعها وهو أعيانها وهكذا

وحيث أن التفريق بين حق المنفعة وحق الملك وتخصيص المادة ٧٦ بسقوط الحق في تملك الأعيان المملوكة رتبة ومنفعة أي المملوكة ملكاً تاماً لم يكن في القانون المدني وقت وضعه مخرجاً للأعيان الموقوفة فقط بل كان يتناول أيضاً الأعيان الخراجية التي كانت رقبته ملكاً لبيت المال ومنفعتهم للزرايع وكان حق المنفعة فيها يسقط بعض خمس سنوات طبقاً لأحكام اللائحة السعيدية وما كان يسرى عليها حكم المادة ٧٦ مدني وظل الأمر كذلك حتى أزال القانون الفارق بينهما وبين الأعيان المشورية فجعل للناس فيها حق الملك التام

(انظر المادة ٦ المعدلة بالأمر العالي الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦) والشبه بين الأعيان الخراجية والوقف من جهة زوال حق الملك واستبقاء حق المنفعة تام وفي هذا دليل على أن حكم المادة ٧٦ يقصد به اكتساب حق الملك التام وحيث أن القانون جرى على مبدأ انفصال الملك من حق المنفعة في الأوقاف ولهذا نص في المادة ٥٤ مدني على أن حق الارث في منفعة الاموال للوقوفة تتبع فيه أحكام الشريعة المحلية وهذا النص يفيد بعبارة أن الملك لا يتوارث بل الارث في حق المنفعة وان ما يجب الرجوع له هو أحكام الشريعة الإسلامية وعقيدة الشارع هذه كانت راسخة لحد أن نص في المادة ٥٣ على أن الوقف يكون لانغياً اذا جصل اضرار بالباثنيين. فهذا النص لم يوضع الا خوفاً من تمسك من أراد أكل مال غيره بأن المين التي يطلب نزع ملكيتها وفاء لدين هي وقف الوقف يخرجها عن حكم الملك فلم تعد من ضمن تأمينات الديون ولا يجوز نزع ملكيتها لوفائها فرأى الشارع ضرورة التفريق بين الوقف الصحيح والوقف الهرب والشريعة في الواقع لا تنافي ذلك لأن من سعى في تقض مالم من جهته فسيهيه مردود عليه

وحيث أنه متى لم يكن للوقف ملكية خاصة بل يؤول لمنافع تصرف في وجوهها واذا

انتمصبت أعيانه وطلب استردادها فالتام استد
لصرف تلك المنافع . وجب القول بأن المادحة
لا تنطبق عليه لان حكمها مقصود به الملك التام
لاحق المنفعة وعلى ذلك يجب الرجوع في سقوط
الدعوى في الوقف لاحكام الشريعة الاسلاميه
التي قررت أن السقوط في هذه الحالة يكون
بمضى ثلاث وثلاثين سنة تحقيقا لنرض الشارع
الذي أراد تأييد أحكام الشريعة الاسلامية لانه
لاحظ أن العمل جرى عليها أمدا طويلا قبل
انشاء المحاكم
وحيث أنه كان من الوجوب عليه مراعاة
ذلك لانه من المقرر أن الحوادث أو الافعال التي
تحصل في عهد قانون يجب أن يسري عليها حكم
ذلك القانون فيما يتعلق بانقضاءها وشروطها
وزوالها وذلك تأييدا للمعاملات وتلافيا لما ينالها
من الاضطرابات
وحيث مع هذا فان الحكمة في اطالة مدة
السقوط في الوقف عن غيره من باقي الاملاك
لها أساس صحيح لان صاحب الملك قائم عليه
يشهده فاذا قصر فتمصيره راجع اليه ويجب ان
يتحمل تبعته اما الوقف فقد يكون شائرا ولا
ناظر له وبظل زمنا طويلا او قصيرا حتى يقام
له ناظر قد يكون أجنبيا عنه يطالب بحقوقه
وقد لا تلم جهة الاختصاص بخلوه من النظر
فليس من الصواب أن يقارن بالملك التام والبرهان
على ذلك قائم في هذه الدعوى . فقد تبين من
الاطلاع على أوراقها أن الناظره عليه التي انحصر
فيها النظر والاستحقاق وهنت حجة وقفه ثم
تصرف فيه وكان ذلك في سنة ١٣٠١ هجرية
فقام أحد الجيران وأخطر وزارة الاوقاف في
السنة المذكورة لتجرى اللازم في شأن الوقف
فشرعت في اتخاذ التحريات وفي سنة ١٣١٦ هـ
بعد خمس عشرة سنة طلب ديوان الاوقاف من
الحكمة الشرعية ان تقيم ناظر اعلى الوقف يطالب
بحقه فأقامت المدعى الذي رفع هذه الدعوى
وحيث أن قس القوانين الاجنبية كانت
تفرق بين الاملاك النامة والاملاك الخاصة حتى
جاء قانون نابليون وسوى بينهما في سقوط الحق
بمضى المدة الطويلة وجعلها ثلاثين سنة وهي مدة
تقرب من الثلاث وثلاثين سنة وربما لذلك لم
يشأ الشارع المصري ان يسوى بين الاوقاف
وللوارث من جهة وبين الاحكام التي وضعتها
للكل الخاص
وحيث أنه مما تقدم يكون دفع المدعى
عليهم غير وجيه ويتميم رفضه لان الحق في
المطالبة بالاوقاف لا يسقط الا بمضى ثلاث
وثلاثين سنة
وحيث أن الطلب المقدم من المدعى عليهم
الخاص بقيمه المباقي والتحسينات في عمله موافق
للقانون فيتميم اجابته

فلهذه الاسباب

ولكل الدفترين دفتر فهرست يثبت فيه البيانات

التي تمكن من البحث في أيهما ومن هذا الدفتر
تستخرج الشهادات التي يطلبها الافراد عن
التصرفات بحسب ما تقضي به المنشورات -
فضبط اشهاد الوقف تسجيل له بمعنى القانون
المدني اذا حصل الضبط في محكمة العقار تنسبها
لانه ثبت في دفتر فهارس التسجيل ويذكر في
كل شهادة تطلب من بعد ضبطه - فاذا ضبط
الاشهاد في محكمة غير محكمة العقار فلا يعتبر
الاشهاد مسجلا الا من يوم قيد ملغضه المرسل
من المحكمة التي ضبط فيها الى محكمة العقار
لان محكمة الضبط في هذه الحالة ليست مظنة
البحث عن التصرفات الصادرة بشأن ذلك العقار
وبناء على هذا ليس القيد في السجل اطلاقا هو
التسجيل وانما هو التسجيل لما لم يضبط اشهاده
في محكمة العقار والضبط في غير ذلك تسجيل
لا يزيده القيد في السجل شيئا

٣

ملخص من الحكم:

(١) ان الاختلاف بين اصطلاحات المحاكم
الشرعية واصطلاحات المحاكم النظامية في أمر
مبثلة التسجيل هي التي أثارَت الشك في أمر
تسجيل الوقف ودعت المحاكم الى تقرير الاستفتاء
عنه ليكون حجة على الغير
ويرى من نظام الضبط والتسجيل في المحاكم
الشرعية أنه يوجد في كل محكمة شرعية دفتر
اسمه المضبطة وفيه تضبط الاشهادات التي
تكتب كاملة وبعضها المشهود والقاضي ودفتر آخر
اسمه السجل تنقل فيه ملخصات للمضبطة كما
تثبت فيه الملخصات المرسلة من المحاكم الاخرى
من الاشهادات المضبوطة فيها والمتعلقة بمقاررات
واقعة في دائرة المحكمة طبقا للمادة (٣٧٤)

(٢) انه وان كانت مسألة سقوط الحق في
الوقف وامتلاك أعيانه بوضع اليد ليست من
أصل الوقف فان حكم الشريعة واجب الاتباع
مع ذلك في شأنها لان الشريعة جزء من القانون
الاهلي فيما يتعلق بنظام الوقف اذ هو لم يضع
أحكاما للفصل في منازعاته مع اختصاص المحاكم
الاهلية بها عندما لا تكون متعلقة بأصله واذا
هو قد أحال في المادة ٧ من القانون المدني على

لوائحه . ولوائحه هي الشريعة الاسلامية ولوائح
 الحاكم الشرعية (مادة ١٤ من لائحة سنة ١٨٨٠
 ومادة ٣٧ من لائحة سنة ١٩١٠) وعلى ذلك فلا
 تسمع دعوى الوقف بعد ٣٣ سنة وهي تسمع قبلها
 باسم صاحب العظمة .
 فؤاد الاول سلطان مصر
 محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية المنعقدة
 علماً بسراى المحكمة

نحت رئاسة عبد الحميد بدوى بك

وبحضور حضرتى القاضيين محمد بك صديق

واحمد فايق بك

وعثمان افندى ناشد كآب الجلسة

صدر الحكم الآتى

فى قضية بسيونى بك الخطيب بصفته

ناظراً على وقف المرحوم منشاوى باشا

ضد

والست نعمة الله كريمة المرحوم يوسف بك
 المناوى والست منيرة هاتم والسيد امام احمد
 القصبى والشيخ بسيونى الجوهري القصبى
 بصفته وكيلاً من النائب احمد احمد القصبى
 والشيخ احمد الخطيب وامين باشا عبد الله
 الانكليزى والست زهرة هاتم كريمة المرحوم
 عبد الله باشا الانكليزى

الواردة الجدول سنة ١٩١٨ نمرة ٣٠٥

قال المدعى بمرضىة دعواه ان من ضمن
 ما يملكه الوقف بزمام ناحية مبيت حبيب الشريعة
 ١ فدان و ١١ قيراطا و ١٢ سهما مساحتين الاولى
 ١ ف ١٠ ط والثانية ١ ط و ١٣ س وان المدعى
 عليه الاول اغتصب المساحة الاولى . والمدعى
 عليه الثانى اغتصب المساحة الية لذلك رفع هذه
 الدعوى وطلب الحكم بتثبيت ملكيته الى هذا
 التقدر وتسليمها اليه مع الزامها بالمصاريف
 والالتعاب وشمول الحكم بالنفاذ بتبر كفالة
 وحفظ حقه فى الربح بدعوى على حلتها

وبتاريخ ١٤ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ ادخل
 للدعى عليه ورثة المرحوم محمد بك رءوف وورثة
 أحمد بك للنشاوى ضمائناً له فى الدعوى وطلب
 فى حالة ما اذا عجز ورثة المرحوم محمد بك
 رءوف عن اثبات ملكيتهم الى هذا التقدير
 يحكم عليهم له بمبلغ ٣٠٠ ج ثمن ال ١ فدان
 و ١٢ قيراطا و ١٢ سهما المتنازع عليها وهم وشأنهم

السيد بك عبد المتعال - ومنصور السيد
 حسين على الدين - وورثة محمد بك رؤوف
 وم مصطفى افندى محمد رؤوف ، والستات
 زينب وجليله وفتحية وحنيقة محمد رؤوف
 والست آسية حرم محمد بك رؤوف - وورثة
 المرحوم احمد باشا المناوى وم محمد بك
 احمد المناوى واحمد افندى يوسف المناوى

مغ وورثة الزحوم أحمد باشا المنشاوي البائع الأصلي لمورثهم والمدعي عليه الثاني طلب إخراجه من الدعوى بلا مصاريف لانه لا ينازع في شيء.

وبجلسة المرافعة صمم المدعي على طلباته السابقة للاسباب التي قالها وثبتت في محضر الجلسة والمذكرة المقدمة منه

والمدعي عليه الاول طلب رفض دعوى المدعي وصمم على طلباته قبل الضمان للاسباب التي قالها وثبتت بمحضر الجلسة والمذكرة المقدمة منه

وقد أجل الحكم لجلسة اليوم والمحكمة

بعد سماع للمرافعة والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً
حيث أن المدعي عليه الثاني طلب إخراجه من الدعوى لانه لا ينازع في شيء ويتمين اجابته الى طلبه

وحيث أن المدعي والمدعي عليه الاول متفقان على أن المرحوم منشاوي باشا وقف الاطيان محل النزاع بأشهاد في ١٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٣ وتم قيد هذا الاشهاد في مضبطة محكمة طنطا الشرعية في ٢ نوفمبر سنة ٩٠٤ ثم باع هذه الاطيان بعينها الى البائع الى المدعي عليه وهو محمد بك معروف مورث الفريق الاول

من الضمان بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ٩٠٤ ومسجل البيع بتاريخ ٢ يوليو سنة ٩٠٤ وان ككتاب الوقف لم يقيد بالسجل الا في ١١ يناير سنة ٩٠٥ وان محمد بك معروف باع الى المدعي عليه الاول بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ٩٠٦ ومسجل البيع بتاريخ ١١ مارس سنة ٩٠٦ وقد قدمت صورة رسمية من حجة الوقف والعقد الصادر من المرحوم منشاوي باشا الى محمد بك رؤوف وصورة رسمية من عقد البيع الرسمي الصادر من محمد رؤوف الى المدعي عليه الاول ولم ينكر أحد هذه الصور

وحيث أن النزاع يقع أولاً في أي التصرفين أتم الوقف ام البيع

وحيث انه يتمين لذلك البحث فيما اذا كان يشترط تسجيل الوقف ليكون حجة على الغير كما ذهب اليه المدعي عليه الاول أم لا يشترط ذلك كما دفع وكيل المدعي

وحيث أن أغلب المحاكم مختلطة وأهلية ذهبت الى علم اشتراط تسجيل الوقف مستندة الى المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الحالية (قانون عمرة ٣٩ سنة ٩١٠ مادة ٣٠ من لائحة سنة ١٨٩٧) التي تمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله والادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن

يلسكه على يد حاكم شرعي أو مأذون شرعي من قبله وكان مقيداً بدفتر إحدى المحاكم الشرعية والى المادة ٣٧٤ من هذه اللائحة مادة (٥٥) من لائحة سنة ١٨٨٠ التى قضى بانها على المحكمة التى صدر بها الاشهاد ان تؤثر بمقتضاء على سجل العقار وان كان مسجلاً بجهة اخرى فملئها اشبارها بذلك لاجراء ما ذكر وعلى كل حال قلى المحكمة التى صدر بها الاشهاد ان ترسل ملخصه الى المحاكم الكائن فى دائرتها العقار لتسجيله

لتوضيح أو لبحث عنها فى لائحة المحاكم الشرعية لان كل نزاع يتعلق بالتسجيل لا يقع الا امام المحاكم النظامية بين الوقف واخر يدعى فى أعيان الملك ولم تخاطب المحاكم الاهلية والمختلطة بلائحة المحاكم الشرعية لتطبيقها فى أمس المسائل بالنظام وأبدها عن الدين وهو التسجيل فالمرجع فى تقرير قواعد التسجيل وعلى الاخص التصرفات التى يجب فيها ذلك الى قواعد القانون المدنى المادة ٦١١

وحيث أن المادة ٦١١ من القانون المدنى

تشمل الوقف لان الوقف تصرف ناقل للملكية اذ الوقف على مذهب الحنفية حبس الدين على حكم ملك الله واشهاد الوقف نقل الملك الى الله وهذا وان كان تصوراً حكياً أريد به انتهاء أن يكون الوقف سائبة لأملاك ولا سائبة فى الاسلام الا أنه من جهة أخرى تقرير لقاعدة قانونية يجب أن تنج كل الآثار المترتبة على معنى نقل الملكية والوقف فوق ذلك ناقل لحقوق عينيه حتى الارتفاع للمستحقين فهو تصرف ناقل للملكية وللحقوق العينية مما ويجب بهذه المثابة أن يكون مسجلاً ليكون حجة على الغير

وحيث أن الاعتراض بأن الشارع لم يلمح الوقف عند وضع المادة ٦١١ وأن صفة الوقف الدينية تأتي اتخاذ هذا الشرط بالنسبة له قد يكون له وجه اذا كان التسجيل مسألة نظامية كاشتراط

وحيث أن المحاكم ترى استنتاجاً من هاتين المادتين انه لا يشترط فى الوقف أكثر من القيد فى دفتر محكمة شرعية وانه لا يجوز لاحد الاحتجاج عليه بعدم تسجيله ما دام لا شأن لمنشئ الوقف فى نقله من المضبطة الى السجل كما لا شأن له عند قيده فى سجل محكمة غير محكمة العقار فى ارسال ملخصه الى المحاكم الكائن بدائرتها العقار لتسجيله وما دام هذا امراً ادارياً محضاً مستقلاً عن ارادته

وحيث أن هذا المذهب يبنى على خطأ فى فهم ارتباط لائحة المحاكم الشرعية بقواعد التسجيل وفي فهم معنى وحكمة المادتين المذكورتين وفي فهم النظام المتبع فى المحكمة الشرعية فى الضبط والتسجيل وحيث أن قواعد تسجيل الوقف ما كانت

الإشهاد في رفع دعوى الوقف مضافة إلى أحكام الوقف ويسو هذه الإضافة ارتباطها بالمصلحة العامة من حيث حماية مصالح من يتعامل في أعيان الوقف كما ارتبطت بالمصلحة العامة بتسجيل غيره من التصرفات على أن الاعتراض بطبيعة الوقف الديني اعتراض على التشريع يمنع المشرع إطلاقاً من أن يقرر وجوب تسجيل الوقف أكثر مما هو اعتراض على القاضي في تأويل المادة ٦١١ ولم يقل أحد بأن الوقف لا يجوز اشتراط تسجيله تشريعاً ولا وجه له

وحيث أنه لذلك يجب أن يكون الوقف مسجلاً ليكون حجة على الغير

وحيث أن المادة ١٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية لا علاقة لها فوق ذلك بأمر التسجيل وإن كل ما تقرضه هو أن يكون الوقف مثبتاً بالكتابة وقد فضلت اللائحة لتقيد من شأن البيئة الجائزة إطلاقاً في المحاكم الشرعية والتي قد تكون سيئة الأثر بالنسبة لأسائل الوقف أن تجعل الإشهاد شرطاً في سماع دعوى الوقف على أن تجعله شرطاً لاثبات الوقف نفسه الذي لا يزال جائزاً بالبيئة بحسب قواعد الشريعة الأصلية ولذلك اجازت أن يقع الإشهاد في أي محكمة

وحيث أن المادة ٣٧٤ لا تهم إلا فهم نظام الضبط والتسجيل في المحاكم الشرعية وحيث أن في كل محكمة شرعية دفتر

اسمه المضبطة وفيه تضبط الشهادات جميعاً أي تكتب كاملة وبمضيها المشهد والقاضي ودفتر اسمه السجل وفيه ينقل الملخص من المضبطة كما تثبت فيه الملخصات المرسلة طبقاً للمادة (٣٧٤) من المحاكم الأخرى من الشهادات المضبوطة فيها والمتعلقة بمقاربات واقعة في دائرة المحكمة ولكل الدفترين دفتر فهرست يسمى دفتر فهارس التسجيل تثبت فيه البيانات التي تمكن من البحث في أيهما ومن هذا الدفتر تستخرج الشهادات التي يطلبها الأفراد عن التصرفات. فضبط اشهاد الوقف تسجيل له بمعنى القانون المدني إذا حصل الضبط في محكمة العقارات لأنه ثبت في دفتر فهارس التسجيل بحسب ما تقضى به المنشورات. ويذكر في كل شهادة تطلب من بعد ضبطه فإذا ضبط الإشهاد في محكمة غير محكمة العقارات فلا يعتبر الإشهاد مسجلاً إلا من يوم قيد ملخصه المرسل من المحكمة التي ضبطت فيها إلى محكمة العقارات لأن محكمة الضبط في هذه الحالة ليست مظنة البحث عن التصرفات الصادرة بشأن ذلك العقار وليس القيد في السجل إطلاقاً هو التسجيل لما لم يضبط اشهاد في محكمة العقار والضبط في غير ذلك تسجيل لا يزيده القيد في السجل شيئاً

وحيث أنه يظهر أن الذي أثار الشك في

أمر تسجيل الوقف ودعا الى تقرير الاستثناء عنه هو اختلاف اصطلاحات المحاكم الشرعية عن اصطلاحات المحاكم النظامية والا فان كل وقف مضبوط في محكمة عقاره مسجل من يوم ضبطه

وحيث انه تبين من هذا ان المادة ٣٧٤ وضعت لتنظيم تسجيل الوقف وفرض فيها وجوبه وان لم تكن هي المقررة لذلك الوجوب على عكس ما يفهم منها ووجه وضعا ان ضبط الاشهاد في أى محكمة مباح وان الضبط تسجيل لذلك كان واجب المحكمة لاجاب الافراد ابلاغ محكمة

المعار بوقوع الاشهاد لاثباته في السجل فكل وقف مضبوط في محكمة غير محكمة المعار مسجل من يوم اثباته في سجل محكمة المعار بناء على ابلاغ المحكمة التي ضبط فيها وهذا الابلاغ واجب على المحكمة بمجرد الضبط

وحيث ان الاعيان الموقوفة موضوع النزاع تابعة لمحكمة طنطا وقد ضبطت الاشهاد بوقفها في محكمة طنطا فهي مسجلة من تاريخ ضبط الاشهاد بوقفها وهو ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣

وحيث ان هذا التاريخ سابق على تاريخ تسجيل عقد البيع الصادر من الواقف فحق الوقف اولى بالاحترام والتقديم

وحيث ان المدعى عليه الاول دفع ايضا بانه على فرض أن الوقف حجة عليه ولو لم يسجل

او كما ذهبت اليه المحكمة من انه يجب فيه التسجيل وان قيده في مضبطة محكمة المعار تسجيل يمتنع به وهو سابق على تسجيل البيع الصادر لمالك المدعى عليه الاول فانه أى المدعى عليه الاول قد تملك الاطيان المبيعة له بوضع يده مدة خمس سنين بسبب صفيح وهو عقد الشراء وبمحسن نية

وحيث أنه بصرف النظر عما اذا كان صاحب ثانی التسجيلين وآخرها تاريخاً (لمشتري) يعتبر حسن النية في وضع يده بالنسبة لصاحب التسجيل السابق عليه (الوقف) مع امكان علم الثاني بوجود الاول وما اذا كان التملك بوضع اليد خمس سنين يعتبر انه لم يتوفر فيه شرط حسن النية ويجب على المدعى عليه الاول أن يثبت وضع يده مدة خمس عشرة سنة فان المحكمة تذهب الى ابعده من ذلك وترى ان دعوى الوقف تسمع مادام لم يمض على خروج العين من يده ثلاث وثلاثون سنة

وحيث ان بعض اهل الرأي ذهب الى تطبيق المادة ٧٨ من القانون المدني على الوقف والتسوية بين الاعيان الموقوفة والاعيان المملوكة في الحكم مستنداً الى عموم نصها وعدم استثناء الوقف منها والى ان الوقف يصح بيعه واستبداله بشروط وصيغ مخصوصة وانه على فرض ان التصرف فيه غير جائز فلا تلازم بين غرم جواز

التصرف وعدم التملك بمضى المدة وليس في القانون ما يثبت للوقف هذه الصيغة الاخيرة فيجوز تملكه. اما المدة التي تكفي في ذلك فيرجع فيها للقاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٨ لان مسألة التناهد في الوقف ليست من اصله وليست المحاكم الاهلية ممنوعة من نظرها ولان المحاكم الاهلية اذا اختصت بأمر لم يسمها ان تطبق قانونا غير قانونها.

وحيث ان عموم النص ليس في نفسه موجبا لاشتراك الوقف في الحكم مع الملك من حيث جواز التملك بالمدة المقررة في المادة ٧٨ لان عموم النص لا يترتب عليه حكم الا اذا لم يكن هناك ما يوجب التخصيص او الاستثناء او على الاقل هذا النزاع فيجب لقيام الحجة بالمادة ٧٨ اسقاط الحجج الاخرى التي ترمي الى افراد الوقف بحكم خاص ولا يكفي الاستناد الى المادة ٧٦

وحيث انه مع التسليم بان مسألة سقوط الحق في الوقف وامتلاك اعيانه بوضع اليد ليست من أصل الوقف فانه ليس صحيحا القول بان المحاكم الاهلية لا يسمها فيما تختص بالنظر فيه ان تطبق غير قانونها على الاخص الشريعة الاسلامية لان الشريعة جزء من القانون الاهلي وبهذه المثابة يجب على المحاكم الاهلية تطبيقها في المسائل التي لم يستقل القانون الاهلي بوضع حكمها. والشريعة جزء من القانون الاهلي عند ما يحيل اليها حالة

صريحة كما هو الشأن في حكم التملك وانتقال الحقوق والالتزامات بالارث (مادة ٥٤ من القانون المدني) وهي كذلك جزء من القانون فيما يتعلق بنظام الوقف لان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية خصت هذه المحاكم بكل المنازعات المتعلقة به غير ما كان متعلقا بأصله ولم يضع القانون المدني أحكاما للفصل فيها بل نص عند تعريف الاموال الموقوفة في المادة ٧ (راجع أيضا المادتين ١٧ و ١٨ التي خطت فيهما الشارع والمادة ٥٤ من القانون المدني) على انها هي المرصدة على جهة بر لا ينقطع ويسمح ان تكون منفعتها لاشخاص بشروط معلومة حسب المقرر باللوائح في شأن ذلك فهو من جهة ثنى ان تكون المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي تنص على انه اذا لم يوجد نص في القانون يرجع الى قواعد العدل منطبقة على الوقف ومن جهة أخرى قرر ان يكون المرجع فيه الى لوائحه وليس له لوائح الا أحكام الشريعة بشأن وقواعد لائحة المحاكم الشرعية وما كان للشارع المصري ان يفعل غير ذلك بعد ان قبل ابقاء نظام الوقف وهو نظام خاص لاشبيه له في القانون الفرنسي الذي تقل عنه احكام القانون المدني ولاغنى عن احكام خاصة للفصل في منازعاته ولا لحل ترك الامر فيها للمحاكم تقضى فيها بحسب قواعد العدل لان ذلك يكون نزولا من الشارع عن

جزء كبير من عمله اليها لا تبرره قواعد فصل السلطات . ولأن قواعد العدل لا تنفي كثيراً في مسائل الوقف لارتباط هذه المسائل بنظام اقتصادي اصطلاحي خاص بالصورة ولأن القانون قبل حكم الشريعة والمحاكم الشرعية في اصل الوقف والوقف نظام مناسك الاجزاء مترابطها ولأن حكم التاريخ واتصال التقاليد الذي لا ينكر شأنه في تفسير القوانين يعتبر الوقف نظاماً شرعياً فلم يبق الا ان يعتبر ان المرجع في احكام الوقف هو الشريعة الاسلامية يطبق بعضها المحاكم الشرعية (اصل الوقف) ويطبق الباقي المحاكم الاهلية اللهم الا اذا تعلقت مصلحته علمياً بتطبيق بعض احكام القانون الاهلي عليه سواء خالفت الشريعة او لم تخالفها (التسجيل) او نص القانون الاهلي على حكم خاص به (مادة ٥٣ من القانون المدني) . وقد جرت المحاكم الاهلية فعلاً على اقتباس احكام الوقف من الشريعة الاسلامية في كثير من المسائل التي ترفع اليها بشأنه وحيث أنه تطبيقاً لما تقدم يكون للرجع في حكم وضع اليد بالنسبة لاعميان الوقف ما قرره الشريعة الاسلامية من أن دعوى الوقف لا تسمع بعد ٣٣ سنة وهو الحكم الذي قرره للمادة ١٤ من لائحة سنة ١٨٨٠ وكان الحكم للرعى الى أن صدر القانون الاهلي ويجب أن يبقى كذلك بعد أن دل الشارع بسكونه فيه عن

للسألة مع خطورتها وباللادة ٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩١٠ التي أيدت نص المادة ١٤ من لائحة سنة ١٨٨٠ على أنه لا يرى في المادة ٧٦ التي نقلت عن نظيرتها في القانون الفرنسي الذي لا يعرف نظام الوقف خروجاً عن المفهوم والمعروف من وجوب سريان حكم الشريعة في هذه المسألة

وحيث أن الشبهة في الرجوع الى الشريعة في مسألة حكم وضع اليد جاءت من أن لها نظيراً في احكام القانون الاهلي ولكن ذلك لا يكفي لتطبيق حكم المادة ٧٦ لانه لا يزال هناك فوق ما تقدم فرق بين طبيعة الملك وطبيعة الوقف يسوغ الاختلاف في حكم وضع اليد

وحيث أن طبيعة الوقف وغرضه قمع المتفعين به عموماً من جهات بر حقيقة بالحماية أو طوائف من المستحقين يسلط عليهم ناظر قد يفرط في امورهم تؤيد هذا النظر كما يؤيده وحدة نظامه واتحاد الناية من احكامه وعدم جواز التفريق بين القواعد التي وضعت له وهي غير مخالفة لاحكام القانون

وحيث أنه مما يؤيد هذا النظر ايضاً أن المدة التي حددت لهم سماع دعوى الوقف جيل يطلب فيه تعدد الاولياء على الوقف فان قصر أحدهم في أمر تداركه الآخرون انه ليس هناك من سبب يدعو الى مخالفة ذلك كما انه ليس هناك

المدعي بصفته إلى فدان ١١ قيراطا و ١٢ سهماً وتسليمها إليه بمحدودها المينة بإعلان اقتراح الدعوى وبمجة الوقف الشرعية وبإلزام المدعي عليه الاول بالمصاريف ومايتين قرش انصاب الحمامة وشملت الحكم بالنفاذ بنير كفالة وإلزام ورثة محمد بك رءوف من المدعي عليهم بأن يدفعوا للمدعي عليه الاول من تركه مورثهم مبلغ ٣٠٠ ج.م. والمصاريف المحكوم عليه بها صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسته يوم السبت ٢٠ مارس سنة ٩٢٠ تحت رئاسة عبد الحميد بك بدوى القاضى وبحضور حضرتى القاضيين عفيفى بك غنى وصالح جعفر بك وعثمان ناشد أفندى كاتب الجلسة أما حضرتا القاضيين اللذين سمعا المرافعة وحضرا المداولة فقد أمضيا على مسودة الحكم



ملخص الحكم: ان القانون نمرة ١٦ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ الذى يجيز احوالة ضباط البوليس على الاحتياط أسوة بضباط الجيش لم ينشئ حالة جديدة تجيز الاحالة على الماش بعد انتهاء مدة الاحتياط ولا يترتب عليه الحرمان من الضمانات التى منحها قانون الماشات فيما يختص بالشروط الواجب اتباعها عند الاحالة نهائياً على الماش وان مدة الاحتياط هى بمثابة اجازة بشكل

مصلحة ترتبط بوحدة قاعدة وضع اليد فى الوقف والملك وعدم جواز ان يكون للوقف مدة غير مدة الملك

وحيث أن الانظمة القانونية فوق ذلك لا تأبى وجود مدتين لا يرجع اختلافهما الى حالة واضع اليد بل الى حالة من يؤخذ ملكه بوضع اليد كما تجدد فى القانون الفرنسوي الى جانب المدة الطويلة ٣٠ سنة مدتين ١٠ و ٢٠ سنة عند ما يكون وضع اليد بسبب صحيح وبمحسن نية بحسب ما يكون مالك العين حاضراً أو غائباً وحد الحضور والغياب وجوده فى دائرة محكمة الاستئناف التى تتبع اختصاصها موقع العقار وحيث أن كل ذلك وجوه تؤيد ما تذهب اليه المحكمة فى فهم أحكام القانون وروحه وخيث أنه لذلك يجب الاخذ بقاعدة الشريعة الاسلامية من غير تعديل فيها أو تشويه لها فيجب تقرير ان دعوى الوقف لا تسمع بعد ٣٣ سنة وهي تسمع قبل ذلك

وحيث أن دعوى الوقف رفعت قبل هذه المدة وان الوقف ثابت من الاشهاد المضبوط بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ٩٠٣ فيتعين اجابة المدعى الى طلبه كما يتعين الحكم بالضمان للمدعى عليه الاول على من بام له

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بحضورنا بتثبيت ملكية

موضوع الدعوى

رفع عبد النقي افندى نجيب هذه الدعوى في ٢٩ يناير سنة ١٩١٧ لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية على وزارتي الداخلية والمالية طلب فيها الحكم بالزام وزارة الداخلية بان تدفع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه تعويضاً عما لحقه من الضرر بسبب احوالته على المعاش بدون مراعاة القواعد المقررة في قانون المعاشات الذي كان يماثل بمقتضاه وطلب

أيضاً الزام وزارة المالية بتسوية معاشه على حساب ١٨ جنيه و ٧٨٣ مليماً شهرياً بدلاً من ١١ جنيه و ٥٠٠ مليماً واحتياطياً تعديل هذا المعاش الى ١٥ جنيه و ٣٣٣ مليماً طبقاً لقانون المعاشات العسكرية وحكمت المحكمة المشار اليها في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ حضورياً أولاً برفض الدعوى فيما يختص بطلب تعديل المعاش وثانياً بالزام وزارة الداخلية بان تدفع الى المدعي مبلغ ٧٠٠ جنيه مصري والمصاريف المناسبة لذلك ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة ورفضت ما زاد عن ذلك من الطلبات

فاستأنف المدعي هذا الحكم في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ وطلب للاسباب الواردة بوضيعة استئنافه التواء الحكم المستأنف بالنسبة لتسوية المعاش وتعديله بالنسبة للتعويض وان يقضى له بطلباته سالفة الذكر

واستأنفت أيضاً وزارة الداخلية هذا الحكم

خاص يبقى اثناءها الحال على الاحتياط تابلاً لهيئة الموظفين فاذا انتهت مدة الاحتياط اعيد الضابط الى الخدمة أو أحيل على القومسيون الطبي لفحصه ولا يحال على المعاش الا اذا توفرت فيه حالة من حالات الاحالة على المعاش المنصوص عنها في قانون المعاشات وان قانون المعاشات لايجوز تعديله بأي نوع كان الا بوضاء الموظف ولو كان ذلك التعديل لفائدته

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول

سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية المشكلة علماً تحت رئاسة جناب المستشار تون وكيل المحكمة وبحضور حضرات احمد موسى باشا وحسين درويش بك مستشارين ومحمد راغب افندى كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بنمرة ٥٩ سنة ٣٥ قضائية المرفوع من عبد النقي افندى نجيب - ضد - وزارة الداخلية ووزارة المالية وحضر حضرة الهامى بك جريس عن الداخلية وحضرة توفيق بك حنين عن المالية وفى الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بنمرة ٩١ سنة ٣٥ قضائية المرفوع من وزارة الداخلية

ضد عبد النقي افندى نجيب

في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ وطلبت للأسباب الواردة بصحيفة استئنافها إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى عبد النقي أفندي نجيب بكامل أجزائها وإلزامه بالمصاريف

وبجلسة المرافعة سمعت المحكمة أقوال وطلبات طرفي الخصوم بما تدون بمحضر الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والإطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئنافين مقبولان شكلاً وحيث أن الطلبات المرفوعة إلى محكمة الاستئناف تلخص في وجبين : أولاً أن المستأنف عبد النقي أفندي نجيب يطلب من باب أصلي الحكم له بمبلغ ١٨ ج و ٧٣٣ م معاش شهر يابطقاً للعادة ٥٨ من قانون المعاشات العسكرية الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩١٣ بدلاً من مبلغ ١١ ج و ٥٠٠ م الذي ترتب له أو من باب الاحتياط الحكم بتسوية معاشه على حساب ١٥ ج و ٣٤٣ م تطبيقاً للمادة ٢٤ من القانون المشار إليه

وحيث أنه يتعين عدم إجابة هذا الطلب لأنه على غير أساس كما قضى بذلك الحكم المستأنف الذي توافقي على أسبابه محكمة الاستئناف. وفي الواقع فإن قيمة المعاش الذي ترتب للمستأنف مساوية تماماً لما يستحقه على سني خدمته بناء على المادة ٢٧ من قانون ١٤ يوليو سنة ١٩١٣ الخاص

بالمعاشات العسكرية الساري على المستأنف لانه أحد ضباط الجيش المنقولين إلى البوليس والذين طبقاً للمادة (٧٥) من هذا القانون تستمر معاملتهم بمقتضى أحكامه . فضلاً عن ذلك فإنه يتضح جلياً من مراجعة المادتين ٢٤ و ٥٨ من القانون السابق ذكره والتين يستند عليهما المستأنف أنهما لا ينطبقان على حالته لأن الأولى تقضي بأن معاش الضباط الحائزين لرتبة عالية لا يجوز أن تتجاوز ثلثي الماهية إذا كانت مدة خدمتهم تعطيه الحق بأكثر من ذلك وأما المادة الثانية (٥٨) فإنها تقضي بمعاملة الضباط المنقولين إلى البوليس بمقتضى أحكام قانون المعاشات الملكية التي هي أكثر فائدة لهم فيما يختص بأحوالهم حتماً على المعاش

وحيث أن الوجه الثاني من طلبات المستأنف خاص بطلب التمويل بسبب حالته على المعاش بطريقة مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها فهذا الطلب على أساس ويتعين قبوله بناء على أسباب الحكم المستأنف التي توافقي عليها هذه المحكمة وهي تلخص فيما يأتي

أن حالة ضباط البوليس على الاحتياط تطبيقاً للقانون مرة ١٦ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ أسوأ بضباط الجيش هو عمل من الأعمال الإدارية الخارجة عن مراقبة الحاكم وهذه الحالة تعتبر أجازة بشكل خاص وضمت خصيصاً

يتمين تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بالبلغ المحكوم به وبالمبدأ الذي ينحى عليه الحكم بالتعويض

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطرفين بالمصاريف المناصفة وأمرت بالناتفة في اتماب الحمامه ورفضت ما غاير ذلك من الطلبات

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسته يوم الثلاثاء ١٩ مارس سنة ١٩٨٨ الموافق ٦ جماد آخر سنة ١٣٨١

وكيل محكمة استئناف مصر

كاتب الجلسة الاهلية

٥

انتليخيص : ان طلب التعويض بسبب الفصل من الوظيفة والاحالة على المعاش في غير الاحوال المنصوص عنها قانونا هو طلب ينابر طلب تعديل المعاش وان كان قانون المعاشات احد عناصره والطلبان وان كانا ناشئين عن عقد واحد الا انهما مختلفان في أساسهما وموضوعهما ومختلفان كذلك في الحق القانوني الذي يستمدان منه وجودهما فالمعاش مستمد من قانون المعاشات وأما دعوى التعويض فلها مستمدة من القانون العام مادامتا

لمقتضيات الخدمة في البوليس فالضابط الحال على على الاحتياط يستمر تابعا لهيئة الموظفين في المصلحة التابع لها ولكنه يبقى مع ذلك بالعمل بصفة مؤقتة والمادة الثالثة من القانون المشار اليه تقضى بأن المدة التي يؤديها الضابط في الاحتياط تحسب له في تسوية المعاش خدمة حقيقة ويستنتج من ذلك انه بعد انتهاء مدة الاحتياط يجب إعادة الضابط الى الخدمة أو إحالته على القومسيون الطبي لفحصه ومعرفة ما اذا كان لائقا للبقاء في الخدمة وذلك طبقا لقانون المعاشات المعامل به ولا يمكن ان يترتب على الاحالة الى الاحتياط حرمان الضابط من الضمانات التي يمنحها له قانون المعاشات فيما يخص بالشروط الواجب اتباعها عند إحالته نهائيا على المعاش لان قانون المعاشات لا يجوز تعديله بأي نوع كان الا برضاء الموظف ولو كان ذلك التعديل بضائفة كما صرحت بذلك الحكومة وقت اصدار قانون المعاشات الجديد اذ قررت بأنه لا يكون اجباريا الا بالنسبة للموظفين الذين يدخلون في الخدمة بعد تاريخ العمل به وأما الموظفون الموجودون في الخدمة وقت صدوره فانه يبقى لهم الخيار في قبوله أو عدم قبوله

وحيث انه فيما يخص قيمة التعويض فان محكمة الاستئناف ترى ان محكمة اول درجة قدرت قيمة الضرر تعديرا حقا وعادلا ولذا

٤٠٣ و٤٠٤ مدنى والمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ومن قانون المعاشات فلا يسرى حكم المادة السادسة من القانون غرة ٥ سنة ١٠٩٠ على دعوى التعويض ولا يسقط الحق فيها بمضى اربعة اشهر من استلام السركي باسم صاحب المظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة مصر الابتدائية الاهلية بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علناً بسراي المحكمة بهيئة ابتدائية تحت رئاسة حضرة صاحب العزة محمد بك نجيب شكري القاضي وحضور حضرتي حسن بك حسين واحمد بك مختار القاضيين

عن الدفع الفرعى

حيث ان الحاضر عن وزارة الداخلية دفع بعدم قبول الدعوى لانها وان كانت موصوفة بأنها دعوى تعويض الا انها فى الواقع دعوى تعديل المكافأة التى يستحقها المدعي وتمسك بالمادة السادسة من قانون المعاشات غرة ٥ الصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٠٩٠ التى تقضى بمنع الحكومة أو صاحب الشأن من المنازعة فى أى معاش أو مكافأة ثم قيدها بعدمضى أربعة شهور من تاريخ تسلم السركي الى صاحب الشأن وان المدعي استلم المكافأة الخاصة به بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١١٧ و لم يرفع الدعوى الا فى ٢٣ يونيه سنة ١١٨ فىكون قد سقط حقه فى رفع هذه الدعوى وقد رد على ذلك وكيل المدعي بان

وحضور عثمان أفندي حلمي الكاتب أصدرت الحكم الآتى فى قضية محمد أفندى نبيه أبو الملا ضد وزارة الداخلية الواردة الجداول غرة ١٢١٢ سنة ٩١٨ الموضوع

طلب المدعى بصحيفة دعواه المملنة فى ٢٣ يونيه سنة ٩١٨ للأسباب الواردة بها الحكم بالزام المدعى عليها بان تدفع للطالب مبلغ أربعة آلاف ومائتين جنيه مصرى على سبيل التوفيز لانه كان يشغل بوظيفة ملاحظ بوليس بمركز ديروط لغاية آخر سبتمبر سنة ٩١٦ وبتاريخ

الدعوى تعويض عن رقت في وقت غير لائق وبطريقة مخالفة للقوانين

وحيث أنه لذلك يتعين الرجوع الى نص المادة السادسة المذكورة وهو لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش ثم قيده متى مضت أربعة أشهر من تاريخ تسليم السركى الميين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ويتبدى هذا الميعاد فيما يخص بالمعاشات التى يجب استبدالها حتماً بمقتضى المادة (٥٠) الآتية من تاريخ دفع رأس المال المستبدل به المعاش لا يقبل أية منازعة تعلق بمقدار المكافأة وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولا يجوز أيضاً قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها

وحيث أنه مما يجب أن يلاحظ أولاً أن هذا القانون انما وضع لترتيب أحكام المعاش وحيث انه من مراجعة نص هذه المادة ومقارنتها بنص المادتين ٣٩ و ٤٠ من قانون ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ المقابلتين للمادة السادسة المذكورة ومن باقى نصوص القانون المذكور يتبين أن الفرض من المنازعة التى نص عليها القانون على

قفل ابوابها هي المنازعة في مقدار المكافأة أو المعاش الذى تم ترتيبه والحكمة في ذلك ظاهرة وهي المحافظة على نظام دفاتر الحكومة واعمالها حتى لا تكون عرضة للتغيير والاببدال من وقت لآخر ولذلك رأت الحكومة من مصلحتها ومن المصلحة العامة ايضاً على المحافظة على هذا النظام فوضعت هذه المادة (٦) حتى لا تطرق يد التغيير والاببدال من وقت لآخر الى هذه الدفاتر التى يجب صيانتها من كل عبث ولذلك حرمت هذا التغيير حتى على نفسها لو كان الامر في مصلحتها هي الخصوصية تفضية للمصلحة العامة وقد زادت حيلة المشرع للامر بجاء بالنص عاماً يشمل كل نزاع يؤدي الى هذه النتيجة مباشرة أو بالواسطة كأن يرفع شخص دعوى تعويض عما ضاع عليه من اصل المعاش أو ترفع الحكومة دعوى اعادة الشيء الغير المستحق الذي تقرر ربطه للموظف أو لأية حجة مثل غيبة صاحب الشأن . . . الخ

وحيث انه مما يؤيد هذا التفسير ما جاء بالفقرة الثانية من هذه المادة نفسها اذ جاء بها ان « لا تقبل أية منازعة متعلقة بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى نظارة المالية في الاشهر الاربعة التالية لتاريخ صرف المكافأة » فان هذه الفقرة صريحة في تخويل وزارة المالية حق الفصل في هذه المنازعات وهذا طبعاً لا يتأتى اذ كان الغرض

ان المصلحة التي رقت الموظف واهلته الى المعاش خالفت القوانين فان وزارة المالية طبعاً لا تكون مختصة بالفصل في مثل هذا النزاع بما ان هذا النزاع من اختصاص المحاكم الاهلية وليس في القانون نص يفيد إلغاء القانون العام

وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين البحث فيما ذهب اليه الحاضر عن الحكومة من ان التعويض هو قس المعاش وانه وصف بلفظ تعويض لان الاثنين يؤديان الى نتيجة واحدة وهي تعديل المعاش بطريق غير مباشر

وحيث انه لذلك يتعين البحث في بيان اصل المعاش واصل التعويض الذي يطلبه المدعي

وحيث ان المعاش والمكافأة عبارة عن مبلغ من المال اوجده عقد الايجار او الاستخدام « وهو هنا قانون المعاشات » لصالح الموظف عن المدة التي امضاها في خدمة الحكومة في نظير المبالغ التي تخصصها الحكومة من راتبه كل شهر بواقع ٥ ليايه من الراتب المذكور وعند فصل الموظف من خدمة الحكومة يصبح هذا المبلغ مستحقاً له يجب على الحكومة حتماً مقضياً ان تؤديه اليه الا في الاحوال الاستثنائية التي يقضى فيها بجرماته

من هذا الحق

وحيث ان الذي يجب ملاحظته في ذلك ان هذا المبلغ هو مقابل ما خصمته الحكومة من الراتب الشهري أي أن مميزات هذا المبلغ هو انه متم لا جرة للموظف عن المدة الماضية من خدمته يصرف له عند التقاعد

وحيث أن التعويض موضوع الدعوى الحالية يقول المدعي أنه عند فسخ عقد الاستخدام بحض ارادة الحكومة وبطريقة مخالفة للقوانين واللوائح التي تعاقد عليها مع الحكومة عند التعاقد بمخدمتها فهو يعتبر هذا الفسخ في وقت غير لائق وبشكل مخالف للقوانين وبطلب بالتعويض بنفس شروط ونصوص عقد الاستخدام « قانون المعاشات » والحقوق التي اكتسبها من هذا القانون وأضاعتها عليه الحكومة بمهل النير القانوني المذكور

وحيث أن الذي يلاحظ على هذا التعويض لو صح طبعاً انه مقابل ضرر لحق المدعي وعن مدة مستقبلية وان قانون المعاشات لم يكن الا أحد عناصر الدعوى

وحيث أنه يتبين من ذلك أنهما طلبان ناشئان عن عقد واحد الا أنهما مختلفان في أساسهما وموضوعهما وأيضاً في الحق القانوني الذي يستندان منه وجودهما فالمعاش مستمد من قانون المعاشات وأما دعوى التعويض الحالية فانه تستمد حقها من القانون العام (مادتي ٠٣ و ٠٤ و ٤٠٤ مدني)

ومن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ومن قانون المعاشات

وحيث أن الشبهة الوحيدة التي تمسك بها

مندوب الحكومة هي ان للدعي يتمسك في دعواه بقانون للمناشات على أنه تبين ما تقدم ان الغرض من ذلك التدليل على المخالفات التي أتها معه الحكومة والحقوق المكتسبة له من هذا القانون ولم تحترمها الحكومة

وحيث انه لا عمل للقول بأنه ليس للمدعي ان يطلب طليين عن حق واحد لان الطليين مختلفان كما تقدم ولان مثل الموظف في تعاقدته مع الحكومة مثل شخص مالك لارض اجر أرضه لآخر لمدة معينة وبشروط معينة فاراد المستأجر في أثناء مدة العقد ان يفسخ العقد بمحض ارادته ويترك الارض في وقت غير لائق فان للمالك الحق قانوناً في ان يطلب للمستأجر بالاجرة المستحقة له عن مدة وضع يد المستأجر للذكوز وتعويض عن الضرر الذي يلحقه أى ذلك في نظير الضرر بالنسبة للعمدة الباقية من العقد ولذلك يكون للموظف الذي اجر عمله عند حصول الفسخ من المستأجر الحكومة في وقت غير لائق ان يطالب بالماش لتتم لاجره عن المدة الماضية وبالتعويض عن الضرر بالنسبة للعمدة المستقبلية

وحيث ان المحاكم المختلطة جرت على هذا المبدأ فقضت بان هذا السقوط لا يسرى على حالة طلب تعويض بسبب الرقت في وقت غير لائق راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٥ مجلة التشريع والقضاء السنة السابعة ١٨٩٥ - ١٨٩٦ صحيفة ١٥٦ وما بعدها

وحيث انه لذلك كله يتعين رفض الدفع الفرعى وتحديد جلسة لنظر الموضوع فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع الفرعى وقبول دعوى المدعي وحددت جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٢٠ للمرافعة في الموضوع وأبقت الفصل في الصاريف الآن

رئيس الجلسة كاتب الجلسة صدر هذا وتلى علناً بالجلسة المنعقدة في يوم الاحد ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة صاحب العزة حلي بك عيسى وكيل المحكمة

وحضور حضرتي حسن بك حسين وعبد السلام
بك زكي القاصيين وعثمان حلمي كاتب الجلسة
المرفوعة من وزارة الداخلية الحاضر عنها
في الجلسة حضرة الهاي بك جريس
كاتب الجلسة وكيل المحكمة

ضد

عبد العظيم افندي وهي . معاون بوليس
مديره البحرية سابقاً ومقيم بناحية عياد مركز
مغاغة

وقائع الدعوى

رفع عبد العظيم افندي وهي هذه الدعوى
الى محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد وزارة
الداخلية برميضه رقم ٢٦ يناير سنة ١٩١٨ تقيدت
بجدولها سنة ٩١١ نمرة ٣٩٧ قال فيها أنه كان
شاغلاً لوظيفه معاون بوايس نقطة للطاير
مركز ابو حصص لغاية اغسطس سنة ٩١٨ ثم
احيل على القومسيون الطبي العالي وبعد الكشف
عليه قرر القومسيون الطبي المذكور انه قوى
البنية لائق للخدمة فرغم هذا القرار احالته وزارة
الداخلية على الاستيداع ثم استدعته لتفراغاً في
٦ ابريل سنة ٩١٦ لتقديم نفسه لجناح مدير
قسم الاشغال العسكرية بالاسماعيلية الذى كلفه
بالاشتغال بقسم الاشغال العسكرية واستمر شاغلاً
هذا المركز الاخير لغاية اكتوبر سنة ٩١٦ حيث
احالته الوزارة على الداش وقال بأن شكل مآلاته
وزارة الداخلية من احالته على الاستيداع ثم على
المعاش مخالف للقانون وقد لحقه ضرر كبير من

٦

التلخيص

ان الدعوى التي ترفع من الموظف يطلب
تعويض من ضرر لحق به بسبب إحالته على
المعاش في غير الاحوال المنصوص عليها قانوناً
او تقدير هذا الضرر من المدة التي كانت باقية له
عن السن المقررة لاحالته على المعاش هي في
الحقيقة ونفس الامر دعوى ترمي الى تعديل
المعاش بطريق غير مباشر ويسري عليها حكم
المادة السادسة من قانون المعاشات نمرة ٥٥٤
١٩٠٩ التي تقضي بسقوط الحق فيها اذا لم ترفع في
بحر الاربعة شهور من تاريخ استلام سرى المعاش
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
الدائرة المدنية والتجارية

الشككة علناً تحت رئاسة جناب المستر
برسيغال وكييل المحكمة المتدب وبحضور
حضرات صاحبي العزة مصطفى فتحي بك
ويوسف سليمان بك مستشارين واحمد حمدي
افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف القيد بالجدول العمومي

ذلك لانه حرم من الخدمة الباقية له بمقتضى القانون وهى لغاية بلوغه سن الستين ولذلك طلب الحكم له بالزام وزارة الداخلية بان تدفع له مبلغ ٨٥٢٠ جنيتها تمويضا مع المصاريف والأتعاب والتنفذ فدققت الوزارة المدعى عليها دفعا فرعيا بعدم قبول الدعوى لرفضها بمد الميعاد المحدد بالمادة (٦) من قانون المعاشات الصادر فى ١٥ ابريل سنة ٩٠٩ فحكمت محكمة مصر المشار اليها بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ٩١٨ برفض الدفع الفرعي المقدم من المدعى عليها وبقبول دعوى المدعى وحددت جلسة ٣ ديسمبر سنة ٩١٨ للتكلم فى الموضوع فاستأنفت الحكومة هذا الحكم بتاريخ اول ديسمبر سنة ٩١٨ طالبة الغاءه والحكم بعدم جواز قبول دعوى المستأنف عليه والزامه بالمصاريف والأتعاب عن العرجتين وبتاريخ ٢٢ مايو سنة ٩١٩ حكمت محكمة الاستئناف هذه بقبول الاستئناف شكلا وقررت قبل الفصل فى الموضوع تكليف المستأنفة بتقديم المذكرة الايضاحية التى عملت بمناسبة استصدار الامر العالى الصادر فى ١٥ ابريل سنة ٩٠٩ وابتقت الفصل فى المصاريف وحددت جلسة للمناقشة فيما تقدم من الاوراق المذكورة وبجلسة المرافعة الاخيرة يوم ١٠ ديسمبر سنة ٩١٩ صمم محامي الحكومة على طلباته السابقة واذا رأت المحكمة وجوب تقديم الاوراق السابق

الامر بتقديمها بعد استكمال طلبها من مجلس الوزراء وطلب محامي المستأنف عليه التأييد وأقوالها موضحة بحضور الجلسة وبمذكراتهما ثم أجل الحكم الى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ وفى هذا اليوم الاخير رأت المحكمة وجوب تنفيذ قرارها السابق بخصوص الاوراق المطلوب تقديمها من الحكومة وأجلت الحكم الى يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم الى يوم ١٢ يناير سنة ٩٢٠ المحكمة

حيث أنه لا نزاع فى أن المستأنف عليه بعد صدور قرارات الوزارة المستأنفة بأحالاته على المعاش اعتباراً من اول اكتوبر سنة ٩١٦ طلب من جناب مدير عموم الحسابات للصرية فى ١٢ ديسمبر سنة ٩١٦ تسوية معاشه وترتيب ما يستحقه شهرياً وصرفه اليه . ولا نزاع أيضاً فى أنه بعد ان تسوى معاشه بناء على طلبه استلم سركي المعاش بتاريخ ٤ ابريل سنة ٩١٧ بمقتضى ايصال موقع عليه منه واستمر يقبض هذا المعاش من التاريخ المذكور الى تاريخ رفع هذه الدعوى فى ٢٦ يناير سنة ٩١٨ بغير ان يبدى أي اعتراض او يحفظ لنفسه أي حق بخصوص هذا المعاش . وحيث أن وزارة الداخلية المستأنفة دفعت دفعا فرعياً بعدم قبول هذه الدعوى اذ ان المستأنف عليه لم يرفضها فى مدة الاربعة أشهر من تاريخ استلامه السركى والمادة السادسة من

بمبلغ ٨٥٢٠ ج قد عواه هذه هي مستمدة من قانون المعاشات والغرض منها تحسين المعاش اذ ان التعويض الذي يطلبه هو عبارة عن التجمد من مجموع الفرق بين قيمة المعاش الذي يدعي بأن له الحق فيه وبين معاشه الحالي المقرر بالسركي . وحيث أنه مما يتبر ملاحظته أيضاً ان المستأنف عليه مع قبوله المعاش بالكيفية المبدئية آتفاً وعدم اعتراضه عليه يعتبر متنازلاً عن كل مطالبه في هذا الشأن وحيث أنه مما تقدم يظهر ان الدعوى الحالية لم يقصد بها الاتعديل المعاش بطريقة غير مباشرة وبما أنها لم ترفع في ميعاد الاربعة أشهر من تاريخ السركي فيجب الحكم بعدم قبولها طبقاً للمادة آتفة الذكر من قانون المعاشات

وحيث أن المحكمة طلبت من وزارة الداخلية أن تقدم المذكرات الايضاحية التي قدمت لمجلس النظر مع مشروعات الاوامر الصادرة في سنة ١٨٨٧ و سنة ١٩٠٩ وعلى الخصوص ما يتعلق منها بالمادة المختصة بسقوط طلب المعاش في مدة الاربعة شهور وأجلت الحكم غير مرة لهذا السبب ولكن الوزارة صممت على عدم وجود مذكرات وحيث أنه مع عدم وجود بيانات أخرى يجب الرجوع لنص الاوامر المذكورة الذي لا يرمي الا لغرض المشروح بهذا الحكم وحيث ان يتعين الحكم بالناء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى المستأنف عليه لتقديعها بمد الميعاد

قانون المعاشات نمرة ٥ سنة ٩٠٩ تقضى بان كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تقدير مقدار المعاش الذي تم قبده لا يجوز قبولها بمد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت كما أنه لا يجوز قبول هذه الدعوى بينها لورفت من الحكومة او من مصالحها على الافراد بمد مضى تلك المدة وحيث ان المستأنف عليه يحتاج بان دعواه لم تكن مبنيه على قانون المعاشات ولم يكن الغرض منها تعديل مقدار المعاش الذي ربطتاليه وانما هي دعوى تعويض عن ضرر لحق به لخالفه الحكومة للقوانين التي كان ينبغي ان يعامل بها واحالته على المعاش في وقت غير لائق وحيث ان لا يمكن ان يسري عليه قانون المعاشات الذي هو بمثابة قانون استثنائي وخاص بالمعاش والمكافأة بل يجب تطبيق المبادئ العمومية التي بمقتضاها لا يسقط حقه في طلب تعويض لحقه من الضرر الا بمد مضى ١٥ سنة

وحيث أن غرض المستأنف عليه بالدعوى الحالية يرمي في الحقيقة الى تعديل المعاش الذي ترتب اليه وان كان قد أعطاها شكلاً آخر كما يستبان مما ذكره في عريضة دعواه اذ أنه قرر أنه حرم من الخدمة بسبب احالته على المعاش بغير مسوغ قانوني عن المدة التي كانت باقية له الى بلوغ السن المقرر للاحالة على المعاش وقدرها اثنان وعشرون سنة وقدر تعويض الضرر الذي لحقه بسبب ذلك

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالتناء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى عبد العظيم افندي وهي المستأنف عليه والزامه بمصاريف اللرجتين بدون الزامه بالتناوب عاماه للمستأنفة

صدر هذا الحكم في يوم الاثنين ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ و ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ وكيل المحكمة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول

سلطان مصر

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية السكلية المنعقدة
علناً بسرأي المحكمة في يوم الاثنين ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

تحت رئاسة حضرة القاضي عبد الحميد بك
بنوي وبحضور حضرة القاضي محمد بك
صديق واحمد بك فايق

والكاتب حسن أفندي خليل اللبودي

صدر الحكم الآتي

في قضية مصطفي افندي فهمي وسليمان
فهمي بسكنية هاتم محمود فهمي ووحيد هاتم
محمود فهمي ومحمد افندي صادق
صند

على عبد الجليل والست نظله هاتم سالم
البيسوني

الواردة الجدول سنة ١٠١٩ بنمرة ١٢٨

قال المدعون باعلان دعواهم ان المسمى
عليها الثانية (الست نظله بصفتها أرملة محمود
يك فهمي والد للمدعين ومورثهم) باعت للمدعى
عليه الاول جميع ما يخصها شرعاً في تركة
للرحوم زوجها السابق وما آكل اليها فيها عن
ولدها فهم للتوفى بمد والده بحق ثلاثة قراريط
وثلث من عموم التركة على الشيوع في كل

٧

من ملخص الحكم

(١) لا تناقض ولا تناقض بين حق الشفعة
وحق الاسترداد المقرر بموجب المادة ٤٦٢ مدني
ذلك لان كلا من الحقين يرد على نوع مخصوص
من التصرفات لا يرد عليه لاخر فحق الاسترداد
يُرد على بيع جزء من التركة او التركة لاعلى بيع
عقار معين بالذات كما هو الحال في الشفعة

(٢) لا يكون قول الشريك نهائياً ومائناً

من استعمال حق الاسترداد حتى تصبح القسمة
نهائية ويجوز الرجوع فيه حتى تفرز الانبياء

(٣) قبول شريك بين الشركاء لا يحتاج به
لايجاب قبول شريك آخر وليس في ذلك القبول
ما يمنع من استعمال حق الاسترداد بالنسبة
لشريك الجديد

ما هو متروك ثابتاً كان أو منقولاً من أطيان زراعية وواجرات للرى والطعين ومنازل وسائر ملحقاتها الكائنة بناحية كبر الباجور وكفر سنجلف القديم مركز منوف بمقابل مبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري حسب ادعائه في عريضة دعوى القسمة التي كان رفعها أمام محكمة منوف والتي لم يصل للمدعين حصول أى بيع في هذه الحصة الا منها وقد أوقفت أخيراً بجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ لعدم ابتداء الخبير في مباشرة ما مورثته بفرز تلك الحصة التي قدرها المدعى عليه الاول بمخمسة أفدنة ويجوز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم أن يستردوا الا قسم الحصة المباعة للغير ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية حسب نص المادة ٤٦٢ مدنى والمدعون هم شركاء أصليون للباقية في ميراث المرحوم والدهم وان المشتري هو اجنبى عن عموم الورثة والبيع الصادر له هو حصة شائعة والملك المشترك لم تحصل أى قسمة بينهم فيه ويجوز لهم أيضاً أن يستردوا الحصة الشائعة نظير قيامهم بدفع ثمنها الحقيقي له مع ملحقاته وان ادعاء المدعى عليه في دعوى القسمة انه اشترى الحصة المذكورة مقابل الف جنيه مع أن الثمن الحقيقي لا يزيد عن ٨٠٠ ج.م. ولهم اثبات ذلك بكافة الطرق القانونية ومن جهة اخرى أن الحصة المشاعة التي اشتراها من المدعى عليها الثانية بمبلغ ٢٥٠ ج.م. من الديون المطلوبة على التركة للان باقى ثمن مهمات وآلات ميكانيكية استأجرها المورث من شركتي كوك وروديل الانكليزيتين مع أنه لا تركة الا بمد سداد الديون وان المدعى عليه الاول يعلم أن جزءاً من الحصة الشائعة التي اشتراها وقدره ٢٢ قيراطاً زراعياً سبق للباقية أن رهنته مشاعاً لولدها المتوفى على مبلغ ١٢٣ ج.م. بقدر رهن مسجل بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩١٤ سابق على تاريخ البيع الصادر للمدعى عليه الاول وبمخيم ما خصها في هذا المبلغ عن ولدها بحق السدس وقدره ٢٢ جنيهاً و ١٦٧ م فيكون الباقي من الرهن بمبلغ ١١٠ ج.م. و ٨٣٣ م يخص المدعين فيه ٨٥ ج.م. و ٢٥٠٠ م. ويجوز لهم حبس الجزء المرهون واستغلاله حتى تمام السداد لدين مورثهم فضلاً عما لهم على الجزء المرهون من حق التبع الخول لنزاع الملكية وان مثل هذه الديون يتعين خصمها من أصل الثمن الحقيقي ليقوم المدعون بسدادها للدائنين فوراً وما بقى هو كل ما يستحقه المدعى عليه الاول من المدعين نظير ائتمادهم لانفسهم من الحصة الشائعة المذكورة اعنى بمبلغ ٤٥٥ ج.م. وقد اظهروا للمدعى عليه الاول رغبتهم في استرداد الحصة المذكورة بانذاره رسمياً في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ واستعدادهم لدفع ثمنها الحقيقي مع الملحقات بمد خصم الديون وذلك قبل صدور القرار بإيقاف دعوى القسمة

وفي اول ديسمبر سنة ١٩١٨ عرضوا مبلغ
الثلث الحقيقي نظير تنازله لهم فرفض المدعى عليه
الاول استلام المبلغ وادعى أن الثمن المشتري به
هو مبلغ ١٣٥٠ ج فاودع المبلغ المروض بخزينة
المحكمة في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ورفضوا هذه
الدعوى وطلبوا الحكم بصحة العرض والايداع
وباحقيتهم في استرداد الخمسة الافدنة وملحقاتها
قيمة الحصة الشائعة المذكورة وتثبيت ملكيتهم
لها نظير الثمن الحقيقي وقدره ٤٥٥ ج و ١٩١٧ م
مع الزام المدعي عليهما بالمصاريف والاتاب
والنفاذ

وتحدد للمرافعة اخيراً جلسة اول ديسمبر
سنة ١٩١٩ وفيها طلب المدعون الحكم اصلياً
باعتبار الثمن الحقيقي للحصة المستردة مبلغ ٨٠٠
جنيه وملحقاته ١٦ ج و ٨٠٠ م واحتياطياً احالة
الدعوى على التحقيق ليثبتوا بسائر طرق الاثبات
القانونية أن الثمن الحقيقي ٨٠٠ ج فقط والحكم
بخصم ديون الحصة وقدرها ٣٣٠ ج و ٨٣٣ م من
اصل الثمن الحقيقي واعتبار السرر والاياداع
صحيحين والحكم باحتيهم في ربع الحصة المستردة
من تاريخ ايداع ثمنها بخزينة المحكمة على ذمة
المشتري مع الزام المدعي عليهما بالمصاريف
والاتاب والنفاذ

وكيل المدعى عليه الاول طلب رفض
الدعوى وذلك للاسباب التي قالها ودونت بمحضر

الجلسة وبمذكرته
والمحكمة أجلت النطق بالحكم اخيراً
جلسة اليوم

الحكمة

بعد سماع للمرافعة الشفهية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانوناً
حيث ان حق الاسترداد الذي قرره القانون
المدني في المادة ٤٦٢ مستمداً اياه من المادة ٨٤١
من القانون الفرنسي وجعله شاملاً للشركات
والتركات بكس القانون الفرنسي الذي قصره
على التركات، حكمته في القانونين منع الاجنبي عن
أن ينفذ الي اسرار العائلات والشركات وعن أن
يذلها للناس في سياق منازعته مع شركائه مادام
لا تربطه بهم اواصر القرابة والاتضامن ، ولذلك
هو لا يرد في القانونين الا على بيع جزء من التركة
او الشركة لا على بيع عقار معين بالذات ، ولذلك
لم يكن يبينه وبين حق الشفعة تناقض او تناقض اذ
كان كل منهما يرد على نوع مخصوص من التصرفات
لا يرد عليه الآخر .

وحيث انه ان كان حق الشفعة مكروها لانه
يقوم عقبة في سبيل حرية التصرفات وتبادل
المنافع فليس كذلك حق الاسترداد لان نوع
التصرفات التي يرد عليها ليس من التصرفات
المادية وليست مما يشجع عليه اذ هي اغلب ما
تسكون مجلبة للشقاق

وحيث ان المسألة المرفوعة بشأنها القضية هي بيع ٣ ط وثلت من تركة المرحوم محمود بك فهي فتح الاسترداد منطبق عليها

وحيث أنه سواء ان تكون الملة التي دفعت بالبايئة الى البيع ، الفوضى التي كانت هي ضحية لها او ان تكون الفوضى التي هي سبب فيها وسواء ان تكون الشركة آيلة الى الانفصال او ان تكون وثيقة العرى فان الشارع لمح غالبية الاحوال وأطلق الحكم وطرده الباب فلا عمل للبحث فيما اذا كانت الاركان التي بي عنها توافرات ام لم تتوافر

وحيث ان وكيل المدعى عليه الاول دفع بصنوبر قبول من بعض المدعين شركاء ، بدليل حضورهم جلسات قضية القسمة التي رفعها على المدعين وبدليل ان بعضهم باع عقاراً لاجنبي آخر فتنازلوا بذلك عن الحق الذي يبيع لهم انكار دخول الاجنبي بينهم

وحيث أنه من المقرر ان القبول لا يكون نهائياً حتي تصبح القسمة نهائية ويجوز الرجوع فيه حتى تفرز الانصاء ، وذلك ما قضى به محكمة التشريع في حق الاسترداد ويقرضه تحقيق الفرض الذي وضع من أجله هذا الحق

وحيث ان القسمة لم يحكم فيها بعد فالدفع في غير محله بالنسبة لمن نسب اليه القبول وحيث أنه فضلاً عن ان البيع الذي صدر من بعض المدعين لا يبيع للآخرين حق الاسترداد وان اباح لهم حق الشفعة فانه لا يسقط حق البائين أنفسهم في استرداد جزء التركة الذي بيع وهو موضوع النزاع لان المرجع في تقدير الرضى بالاجنبي شريكاً للشركاء انفسهم لاللاجانب ويجوز للشركاء ان يقبلوا البعض وان يرفضوا الآخرين

وحيث أنه لذلك يكون حق المدعين في الاسترداد قائماً بالرغم من القبول والبيع المنسوين الى بعضهم

وحيث أنه فيما يتعلق بخضم ما يخص الجزء المسترد من ديون التركة من ثمن هذا الجزء فان الشريعة الاسلامية والقانون المدني يحيل على أحكامها في هذا الصدد تقضي بان يكون كل جزء من التركة مثقلاً بدينها والا يكون الوارث مسئولاً شخصياً بديون التركة فالجزء الباقي لدى المدعين مثقل بجميع الديون وكذلك الجزء الذي يبيع للمدعى عليه الاول وستكون التركة جميعاً بعد أن يمود ما يبيع الى الورثة بحق الاسترداد مثقلة بالديون فلا وجه لان يدفع الورثة الذين يشترون الجزء المبيع تلك الديون المشتري ثم يستخلصونها من البائنة التي هي ليست مسئولة الا بقدر انتفاعها مادامت العين موجودة والحق في استردادها ثابتاً والواجب على المشتري من ان يتوقع نزاعها

انتظار نتيجة التحقيق وصدر حكم في مواجهة المدعي عليه الاول او البائنة له بشأن ديون التركة فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى على التحقيق لمعرفة الثمن الحقيقي لجزء التركة الذي يبيع من المدعي عليها الثانية الى المدعي عليه الاول وتثبت له حضرة عبد الحميد بدوى بك والرياسة ندب خلافه عند المانع وحددت للتحقيق امامه يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٠ ووقفت القضية حتى يقدم المدعون الحكم المثبت لقدر الديون التي على التركة واجت الفصل في المصاريف رئيس الجلسة كاتب الجلسة امضاء



التأخير

القول بان المادة ٤٦٢ مدني تنطبق كذلك على حالة التصرف في المقار المعين يقتضي حتما القول بالتناسخ او التناقض او الاشتراك بين هذه المادة ومواد قانون الشفعة لذلك وجبان يخص قانون الشفعة بالتصرفات في المقارات المينة وان يجعل المادة ٤٦٢ خاصة بالتصرف في الحصص الشائعة من تركة أو شركة وذلك تنزيها للشارع عن التناقض وايتاراً للقول بعدم التناسخ بين أجزاء قانون واحد خصوصاً وان قانون الشفعة لم ينص

من تحت يده بسبب تلك الديون لاتزاح فيه وعدم علنية حق دائي التركة لا يقوم مانعا وان عيب ذلك من الشارع، والمشتري بعد ذلك حر في ان يقتضى ما يخصهم لقاء هذه الديون من البائنة له بصفتها ضامنة

وحيث انه فيما يتعلق بمخص دين الرهن الذي أنشأته البائنة المدعي عليها الثانية لابنها الذي ورثته وورثه المدعون يقرر وكيل المدعي عليه الاول بان للمدعين حق امتياز على الاطيان المرهونة وهي مما وقع في الجزء المبيع له فهو يسلم بان للمدعين ان يبيعوها لاستخلاص حقهم مفضلين على غيرهم وعليه ، ويكون لهم من باب أولى عند استعمال حق الاسترداد حجز مالم يسقط من دين البائنة بأحد الذمة

وحيث أنه بصرف النظر عن القرائن المأهولة التي ساقها المدعون للتدليل على صورة الثمن فانه لا يزال في الامر ان المدعي عليه الاول فتح بابا للشك في قدر الثمن باختلاف أقواله فيه وترى المحكمة احالة الدعوى على التحقيق لمعرفة الثمن الحقيقي وحيث أنه فيما يتعلق بقدر ديون التركة فانه لا يمكن الزام المدعي عليه الاول بها وهو منكر لها الا بحكم في مواجهته او مواجهة البائنة له اذ هو وارثها العام وما قضى به في مواجهتها يتبر مقضياً به في مواجهته

وحيث أنه فيما يتعلق بصحة الرض يمين

على إلغاء المادة ٤٦٢ مدني مع صدوره بعدها
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول
سلطان مصر
بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية المنعقدة
علناً بشرأي المحكمة في يوم السبت ١٣ مارس
سنة ١٩٢٠
تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بك بدوي
القاضي، وبحضور حضرة القاضي خليل عفت
بك وضاح جعفر بك، وعثمان ناشد افندي
كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي
في قضية الست نفيسة ابوالعنين كامل ضد
الشيخ عبد الغفار محمد كامل والست هديه شحاته
النشار والست زكية ابوالعنين كامل
الواردة الجداول سنة ٩٢٠ نمرة ١٠٥
قالت المدعية بمرضة دعواها أن المدعي
عليها الثلاثة شقيقتها ويمتلكان معاً قطعة أرض
قدرها ٣ ف ١ و ط ١٣ من لكل منهما النصف
شائعاً فيها وأنها علمت أخيراً أن أختها باعت
للمدعي عليهما الاول والثانية نصيبها في هذه
القطعة وأنه مضى على البيع أكثر من ستة شهور
وان لها الحق في استرداد هذا القدر الشائع عملاً
بالمادة ٤٦٢ من القانون المدني لذلك رفعت هذه
الدعوى وطلبت الحكم بأحققتها في استرداد
١ ف ١٢ و ط ١٨ من الميية من المدعي عليها

الثالثة الى المدعي عليهما الاول والثانية شائعة في
٣ ف ١ و ط ١٣ من الميية الحدود والمعامل والمرضة
وتثبيت ملكيتها لهذا القدر وتسليمه اليها في
نظير استلام المدعي عليهما الاولين مبلغ وقدره
٣٠٠٠٠ قرش مع مصاريف التسجيل مع الزامهما
بالمصاريف واتاناب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
المؤقت وبدون كفالة
وبجلسة المرافعة صمم وكيل المدعية على
الطلبات السابقة للأسباب التي قالها وتثبت بحضر
الجلسة
وكيل المدعي عليهما الاولين طلب رفض
الدعوى للأسباب التي قالها وتثبت بحضر الجلسة
والمحكمة
بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً
حيث أن طالبة الاسترداد تتركن في
طلبها على المادة ٤٦٢ وقد جاء نصها عاماً من غير
تخصيص فهو سار على الحالة المروضة اذ ان قانون
الشفعة وقبوضه غير منطبقة عليه
وحيث أن المادة ٤٦٢ مستمدة من القانون
الفرنسيوي مادة ٨٤١ ما يسمونه حق الاسترداد
الوراثي وقد وضع ليبيح للورثة او لأحدهم ان
يطلب اخراج من تنازل اليه احد الورثة عن
حصته في التركة من قسمة التركة بشرطان يرد
اليه قيمة ما دفعه مقابل هذا التنازل وذلك حفظاً

لا سراز العائلات أن ينفذ اليها الغريب ويراعى
 في تأويل النص المقرر لهذا الحق وتقصيل أحكامه
 التضييق منه باعتباره نزاعاً للملكية المشتري
 جهراً عنه

وحيث أن هذا الحق قاصر في فرنسا على
 التركات واردة في بابها فلا يمتد لها إلى شركات
 الزوجية أو الشركات المالية على اختلاف أنواعها
 ولا يتناول إلا التصرفات في الحصص الشائعة
 في التركات كنصف الشركة أو نصف نصيب
 الوارث فيها مثلاً لا الحصص الشائعة في أعيان
 معينة بالذات

وحيث إن الشارع المصري لم يضع أحكاماً
 للتركات باعتبارها من الأحوال الشخصية وإنما
 وضع باباً للقسمة يشمل التركات والشركات على
 السواء وقد ترتب على نقل المادة ٨٤١ الفرنسية
 إلى هذا الباب أن المادة المصرية لم تصبح قاصرة
 على التركات وتلاحظ ذلك في تحريرها

وحيث أنه عدا هذا التعديل لا يظهر من
 نص المادة ٤٦٢ أهلى أو المادة ٥٦١ مخطوط أن الشارع
 أراد إحداث قاعدة جديدة لها حكمه تختلف
 عن الحسمة التي وضعت من أجل القاعدة المماثلة
 لها في القانون الفرنسي بل كل ما في الأمر أنه
 بسط حكمها لجعلها تشمل التصرفات في الحصص
 الشائعة في الشركات والتركات والقول بغير ذلك
 تكهن لا أساس له

وحيث أن هذه المادة لا تنطبق حيث يكون
 انبيع حصّة شائعة في عقار معين بالذات لأن الدالة
 في هذه المادة من خوف الاطلاع على اسرار
 الشركة أو التركة لوجوب اشتراك مشري
 الحصّة الشائعة في العلم بكل ما للشركة أو التركة
 من الحقوق وما عليها من الديون متفية في حالة
 المعارمين إذ المشتري لا يحتاج إلا إلى الاطلاع
 على أسباب التمليك في ذلك المعارمين

وحيث أن القول بانطبق هذه المادة على
 التصرفات في المعارمين يقتضى حتماً القول
 بالتناسخ أو التناقص أو الاشتراكين هذه المادة
 ومواد الشفعة لأن حق الشريك في الشفعة في
 المعارم المبيع محوط بقيود وضوابط خلص منها
 حق الاسترداد فإذا اشتراك في المثلول وجب أن
 يعتبر الحق المطلق منسوخاً بالحق المقيّد أو أن
 يعتبر الشارع متناقضاً في أحكامه وأنه وضع
 للشفعة في باب حكمها وفي باب آخر حكماً آخر
 أوسع منه فن لم يتيسر له الانتفاع بالاول جازله
 أن يطلب الانتفاع بالآخر وهذا عبث وتناقض
 ترمه الشارع عنه عادة

وحيث أنه لم يبق بعد هذا إلا أن يخص
 باب الشفعة بالتصرفات في المعارم المينة وأن
 نجعل المادة ٤٦٢ خاصة بالتصرف في الحصص
 الشائعة في الشركات والتركات اخذاً بنص المادة
 الأخيرة واختلاف حكمها عن حكمة الشفعة

ووجوب قصر انطباقها على الحالات التي تتوافر فيها تلك الحكمة وإيثاراً للقول بعدم التناسخ بين أجزاء قانون واحد خصوصاً وإن قانون الشفعة الذي صدر في سنة ١٩٥١ لم ير عملاً لالغاء المادة ٤٦٢ لأنه لم ير بينها وبينه تناقضاً أو تراكباً وحيث أنه لا يكون محل لطلب الاسترداد لوقوعه على عقار معين بالذات

فهذه الاسباب حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى المدعية والزامها بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاب المحاماة

رئيس الجلسة كاتب الجلسة
امضاء امضاء

القوانين والقرارات المنشورات

اختصاص قاضي التحضير
واعماله

أصدرت وزارة الحقانية منشوراً الى المحاكم في اختصاص قاضي التحضير واعماله وهو بنصه منشور عام

على اختصاص قاضي التحضير واعماله

فداشتملت المذكرة الايضاحية المقدمة من الوزارة الى مجلس شورى القوانين مع مشروع القانون الخاص بقاضي التحضير على البيان الكافي للاسباب التي دعت الوزارة الى اصدارها هذا القانون والفرض منه وهذا نص المذكرة المذكورة:

« ان الزيادة المضطردة في القضايا المدنية والتجارية أمام المحاكم الاهلية قد لفتت للنظر من عدة سنين الى تكليف قاض واحد بدلائم ثلاثة بتوزيع القضايا المقيدة بولات الجلسات وكانت مأمورية هذا القاضي منحصرة في فحص طلبات التأجيل وفي جعل القضايا بقدر الامكان صالحة للمرافعة عند تقديمها للمحكمة.

» وقد نشأ عن ذلك اقتصاد في الزمن استعملته الفواتر في انجاز القضايا المنظورة أمامها ولكن سلطة القاضي المنتدب لهذا الغرض لم تكن ممنوحة له قانوناً بل كان يستعدها من موافقة الخصوم ليس الا. لذلك وجب ان يجلس في زمن تكون فيه الجلسة الكلية منمقدة لكي يحيل الخصوم اليها لاستصدار الاوامر والقرارات التي تلزم في المسائل التي يحتاج فيها الى قرار قضائي والمسائل المذكورة هي عادة شطب الدعوى أو ابطال المرافعة أو إعادة اعلان التامين أو حكم اثبات النية وما شاكل ذلك

» وكثيراً ما نظراً لمسائل أكثر أهمية من

ذلك يتفق الخصوم فيها على استصدار بعض قرارات من القاضي كالدموى التي رفعها المدعي عليهم علي المدعين في أثناء الخصومة او طلب ادخال ضامن في الدعوى أو تعيين خبير او حلف اليمين الحاسمة او الصلح او احوالة القضية على محكمة أخرى وغير ذلك وهذه المسائل كلها خارجة الان عن اختصاص القاضي المنتدب للتوزيع فكلما دعت الحالة الى استصدار أمر من هذا القبيل يضطر القاضي الى احوالة الخصوم أمام المحكمة وهذه بعد الحكم في القضية تبينها اليه لانما الاجراءات الاولية فيها وفي ذلك اصناعة لوقت الخصوم والمحكمة على أنه ليس من موجب للرجوع الى المحكمة في أمر من مصلحة الجميع ان يفصل فيه قاض واحد.

فقدروا لهذه المضار وضعت الحاقية مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة وهو يقرر ما هو حاصل فعلا الان مع زيادة المزاي وتخفيف الاضرار وستكون اختصاصات قاضي التحضير النظر في اجراءات الدعوى الابتدائية وفي جميع المسائل المتعلقة بها من طلب الخصوم الفصل فيها ويستلزم تحضير القضية أن يقوم كل طرف من طرفي الخصوم بما هو مطلوب منه من الاعمال التي تؤدي الى تحديد الغرض من الخصومة وايضاها من تعيين وكيل وتبادل الاوراق بين الخصوم واعلان المذكرات

والطلبات الختامية وغير ذلك وقد يطرأ في أثناء استيفاء هذه الاجراءات مسائل فرعية وطلبات أخرى كتخلف أحد الخصوم عن الحضور امام المحكمة وتخليقهم جميعا أو كابداء دفع فرعى من شأنه ايقاف الدعوى أو تقديم طلبات جديدة لغرض استيفاء الدفاع وقد يكون من جهة أخرى من صالح الخدم والاتفاق على حسم الخلاف الذي بينهم مباشرة القضاء في أقرب زمن ممكن فادام يحول القاضي التحضير حق الفصل في هذه المسائل الفرعية طال النزاع وحيل بين الخصوم وبين بلوغ الغرض المقصود بالسهولة وأصبحت وظيفة القاضي المشار اليه عديدة الجدوى

ومن جهة ثانية لوحظ انه يجب تعيين الحدود التي لا يتعداها القاضي المذكور في تأدية وظيفته وذلك بدون أن تمس الضمانات المقررة في القانون وهذه بعض ايضاحات لخصوص هذا المشروع فاللادة ٣ تشتمل على مبدأ يجب بناء عليه تقديم جميع مسائل المرافعات الى قاضي التحضير وتشمل المادة ٤ بيان حكم من يخالف نص اللادة السابقة ووجه لزوم هذا النص هو أنه اذا لم يكن موجوداً لسهل على الخصم اللجوء ان

يتخلص مما وجب عليه لعدم وجود ما يمنعه من ذلك (رابعاً) أن يحكم بالثبات النبية

والمادة ٥ وضمت وضمت لمنع ما عمت الشكوي منه وهو كثرة التأجيلات لسبب واحد.

والمادة ٦ تنص على الجزاء اللازم لتنفيذ المادة السابقة وتضمن جعل القضية سالحة للمرافعة.

والمادتان ٧ و ٨ تشتملان على بيان اختصاصات قاضي التحضير وهي على نوعين :

فالاختصاصات المنصوص عليها في المادة ٧ تشمل بوجه عام الاموال التي يجب اجراؤها حتما سواء كان ذلك من لقاء نفس القاضى او بناء على طلب الخصوم

فيلي القاضى من لقاء نفسه :

(أولاً) ان يتحقق من صحة صفات الخصوم وتوكيلات الوكلاء ،

(ثانياً) ان يراقب تبادل الاوراق بين الخصوم وايداعها

(ثالثاً) ان يحكم بايقاف الاجراءات في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

وعليه بناء على طلب الخصوم :

(أولاً) ان يأمر باعادة اعلان الخصوم ،

(ثانياً) أن يثبت ما يقرره الخصوم وما يصطلحون عليه أمامه وغير ذلك ،

(ثالثاً) أن يحكم بشطب الدعوى أو بإبطال المرافعة ،

كذلك الحال في طلب احالة القضية على محكمة أخرى وفي ضم قضيتين مرتبطتين ببعضها

أ. المادة ٨ فقد نصت على اختصاصات (راجع ما ذكر في المادة ٧)

قاضي التحضير في حالة اتفاق الخصوم ويرى من مجرد الاطلاع عليها أنها ترجع في الحقيقة الى الاجراءات الاولى لا الى الموضوع وهذا فضلا على ان الخصوم يخبرون في اتخاذ هذه الطريقة وقبول القاضي للذكر حكما بينهم المحكمة .

والغرض من الفقرة الثانية من المادة ٩ هو التنبه على لد الخصوم الذين يجتهدون في مخالفة القانون بالرغم من تعدد التأجيلات والغرامات التي قد يكون حكم عليهم بها

وقد رؤي من المفيد لحسن سير عمل قاضي التحضير أن يعطى له وللحكمة أيضا حق الحكم على المهمل أو سئء النية من الخصوم (المادتان ٦ و ١٤) بفسرمة لا تتجاوز خمسمائة قرش أو ألف قرش على حسب الاحوال

ويجوز ان تمنح هذه الغرامة كلها أو جزء منها الى الخصم الآخر على سبيل التمييز لما لحقه من كيد خصمه بقاعسه عن أداء ما هو مطلوب منه

ولما كان من الواجب ان يكون لقاضي التحضير السلطة التامة في ادارة جلساته وضبط نظامها وحمل الكافة على احترام هيئة القضاء الجالس هو فيها لزم أن يكون مختصا بتوقيع العقوبات واتخاذ الاجراءات المخولة للمحاكم عموما في جلساتها ولذلك وضعت المادة ١٢

قصده المشرع بسن هذا القانون أن يقوم القاضي بتحضير القضايا بحيث يجعلها صالحة للحكم فيها لا ان يكون قاضي التحضير كما كان سلفه قاضي التوزيع واسطة بين الخصوم وبين المحكمة .

فلوصول الى تحقيق هذا القصد ولكي يؤدي قاضي التحضير وظيفته بدقة رؤى بيان وجوه النقص التي كثر وقوعها في العمل لتدارك وقوعها في المستقبل وهي

١- اعتيا كتاب الجلسات على تحرير محاضرهم تحرير اسبقا وقد يرجع هذا الى عدم ارشادهم أثناء الجلسة الى النقط المهمة أو الى عدم إملائها عليهم

٢- إحالة القضايا على جلسة المرافعة قبل تقديم المستندات في جلسة التحضير وقبل فحصها بمعرفة القاضي والخصوم

٣- غياب الحامين المتكرر وقت تحضير قضاياهم واكتفاؤهم بأن يمهّدوا بهذه القضايا الى كتاب لديهم يحضرون الجلسة ليهمسوا بطلباتهم في أذن أحد الحامين الحاضر بالجلسة نيابة عن زملائه فلا المتكلم إذا وقف على تفصيلات الدعوى وقادر على تضمينها ولا السامع كذلك والقضية بينهما في حالة يستحيل معها تحضيرها تحضير اوفيا

٤ - الحكم بنرامات زهيدة يحكم بها غالباً تطبيقاً للمادة ٦ من قانون التحضير . وقد يندر أن يحكم بهذه النرامات تطبيقاً للمادة ٤ منه

١١ - التواني في طلب القضية من محكمة أول درجة لارتباطها بالقضية الاستئنافية وهنا يكون التقصير من الكاتب لاهماله في تعجيل طلب ارسال الاوراق

٥ - تأجيل القضايا الى أيام المواسم المعروفة من قبل الامر الذى يترتب عليه تأجيل القضية إدارياً ثم يجر هذا التأجيل غالباً تأجيلاً آخر

١٢ - الاقلال من الوقت اللازم للتحضير فتدبير من الكشف الاسبوعية أن الوقت التى تستغرقه جلسات التحضير أقل مما يلزم للتوزيع البسيط إذ يرى من تلك الكشف أن متوسط الزمن الذى يصرفه قضاة التحضير فى جميع المحاكم لتحضير قضية واحدة هو أقل من أربع دقائق .

٦ - إغفال تطبيق المادة ٥ من القانون تطبيقاً دقيقاً

٧ - التراخي فى استطلاع رأى الطرفين من الخصوم فى مدة التأجيل وفى تقسيم هذه المدة بينهما

١٣ - انص صراحة على أن سبب التأجيل هو لاستحضار صورة رسمية من الاوراق أو المستندات الخاصة بالمحاكم الشرعية أو بالمجالس الحسبية ولما كانت تلك الجهات خاضعة للوائح خاصة فقد يحتمل أن يتعارض هذا القرار مع نصوص تلك اللوائح ولذلك يتبين قصر سبب التأجيل على العبارات العامة الآتية وهي «تقديم أوراق أو مستندات» ثم تحديد الوقت الكافى للحصول على تلك الاوراق تحديداً يبعد كل احتمال لوقوع تأجيل للسبب عينه مرة ثانية »

٨ - الامتناع عن توخي مايلهم الخصوم أن مصالحهم تنهض على تنقيص أمد النزاع القائم بينهم فيقفوا على الالتجاء الى قاضى التحضير حتى يطبق تلك السلطة الواسعة المعطاة له بمقتضى المادة ٨ من القانون الخاص به

٩ - السكوت عن إظهار الرغبة فى ضرورة مواظبة المحامين على الحضور بأنفسهم أثناء تحضير قضاياهم والحث على حضورهم تبعاً

١٠ - التساهل فى مطالعة القضايا قبل الجلسة على وجه يكفى لتكون فكرة من القضية يتسنى معها مناقشة الخصوم مناقشة تؤدى الى تحديد النزاع أو تقريب مسافة الخلف بينهم

١١ - يتحقق من صفات الخصوم (الامر

١ - يتحقق من صفات الخصوم (الامر

الذي يدعو عند اللزوم الى طلب المستندات التي تثبت تلك الصفات (ويتبين صحة التوكيلات ما يرى لزوماً لضبطه بالمحضر الصادر منهم الى وكلائهم

٢- يمين قسط النزاع المطروح أمامه بأن يطلب من المدعي تجديدها إذا قدر أنها غير معينة أو أن تجديدها غير كاف

٣- يطلب من المدعي تقديم جميع مستنداته إذا لم يكن سبق تقديمها

٤- يراجع القاضي بنفسه هذه المستندات عند تقديمها

٥- يفهم المدعي إذا تبين بعد مراجعة المستندات التي قدمت مدار الضرر الذي يتعرض له إذا كانت لديه مستندات أو مذكرات أخرى يتأخر عن تقديمها

٦- يمين بعد ذلك المدعي عليه النقط التي يدور عليها النزاع ويطلب منه ما لديه من الدفوع الفرعية ان كان

٧- يضرب له الاجل الذي يراه كافياً لتحضير الدفاع وتقديم المستندات والمذكرات

٨- اذا نشأ من دفع المدعي عليه ما يدعو الى مناقشات جديدة جاز تأجيل الدعوى مرة أخرى اذا قدر القاضي أن المناقشات جديدة وتستدعي هذا التأجيل

٩- يتحقق من أن الكاتب يدون في محضره كل ما يقع في الجلسة مما يرى القاضي قائدة

وقد يلاحظ هنا ان اتفاق الخصوم على تحويل قضيتهم الى جلسة المرافعة قبل اتمام الاجراءات المتقدمة لا يصح ان يكون سبباً للتحويل بل الواجب يقضى باستيفاء تلك الاجراءات اولاً ثم تحويلها بعد ذلك

تلك هي الاجراءات التي تسين فيها المرافعة سيرها العادي اما اذا اعترضتها وسيلة من وسائل التسويق في نصوص المادة ٣ من قانون قاضي التحضير ما يكفي لتتلاقى هذا الامر . مثال ذلك ١- اذا دفع المدعي عليه بعدم اختصاص المحكمة التابع لها قاضي التحضير او بأى دفع فرعى آخر امكن لهذا القاضي ان يبحث في نفوس الخصوم ما يحلهم على اتفاق في تحكيمه في هذا المفع وتعود الدعوى اذا الى سيرها العادي

وكما اذا حصل في حال تعدد المدعي عليهم ان تخلف بعضهم عن الحضور ولم يطلب المدعي الحكم باثبات الغيبة فلفت القاضي المدعي الى ابداء هذا الطلب فاذا امتنع مع ذلك امر القاضي باثبات امتناعه في محضر الجلسة ليكون اساساً للحكم عليه بالغرامة اذا عاد فقدم هذا الطلب امام جلسة المرافعة . ومتى صدر حكم باثبات الغيبة في دعوى وجب على القاضي ان لا يحيلها الى

المحكمة قبل التحقق من اعلان هذا الحكم
٣- اذا حضر احد المحامين عن زميل له
اتناء جلسة التحضير حضوراً قانونياً ورأى القاضي
ان المحامي لم يطلع على القضية اطلاعاً يمكنه من
من تأدية كل البيانات، اللازمة للتحضير وجب
تأجيل القضية لآخر الجلسة مع تفهيم ذلك
المحامي بتكليف زميله الوكيل الاملي ليحضر في
الجلسة اثناء دور القضية ثم يدون القاضي كل ذلك
في محضر الجلسة

« ويلاحظ تسهلاً لواجب المحاماة أن

يراعى بقدر الامكان عند توزيع القضايا على
الجلسات ان تجمع القضايا الخاصة بكل محام في
جلسة تحضير واحدة ان أمكن

٤- اذا رأى قاضي التحضير ضرورة اصدار
حكم غيابي يجب عليه ان يلفت نظر المدعي الذي
يطلب أن يكون الحكم بنسب كفالة الى أنه
لا يملك الحكم الا بالكفالة ويخبره بين التنازل
عن هذا الطلب اقتصاداً في الوقت وبين إحالة
الدعوى الى المحكمة

وبما أن قاضي التحضير مختص باصدار
الاحكام النيابية فليس له ان يصدرها الا في
حالة قبول جميع طلبات المدعي لانه غير مختص
باصدار حكم يكون في صالح الخصم النائب ولو
علي وجه جزئي لان احكامه بمقتضى المادة ١١
من قانون قاضي التحضير غير قابلة للطعن بطريق

الاستئناف بسبب كونها حضورية بالنسبة
للمدعي فاذا تعرض القاضي لاصدارها فقد
خالف غرض الشارع. اما في حالة ما اذا تراءى
لقاضي التحضير وجوب رفض طلبات المدعي
كلها او بعضها وجب عليه ان يحيل القضية الى
المحكمة مع اثبات سبب تلك الاحالة في محضر
الجلسة وليس لقاضي التحضير كذلك ان يحكم
في قضايا تزعم الملكية حتى عند غيبة المدعي عليه
لان احكامه غير قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة
(مادة ٥٥٩ مرافعات)

٥- اذا صدر حكم من المحكمة باحالة
قضية على التحقيق او تعيين خبير فلا تقدم هذه
القضية ثانية الى قاضي التحضير بعد انتهاء التحقيق
او تقديم تقرير الخبير فيها
٦- كذلك دعاوى التماس اعادة النظر
والمعارضة في اوامر تقدير اتماب الخبراء وفي
اوامر قاضي الامور الوقتية لا تقدم الى قاضي
التحضير»



قانون قاضي التحضير

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم لاهلية
الصادرة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
وعلى قانون المرافعات في المسائل المدنية

- والتجارية أمام المحكمة الاهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
- وإثاء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس النظر
- وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين وأمرنا بما هو آت
- للمادة الاولى - تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتدائية كانت أو استئنافية في كل محكمة كلية الى احدى جلسات قاضى التحضير
- وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضه في الاحكام النيابية وقضايا بطلان المرافعة
- المادة الثانية - يمين قضاة التحضير في كل محكمة من بين قضائها بقرار من ناظر الحفائية بناء على طلب رئيس المحكمة
- المادة الثالثة - يجب على الخصوم ان يستوفوا في أول جلسة ذكر جميع الالوجه التى تدعو الى طلب التأجيل
- وتقدم الى قاضى التحضير جميع أوجه الدفع والدعاوى التى تقام من المدعى عليهم على المدعين فى اثناء الدعوى والمسائل الفرعية
- المادة الرابعة - اذا طلب من قاضى التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه فى جلسة سابقة ثم قرره فانه يحكم حيثئذ على الطالب بمرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش
- وله أن يمنع كل هذه الغرامة او جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض
- المادة الخامسة - لا يسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين الا اذا كان التأجيل لاضرار أوراق ليست فى حيازة الخصوم انفسهم بمدان ان ثبت الطالب أنه عمل ما فى وسعه للحصول على تلك الاوراق فى المدة الاولى
- المادة السادسة - اذا تبين للقاضى ان أسباب التأجيل الثانى قوية وان عدم القيام بالعمل المطلوب نأثىء عن سوء نية او خطأ او اهمال الخصم او كيله فيحكم على ذلك الخصم بمرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش
- وله ان يمنع كل هذه الغرامة او جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض
- المادة السابعة - يختص قاضى التحضير بما يأتى أولاً - بتحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم
- ثانياً - الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها باالحة للمرافعة
- ثالثاً - مراقبة تبادل الاوراق بين الخصوم وإيداعها وعلان المذكرات التحريرية
- رابعاً - التقرير باعادة اعلان الخصوم او حضورهم شخصياً
- خامساً - اثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافاتهم والصالح بينهم وغير ذلك

التحفظية

من الاتفاقات التي تصدر منهم

ثالثاً - توجيه المدين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة رابعاً - الحكم بتحقيق الوقائع التي يقررها ومباشرته

سادساً - اصدار الاحكام النيابية وأحكام اثبات الغيبة ولا يجوز للقاضي المرافعة من الكفالة في أية حالة من احوال التنفيذ المؤقت

خامساً - الحكم في الدفع بعدم الاختصاص ويطلقان الدعوى وبعدم قبولها وبغضى المدة

سابعاً - التقرير بشطب الدعوى وبابطال المرافعة

المادة التاسعة - متى رأى القاضي أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للمرافعة في الموضوع يقرر بإحالتها الى إحدى جلسات دوائر المحكمة وكذلك تحول القضية على المحكمة للفصل

ثامناً - الحكم بإخجال منامن في الدعوى أو بدخول شخص ثالث فيها تاسعاً إيقاف المرافعة في الاحوال المنصوص عليها قانوناً

في موضوعها اذا لم يتم الخصم بأداء العمل الذي تأجلت من أجله الدعوى طبقاً لنص المادتين الخامسة والسادسة

عاشراً - إحالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى او دعوى أخرى مرتبطة بها

المادة العاشرة - اذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضي التحضير فله ان يضم ذلك الدفع على الموضوع أو يحيله على المحكمة والمحكمة متى فصلت في الدفع حجز الدعوى أو اعادتها الى قاضي التحضير

حادي عشر - من دعوى الى أخرى متى كانت الاخرى لاتزال في التحضير المادة الثامنة - لقاضي التحضير أيضاً في حالة اتفاق الخصوم

المادة الحادية عشر - لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف في القرارات التي تصدر من قاضي التحضير

أولاً - تعيين خير في الدعوى . وفي هذه الحالة يحدد القاضي المأمورية ويسمي الخير او الخبراء حسب أهمية للدعوى اذا لم يتفق الخصوم على تسمينهم

المادة اثنتانية عشرة - لقاضي التحضير في تحقيق اداء وظيفته جميع السلطة التي للمحكمة المادة الثالثة عشرة - لا تقبل المحكمة في القضية

ويحلف الخبراء عند الاقتضاء المدين أمامه في اليوم الذي يحدده لذلك نائباً الحكم في المسائل الوقتية والاجراآت

امتحان المحامين المتقدمين

عرضت على لجنة قبول المحامين بمحكمة الاستئناف في جلستها المنعقدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ تحت رئاسة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا -- طلبات الاعفاء المقدمة من اسمعيل أفندي جزايرين ومحمد زكي راغب المحامين بالاسكندرية ويوسف أفندي دبانه المحامي بمصر يطلبون اعفاهم من الامتحان وتقرير قبولهم بناء على ذلك للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية الاهلية بناء على أنهم أدوا امتحاناً امام المحاكم المختلطة

وبعد المداولة

حيث أن المحامين المذكورين يطلبون اعفاههم من الامتحان لانهم أدوا امتحاناً امام المحاكم المختلطة طبقاً لقانون سنة ١٩١٨ وحيث ان القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٨ التي اوجب تأدية الامتحان امام المحاكم الاهلية على المحامين الراغبين القبول امام المحاكم الابتدائية ولو أنه قد نص فيه في المادة ٩ معدلة على بعض حالات الاعفاء ولم يذكر من بينها اعفاء المحامين الذين يؤدون الامتحان امام المحاكم المختلطة الا أن علة عدم النص على ذلك ظاهرة لسببين اولهما مستفاد من روح التشريع لان الشارع أوجب تأدية الامتحان على المحامين امام المحاكم المختلطة والاهلية بقانونين مداهنين لبعضهما الفرض منهما التحقق من حصول المحامي الذي

التي احييت عليها في الفصل في موضوعها طلباً من الطلبات المختص بنظرها قاضي التحضير او التي كان يجب تقديمها اليه الا اذا ثبت لسيما ان ان اسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم احالة القضية او كانت مجهولة من الطالب وقت الاحالة المادة الرابعة عشرة - رمع ذلك اذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير او قبول دفع او طلب كان يجب ابداءه اليه ففي هذه الحالة تحكم على الخصم الذي وقع منه الاهمال بغرامة لا تتجاوز الف قرش

ولها ان تمنح كل هذه الغرامة اوجزءاً منها الى الخصم على سبيل التوضيح وتحكم ايضاً بالغرامة المذكورة على من يرخص له من الخصوم بتأجيل الدعوى لتعيين محامه او لقرب عهد تعيين وكيله

المادة الخامسة عشرة - يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون
المادة السادسة عشرة - على ناظر حقانيتنا تنفيذ هذا القانون

صدر بسراي عابدين في ٦ صفر سنة ١٣٣٨
١٦ فبراير سنة ١٩١٠ عباس حلمي

يامر المضرة الفخيدة بخدوية
ناظر الحقانية
رئيس مجلس النظار
حسين رشدي
بطرس غالي

فهذه الاسباب

قررت اللجنة اعفاء كل من اسماعيل افندي
ابراهيم جزايرين ومحمد افندي زكي راغب ويوسف
افندي دبانة من تأدية الامتحان للمرافعة أمام
المحاكم الابتدائية الاهلية

قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٨

بتعديل القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢

الخاص بالمحاماة

أمام المحاكم الاهلية

مستخرج من الوقائع المصرية نمرة ٤٩

سنة ١٩١٨

نحن سلطان مصر

بمد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦ لسنة

١٩١٢ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وموافقة

رأى مجلس الوزراء :

رسماً بما هو آت

مادة ١ - تعدل المادتان السابعة « فقرة

أولى » والتاسعة من القانون نمرة ٢٦ لسنة

١٩١٢ المشار اليه آنفاً كما يأتي :

« المادة السابعة (فقرة أولى) : اذا قضى

الحامي مدة التمرين مع المواظبة على الحضور

في المكتب الذى يتمر فيه وفي جلسات المحاكم

وادى بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة

تحت التمرين امام المحاكم المختلطة والاهلية على

معلومات عملية كافية لصون مصلحة المتقاضين

اذا ما قبل المحامون المذكورون في نهاية التمرين

لاشتغال امام الهيئتين القضائيتين المشار اليهما

والسبب الثانى مستفاد من ان القانون نمرة ١٢

سنة ١٩١٨ صدر معدلاً للمادتين السابعة والثامنة

من القانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٢ ولم يعدل للمادتين

السادسة والثامنة منه

وحيث يتضح من نص المادة الثامنة من

القانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٨ أن المحامين أمام المحاكم

المختلطة معفون من التمرين أو الاشتغال أمام

المحاكم الاهلية وأن كل زمن يقضونه في الاشتغال

بالمحاماة أمام المحاكم المختلطة بحسب لهم كزمن

اشتغال أمام المحاكم الاهلية سواء بسواء وقت

نصت المادة ٦ من القانون المذكور فضلاً عن ذلك

في الفقرة الاخيرة منها على أن المحامين المعفين

من التمرين يقبلون مباشرة أمام المحاكم الاهلية

الابتدائية أو محكمة الاستئناف على حسب

الاحوال . وبما أن هذه النصوص لم تعدل بمقتضى

القانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٨ فيتعين بناء على ذلك قبول

طلب الاعفاء المقدم من المحامين المشار اليهم مادام

أنه ثبت لهذه اللجنة أنهم قد أدوا بنجاح الامتحان

الذى فرضه قانون سنة ١٩١٨ للقبول امام المحاكم

الابتدائية المختلطة

التاسعة قبل بناء على طلبه في المرافعة باسمه امام
امام المحاكم الابتدائية . »

« المادة التاسعة : من قضى سني التمرين
المنصوص عنهما في المادة السادسة يقدم طلب
قبوله أمام المحاكم الابتدائية الى اللجنة المنصوص
عليها في المادة الثالثة

ويجب أن يرفق بالطلب كشف ببيان القضايا
التي ترافع فيها الطالب أثناء التمرين مصدق عليه
من قضاة المحاكم او رئيس المحكمة التي حصلت
المرافعة أمامها. وشهادة المحامي الذي تمرن الطالب
عنده دالة على مواظبته على الحضور لمكتبه
مدة التمرين

٢ - تحذف الفقرة الرابعة من المادة

السادسة من القانون نمره ٢٦ لسنة ١٩١٢
السابق الاشارة اليه

٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون

ويتناول هذا الامتحان اختبارات
تحريرية وأخرى شفوية .

وتشتمل اسئلة الاختبارات التحريرية التي

تضعها اللجنة على :

(ا) استشارة في نزاع معين

(ب) كتابة عقد وثلاث مسائل من

المسائل الهامة الخاصة بإجراءات المرافعات

وزير الحفانية
ثروت

رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدي

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

أخبار القضاء والمحاماة

إعادة النظر

في قرارات مجالس تأديب المحامين
قدم حضرة الاستاذ مرقس افندي فهمي
طلباً الى مجلس تأديب المحامين التمس فيه قبول
اعادة النظر في قرار هذا المجلس الصادر ضده في
٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١

والمفهوم أن لائحة تأديب المحامين الصادر
بها الامر العالي في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ لم
تنص على اعادة النظر في مثل هذا القرار.
ولسكنها نصت على قبول الطعن في قرارات
التأديب بطريق المعارضة اذا كانت صادرة
غيباً أو بطريق الاستئناف امام مجلس التأديب
اذا كانت صادرة من مجالس التأديب بالمحاكم
الابتدائية

ولا ريب في ان ذلك تعص ظاهر في نص
لائحة تأديب المحامين التي لا تختلف عن اللوائح
المقابلة لها في فرنسا وبلجيكا

ومع وجود هذا النص فان القضاء في فرنسا
وبلجيكا متفق على عدم التمسك بقوة الشيء
المحكوم فيه وعلى قبول مبدأ اعادة النظر في
القرارات التأديبية الصادرة بمحو اسم المحامي من
الجدول على شرط ان تظهر وقائع أو أدلة
جديدة من شأنها إلغاء العقوبة بالمحو أو تخفيفها

وقد أخذ بهذا المبدأ مجلس تأديب المحامين
بمحكمة الاستئناف. وقرر جواز اعادة النظر
في القرارات القاضية بمحو الاسم متى ظهرت
أدلة جديدة
وسنشر نص هذا القرار في العدد القادم

الحامي أمين الطرفين

أصدر مجلس نقابة المحامين قراراً اعتبر فيه
الحامي أميناً للطرفين المتخاصمين في حالة ما اذا
اؤتمن على ورقة سلمت اليه بقبول منهما : ونص
هذا القرار ما يأتي :

« المجلس يرى أنه في هذه الحالة للمحامي
الذي اؤتمن على العقد أن يتمتع عن تقديمه للنيابة
ما لم يتفق الطرفان على ذلك فاذا قدمه بناء على
طلب أحد الطرفين دون الآخر وجب عليه أن
يبين الظروف التي اقتضت ايداع العقد أمانة تحت
يده وعلق عليها اظهاره. وذلك لانه في هذه
الحالة يعمل كأمين ووكيل عن الطرفين معاً

رجال القضاء والنيابة

صدق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت
يوم الثلاثاء ٨ يونيو الماضي على ما يأتي :

١ - تعيين حضرة محمد بك ابراهيم المستشار
بمحكمة الاستئناف الاهلية نائباً عمومياً لدى

المحكم الاهلية

لجنة قبول المحامين

عقدت لجنة قبول المحامين يوم السبت ٢٦ يونيو برياضة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وحضور كل من المسيو سودان المستشار في محكمة الاستئناف وصاحب العزة محمد بك ابراهيم النائب العمومي وكل من الاستاذ صليب افندى سامي وادوار افندى قصيرى المحامين بالنيابة عن مجلس نقابة المحامين الاهليين وقررت ما يأتى :

اولا - يدرج في جدول هموم المحامين الافندية الآتية اسماؤهم :

١ - من خرجي مدرسة الحقوق السلطانية على ابراهيم الزبني . محمد مختار عبد الله . حسين ادريس . حسن محمد اغا . محمد والى . محمد غالب عطيه . يونس عبد القوى ابو جليل . حسن عبد المجيد . حسين ابراهيم لطفى . احمد شكرى بدير . عزيز تادرس ميخائيل . مصطفى مصطفى عبد ربه . على على ابو النيط . محمود على محمد ناصر . عمر مصطفى عمر . اسكندر فوزى . قطب فهمى فرحات . كامل احمد . حنفى عبد الحميد عماره . محمد محمد الاحمدى . حسين النادى . حسين عاشور . عبد الغنى زيدان . على عثمان حجاجه . رياض محمود . زكريا مهران . عبد الحميد عبد الرحمن . احمد عبد الحميد الفتحي .

٢ - تعيين حضرة فوزي جورجى المطيبي بك رئيس محكمة مصر الاهلية مستشاراً بمحكمة الاستئناف الاهلية (بدلا من حضرة صاحب المالى يوسف - ليمان باشا الذى عين وزيراً للزراعة)
٣ - تعيين حضرة على ثاقب بك رئيس محكمة مصر الاهلية مستشاراً بمحكمة مصر الاهلية (بدلا من حضرة محمد ابراهيم بك)

٤ - تعيين حضرة محمد مصطفى بك القاضى بمحكمة مصر المختلطة رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية بدلا من حضرة على ثاقب بك الذى عين مستشاراً في محكمة الاستئناف وحضرة محمد حلمي عيسى بك وكيل محكمة مصر الابتدائية الاهلية رئيساً لمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية . وعبد العزيز محمد بك وكيل محكمة طنطا الابتدائية الاهلية وكيلاً لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية وعبد الرحمن عزيز بك القاضى بمحكمة مصر الاهلية وكيلاً لمحكمة المنصورة الاهلية . ونقل كل من حضرات عبد الحكيم عسكر بك رئيس محكمة المنصورة الاهلية رئيساً لمحكمة طنطا الابتدائية بدلا من حضرة فوزي جورجى المطيبي بك الذى عين مستشاراً في محكمة الاستئناف و ابراهيم يونس بك وكيل محكمة المنصورة الاهلية وكيلاً لمحكمة طنطا الاهلية

من الحاصلين على شهادة المعادلة في شهر إبريل سنة ١٩٢٠ وقد طلب قبوله للمرافعة أمام محكمة الاستئناف الاهلية حيث أنه تقرر قبوله امام محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ وارفق بطلبه كشفا بالقضايا التي ترفع فيها أمام المحاكم المختلطة وعندها ٢٠ قضية مدنيه كليه

وظائف جديدة في القضاء الاهلي

صدق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم ٢٦ يونيو الماضي على انشاء ١٤ وظيفة لقضاة في المحاكم الاهلية بميزانية السنة الحاضرة على أن تكون هذه الوظائف كلها من الدرجة الثانية وأن تحسب مرتباتها من وفورات ميزانية المحاكم الاهلية عن السنة الحالية الى أن يربط المال اللازم لها بميزانية السنة القادمة

رياسة المجالس الحسينية

قرر مجلس الوزراء في جلسة يوم ٢٦ يونيو انتداب حصرات اصحاب العزة جلال بك رئيس محكمة الاسكندرية الاهلية لتولى رئاسة مجلس الاسكندرية الحسيني وعبد الحكيم عسكر بك رئيس محكمة طنطا الاهلية و ابراهيم بونس بك وكيلها لتولى رئاسة مجلس مديرية الغربية الحسيني ومحمد حلمي عيسى بك رئيس محكمة المنصورة وعبد الرحمن عزيز بك وكيلها لتولى رئاسة مجلس مديرية الدقهلية الحسيني ومحمد حمدي

راضي ابو سيف راضي . ميخائيل خنين . انطون جرجس انطون . محمود عبد الهادي عبد الرحيم محمد شكرى . عباس امين سيد احمد . عبد اللطيف سالم البرادعي . مصطفى دوير . الفريد جندى حنا ويصا . على السيد سعد . ابراهيم حننى مزار . محمد عبده المليجى . محمد امين الشاهد . عبد الرحمن جرجوم . محمد سعيد نامق . محمد جمال الدين . محمد محمد مذكور . محمد صالح سليم . محمد احمد حافظ . محمد البندادى ابو الوفا . رافع محمد مصطفى هاشم نظيم . شفيق هلال

١ - من خارج المدرسة . محمد صبحي . بحت

حسن ابو الفضل

٣ - من طلبة المعادلة . عبد الفتاح فهمي .

ناشد ارميوس

٤ - من متخرجى الدفعة الاولى في شهر

يناير من الخارج : على عوض . ابراهيم فهمي

احمد حسنى نورى

ثانيا . قبلت للمرافعة امام محكمة الاستئناف الاهلية

١ - اسكندر افندى داود المحامي في

الفيوم الذى تقرر قبوله للمرافعة امام المحاكم الابتدائية في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٨ وقضى في الثمرين سنتين وثلاثة أشهر ترفع في أثنائها في ٢٧ قضية

٢ - أمين عزمى المحامى في الاسكندرية

الفلكي بك رئيس محكمة الزقازيق ومحمد فريد بك الشافعي وكيلها لتولى رئاسة مجلس مديرية الشرقية ومحمد مراد سيد احمد بك وكيل محكمة بنى سويف لتولى رئاسة المجلس الحسبي لمديرية بنى سويف ومصطفى حلمي بك رئيس محكمة أسيوط ولييب عطيه بك وكيلها لتولى رئاسة المجلس الحسبي بمديرية أسيوط وحامد رضوان بك رئيس محكمة قنا ومحمد عبد الهادي الجندي بك وكيلها لتولى رئاسة المجلس الحسبي بمديرية قنا

وسبتمبر سنة ١٩٢٠

اجازات المحامين

وزع مجلس نقابة المحامين على حضرات المحامين منشوراً خاصاً بالاجازات هذا نصه:

يتشرف مجلس النقابة بأن يرجو حضرات الاساتذة المحامين الذين يريدون الاستراحة من عناء العمل بأن يتكروا باخطار المجلس عن المدة التي يريدون السكف عن العمل اثناءها وان يراعوا في ذلك أن تكون مدة الراحة داخلية في الاجازات القضائية والاتبجاوز الشهرين وان يخطرروا النقابة بها وهي تبلغ عنها حضرة صاحب المالى رئيس محكمة الاستئناف وحضرات أصحاب المزة رؤساء المحاكم الابتدائية وتبين في كشف يعلق باللوحه أسماء حضرات المحامين الموجودين في الاجازة ومدة أجازاتهم فالرجاء العمل بهذا تحقيقاً للنظام

مع العلم بأن قضايا الجنائيات والجنح التي فيها محبوسون والقضايا المدنية المستعجلة التي يحشى عليها فعلا من فوات الوقت ليست من القضايا التي يجوز تأجيلها لسبب غياب حضرة المحامي

تقيب المحامين بالاجازة؟

تحريراً في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠

انتداب القضاة

أصدرت وزارة الحفانيه قراراً بانتداب كل من حضرات عبد السلام بك كساب القاضي بمحكمة طنطا الاهلية « شيب الكوم » للاشتغال بمحكمة مصر الاهلية في شهر يوليو الحاضر

واتداب حضرة محمود على بك سرور القاضي بمحكمة الزقازيق الاهلية للاشتغال بمحكمة بنى سويف الاهلية مدة شهر اغسطس القادم

واتداب حضرة كامل بك وهبه القاضي بمحكمة مصر الاهلية للاشتغال بمحكمة

فهرست العدد الاول

المباحث القضائية والتشريعية

- ١ الجدول للمستمر ص ١ - ٩
- ٢ الوقف (حجة على الغير) حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٩١٦ سنة ابريل ٩ - ١٢
- ٣ الوقف (مضى المدة) حكم محكمة مصر الابتدائية في ١٩١٩ سنة أغسطس ١٢ - ١٨
- ٤ الوقف (حجة على الغير - مضى المدة) حكم محكمة طنطا الابتدائية في ٢٠ ١٨ - ١٩
- ٥ الاستيداع والمعاش . حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٩ مارس سنة ١٩١٨ ٢٦ - ٢٩
- ٦ الاحالة على المعاش والتعويض . حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ ٢٩ - ٣٣
- ٧ الاحالة على المعاش والتعويض . حكم محكمة الاستئناف الاهلية يناير سنة ١٩٢٠ ٣٣ - ٣٧
- ٨ الشفعة وحق الاسترداد . حكم محكمة طنطا الابتدائية الاهلية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ٣٧ - ٤١
- ٩ الشفعة وحق الاسترداد . حكم محكمة طنطا الاهلية الابتدائية ٤١ - ٤٤
- المنقورات والقرارات
- ١٠ قاضى التعويض - أعماله واختصاصاته (منشور)
- ١١ » » » » (قانون)
- أخبار القضاء والمحاماة
- ١٢ قرارات مجالس التأديب (اعادة النظر فيها) - المحامي أمين الطرفين - رجال القضاء والنيابة (تعيينات) - لجنة قبول المحامين - وظائف جديدة في القضاء الاهلى - المجالس الحسبية (الاتداب لرياستها) - قضاة المحاكم الاهلية (اتدابهم) - المحامون (أجازاتهم) . من ص ٥٦ الى ٥٩

المحاماة

السنة الأولى

العدد الثاني

مصر في اول اغسطس سنة ١٩٢٠

المبادئ القانونية والتشريع

بحث في اتعاب المحاماة التي يحكم بها علي الخصم

جرت المحاكم على تقدير تلك الاتعاب في تسهيل التقاضي بين الناس حتى تربي النفوس
تقديرًا تأفها جدا فهي تراوح امام محكمة على التمسك بالحقوق واحترام حقوق الغير من
الاستئناف بين مائة قرش الى اربعمائة ولا تزيد طريق قوة القانون
في الغالب على الف قرش الا في بعض قضايا نادرة جدا لا يمكن ان تكون اساسا يعتمد عليه
عند البحث في هذه المسئلة - وتراوح تلك القضاء مرتبط - في الكثير من الامور -
الاتعاب امام المحاكم الابتدائية بين مائة قرش وبنيهي ان الاتعاب التي يحكم بها على
وثلاثمائة قرش وهي لا تزيد في الغالب على ستمائة الخصم داخلة ضمن ما يشكفه المتخاصمون متى
قرش في بعض قضايا تناولت اجراءات عديده لجأوا الى سلطة القضاء
ومطولة - اما في المحاكم الجزئية فلا تزيد تلك غير اننا لا نريد ان نبالغ في قيمة هذا
الاتعاب غالبا على مئتي قرش وقد تكون العامل لان رخص التقاضي قد يؤدي ايضا
احيانا خمسة عشر قرشا او عشرة قروش فقط الى وجود دعاوى كثيرة ليس لها من اساس
وبالبحث في هذه المسئلة يجد نفسه بين وتصبح المبالاة في تسهيل التقاضي مدعاة
عاملين جديرين بالناية للشكوى من طريق آخر
العامل الاول اخلاقي وهو ضرورة العناية والعامل الثاني له مساس بالمعدالة نفسها

من حيث تقاها تلك الاتعاب فتنبى لاتموض
 من حكم لصالحه ما يكون قد دفعه الى محاميه
 او ما يقرب من ذلك وفي هذا ظلم ظاهر
 نضيف الى ما تقدم ان كثير من اجراءات
 التنفيذ لا يحكم فيها بالاعاب على الخصم مع ان
 سبب الاتجاه الى تلك الاجراءات هو عناد
 المحكوم عليهم او مماطلتهم بقصد مضايقة
 المحكوم لهم ويقصد الوصول بذلك الى صلح
 ينتزعه اولئك الماطلون من دائيتهم يتنازل الاخرين
 عن جزء من حقوقهم
 ومما يجب ملاحظته في هذا المقام ان عدد
 القضايا في مصر كثير جدا وقد لاحظ جناب
 المستر جون ادون مارشال في مقال نشرته له
 « مجلة مصر المصرية » ان عدد القضايا في مصر
 يساوى عددها في إنجلترا تقريبا مع ان سكان
 القطر المصري لا يزيد على ثلث سكان إنجلترا
 وان المصالح موضوع تلك الدعاوى اهم بكثير
 في إنجلترا منها في مصر
 ويظهر مما تقدم ان الخطر في العدول عن
 القاعدة التي اتبعت الى الآن في تقدير تلك
 الاتعاب هذا التقدير التافه انما هو خطر وهمي
 اكثر منه حقيقي وانفليس في زيادة تلك الاتعاب
 زيادة معقولة تصيب في التفاضل بهذا المقدار
 الذي قد يتصوره البعض في اول الامر من
 دون التفات الى الزيادة المضطردة في عدد القضايا

والتي يوجد كثير منها على غير اساس جدى
 ومن دون التفات الى ما تقتضيه العدالة في
 رفع نوع من الظلم واقع على المحكوم عليهم
 كما اسلفنا
 لهذا كله يترجح عندنا المدول عن القاعدة
 التي اتبعت الى الآن في تقدير هذه الاتعاب
 ووضع مبدأ يقضى بزيادتها زيادة معقولة
 وقيل ان يبدى رأيا في كيفية هذه الزيادة
 يحسن بنا ان يبدى الملاحظة الآتية وهي : اننا
 غير مقيدين بآراء الشراح الفرنسيين في هذا
 المدد ذلك لان لائحة الرسوم القضائية في فرنسا
 الصادر بها الذكريتو المؤرخ ١٦ فبراير سنة ١٨٠٧
 والتي تعدلت بذكرتو ٢١ يناير سنة ١٨٤٥ قد
 نصت صراحة في المادة ٨٠ و٨٢ على تحديد تلك
 الاتعاب بخمسة عشر فرنكا داخل باريس وعشرة
 فرنكات خارجها في الاحكام الحضرية أما في
 الاحكام النيابية فقد تجددت بخمسة فرنكات
 وأربعة فرنكات (راجع مؤلف جرسونيه جزء
 أول صحيفة نمرة ٤٢٤ نوتة ٢٥٤ وتعليقات دالوز
 على قانون للرافات صحيفة نمرة ١١٠٣ وكذلك
 البندكت) وبقول شراح هذا القانون أن هذه
 الاتعاب ليست في الحقيقة كل ما كان واجب
 الدفع انما بالباللحامة على الخصم وانما لوحظ في
 تقديرها أنها عبارة عن كل ما يمكن أن يكون
 قد صرف في شئون المحاماة فهي أشبه شيء

بمصاريف الائتال

وهذا الرأي معيب كذلك للأسباب

الآتية :

أولاً ان الحكم على الخصم الذي خسر الدعوى باتعاب ملحوظ في تقديرها انها المقابل تماماً لما يدفعه من كسب الدعوى الى محاميه مما قد يؤثر في الاتفاق الحاصل بين من كسب الدعوى ووكيله ويخلق نزاعاً جديداً قد لا يوجد - وهذا اذا اخذنا بالرأى الغالب القائل بجواز تعديل قيمة هذه الاتفاقات زيادةً ونقصاناً متى قام النزاع بشأنها

ثانياً ان ملاحظة ثروة الخصم ليس لها محل هنا وبمعنى أن من خسر الدعوى لا يصح أن يطالب باتعاب لوحظ عند تقديرها ثروة خصمه وانما المستول عنه عدلاً هو تلك الاتعاب التي لوحظ فيها قيمة القضية وأهمية السمل فيها والزمن الذي استغرقته ويمكننا الان بعد بيان ما تقدم ان نبدي رأينا في هذا الموضوع

أمانتنا المادة (٣٧) من لائحة الرسوم القضائية للمحاكم المختطة والمادة (٣٥) من الامر العالي المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ ونصها

« يجوز طلب اجرة المحامين أو الوكلاء من حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط ان تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضي

لذلك كانت قيمتها عندئذ تافهة جداً ولا يوجد في قوانيننا نص كهذا يقيدنا ويضطرنا الى تفسير حكمة تقدير هذه الاتعاب على النحو الذي ذهب اليه الشراح الفرنسيون بل يوجد عندنا نصوص تنابر هذا النص الفرنسي كما سنبينه فيما يلي

بعد هذه الملاحظة يحسن بنا أن نعرض أهم الآراء في هذا الموضوع : يوجد رأي قائل بجعل لائحة الرسوم القضائية أساساً عند الحكم بالاتعاب على الخصم الذي خسر الدعوى فتكون تلك الاتعاب مساوية على الأقل لنصف الرسوم النسبية مثلاً أو مساوية لها

غير أن هذا الرأي معيب لان لائحة الرسوم القضائية مبنية على قيمة الدعوى بغض النظر عن قيمة العمل فيها والزمن الذي تستغرقه وثروة الخصوم ومثل هذا لا يصلح أن يكون أساساً عند تقدير الاتعاب سواء في ذلك اتعاب الوكيل بالنسبة لموكله او اتعاب المحاماة التي يحكم بها على الخصم وفوق هذا فان هذه اللائحة موضع نقد فلا يصح أن نعلق شيئاً على شيء منتقد في ذاته

ويوجد رأي آخر يقول بان الواجب عند تقدير هذه الاتعاب ملاحظة كونها المقابل لما يدفعه المحكوم لصالحه الى محاميه

« ويراعي في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذي باشره والحامي والوكيل والزمن الذي قضاء في ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يمتد بالأوراق التي صار تحريرها بغير حاجة اليها »

وبهذا التعديل يصبح النص اقرب الى

« وإذا اقتضى الحال لتقدير الاجرة التي

يُلزم دفعها للمحامي او الوكيل من موكله فتراعي ايضا الاحوال المدينة انما »

وقد جرت المحاكم على تطبيق هذه القواعد عند تقدير الانساب بين الوكيل والموكل واهملته عند الحكم بالانساب لاحد الطرفين المتخاصمين على الاخر وفي ذلك ما فيه من مخالفة روح التشريع وحرفية النص

على ان هذا النص في ذاته معيب من حيث انه يقضي بمراجعة ثروة الخصوم عند تقدير الانساب المحكوم بها على من خسر الدعوى ومن رأينا ان المحكوم عليه لا يكون مسئولا الا عن الانساب التي يلاحظ في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل والزمن دون التفات

المدالة

اما الفوائد التي تنجم عن تقرير هذا المبدأ فهي كثيرة اهمها

اولا وضع حد للطلبات الباهظة بين المتقاضين
ثانياً تقليل عدد القضايا التي ترفع على غير اساس جدي

ثالثاً رفع ظلم واقع على المحكوم لمصلحته فيما يتعلق بانساب المحاماة

رابعاً منع تأثير الحكم بالانساب على الخصم في عقد الاتفاق بين من كسب الدعوى ومحاميه لان حالة ثروته من كسب الدعوى ومركز المحامي الذي يترافع فيها لم يكونا من العوامل في تقدير تلك الانساب

مزاي المحامي (١)

خارجية فالمعنى ارقى والمراتب اسمى (وأنى لتعرونى هزة عند هذا المقال ولايتاح لى خلع تلك النعال - (الحكومية)

ولهذه الصناعة تاريخ مجيد فى كل الازمان قد يضيق المقام عن سرد ما فيها فى حاضرها ما يفتنى عن غابرها فخيما كان القضاء كانت المحاماة وأنى وجدت المدالة وجد المحامى وليس ذلك بغريب على من كان شعاره الادب وحليته العلم وقد تسموه مدارك لمصر جهاده على تنقيح العلوم كما وصل اليه ابناء هذه المهنة فى تخصيص أنفسهم لخدمة العلم بسلامة الذوق ومثانة الراى (*Avocat consultant*) مما قد يقضى به تقدم السن وثثرة التجارب وقد ينتهى بهم حب العلم والعمل به الى التدريس فقط

ولما كان موضوع محاضرتى فى بيان مزايا المحامى فقصر القول على ما يبنى لصناعة المرافعة من المددات لمن تيسرت له اسبابها وكملت فيه صفاتها كاف حتى تكون اعماله جارية على النهج المطلوب وافية بالفرض المقصود

وهذه المددات وتلك الاسباب منها ما يكون فطريا فى بعض الناس يمنحه الله له بلا معاناة اكتساب ولا تحشم استعداد . ومنها ما يكون كسبيا لا يحصل عليه الانسان الا

كفى المحامى شرفا تعريفه بأنه الكفيل بالذنام لأبناء وطنه عن الشرف والنفس والحرية اولمال . وبقينا أن مهنته نجمله أمام مواطنيه من اكبر رجال الشرف واكثرهم حرية . وهى لذاتها مدودة من اهم الطبقات الضرورية فى الهيئة الاجتماعية ذات النظمات القوية الدستورية مما يؤثر عن العلامة ماريون دي بانسيه من طيب القول فيما دونه عن المحامى كلمات هن أم الكتاب فقد نعت به بأنه « حر من القيود التى تأسر غيره من الناس . فخور بأنه يكتنف من يحميم . وانه لاسيد ولا مسود . وهو الانسان بكرامته الاصلية اذا كان فى الوجود بين الناس من يمثل معنى الانسان » واليك نص كلماته

L'illustré président Henrion de Pensoy a raconté de l'avocat dans ces magnifiques paroles: "Libre des entraves qui captivent les autres hommes, trop fier pour avoir des protégés, sans esclave et sans maître, ce serait l'homme dans sa dignité originelle, si un tel homme pouvait encore exister sur la terre."

شرف يعالى مع عزة النفس ويرفع عن الالقاب فأثم به من امتياز وسمو مقام ملامظاهر

(١) محاضرة ألقاها الأستاذ احمد بك مصطفى المحامى على المحامين تحت التمرين فى يوم الجمعة ١٢ ابريل سنة ١٩٢٥

بواسطة الاكتساب والاخذ في الاسباب

في المعدات القشرية

ينبغي لطالب هذا الفن ان ما يقدم عليه ان تكون المعدات المهيئة له حاضرة لديه وهي أمور ثلاثة: الامر الاول في القوى الجسدية. الامر الثاني في القوى العقلية. الامر الثالث القوى الخلقية

١ - في القوى الجسدية

اذا لم يكن الانسان جيد الصحة سليم البنية خاليا من الامراض المؤلمة فلا تبلغ قوة الفكر حد كمالها ولا يكون لاعماله نظام مضبوط ولا تأثير حسن لان قوة الجسد اساس كل القوى وقليما ينفع البناء اذا لم يقو الاساس فلا بد للمستعمل بصناعة المراحة أن تكون أطرافه سليمة واعضائه نشيطة حتى يسهل عليه التردد على دوائر القضاء المختلفة والانتقال الى مراكزه المتعددة ويؤدي أعماله بسرعة وخفة حركة ولطف إشارة وان يكون بصره قويا (الا من وهب الله الفطنة وحدة الذهن في المذاكرة . . .) لانه لا يستغنى عن مراجعة كتب الشرائع ونصوص القوانين ومؤلفات الشراح وقراءة اوراق القضايا -

(دوسميات الجنائيات من قلم النسخ) والسهر في تجميع المدافعة فيها وتحضير مذكراتها وتحرير ما لا بد من كتابته. وان تكون ادوات نطقه

كالخنجرة واللسان والاسنان والشفيتين صحيحة وصوته معتدلا حتى تخرج الحروف من مخارجها ويميز الكلمات بعضها من بعض ويؤدي العبارات صريحة بالقاء حسن مؤثر في نفوس السامعين لان المدار في المحاكم على الخطابة وحسن الالتقاء وربما يدرك المرافع بمذوبة خطابه وجوده تأديته ما لا يدركه غيره بكثرة البراهين وسرد القوانين اذا كان في حروفه اختلال وفي صوته بشاعة. وان يكون صدره ورثاء في سلامة من الطلح حتى لا يحول ضيق نفسه عن استرساله في الكلام ولا تعوقه العلل عن اظهار صوته بكيفيات مختلفة من جهر وتخافت وشدة ولين وتوسط حسبما تقتضيه المقامات وما لم يكن الصدر سليما فلا سبيل الى حسن الالتقاء. وبالجملة متى كان الانسان متمتعاً بقوة جسدهم يكن له اهتمام الا فيما هو بصدده من احكام العمل وضبطه بخلاف ما اذا كان متألماً بالامراض فانه يكون دائماً مفكراً في نفسه مشغولاً بامرده وهيئات أن يحسن ما يهد اليه من اعمال هذه الصناعة. والغلاصة ان العقل السليم في الجسم السليم وواجب الرياضة البدنية وتنظيم اوقات الاعمال العقلية موجب للرياضة النفسية

٢ - في القوى العقلية

القوى العقلية هي التي يترتب عليها نجاح المرافعة الشفوية مباشرة وإصابة الفرض إصالة

وانما القوى الجسدية مهاد لها ومتكأ تنكيه .
 عليه كالجسم تقوم به الروح المدبرة لشؤون الحياة .
 وهو بدونها لا يتحدد . وأنواع القوى العقلية
 عديدة والمهم منها في هذا المقام ثلاث :

الحساب

ثالثاً - انه يضطر الى استعداد جديد كلما

اخرت هذه القضايا لنسيانه مدة ما بين الاجلين
 ما كن اعدمه اولاً وكذلك يحتاج لان يحفظ
 اثبات الخضم أو أوجه دفعه وجها فوجها فيمكنه
 بعد انتهاء كلامه ان يرد عليها على الترتيب
 ولو علق عليها بمذكرة يدون فيها النفع .
 وربما يلزم الرد على عدة خصوم كل منهم يأتي
 بحملة او وجه فاذا لم يكن واعياً كل ما اتوا به
 من الدلائل كانت مرافقته ناقصة ووجهته ضعيفة
 ولا يمكن ان يأتي على وجه او وجهين ويقول
 ليس في باقي الكلام ما يوجب الرد كما يقع من
 كثير لان هذا يدل على ضيق الفطن ومثله لا يعد
 حجة عند العقلاء بل لابد من الترض اجمالاً
 أو تفصيلاً لكل وجه بالافساد ان كان قابلاً
 والا فالسكوت يعد تسليماً

وعلى المرافع اذا آتس من نفسه النسيان
 ان يكتب أثناء مرافعة الخضم رؤوس المسائل
 واشارات الدلائل ليتذكر منها بقيقها فلا تغرب
 عنه اذا اراد المناقشة فيها

القوة المذكورة - اقوى سلاح يتقي به
 الانسان عاديات المرافعة القضائية هو القوة

القوى الحافظة - حاجة المرافع الى القوة
 الحافظة شديدة اذ كثير ما يدلب منه سرد
 نصوص القوانين والاحكام الشرعية وقد يرجع
 احياناً الى الاوامر المالية واللوائح والقرارات
 استشهاداً على مدعاه وتأيداً لما يراه فيلزمه ان
 يكون حافظاً لتلك النصوص وتواريخ صدورها
 ليحتمل الناسخ منها والمنسوخ لان القول قد يمر
 بعضه بعضاً فربما انتقل الكلام الى ما يحتاج
 بسض الامر الى الاستشهاد بنص لائحة مثلاً .
 فان لم يكن لديه من قوة الحافظة ما يحمل ذهنه
 حاضراً وقع في الارتباك . لاسباب علمكم عواميد
 قانون المرافعات مما لا يحلو الحال من حفظه
 (صم) ويحتاج ايضاً ان يذكر امام المحكمة على
 التعاقب بحمل ما في اوراق القضايا التي استمد
 للمرافعة فيها . فاذا لم يكن حفظه جيداً وقع
 لا محالة في المكاره :

اولاً - ان يضطر في كل قضية الى التقلب
 وانظر في مفردات الاوراق مرة او مراراً
 والبحث عما يحتاج اليه منها ليتلوه بحروفه علي
 القضاء . ولا يخفى ما يستوجب هذا الصنع من
 اضاعة الزمن واياع السامعين في الملل .

المفكرة لان ما يرتبة بقوة فكره ويقيده بقوة حفظه انما يظهر أثره اذا كانت المرافعة في موضوع الدعوى ومن الدور الاول منها

اما اذا كانت دفعوع فرعية خارجة عن الموضوع او في الموضوع وبعد انتهاء الدور الاول من الكلام فلا يجديه ذلك الاستعداد فعا . والمدار اذ ذاك على ما يتذكره المرافع من حوادث ولجرائات ربما بعد العهد بها ومن دلائل قلية أو عقلية ربما لم يكن في حسبانها الاستناد عليها في ذلك الوقت

فاذا كان ضئيف الذاكرة عجز عن تسديد الدليل ولزمته الحجة وقد قيل ليس الخطيب بأول كلام يلقيه بل بما يليه

القوة المفكرة - اذا اتسع فكر المرافع واتسح مجال تصرفه في المقولات - يبرع في الجدال وترتيب الاقوال ومهر في تنسيق الادلة وانزاعها من اقوال الخصوم واوراق القضايا وعبارات القوانين

وتفاضل أرباب هذه الصناعة ذاتيا أتماهو بالقوى المفكرة . اذ بها يكون تطبيق الحوادث على النصوص القانونية . وليس كل من حفظ القانون او فهمه يجيد ذلك وانا في القضايا التي

ترفع الى محكمة الاستئناف أو الى النقض والابرام شواهد عديدة على خطأ التطبيق الاول او نقص الاجراءات ومخالفة روح القانون

واهمال بعض الطلبات في قضايا الالتماس مايدل على اخلطاً الواقع من القضاة أو المرافعين (من أعضاء النيابة أو منا نحن المحامين) وبها يهتدي الى طريق العدل والاتصاف اذا كان الحكم المطلوب ليس له نص في القانون كما يكثر ذلك في الدعاوى المدنية المحتاجة للصرف وبها يختار الاصلح والواقى اذا أمكن سلوك طريقين او طرق نتائجها متفاوتة كما اذا صلحت الحادثة للانطباق على مادتين مؤادها مختلف فترويج ايقاع الحكم على مقتضى احباها يحتاج الى استعمال قوة الفكر . وكما اذا امكن ان تؤول المادة الواحدة تأويلين متباينين فتجرح أحدهما على الآخر لا يكون الامر رجحات ينتزعها الفكر الصائب وبها يمكن التوفيق بين النصوص المتضاربة والمواد المتناقضة وحلها على ما يوافق المصلحة وبها تنتزع الحجاج الازامية والاقتناعات الجدلية من اقوال الخصوم توصلنا الى الخافهم ونقض كلامهم واكثر ماتمس الحاجة الى ذلك اذا الجيء الانسان للمرافعة قبل ان يستعد لها أو بوغت في اثناء المرافعة بما لم يحط به خبرا أو اذا لم يكن له في الواقع برهان حقيقي لينتج مطلوبه . والمرافع لئيبه لايعدم طريقة للندوة في ادلة الاختصام والزامهم من كلامهم ولو بعض الازام الامر الثالث - القوى الخلقية الخلق ملكة في الانسان تصدر عنها الافعال

بلا تكلف ويدون تصنع وهو بحسب هذه الافعال يكون حسنا وسيئا. ولا ريب أن التعميد التدريجي على عادات مخصوصة والتربية على صفات معينة وملاحظتها من عهد الصغر مما يجعل هذه الصفات خلقاً في الانسان وقد قيل الانسان ابن عوائده لا ابن طبيعته الا أنه لا ينكر ان الناس

يتفاوتون في قبول التربية والتخلق فبهم سريع التأثر ومنهم بطيئهم ومتوسطه كما يدل عليه اتفاق أشخاص في درجة التربية واختلافهم في الاخلاق فلا بد ان يكون في الطباع أصول جبلية الاخلاق عنها ينشأ الاختلاف في قبول التربية بالسرعة والبطء والذي يريد ان ينتظم في سلك المرافعة ينبغي ان يكون متخففاً بالاخلاق الحسنة عموماً وبأربعة منها خصوصاً وهي :

الانصاف - والجرأة - والادب والثبات
بأن يكون في طبعه أصول لها في تربية وذود عليها

الانصاف

الانصاف هو التمسك بالعدل والميل مع الحق فاذا اتخذ المرافع شعاراً وجعله له ديدناً في مراعاته اطمأن لكلامه السامعون وارتاح لبيانه الحاضرون واذا كان للانسان مذهب معروف ومشرب معلوم آلت اليه جميع أحواله وأبت الشكر ان تطرق الى شيء من أقواله وأفعاله لان مقاصده تقرر في الاذهان وعرف بها بين الموم فاذا صدر منه ما يحتمل لذاته مخالفة ذلك المذهب حمل على الحمل

الحسن وزال الابهام وكفى صاحبه مؤونة التأويل واستراح من زعم اساءة الظنون به وتضارب الالهام في أمره بخلاف ما اذا كان مجهول المذهب فان كل ما يصدر عنه تعرض له التهم وينهب الناس فيه مذاهب شتى بعدم اطمئنان النفوس اليه وثقتها بأمره

وأبقى مذهب تدور عليه أعمال المرافع هو الانصاف ولذا نجد لأقواله تأثير في القلوب فلم يحتاج في تصديق الناس له الى طويل مدانة . وانصافه يكون باذعائه للحق وتركه التثبت بالمحاولات اذا ظهر بالأدلة القاطعة ان الحق مارآه انضم ولا يمز عليه بعد طول الجدال أن يتنازل عن طلباته والتسليم لناظره بحجته فانه في الحقيقة لم يسلم الا للحق - لا للخصم ولم يرجع الا الى العدل. والحق لم يكن خاصاً به حتى يحجر على الاذهان اعتقاده لغيره فهو أحق بالتباعد حينما وجد على أي لسان ظهر . ولينعلم ان الانسان عرضة للخطأ ومرى للخلط فقصره انما يكون بقلة الاغلاط لا بالمصمة منها ومن يحاول غير ذلك فهو يحاول ان لا يكون انساناً ولم نزل قول العلماء قديماً وحديثاً يقرون بالخطأ ويعترفون بالزلل ويرجمون بأنفسهم عن كثير من آرائهم معتزدين بأن العاقل عليه أن يتحرى الصواب لان يصيب بالفعل . وليحذر المرافع اذا انصاع الى الحق واعترف بقوة دليل الخصم ان يمدى الى الاعتراف

مقصراً في اداء واجباته مترخياً عن القيام به
والدية بصون اللسان بحسن البيان عن الابتذال
كما لا ينبغي للمحامي ان يشط عن مواقع
الحقائق ويتغالي في مطالبه ويتبسط في مسالكه
بمحاولة ما لا يمكنه من الظاهر كأن يعمد الى من
عظم اجترأؤه وفحشت جريئته وعابن الشهود
المدول قبله وأقر بذنبه او كاد يقر به وقامت
الدلة الظاهرة على ارتكابه للجناية فيجحد كل
ما اتهم به ويطلب براءته فيضيع الزمن عبثاً بل
خير له لو نازع في ثبوت ركن من أركان الجناية
فانونا وأولى له ثم أولى ان بحث توفر شرط من
شروطها ليمكن تخفيف العقوبة والمعاملة بالرأفة او
كأن يطلب في تعويض شيء حقير عما يقع التسامح
في مثله عادة أموالاً غزيرة ويقدر في التضمينات
مبالغ باهظة بينهما وبين القيمة الحقيقية مراحل
زاعماً أنه ان لم يسلم في الكل لسلم له فيما دونه مما
يقرب منه وبذلك يكون قد حصل على قيمة
ما هو مطلوب له في الواقع أو بالأقل على قيمة
تامة . متمسكاً بما اشتهر على بعض الالسنه (ادعى
الباطل حتى يسلم لك الحق) ولكن تلك خدعة
ومن طلب أخذ الحق زائداً أعوزته يله ناقصاً وما
أقدر من قدر الاشياء قدرها ووقف عند حدها
ان يذعن لقوله ويصدق في خبره ويقع بإشارته
فضلاً على صريح عبارته وما أحق من تجاوز
الحدود ان يساء به الظن ويرى بالتليس والتغريب

بحقيقة ما أودع لديه من المعلومات ويتطرف
بافشاء ما ائتمن عليه من الاسرار وهذه الصناعة
من الدقة في هذه النقطة ما هو معلوم لديكم من سر
الصناعة والحرص على الامانة [Secret profits-
sionel] فان ذلك ذنب لا يغتفر وسيئة لا تمحي
قد يلومونا على عدم الانصاف بين ذوى القربى
ومن تجمعهم أو اصر الصلة في اصلاح شقاق الاهل
ولو كان منا المنصف الذي يرفض قضية الولد
صند أيه كى لا يكون لسان العقوق في مجلس
القضاء وهم قواعد البر بالوالدين أو قد يستصسى
على المحامي منع شقاق الاخوين ولا يدري
الاخون أنهم في ذلك مخالفون غير عالمين بحقيقة
النفوس البشرية فقد يتطايير شرر الشريرين
الاقرين بما لا يتفق في خصومة بين من لا تجمعهم
أذى صلة ولله على قدر الوفاق يكون الشقاق
وبنسبة العشم يكون الالم . اللهم الا ان يكون
بمرض الصلح او التحكيم لترصل لنض الخلاف
وحسم النزاع بالحسنى
من الانصاف ان يكون المرافع معتدلاً
في طلبه مراعياً المقام فلا ينبغي له ان يجتهد
في شرح وقائع الخلافات وصغائر الجنج ويشدد
في الطلب كما لو كان في كباثر الجنائيات . والمثل
الظاهر في هذا المعنى موظف النيابة الذى يظن
ان واجباته منحصرة في طلب القاب لكل
تهم وان كان بريئاً وأنه ان لم يفعل ذلك يكون

ويكذب حتى في الصدق ويخطئ حتى في الصواب
ألا ترى كيف تجد في نفسك ارتياحاً إذا اشتريت
شيئاً ممن عرف أن يبيع سلمه بقيم محدودة ولا
تجد ذلك الارتياح إذا اشتريته ممن اعتاد المساومة
ولو كنت في الحالة الأولى مغبوطاً وفي الثانية
رابحاً وما ذلك إلا لاطمئنان النفس إلى من اعتاد
الحق وعدم اطمئنانها إلى من لم يتده . ويكون
الانصاف بخير القضايا الخفية التي لا تحس المرافعة
فيها بجانب القيمة ولا بجانب الفضيلة فإن الإشارة

أطلقنا العنان لحسن البيان

الجرأة

المراد بالجرأة هنا قوة القلب وثبات الجأش
في المواقف الخطيرة وقد برهنت المشاهدات على
أن كل عمل عظيم شأنه في العالم وسار ذكره بين
الناس أساسه قوة القلب ولولا ثبات الجأش لما
انتقل من حيز الفكر إلى الخارج ولما أمكن بقاءه
في الوجود مرعى النظام محمود الأثر
وإنما كانت الجرأة من الصفات الضرورية
التحقيق في المرافعة لأنه حين يقوم في مجلس القضاء
وبالخطابة القانونية يكون قد أخذ على نفسه عهدة
أمر خطير وقبل تحمل عبء عظيم تنتظر الناس
نتيجته وتشوف لما يقوله إذ وراء خطابه هذه حكم
قاطع وقضاء محتموم به مستقبلي سعيد أو شقي .
ومن المتعين أن تجلي هذه الخطابة إماماً عن قوم يرى
بحقن ونفس زكية تسلم وحق ضائع ثبت وضرر
واقع يزال فتكون النتيجة خير أو أسوأ مما

أدعى إلى سلوك هذا السبيل من الانصاف قياماً
بالخدمة العامة المفروضة على كل فرد في مهنته
للجماعة وتطالب بها الأمة كل طائفة في أداء
الحقوق المقدسة للوطن . فلا يذهب المحامي حب
الربح وطلب الكسب إلى أن يقبل كل ما يمرض
عليه من القضايا أيما كانت بل عليه أن يتقي منها
ما لا تؤدي المحاماة فيه إلى احتضام حتى أو استلاب
مال ولا يتقضى الاهتمام به إلى خذل قضية أو
نصر رذيلة حتى لا يجلب بالاسمي في مصلحة
شخصه ضرراً على الهيئة الاجتماعية عملاً بمحدث
(حب لا خيك ما تحب لنفسك) فليس له أن يدخل
في الخصومة إذا علم أن موكله يريد أخذ ما ليس
له أو يلتمس حقاً لاغير قبله وهو بعد معرفة ذلك
منه إذا سهل له بلوغ مأربه واحتال لترك أمنيته
يكون قد رضئ بمشاركته في الخيانة ولا فرق

أن تعجل عن دم يطل بهرق وتفس طاهره تذب
 وحق مقرر يضيع وضرم رير يقي فتكون العاقبة
 شراً حل بالامة فيلزمه لأجل أن يظفر بالنتيجة
 الحسنة وينجو من العاقبة السيئة ويؤدى ما عهد
 اليه وافيا أن يثبت في هذا الموقف العظيم مدافعا
 بسلاح القانون معتصما بمحصن الحكمة مبرزا من
 الاقدام والجرأة ما تستدعيه الحال . وأما إذا طاش
 له من الهول ومنه الخجل أو الرجل عن اجادة
 القول فان عبارته تقصر عن الوفاء بالعرض ولا
 تقوم بإبراز ما في النفس من المعاني ويحق كلامه
 السى واختلال الالتقاء وينبئ على ذلك عجزه عن
 العبء الذى أقدم على حمله وذهاب الثقة به ورجوعه
 بالخيبة والخسران فالهزيمة كالحيل خيبة نموذج بالله منها
 وعروض الهيبة لطالب الخطابة ما ان يكون
 منشؤه خور طبع وضعف قلب كما يحصل لكثير
 يحاولون القيام فى مواقف الخطابة فتأبى عليهم
 طباعهم ويتركهم من الخوف ما تخيف منه
 القلوب وتسارع له للانفاس وتتقطع عنده
 الاصوات فلا تسمع ما يعقل ولا تمقل ما يسمع
 وهذا لا علاج له والاجدر بصاحبه ان يطلب
 له عملا غير الخطابة . واما ان يكون منشؤه
 وسوس تمرض له وقت ما هم بالكلام . ملاحظتها
 تمنع الفكر واللسان عن سرعة الحركة ولكن
 طرورها غير متأصل وملاحظتها غير لازمة فهذا
 يمكن علاجه بقلع تلك الوسوس وازالة تلك

الاهام . والممارسة وطول الزمن أكبر معين على
 عوها . وعوها يكون بتنبيه الفكر الى أنها في
 غير محلها وتدر أنها لا وجه لها . لأنها ان كانت
 ناشئة عن التفكير فيما يديه من الاقوال ومخافة
 ان لا يسمعه منطقته بالبيان فيرتج عليه في الخطابة
 وينفذ القول والناس ينتظرون فلا يجدون
 ويستمعون فلا يسمعون وهناك الخجل الفاضح
 والخزى الواضح فالامر هين ولا وجه للمخافة
 لان حصول ذلك فى الغالب يكون لاحداثين
 رجل دعى بقتة للكلام فيما لم يكن أعلم بحقيقته
 من قبل فيتندى التكلم قبل استحضار اجزاء
 الموضوع اجمالا فترتيب المبادئ والخطوات
 ومواضع اتصالات المعاني فينفذ منه الكلام ويقف
 دون الاتمام . ورجل قيد تكره بحفظ عبارة
 معينة يتلوها وقت الحاجة بحرفها وحفظه على نفسه
 التصرف فيها فاذا شدت منه كلمة واحدة انسدت
 عليه سبيل الكلام ووقع في الخطر

والمرافع ليس واحدا منهما لانه لا يحضر
 لمجلس القضاء الا بعد أن يطلع على أوراق القضية
 التي أخذ على عهده المرافعة فيها ويبحث عما يمكن
 أن يكون حجة له فيها يستند به وما يمكن ان
 يكون حجة عليه ليتصرف في دفعه عند الضرورة
 فهو لا يقوم بالكلام الا وعنده فكر وعان قائمة
 غاية الأمر أنه يريد أن يعبر عنها وليس في ذلك
 شيء من الصعوبة لان كل ناطق يمكنه أن يقول

ماشاه من العبارات ما دام عنده فكر يريد أن يبرزه الى غيره . وكل انسان يعرف من نفسه أنه يشكلم مع من يدعو الامر الى كلامه الازمنة الطويلة والاولقات المديدة لا يمتريه ملل أو وجل كما نشاهد في عملنا اليومى مع من قف أمامهم وقد جمعناهم رابعة المنبت والعلم والنماد المشارب واتفاق المأرب

الأدب

وهو مئة في الغلاتق تبث في النفس حب التواضع فتمر بها الى من غلاما وتسغو بها الى من دونها وخلق بالمهامي ان يجعل شعاره الادب في القول باختيار الالفاظ المؤدية للبعاني المقصودة بلا خشونة وتوخى القامعا بلا غلظ كما يهذب قلبه في التحرير على اللفظ الذى تزين الفاظه مانيه وألفاظه زائحات النماي

وحلية الادب فضيلة أليق بالمهامي انتخلق بها في ماشرته ومما ملته فان له بين الناس قدرا يزداد بالادب ويكمل بالمهاسنة وقد يأخذ بالين ما لا يأخذ بالشدة وغلبة المهامي على خصمه انما تكون بأداب المناظرة فيقرن الدليل بالدليل ويقرع الحجة بالحجة وكلما لان جانبه وظهرت مزياء عرف بين الناس بانخلق الحسن فتسلك معه سبيل الجمالة ورد التظاير بتفاير فلا يؤخذ زميلا ان بدرت منه كلمة خارجة عن حدود اللياقة أو استعمل لفظا جارحا فحسن الجواب ببلغ في

النوال . ادفع بالتي هي أحسن . وناهيك بخزي من يشتد فيرد عليه اعتداؤه بالملاطفة والبلغ خديث شريف يؤدي أرقى معنى في هذا الباب من مكارم الاخلاق . اتق الله حيمًا كنت واتبع البيئة الحسنة تحمها وخالق الناس بخلق حسن

حاجة الراق ماسة لسلوك الادب مع انقاض فيحترمه ويبتنى بطلبه فتكون موعظة حسنة ومثلا يقاس عليه — قد تكون علاقة الهامى زملائه اكثر أداها ويموكله اظهر في حسن الداملة واستنباط الجمهور لات بالمهاسنة قد يكون بين أرباب القضايا من يعنون المهامي حاكما كما يسمون الدامة ويخشون بأسه فلا يفضلون اليه بسر أمرهم ولا لون اليه بمحبهم وأولئك خير لهم حلم الخنيم وأدب الاديب للوصول للحق وابداء الرأي بسلامة ذوق . يتوهم بعض الجباله ان واجب المهامي تقمص جلايبه وكله والاتصاف بخصاله واتخاذ مظهر العدا للخصمه ويفا بوز في ذلك الى حد الاساءة للاخوان وقض الرعاية الواجبة للزملاء فلا يأخذ الفرور ناشتافي الصناعة الاقتداء بتلك الخصال النميمة ومتناوأة زملائه بل حسن التفاهم قاعدة التعامل والمودة رابطة متينة في العمل قوامها الادب والتآلف بحسن المؤازرة والتضامن بين أبناء الطائفة بالتناصر والتعاون وتماونوا على البر والتقوى ولا تماونوا على الاثم والمدون

الثبات

وهو أحكام الرأي وتأسيسه على التؤدة والتروى ثم التمسك به والحرص عليه وعدم التذبذب فى الفكرة للعدول عنها من غير بحث وما دام الامر مبناه علم يقين وحكمه ظاهر جلي لا يحتاج الى التردد فلا مفر من الاعتصام به والاستمرار عليه وهى من الخلال الشريفة التى يتصف بها المجامى المنصف الجرى. الاديب لتكمل الصفات ويمتاز بحسن المزيا وأجل المحاسن . قيل ان الرجوع للحق فضيلة ولاننا فى بين هذا وذلك اللهم ان الثبات على الرأي والقداب على الدمل فرضته حسن التقيدة وقاعدته بناء الرأي على فكرة سديدة ففى ما انكشف غامض أمرها وظهر الحق بخلافها فان التمسك بالحق هو الثبات ولا خلاف بين الصدر والعجز اذا لقر فى الاذهان وتوافر فيه الاجماع هو الثبات على الحق وعدم نقض المهد ان الهد كان مستولا

فى الاسباب الكسبية

تحصيل الملو وافتناء المارف وتقوية المدارك بالدرس والمطالعة والسكد فى العمل بالثابرة وهى ام الاسباب الكسبية . ففى أتم الشاب دراسته وثاب جائرة لم يكن مثله الا كمثل طارق باب بده المفتاح يسوخ له الدخول ويباح له الانتفاع (كلمة مأثورة عن المرحوم الاستاذ الامام الشيخ عبده مفتي اهديار المصرية)

وما دامت تلك الاسباب فى نمو وازدياد

هيا الانسان نفسه به المصلحة فظة على مقامه والحرص على ما ادخره لمستقبله منها وكلكم ولا فخر رجال من ذوى الكرامة وأهل العلم فلا شك ان تعلم بتلك تلك الصناعة وتطبيق العلم على العمل هو منتهى المهارة ومبلغ الاجتهاد فى تدوين المسائل القانونية وتقريرها على التوسع يبحث انؤفات ومراجعة الموسوعات فى مقارنة الاحكام واسنادها لختلف الآراء فيما ذهب اليه اشرح يؤدى للنهوض بالمهنة وبلوغها الشاؤ الانسب لها من الرقة فلا تضيى أوقاتكم بالاطلاع والاخذ بتلك الاسباب فان لنا فيكم منتهى الآمان وما مذهب الحرية وأنتم ناصرودا الحلية للفضيلة وقد تمسكتم بها . وقد ية اول موضوعنا من الاسباب فى كل باب ما يضيق المقام عن سرده كالاشارة الى ما لا ينبغي للمحاضى الاشتغال به مع مهنته ما قد يؤثر فى شرفها ودرجتها من الاعتبار وكذلك الحقوق والواجبات توسع يفوق هذا المقال بالايجاز . ثم الكلام عن الاستفتاء والاستشارة والاتاب بما يقتضى المحافظة على الكرامة وعلو النفس بما يزيد عن المساعدة القضائية المجانية . طبعاً . فى نجدة المسكين واعانة الفقير واعانة الملهوف وكل ما فى كرم الاخلاق من المزيا الانسانية وانما هي نبذة يسيرة فى تجارب مدة

قصيرة وصيبتها الماء العذبة بكتب صديقي الأستاذ
عبد العزيز بك فهمي حياء الله وبيده ونجح الله
مسماه ولا بد أن عنايتنا بذلك المزايا والتوسع فيها
احمد مصطفى

بحث في استرداد الشيوع

للاستاذ احمد بك لطفي الحامى

- الترض من هذا البحث
- ان يستردوا لانفسهم الحصة الشائعة التي باعها
أحدهم للغير ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف
الرحمية والمصاريف الضرورية او النافعة »
فان هذه المادة اذا اخذت على طاهرها تعيد:
١ - تقرير حق الشفعة للشريك في أى ملك
مشرك منقولا كان او عقارا
- (١) اذا باع شخص حصة شائعة في عقار
مترك بينه وبين آخرين فلم يزلوا بعضهم او كلهم
الحق في أخذ الحصة المبيعة لانفسهم جبراً على
المشتري بل لمن الذي يبيع به وهذا الحق مقرر.
بمقتضى قانون الشفعة الصادر في مارس سنة ١٩٠١
- وقد اشترط هذا القانون سلسلة من
عاليها وأوجب الدمل بها ورتب على علم اتباعها
سقوط الحق في أخذ البيع بالشفعة فيها وجرب
الطلب في زمان معين وبصفة مخصوصة ولزوم
عرض الثمن عرضاً حقيقياً وغير ذلك من الاجراءات
العديدة التي تعرض حقوق الشفع للخطر في كل
دور من ادوار التنازع
- ٢ - ان حق الشفعة هذا يكون فيما يباع
شائناً في الملك المشتري سواء كان متوقفاً او عقاراً
- ٣ - ان هذا الحق يظل للشريك ما دام
الشيوع قائماً ولو لبث أعواناً طويلاً
- ٤ - ان استئصال هذا الحق ليس مقيداً بأى
قيود ويكفى إثباته مجرد دفع الثمن ومصاريف البيع
ومن هنا يفهم ان الشفعة المقررة للشريك
- قانون مارس سنة ١٩٠١ والاسترداد المقرر
نص المادة (٤٦٢ مدنى) يلتقيان في موضع
واحد هو حالة بيع حصة شائعة في عقار مشترك
نص آخر هو نص المادة ٤٦٢ مدنى التي قررت:
« يجوز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم
لا يجزى عن الشيوع فان موضوعهما في هذه

الحالة والفرض منهما يكون واحداً هو الحصول على البيع جبراً على المشتري بالثمن ومصاريف البيع - ويختلف الحتان في مواضع أخرى هي القيود التي يوجبها قانون الشفعة في الطلب والدعوى فإن المادة ٤٦٢ لم تشترطها ويختلفان أيضاً في انقضاء حق الشفعة وسقوطه سواء بالملم والسكوت عن الطلب أو بمضي ستة شهور على تسجيل البيع فإن (المادة ٤٦٢) على خلاف ذلك قد أطلقت الاسترداد منها وحفظت للشريك الحق فيه لغاية التسعة

كان اتفاق الشفعة والاسترداد في الموضوع والفرض واختلافهما في القيود موجبا لتساؤل المشتغلين بالقانون عن الحكمة التي دعت الشارع لتقرير حق واحد بنصين مختلفين من جهة الاجراءات والقيود ودعا ذلك طلب البحث فيما اذا كان حق الاسترداد هو حق آخر غير حق الشفعة لا يجوز تطبيقه الا في دائرة غير الدائرة التي يسري عليها قانون الشفعة بل ادى ذلك الى البحث فيما اذا كان قانون الشفعة لم يبلغ الاسترداد ولنيز ذلك من المسائل العديدة التي ادى اليها تمارس النصوص

تضاربت احكام المحاكم في هذا الموضوع تضارباً شديداً ولكن اختلافها لم يلفت نظر المتقاضين والمشتغلين بالقانون في اى زمان بمقدار مالفته اليها الآن - ذلك لان دوائر القضاء دعائى كل ذلك لنشر هذا البحث واجبا ان تحقق هيئة القضاء أمنية المحاماة بان تفضل رفع الخلاف وتوحد المبادئ التي تراها صائبة في هذا الموضوع الهام فانها بذلك تفضى على حرمانه منه

أصبحت مشحونة بعدد كبير من قضايا الاسترداد التي رفعت حديثاً وهي حالة دعا اليها طمع الناس بالارباح الفادحة التي جر اليها ارتقاع اسعار الاراضى الزراعية لاضفاف أثمانها وقت البيع لم يثبت القضاء الاهلي على مبادئ معينة في دعاوى الاسترداد فان دوائر محكمة الاستئناف تارة تسكر وجوده واخرى تقره وتارة تقول بوجوده في المنقولات دون المقارات واخرى تقصر تطبيقه على البيوع الواقعة في حصة شائعة في تركه او شركة وترفض تطبيقه في حالة بيع حصة شائعة في عقار معين ومراراً تقره وتطلق استعماله في اى حالة من هذه الاحوال - شجعت هذه الحانة المضاربين على اقتحام اخطار التقاضى طمعاً بنوال الارباح الكبيرة واحجم المحامون عن إرشاد المتقاضين لما يجب أن يتبعوه لانهم ان أشاروا بالتقاضى جاز أن يسوق الموكل سوء طالع له لاحدى الفوائد التي لا تقر الاسترداد وان أشاروا بعدم التقاضى فقد يضيع على الموكل ربح كان الهامى سبباً في حرمانه منه

آمال المشاعين وتسمح للمحاماة بتأدية واجبها السامى. هوارشاد الناس لما فيه خيرهم واقتناعهم بترك النفاضى الذى لاساس له من الحق ولا من القانون

وتحقيقا لهذا الغرض رأيت أن أدون في هذا البحث بغير تعليق جميع الاراء المختلفة والاحكام المتنافضة في ام المسائل المتعلقة بالمادة (٤٦٢) متبعانى ذلك الترتيب الاتى

- ١ تعريف الاسترداد وانواعه
- ٢ مأخذ المادة (٤٦٢ مدنى اهلى)
- ٣ تأثير قانون الشفعة على حق الاسترداد
- ٤ البيوع التى يجوز فيها الاسترداد
- ٥ الاشخاص الذين ام حق الاسترداد
- ٦ الاشخاص الذين ترفع عليهم الدعوى بالاسترداد

- ٧ متى يسقط حق الاسترداد
- ٨ ما يرتب على الاسترداد
- تعريف الاسترداد وانواعه

الاسترداد على وجه العموم هو ان يحل شخص محل آخر فيما اشتراه مقابل دفع الثمن ومضاريف البيع وحق الاسترداد لما ان يكون مقررًا باتفاق المتعاقدين او يقتضى نص من نصوص القانون. ومثال الاول بيع الوفاء اذ يكون للبائع حق استرداد الشئ المبيع في مدة معينة. ومثال الثانى استرداد الحقوق المتنازع

فيها اذا باعها الدائن فان المدين حق استردادها في نظير دفع الثمن والمصاريف (المادة ٣٥٤ مدنى) وحق الاسترداد نيم ولكنه لم يكن معروفاً في القانون الرومانى بل لم يعرف فى التشريع الفرنسى الا من القرن السادس عشر وانواعه فى هذا التشريع كثيرة حيث بلغت خمساً وعشرين نوعاً لم يبق منها (منذ صدور قانون سنة ٨٠٤ على ما نعلم) سوى اربعة - بيع الوفاء - استرداد الحقوق المتنازع فيها - استرداد الوارث للحصه الشائمه التى يبيعها احد الورثة لاجنبى عن التركه (المادة ٨٤١ مدنى فرنسى) واسترداد الزوجه للحصه التى يشتريها زوجها فى عقار لها حصه شائمه فيه (مادة ١٤٠٨ فرنسى) واسترداد البائع يبعاً وفائياً لما يبيعه نظير رد الثمن والمصاريف اما القانون المصرى فان انواع الاسترداد الواردة فيه هى - الشفعة - واسترداد الحقوق المتنازع فيها - واسترداد المبيع يبعاً وفائياً - واسترداد الشيوع المقرر بالمادة (٤٦٢ مدنى اهلى)

مأخذ المادة (٤٦٢ مدنى)
الغرض من هذا الباب هو معرفة الاصل التشريعى الذى استمدت منه المادة (٤٦٢) لان معرفة ذلك توصلنا لادراك الغرض منها والدائرة التى تنطبق عليها
اختلفت آراء المشتغلين بالقانون في مضر

في أخذ المادة المذكورة. ويمكن حصر آرائهم فيما يلي :

الرأي الاول - المادة ٤٦٢ مأخوذة من المادة (٨٤١ فرنسي) التي أبحاث للورثة ان يأخذوا بطريق الاسترداد الحصة الشائعة التي يبيها الورثة لاجني واصحاب هذا الرأي يقولون بان المادة (٤٦٢) هي بينها نفس المادة (٨٤١) ولكنها مع ذلك لا تنطبق فقط في البيوع التي تقع في التركات بل تناول البيوع التي تقع في الشركات وهذه البيوع هي التي تقع في حصص شائعة في مجموع حقوق والارامات الشركة أو التركة فلا تنطبق اذن في حالة بيع حصة شائعة في عقار معين من شركة او تركة

(راجع حكم الاستئناف الصادر في ٣ مايو سنة ٩٠١ نمرة ٣٢٣ سنة ١٩٠٠ حقوق سنة سادسة عشر صحيفة ٢٣٥ - وحكم الاستئناف الصادر في ١٠ يونيو سنة ٩٠٦ نمرة ٢٦١ - حقوق السنة الحادية والعشرين صحيفة ٣١٠ وحكم الاستئناف الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٩١٦ بمجموعة رسمية سنة ثامنة عشر عددا ١٧٠ صحيفة ١٧٠ وحكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ٩١٩ وحكم محكمة طنطا الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩)

ويؤيد اصحاب هذا الرأي قولهم بأنه لا يظهر من نص المادة (٤٦٢ مدني) ان الشارع

قصدهم باحكامه تخالف ما رآه الشارع الفرنسي في نص المادة (٨٤١ مدني) بلوانه بسط - حكمها بما فيها تشمل الشركات والتركات سواءه لو قيل بكس ذلك لتعارضت مع حق الشفعة المتمرر للشريك في العقار ولأدى ذلك الى القول بتكليف الشفعين باجراآت معينة وخضوعه لقيود عديدة ليس المسترد مكلفا بها ولا خاصا لها في طلب العين المبيعة وهو عيب يجب تزيره الشارع عنه - وانه لا يمكن التوفيق بين النصين الا باعتبار نص المادة (٤٦٢ مصرية) نفس نص المادة (٨٤١ مدني فرنسي) مع التوسع في تطبيقها بحيث تشمل التركات والشركات لان الحكمة فيهما واحدة وهي عدم نفوذ الاجنبي الى اسرار الملائات أو الشركات

والرأي الثاني هو ان المادة (٤٦٢ مدني) مأخوذة من نص المادة (١٤٠ فرنسي) التي جمعت لازوجة حق استرداد الحصة الشائعة التي يترها زوجها في عقار لها فيه ملك شائع (راجع المقله المنشورة في مجلة الاستقلال لحضرة نجيب بك شقرا الحامي سنة خامسة صحيفة ١٥٨)

والرأي الثالث هو ان المادة (٤٦٢ مدني) ليست منقولة عن القانون الفرنسي وأصحب هذا الرأي يؤيدونه بأنه لا دليل على ان المشرع اراد نقل مضمون المادة (٨٤٠ فرنسي) الى القانون المصري ولان حق الاسترداد انما

ادخل على القانون الفرنسي لأنه لا يوجد فيه حق عام كحق الشفعة الذي ينطبق في حالة الاشتراك على الشيوع في الملك من غير أن سببه فلا محل إذن للقول بوجود حق منفصل يستعمله الشركاء على الشيوع في مثل الأحوال التي يستعمل فيها حق الاسترداد الوراثي في فرنسا فالأدلة نقلت من القانون الفرنسي ولكن على - بيل الاطراد اي من غير ان يقصد منها الغرض الذي وضعت له في فرنسا اذ الشارع المصري قد بدل في تركيب المادة « ٨٤١ » فرنسي ، بما يدل على انه اراد تغيير حكمها فجعلها تتناول كل انواع الشيوع ولم يرد ان يقصرها على ما يباع شائعاً في شركة او شركة ولذا اطلق لفظ « الحصة الشائعة » بعكس المادة الفرنسية فان الشارع قيدها بان تكون شائعة في ميراث

« راجع حكم ٢٦ يناير سنة ١٩٠٤ استقلال سنة ثالثة صحيفة ٢٨ »

ومما تقدم يتضح جلياً ان مأخذ المادة (٤٦٢) لا يخرج عن حالتين - اما أن يكون أصلها من التشريع الفرنسي ، اما أن يكون من مبتكرات للشرع المصري

فإذا كان مصدرها القانون الفرنسي فيجب مراعاة القواعد والاصول الفرنسية عند العمل بحق الاسترداد وقصر تطبيقه على أحوال الشركة والزرعة وان كانت من مبتكرات

الشارع قيدها بان تكون شائعة في ميراث « راجع حكم ٢٦ يناير سنة ١٩٠٤ استقلال سنة ثالثة صحيفة ٢٨ »

ومما تقدم يتضح جلياً ان مأخذ المادة (٤٦٢) لا يخرج عن حالتين - اما أن يكون أصلها من التشريع الفرنسي ، اما أن يكون من مبتكرات للشرع المصري

فإذا كان مصدرها القانون الفرنسي فيجب مراعاة القواعد والاصول الفرنسية عند العمل بحق الاسترداد وقصر تطبيقه على أحوال الشركة والزرعة وان كانت من مبتكرات

الشارع المصري فيجب قصر البحث عند التطبيق على الفاظ المادة ٤٦٢ واطلاق نصها على جميع البيوع التي تقع شائعة سواء كان ذلك في شركة أو شركة أو مجرد شيوع في ملك ثابت

وقد بحثت محكمة الاستئناف الاهلية أخيراً هذا الموضوع وأصدرت فيه حكماً مبدئياً نرى من الفائدة ايراد أسبابه وهي :

ومن حيث أن المستأنفة ترتكبن في دعواها استرداد العين موضوع النزاع على ما جاء بالمادة ٤٦٢ من القانون المدني الاهلي التي نصها « يجوز للشركاء في الملك قبل قسمته يوم أن يستردوا لانقسام الحصة الشائعة التي باعها أحدهم للغير وهو موما يدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية والنافعة »

ومن حيث ان الحكم في الدعوى يستلزم معرفة ما اذا كانت للمادة المذكورة تعارض مع قانون الشفعة وهل القانون المذكور من شأنه

النيل تلك المادة وجعلها لا عمل لها أم لا ومن حيث لا تترام في أن قانون الشفعة والمادة ٤٦٢ يلتقيان في موضع واحد وهو حق الشريك في المقار الشائع لاخذ الحصة التي يكون باعها احد الشركاء لاجنبى عن الشيوع مقابل دفع الثمن ومصاريف البيع ويختلفان في القيود التي يشترطها قانون الشفعة لذلك

وحيث أن الزعم بان المسترد المقار حق اختيار

أحد الطرفين اما قانون الشفعة الصادر في مارس سنة ١٩٠١ أو المادة ٤٦٢ لا يمكن الاخذ به مع وجود القيود في احدها دون الآخر اذ لو صح ذلك لكان الشارع المصري متناقضاً في احكامه فانه يكون وضع في باب حكما قيده بقيود وشروط مخصوصة ووضع في باب آخر حكما بغير قيد ولا شرط بلحق واحد فمن لم يتيسر له الانتفاع بذلك الحق من الطريق الاول لصوبة قيوده ولجه من الطريق الثاني خلوه منها وهذا يكون غاية في التناقض يجب تنزيه الشارع عنه

وحيث أن القول بأن قانون الشفعة الصادر في مارس سنة ١٩٠١ جاء ملغياً للمادة ٤٦٢ لا يمكن الاخذ به أيضاً ما دام انه لم يرد نص في القانون المذكور عليه

ومن حيث متى ما تقرر هذا وجب البحث فيما هي الاحوال التي ارادها الشارع بالمادة ٤٦٢ وهل هي تختلف عن تلك التي قضاها قانون الشفعة ولاجل الوصول الى هذا يجب الرجوع الى مأخذ المادة المذكورة

وحيث أن الرأي الراجح والذي تأخذ به هذه المحكمة ان المادة ٤٦٢ مأخوذة من المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي التي أباحت للورثة أن يأخذوا بطريق الاسترداد الحصة الشائعة أو بعضها التي يتنازل عنها احدهم في التركة بلا تعيين لاجنبى حرصاً على عدم نفوذ ذلك الاجنبى

الى أمرار المائلات . ومعلوم أن الشفعة غير موجودة في القانون الفرنسي . لهذا اضطر الشارع هناك ان يضع المادة ٨٤١ بحكمة سائلة الذكر فاعدها الشارع المصري بعد أن اطلقها من قيدها وأباحها في الشركات كما التركات

وحيث أن عدا هذا التعديل لا يظهر من نص المادة ٤٦٢ اهل والمادة ٥٩ مختلطة للمقابلة لها ان الشارع اراد قاعدة جديدة لها حكمه تختلف عن تلك التي وضعت القاعدة المقابلة لها في المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي

وحيث متى ما تقرر هذا اصبح من اللازم عدم التوسع في استعمال المادة ٤٦٢ ووجوب حصرها في الحالة التي اقتضت حكمة الشارع الفرنسي وضع المادة ٨٤١ من اجلها يحلها قاصرة على حق الشريك في التركات والشركات قبل قسمتها متى ما كان البيع حاصل في غير عين معينة . اما اذا كان في عين معينة فقد بطلت حكمة الشارع من خوف نفوذ الاجنبى الى سر العائلة واذن ينقل المسترد الى شقيق ويجب عليه ان يلجأ لقانون الشفعة بقيوده المعلومه

تأثير قانون الشفعة على حق الاسترداد تعارض الاسترداد في الملك المشترك والشفعة في المبيع الشائع واختلاف الاجراءات والقيود في استعمال كل واحد من الحقيين جعل المحاكم تبحث فيما اذا كان قانون الشفعة الصادر

- في سنة ٩٠١ قدا لى مفعول المادة ٤٦٧ فانقسمت
الاحكام لرأين
- الارل - ان قازن الشفة قد النى حكم
المادة ٤٦٧ مدي نحيث اصبح لوجود لها بعد
صدور قازن سنة ٩٠١
- (راجع حكم الاستئناف الصادر فى ٧
يوليو سنة ٩٠٤ - مخردة سنة ٩٠٤ - حقوق سنة
تاسعة عشر صحيفة ١٧٤)
- الثانى يقول بان المادة (٤٦٧) ملغاة فيما يقضى
قانون الشفعة الصادر فى ٢٢ مارس سنة ٩٠١
فاذا باع وارث حصته لشخص غير وارث ولم
يستردبلى الورثة هذه الحصة فى البعاد المدين
فى المادة ١٩ من قانون الشفعة ضاع حقهم فى
الاسترداد
- (راجع حكم الاستئناف الصادر فى ٣١
مارس سنة ٩٠٦ بمجموعة رسمية سنة ثمانية
صحيفة ٢٦)
- الثالث - يقول بمكس ذلك وان المادة
(٤٦٧) لم تلغ لان حق الشفعة غير حق الاسترداد
» راجع حكم الاستئناف الاهلى الصادر
فى ١٠ يونيو سنة ٩٠٦ حقوق صحيفة ٢١٠ وحكم
الاستئناف المختلط الصادر فى ٧ فبراير سنة ٩٠٧
سنة تاسعة عشر بمجموعة رسمية صحيفة ١١٤
وحكم الاستئناف المختلط الصادر فى ٢٣
ديسمبر سنة ٩٠٧ السنة العشرين من المجموعة
- الرسمية صحيفة ١٤٣ وحكم الاستئناف المختلط
الصادر فى ٢٤ ابريل سنة ٩٠١ بمجموعة رسمية
سنة ثالثة عشر صحيفة ٢٥٩ وحكم الاستئناف
المختلط الصادر فى ١٤ مارس سنة ٩٠٧ صحيفة ١٥٢
مجموعة سنة تاسعة عشر وحكم ٤ مايو سنة ٩١١
بمجموعة مختلطة سنة ثالثة وعشرين صحيفة ٣٠٢ الخ
- اليوم الى يقع فيها الاسترداد
اتقس الذين يقولون بان حق الاسترداد
لا يزال باقيا ومعمولا به الى رأين:
- الارل - يقول بان الاسترداد لا يطبق الا
على البيوع التى تقع على حصة شائعة فى مجموع
حقوق والتزامات فى شركة او تركة
- Universalité de droits et d'obligations*
واصحاب هذا الرأى هم الذين يقولون بان
اصل المادة (٤٦٢) مأخوذ من تشريع الفرنسى
(١ : ١) وان الشاع توسع فيه فاصبح يشمل
الشركات والتركات - وعلى ذلك فلا يجوزون
الاسترداد فى البيع الواقع فى حصة شائعة من
عقار معين فى تركة او شركة بل يقولون بانه فى
هذه الحالة لا يجوز الا تطبيق احكام الشفعة
دون الاسترداد
- واهم الاحكام الصادرة بهذا الذى هى ما يأتى
راجع حكم استئناف اهلى ٢ مايو سنة ٩٠١
حقوق سنة سادسة عشر ص ٢٦٥
وحكم استئناف اهلى ١٠ يونيو سنة ٩٠٦

فيمن له حق الاسترداد

الخلاف في هذه المسألة واقع بين الذين يقولون بأن المادة ٤٦٢ هي من ابتكار المشرع المصري فإن أكثرهم يقولون بأن حق الاسترداد لا يكون إلا للشركاء الأصليين دون من يتلقون الحق عنهم سواء كان انتقال حقوقهم للغير بطريق الارث أو البيع أو الوصية أو غير ذلك — فليس لوارث الشريك الأصلي ولا لمن يتلقى الحق منه حق استرداد ما يباع من باقي الشركاء للغير

ويؤيدون الشركاء الأصليين بانهم الذين نشأ بينهم الشيوع فإن كان الشيوع نشأ عن ارث فيكون الاسترداد للورثة دون سواهم ولا يكون لورثتهم وإن كان الشيوع نشأ عن شركة مدنية أو تجارية فتحق الاسترداد يكون لمن انتمت بينهم الشركة وإن كان الشيوع نتيجة اشتراك في عقار فالاسترداد لمن امتلكوا العقار بالمقد ولا ينتقل هذا الحق لورثتهم ولا لغيرهم ممن يتلقون الحق عنهم

ويؤيد أصحاب هذا الرأي قولهم بالانص فإن المادة (٤٦٢) اضيف في اصلها الفرنسي لكلمة « الشركاء » لفظ « الأصليين » فأصبحت تميز حق الا-ترداد للشركاء الأصليين — وكذلك وردت هذه اللفظة في نص المادة « ٥٦١ م.دنى مختلط » التي نصت على الاسترداد اما الاحكام

حقوق سنة حادية وعشرين ص ٣١٠

وحكم استئناف اهل ٣١ ديسمبر سنة ٩١٦
مجموعة رسمية سنة ثمانية عشر ص ١٧٠
وحكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر في
٢٢ أكتوبر سنة ٩١٩ (لم ينشر)

وحكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر في
١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ (لم ينشر)

الثاني — يقول اصحاب الرأي الثاني ان
الاسترداد جائز في البيع الذي يقع في أى حصة
شائعة سواء كانت في عقار معين من شركة او
تركة او من مجرد شيوع قائم بين اثنين او
أكثر

واصحاب هذا الرأي هم الذين يقولون بأن
المادة « ٤٦٢ م.دنى » هي من مبتكرات المشرع
المصري وانها لم تؤخذ من تشريع آخر وإن
التشريع الفرنسي لم يكن ماخذاً لها بل كان
سبباً في تكثير شاعرنا المصري في النص عليها
راجع شرح المستشار دوهاس جزء رابع
باب الاسترداد والاحكام الآتية :

حكم استئناف اهل ١٢ مايو سنة ٩١٧
مجموعة رسمية السنة التاسعة عشر العدد الاول
ص ٨

وحكم استئناف اهل ٢١ أكتوبر سنة
٩١٧ مجموعة رسمية السنة التاسعة عشر العدد
٢ ص ٢٧

التي قررت هذه القواعد فهي
 راجع استئناف اهلى ١٢ مايو سنة ١٩١٧ بمجموعة
 رسمية السنة التاسعة عشر العدد الاول ص ٨
 وحكم استئناف اهلى ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٧
 بمجموعة رسمية السنة التاسعة عشر العدد الثانى
 فى ص ٢٧
 وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٠ مارس
 سنة ١٩٠٢ بمجموعة التشريع والقضاء المختلط
 السنة الرابعة عشر ص ٢٠٤
 وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ٦
 يونيه سنة ٠٥ بمجموعة التشريع والقضاء السنة
 السابعة عشر ص ٣٢٧
 وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ٣١
 ديسمبر سنة ١٩١٤ بمجموعة التشريع والقضاء
 السنة السابعة والعشرين ص ١٠٠
 وهناك رأى آخر يقول بنقض ذلك ويطلق
 هذا الحق لائ شريك سواء كان اصلياً او متلقياً
 الحق عن شريك اصلى
 «راجع حكم الاستئناف المختلط ٢٧ مارس
 سنة ١٩٠٢ بمجموعة مختلطة السنة الرابعة عشر
 ص ٢٠٤ وعلى هذا رأى المسيو د هاس الفقرة
 التاسعة من باب الاسترداد جزء رابع ص ١٣٧»
 فمن يطلب منه الاسترداد
 اذا اردنا أن تنقيد نص المادة ٤٦٢ مدنى
 فاننا نقول بانها اشترطت ان يكون الاسترداد
 فى اليوع التى تصدر من شريك اصلى وفى
 الواقع فان نصها يفيد ذلك حيث تقول
 «يجوز للشركاء - الاصليين - فى الملك قبل
 قسمته بينهم ان يستردوا الحصة الشائعة التى باعها
 احدهم للغير» - فان الضمير فى احدهم عائد
 الى الشركاء الاصليين - وعلى ذلك فلا يجوز
 الاسترداد الا فى البيع الصادر من شريك اصلى
 بحيث اذا صدر ممن كانى الحق عن الشريك الاصلى
 فلا يجوز الاسترداد وعلى هذا رأى قضاء محكمة
 الاستئناف المختلطة فانها قررت بحكم الصادر
 فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ بمجموعة رسمية سنة سبعة
 وعشرين ص ١٠٠ ما يأتى
 «حق الاسترداد المنصوص عليه فى المادة
 ٥٦١ مدنى مختلط لم نص عليه الا ملحقه الشركاء
 الاصليين وبشرط ان يكون البيع صادراً من
 احدهم اما كون طالب الاسترداد من بين
 ورثة احد الشركاء الاصليين فذلك لا يخرله
 شخصياً صفة الشريك الاصلى كما هى الحال
 فى الشريعة الاسلامية حيث الوارث ليس متبرراً
 مكمل لشخصية المورث»
 متى يقطع الحق فى الاسترداد
 نصت المادة (٤٦٢ مدنى) على أن حق
 الاسترداد يبقى للشركاء لثانية القسمة - ولكن
 المادة لم تبين المقصود بالقسمة هل يجب أن تقع
 القسمة فى جميع العين المشتركة أو يجوز ان

يسقط الاسترداد بمحصول قسمة في جزء من الاعيان المشتركة دون الآخر وهل يلزم ان تكون القسمة نهائية اى قسمة فرز أو مجرد تخصيص للشيوع بين الشركاء كأن يبين حق كل شريك بين من الاعيان المشتركة مع بقائه ثلثا فيها كذلك لم يرد في النص ما يشير الى سقوط حق الاسترداد بالتنازل عنه صراحة أو ضمناً أو بالسكوت عنه بعد التكليف من المشتري بإبداء الرغبة فيه

تعرضت أحكام المحاكم للفصل في بعض هذه المسائل فمن ذلك ان قضى بان المراد بالقسمة هو مجرد صدور مثل هذا الحكم أمر بإجرائها وان الحق في الاسترداد يسقط بمجرد صدور مثل هذا الحكم ولا لزوم لحصول القسمة وتعيين الحصص فعلا

وقررت بعض الاحكام بسقوط الحق في الاسترداد بالتنازل عنه صراحة اوضحاً

فقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٨٩٨ المنشور في المجموعة سنة ثامنة صحيفة ١٤٨ ان هذا الحق يسقط كباقي حقوق الشركاء على يد كل شريك على الاعيان المشتركة مع غيره على الشيوع وقضت محكمة الاستئناف الاهلية بحكمها الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٠٤ (الاستئناف سنة ثانية صحيفة ٢٩) بسقوط حق الشريك متى صدر منه امر يدل على رضائه بالبيع الحاصل لاجنبي وقضت بهذه القاعدة أيضاً محكمة الاستئناف المختلطة بأحكامها الصادرة في ٢٧ مارس سنة ١٩٠٠ بمجموعه رسمية سنة ثانية عشر صحيفة ١٧٥ وفي ١٩ يونيو سنة ١٨٩٥ بمجموعة سنة سابعة صحيفة ٣٤٥

ومن هذا يفهم ان المحاكم لا تأخذ بنص المادة ٦٢٧ على إطلاقه فيما يتعلق بسقوط الحق في الاسترداد بل تميل الى تقييد هذا الحكم بكل ما يمكن ان يتقيد به من اوضاع العامة المسقطه للحقوق

وهو في الواقع اقرب لروح العدل والقانون فيما ترتب على الاسترداد

١ - اذا كان حق الاسترداد مقررًا وكان للشريك في القرار ان يعتمد عليه في اخذ ما يباع شائماً من احد الشركاء الآخرين فان بقاء هذا الحق بجانب حق الشفعة يؤدي لانتاج الاتية

أولاً - ليس المسترد مقيداً باتباع اجراءات معينة في المطالبة بحقه لا بالنسبة للبائع والمشتري ولا بالنسبة لحقوق الغير بل يكفي ان يرفع دعواه على المشتري ويأخذ الدين المبيعة في نظير دفع ثمنها ومصاريف البيع والمصاريف الضرورية او النافعة التي يكون صرفها للمشتري على الدين المبيعة

كذلك لا يلزم المسترد بتسجيل الطلب ولا الحكم الصادر له بالاسترداد ليتمكن الاحتجاج به على الغير كما هو الحال في الشفعة

ثانياً - يعتبر المسترد أنه حل محل المشتري وأنه تملك العقار من البائع من وقت البيع ويعتبر المشتري في كل ما أجراه من التصرفات أو استثمار الدين المبيعة أنه طفيلي *Girant d'of-fair* (لا يلزم المسترد منها إلا بما كان داخلاً في سلطة الطفيلي فجميع التصرفات العينية التي يكون أجراها المشتري تصبح ساقطة وجميع

المصاريف التي صرفت ليلزم المشتري منها سوى الضرورية أي التي كانت لازمة لصيانة العين أو النافعة التي زادت في قيمتها

كلمة أخيرة

دونا هذا البحث للاحاطة بالأراء المختلفة والاحكام المتضاربة في موضوع الاسترداد بغير تليق عليها أو نرجع لاحدها على الآخر واكتننا سننود في مقال آخر لمنقشة هذه الآراء والتعليق عليها ان شاء الله

الجدول المستمر

ان فكرة انشاء الجدول المستمر حسنة من . والتحضير من التعديلات

— ١ —

حيث ان الباحث لها هو الرغبة في سرعة الفصل في القضايا المحضرة ولكنها بنظامها الذي خصته « المحاماة » في عددها الاول ليست صالحة ولا مؤدية للغرض المقصود منها بل ربما كانت مخلة بالعمل ومضرة بالتقاضين ومتمبة للقاضي ومعطلة للمحامي والاولى بها نبذها . واذا أريد منع التأجيلات أو تقليها فليعدل نظام التقاضي على وجه يضمن السرعة مع الدقة في جميع القضايا محضرة . غير محضرة ويسد النقص الفاحش المشاهد في النظام الحالي والى الفارى ملاحظاتي على هذه الفكرة وما يجب ادخاله على قانوني المرافعات

انه ليس من النظام في شيء أن لا يكون في المحكمة جدول عام لحصر القضايا المحضرة والتي تحت التحضير على السواء والا فكيف يعرف بأشكاتب المحكمة ورئيسها ما عندها من القضايا أو وزير الحقاينة ما في محاكمه من المخاصات ؟ وكيف يراقب مفتشو الحسابات محصلي الرسوم ومقديريها ؟ اليس من الجائر مع عدم حصر جميع القضايا في جدول عام أن الكتاب المختلس أو المهمل يقدم للمفتش القضية التي لا اختلاس ولا اهمال فيها ويخفي عنه التي فيها شيء

- ٢ -

انه ليس من المصلحة في شيء ان يترك ارباب القضايا جاهلين باليوم الذي تسمح المداير بنظر قضاياهم فيه ولا يكفي لمعرفة ذلك اليوم ان رئيس المحكمة يحرر كشفاً بما يغلب على الظن نظره من القضايا في كل ثلاثة اسابيع . نعم قد يحمله معروفاً بالتقريب ولكن ما الذي يضطرنا لتقرير هذا النظام الا بتر ؟ او ما هو وجه الضرر من تحديد جلسة معينة مع اعلان الخصوم بها حتى لا يبقوا مع وكلائهم ملازمين للمحكمة منتظرين قضيتهم ؟ نألفه ان صاحب القضية خير له ان تتأخر عشرين مرة من ان يبقى ملازماً لها . فلا اعماله الاخرى ثلاثة اسابيع متوالية . على ان كثرة التأجيلات المشكوك منها ليست ناشئة عن تحديد جلسات معينة للقضايا بل عن فساد النظام الحالي الذي لا يجوز المدول عنه . الى نظام آخر اعظم فساداً منه ولذلك ارى البقاء على ما نحن عليه

- ٣ -

واذا كان الغرض من انشاء الجدول المستمر ان رئيس المحكمة يوزع من واقعه القضايا على الدوائر فالاولى عدم انشائه بالمرّة لان الافضل لمصلحة العمل ان قضى التحضير الذي درس القضية وعرف اهميتها هو الذي يوزعها على الدوائر ويحدد لها جلسة للمرافعة الاولى من اناتها

من ذلك ؟ وهب ان القضية يحملتها فقدت أو سرقت فبماذا يثبت الخصمان تقديمها للمحكمة وتسبب قلم الكتاب في ضياعها ؟ وعلى أي شيء يرتكبان في المطالبة بتعويض الضرر الناتج عن فقدانها ان لم يكن هناك جدول عام لحصر جميع القضايا وليكون كوثيقة لهما على انهما عهدا بخصوصيتهما الى المحكمة لتحكم فيها

على أن للجدول العام غرضاً آخر غير الاغراض المشار اليها وهو الكشف والاستدلال منه على نمر وتواريخ الاحكام في القضايا التي يريد الناس سحب مستنداتهم او صور رسمية منها فاذا لم يكن لهذا الجدول وجود فم يكشفون وبم يستدلون ؟

وهب ايضا ان قاضي التحضير حكم في القضية غيائياً قبل بصرح ان تبقي بلا قيد في جدول ما ؟ وماذا تكون الحال لو كان المحكوم له جاهلاً بتاريخ الحكم وجاء طالباً بحكمه او مستنداته وبمحت عنها الكاتب فلم يعثر عليها او كان متواطئاً مع الخصم الاخر وسوف في طلب الرجل بحجة البحث ؟ ألم يكن في ذلك ضياع او تعطيل على الاقل لحقوق الناس ؟

على انه اذا كان من الضروري انشاء الجدول المستمر فانه لا يتعارض مع الجدول العام حتى يصح القول بعدم امكان الجمع بينهما ولذلك ارى ابقاء الجدول العام

بعد التحضير في حكم الوقوف دون ان تقدم للمرافعة الا بطلب تسجيل قيد بمقتضاه في الجدول المستمر . ولذلك ارى عدم الحاجة الى انشاء هذا الجدول وان يبقى العمل جاريا على ما نحن عليه الان من توزيع القضايا وتحديد جلسات المرافعة فيها بمعرفة قضاة التحضير

— ٤ —

واذا كان الملحوظ في فكرة انشاء الجدول المستمر هو حمل القضاة على الاستمرار في نظر القضية حتى ينتهوا منها بالحكم القطعي فان ذلك ممكن بدون احتياج الى انشاء جدول ثان بجانب الجدول الدائم ولكن بثلاثة شروط (احدها) ان يتخصص اسماع المرافعة والحكم قضاة لا يشتغلون في غير المدني حتى لا تعترضهم جلسة جنح ومخالفات مستأنفة تعوقهم عن الاستمرار في نظر القضايا المدنية و (الثاني) تعديل نظام التقاضي وتوسيع سلطة قاضي التحضير الى درجة تمكنه من تمييز القضية بسرعة ودقة وجعلها صالحة للحكم و (الثالث) ان يتخصص قضاة لا يشتغلون بغير التحضير لان ماموريتهم مع التعديل المشار اليه تكون شاقة يعجزون عن القيام بها اذا كلفوا بغيرها. أما اذا ظل نظام التقاضي وقانون التحضير على حالهما وظل القاضي يشتغل في الجلسة وفي التحضير وفي الجنح والمخالفات المستأنفة وابتدأها للجزئيات بدل

المنعيب من قضائها فان الحال تبقى على ما هي عليه ولا تتمتع الشكوى من التأجيلات ولو انشأت الوزارة آلافا من الجداول وسمتها بما شئت من الاسماء . وذلك لان المحكمة قد تبين من المرافعة ضرورة تكليف الخصمين او احدهما بتقديم ورقة لم يفتنا لزومها او يستمدا عدم تقديمها تعظيلا او انها ترى احالة الدعوى على التحقيق او تعيين خبير أو غير ذلك مما يحصل كثيرا فتضطر لتأجيل القضية الى اجل آخر حتى يتم ما ارادته اذ بدونه لا يستطيع الحكم في الدعوى قطعا ولهذا لا يكون من المفيد ابدا وضع اى نظام داخلي او قانون آخر يحتم على القضاة الحكم قطعا في جميع الدعاوى المقيدة في الجدول المستمر مع بقاء نظام التقاضي وقانون التحضير على حالهما

وخلاصة القول ان نظام الجدول المستمر غير صالح مطلقا لالمنع التأجيلات ولا لتقليلها ولا لسرعة الفصل في القضية قطعا والاولى عدم التفكير فيه قطيا

“ اما اذا اريدت قريب اجل التزام حتى لا تشكو الحكومة والناس من كثرة التأجيلات فانه يجب تعديل قانوني الرافعات والتحضير على الوجه الآتي

(١) يسمح لقاضي التحضير بالحكم في قضايا تزم المالكه لأنها لا تحتاج لبساطتها

ثلاثة قضايا

بقصد التسوية او بقصد التمكن من تهريب

ملكه اولى كره خصمه على الصلح معه على اقل من مطلوبه. ومثل هؤلاء يجب ان يقام في وجههم سد منيع يحول بينهم وبين ما يشتهون وذلك بتعديل قانونى المرافعات والتحصير بنظام جديد يقضى - اولاً - بعدم جواز المعارضة الا ان يثبت انه كان خارج القطر فى وقت اعلانه بصحيفة الدعوى ولم يكن له دليل رسمى

او دائرة تمثله - وثانياً - بان يعطى للمدعى حق طلب اثبات غيبة المدعى عليه ولو كان واحداً حتى اذا لم يحضر بعد اعلانه بحكم ثبوت الغيبة يكون الحكم القيايى الذى يصدر عليه فى الموضوع غير قابل للمعارضة . وتما اشترطنا ثبوت غيبة المدعى عليه لىكون هذا كضمانة للمختلفين عن الحضور لعذر لم يسمهم تبليغه للقاضى بواسطة وكيل عنهم فاذا تخلفوا بعد ذلك لا يكون لهم ثمت عذر ويكونون قد استحقوا

الحكم عليهم حكماً غايياً لا يقبل المعارضة

وتعديل المادة ٣٨٥ فرافعات بان يكاف المدعى يشرح دعواه فى الاعلان الافتتاحى شرحاً وافياً كمذكرة ضافية مع بيان مستداته بياناً كافياً والغرض من تسكه بكل واحد منها والوجود منها عنده والغير موجود وجهة وجوده ان كانت ادارة المحكمة مختلطة أو شخصاً من الناس ثم تعديل المادة () مرافعات بأن يجعل ميعاد

(ب) يسمح له بالحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة او بها فى الاحوال المصرح بها فى القانون لان المدعى اذا اراد الآن معافاته من الكفالة اضطر لاحالة القضية على المحكمة لتعافيه منها مع ان احوال المعافاة محصورة فى القانون وفى امكان قاضى التحضير وحده ان يتبينها بدون احتياج الى اثنين آخرين معه

(ج) يسمح له بالحكم فى طلب التحقيق واجرائه وتعيين الخبراء واستبدالهم وبالتقال لمعاينة الاعيان الثابتة وبغير ذلك من الاجراءات المجهزة للدعوى حقيقة فيكون قد قام بما تدل عليه كلمة (تحضير) اما احالة القضية على الجلسة كالكتلة الصماء فليس من التحضير فى شىء. على انه اذا اخطأ فى الحكم بالتحقيق او بتعيين الخبير فللمحكمة ان لا تنقيد بحكمه اذا كان فى غير الاحوال التى يجوز فيها ذلك

(د) منحه السلطة المطلقة فى الاصلاح على المستند الموجود فى جهة اداريه او جهة قضائية اخرى لم تسمح بتسليمه او تسليم موارثه الى المتمسك به

(هـ) ان المعارضات فى الاحكام القيايية سبب كبير من الاسباب التى تمد اجل التزام بين الخصمين لان كثيراً من المبطلين يعتمد التأخر من الحضور فيحكم عليه غايياً فيعارض

الجلسة اربعة اسابيع يكلف المدعي بقيد القضية وتقديم الحاصل عليه من مستنداته في النصف الاول منها . اما النصف الثاني من الاربعة اسابيع فان المدعي عليه يكون مكلفاً فيها بتقديم مذكرة صافية باقواله مع بيان مستنداته واحداً واحداً والموجود منها والتغير موجود وجبة وجوده . وفي الجلسة المحددة وهي أول جلسة يتحتم على القاضي ان يسمع المرافعة في القضية كما لو كانت في الجلسة ثم يقرر التأجيل ليقدم الخصوم باقي مستنداتهم التي يرى انها ضرورية للدعوى والا قرر بما يراه . وفي الجلسة الثانية يتعين عليه ان يسمع المرافعة ويصدر قراره اما باحالة القضية على المرافعة او على التحقيق او تعيين خبير في الاحوال التي يجوز له فيها ذلك

بهذا يمكن تنجيز القضايا بسرعة ودقة وتمتنع الشكوى من التأخير

منها

هذا ما عن لي من اوجه النقد على فكرة الجدل المستمر وبعض مآرائته من طرق الاصلاح في نظام التقاضي في مصر وعندي ان كل نظام

هنا ما اظنه واجباً على الحكومة للبلاد والله اسأل ان يوفقها ويوفق الامة لما فيه الخير

طنطا عبد الوهاب محمد الحامى

الاحكام

٩

٩١٤ و ١٩١٥ قضائية ومجدول المجلس رقم (٥٤)

سنة ٩١٤ و ٩١٥ قضائية

المرفوع من حضرة صاحب المعالي وزير
الخزينة بناء على شكوى محمد بك بدير المقيم
بالاسكندرية الحاضر شخصياً بالجلسة

ضد

الست سجر هاتم كريمة محمد بك نديم
المقيمة بالاسكندرية

عن قرار مجلس حسبي محافظة الاسكندرية

الصادر في ٢١ مارس سنة ٩١٥ القاضي (١)

باختصاصه بالنظر في قيمة الوصاية المختارة صحة

وبطلاناً (٢) بطلان الوصاية المختارة الصادرة من

محمد بك نديم الجوخدار لمحمد بك بدير على

القاهرة نرجس بنت ابن المتوفي (٣) استمرار

وصاية الست سجر هاتم على القاصرة المذكورة

(٤) تكليف الست سجر بتقديم ملحق جرد

بما قد يخص القاهرة في تركتها جدها

وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمد

افندي توفيق الساوي

الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على

وصية سفيه قبل الحجر عليه

الملخص :

(١) الحجر لسنه لا يبطل الوصية التي صدرت
من الموصي قبل الحجر

(٢) التناقض في المصلحة بين الوصي المختار والمتناقص
لا يقرب عليه عزل هذا الوصي بل يبنى عليه تعيين
وصي للخصومة كلما دعت الحاجة الى ذلك

بانهم صاحب المظنة حسين كامل سلطان مصر

المجلس الحسبي العالي

المنعقد علماً برأى محكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة سعادة محيي ابراهيم باشا رئيس

محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات

احمد ذوالفقار بك وحسين دوويش بك

المستشارين بالحكمة المذكورة والشيخ عبد

الرحمن محمود قراعه نائب المحكمة العليا الشرعية

وحسن رضوان باشا مدير الغربية سابقاً -

اعضاء

والشيخ محمود ضيف كاتب المجلس

اصدر القرار الآتي

في الطعن المقيم بمجدول استئناف قرارات

المجالس الحسبية بنظرة الحاقانية رقم (٥٥) سنة

الاوراق والمداولة حسب القانون

الغاء القرار واعتماد الوصاية المختارة. وطلب الوكيل
عن الست سجر تأييد القرار المستأنف. وفوضت
النيابة الرأى للمجلس

من حيث أن الست سجر هاتم كريمة
للمرحوم محمد افندي نعيم الجوخدار التي كانت
قيمة على أيها المحجور عليه قد عينها مجلس حسي
محافظة الاسكندرية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥

وحيث أن الطعن مقبول شكلا
وحيث أن مجلس حسي محافظة الاسكندرية
لم يعتمد وصاية محمد بك بدير المختارة على البنت
نرجس القاصرة الصادرة اليه من جدتها محمد
افندي نعيم بناء على أن محمد افندي نعيم المذكور
كان في حالة سفه وقت صدور تلك الوصاية
منه ولأن الحجر عليه بذلك قد ابطالها

وصية على بنت أخيها نرجس القاصرة
وحيث أنه على أثر وفاة محمد أفندي نعيم
الجوخدار قد أخطر محمد بك بدير محافظة
الاسكندرية بأنه قد أصبح وصياً مختاراً من قبل
للتوفى على حفيده نرجس بمقتضى اعلامين
شرعيين صادرين من محكمة الاسكندرية
الشرعية في ١٢ و ١٨ فبراير سنة ١٩١٢

وحيث أنه من المقرر شرعاً كما افتي صاحب
الفضيلة مفتى الديار المصرية أن الحجر للسفه
لا يبطل الوصية التي صدرت من الموصي قبل
الحجر

وحيث ان المجلس الحسي المذكور قرر في
٢١ مارس سنة ١٩١٥ باختصاصه بالانظر في تقدير
قيمة الوصاية المختارة صحة وبطلاناً وبطلان
الوصاية المختارة الصادرة من محمد نعيم أفندي
الجوخدار الى محمد بك بدير على القاصرة نرجس
المذكورة وباستمرار وصاية الست سجر هاتم
كريمة للمرحوم محمد افندي نعيم الجوخدار على
هذه القاصرة

وحيث أنه متى كانت هذه الوصاية صحيحة
شرعاً فلايس للمجلس الحسي الا اعتمادها طبقاً
لنص المادة ١٧ من لائحة المجالس الحسنية

وحيث أن حضرة صاحب المالى وزير
الحقانية طمن في هذا القرار بناء على شكوى
محمد بك بدير

وحيث أن القول بعدم ذلك من الست
سجر بان الوصى المختار لا يصلح للوصاية
لوجود تناقض بين مصلحة البنت القاصرة وبين
مصلحته بصفته وكيل عن ناظرة الوقف المستحقة
فيه القاصرة قول لا يلتفت اليه لانه على فرض
صحة هذا القول لا يدين عليه عزل الوصى المختار
الذى وضع الموصى ثقته فيه بل يبنى عليه فقط تعيين
وصى للخصومة من الجهة المختصة عند اللزوم

وحيث انه بجملة المجلس الحسي المالى المنعقد
في هذا اليوم طلب الوكيل عن محمد بك بدير

الوصاية بالخصومة مع وجود ولي أو وصي وصاية عامة ولا اختصاص للمجالس الحسبية عند وجود الولي أو الوصي العام (المادة الثانية من امر ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وللادان ١٦ و ١٧ من لائحة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٦)

باسم الجناح الافخم عباس حلمي

باشا خديوى مصر

المجلس الحسبي العالي -

المتنقد علنا بسرأي محكمة الاستئناف الاهلية تحت رئاسة عمادة محيي ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبمحضر حضرات احمد طلعت بك وحسن جلال بك المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد محمود ناجي العضو بالمحكمة الشرعية العليا وحسن رضوان باشا مدير الغربية سابقا - اعضاء والشيخ محمود صيف كاتب المجلس اصدر القرار الآتي

في الطعن المقيد بمجدول استئناف قرارات المجالس الحسبية بنظارة الحقانية رقم ٢ سنة ٩١٤ وبجدول المجلس الحسبي رقم ١ سنة ١٩١٤

ضد

بولس داغر وشركاه عن قرار مجلس حسبي مركز اشدون الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٩١٣ القاضي برفض تعيين وصي خصومة دلي عبد الحميد بن عبد الهادي الدسوقي

وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمد

افندي زكي الابراشي

وحيث انه بناء على ذلك يكون قرار مجلس حسبي محافظة الاسكندرية القاضي بطلان وصاية محمد بك بدير المختارة وباستمرار وصاية الست سجر قرار في غير مطعوه وتعيين الفاؤه واعتماد وصاية محمد بك بدير المختارة
فبناء على ذلك

قرر المجلس الحسبي العالي قبول الطعن شكلا وفي الموضوع إلغاء القرار المطعوه وفيه واعتماد محمد بك بدير وصيا مختارا من قبل المتوفى على القاصرة بنت بنته

هذا ماقرره المجلس الحسبي العالي بجلسته العلنية في يوم الاحد ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ الموافق ١٦ رجب سنة ١٣٣٣

كاتب اليوم رئيس المجلس الحسبي العالي

١٠

اختصاص المجالس الحسبية

في الوصاية

ملخص القرار

(١) المتصور من الوصاية التي تختص بنظرها المجالس الحسبية هي الوصاية العامة اما الوصاية الخاصة بمثل معين التي تنتهى باتيهاؤه فهي خارجة عن اختصاص المجالس الحسبية ذلك لانه لا يوجد نص صريح او ضمنى يفيد الاختصاص بل على العكس من ذلك يوجد نص المادة ٢٧ من اللائحة القديمة للمحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٥ يفيد انه لا شأن للمجالس الحسبية فيها كذلك لا تكون

الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمدادولة حسب القانون من حيث ان عبد الهادي الدسوقي الولي على ابنه القاصر عبد الحميد مدين لآخرين فطلب الياس نقولا داغر بصفته وكيلًا عن الدائنين بولس داغروشر كانه من مجلس حسبي مركز اشمون في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٣ تعيين وصي على عبد الحميد القاصر للخصومة لان الدائنين المذكورين رفعوا على المدين عبد الهادي دعوى امام المحكمة المختلطة طلبوا فيها بطلان البيع الحاصل منه لابنه القاصر فقرر المجلس المذكور في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣ عدم اجابة هذا الطلب اirtكانا على أن المادة (١٦) من لائحة ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ تمنع من ذلك وحيث أن سعادة ناظر الحفائية طعن في هذا القرار لان الغرض ليس عزل الولي

وحيث انه يجلسه اول فبراير سنة ١٩١٤ للمجلس الحسبي العالي حضر المعلم سعد عطيه وكيل الدائنين وطلب الناء القرار وتعيين وصي للخصومة. والنيابة فوضت الرأي للمجلس

وحيث ان الوصاية التي تنظر فيها المجالس الحسبية بموجب امر ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وملحقاته هي الوصاية العامة اما الوصاية الخاصة بعمل معين التي تنتهي بانتهائه فليس في تلك

النصوص ما يدل صراحة او ضمنا على ان للمجالس الحسبية نظرها بل بعض النصوص يفيد ان لا شأن للمجالس المذكورة فيها (المادة ٢٧ من اللائحة القديمة للمحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ يونية سنة ١٨٨٠) مثلا

وحيث انه زيادة على ذلك الوصاية بالخصومة لا تكون غالبًا مع وجود ولى او وصي وصاية عامة عندما تتعارض مصلحته مع مصلحة القاصر كما في الحالة التي بصدها المجلس. والاحول التي تستند المجالس الحسبية سلطانها منها صريحة في ان تعيين المجالس الحسبية للاوصياء لا يكون الا عند عدم وجود وصي او ولي (المادة الثانية من امر ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ والمادتين ١٦ و ١٧ من لائحة ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧) على الاخص

وحيث أنه يشجعها تقدم ان المجلس الحسبي ليس به تعيين وصي للخصومة لانه غير مختص بذلك. فبناء عليه

قرر المجلس الحسبي العالي قبول الطعن شكلا وفي الموضوع عدم اختصاص المجالس الحسبية بنظر هذا الطلب

هذا ما قرره المجلس الحسبي العالي بمجلسه العلنية المنعقدة في يوم الاحد اول فبراير سنة ١٩١٤ الموافق ٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٢ الف وثلثمائة وثلثين وثلاثين

رئيس المجلس الحسبي العالي كاتب المجلس
ختم امضاء

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه في يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٩ بإحياة الطود شرع في سرقة جلود لعبد العزيز خيس على بطريق الاكراه الواقع على عبد الله بسيوني زايد أثناء انسرقة بان قاو ٩٠ وضربه والقاه على الارض، بأنه في الزمان والمكان المذكورين هرب من دوار العمدة بمدان قبض عليه قانونا بسبب الجناية المذكورة. وطلبت من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة اسكندرية الاهلية احانة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٢٧١ فقرة أولى و ١٢٠ فقرة أولى عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بإحالة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد المذكورة ومحكمة جنايات اسكندرية حكمت بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ عملا بالمادتين ٢٤ و ٢٠ فقرة ثانية و ١٢٠ عقوبات حضوريا بمجلس عمود احمد القديب الشيرباني رحمة تسعة شهور مع الشغل بالنسبة للسرقة وشهر مع الشغل بالنسبة لهروبه

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ قرر حضرة كامل بك عزيز نائب نيابة دمنهور بالطعن في هذا الحكم بطريق التماس والابرار وقدم تقريرا بأسباب طعنه في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠

١١

أخلل بمقوق الدفاع

تقص وابرار

ملخص الحكم

(١) اذا رأت المحكمة ان تغير وصف الجريمة من شروع في جناية سرقة باكراه الى سرقة تامة ولو كانت جنحة ولم يذهب التهم الى هذا التغير عد ذلك اخلا لا بمقوق الدفاع وبطلانا جوهريا في الاجراءات وسببا لنقض الحكم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول

سلطان مصر

محكمة التقص والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المجالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر كالوين ومسيو سوحان وعبد الرحمن رضا بك وصالح حتى بك المستشارين بها ورزق الله سميكة بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمد راغب أفندي كاتب ابلسة أصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية

في قضيتها نمرة ١١٤٩ سنة ١٩١٩-١٩٢٠

بجدول المحكمة نمرة ١٣٤٩ سنة ٣٧ قضائية

ضد

محمدا محمد القديب الشيرباني رحمة عمره

١٨ سنة جزار ومقيم بالطود

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث أن اكتفاء المحكمة بأبواب جنحة سرقة بدلا من جنابة سرقة باكره اذا أمكن اعتباره كفيلاً لوضعه لاستبعاد ظروف الاكراه المشددة فإنه يتعين من جهة أخرى قبول وجه

الظمن الآخر الذي ارتكبت عليه النيابة وحيث في الواقع وقس الامر أن اغتال

الظروف المشددة وما يترتب على ذلك من تخفيض العقوبة لا يمنع من اعتبار تفسير الوصف من شروع

في جنابة سرقة باكره الى سرقة تامة ولو تكن جنحة اختلالاً بحقوق الدفاع وبطلاناً جوهرياً

في الاجراءات متى تكون المحكمة لم تنفيه المتهم الى هذا التفسير ولم تمكنه من أن يتناول

دفاعه عن هذا الوصف الجديد فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الظمن والغاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة جنايات

اسكندرية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى غير التي حكمت فيها أولاً

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٥ يونيو سنة ١٩٢٠

الموافق ١٨ رمضان سنة ١٣٣٨

١٢

اشتمال الحكم على واقعة خطأ

نقض وإبرام

ملخص الحكم:

يقبل النقض ويعتبر الحكم مشتملاً على بطلان جوهرى اذا قرر وفاة المتهم ثم ثبت مادياً مخالفة هذا الحقيقة ولو كان هذا الخطأ مترتباً على قول صادر من النيابة وهو قول لا يمكن ان يقوم مقام الدليل القانوني اللازم لاثبات الوفاة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول

سلطان مصر

محكمة النقض والابرام

للمشكلة علماً تحت رئاسة حضرة صاحب

المتالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب العزة المستر

كلوئى ومسيو سودان وعبد الرحمن رضا بك

وصالح حتى بك المستشارين بها ورزق الله سميكه

بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمد راغب أفندى

كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الاتي

في الظمن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١١٦٤

سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ بمجول المحكمة نمرة ١٣٤٨

قضائية ضد

يومي محمد توفى عمره ٢٠ سنة وصناعته

عسكري نمرة ٧٧٢٥ تبع عجي أو رطله بلوك نمرة ٦

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه
في يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ بناحية ابوصور دخل
محل سكن فاطمة ابراهيم بقصد ارتكاب جريمة
فيه وطلبت عقابه بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٥ عقوبات
ومحكمة بور سعيد الجزئية حكمت بتاريخ
٥ يونيه سنة ١٩١٩ عملاً بالمادتين المذكورتين
حضورياً بتفريم المتهم خمسمائة قرش صاغ
فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم
يوم صدوره في ٥ يونيه سنة ١٩١٩ والى اية استأنفته
ايضاً في يوم ٨ يونيه سنة ١٩١٩

ومحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية منعقدة
بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ٣ أغسطس
سنة ١٩١٩ عملاً بالمادتين الواردتين بالحكم
المستأنف غيائياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي
الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وجسب المتهم
شهرين بسيط وأعفته من مصاريف التدرجيتين
فعارض المحكوم عليه بتاريخ ٢١ أغسطس
سنة ١٩١٩

وحكم في المارضة بتاريخ ٢٨ مارس سنة
١٩٢٠ غيائياً بقبول المارضة شكلاً وفي الموضوع
بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لوفاة المتهم
وبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٢٠ قرر حضرة صاحب
السعادة محمد توفيق رفعت باشا النائب العمومي
بالطن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار

وقدم تقريراً بأسباب طعنه في التاريخ المذكور

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على الاوراق والمدولة قانوناً
من حيث أن طلب النقض صحيح شكلاً
وحيث أن الحكم المطعون فيه قضى
بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم

وحيث أنه ثبت في الواقع أن المتهم لا يزال
حيّاً وان الحكم بالوفاة كان نتيجة خطأ مادي
وحيث انه اذا قرر الحكم واقعة يثبت
مادياً انها مخالفة للحقيقة فيعتبر مشتاعلاً على بطلان
جوهرى حتى ولو كان الخطأ مترتباً على قول
غير صحيح صادر من النيابة العمومية لا يمكن
أن يقوم مقام الدليل القانونى للازم لاثبات الوفاة
كما أن الحكم الصادر في واقعة موضوعية لا يبر
نهائياً متى لم يكن للقاضي كامل الحرية في تقديرها
وكان مقيداً بطرق اثبات معلومة مثل شهادات
الوفاة والشهادات الطبية وغير ذلك ومحكمة
الموضوع لم ترتكن على شيء من ذلك في الحكم

بالوفاة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار
والغاء الحكم المطعون فيه وحالة القضية على محكمة
الزقازيق الابتدائية الاهلية منعقدة بهيئة استئنافية
للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى غير التي حكمت

فيها اولاً

وبحضور حضرة حامد شكرى بك وكيل

النيابة العمومية

وحضرة رزق ميخائيل أفندى سكرتير

محكمة الاستئناف الاهلية

أصدر الحكم الآتى

في طلب اعادة النظر المقدم من حضرة

مرقس أفندى فهمى عن الحكم الصادر ضده من

مجلس تأديب المحامين بمحكمة الاستئناف

الاهلية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١ في القضيتين

التأديبتين نمرة ٣ و ٢ سنة ١٩١١

وقائع وأسباب الحكم

من حيث انه بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١

صدر حكم من مجلس تأديب المحامين بمحكمة

الاستئناف الاهلية بمحو اسم مرقس أفندى

فهمى من جدول المحامين

وحيث انه في ٨ فبراير سنة ١٩٢٠ قدم

مرقس أفندى طلباً لهذه المحكمة جاء فيه أنه

عزى على مستندات جديدة قاطعة في كل الوقائع

التي عزيت اليه وهذه المستندات لم تعرض على

مجلس التأديب عند الفصل في قضيته في أول

الامر ولذا يلتمس قبول اعادة النظر في القضية

شكلاً وفي الموضوع الحكم بالمدول عن حكم

٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١ واعتباره كأن لم يكن

واعادة اسمه الى الجدول

وحيث انه في ١٩ فبراير أيضاً حضر مرقس

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها المانية

المنتقدة في يوم السبت ٥ يونيه سنة ١٩٢٠

الموافق ١٨ رمضان سنة ١٣٣٨

كتب الجلسة رئيس المحكمة

١٢

اعادة النظر في الاحكام التأديبية

مجلس تأديب المحامين بمحكمة الاستئناف

ملخص الحكم

تجاوز اعادة النظر في الاحكام التأديبية الصادرة

بمحو الاسم من الجدول ولو كانت صادرة من

محكمة استئنافية متى وجدت وثائق او أدلة جديدة

يترتب عليها تخفيف العقوبة او محوها

باسم حضرة صاحب الدفاعة فؤاد الارل

سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

مجلس تأديب المحامين

المنتقدة تحت رئاسة حضرة صاحب

المعالى أحمد طامت باشا رئيس محكمة الاستئناف

الاهلية

وبعضوية حضرات مستر برسيفل وكيهنا

ومستر كلايكوت ويوسف سايجان بك

المستشارين

وحضرة محمد ابو شادى بك وكيل نقابة

المحامين نائباً عن النقيب

أفندى الى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقرر انه يعارض في الحكم الآنف الذكر وذلك فيما يخص باثلاث وقائع المبينة فيه وهى :

١ طلب رشوة لاستصدار دكرتو باختصاص بطريكخانة الكلدان

٢ الاتفاق مع وكيل بطريرك الكلدان على رشوة ليحكم لمصلحة وكالة في الوصية

٣ عرض رشوة على مجلس البرستات بقبول نجيب موصلي ضمن طاقته البرستات والحجر عليه

وذلك باعتبار ان هذه الوقائع اخذت نهما خاصة مع انها لم تكن داخلة ضمن الاهام ولم تكن له بصيغها ووزنها التي انتهت اليها المحكمة وحيث انه بعد تاريخ هذه المعارضة قدم كذلك مقرر افندى مذكرة ضمنها ينامسها عن الوقائع والدالة التي يقول انها جددت ولم يسبق عرضها على مجلس التأديب ومن شأنها ان توجب برآته من العقوبة التي عوقب بها كما ضمنها ايضا يانافصيليا عن اوجه المعارضة

وفي يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ الممدد لنظر القضية ترافع الطالب امام المجلس في قبول

اعادة النظر والنيابة ابدت اعتراضاتها على هذا الطلب كما هو مبين بحضور الجلسة

وحيث ان لائحة تأديب المحامين الصادر عليها الامر العالي في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ التي

عوقب بموجبها مقرر افندى لم تنص على اعادة النظر في الاحكام التي تصدر من مجالس التأديب ونصت فقط على قبول الطعن في الاحكام المذكورة بطريق المعارضة اذا كانت صادرة غير اياها وبطريق الاستئناف امام مجلس التأديب بمحكمة

الاستئناف اذا كانت صادرة من مجالس التأديب بالمحاكم الابتدائية

وحيث ان لائحة تأديب المحامين الصادر عليها الامر العالي في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ التي

وحيث ان لائحة تأديب المحامين الصادر عليها الامر العالي في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ التي

تحكم المحكمة الاستئنافية بهيئة جمعية عمومية في أودة مشورتها في الاستئناف المذكور
تقرر حق العفو لمجالس التأديب وهو من حقوق الحكم وحده .

وحيث أنه مع عدم النص في اللائحة والفرنساوية على إعادة النظر كما تقدم فإن محاكم فرنسا حكمت بأن قرارات مجالس التأديب لا تنكسب قوة الشيء المحكوم فيه . وحيث

يجوز الرجوع فيها متى وجد مسوغ لذلك . وقد رأى هذا الرأي أيضاً علماء القانون فجاء في دالوز في باب قوة الشيء المحكوم فيه عند الكلام على الدعاى التأديبية على وجه العموم فقرة ٥٢١ في الجزء الأخير منها ما تعريبه : أن دعوى التأديب

تتعلق بوقائع لا يحددها قانون العقوبات والسير فيها طرفاً خاصة معينة فالعقوبات المقررة فيها ليست عقوبات حقيقية بمغناها القانونية والقرارات التي تصدر فيها ليست أحكاماً

وجاء فيه أيضاً في هذا الموضوع شرح رأيه بتوسع تحت كلمة محام (أفركاتو) غمرة ٤٤٩ : يرى المجلس من الصواب إيراد هذا الشرح بنصه لما فيه من الفائدة فقال

« أن من ينكر على مجلس التأديب حق المدول عن قراره يجوز له أن يسند رأيه الى أن القانون ليس فيه نص يجيز هذا المدول - وإلى أن القرارات التقديرية بن طبيعتها لا قبل للدول ويصح تطبيق هذا المبدأ على القرارات التأديبية بطريق القياس - وإلى أن المدول يؤدي الى

« غير أنه بالرغم من هذه الاعتبارات التي لا تنكر أهميتها فإن رأينا أن مجالس التأديب حق تخفيف العقوبات التي قضت بها وكذلك أيضاً حق المدول عنها كلها

« أن الأدلة التي ذكرناها تبين أن الرأي القائل بعدم جواز المدول لا تكون قاطعة إلا إذا أمكن مساواة قرارات التأديب بالأحكام القضائية الصادرة من محكمة أو من مجلس له اختصاص عام

« غير أن هذه المساواة محال لأن مجالس التأديب سلطة عائلية لا تتمدى قراراتها طائفة المأمين ولا يجب أن تكون قراراتها عليه وليست قراراتها فاصلة في حقوق الجنية كلها حتى تمنع من لطيف شتمها إلا ترجع عن قرار ظهر خطأ وعدم عدالته

« أن سلطة التأديب تستلزم من طبيعتها سهولة وسهولة لازمين لحفظ كرامة المحاماة وقد ينتج من هذه السهولة مقابلة في الحق أو خطأ في الواقع « أفليس من المعقول والمدل أن يكون لهذه السلطة بنائها طريق اصلاح ما شذ من قراراتها التقاسية وتقوم ما قرط من القرارات غير الأدلة « غير أنه يجب مع ذلك أن لا نقرر هذا الرأي على إطلاقه بل نقيده بأن يكون القرار صادراً من

مجلس التأديب ذاته او من محكمة تؤدي
وظيفته فاذا خرج القرار من سلطة مجلس
التأديب ورفع امره الى محكمة الاستئناف
بطريق الطعن القضائي فلم يبق لمجلس التأديب
حق إلغاء حكم صدر من سلطة عليا لانه اخلال
بمحق تلك السلطة بقوة الشيء المحكوم فيه »
وحيث ان احكام محكمة الاستئناف التي
يشير اليها دالوز بانها تحوز قوة الشيء المحكوم
فيه ولا تكرر قابلية للطعن هي بحسب لأئحة
المحامين في فرنسا (المادة ٢٧ منها) الاحكام التي
تصدر من محكمة استئنافية هيئة جمعية عمومية
تجتمع هيئة مجلس تأديب للنظر في الاستئناف
الذي يرفع لها عن حكم يصدر من مجلس تأديب
او محكمة ابتدائية هيئة مجلس تأديب
وحيث ان الحكم المطلوب اعادة النظر
فيه الآن لم يصدر من محكمة الاستئناف
بالطريقة المذكورة آنفاً وانما صدر لأول مرة
من مجلس تأديب بمحكمة الاستئناف
فالاستئناف الذي وضعه دالوز لا ينطبق عليه
وحيث انه جاء ايضاً في مؤلف مورين
في التأديب جزء ٢ صحيفة ٤٤٠ - ٤٤١ ضمن
نمره ٢٣٠ ما مضمونه: ان قوة الشيء المحكوم
فيه يجب ان تتلشى امام الاعتبارات المالية التي
لا بد ان يكون لها المركز الاول فان التعديل يأتي
ان يؤيد قراراً ظهر خطأه فالدول عن القرارات

التي يظهر خطأها جائز على الخصوص للقاضي
الذي يصح وصف سلطته بانها ساطة عائلية
وحيث أن لاكوست في كلامه عن الشيء
المحكوم فيه صحيفة ٤٤٣ رأى ان قرار المحو
اذا صدر على محام لا يمنع اعادة قيد اسمه في
المستقبل
وحيث ان محاكم الاستئناف والنقض
والابرار في فرنسا اجتمعت على ان قرار مجلس
التأديب بمحو اسم المحامي يجوز المدول عنه
سواء كان صادراً من مجلس تأديب المحامين
او من محكمة الاستئناف هيئة جمعية عمومية
بناء على التامن في قرار مجلس المحامين فقضت
بذلك محكمة استئناف باريس في ١٥ اغسطس
سنة ١٨٩٧ هيئة مشكلة من مجموع دوائرها
(دالوز مجموعة احكام سنة ١٨٩٨ جزء ٢
صحيفة ٢٣١)
وقضت بذلك محكمة استئناف الجزائر
في ٥ يناير سنة ١٩٠١ هيئة المشكلة من جميع
دوائرها ايضاً فحكمت بارجاع قيد اسم محام
كان حكم مجلس التأديب بمحو اسمه وايدت
الحكم محكمة الاستئناف (دالوز مجموعة احكام
سنة ١٩٠٤ جزء ٢ صحيفة ٤١٣) وقضى بهذا القضاء
كذلك مجلس تأديب المحامين من باريس بقراره
المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٧ (دالوز مجموعة
احكام سنة ١٩٠٨ جزء اول صحيفة ٥٥٨ في القسم

(الاول من التعليقات)

فيه في هذا الشأن متي وجدت وقائع او ادلة

جديدة من شأنها تخفيف العقوبة أو محوها

وحيث ان مجلس التأديب يرى هذا الرأي

ايضاً في هذه الحالة فقط اي في حالة محو

الاسم من الجدول مع هذه القيود بينها لما في

ذلك من ضمانة العدالة وتحقيقها

وحيث ان المحاكم المختلطة قد اتبعت كذلك

هذا المبدأ وحكمت به محكمة الاستئناف في

جميعها العمومية المتقدمة في ٢٤ ابريل سنة ١٩١٤

وحيث انه للأسباب المذكورة جميعها يتعين

قبول طلب مرقس اخندي فهي اعادة النظر في

قضيته وتحديد جلسة للنظر في الوقائع الجديدة

لتقديرها ومعرفة ما اذا كان من شأنها ان توصل

لبراءة او تخفيف العقوبة عنه والحكم في

الموضوع

وحيث انه فيما يختص بالمعارضة المقدمة منه

فان جميع الالوجه التي ابداهها تدخل في دائرة

تقدير الوقائع الجديدة وتتناول البحث في

موضوع القضية وحيث يتعين ضمها للطلب

السابق والنظر فيها مع الموضوع

فلهذا الاسباب

حكم المجلس بقبول اعادة النظر وتحديد

جلسة ١٧ ابريل سنة ١٩٢٠ للنظر في الوقائع

الجديدة للمقدمة من المحامي لتقديرها ومعرفة

ما اذا كان من شأنها ان توصل لبراءة او

وحيث ان المحاكم المذكورة قضت بهذه

الاحكام بناء على اعتبارات أهمها ان قضاء مجالس

التأديب قضاء عائلي لم يقيد الشارع بقيود معينة

فواجب هذا القضاء ان يضمن للمقدمين للمحاكمة

امانة عدالة مطلقة واسعة ويجب ان تكون لهم

كل طرق الدفاع وكل انواع التظلم التي تبليها

المبادئ العامة مفسرة بروح التوسع واليسر

وحيث ان محاكم بلجيكا نسجت في احكامها

ايضاً على هذا النوال فحكمت محكمة ايبج في

٣١ يناير سنة ١٨٨٩ حكماً مؤداه ان عقوبة محو

الاسم لا يمكن ان تكون مؤيدة وان المحامي

يمكن اعادة اسمه الى الجدول بطريقة اعادة

الاعتبار اذا ثبت انه اصبح اهلاً لذلك

وحيث انه قد جاء ايضاً في البانديكت

الفرنساوية تحت كلمة معام «افوكاتو» نمرة ١٦٦٣

انه متى تقدمت اوراق جديدة أو اذ لم تعرض

في بادئ الامر أو لم تحقق من قبل ومن شأنها

تبرئة المحامي فلمجلس التأديب الفاء قراره

السابق

وحيث يتضح من كل ما تقدم ان القضاء

في فرنسا وبلجيكا على اتفاق في قبول مبدأ

اعادة النظر في الاحكام التأديبية الصادرة بالمحو

من الجدول ولو كانت صادرة من محكمة

استثنائية وعدم التمسك بقوة الشيء المحكوم

لتخفيف العقوبة عنه والحكم في الموضوع
صدر هذا الحكم وتلى علناً في يوم السبت
٦ مارس سنة ١٩٢٥ الموافق ١٥ جماد الثاني
سنة ١٣٣٨
السكرتير امضا الرئيس امضا

١٤

الاشكال في التنفيذ واستئنافه
والغرامة التهديدية

محكمة الاستئناف الاهلية

ملخص الحكم

(١) - الاشكال في تنفيذ الاحكام دعوى جديدة
فالحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية قابل
للاستئناف ولو كان الحكم موضوع الاشكال ضادراً
من هذه المحكمة بصفة استئنافية

(٢) اذا حكم على شخص بالقيام بعمل ما وقضى
عليه بغرامة يومية يدفعها لخصمه الى حين القيام
بهذا العمل و اردت ان تعرف اذا كان حكم الغرامة
نهائياً لا يجوز الرجوع فيه او تهديداً يجوز العدول
عنه فعليك ان ترجع الى اسباب الحكم فاذا اتضح
منها ان القاضي توفرت لديه جميع الاركان اللازمة
لتنفيذ الضرر طبقاً لنص المادة ١٢١ من القانون
المدني فحكمه نهائي والا فلا

راجع كذلك فيما يختص بالمبدأ الاول حكم
محكمة مصر في ٢ يونيه سنة ٩٠٣ و اردت بتعليقات
جلاد على المادة ٣٤٥ مرافعات فقرة ١٥١ صحيفه ٣٤٥
وراجع فيما يختص بالمبدأ الثاني الاحكام الاتية
حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ ديسمبر

سنة ١٨٩٥ و اردت بفهرست المشر سنوات الاولى
فقرة ٧٤٦

حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٠٢ و اردت بالمجموعة الرسمية السنة الرابعة
صحيفة ١٣٢

حكم محكمة القازيق الابتدائية الاهلية في ٤
فبراير سنة ٩٠٩ و اردت بالمجموعة الرسمية السنة
العاشره صحيفة ٢١٣

وراجع في موضوع الغرامة التهديدية ايضا اقوال
العلماء الاتي ذكرهم

مسبو دو هلس جزء اول صحيفة ٢٨٠ الفقرتان
٤١ و ٤٢ . بلانيول جزء ثان صحيفة ٦٩
بودرى . كتاب التمهيدات . جزء اول الفقرات
٤٤٠ و ٤٧٨ و ٤٧٩ .

باسم صاحب العظمة حسين كامل

سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

الشكلا علناً تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة يحيى ابراهيم باشا رئيس المحكمة

وبحضور جناب المستر هالتون وكيل المحكمة

وحضرة صاحب السعادة حسن جلال باشا

المستشار بها وحضرة أحمد حمدي أفندي كاتب

الجلسة

أصدرت الحكم الاتي

في الاستئناف اللقيد بالجدول العمري بتمرة

٥٣٧ سنة ٣٤ قضائية

المرفوع من الخواجا داود يوسف القيمين بقنا

عن التنفيذ وبمبلغ ١٥٠ قرشاً اتعاب عمادة قاستؤنف ضد .

حنا أفندي عبيد المقيم بقوص والست
مصرية بنت بولس زوجة المرحوم عبد المسيح
بطرس عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها
القصر لويس وأديب وروجينا ودولت أولاد
عبد المسيح بطرس . ثم ساور فيم عبد الملاك
وقلاده حنا ومكارى جرجي وجرجس ابراهيم
من ناحية ابنود بمركز قنا

وقائع الدعوى

فشرع المدعيان في تنفيذ هذا الحكم النهائي
الصادر لمصلحتهما وفي التنفيذ بمبلغ ٤٣٩ جنيتها
مصرياً تمويضاً عن مدة التأخير في ازالة
البناء من تاريخ اعلان الحكم الجزائي الواقع في
٩ يناير سنة ١٩١٥ وانا با عنهما المحضر في التنفيذ

رفع حنا أفندي عبيد والست مصرية بنت
بولس بصفتهما دعوى الى محكمة قنا الجزئية
ضد داود يوسف عمرة ٣٢٨٣ سنة ١٩١٢ بطلب
ملكيتهما الى ط ٥ س على الشيوخ في ٨ ط
و ١٢ س على الشيوخ في ١٤ ط و ١٤ س وبازالة بناء
الوايور الذي احده المسمى عليه على هذه الارض
والزامه به . ويض قدره جنياً واحداً عن كل يوم
في حالة التأخير من تاريخ الحكم لغاية التنفيذ
وبعد تعيين خبير فيها حكمت تلك المحكمة
الجزئية بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بثبوت
ملكية المدعين الى ط ٤ س و ٢٣ س على الشيوخ
في المقدار السالف الذكر وبالتسامح وبازالة ما احده
المدعى عليه من البناء على هذه الارض المشتركة
بين الطرفين على الشيوخ وبالزامه بالمصاريف
وتحملة بمصاريف الازالة راداً الزامه بدفع جنيه
واحد تمويضاً للمدعين عن كل يوم في حالة تأخره

يوم طلب التنفيذ في ٢٣ ابريل سنة ١٩١٦
فحكمت محكمة قنا الاستثنائية المذكورة
بشاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٧ برفض الاشكال

وباستمرار تنفيذ الحكم والزام رافعه بالمصاريف و٢٠٠٠ قرش اذ ابان المدعين أصلاً. فاستأنف رافع الاشكال هذا الحكم الاخير بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ٩١٧ ضد المدعين وفي مواجهة باقي الشركاء طالباً الفاء وعدم أحقية المدعين في التنفيذ بمبلغ التعويض الذي قدره واعفاه من كل تمويض لعدم تأخير في الازالة مع الزام المدعين المذكورين بالمصاريف عن الدرجتين واتمام المحاماة

وبجلسة اليوم المحددة أخيراً لنظر هذا الاستئناف يوم ١١ يونيه سنة ٩١٧ دفع محاميا المستأنف عليهم بعدم جواز الاستئناف لصدور الحكم المستأنف من محكمة ابتدائية بصفة استئنافية. وطلب محامي المستأنف رفض هذا الدفع لاقواله الميئنة بحضور الجلسة. وبعد أن قررت المحكمة ضم هذا الدفع الى الموضوع صمم محامى المستأنف على طلباته في ورقة الاستئناف وطلب محاميا المستأنف عليهم التأييد

ولنا يكون الحكم المستأنف غير قابل الاستئناف لان الحكم الذي رفع عنه الاشكال في تنفيذه هو حكم نهائى

وحيث ان هذا الدفع في غير محله ويجب رفضه لانه وان يكن شكل الدعوى الحالية هو اشكال في تنفيذ حكم صادر بصفة نهائية الا ان موضوعها في واقع الامر دعوى جديدة مرفوعة أمام محكمة أول درجة والغرض منها تمييز مؤدى حكم صادر بالزام المستأنف بمبلغ معين عن كل يوم من ايام التأخير في تنفيذ ذلك الحكم

فبناء على ذلك يكون الحكم الصادر في دعوى الاشكال قابلاً للاستئناف علماً بالمبدأ القاضى بان جميع الاحكام الصادرة من محاكم أول درجة جاز استئنافها الا اذا نص القانون صراحة بما يخالف ذلك

عن الموضوع

حيث أن المسألة المطروحة لدى محكمة

الاستئناف هي معرفة قيمة الحكم المطلوب ايقاف تنفيذه فيما يتعلق بالجزء الخاص منه بالزام المستأنف بان يدفع لبعض المستأنف عليهم مبلغ جنيه واحد تمويضاً عن كل يوم في حالة تأخيره عن تسليم قطعة ارض وازالة ما عليها من البناء وحيث انه من المقرر قانوناً ولا نزاع فيه انه اذا أمر القاضي بتنفيذ حكمه في ميعاد معين

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على القضية والمداولة عن الدفع بعدم جواز الاستئناف حث أن المستأنف عليهم وقموا بعدم جواز الاستئناف لان موضوع النزاع الحالي اشكال في تنفيذ حكم ولان الاشكال فصل فيه من نفس المحكمة التي أصدرت الحكم بصفة استئنافية

يجوز له أيضاً في الوقت ذاته أن يحكم بصفة مطلقة ونهائية بإلزام المحكوم عليهم بتعويض يحدد القاضي قيمته بمبلغ معين عن كل يوم من أيام التأخير ولكنه يجب في هذه الحالة وطبقاً لنص (المادة ١٢١) من القانون المدني أن يكون الحكم بالتعويض مبنياً على تقدير حقيقتي لقيمة الضرر وبناء عليه إذا اتضح من أسباب الحكم أن القاضي قد توفرت لديه جميع الأركان اللازمة لتقدير ذلك الضرر فمن البديهي والحالة هذه أن التعويض الذي يحكم فيه يكون مناسباً لقيمة الضرر الناشئ عن التأخير في تنفيذ الحكم ويكون للمبلغ المحكوم به بصفة تعريض قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ولا يجوز تخفيضه فيما بعد بمقتضى حكم قضائي آخر

وحيث أنه من جهة أخرى إذا اتضح من أسباب الحكم أو تبين من ظروف الدعوى أن المبلغ المحكوم به بصفة تعويض عن كل يوم تأخير قد حددته القاضي بمجرد سلطته ولم يكن في الواقع مناسباً لقيمة الضرر الناشئ عن التأخير فمن البديهي إذا أن هذه الحالة تختلف عن الحالة الأولى ويصبح الحكم بالتعويض كما يمر عنه بالاصطلاح القضائي من الاجراءات الاكراهية أو حكماً تهديدياً يقصد منه التأثير بطريقة غير مباشرة على ارادة المحكوم عليه وحمله على تنفيذ ما ألزم به

وحيث ان الاحكام المنصفة بهذه الصفة الاخيرة تكون قابلة للتعديل حسب الظروف والمحكمة التي اصدرت الحكم الاصلى الذي وقع التأخير في تنفيذه الحق في تقدير قيمة الضرر الفعلي الناشئ عن التأخير وتعديل التعويض المحكوم به وتخفيضه الى الحد الذي ينطبق حقيقة على ذلك الضرر . وفي الواقع فان القانون لا يميز للمحاكم ان تقضي بتعويضات مبالغ فيها ولا تتساوى مطالباً مع قيمة الضرر بدعوى اكراه المدين على التنفيذ الا في حالة واحدة وهي وجود شرط جزائي متفق عليه بين المتعاقدين

وحيث انه اذا طبقت المبادئ السابق ذكرها على الدعوى الحالية يتضح منها جلياً من ان المسألة موضوع النزاع هي حكم من الاحكام التهديدية المشار اليها آنفاً لان مبلغ الجنية الذي قضى به الحكم عن كل يوم من ايام التأخير في التنفيذ قد حددته المحكمة من تلقاءسلطتها فقط وليس مساوياً لواقع الامر في الضرر الحقيقي الناشئ عن التأخير وخصوصاً اذا لوحظ ان ذلك الضرر ناشئ عن عدم الانتفاع بقطعة ارض مقدارها ٤ ط و ٣٣ س لم يتمكن المستأنف عليها الاولان من الانتفاع بها لسبب تأخير المستأنف في تنفيذ الحكم

وحيث ان محكمة الاستئناف لم تجد في اوراق الدعوى ما يلزم من الاركان والدلائل

لتقدير قيمة الضرر الذي لحق المستأنف عليهما المذكورين لسبب التأخير في تنفيذ الحكم ولذا يتعين حفظ الحق لمن يطلب التعجيل من الاخصام في طلب تقدير قيمة ذلك الضرر بواسطة رفع دعوى على حدثها.

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالنزاع الحكم المستأنف فيما يختص بالغرامة وبايقاف تنفيذ الحكم فيما يتعلق بذلك مع الزام المستأنف عليهما الاولين بالمصاريف واثنين قرش اديات محاماة مع حفظ الحق لصاحب الشأن ان يرفع دعوى المحكمة المختصة بتقدير التعويض الناشيء عن التأخير

تليقات الحجة

() لقد اصابت المحكمة بقبول استئناف حكم الاشكال شكلاً لان لاعلاقة هنا لدعوى الاشكال بالحكم الذي بنيت عليه

هذا الحكم ، هو الا عقد قضائي قد نذأ عنه ارتباط قانوني بين المتخاصمين لا يمكن الفصل فيه الا بدعوى جديدة

ومادام حكم الاشكال صادر من المحكمة الابتدائية في دعوى مستألة بذاتها فهو قابل للاستئناف شكلاً طبقاً لنص المادة ٣٤٥ مرافعات .

على اننا نجد صعوبة في تطبيق هذا المبدأ على الحالة التي يكون فيها موضوع الاشكال قاصراً على طلب تفسير حكم صادر من محكمة ابتدائية بصفة استثنائية لانه بالرغم من التقارب بين الحالتين لا يمكن ان يقال في هذه الحالة ان الاشكال دعوى جديدة

(٧) ليس في القانون المصري ولا القانون الفرنسي نص يحول المحاكم حق القضاء بقرابة يومية قطعية كانت او تهديدية وانما صارت المحاكم على هذه القاعدة لتكره المحكوم عليهم على تنفيذ احكامها

ولقد اتفق علماء القانون في فرنسا هذه الاحكام لما فيها من تجاوز السلطة ليس فقط لان القانون لم ينص على الغرامة ولكن لانه نص بالعكس على قاعدة تمييز التعويض - ماده ١١٤٩ مدني (١٢١ اهل)

وفي سنة ١٨١١ قضت المحاكم الفرنسيه بالغرامة لأول مرة وفي سنة ١٨٢٤ قضت لأول مرة بجواز العدول عن حكم الغرامة (راجع بلانيول) ولقد جرت العادة هنا عند التعاقد ان يشترط الدائن على مدينه غرامة يومية عند التأخير في تنفيذ العمل المتهد به ولكن هذا الشرط اصح قبل القائه لان كثيراً ما ترفض المحاكم الاهلية الحكم بالغرامة المتفق عليها وكثيراً ما تعدل منها بعد الحكم بها

١٥

عدم جواز سماع الدعوى

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

ملخص الحكم :

لا يجوز للمحكمة الاهلية ان تنظر الدعوى الجبائية المكونة من جريمتي التبديد والتزوير اذا قضت المحكمة المختلطة بالمعقوبة في جريمة التبديد وحدها ذلك لان الجريمتين مرتبطتان ببعضهما ووقعتا لغرض جنائي واحد . والحكم من المحكمة المختلطة بمعقوبة على التبديد هو حكم على اشد الجريمتين عقوبة - والعبرة في معرفة اشد المعقوبتين بالقانون الذي قرر ارتباط الجرائم التي وقعت لغرض واحد

كثرت به بوانيس تاريخها ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٦
وذلك بوضع اوضاع مزورة واستعمال تلك المخالصة
المزورة وهو سالم بتزويرها بان قدسها المحضر
كينادس في ٨ مارس سنة ١٩١٨ بناحية دملو
والتهم لم يحضر ومحكمة قويسنا الجزئية حكمت
غياياً عملاً بالمادتين ١٨٣ و ٣٢ عقوبات بتاريخ ٨
ديسمبر سنة ١٩١٩ و عملاً بالمادة ١٦٢ تحقيق
جنايات بجبس المتهم مع الشغل ثلاثة شهور وكفالة
الف قرش بلا مصارف - واعان الحكم للمتهم
في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨ ولم يمرض فيه
واستأنف في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٨

وبجلسة يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ التي تحدت
لنظر الاستئناف طلبت النيابة التأييد والتهم
لم يحضر
ومحكمة طنطا الاستئنافية حكمت بهذه
الجلسة عملاً بالمادة ١٦٢ و ١٧٧ تحقيق جنايات
والمادتين الميتين بالحكم المستأنف غياياً بقبول
الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم
المستأنف - واعلن المحكوم عليه بالحكم في ٩
ديسمبر سنة ١٩١٩ وعارض فيه في ١٣ ديسمبر
سنة ١٩١٩

وبجلسة يوم ٣ مارس سنة ١٩٢٠ المحدد
لنظر المعارضة طلبت النيابة التأييد وعامى المتهم
طلب ترجمة القضية المنضمة وهي قضية المحكمة
المتخلطة الى اللغة العربية - والمحكمة قررت

وما دام القانون الاهلى جعل عقوبة التبديد
عقوبة للتبديد والتزوير مما فلا يجوز نظر الدعوى
امام المحاكم الاهلية اذ اقتضت المحكمة المتخلطة بمقوبة
التبديد لسبق تقصّل فيها

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول

سلطان مصر

محكمة طنطا الاهلية

حكم

بجلسة الجلس والمحلفات المستأنفة المنعقدة
علناً بسر اى المحكمة في يوم الاربعاء ١٠ مارس
سنة ١٩٢٠ الموافق ١٩ جماد الثانية سنة ١٣٣٨
تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بدوى بك
القاضي بالمحكمة

وحضور حضرتى خليل عفت ثابت أفندى
وصالح جعفر أفندى القاضيين
وحضرة سبابا أفندى حين عضو النيابة
وعلى أفندى كتب الجلسة
صدر الحكم الآتى

في قضية النيابة العمومية نمرة ٥٢٠ سنة ١٩١٩
ضد

سيد احمد الحبش عمره ٥٠ سنة فلاح
من دملو

اقامت النيابة العمومية الدعوى على هذا
المتهم وطلبت عقابه بالمادة ١٨٣ عقوبات لتزويره
مخالصة بمبلغ ٥٢٠ قرشاً صاغاً نسب صدورهما
من الخواجه قتيبرى جورجيدس وكيل الست

تأجيل القضية لجلسة اليوم لاستمرار المرافعة وفيها طلبت النيابة التأييد وطلب المحامي عنه راءته والمحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة القاضي المختص بالجلسة واقوال وطلبات النيابة العمومية والمحامي عن المتهم والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان المعارضة حازت شكلها القانوني طبقا للمادة ١٩٣ تحقيق جنليات

وحيث انه ثابت من الاوراق ان المحكمة المختلطة حكمت بحبس المتهم شهرا لتبديده الزراعة التي حجز عليها الخواجه فتتري جورجيداس وأقيم المتهم حارسا عليها وان حكمها بني على ان المخالصة التي قدمها المتهم للمحضر المختلط عند حضوره لبيع الزراعة المحجوزة مثبتة براءة ذمته من مبلغ ٥٢٠ قرشا صافيا باقى الحساب عليه مخالصة مزودة فلهذا المتهم فيها امضاء الخواجه فتتري جورجيداس

وحيث ان قيمة المخالصة لا تتجاوز قيمة المزروعات المحجوز عليها فليس الغرض من التزوير باكثر من التمكن من بيع الزراعة المحجوز عليها وتبديدها ويكون كلا الجريمتين جريمتي التزوير والتبديد لا يقبلان التجزئة

وحيث ان المادة ٣٣٠ فقرة ثمانية تكون منطبقة ويجب اعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم

بالمعقوبة المقررة لاشدها

وحيث ان المحكمة المختلطة لتقرر اختصاصها على الجرائم التي تقع على تنفيذ احكامها وعدم وجود نص مقابل المادة (٣٢ عقوبات) في قانونها الجنائي لم يكن يسمح الا ان تقتصر على الحكم في مسألة التبديد تاركة أمر التزوير للمحاكم الاهلية باعتبار انه وان كان مرتبطا بجريمة التبديد ارتباطا لا يقبل الفصل لا يزال له وجود مستقل من حيث اختصاص المحاكم الاهلية وقانون عقوباتها

وحيث انه يمين الان البحث في اثر الحكم الصادر من المحكمة المختلطة على حق المحاكم الاهلية في العقاب على التزوير

وحيث ان الحكم الصادر من المحكمة المختلطة صادر من محكمة مصرية وان المحاكم الاهلية لا يسمحان انكار وجوده او ارتباطه بدعوى التزوير

وحيث ان المحاكم الاهلية لا تملك ان تفصل جريمتي تبديد وتزوير غرضهما واحد ولا تملك ان توقع على كليهما اكثر من عقوبة واحدة هي عقوبة اشد الجريمتين

وحيث ان عقوبة التبديد في القانون الاهلي هي الجبر ويجوز ان يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرية (مواد ٢٩٦ و ٢٩٩ عقوبات)

في حين ان عقوبة التزوير الحبس مع الشغل (مادة

المختلطة من حيث تقدير العقوبة أو تقدير العقوبة الملائمة وتخصم منها ما سبق تنفيذه على المتهم من عقوبة المحكمة المختلطة

وحيث انه وقد حكمت المحكمة المختلطة بعقوبة على التبيد وهي أشد الجزعيتين عقوبة والجرعة التي كان يجب على المحكمة الاهلية ان تحكم بعقوبتها اذا عرض عليها أمر التبيد والتزوير مما لا يسع المحكمة الاهلية الا ان ترى أن كل عقوبة جديدة توقعها تكون عقوبة ثانية فوق عقوبة أولى ما دامت عقوبة التبيد هي العقوبة للتبيد والتزوير مما بحسب قانونها

وحيث أن القول بأن الجريمة المروضة على المحكمة هي جريمة التزوير وليس لها بأن تبنى بأمر التبيد لانهما جريمتان مستقلتان في قانون المحاكم المختلطة وان هذه المحاكم مختصة بحسب لأختها بجريمة التبيد وان المحاكم الاهلية ممنوعة من نظرها بمقتضى المادة الاولى من قانون عقوباتها فلم يكن للمحاكم المختلطة ان تمنع من نظرها ولا للمحاكم الاهلية ان تختص بالقضاء فيها - ان ذلك القول لا ينقض ما تقدم لانه مع التسليم به لا ينتج أكثر من اثبات صحة احالة القضية على المحكمة الاهلية

وحيث أن القضاء في الامر مرتبط بالمادة ٣٢ وهي عامة في نصها وحكمتها وليس فيها

(١٨٣) فالعقوبة الاشد هي عقوبة التبيد لانها في نحدتها الاقصى تشتمل على عقوبتين من عقوبات الجنح الحبس والغرامة وان كانت طبيعة العقوبة الاولى أهون وأرفق من طبيعة العقوبة الواحدة المقررة للتزوير

وحيث انه لا محل للقول بأن عقوبة تبيد الاشياء المحجوزة في قانون العقوبات المختلط وهي الحبس من ثلاثة شهور الى سنة (مادة ٢٩٠) وليس في القانون المختلط مادة مقابلة للمادة ٢٩٧ من القانون الاهلي (أرفق من عقوبة التزوير في قانون العقوبات الاهلي اذ العبرة في معرفة أشد العقوبتين بالقانون الذي قرر ارتباط الجرائم التي وقعت لغرض واحد ووضع قاعدة الاجتزاء بعقوبة واحدة في تلك الحالة كما انه لا محل للبحث في ماذا يكون الحكم اذا اعتبر ان عقوبة التبيد سواء في القانون المختلط او الاهلي اخف من عقوبة التزوير ايكفى بعقوبة المحكمة المختلطة اطلاقا باعتبار ان الاولى امام تبارض القوانين ان تخل المحكمة الاهلية بواجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم اكتفاء بما دونها من ان تخل بواجب عدم الحكم بعقوبتين عندما يوجب القانون الاهلي الحكم بعقوبة واحدة ثم تلجأ المحكمة الى نظام مستوفد يقوم على البحث في ما اذا كانت مع تطبيق نص القانون الذي يقرر أشد عقوبات تلك الجرائم تكفي بحكم المحكمة

ما يدعو الى قصر تطبيقها على من قضت محكمة اهلية في كل جرائمه التي وقعت لغرض واحد ويمنع من ان تشمل حالة الذي تقضى المحكمة المختلطة في الجزء الذي لا يتجزأ من هذه الجرائم ذى العقوبة الاشد اذا رفع امره في باقى الجرائم الاخرى الى المحاكم الاهلية

وحيث انه لذلك يكون قد سبق المقاب على جريمة التزوير اذ المقاب على التبديد عقاب عليه أيضاً بحسب القانون الاهلى الذي هو وحده

واجب التطبيق ولا يجوز للمحكمة الاهلية اعادة النظر في الدعوى

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة ١٦٣ تحقيق جنائيات حكمت المحكمة حضوراً بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بالناء الحكم الممارض فيه وعدم جواز نظر الدعوى وبرائة المتهم لسبق الفصل في جزئها الذي لا يتجزأ من المحكمة المختلطة

رئيس الجلسة

القوانين والقرارات والمنشورات

قانون خاص بأحكام النفقة

وبعض مسائل الأحوال الشخصية

قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الامران العاليان المؤرخان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٧ (١٠) ديسمبر سنة ١٩٠٩ (٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولية سنة ١٩١٠)

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٤ الصادر

فى هذا اليوم

وبعد الاطلاع على ما اتفقت عليه اللجنة المؤلفة من حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الازهر وشيخ المالكية، ورئيس المحكمة العليا الشرعية، ومفتى الديار المصرية، ونائب السادة المالكية وغيرهم من العلماء

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وبعد

موافقة مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

الباب الاول - فى النفقة

القسم الاول - فى النفقة والعدة

مادة ١ - تعتبر نفقة الزوجة التى سلت

نفسها لزوجها ولو حكما دينافى ذمته من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق مع وجوبه على قضاء أو تراض منهما . ولا يسقط دينها الا بالاداء أو الإبراء

٢ - المطلقة التى تستحق النفقة تعتبر نفقتها دينافى كما فى المادة السابقة من تاريخ الطلاق

٣ - من تأخر حيضافغير رضاع تعتبر عدتها بالنسبة للنفقة بسنة ييضاء لا ترى فيها الحيض . فان ادعت أنها رأت الدم فى اثنتافأخرت الى أن ترى الدم مرة أخرى أو الى أن تغضى سنة ييضاء وفى الثانية ان رأت الدم اقتضت عدتها وان لم تراه تقضى العدة بانتهاء السنة

فان كانت مرضعافوحاضت فى أثناء الرضاع اعتدت بالاقراء وان تأخر حيضافبعد انقضاء مدة الرضاع كان الحكم فى تأخر حيضافهو ما تقدم

وفى الحالتين لا تسمع دعوى لها فى الحيض لا كثر من سنة

القسم الثانى - فى المعجز عن النفقة

٤ - اذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجه فان كان له مال ظاهر تقضى الحكم عليه بالنفقة فى ماله فان لم يكن له مال ظاهر ولم يقل انه

معسر او موسر ولكن أصر على عدم الاتفاق
 طلق عليه القاضى فى الحال . وان ادعى العجز
 فان لم يثبت طلق عليه حالا وان أثبتته أمهله مدة
 لا تزيد على شهر فان لم يتفق طلق عليه بعد ذلك
 • اذا كان الزوج غائبا غيبة قرية فان كان
 له مال ظاهر فهذا الحكم عليه بالنفقة فى ماله
 وان لم يكن له مال ظاهر أعذر اليه القاضى
 بالطرق المعروفة وضرب له اجلا فان لم يرسل
 ما يتفق منه زوجته على نفسها او لم يحضر
 للاتفاق عليها طلق عليه القاضى بعد مضى الاجل
 فان كان بيد النية لا يسهل الوصول اليه
 أو كان مجهول المحل او كان مفقودا وثبت ان
 لا مال له تفق منه الزوجة طلق عليه القاضى
 وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون
 الذى يمسر بالنفقة
 ٦ تطبيق القاضى لعدم الاتفاق يقع رجما
 وللزوج ان يراجع زوجته اذا ثبت ايساره واستمد
 للاتفاق فى أثناء المدة فان لم يثبت ايساره ولم
 يستعد للاتفاق لم تصح الرجعة

الباب الثانى - فى المفقود

٧ اذا كان للمفقود وهو من اقطع خبره
 مال يتفق منه زوجته جاز لها أن ترفع أمرها
 الى القاضى وتبين الجهة التى يظن أنه سار اليها
 أو يمكن أن يكون موجودا بها
 وعلى القاضى ان يبلغ الأمر الى وزارة
 الحفائية لتجرى البحث عنه بجميع الطرق الممكنة
 فاذا مضت مدة اربع سنين من حين رفع الأمر
 الى القاضى ولم يمد الزوج ولم يظهر له خبر يلمن
 القاضى الزوجة بمدة وفاة أربعة أشهر وعشرة
 ايام . وبعد انقضاء المدة يحل لها ان تزوج بغيره
 ٨ اذا جاء للمفقود او لم يحى . وتبين انه حى
 فزوجته له ما لم يتمتع الثانى بها غير عالم بحياة
 الاول . فان تمتع بها الثانى غير عالم بحياته كانت
 للثانى ما لم يكن عقد فى عدة وفاة الاول
 الباب الثالث - فى التفريق بالعيب
 ٩ للزوجة ان تطلب التفريق بينها وبين
 زوجها اذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن
 الـ منه او يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها
 المقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص
 سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم
 به أم حدث بعد العقد ولم ترض به . فان تزوجته
 عالة بالعيب او حدث العيب بعد العقد ورضيت
 به صراحة او دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق
 ١٠ الفرقة بالعيب طلاق بائن
 ١١ يستعان باهل الخبرة فى العيوب التى يطلب
 فسخ الزواج من اجلها
 الباب الرابع - فى احكام متفرقة
 ١٢ تسرى احكام المادة الثالثة من هذا القانون
 على المعتدات اللاتى حكم لهن بتفقات عدة
 بمقتضى احكام نهائية صادرة قبل تنفيذ هذا القانون

١٣ على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون
ويسرى العمل به من تاريخ نشره في « الوقائع
المصرية »

٢ على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون
ويسرى العمل به من تاريخ نشره « بالوقائع
المصرية »

صدر بمرأى رأس التين في ٢٥ شوال ١٣٣٨
(١٢ يولييه سنة ١٩٢٥)

صدر بمرأى رأس التين في ٢٥ شوال
سنة ١٣٣٨ (١٢ يولييه سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بامر الحضرة السلطانية

وزير الحفائية رئيس مجلس الوزراء

احمد ذو الفقار محمد توفيق نسيم

فؤاد

بامر الحضرة السلطانية

وزير الحفائية رئيس مجلس الوزراء

احمد ذو الفقار محمد توفيق نسيم

تعديل المادة ٢٨٠

من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

القضايا الموقوفة

ارسلت وزارة الحفائية الى المحاكم الاهلية

المنشور الآتي

قانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٥

نحن سلطان مصر

استعلم بعض المحاكم عما اذا كانت القضايا
المحكوم فيها بتقديم الحساب والتي مضى على
ايقافها اكثر من ثلاث سنوات تقدم للجلسات
حسب منشور الوزارة الصادر في ١٧ مايو سنة
١٩١٩ للفصل فيها او تحفظ بالدفترخانه باعتبار

ان الاحكام الصادرة فيها هي احكام قطعية

وترى الوزارة ان الاحكام الصادرة بتقديم
الحساب في قضايا اقتصر فيها علمي هذا الطلب
تعتبر احكاماً قطعية تنتهي عندها الخصومة في
هذه القضايا فتصبح خاضعة للقواعد المقررة في
حفظ القضايا بالدفترخانه

اما القضايا التي طلبت فيها طلبات اخرى
كالالزام بما ينتججه الحساب او بتثبيت الحجز

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها
الامران العاليان المؤرخان ٢٧ ذي القعدة سنة
١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جمادى
الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولييه سنة ١٩١٠)

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفائية
وموافقة رأي مجلس الوزراء
رسمنا بما هو آت

مادة ١ يضاف على المادة ٢٨٠ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية فقرة ثانية هذا نصها :
« ومع ذلك فان المسائل المنصوص عليها
في القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٥ يكون الحكم
فيها طبقاً لاحكام ذلك القانون »

من اجله بياناً كافياً ان كان للاعلان أو التنفيذ
أو الانذار أو غير ذلك من البيانات التي سهل
بواسطتها الاستدلال على الاوراق المدفوع عنها
الرسم حين المراجعة بمعرفة حضرات المفتشين
رابعاً يجب ان تكون بصمة ختم المراجعة
بعيدة عن غمرة قسيمة التحصيل لسهولة المراجعة
لانه ظهر انها في اغلب الاحيان تقع فوق
غمرة التحصيل المعطاة بتوريد النمود قطعها
ويتعذر معرفتها ومعرفة اسم المحكمة التي
حصلت الرسم

بناء عليه اقتضى النشر بامل التنبية على
اقلام الكتاب والمضربين باستيفاء ما ذكر
والعمل بمقتضاه وعلى اشكاب المحكمة الكلية
والكتبة الاول بالمحاكم الجزئية مراقبة تنفيذ
ذلك والاشارة اليه بتقارير التفتيش الشهرية

قضايا المعافاة

وزعت وزارة الحفانية على المحاكم الاهلية
النشور الآتي :

لما لاحظت الوزارة من الاطلاع على بعض
قضايا المعافاة ان كثيرا منها يؤثر لمرار اسبب
عدم احضار الخصوم فيها في اليمعاد المحدد لنظرها
او اعلانهم بصفة قانونية بواسطة رجال الادارة
وخصوصاً الممد الذين يكلفون بذلك من قبل
المرکز طلبت الوزارة من الداخلية اصدار التعليمات

التحفظي او اى طلب آخر ولم يصدر فيها الحكم
الا بتقديم الحساب فهدت بموقوفة اذا تركت
فيها الخصومة من ثلاث سنوات ويسرى عليها
احكام مذكور الوزارة بادى الذكر الذي يقضي
بتقديمها للجلسات للحكم فيها
بناء عليه اقتضى نشره بأمل التنبية بمراعاة
ما ذكر والعمل بموجبه

منشور خاص بالتفتيش

في احوال الاختلاسات

وزعت وزارة الحفانية على المحاكم الاهلية
النشور الآتي :

اظهر التفتيش في احوال الاختلاسات
ضرورة ذكر البيانات الآتية :

أولاً يجب على اقلام الكتاب بالمحكمة
والنيابة أن تبين في دفاتر تسليم المصور والتصديق
على الامضاءات واثبات التاريخ في خانة الملحوظات
قيمة الرسوم التي تحصلت عليها وتاريخ وغمرة
التوريد

ثانياً يجب على اقلام المضربين ان تبين
بالسراكي للمدة لتقييد اوراق التنفيذ المرسلة
للجهات لتنفيذها الرسوم المتحصلة عليها وتواريخ
وغمر توريدها

ثالثاً يجب على امناء التحصيل ان يبينوا في
قسائم التحصيل الداخلة السبب الذي تحصل به

اللازمة لرجال الادارة او العمد بالجراء الاخطار أو اعلان الاوراق على وجه السرعة وبكيفية مستوفاة حتى تعاد للمحكمة المختصة قبل ميعاد نظرها بوقت كاف ولا تؤجل بسبب تأخير أو تقصير جهة الادارة ومتى ورد الرد ومعه صورة التلميحات التي اصدرتها في هذا الشأن فترسل لحضر تكتم صور منها للاحاطة بما جاء فيها والمرجو ضامناً لسير العمل بمتنفي هذه التلميحات على الوجه الاكمل موافاة الوزارة بكل افعال او تقصير يقع من رجال الادارة في اعلان الاوراق المذكورة لاخطار الداخلية بذلك لتتخذ اللازم للملافة دفعا للضرر الذي يلحق بالتقاضين

وهذا نص للنشور الذي اصدرته وزارة الداخلية ووزعته على المحافظات بخصوص اخطار واعلان الخصوم بمواعيد الجلسات وهذا نصه

المادة ٥٩ من تعريفه رسوم المحاكم الاهلية الصادر بها دكره ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ تقضي انه في حالة طلب المعافاة من الرسوم يشتر قلم كتاب المحكمة الخصم الآخر بواسطة جهة الادارة باليوم المعين للحكم في الطابع قبل حلوله بوقت كاف

وقد علمنا من كتاب ورد الينا من وزارة الختانية انها لاحظت عند فحص قضايا المعافاة ان هذه القضايا تأجلت مرارا بسبب عدم اخطار الخصوم بالميعاد المحدد لنظرها أو لمعلم اعلانهم

بصفة قانونية بواسطة تعدد المكلفين عادة بذلك من قبل المركز وبالنظر لخلقة فقر طابعي المعافاة من الرسوم وبناء على طلب الوزارة المشار اليها نلقت نظركم الى هذا الامر بأمل التنبية على العمد وباقي رجال الادارة المتعاضد تكليفهم بتلك الاعلانات بان يقوموا بالجراءها على وجه السرعة وبطريقة مستوفاة لكي تعاد الى المحكمة المختصة قبل الجلسة بوقت كاف ولا تؤجل القضايا بسبب تأخر جهة الادارة او تقصير رجالها في استيفاء عملهم وعلى مأموري المراكز والاقسام ان يراقبوا حسن سير العمل في هذا الموضوع قياماً بالواجب ورأفة باصحاب القضايا الفقراء ومنعاً للضرر عنهم وان يتخذوا اللازم ضد من يقصر من العمد أو من غيرهم في ذلك

قضايا خيانة الامانة

وزعت وزارة الختانية على المحاكم الاهلية للنشور الآتي:

علمت الوزارة ان بعض المحاكم ترسل لمصلحة خفر السواحل قضايا جنح من قضايا خيانة الامانة المحكوم فيها بالمقوية (المتصوص عنها بالمادة ٢٩٩ من قانون العقوبات) بعد حفظها بدقترخاة المحكمة خمس سنوات باعتبار انها من القضايا المينة تحت غمرة ١٦ من الجدول الثالث الملحق

بالأئحة دفترخانات المحاكم

والمصرفات بمد حفظها خمس سنين ارتكانا على

ذكرها في الجدول الثالث تحت نمرة ٢٥ مع ان

هذه المادة تمدلت بقرار الوزلة الصادر في ١٧

مارس سنة ١٩١٢ القاضي بحفظ المستندات

المذكورة خمس سنين بدفترخانة المحاكم والى

مالانمايه لهبالدفترخانة المصرية ويتعين ملاحظة

هذا القرار والعمل به

بناء عليه نرجو التأكيد بان لاترسل قضايا

السرقا والنصب وخيانة الامانة دلى وجه العموم

(المحكوم فيها بالعقوبة الوارد ذكرها في البيانين

الثامن والعاشر) وكذلك مستندات الايرادات

والمصرفات الى مصلحة خفر السواحل ضمن

المستغنى بل تبقى بدفترخانات المحاكم مدة الخمس

سنوات المقررة لها ثم ترسل للدفترخانة المصرية

لحفظها بها المدد السالفة الذكر

واقضى النشر لاتباعه والعمل بموجبه

بالحكمة وفروعا

وحيث ان المقصود بقضايا النصب للمينة

بالجدول الثانى تحت نمرة ٢ المجدد لحفظها خمس

عشرة سنة منها خمس بدفترخانة المحكمة وعشر

بالدفترخانة المصرية هي القضايا الخاصة بجميع

الجرائم الواردة في الباب العاشر من الكتاب

الثالث من قانون العقوبات لما لوحظ وقت

وضع اللائحة من ان كثيرا منها يتعلق

بحقوق الافراد وأحيانا يرجع اليها عند النزاع

المدنى

وحيث ان جريمة التبيد والاختلاس

وخيانة الامانة المنطبقة على المادة ٢٩٦ عقوبات

واردة في الباب المذكور مع النصب . لذلك يجب

معاملة قضاياها كقضايا السرقا والنصب

وحفظها المدة المذكورة اعلاه بقسميها

كذلك لوحظ ان بعض المحاكم ترسل لمصلحة

خفر السواحل المذكورة مستندات الايرادات

أخبار القضاء والمحاماة

إجازات المحامين

روس تيولر المستشار السلطاني بوزارة الاشغال
العمومية القيام باعباء وظيفة المستشار القضائي من
٢٠ يوليو سنة ١٩٢٠

اصدر مجلس نقابة المحامين منشوراً نمرة ٢

سنة ١٩٢٠ وهذا نصه

تعيينات وتنقلات قضائية

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت
في سرائي رأس التين يوم الاربعاء ٢١ يوليو
الماضي على مرسوم سلطاني بالتعيينات والتنقلات
الآتية بين رجال القضاء والنيابة :

أولاً - تعيين كل من حضرات البكوات
محمد بهي الدين بركات الاستاذ بمدرسة الحقوق قاضياً
بمحكمة الاسكندرية الاهلية، من الدرجة الاولى
وسيمون كراسو ورياض قلته وحسن توفيق
من وكلاء النائب العمومي قضاء بمحكمة أسبوط
ونجيب مرقس قاضياً بمحكمة الزقازيق وعبد المسيح
حنا وحسن مصطفى ثابت من وكلاء النائب
العمومي ومصطفى صديق النجار من المحامين
قضاة من الدرجة الثانية بمحكمة قنا ومحمد المفتي
الجزائري وسليمان يسري من وكلاء النائب
العمومي وكامل باراني رئيس قلم محاكم الاخطاط
بوزارة الحفانية قضاء بمحكمة طنطا وحسن

الحلفا للمنشور نمرة ١ يرجو مجلس النقابة
من حضرات الاساندة المحامين ان يلاحظوا
الموافقة دائماً على تأجيل القضايا التي يكون
حضرته زلائهم فيها بالاجازات. ادامت هذه
القضايا خارجة عن الاستثناء المبين في المنشور
السابق « أي فيما عدا قضايا الجنابات والجنح التي
فيها محبوبسون والقضايا المدنية المستعجلة التي يخشى
عليها فعلا من فوات الوقت » كي يسهل بذلك
على المحاكم اجابة طالب التأجيل. وترجو النقابة
تنفيذ ذلك باندقة وهي تؤمل ان لا يخرج احد
من حضرات المحامين عن هذا الخطة التي قررها
المجلس مراعاة للصالح العام

تحرير في ٣ يولييه سنة ١٩٢٠

نقيب المحامين : مرقس حنا

نائب المستشار القضائي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتقدمة يوم
الاربعاء ٢١ يوليو الماضي تكليف المسر ولتر

مراد بك رئيس قلم الترجمة بالوزارة وعبد العزيز
غنيم من وكلاء النيابة قاضين بمحكمة المنصورة
واحد أفندى القدرى وكيل نيابة مصر قاضياً
بمحكمة الاسكندرية وحسين زكي وكيل النيابة
قاضياً بمحكمة بنى سويف

ثانياً تعيين كل من البكوات أتربى ابو الذر
القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة الاسكندرية
الابتدائية الاهلية ومحمد نور القاضى من الدرجة
الثانية بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية
ورزق ميخائيل رئيس قلم بمحكمة الاستئناف
الاهلية وحامد الشوازي الموظف من الدرجة
الاولى بوزارة الحفانية ومحمد انيس الحامى ومحمد
حافظ للموظف من الدرجة الاولى بوزارة الحفانية
وكلاء للنيابة العمومية

امتحان المحامين تحت التهرين للقبول امام المحاكم الاهلية

نشر هنا الاسئلة التى وجهت الى المحامين
تحت التهرين في الامتحان الذى أجرته لهم لجنة
قبول المحامين بمحكمة الاستئناف الاهلية
يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ - للقبول أمام
المحاكم الابتدائية

السؤال الاول محمد واضع يده على فدان
ارض معين الحدود . فبكر ذهب لقلم كتاب
محكمة مصر المختلطة وبلغ هذا الفدان على اعتبار
انه مملوك له . باعه لخالد بمقتضى عقد رسمى
وخالد استصدر الصيغة التنفيذية على صورة
العقد واعلنه لبكر . ثم استصحب محضرا من
المحكمة المختلطة واستلم الفدان فلا بالرغم من
معارضة محمد الواضع اليد فمسلما . فهاهى الدعوى
التي رفعها محمد لإثبات حقه بإزالة يد خالد ؟

ثالثا قلم المسترلتن ثورب القاضى بمحكمة
مصر الابتدائية الاهلية الى مثل وظيفته بمحكمة
الاسكندرية الابتدائية الاهلية والمستر هربرت
ولسن القاضى بمحكمة قنا الى مثل وظيفته بمحكمة
طنطا

ونقل كل من حضرات على بك حاصم وحسين
بك فهمى واين بك حسين ومحمد بك توفيق
خليل القضاة في محكمة طنطا الى محكمة مصر
وكل من يوسف رفعت بك القاضى في
محكمة قنا ومحمد حسن عزت بك القاضى في
محكمة أسس يوط الى محكمة اسكندرية

- السؤال الثاني محمود وحليم من المحامين وعند كل منهما مبلغ ٧٠٠٠ ج ورأيا ان يستثمر هذه المبالغ في التجارة فجلبا لعل التاجر . ليقد معه شركة موضوعها الاتجار في الغلال بشرط ان لا يدفع علي شيئا من النقود حرر عقد الشركة . ولاحظ ان محمودا وحليما من المحامين الذين لا يجوز لهم قانونا الجمع بين مهنة المحاماة والتجارة
- السؤال الثالث محمد باع منزلا بمصر بخالد وهذا المنزل بمجاور منزل بكر من حد واحد فقط فهل لبكر حق الشفعة ؟ فان كان له حق الشفعة حرر اعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة .
- السؤال الرابع حضر اليك موكلك حسن افندي ابراهيم وعرض عليك ما يأتي : ان المرحوم خليل افندي عثمان كان يملك منزلا بمصر اشتراه في سنة ١٩١٥ من أحمد افندي شكرى الذي اشتراه في سنة ١٨٩٨ من مالكه الاصيل وان خليل افندي عثمان توفي في سنة ١٩١٨ وطلب منك موكلك أن تحرر له عقد بيع من الورثة
- فحرر هذا العقد - وقل ما هي مستندات التملك التي تطلبها من الورثة وما هي الشهادات التي يجب عليك أن تستخرجها من المحاكم ضامنا لمصلحة موكلك المشتري
- السؤال الخامس أطن على الحكم الاتي بالطريقة القانونية . وبين المواعيد القانونية للظعن . والاشخاص المفروض وجودهم في الدعوى طبقا لاحكام القانون
- حيث ان المدعي طلب في عريضة دعواه الحكم باحقية للمقار المازوعة ملكيته وبابطال الاجراءات المتوقعة عليه وعمو التسجيلات المترتبة عليها
- وحيث أن المدعي لم يحضر ولم يحضر المدين ايضا
- وحيث ان طالب البيع طلب الحكم في غيبة المدعي برفض الدعوى للاسباب التي ذكرها في رفاقته
- وحيث انه يستفاد من عدم حضور المدعي ومن رفعه الدعوى بعد الحكم بنزع الملكية وتحديد يوم البيع وبعدم النشر انه انما قصد بدعواه عرقلة التنفيذ وكسب الوقت لصالح المدين
- لذلك حكمت المحكمة غايبا بالنسبة للمدعي برفض الدعوى والزامه بالمصاريف

فهرست العدد الثاني

المباحث القضائية والتشريعية

- ٦١ ص بحث في اصاب الحمامة التي يحكم بها على الخضم
 ٦٥ مزايا المحامي (محاضرة للاستاذ احمد بك مصطفى)
 ٧٥ بحث في استرداد الشيوخ - للاستاذ احمد بك لطفي
 ٨٥ الجدول المستمر - للاستاذ عبد الوهاب بك محمد

الاحكام

- ٩٠ وصية سفية قبل الحجر عليه - قرار للمجلس الحسي العالي في ٣٠ مايو سنة ١٩١٥
 اختصاص المجالس الحسبية في الوضاية - قرار للمجلس الحسي العالي في اول فبراير
 ٩٢ سنة ١٩١٤
 الاخلال بمقوق الدفاع (قضى وايرام) في ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ اول اشتمال الحكم على واقعة
 خطأ (قضى وايرام) في ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ .
 ٩٥ اعادة النظر في الاحكام التأديبية (مجلس تأديب المحامين في محكمة الاستئناف) في ٦
 ٩٧ مارس سنة ١٩٢٠
 الاشكال في التنفيذ واستئنافه والفرامة التهديدية (محكمة الاستئناف الاهلية) في ١١ يونيو
 ١٠٢ سنة ١٩١٧
 ٦٠٦ عدم جواز سماع الدعوى (محكمة طنطا الابتدائية الاهلية) في ١٠ مارس سنة ١٩٢٠

القوانين والقرارات والمنشورات

- قانون خاص بالاحكام النقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية - تعديل المادة ٢٨٠ من
 لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - القضايا الموقوفة - منشور خاص بالتفتيش في احوال
 ١١١ الاختلاسات - قضايا المعافاة - قضايا خيانة الامة

اخبار القضاء والمحاماة

- اجازات المحامين (منشور لقابة المحامين) - نائب المستشار القضائي - تعيينات وتنقلات
 ١١٧ قضائية - امتحان المحامين تحت التمرين

مصر في اول سبتمبر سنة ١٩٢٠

المبادئ القانونية والتشريعية

شكاوى وآمان

اصلاح الاجراءات القضائية الاهلية

(١) تحديد مواعيد الحضور (٢) الدعاوى المستعجلة

نشكر وزارة الحفانية لاصدارها منشورها الذي يقضى بزيادة الجلسات المدنية بالمحاكم الاهلية الجزئية وتوزيعها توزيعاً عادلاً ونرجوها ان تهلج الاحوال الآتية مما يشكو منه المتقاضون بما كنا الاهلية

جلسات قريية . وقد يكون موضوع الدعوى مطالبة بأجرة شهر او بقيمة كسيالة تحت الطلب فيتمطلل التحصيل شهوراً أما الدعاوى الابتدائية فالتقرر اداريا الان بتمتضى منشور وزارة الحفانية أن تحديد مباد الحضور فيها لا يكون الا بأمر قاض يتدب

١ - تحديد مواعيد الحضور

ليس بأحكام الاهلية قاعدة تضمن سرعة النظر في الدعاوى الجزئية فيبين القانون اجاز فيها تحديد ميعاد ٢٤ ساعة فقط وقال بأن لصاحب الدعوى تحريكها نرى ان قلم المحضرين يأتي تحديد الميعاد الا بد شهر واحد نأ شهرين او ثلاثة شهور ويتهذر في ذلك بأن الجلسات مشحونة وبأن حضرة القاضي يأمر بهم تحديد

يوميًا لتوزيع الدعاوى الجديدة على الجلسات مع ان القانون يترك للمتقاضين أمر تحديد الميعاد مع مراعاة المسافات على أنه لا مانع يمنع من تعيين اختصاص الدوائر المدنية مثل جيل اختصاص دائرة كذا شاملا الدعاوى التجارية واختصاص دائرة كذا شاملا دعاوى نزاع المسكية والاستحقاق

الحق وهكذا . فينبه قلم المحضرين اصحاب الدعاوى الى ان قاضى تحضير يوم كذا خاص بنائرة كذا المختصة بموضوع الدعوى المقدمة فيحدد صاحب الدعوى الميعاد الذي يراه مناسباً تحت مراقبة قلم المحضرين لمنع التسويف

٢ - الدعاوى المستعجلة

ليس للدعاوى المستعجلة عناية خاصة تضمن سرعة الفعل فيها . فان بعض المحاكم لايسمح لصاحب الدعوى بتحديد جلسة قربية الا بعد استئذان القاضي مهما كان نوع الاستئجال فاذا لم يتيسر له مقابلة القاضي تعطلت الدعوى ثم ان هذه الدعاوى تنظر في الجلسات الاعتيادية المدنية مع القضايا غير المستعجلة وكثيرا ما يؤجلها القاضي لتقديم مستندات او للاستعداد او يؤجل النطق بالحكم أجلا بعيدا فتضيع الفائدة من الاستئجال

ولنا آمان بشأن هذه الدعاوى نذكر منها

١ - أنه يحسن تحديد يوم خاص في الاسبوع لنظر الدعاوى المستعجلة بكل محكمة جزئية ووضع تلك الدعاوى بمجدول خاص مع تحديد ساعة خاصة من اوقات الجلسة كساعة بدء الجلسة أو ساعة الظهر

٢ - وفي المواسم التي فيها اكثر من محكمة جزئية كمدينة مصر او الاسكندرية

يحسن جعل جميع الدعاوى المستعجلة التابعة الان لجزئيات البلد وضواحيها كجزئيتي الجيزة وامبابه من ضواحي مصر من اختصاص قاض واحد يخصص جلسة او جلستين في كل اسبوع للفصل في الدعاوى المستعجلة دون غيرها . ويجوز جعل ذلك من اختصاص احد القضاة الجزئيين كقاضي عابدين بمصر أو قاضى المطارين بالاسكندرية أو من اختصاص قاضى التحضير بالمحكمة الابتدائية بشرط عدم استبداله أو من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها كما هي الحال بالمحكمة المختلطة

وبحسن ان يكون استئناف احكام الدعاوى المستعجلة من اختصاص محكمة الاستئناف العليا مهما بلغت قيمة النزاع مع مراعاة النظر في الاستئناف بالجلسة الاولى

ويلوح لنا في غالب الاحوال ان قيمة النزاع تزيد على نصاب القضاة الجزئيين فذا وافق اختصاص احدهم في نظر النزاع بصفة ابتدائية لسرعة الفصل قد يكون مع ذلك من الصواب وزيادة الضمان ان يكون الفصل في الاستئناف من اختصاص المحكمة العليا وهذا ما هو جار بالمحاكم المختلطة المصرية

٣ - ان من الاجراءات الجارية والنافعة اشتراط اختصاص قاضى الامور المستعجلة في الحكم باخلاء المستأجر الذى يتأخر في دفع

الاجرة او الذي لم يخرج من الحل المؤجر بعد انتهاء مدة الاجارة . وقد اتفقت المحاكم على ان اختصاص القاضى المستعجل فى الحالة الاخيرة لا يلزمه سابقة اتفاق لما فى تأخير الاخلاء من الخطر وانضر . الا ان المحاكم الاهلية تجمل هذا الطريق صعبا جدا بعكس الجارى بالمحاكم المختلطة

فان بعض اقسام الكتاب يطلب رسوما نسبية على طلب الاخلاء واعنى بذلك رسما نسبيا عن اجرة سنه كامله كما لو كان الامر يستلزم نزاعا قضائيا فى موضوع فسخ عقد الاجارة فاذا كانت الاجرة السنوية ٣٠٠ جنيه بلغ الرسم ١٧ جنيها واذا زادت على ذلك فيدفع اثنين فى المايه انايه الالف جنيه وواحد فى المايه بعد الالف عقب الحكم باجابة الطلب

مع ان اختصاص القاضى المستعجل وقتى واستثنائى لا يدارل بحث للموضوع ولا يؤثر حكمه عليه وقد يجوز لقاضى الموضوع ان يحكم بأن الفسخ لم يكن حقا بعكس ما أمر به القاضى المستعجل على أنه بنفى بعد كونه هذا ان وزارة الحقايق اشارت بعدم اخذ رسم نسبي اذا كان طلب الاخلاء من اختصاص المحكمة الكلية فى الموضوع . أما ان كان من اختصاص القاضى

الجزئى فيؤخذ الرسم النسبي ولكنى لا ارى وجه الحكمة فى هذا التمييز . فان فى الحالتين لا يتناول البحث موضوع الاعراف بصفة جديده ربما استوجبت تحقيقات او اجراءات طويلة والمطلوب من القاضى المستعجل سرعة الفصل فى الطلب بدون ابطاء ولو كانت المسأله فى الموضوع من اختصاصه بصفته قاضيا

للأمور الجزئية

فيحسن اذن فرض رسوم مقررة فى دعاوى الاخلاء التى ترفع لقاضى الامور المستعجلة مهما كانت قيمة الاجارة

٤ - كثيرا ما يسهو على القاضى الذى يحكم فى الدعوى المستعجلة ان يذكر ان حكمه صادر بصفة مستعجلة فأبى قلم المحضرين تنفيذ الحكم قبل فوات مواعيد الاستئناف لانه

يعتبر الحكم عاديا . فيحسن لمنع هذا الالتباس ان يذكر فى رأس الحكم أنه صادر من قاضى

الامور المستعجلة

هذه بعض امان يمكن لوزارة الحقايق تحقيقها باهون سبيل اذا هى وافقت على فائدتها واؤمل موافقتها

اميل بولاد

المحامى

المحكمة

اصدر القرار الآتي

في الاستئناف المقيد بمجدول استئناف
قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفانية رقم
(٦٧) سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ وبمجدول المجلس رقم
(٧١) سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ المرفوع من الست
زهره هاتم كريمة المرحوم حسن بك فهمي مدير
الانوفية - ابقاً ومقيمة بشارع الملك الناصر بقسم
السيدة زينب بمصر

صد

ابنتها الست دولت هاتم خالد سميح حرم
عبد السلام بك رجب ومقيمة برمل
الاسكندرية

عن قرارى مجلس حسبي مصر الصادرين
في ٩ يولييه و ٦ أغسطس سنة ١٩١٩ في المادة
٢٠١ سنة ١٩١٩ حلوان

الوقائع والأسباب

بعد سماع الاقوال والطلبات والمذات

من حيث انه بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٨
طلبت الست دولت هاتم من مجلس حسبي مصر
توقيع الحجر على والدتها الست زهرة هاتم

١٦

علم بجواز استئناف القرارات التمهيدية

لمجالس الحسبية

قرار المجلس الحسبي العالي في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩
ملخص القرار :

لا يجوز استئناف القرارات التمهيدية التي لم تفصل
في الموضوع وذلك عملاً بالمفهوم من نص الفقرة الثانية
من المادة الثانية من قانون المجالس الحسبية ومنها
للاضرار الناجمة من عثرة سير المبدلة أمام المجالس
الحسبية برفع الاستئنافات عن كل القرار ولو كانت
صادرة بالتأجيل ارتكناً على ظاهر نص المادة دون
الاخذ بالمفهوم والمقصود منها

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
المجلس الحسبي العالي

المنقذ علنا يراى محكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة
يحيى ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف
الاهلية وبحضور حضرات أصحاب السعادة
والعزة والفضيلة محمد صالح باشا وحسين درويش
بك المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد
اسماعيل البرديعى نائب المحكمة الشرعية العليا
وحسين واصف باشا - اعضاء وكتب المجلس
حضرة احمد حمدى افدى

علي ماجاء صراحة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المجالس الحسبية باستئناف اي قرار وانضمت النيابة الى محامي المستأنف عليها في طلبه واقوالهم يحضر الجلسة وحيث ان الاستئناف قدم في اليعاد

وحيث ان القرار المطعون فيه قضى بتعيين خير لفحص حسابات ائطاب العجر عليها ترصلا لمعرفة صحة ما هو مسند اليها من الاسراف والتبذير

وحيث ان هذا القرار لم يفصل في الموضوع ومثله لا يجوز استئنافه عملا بالمفهوم من نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون وطبقا لما جرى عليه قضاء المجلس الحسبي الى اخره في هذا الموضوع راجع حكم الاستئناف نمرة ٥١ سنة ١٩١٧ ١٩١٨ الرقم ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٩

وحيث انه في الواقع بالتأمل لنص هذه الفقرة وخصوصا النص الفرنسي لها يرى انها خاصة بالقرارات التي تصدر في الموضوع اذ النص هكذا

(toute decision prononçant sur une demande en interdiction)

فعبارة (prononçant sur) قيد الفصل :

والقرار الصادر بالتحقيق لاجل الوقوف على الحقيقة كما هو الحال في القضية الحاضرة لا يستبر

للاسباب الواردة في عريضة الطلب واحميا الاسراف والتبذير

وحيث ان المجلس الحسبي المذكور قرر بتاريخ ٩ يوليه سنة ١٩١٩ بنذب خليل الحازم افندي الخبير لاداء المأمورية المينة باسباب القرار وعمل تقرير عنها وتقدمه للمجلس في ظرف اربعة اسابيع وتأجيل الفصل في طلب الحجز الى ما بعد اثنته ربر المذكور

وحيث انه قرر أيضا بتاريخ ٩ اغسطس تكليف المأطوب الحجز عليها بايداع مبلغ ثلاثين جنيا على ذمة الخبير المتدب تمحص اذارا الحجزر عليها وانذارها بوجوب تقديم الادراق والمستندات التي تمكن الخبير من أدية مأموريته والا اعتبرت عاجزة عن نفق مناسب اليها وينظر المجلس عندئذ في الطلب على علاته وتأجيل المثلة لجلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ وتبلغ مضمون هذا القرار الى المطلوب الحجز عليها

وحيث ان للمطرب الحجز عليها رقت استئنافا عن القرار الاول في ٢ اغسطس سنة ١٩١٦ وإخر عن القرار اثنائي في ٢٧ منه وحيث انه بجماسة اليوم ٢٩ أكتوبر سنة

١٩١٩ دفع عامي المستأنف عليها فرعيا بعدم قبول استئناف القرارات التمهيدية . رتكنا على سابقة الحكم بذلك من المجلس الحسبي العالي وطلب عامي المستأنفة رفض هذا الدفع مرتكنا

افراداها وحق طلب رفع الاستئناف عن هذه القرارات
فليس ذلك معناه ان طالب الحجز هو خصم حقيقي
في الدعوى لانه عمله في الواقع هو مجرد ابلاغ حالة
المطلوب الحجز عليه فهو في هذه الحالة كشاهد حسبة
ومثله مثل المبلغ في المواد الجنائية فلا يترتب على
غيابه او حضوره اى تأثير في سير الدعوى ولا تجوز
له المعارضة عند ما يصدر قرار في غيبته

باسم صاحب المعظمة حسين كامل سلطان مصر
المجلس الحسبي العالي

المتخذ علنا بمرأى محكمة الاستئناف
الاهلية تحت رئاسة سعادة يحيى ابراهيم باشا
رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبمحضور
حضرات احمد ذو الفقار بك وحسين درويش
بك المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ
عبد الرحمن محمود قراعه نائب المحكمة الشرعية
العليا وحسن رضوان باشا مدير الغربية سابقا
اعضاء

والشيخ محمود ضيف كاتب المجلس
اصدر للقرار الآتي

في المعارضة في قضية الاستئناف المتقيد
بجدول استئناف قرارات المجالس الحسبية
بقارة الحفانية رقم (٥١) سنة ٩١٤ و ٩١٥
قضائية وبجدول المجلس رقم (٥٠) سنة ٩١٢
و ٩١٥ قضائية

المرقوء من محمد بك عبد الوهاب زايد
ومحمد عبد القادر بك زايد ومحمد سيد بك زايد

فصلا في طلب الحجز ولهذا لا يمكن ادخله
في مدلول الفقرة المحكى عنها

وحيث انه فوق هذا فان الأخذ بنظرية
الاستأنفة يفتح بابا واسعا لدوى الشغب والحد
من المتخاصمين اذ يتمكنون بواسطته
من عرقلة سير العدالة أمام المجالس الحسبية
وذلك برفهم استئنافا على كل قرار يصدر منها
ولو كان قرارا بالتأجيل ارتكانا على ظاهر نص
المادة وبهذه الصورة يتأخر الفصل في القضايا
أمام تلك المجالس . مع ان بعضها قد يكون في
غاية الاستعجال ويخشى عليه من فوات الوقت
ولا شك أن الشارع لم يكره يرمى الى هذه الغاية
وحيث انه لذلك يكون الاستئناف غير مقبول
فلهذه الاسباب

قرر المجلس الحسبي العالي عدم قبول
الاستئناف هذا ما قرره المجلس الحسبي العالي
يوم الاربعاء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ و ٥ صفر
سنة ١٣٣٨

١٧

القرارات الحسبية في غيبة اعضاء المائدة

عدم جواز المعارضة فيها
قرار المجلس الحسبي العلى ٢٧ يوقه سنة ٩١٥
ملخص القرار :

اذا اجازات القوانين الجارى العمل بها أمام المجالس
الحسبية لاعضاء المائدة حق طلب الحجز على احد

ومحمد عبد الخالق زايد المقيمين بأحية كفر
الشرفا القبلى
في غيبتهم

وحيث ان بجلسة المجلس الحسبي العالى
المنعقدة في هذا اليوم المحدده لنظر هذه الممارضة
قال المحامي الحاضر عن الممارضين ان
الاجراءات اتت حصلت في الجلسة التي قرر
المجلس الحسبي العالى فيها برفع الحجر هي باطله
لان موكلية لم ياتوا للحضور فيها - وطلب
الحاضران عن الست بيهه عدم قبول الممارضة
وطلبت النيابة كذلك عدم قبولها
وحيث انه وان كانت القوانين الجارى عليها
العمل امام المجالس الحسبية تجبر لاعضاء العائلة
حق طلب الحجر على احد افرادها وحق رفع
الاستئناف عن القرارات التي تصدر بهذا الخصوص
الا ان ذلك لا ينبي عليه اعتبار الطالين كاخصام
حقيقين في القضية تجوز لهم الممارضة فيها عند ما
يصدر قرار في غيبتهم او بدون سماع اقوالهم
لان وظيفتهم في الواقع هي مجرد ابلاغ حالة
المطلوب الحجر عليه الى علم المجلس المختص
سواء كان هو المجلس الحسبي الابتدائي او
المجلس الحسبي العالي فهم في هذه الحالة كشهود
الحسبة ومثلهم في ذلك كمثل المبنيين في المواد
الجنايية التي لا يترتب على غيابهم او حضورهم
اي تأثير في سير الدعوى العمومية

الوقائع والاسباب
بسماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة حسب القانون
من حيث ان الست بيهه بنت محمد افندي
عبد الخالق هاشم زايد حجر عليها من مجلس
حسبي مركز شين القناطر بتاريخ ٣ ابريل
سنة ٩١٥ لاسفه بناء على طلب والدها وامامها
وعين المجلس المذكور عبد الوهاب بك هاشم
زايد قما عليها - فاستأنفت الست بيهه هذا
القرار في ١٢ ابريل سنة ٩١٥
وحيث ان المجلس الحسبي العالي قرر في
٣٠ مايو سنة ٩١٥ الغاء القرار للاستئناف ورفض
طلب الحجر
وحيث ان طالبي الحجر طعنوا بتاريخ
١٣ يونيو سنة ٩١٥ في قرار المجلس الحسبي العالي

وحيث انه من جهه اخرى فان قانون

السعادة محمد عمرز باشا وبحضور حضرات مسيو
سودان ومستر كلايكوت مستشارين ومحمد
افندي عبد السلام كُتِبَ الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف التقييد بالجدول العمومي للمرة
٢٧١ سنة ٣٦ قضائية

المرفوع من السيد عبد الا فرجون ومزمل
عبد الله فرجون وحسن جمه فلاح ومحمد مصطفى
مودى واسماعيل محمد عبد الرازق وداود فضل
عبد الرازق وناصر احمد علي وحسن عبيده علي
واحمد ابو زيد وعراقي حسن سليمان وعبد العزيز
سليمان وعبد العزيز سليمان وكرمي محمد عبد الهادي
وبغدادي احمد حسن والسيد سليمان فرغل وعلي
محمد عليقان مستأففين

« ضد »

مصلحة الاملاك الاميرية الحاضرة عنهما
بالجلسة حضرة حليم بك دوس مندوب قسم
قضاياها والسيد محمد الشرف الإدريسي
مستأففي عليهما.

« الواقع »

رفع المستأفون هذه الدعوى امام محكمة
قنا الايتدائية ضد المستأف عليهما برينة. وورخة
٢٣ فبراير سنة ١٩١٨ قيدت بجدولها للمرة ٩٨ سنة
٩١٨ جاء فيها انه بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٠٢
اصدرت الحكومة المصرية امراً عالياً بنزع

المرافعات الجارية عليه العمل امام المجلس الحسي
المالي لا يجوز حق المراضه الا للخصم الحقيقي
الذي يكون قد حكم عليه الامر الذي لم يترفر
في هؤلاء المراضين

فبناء على ذلك

قرر المجلس الحسي المالي عدم قبول
المراضه

هذا ما قرره المجلس الحسي المالي بجلسته
العلنية المنعقدة في يوم ٢٧ يونيه سنة ١٩١٥ الموافق
١٤ شعبان سنة ١٣٣٣

١٨

الاستئناف ونصايه في السند الواحد

تصرف الحكومة فيما نزع ملكيته
حكم محكمة الاستئناف الاهلية ١٠ فبراير سنة ٩٢٠
مخلص الحكم :

(١) يجب لمعرفة جواز رفع الاستئناف من عدمه
ان يقدر نصاب الدعوى القائمة على سند او سبب
قانوني واحد بحسب القيمة الاجالية لجميع الانصبة
(٢) للحكومة الحرية المطلقة في التصرف في كل
او بعض ما قد تملكه بنزع الملكية فلها ان تبيعه
لمن ارادت من دون ان تقيد بتفضيل من نزع
ملكيته الا اذا كان له حق في النفعة ومطالب بها في
المواعيد المقررة

بانهم صاحب الدخلة فواد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية
الشكيلة طائحت رئاسة حضرة صاحب

ملكية ٢١س و١٧طو ١١ فدان من اطيان المدعين
 كثنة بناحية بورالرش القبلي الواقعة الآن بمحوض
 الجري به لتوسيع نطاق محطة اسوان وانشاء ملحقات
 بها وبعد ان اخذت ما احتاجت اليه للمنفعة
 العامة تبقى ٨س ٦ ط ٦ فدانين بمحوض الجري به بنا
 عليها من المباني والخييل والاشجار وهذه
 الاطيان مبنية الحدود بالريضة. وقد استأجر
 المدعون هذه الاطيان التي استغنت عنها
 الحكومة من مدة خمس سنوات وقاموا
 بتصايحها وخدمتها حتى أصبحت صالحة للزراعة
 ووضعوا اليد عليها للآن وحدثوا بها ممرات
 واوجدوا بها دولا ب ساقية وكل ما هو في
 مصلحة الزراعة غير انهم علموا ان الحكومة
 باعتها الى المدعى عليه الثاني السيد محمد الشريف
 الادريسي فأفندوها في ٢١ أكتوبر سنة ٩١٧
 رسمياً مع ان المدعى عليه الثاني لم يكن له
 اطيان واقعة بالناحية المذكورة ثم عرضوا عليه
 بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ٩١٧ عرضاً حقيقياً مبلغ

وبعد المرافعة في هذه الدعوى
 حكمت محكمة قنا المشار اليها بتاريخ ٢٣
 اكتوبر سنة ١٩٨ حضوراً برفض دعوى المدعين
 والزامهم بالمصاريف وماتى قرش اتاب حمام
 للمدعى عليها

فاستأنف المستأنفون بتاريخ اول فبراير
 سنة ١١٩١ الحكم المذكور وطلبوا للاسباب المينة
 بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف
 شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم المستأنف والحكم
 بدم احقية الحكومة في بيع الاطيان المتنازع
 عليها وباضافتها على ملك المستأنفين مقابل ردهم
 ما اخذوه من الثمن مع الزام المستأنف عليها
 بالمصاريف والاتاب

وقد تمخذا خيرا للمرافعة في هذا الاستئناف
 جلسة يوم ٣ فبراير سنة ٩٢٠ وفيها طلب الحاضر
 عن المستأنفين الحكم بطلباته البينة بمرضة
 الاستئناف وطلب الحاضران عن المستأنف عليها
 تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب
 التي ابداهما كل منهم ودونت بمحضر الجلسة
 وبالذكريات المقدمة

والمباين والخييل والاشجار وهذه
 الاطيان مبنية الحدود بالريضة. وقد استأجر
 المدعون هذه الاطيان التي استغنت عنها
 الحكومة من مدة خمس سنوات وقاموا
 بتصايحها وخدمتها حتى أصبحت صالحة للزراعة
 ووضعوا اليد عليها للآن وحدثوا بها ممرات
 واوجدوا بها دولا ب ساقية وكل ما هو في
 مصلحة الزراعة غير انهم علموا ان الحكومة
 باعتها الى المدعى عليه الثاني السيد محمد الشريف
 الادريسي فأفندوها في ٢١ أكتوبر سنة ٩١٧
 رسمياً مع ان المدعى عليه الثاني لم يكن له
 اطيان واقعة بالناحية المذكورة ثم عرضوا عليه
 بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ٩١٧ عرضاً حقيقياً مبلغ
 ١٦٢ جنيه مصري قيمة ربع (الثلث) عن الاطيان
 المذكورة مع رسم التسجيل - ولما كان للمدعين الحق
 في اخذ هذا القدر بالشفعة لانهم يحددونها من
 جنتين وذلك بالثمن الذي ارادته الحكومة
 وقدره ٦٠٠ جنيه لثلاث رثى ولهذه الدعوى وطلبوا
 الحكم بلفو عقد البيع الصادر من الحكومة الى المدعى
 عليه الثاني ببيع ٨س ٦ ط ٦ فدانين واحتيتهم

المحكمه

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق الدعوى والمداوله قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا لان نصاب
الدعوى القائمة على سند او سبب قانوني واحد
يجب ان يقدر بحسب القيمة الاجمالية لجميع
انصبة المستأنفين

وحيث ان الحكم المستأنف على اسباب
صحيحة وفي عملها وهذه المحكمة ترى
الاخذ بها

وحيث فيما يتعلق بموضوع الدعوى ان نزع
الملكية للمنفعة العامة وهو احد الاسباب
الثلاثة المنصوص عنها في المادة ٨٨ مدني
لزوال الملكية بدون اختيار صاحبها يختلف امره
عن حالة الاستيلاء على الملك موقتا للمنفعة العامة
في انه ينقل حقوق الذي نزع ملكيته الى
من نزعها تقلا صحيحا تاما لا يننون اى حق
للاول في استرجاعها او شرائها بعد حين

وحيث بناء على ذلك يكون للحكومة
مطلق الحرية متى أرادت التصرف في كل أو
بعض ما قد تملكه تملك تاما بنزع الملكية في
بيعها لمن أرادت مهما كانت نتائج هذه الحرية
مؤسفة وبدون أن تكون مقيدة بشمن
ما يلزمها على الاخص بتفضيل من نزع ملكيته
الا اذا كان له الحق في الشفعة وطالب بها في

المواعيد المقررة وهو ما لم يتوفر في هذه الدعوى

وحيث وان يكن لا يجوز نزع الملكية الا
للمنفعة العامة فانه لا يترتب حتى على نزع الملكية
دخول الاعيان المنزوعة ملكيتها في أملاك
الحكومة والعامة اذ ان نص المادة الثالثة
وحدها من قانون نزع الملكية الصادر في ٢٤
ديسمبر سنة ١٩٠٦ يكفي للدلالة على امكان

نزع ملكية أعيان غير مخصوصة في حد ذاتها
للمنفعة العامة وليس إذن من الممكن اعتبارها
ملحقة بأملاك الحكومة العامة لان تلك المادة

تبيح نزع ملكية الاعيان المجاورة فضلا عن
الاعيان اللازمة للمنفعة العامة متى كان الاستيلاء
عليها لازما لحسن انوصول الى الغاية المقصودة
من المنفعة العامة

وحيث متى ثبت ان المنفعة العامة التي
يسوغ نزع الملكية من أجلها وحدها لا يفضى
حما أن تدخل الاعيان المنزوعة ملكيتها ضمن
أملاك الحكومة العامة فلاستعمال الذي تخصص
لهذه الاعيان بعد نزع الملكية الخاصة انما هو الذي
يبين ما اذا كانت تعتبر من أملاك الحكومة العامة
أو من أملاكها الخاصة وما اذا كانت باتالى محلا
لله امل أو التملك بوضع اليد أو التصرف بدون
قانون أو أمر حال

وحيث ان ارض النزاع وهي مجاورة لما
استخدم في توسعة محطة السوان دون ان تستعمل

لذلك من الطلبات
هذا ما حكمت بجلستها العلنية المنعقدة في
يوم الثلاث عشرة في ابر سنة ٩٢٠ الموافق ٢٠
جماد الاولى سنة ١٣٣٨
من المنفعة العامة ولم تكن في اى وقت من
الافاق ضمن الاملاك العامة فان الحكومة التى
استولت عليها بنزع الملكية في كل فدان تصرف
فيها بالبيع بدون احتياج الى امرءال لاجراجها
من المنفعة العامة واتباع الاجراءات الاخرى
اللازمة لبيع الاملاك العامة

١٩

الشفقة وحق الاسترداد

حكم محكمة الاستئناف ١٣ مايو سنة ٩٢٠
ملخص الحكم :

المادة ٤٦٢ مدنى مأخوذة من المادة ٨٤١
من القانون الفرنساوي على الرأي الراجح فيجب
حصر هذه المادة في الحلة التى اقتضت حكمة الشارع
الفرنساوي في وضعا وذلك بان تكون قاصرة على
حق الشريك في التركات والشركات قبل قسمتها متى
كان البيع حاصلًا في عين غير معينة اما اذا كان في
عين معينة فقد بطلت حكمة الشارع من خوف تهوؤ
الاجنبى الى سر العائنة ووجب الرجوع الى قانون
الشفقة بقيوده المعلومة

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

الملك احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات جناب مسترهل وصاحب العزمه احمد

عرفان بك مستشارين ومحمد عبد السلام افندي

كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

وحيث ان المستأقنين قد توخوا في بعض
ما ذهبوا اليه الى فقد التشريع الحالي الخصاص
بمسائل نزع الملكية وتقدم وان كان يعتبر
صحيحا من الوجهة القانونية الا انه لا يمكن ان
يؤدى الى ادى نتيجة عملية في صالحهم متى لوحظ
ان التشريع الحالي لا يترك سواء اخطأ في ذلك
ادنى مجال للتردد في الفصل في هذه المسائل

وحيث ان لاجل ايضا للحكم بقواعد
العدل والانصاف بناء على المادة - ٢٩ من
قانون تشكيل الحاكم الاهلية كما يطلب
المستأقنون ما دامت نصوص القانون صريحة
في بيان ما يجب الحكم به فيها
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وقررت في الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف والزمت المستأقنين
بالمصاريف وبمبلغ ١٥٠ قرش مائة وخمسين قرشا
باعتبار حمامة للمستأنف عليها وبرفض ما غير

بالضرر وتلحق بالورثة خسائر جمة بحق لهم جميعاً أو بعضهم بناء على نص المادة ٤٦٢ من القانون المدني أن يستردوا لانقسام الحصة المبيعة للغير من بعض الورثة في مقابل أن يدفعوا مادمته في ثمنها ونظراً لأن المدعي عليه قد دفع ثمنها قدره ٨٢٠ جنيتها مصريا فالمدعية تعرض عليه هذا المبلغ على أن يتنازل لها عما اشتراه ويسلم العقود للمحضر ويستلم هذا المبلغ وله بعد ذلك أن يرجع بالمصاريف التي صرفها والمدعية مستعدة لدفعها له لجعلها بها الآن وأن رفض فهي مضطرة لمقاضاته بطلب تثبيت ملكيتها إلى الحصة المبيعة، ولما رفض المدعي عليه ذلك رفعت هذه الدعوى وطلبت الحكم لها بتثبيت ملكيتها إلى ٦ ط و ٢٢ س من الاعيان المبينة بالمالم والحدود بعريضة الدعوى وتسليمها اليها في مقابل المبلغ العروض وبصفة عرضه مع الزام المدعي عليه بالمصاريف واتاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبدون كلفة

وبعد المرافعة في هذه الدعوى وتقديم المذكرات فيها

حكمت محكمة الزقازيق المشار اليها بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ حضوريا برفض دعوى المدعية والزامها بالمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماة فاستأنفت المستأنفة بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ الحكم المذكور وطلبت للاسباب

نمرة ٥٤٢ سنة ٣٦ قضائه المرفوع من الست نبويه هاتم التسمي حرم المرحوم على بك الشريني

مستأنفة ضد

عبد العزيز افندي ييومي الشريني الذي لم يحضر بالجلسة ولا احد بالتوكيل عنه مستأنف عليه

الوقوع

رفعت المستأنفة هذه الدعوى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليه بعريضة مؤرخه ١١ مايو سنة ١٩١٨ قيدت بجدولها نمرة ١٩٠ سنة ١٩١٨ جاء فيها أنه بتاريخ ١٣ كتوبر سنة ٩١٥ اشترى المدعي عليه بالزاد الثاني من محكمة الزقازيق الجزئية ١ ط و ٨ س ونصف قيراط وثمانية اسهم ونصف مما ورثة المرحوم محمد على الشريني من تركه والده في العقارات المبينة بعريضة الدعوى بشمن قدره ١٧٠ جنيتها بخلاف المصاريف وقد اشترى ايضا بتاريخ ٢٨ يوليه سنة ١٩١٦ ١٥ ط و ١٤ س من الحصة التي يرثها كل من سليمان على الشريني من العقارات المذكورة وقد تلقى المدعي عليه هذا البيع من مشتريه الاول عثمان بك البنان في مقابل مبلغ ٦٥٠ جنيتها مصريا وقد اراد المدعي عليه ان يتقاسم مع بنية الورثة هذه العقارات واخذ يشاغبهم وبما أن هذه القسمة تعود على التركة

الواردة بعريضة الاستئناف الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا وموضوعا لثبوت الحكم المستأنف وبصفة عرض مبلغ الـ ٨٢٠ جنيها مصريا وتثبيت ملكية المستأنفة الى ٦ ط و ٢٧ من الاعيان الميئنة العالم والحدود بصحيفة الدعوى وتسليمها اليها في مقابل المروض مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف واتهاب المحاماة عن الدرجتين

وقد تمجد للمرائمة في هذا الاستئناف اخيراً جلسته يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ وفيها طلب حضرة المحامي عن المستأنفة الحكم بطلانها الواردة بصحيفة الاستئناف

« المحكمه »

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق الدعوى والمداوله قانونا .

من حيث ان الاستئناف فاز شكلا القانوني ومن حيث أن المستأنفة ترتكن في دعواها استرداد الدين موضوع النزاع على ما جاء بالمادة (٤٦٢) من القانون المدني الاهلي التي نصها « يجوز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم ان يستردوا لانفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدهم للغير ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية والنافعة »

ومن حيث أن الحكم في الدعوى يستترم معرفة ما اذا كانت المادة المذكورة تتعارض مع قانون الشفعة وهل القانون المذكور من

شأنه إلغاء تلك المادة وجعلها لا عمل لها ام لا ومن حيث لاتزاع في أن قانون الشفعة والمادة ٤٦٢ يلتزمان في موضع واحد وهو حق الشريك في العقار الشائع لاخذ الحصة التي يكون باعها أحد الشركاء لاجنبى على الشيوع مقابل دفع الثمن ومصاريف البيع ويختلفان في القيود التي يشترطها قانون الشفعة لذلك

وحيث أن الزعم بان لمسترد العقار حق اختيار أحد الطريقتين اما قانون الشفعة الصادر في مارس سنة ١٩٠١ والمادة ٤٦٢ فلا يمكن الاخذ به مع وجود القيود في احدهما دون الآخر اذ لو صح ذلك لكان الشارع المصري متناقضا في احكامه فانه يكون وضع في باب حكما قيده بقيود وشروط مخصوصة ووضع في باب اخر حكما بغير قيد ولا شرط لحق واحد فن لم يتيسر له الانتفاع بذلك الحق من الطريق الاول لصعوبة قيوده ولجه من الطريق الثاني نخلوه منها وهذا يكون غاية في التناقض يجب تنزيه الشارع عنه

ومن حيث أن القول بأن قانون الشفعة الصادر في مارس سنة ١٩٠١ جاء ملغيا للمادة ٤٦٢ فلا يمكن الاخذ به ايضا مادام لم يرد نص في القانون المذكور عليه

ومن حيث انه متى تقرر هذا وجب البحث فيما هي الاحوال التي أرادها الشارع بالمادة ٤٦٢

وهل هي تختلف عن تلك التي قضاها قانون
الشفعة ولاجل الوصول الى هذا يجب الرجوع
الى ما أخذ المادة المذكورة

ومن حيث أن الرأي الراجح والذي تأخذ
به هذه المحكمة أن المادة ٤٦٢ مأخوذة من المادة
٨٤١ من القانون الفرنسي التي ابحاث للورثان

يأخذوا بطريق الاسترداد الحصة الشائعة أو
بفضها التي يتنازل عنها احدهم في الزكة بلاتيين
الى اجني حرصا عدم نفوذ ذلك الاجني الى

استرار التاتلات ومعلوم أن الشفعة غير موجدة
في القانون الفرنسي لهذا اضطر الشارع هناك
بان يضع المادة ٤٦١ للمحكمة سابقة الذكر فأخذها

الشارع الفرنسي بعد أن اطلقها من قيدها واباحها
في الشركات كما في الشركات
وحيث أنه عدا هذا التعديل لا يظهر من

نص المادة ٤٦٢ اهل والمادة ٥٦١ مختلط المقابلة
لها أن الشارع أراد قاعدة جديدة لها حكمه
تختلف عن تلك التي وضعت القاعدة المقابلة

لها في المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي
وحيث أنه متى قرر هذا أصبح من اللازم
عدم التوسع في استعمال المادة ٤٦٢ ووجوب

حصرها في الحالة التي اختصت حكمه الشارع
الفرنساوي ووضع المادة ٨٤١ من اجلها بجلها
المتعمدة في يوم الخميس ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ الموافق

٢٤ شعبان سنة ١٣٣٨

٢٠

اختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة للاجانب

حكم محكمة طنطا ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٩
ملخص الحكم :

انه وان كان الظاهر من نص لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ان اختصاصها قاصر على ما يقع بين الاهالى من دعاوى الحقوق دون لاجانب سواء كانوا تابعين لاحدى الدول الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة أو تابعين لاحدى الدول الغير الموقعة - وانه وان كانت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لم تفرق بين الاجانب التابعين منهم للحكومات الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة وبين غير الموقعة بل تركت نهها عاما شاملا فانه بالرغم من كل هذا لا يخرج عن اختصاص المحاكم الاهلية غير دعاوى الاجانب التابعين لاحدى الدول الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة ذلك لان اصول القانونية المقررة والضروف التاريخية التي دعت الى 'انشاء المحاكم المختلطة والمخازرات التي جرت بشأن ذلك والنزاع الذي توخته الدول في انشائها وطبيعة هذه المحاكم من انها محاكم استثنائية حلت محل محاكم استثنائية أخرى (المحاكم القنصلية) والدعاوى التي جرت الحكومة المصرية لايبرام هذه المعاهدة وهوالاحتفاظ بسلطانها واحلال النظام محل التوضى التي كانت سائدة - كل هذا ينفي اختصاص المحاكم المختلطة بدعاوى الاجانب التابعين لدول لم توقع على معاهدة المحاكم المختلطة ويؤيد اختصاص المحاكم الاهلية بها

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمه ططا الاهلية

حكم

بالجلسه المدينه والتجارية الاستئناف

المشكلة علنا بسرأى المحكمة فى يوم الثلاثاء ٢٨

اكتوبر سنة ١٩١٩ - ٤ صفر سنة ١٣٣٨

تحت رئاسة حضرة على بك سالم رئيس
المحكمة

وعضوية حضرتى القاضيين عبد الحميد بك
بدوي واحمد بك فايق وحضور حافظ محمد كـ
الجلسه

صدر الحكم الآتى

فى قضية الست نبويه مرعى

ضد

الشيخ جبر على مرعى ومحمد بك السباعى
المصرى

الواردة الجندول نمرة ٨٢٢ سنة ١٩١٨

فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧ أعلن جـ على
مرعى كلا من محمد السباعى بك المصرى والسيد
نبويه مرعى على بالحضور امام محكمة زفتى
الجزئية لسام الحكم بتثبيت ملكيته فى عشرة
قراربط اطيانا تبينت حدودا وموقعا بورقة
اعلان الدعوى لايولييتها اليه بالشراء من محمد بك
السباعى المصرى ولنازعة نبويه مرعى على له
فيها وطلب احتياطيا عند عجز البائع عن تقديم
السند المؤيد للملك ان يقضى عليه برد الثمن وهو
٦٠٠٠ قرش صاوغ والى قرش تمويضا والزام
من يحكم عليه بالمصاريف وان يكون الحكم

نافعا مجبلا بغير كفالته

المحكمة

وامام المحكمة الجزئية أصدر المدعى على هذه

الطلبات وواقفه عليها البائع له

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

واما محامي نبويه مرعي فانه دفع بعدم

والمداوله قانونا

اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لانها

من حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني

متزوجة من ابراني وقدم شهادة دالة على تبعيةها

وحيث ان المستأنفة طلبت في ورقة اعلان

للدولة المذكورة وطلب في الموضوع رفض

الاستئناف النفاء الحكم المستأنف وان يقضى

اصليا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى

الجزئية حكمت في ١٨ ابريل سنة ١٩١٨

حضوريا برفض الدفع الفرعي واختصاص

فارسي واحتياطيا برفض دعوى المستأنف عليه

المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بتثبيت

الاول قبلها والزامه بالمصاريف

ملكية المدعى في المثرة الترابط المطلوبة

وحيث انه فيما يخص الدفع بعدم الاختصاص

وأثرت المدعى عليها اثنتان بالمصاريف وبان تدفع

فانه من المقرر ان الاجانب الذين يخرجون عن

للمدعي مبلغ ٣٠٠ ثلاثماية قرش تمويضا ومائة

اختصاص المحاكم الاهلية اتاهم اتابعون لاحدى

قرش اتابع محاماه للمدعى والمدعى عليه الاول

الدول الموقمة على ماهدة المحاكم المختلطة ولا

كل منها النصف ورفضت طلب الفاذ المرقم

عبرة بما تذهب اليه المحاكم المختلطة من ان لائحة

وجاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٨ رفعت

ترتيب المحاكم الاهلية قصرت اختصاصها على

نبويه بنت مرعي استئنافا عن هذا الحكم

ما يقع بين الاهالي من دعاوى الحقوق المدنية

طالبة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

والتجارية في حين ان لائحته ترتيب المحاكم المختلطة

الحكم من باب أصلي بالنفاء الحكم المستأنف

لم تقرر بين الاجانب التابعين منهم للحكومات

وبعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه

الموقمة على اتفاقات هذه المحاكم وبين النير

الدعوى واحتياطيا في موضوع الدعوى النفاء

الموقمة اذ ان الاصول القانونية المقررة والظروف

الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف

التاريخية التي كانت سببا في انشاء المحاكم المختلطة

عليه الاول والزامه بالمصاريف واتابع المحاماه

والخباير التي جرت بشأن ذلك والقرض الذي

عن الدرجتين وبالجلسة كل طرف أصدر على اقواله

توخته الدول في انشائها وطبيعة هذه المحاكم من

ومذكراته المقدمة للمحكمة الجزئية

لها محاكم استثنائية حلت محل محاكم استثنائية

اخرى (الحاكم القنصلية) في حدود الاتفاقات التي ابرمت بين الحكومة المصرية وبين الدول الموقعة عليها وكان الداعي للحكومة المصرية لايامها الاحتفاظ بسلطتها واحلال النظام محل الفوضى التي كانت سائدة اذ ذاك (راجع في تفصيل ذلك الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية رقم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠١ بشأن المراكشين بمجموعة رسميه سنه ثالثة ص ١٢٧) تفني اختصاص الحاكم المختلط بغير من خصصت بهم وتسقط المصلحة في القول بذلك الإختصاص

وحيث ان المعاهدة التي ابرمت بين دولة ايران والدولة العثمانية لاحقه في تاريخها ٢٠-٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ لانشاء الحاكم المختلط ومع التسليم بأن المادة ١٤ من هذه المعاهدة تثبت

للإيرانيين في بلاد الدولة العثمانية حقوقا كحقوق الاجانب وتلحقهم بهم تماما فانه لا نزاع في ان العرف الذي كان قد نشأ في مصر مخالفا لقواعد معاهدات الامتيازات بين الدولة العثمانية والدول الاجنبية والذي بنى عليه وعلى الفوضى التي نجمت عنه انشاء الحاكم المختلط في سنة ١٨٧٥ لم يتمتع به الايرانيون ولم يتصل بهم اثره بل لو صح انهم تنتموا به كانت المعاهدة تنازلا عنه وعلى ذلك وجب معاملة الايرانيين معاملة خاصة لاهي معاملة الاجانب اثنا بنين للدولة موقعة على

معاهدة الحاكم المختلط لمنافاة ذلك للاصول والاسباب والاتفاقات التي تقدمت الاشارة اليها ولا هي بمعاملة الاهالى لان المعاهدة الفارسية العثمانية اثبتت لهم حقوقا تجعل مركزهم مختلفا بعض الاختلاف عن الاهالى وهو من نوع المركز الذي كان للاجانب في الدولة العثمانية

وحيث ان المادة الاولى من هذه المعاهدة صريحة في ان الرعايا الايرانيين الموجودين بمالك الدولة العثمانية خاضعون مباشرة لاحكام وقوانين ونظامات الدولة العثمانية وتابعون لحاكم السلطنة في كافة المواد الحقوقية ما عدا ما كان منها قائما بين ايرانيين (مادة ٧) ولم تحتفظ دولة ايران لنفسها الا ببعض الحقوق من مثل جواز وجود ترجمان من طرف الشهبندارية وقت الحاكم الخ...

وحيث ان تشبيه المعاهدة للإيرانيين برعايا الدول الاجنبية الاخرى في وجوب مراداتهم القواعد المرعية بشأن البساو رتات وغيرها (مادة ٥) ومعاقلتهم من الخدمة العسكرية بصفةهم اجانب شأنهم شأن الاجانب الاخرين (مادة ٦) ومعاملتهم معاملة رعايا اكثر الشعوب تفضيلا في غير ما هو مذكور بمواد المعاهدة الثلاثة عشر (مادة ١٤) لا يجعل الحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر في شؤونهم اذا قام نزاع بينهم وبين احد الاهالى بل هي المختصة دون غيرها من الحاكم

لاتها ذات الاختصاص العام وما عداها من المحاكم النظامية الاخرى محاكم استثنائية وحيث انه لم يمد تحت نزاع في اختصاص المحاكم الاهلية بالجرائم الواقعة من الايرانيين مع مراعاة القيود الواردة في تلك المعاهدة والمسائل الجنائية والحقوقية حكمهما واحد في المعاهدة فلا محل للتفريق بينهما في الحكم

وحيث انه اذا جاز للمحاكم المختلطة ان تدعى الاختصاص بقضايا الايرانيين مدنية وجنائية باعتبارهم اجانب مخالفة في ذلك ظاهر النص وعقود الاتفاق على انشائها والاسباب التاريخية التي دعت لذلك والاصول المقررة في سيادة الحكومات وحقوقها جاز ايضا لفنصل ايران الدعوى باختصاصهم بالجنس والجنایات الواقعة من الايرانيين على غير الايرانيين لان ما قدم دليلا على الدعوى الاولى يصلح دليلا لدعوى الفناصل خصوصا اذا لوحظت طبيعة الامتيازات المصرية وما بين اجزائهما من التماسك الذي لا يجوز ان يكون الفصل في المسائل الجنائية من شأن المحاكم الاهلية في حين يحاط الفصل في المسائل المدنية التي هي دونها اهمية بضمانات المحكمة المختلطة من اغلبيية الاجانب وغيرها ومع ذلك فلم يذهب الى ذلك الرأي احد حتى الحكومة الايرانية نفسها

وحيث انه مع ثبوت ان المحاكم الاهلية هي المحاكم ذات الاختصاص العام وان المحاكم المختلطة محاكم استثنائية حلت محل محاكم استثنائية اخرى لا يجوز التوسع في تحديد اختصاص هذه المحاكم الاخيرة بحمل الايرانيين تابين لها لان هذه التبعية أمر يتعلق بسيادة الحكومة المصرية وحقوق الحكومة الايرانية فتقريره لا يقع الا بالطرق السياسية ولا يجوز ان يرجع فيه الى القضاة اذ هو يتعدى دائرة التأويل الى المساس بحقوق الحكومة المصرية بالنسبة لحكومة لم تدع شيئا من ذلك ولم يكن لها ان تدعيه

وحيث انه لو كان رأى المحاكم المختلطة في اختصاصها بنظر قضايا الايرانيين صحيحا لبيت الحكومة الايرانية نفسها من عهد قام الخلاف بين المحاكم الاهلية والمختلطة بشأن الايرانيين تطلب من الحكومة المصرية ايقاف تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية اذا كانت تعتقد أن لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تجعل لهذه المحاكم دون غيرها حق النظر في شؤونهم وكانت ترى أن لها حقاً في أن تطلب من الحكومة المصرية امانا من محاكمها الاهلية غير ما قررتة المعاهدة المبرمة بين دولة ايران والدولة العثمانية

وحيث انه لاشك بعد هذا في اختصاص المحاكم الاهلية بالنظر في قضايا الايرانيين مع مراعاة الضمانات التي قررتها لهم معاهدة سنة

٢١

الشفعة وعرض الثمن

محكمة طنطا ٢٢ أكتوبر سنة ٩١٩

ملخص الحكم

(١) إن المقصود من عرض الثمن وملحقاته الوارد ذكره في المادة ١٤ من قانون الشفعة إنما هو العرض الحقيقي المنصوص عنه في قانون المرافعات (٢) إذا عرض الشفيع ثمنًا أقل من الثمن الناتج في العقد بمحجة صورية هذا الثمن ولم ينجح في اثبات هذه الصورية فلا يعتبر أنه قام بما فرضه عليه قانون الشفعة من عرض الثمن وملحقاته ويسقط حقه في الشفعة ولا يفيد أنه يعرض بقية الثمن بعد ذلك إذا كان الميعاد المنصوص عنه في المادة ١٩ من قانون الشفعة قد انقضى

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة طنطا الأهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الاستئنافية المشكلة علنا بسراى المحكمة تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بك بدوى القاضى

وعضوية حضرتى القاضيين جمال الدين افندى أباطة واحمد بك فايق وحضور حافظ محمد

كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية على ابو حبيب الزيات

ضد

الست بهانه بنت محمد الشيخ والشيخ على

١٨٧٥ اذا طلبوها وبذلك يصبح الحكم المستأنف

القاضى بالاختصاص في محله

وحيث انه فيما يخص موضوع الدعوى

فان المستأنفة اعترفت بان الاطيان عمل الترام كانت مملوكة للمستأنف عليه الثانى وانما ادعت انها تبادلته معه عليها بدلا زراعيا

وحيث أن اثبات البديل الناقل للملك يجب

أن يكون بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرة جنيهات ولم تقدم المستأنفة كتابة تدل على حصوله على أن البديل الزراعى في ذاته ليس ناقلا للملكية فيمكن نقضه في كل وقت ولا يترتب عليه حق وحيث أن دعوى المستأنف عليه الاول

ثابته من المستندات المقدمة منه الدالة على ملكيته للمشعة القرار يربط موضوع الدعوى بطريق الشراء

من محمد بك السباعي المصرى صاحب الملك الاصلى باعتراف المستأنفة نفسها فيصبح محققا في دعواه ويجب رفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف لما تقدم ولما جاء به من الاسباب

مع رفض ما خالف ذلك من الطلبات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف

شكلا ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف

والزام المستأنفة بالمصاريف ومائة قرش مقابل

اتساب المحاماه للمستأنف عليه الاول ورفض ما

خالف ذلك من الطلبات

الفتى والسيد ابو طالب الحلواني

الواردة الجدول نمرة ٧٣٥ سنة ١٩١٨

رفعت الست بهانة محمد الشيخ دعوى ضد

على ابو حبيب الزيات وعلي الفتى والسيد ابو

طالب امام محكمة المحلة الجزئية تأيدت بمجولها

تحت نمرة ٤٥٨ سنة ١٩١٨ طلبت فيها احقيتها في

اخذ المنزل للمين بعريضة الدعوى بالشفعة نظير

دفع الثمن وقدره ٩٦٠٠ قرش مع الزام المدعى عليه

الاول بالمصاريف والاتاب والنفاد

وبالجلسة صممت علي هذه الطلبات

واحتياطيا الاحالة الى التحقيق لاثبات صورية

الثمن الوارد بمقد البيع - ووكيل المدعى عليه

الاول قال بأن المدعية تعلم بمحصول البيع وانه

مستعد لاثبات ذلك وان الثمن الحقيقي هو الوارد

بمقد البيع - والمدعى عليهما الثاني والثالث قالا

بأن الثمن ١٥٠ جنيتها

وحكمت محكمة المحلة المذكورة اخيراً

بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩١٨ حضورياً باحقية

للمدعية في اخذ المنزل للمين الحدود والمواقع

بعريضة افتتاح الدعوى بالشفعة مقابل قيامها

بدفع ثمنه وقدره ١٥٠ جنيتها والزم المدعى

عليه الاول بالمصاريف ورفضت ما غاير ذلك

من الطلبات . لم يقبل المحكوم عليه هذا الحكم

ورفع عنه استئنافاً بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩١٨

وطلب للاستئناف الواردة به الحكم بقبول

الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالفاء الحكم

المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها الاولى

مع الزامها بالمصاريف

وبجلسة ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ المحددة

اخيراً للمرافعة مضمم وكيل المستأنف على طلباته

الافتة وشرح الدعوى كما جاء بمحضر الجلسة

وقال أن حق المستأنف عليها في الشفعة قد سقط

لمدم عرضها الثمن وملحقاته في خمسة عشر يوماً

من تاريخ علمها بالبيع وارتنك على المادة ١٤

من قانون الشفعة في العرض وعلى حكم محكمة

الاستئناف الصادر في ٨ مايو سنة ١٩١٩ والحاضر

عن المستأنف عليها الاولى طلب التأييد مرتكناً

على شهادة الشهود وعلى دفاعه الثابت بمحضر

الجلسة وقال انه لم يثبت اتصاله نعلم بالبيع -

والمستأنف عليهما الاخرين لم يحضرا

وقد تأجل النطق بالحكم اخيراً لجلسة

هذا اليوم

الحكمة

بعد نماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

والمداولة قانوناً

من حيث أن الاستئناف حاز شكلاً القانوني

عن غرض الثمن

من حيث أن وكيل المشتري طلب رفض

دعوى الشفعة لانها لم تعرض كل الثمن والملحقات

ورسم التسجيل في ظرف خمسة عشر يوماً من

تاريخ علمها بالبيع
 وحيث أن المادة ١٤ فقرة أولى من دكورتو
 الشفعة قضت بأنه يجب على من يرغب الاخذ
 بالشفعة أن يملن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة
 على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملا على
 عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً
 وحيث ان الرض المشار اليه في هذه المادة
 هو المرض الحقيقي الذي رتب قواعده قانون
 المرافعات لانه ان لم يكن كذلك فلا يخلو الامر
 فيه من أحد معنيين الاول أن يكون بمعنى
 الإيجاب في العقود ويعنى عنه في هذه الحالة اعلان
 طلب الشفعة هذا فضلاً عن ان الشفعة عندما
 تكون بطريق التفاضى ليست عقداً لانها
 تملك مال بغير اذن مالكة والثاني أن يكون
 بمعنى الاستعداد لدفع الثمن ولا وجه لهذا
 التأويل لان الاستعداد لدفع الثمن مقدم من
 طبيعة الشفعة فليس وجوده او انقطاعه مطلقاً
 على ما يبيده الشفيع هذا فضلاً عن ان المرض
 بهذا المعنى ليس من الاوضاع القانونية اذ ليس
 في القانون المصرى كله ولا في القانون الفرنسى
 أو الشريعة الاسلامية اصطلاح قانونى اسمه
 المرض بمعنى الاستعداد. والقول بأنه كذلك في
 قانون الشفعة مصادرة على المطلوب
 وغير مجد ان يقال ان الشارع لم يصفه بأنه عرض
 حقيقى لانه لم يثبت ان الشارع يعرف نوعاً آخر
 من العرض. والاحتجاج بالمادة ١٧٥ من القانون
 اللذين في غير محله لان تفصيل شكل المرض جاء
 من أن المادة سبقت لبيان حكمه من الابراء اما
 المادة ١٤ فحاجة التحرير لا تقضى لزوماً بتفصيل
 شكل المرض
 وحيث أن وجوب المرض الحقيقي ظاهر
 من حكمه الشفعة وطبيعتها ومن نصوص دكورتو
 ٢٣ مارس ١٩٠١ فإن الشفعة اذا كانت بقضاء
 القاضي نزع للملكية المشتري جبراً عنه فإذا كان
 الحكم بالشفعة لا يسقط الا بد خمس عشرة
 سنة وكان لا بد لزوال اثره من التقادم أو من
 دعوى جديدة بفسخ البيع لعدم دفع الثمن اذا لم
 يتم الشفيع بدفع الثمن وقت صدور الحكم فان هذا
 يحمل الشفعة تقصداً شديداً لحرية التعاقد والمالك
 لان يد الشفيع بعد الحكم بالشفعة لا تبسح له
 حرية استعمال العقار المشفوع فيه أو التصرف فيه
 ثم هو لم يمن ذنباً في اعتراض الشفيع له ومركزه
 في الشفعة سلبي محض فكيف يكلف بالانتظار
 أو بالمخالصة ان اراد أن تستقر يده ويطمئن على
 ملكه فطبيعى اذ أن يكلف الشارع الشفيع
 بمرض الثمن عرضاً حقيقياً فإذا لم يقبله المشتري
 بادية الرأي وانتظر حتى صدر القضاء
 بالزامه كان آمناً أن يخرج من الصفقة لاله
 ولا عليه ويزداد هذا جلاء بمراجعة المادتين ١٦
 و ١٧ من دكورتو نزع للملكية للمنافع العمومية

والمادة ١٣ من دكرتو الشفعة فان نزع الملكية يمكن أن يكون

بالشراء سواء للشفعة أو للمنافع العمومية يجب أن تستوفي اجراءاته وتنقطع آثاره بمجرد الحكم فيه نهائيا وذلك بالتحقق من وجود قيمة الملك المزروع تحت يمين نزع ملكه وعدم الجائنه الى الخاصة بها والمادة ١٣ تكملة لقطع ذلول الشفعة حتى لا يحتاج البائع الى مقاضاة الشفيع يباقي الثمن في الاصل الذي منحه للمشتري فهي والمادة ١٤ ترميان الى غرض واحد

وحيث أن الاعتراض بأن دفع الثمن يستوجب حبس مبالغ جسيمة بدوون قائدة لصاحبها لايرد على محل لأن للشفيع أن يطلب ربيع المقار المشفوع فيه من يوم طلب الشفعة ما دام قد قام بواجب العرض الحقيقي الذي يفرض أن المشتري لم يكن محققا في رفضه عند الحكم بالشفعة فليس هو الذي يخسر بمحجز المبلغ، كذلك لا يجوز للمشتري أن يشكو من الحبس لأن ذلك لا يضيره ولا من دفع ربيع المقار للشفيع فقد كان له أن يقبل الثمن بادیء الرأي فاذا لم يفضل فلا نه فضل خطر مواصلة القضاء على قبول الثمن وذلك شأنه

وحيث ان الشارع نص فوق ذلك على أن الشفعة يقضى فيها على وجه السرعة ولم يجز الممارسة في احكام الشفعة التباينة فدل على انه اراد أن يكون الضرر من ايداع المبلغ على اقل ما

وحيث ان وصف الشفيع بأنه مشتر محتمل وانه لا يصبح مشتريا حقيقة الا من يوم القضاء بالشفعة فلا يصح الزامه بان يدفع مقدما ثمن عين قد لا يصبح مشتريا لها وصف غير صحيح اما انه قد لا يصبح مشتريا لها فذلك ما لا تأثير له في ايجاب الدفع مادام عدم الشراء ليس من جانبه ومادام لا يجوز له من جهة اخرى الرجوع في طلبه الشفعة اذا قبلها المشتري واما انه مشتر تطبق عليه قواعد البيع فلا وجه له لان الشفعة نزع للملكية وان اشبهت البيع ولهذا وصنت لها قواعد خاصة والا لا كفى الشارع بقواعد البيع وقاعدة عرض الثمن عرضا حقيقيا مستمدة من طبيعة الشفعة الخاصة ومن ثم فان عدم اضافة لفظ حقيقي الى كلمة عرض الواردة في المادة ١٤ من قانون الشفعة لا يدل على ان الشارع قصد اعفاء الشفيع من دفع الثمن قبل القضاء له وحيث انه لا حاجة بعد ذلك للرجوع للشريعة الاسلامية وان كانت مؤيدة لهذا الحكم اكتفاء بما تقدم لا نقيا لصحة الرجوع اليها فذلك مما لا نزاع فيه

وحيث انه يجوز للشفيع ان يعرض ثمنا اقل من الثمن الثابت في المقد اذا كان يعطى في صورية هذا الثمن الاخير وانما اذا لم ينسج في اثبات الصورية وان الثمن هو ما غرضه فلا يعتبر انه

قام بالتكليف المنصوص عنه في المادة ١٤، ويسقط حقه في الشفعة ولا يجوز له من جهة أخرى عرض بقية الثمن بعد ذلك اذا كان الميعاد المنصوص عنه في المادة ١٩ قد انقضى

وحيث ان عقد البيع صدر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ وسجل في ١١ من ذلك الشهر وان الشفعية عرضت في ٣١ ديسمبر ٩٦ جنبها مع ان الثمن الوارد بالعقد هو ١٥٠ جنبها ثم عرضت بملحظة ٣٠ مايو سنة ١٩١٨ باقي الثمن ورسوم التسجيل

وحيث ان المستأنف عليها لم تنجح في اثبات صورية الثمن كما لم ينجح المستأنف في اثبات انها علمت بالعقد من تاريخ حصوله

وحيث انه من جهة أخرى ثبت ان العقد قدم بملحظة ٢ ابريل سنة ١٩١٨ ويكون قد مضى على علم الشفيع قبل عرض بقية الثمن ورسوم التسجيل أكثر من خمسة عشر يوما على التسليم بانها لم تلم بذلك قبل هذا التاريخ

وحيث ان عرضها الاول كان غير حقيقي لانه لم يكن كاملا فهو غير كاف وان عرضها الثاني جاء متأخرا عن الميعاد المنصوص عنه في المادتين ١٤ و ١٩ ويتمين رفض دعواها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في غيبه المستأنف عليهما الاخيرين وفي حضور الباقيين بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها والزامها بمصاريف اقرجتن

صدر هذا الحكم وتلى علنا بملحظة يوم الاربعاء ٢٢ اكتوبر سنة ١٩١٩ — ٢٧ محرم سنة ١٣٣٨. المشكلة تحت رئاسة حضرة عبد الحكم بك عسكر وكيل المحكمة وعضوية حضرتي القاضيين عبد الحميد بك بدوي واحمد بك فايق وحضور ميشيل انطون كاتب الجلسة. اما حضرة جمال الدين افندي اباطلة القاضي الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد أمضى على مسودة الحكم

٢٣

قرارات قاضي الاحالة

بان لاوجه لأقامة الدعوى أو عدم صحة التهمة

قرار حضرة قاضي الاحالة بمحكمة سوهاج في قضية الجنايه نمرة ٤٦٨ طهطا سنة ٩٢٠ المقيدة بمجدول الاحالة نمرة ١٠٣ سوهاج سنة ٩٢٠ ملخص القرار

١ - القرار بأن لاوجه لأقامة الدعوى لعدم صحة التهمة ليس معناه عدم كفاية الأدلة أو عدم الثبوت على الإطلاق بل معناه ان الواقعة لاوجود لها أصلا

٢ - لقاضي الاحالة أن يبحث في الادلة من حيث الصحة وعدمها وليس هذا مما يتفرد به قاضي الموضوع بعكس ما نصت به محكمة النقض بمحكمها الصادر في ٢ يونيه سنة ٩١٧

وحيث انه متى ثبت كذب المدعى وجب
القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية
لعدم صحة التهمة

وحيث أن هذا النوع من قرارات الاحالة
لم ينص عنه بصيغته هذه في قانون تشكيل محاكم
الجنايات ولذا كان موضع شدة تارة وخطأ
تارة أخرى فقد يحجم البعض عن اصداره بهذه
الصيغة ويستعيز بها « بعدم كفاية الثبوت » وقد
يرى البعض الآخر انه ينهد هذا التعبير قوة
فيستعيز بها « بعدم الثبوت على الاطلاق » مع
أن الواقعة لا وجود لها اصلا ومن ثم فهي لا
تتطلب الثبوت كافيًا كان أو ناقصًا - وبديهي أن
الثبوت لا ينصرف الى الجناية من حيث الوجود
أو العدم وانما ينصرف الى الاتهام نفسه من
حيث ثبوته وعدمه أى أن ذلك الاتهام الموجه
الى شخص بارتكاب جناية حقيقية قام عليه
أو اعوزه الدليل. ومن هذا يتبين أن القول بعدم
الثبوت ليس معناه عدم صحة التهمة

وحيث أن النيابة قد تطعن من جهة أخرى
على مثل هذا القرار أمام أودة المشورة جارية
على هذا الاعتبار أى على أن القول بعدم صحة
التهمة هو بمثابة قرار بعدم كفاية الأدلة مع أن
الفرق بين الاثنين ظاهر جلى في اللفظ والمعنى
وقد ترى أودة المشورة رأى النيابة في ذلك
فتتظرف في الموضوع بدون تصفية للدالة من حيث

٣- لتقاضى الاحالة أن يصدر قرارا بعدم صحة
التهمة وهذه الحالة تنطوى تحت «عدم وجود أثر
لجريمة ما» التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة
١٢ من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٥٥

٤- القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم
الصحة لا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه. أما أمام
أودة المشورة فلانه ليس قرارا بعدم كفاية الادلة
وأما أمام محكمة النقض فلانه يستند الى الواقع لا
الى القانون

القرار

نحن موافق علام قاضى الاحالة بمحكمة
سوهاج الاهلية

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة
العمومية في قضية الجناية نمرة ٤٦٨ طهطا سنة
١٩٢٠ المقيدة بجدول الاحالة نمرة ١٠٣ سوهاج
سنة ١٩٢٠ المشتمل على تهمة سيد ضرار ابوزيد
وعبد الجواد ضرار بأنهما في ليلة ١٤ يناير سنة
١٩٢٠ بأراضى كوم غريب وأم دوه سرقا حمارة
وبردعه وتليسك تعلق احمد هريدى حمار حالة
كونهما حاملين أسلحة أى بنادق

وبعد الاطلاع على أوراق القضية المذكورة
وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين
والحامى عنهم

الصحة وعلمها وتحيل المتهم بنير جريمة الى محكمة الجنايات

وحيث أنه ربما كانت علة هذا اللبس هي مسكوت القانون الظاهري عن النص صراحة على هذه الحالة بصيغتها هذه حتى أدى ذلك الى القول بأن ليس لقاضي الأحالة أن يبحث في صدق الشهود وصحة شهادتهم أو في حقيقة الوقائع وأن هذا مما ينفرد به قاضي الموضوع « حكم محكمة النقض الصادر في ٢ يونيو سنة ٩١٧ المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشرة نمرة ٩٩ »

وحيث أن هذا القول الذي تضمنه الحكم المذكور وأن لم يسلب قاضي الأحالة هذه السلطة التي هي أكبر ضمان للمتهم البريء، فإن ما تردد بين أسبابه من المنع والمنع لقاضي الأحالة ربما كان مثار هذا اللبس « راجع - باب الحكم للذكور المندرجة بالمحكمة نمرة ١٧٧ وما بعدها من نفس المجموعة »

وحيث أنه على فرض الأخذ بظاهر هذا الحكم من أنه ليس لقاضي الأحالة أن يتصدى الى تقرير صحة الوقائع وعدها فان الطعن على قراره الذي يصدر مخالفا لذلك أن كان تمت طعن جائز لا يكون الا أمام محكمة النقض باعتبار أنه قد تجاوز سلطته لأمام أودق المشورة التي لا تنتظر الا في القرار بعدم كفاية الأدلة

وحيث أن الأمر الواجب البحث فيه الان هو معرفة أنواع القرارات التي رخص القانون نمرة ٤ سنة ٩٠٥ لقاضي الأحالة أصدرها في حالة عدم وجود وجه لاقامة الدعوى وهل يدخل فيها القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم صحة التهمة أم لا . وهل هناك طريق للطعن على مثل هذا القرار أم لا ؟

وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون المذكور نصت على أنه إذا لم يبرأ القاضى أثر الجريمة ما أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى

وحيث يؤخذ من هذا أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى يكون في حائتين : الأولى اذا لم يوجد أثر للجريمة ما . والثانية: اذا لم تكن الدلائل كافية للتهمة

وحيث أن عدم وجود أثر لجريمة ما ينطوى تحتها بلا شك عدم وقوع فعل مطلقا من التهمة بل هي أولى المسائل التي يصدق في حقها هذا التمييز على وجه الحقيقة لا المجاز كغيرها اذا ان الفعل الذي لا يعاقب عليه القانون قد يسمى جريمة في الجملة *Libel Civil* وأما هذا فلا أثر له على الإطلاق وقد عبر القانون في نصه الفرنسي بما لا يقل وضوحا عن هذا فقال :

« Si l'euge n'aperçoit aucune face d'une infaction »

بهذا فقط هو أن الفعل المنسوب الى المتهم لا يعاقب عليه القانون أو لا يمد جنحه ولا مخالفه اذ لو كان الامر كذلك لالتزم المقتن هذا التعبير الذي عربه في المواد ١٤٧ و ١٧٢ و ٢٠٦ للمدله بنمرة ١٦ من قانون تحقيق الجنايات والمكن الاطلاق على هذا الوجه أنما أريد به أدخل مثل هذه المدله التي يكون المتهم فيها أحوج الى ضمان قاضي الاحاله منه في غيرها . ولا يسئل أن القانون أراد أن يحيط الجاني الذي قامت على جنايته بعض الدلائل بضمانة هي قرار قاضي الاحاله بأن لاوجه لعدم كفاية الادلة ويحرم من ذلك البرء الذي أوقمه المقدور في تهمة ملفقة وظهر تلفيقها للضاني المذكور

وحيث أن القول بسكس ذلك قد يؤدي الى نتيجة لا يمكن التسليم بها وهي أنه اذا جرى تلفيق الاحاله تحقيقا تكميليا ظهر به التلفيق ظهورا لا يدع محالا للشك كأن اقر المدعى وشهوده بتلفيق ما نسبوه الى المتهم وجب على القاضي في هذه الحالة أيضا أن يحيل المتهم الى محكمة الجنايات ليحكم ببراءته لانه لا يمكن القول بعدم الصحة أن لا يقرر أن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة مع انه ليس هناك فعل يفترق الى الدليل وحيث أنه يؤخذ مما تقدم أن قاضي الاحاله في خل من أن يقرر أن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم صحة التهمة وأن هذا يدخل في حيز عدم وجود أثر للجريمة ما التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة ١

وحيث أنه فيما يختص بالظن على قرار قاضي الاحاله بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم وجود أثر للجريمة ما فقد نصت عليه المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بقيدته على وجه العموم بأن لا يحصل الاخلط في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

وحيث أنه يلزم على ذلك أن القرارات التي تصدر إن لاوجه استنادا الى الموضوع كعدم صحة التهمة لا تقبل الظن أمام محكمة النقض لعدم ارتكائها على القانون ولا أمام أودة المشورة لما يرتبها للحالة الجائز الظن فيها امامها فهي أذن غير قابلة للظن بوجه من الوجوه وحيث ان القول مع مطابقة لسلك القانون الذي جرى على أن كل حاة يجز فيها الظن بطرق النقض خطأ في القانون يقابلها حالة لا يقبل الظن فيها فإنه لاشئ فيه بخالف المألوف أو يعبر الى خطر اذ أن قاضي الاحاله في تصرفه على هذا الوجه لم يتجاوز ما للنيابة أو لقاضي التحقيق من هذا الحق عند وجود ما يدعوا لحفظ القضية لعدم الصحة « مادة ٤٢ و ١١٦ تحقيق جنايات » مع أن حق قاضي الاحاله في اصدار مثل هذا الامر اظهر في المادة ١٢-٣ من جقمها في المادتين المذكورتين

محكمة سوهاج الجزئية الاهلية

قرار

بأعادة قضية الى النيابة العمومية لتحقيق

الواقعة بمعرفة

نحن موافق على اطلاق علام قضى الاحالة

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة

العمومية في الجناية نمرة ٤٠ بليسانس ٩٢٠

الواردة بجدول الاحالة نمرة ٤٤ سوهاج سنة ٩٢٠

المشتمل على تهمة محمد يوسف عثمان ومحمد

السيد حسن باتهما في ليلة ١٠ نوفمبر سنة ٩١٩

بأراضي ناحية اولاد خلف سرقا بالا كراه شال

صوف من محمد احمد الكوز بان ضرباه ضربا

احدث به اصابات

وبعد الاطلاع على اوراق القضية المذكورة

وسماع اقوال المتهمين والمهامي عنهما

حيث ان المادة التاسعة من القانون نمرة ٤٠

٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات نصت

على ان كل قضية جنائية حققتها النيابة يشترها

قاضى الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات

وحيث ان مقتضى هذه المادة ان قضايا

الجنايات لا تقدم لقاضى الاحالة الا بعد ان

تكون حققت بمعرفة النيابة

وحيث ان هذا النص الذى لم يكن له شبهة

في نظام محاكم الجنايات القديم انما وصح خصيصا

في قانون سنة ٩٠٥ لمحكمة ارادها الشارع

وحيث فضلا عما تقدم فان قضى الاحالة

كان ذلك قبل التعديل الصاخر به القانون نمرة ٧ سنة

٩١٤ الامر « بصفة لا تقبل الطعن » بان لاوجه

لعدم كفاية الادله في الجنايات الحقيقة التي

اعوزها الالبات فبالحرى في الجايات التي قام

لديه الدليل عدم صحتها ولا يقل أن المشرع

كان متساعا في جانب الجنايات الحقيقية كما

لم يجزه في حق الجنايات النير الصحيحة

وحيث لذلك يتعين القرار بصفة لا تقبل

الطعن بان لاوجه لاقامة الدعوى لعدم صحة

التهمة

بناء عليه

قررنا أن لاوجه لاقامة الدعوى قبل

المتهمين لعدم صحة التهمة قرارا لا يقبل الطعن

٢٢

قضى الاحالة وتحقيقات النيابة

قرار حضرة قاضى الاحالة في قضية الجناية نمرة

٤٠ بليسانس ٩٢٠ الواردة بجدول الاحالة نمرة ٤٤

سوهاج سنة ٩٢٠

ماخص القرار

المراد به طبق القضية الجنائية بمعرفة النيابة

عملا بالمادة التاسعة من القانون نمرة ٤٠ سنة ٩٠٥

قبل تقديمها لقاضى الاحالة هو ان يتولى أحد اعضاء

النيابة بنفسه ذلك التحقيق لان يهد به لاحد

رجال البوليس بالتداب يصدر اليه منه ومن ثم

بالقضية التي تقدم للاحالة على غير هذا الوجه يجب

اعادتها للنيابة لمباشرة تحقيقها بنفسها

وحيث انه اذا بانفت النياية في اعتبار محضر ضمانات للمتهم تقوم مقام الضمانات التي كان يكفلها النظام القديم مع تحقيق الغرض الذي وضع لاجله النظام الجديد

وحيث ان المراد من تحقيق القضية بمعرفة النياية هو ان يتولى احد اعضاء النياية بنفسه ذلك التحقيق لأن يمهده الى احد رجال البوليس بالتداب يصدر اليه منه وذلك لما هو محمود في عضو النياية من انه اقدر من غيره على ادارة التحقيقات الجنائية وفي ذلك تحقيق للضمانة التي اراد الشارع ان يحيط بها المتهم وحيث ان هذه الضمانة لا يمكن ان تتوفر

بوضع تحقيق الجنائيات بين يدي البوليس وتزكيته بالتداب من قبل النياية اذ ان هذا الاتداب لا يمنع رجل البوليس قوة غير قوته المعنوية او استعداده فوق استعداده

وحيث انه اذا صرح أن يقوم رجل البوليس بمقتضى هذا الاتداب ببعض اعمالة ملق بالتحقيق كالفتيش والمعاينة او بجمع الاستدلالات في القضية فلا يصح ان يكون محضه هذا هو الأساس الذي تقدم به القضية الى قاضي الاحالة وتبنى عليه المحكمة أمام محكمة الجنائيات ويكون عمل النياية في هذه الحالة قاصر اعل مجرد الوساطة بين البوليس وقاضي الاحالة في ايصال اوراق القضية اليه

وحيث فضلا عما تقدم فانه يجب عدم اغفال ملاحظة اظهار العمل وهي ان رجال البوليس هم المكلفون دائما والقضية في دور التحقيق بالبحث عن الادلة والفاعل للجنابة ولا شك في ان ترك التحقيق بين ايديهم يشتر بشيء من المخاطرة بمصلحة المتهم فضلا عن فقد الضمانة التي اشترنا اليها

وحيث لذلك ولان النياية لم تبشر تحقيق هذه القضية

قرنا

اعادة القضية الى النياية العمومية لتحقيق الواقعة بموقفها وامرنا بالاخراج عن التهمين مؤقتا بالضمان الشخصي

٢٤

اختصاص المحكمة الجزئية المدنية

في طلب تصحيح دفاتر المواليد

حكم محكمة الموسكي ٣ مايو سنة ١٩١٩

ملخص الحكم

يجوز للمحاكم الاهلية ان تنظر طلب التصحيح في دفاتر المواليد لأن هذا الطلب وان كان عملا اداريا

الموضوع

وفت الست فاطمة هانم رقتى بصفتها وصيه
على ابنتها القاصرة خديجة بكري هذه الدعوى
واختصمت فيها المدعى عليها وقالت برصفتها انها
رزقت بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ٩٠٦ بالقاهرة خديجة
من زوجها المرحوم حسن بك بكري وقيدت
بدقتر مواليد صحة قسم المباسية في يوم ٢٨
فبراير سنة ٩٠٦ تحت نمرة ٢٠١ ونظراً لصياغ شهادة
الميلاد قدمت طلباً لمصلحة الصحة بأعطائها
شهادة اخرى وبعد أن استلمتها واطلمت عليها
وجدت مذكور بها أن القاصرة المذكورة (توفيت)
مع أنها لازالت على قيد الحياة لذلك طلبت
الحكم بشطب كلمة توفيت بخيانة التاميم الخاص
بالقاصرة بدقتر مواليد صحة قسم المباسية بمصر
والزامها بالمصاريف والأتايب - ثم زالت صفة
الست فاطمة هانم وحل محلها محمد افندى على
وبالجلسة دفع مندوب الحكومة الدعوى بدقتر
فرعين الاول بعدم الاختصاص لان طلب المدعى
عمل اداري لا يجوز للمحاکم التداخل فيه والثاني
بعدم اختصاص القاضى المدنى لان الدعوى
من اختصاص قاضى محكمة الخلفات والمحكمة
قررت بضم الدفيعين الفرعين على الموضوع
وامرت الخصوم بالكلام فيه ثم سمعت أقوال
وطلبات الطرفين كالوارد بحضور الجلسة

الا انه متعلق بالمصلحة العامة وليس فيه تعطيل
لاعمال الحكومة بل فيه مصلحة من حيث تصحيح
الخطأ والاعمال الادارية التى تجمع لها كم من النظر
فيها هى الاعمال التى تجريها فروع الحكومة
بصفتها ممثلة للسلطة العمومية وهذا لا ينطبق على
الاغلاط التى تحدث في الدفاتر العمومية كدفاتر المواليد
والتوئين والمكلفات

كذلك تنظر المحكمة الجزئية المدنيه هذا الطلب
لان المادة ٢١ من لائحة المواليد والوفيات لم تمنع
ذلك بل اكتفت بالقول ان التصحيح يكون بحكم
قضائى من دون نص على ما اذا كان هذا الحكم
يصدر من قاضى الخلفات أو القاضى المدنى والمفهوم
من هذا النص ان كل امر لا يكون وجباً للمعقوبة
يرفع الى القاضى المدنى

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة الموسكى الجزئية

بمحستها المدنية والتجارية المنفردة علما بالحكمة
في يوم السبت ٣ مايو سنة ٩١٩ و ٣ شعبان سنة
١٣٣٧ تحت رئاسة حضرة سلامة ميخائيل بك
القاضى

وحضور مصطفى افندى كامل كتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

فى قضية محمد افندى على بصفته وصيا على
القاصرة خديجة بكري

ضد

مصلحة الصحة

الواردة فى الجدول سنة ٩١٩ نمرة ٥٨٨

المحكمة

بدون نص على ما اذا كان هذا الحكم القضائي

يصدر من قاضي المخالفات او من القاضي المدني

وحيث ان المفهوم من ذلك ان كل امر تنص عنه اللائحة ولا يكون موجبا للعقوبة اي لا يكون في ذاته مخالفة يجب رفعها لقاضي المخالفات لامانع من رفعه الى القاضي المدني مباشرة لان الذي يجعل الموضوع من اختصاص اتقاضى الجزائي ان يكون الموضوع في ذاته موجبا لعقوبة . اما اذا كان مجرد اجراء الفرض منه تصحيح خطأ لاعلاقة له بالعقوبة فلا شيء يمنع من رفعه الى القاضي المادى وهو القاضي المدني

وحيث انه فيما يختص بالموضوع فان المدعى عليها لم تنازع في ان الفتاة المراد تصحيح اسمها بالشهادة بأنها لاتزال على قيد الحياة وليست متوفاة كما جاء خطأ بالشهادة بناء عليه

حكمت المحكمة حضورا برفض الدفيعين الفرعيين المقدمين من المدعى عليها وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بشطب كلمة (توفيت) المذكورة بخاتمة تطعيم القاصرة خديجة بنت حسن بك بكري بدفتر مواليد قسم العباسية بمصر والتمت المدعى عليها بالمصاريف وخمسين قرشا صاعا اتماب بممامه

حيث ان الدفع بعدم الاختصاص لان طلب المدعى عمل ادارى لا يجوز للمحاكم التداخل فيه غير وجيه لان التصحيح الذي يطلبه المدعى وان كان عملا اداريا الا انه عمل عام للمدعى مصلحة ظاهرة في تنفيذه بحيث يكون مطابقا لحقيقته الواقع وكذلك الحال بالنسبة للمدعى عليها فمثل هذا العمل مثل عملية نقل التكليف فان اجراء هذا التكليف وان كان عملا اداريا الا ان ذلك لا يمنع المحاكم من النظر فيه لتمامه بالمصلحة العامة لان الاعمال الادارية التي تمنع المحاكم النظر فيها هي الاعمال التي تجريها فروع الحكومة بصفتها ممثلة للسلطة العمومية وهذا لا ينطبق على حالة الاغلاط التي تحدث في المذتر العمومية كدفاتر المواليد والتوفيق والمكلفات وغير ذلك وحيث ان الدفع بعدم الاختصاص بناء على ان الدعوى من اختصاص قاضي محكمة المخالفات غير مقبول ايضا لان لائحة المواليد والوفيات وان كانت قد نصت على عقوبة المخالفات فتاير ارتكاب ما يخالف نصوص هذه اللائحة الا ان طلب المدعى تصحيح الشهادة ليس من المخالفات المعاقب عليها بموجب لائحة المواليد والوفيات وانما كل ما نصت عنه اللائحة في المادة (٢١) منها ان التصحيح في دفاتر المواليد والوفيات لا يكون الا بحكم قضائي

٢٥

الحبس الاحتياطي ومواعيد طلبه

محكمة سوهاج ٩ مايو سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم

الجزئي لا يكون نافذ المفعول الالمدة الاربعة الايام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة ان كان مقبوضا عليه من قبل مالم تحصل النيابة اثناء هذه المدة على اذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها.

وحيث أنه يؤخذ من هذا أن أمر الحبس (Mandat d'arrêt) الصادر من النيابة ليس له

قوة أكثر من اربعة الايام الا اذا حصلت النيابة في اثناء هذه المدة على امر بامتداد هذا الحبس وحيث أن معنى ذلك هو أن أمر الحبس

يتلاشى ويزول اثره بعد اربعة الايام فلا يلحقه الامتداد الذي يأتي بعد لان الامتداد لا يكون الا لامر موجود بالفعل فاذا ما انقضى هذا الامر استحال امتداده (Lo mandat est éteint) ومن هنا تظهر حكمة تكليف النيابة اذا ارادت استمرار ذلك الامر بالحصول على اذن كتابي بامتداده في اثناء هذه الاربعة الايام

وحيث انه لا يمكن القول بأن طلب امتداد الحبس هو بمثابة أمر جديد يطلب الى القاضي اصداره لان هذه الحالة تخالف الحالة المنصوص عنها في المادة ٣٨ جنائيات وهي التي لا يسبقها أمر من النيابة بالحبس بمعنى أن أمر القاضي في المادة ٣٨ جنائيات هو انشاء للحبس بأمر جديد من نوع آخر بخلافه في المادة ٣٧ جنائيات فهو امتداد لامر النيابة

١ عدم حصول النيابة على اذن من القاضي الجزئي بامتداد الحبس في مدة الاربعة الايام يسقط حقها في طلب الامتداد بعد ذلك سلا بنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنائيات

٢ طلب النيابة امتداد امر الحبس الصادر منها لا يمكن اعتباره استصدار أمر بالحبس مباشره من القاضي ولا يدفع عنها خطر سقوط حقها في طلب الامتداد اذا لم تطلبه في مدة الاربعة الايام

محكمة سوهاج الاهلية

باجلأة المنعقدة بمحكمة سوهاج في يوم

الاثنين ٩ مايو سنة ١٩٢٠ و ٢٥ شباط سنة ١٩٢١

تحت رئاسة حضرة موافى علام افندي القاضي وبحضور حضرة كامل شكرى افندي وكيل النيابة ومحمد افندي عارف الكاتب تقدمت المارسة المرفوعة من المحامي عن المتهم

محفوظ عبيد النسي في قضية الجنابة تمرة ١٢١٩٩ سبوهاج سنة ١٩٢٠

حيث أن المحامي عن المتهم قدم دفعا طلب بمقتضاه عدم قبول طلب امتداد الحبس المقدم من النيابة لعدم حصولها على ذلك في الميعاد القانوني مرتكنا على المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنائيات وحيث أن المادة المذكورة نصت على أن أمر الحبس الصادر من النيابة يبرأ من القاضي

النيابة في امتداد امر الحبس الصادر منها
فلهذه الاسباب

قررنا سقوط حق النيابة في امتداد امر الحبس
لعدم الحصول عليه في الميعاد القانوني
القاضي

٢٦

الشفعة والمساومة في الشراء

محكمة طنطا ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم

ان المساومة في الشراء لا تعتبر تنازلاً عن حق
طلب الشفعة الذي هو نوع ملك المشتري جبراً عنه
ذلك لان هذا الحق لا يولد قبل ان يوجد المشتري
ويتم له الشراء

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية المنعقدة

علنا بسراري المحكمة في يوم الاثنين ٢٩ مارس
سنة ١٩٢٠

تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بك بدوي

القاضي

وبحضور حضري التامين خليل بك عفت
وصالح بك جعفر وعثمان اقدى ناشد كاتب
الجلسة

صدر الحكم الاتي

في قضية الشيخ محمد خليفة الحشاش

وحيث أن المادة ٢٧ أوجبت على المتهم
اذا رغب في سماع اقواله عند الامتداد أن يقدم
طلباً بذلك في اليومين التاليين للقبض عليه
وحيث أن المحكمة في ذلك وفي تكليف
النيابة بالحصول على الامتداد في اثناء مدة
الاربعة الايام هو اعلان كل طرف بذلك قبل
انقضاء المدة المذكورة

وحيث أن تأخير المتهم في تقديم طلبه في
ذلك الميعاد يجر عليه خطر سقوط حقه في سماع
اقواله وبذا تكون النيابة قد اكتسبت حق
امتداد الحبس لمدة اربعة عشر يوماً بدون
أن تسمع اقوال المتهم

وحيث أن هذا الحق يقابله طبيعة حق
للمتهم في طلب سقوط حق النيابة في امتداد
الحبس اذا لم تحصل عليه في مدى الاربعة الايام
وحيث انه ثابت من اوراق هذه الدعوى

أن امر النيابة صدر بحبس المتهم في ٥ مايو سنة
١٩٢٠ ولم تحصل النيابة لعاية ٨ منه وهو نهاية
الاربعة الايام على امتداد ذلك الحبس

وحيث انه لا عمل لما ابدته النيابة اعتذاراً عن
هذا التراخي سواء من جهة احتساب الزمن
بالساعات على زعمها أو من جهة قبول عمامي
المتهم تأخير عرض الادراق

وحيث مما تقدم يكون الدفع المقدم من
عمامي المتهم في محله ويتمين الحكم بسقوط حق

ضد

السابقة للاسباب التي قائلها وثبتت بحضور الجلسة والمذكرة المقدمة منه وعرض مبلغ
ثمانى للفدان وتسعة قرارىط ان لم يحكم له بالصفقة
جميعها

والمدعى عليها الاولان انكرا جوار
المدعى لهما ودفعما بسقوط الحق فى طلب الشفعة
لعدم تقديمه فى الميعاد مع سابقة غلظه بالبيع من
يوم صدوره للاسباب التي قائلها وثبتت بحضر
الجلسة والمذكرة المقدمة منهما وقد ايدى الحكم
جلسة اليوم

والحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمدارعة فى ذلك قانونا
حيث ان المدعى عليها الاول والثانى انكرا
جوار المدعى لهما لانه لم يذكر فى عقدهما الا
اسم احمد احمد الصميدى وقررا انه كان يساوما
فى شراء قطعة ١ ف و ٩ ط قيل ان تباع لهما ولم
تنص المساومة الى اتفاق بينه وبين ملا كبا على
بيعها له فيكون ذلك تنازلا منه عن طلب
الشفعة وان البيع صدر فى ١٨ يونيو سنة ١٩١٨
وسجل فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ وتاريخ اول
انذار لطلب الشفعة هو ١٢ اكتوبر سنة ١٩١٩
مع علمه بصدور البيع لهما من يومه فيكون خفة
فى الشفعة سقط بعدم تقديم طلب الشفعة فى
الميعاد وانهما على اى حال لم يشتريا من القطعة

بدى عبد السلام وعبد القوي عبد السلام
والشيخ احمد الغرابي واسماعيل الغرابي
ومرسى الغرابي ومحمد الغرابي والسبت استيتته
الغرابي

الواردة الجدل سنة ١٩٢٠ مرة ١٠٣

قال المدعى بمرضىة دعواه ان الحصة
الاخرين من المدعى عليهم باعرا الى الاولين
٢ ف ١٣ ط ٨ س اطيان بزمام ناحية بار الحمام
نظير ثمن قدره ٤٥٣١٩ قرشا ونظرا لانه جار
من حدين للقطعة الاخيرة من هذه الاطيان
البالغ مساحتها ١ ف ٩ ط فقد عرض عليها مبلغ
الثلث جميعه ومعه ١٠٠٠ قرش رسم التسجيل
عرضا حقيقيا وطلب منها استلامه جميعه والتنازل
له عن الاطيان او استلام مبلغ ٢١٢٢٨ قرشا
واتنازل عن ١ ف ٩ ط المجاورة له فلم يقبل لذلك
رفع هذه الدعوى طلب الحكم باحقية لاخذ
٢ ف ١٣ ط ٨ س باشفعة مائة بل مجموع ثمنها رسم
التسجيل وقدره ٤٦٣١٩ قرشا واحتياطيا احقته
لاخذ المساحة الاخيرة وقدرها ١ ف ٩ ط نظير
دفع مبلغ ٢١٢٢٨ قرشا وما يخصها فى رسم
التسجيل مع الزامهم فى كلال الحلتين بالمصاريف
واتاب المأماة وشعرل الحكم بالذ بدون
كذاله

وبجلسة المرافعة صم المدعي على طلباته

التي مساحتها ١ ف ٩ ط الا ١٦ ط وان ذكر
شراهما للقطعة جميعها جاء خطأ

٢٧

الاستئناف ومبدأ مياده

حكم محكمة طنطا ٥ اكتوبر سنة ٩١٠
ملخص الحكم

(١) يتتبع مياده الاستئناف من يوم اعلان
الحكم الصادر في المارضة لادن يوم اعلان الحكم
الذي ومف خطأ انه غيبي وهو حضوري
باسم صاحب النظمة فرؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الاهلية
حكم تمديد

بالجلسة المدنية والتجارية الاستئنافية
المشكلة علما بسراى المحكمة تحت رئاسة
حضرة عبد الحميد بك بدوى القاضي
وعضوية حضرتى القاضيين جمال الدين
افندي اباطه واحمد بك فايق وحضور حافظ
محمد كذب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية محمد افندي عامر
ضد

الشيخ سيد محمد حجازى

الواردة الجدل مرة ٤١٨ سنة ١٩١٩

رفع السيد على حجازى دعوى ضد محمد
عامر والسيد احمد طاحه امام محكمة بندر طنطا
الجزئية. تقيدت بجدولها تحت مرة ٣١١٧ سنة

.. وحيث ان المدعى قدم المقعد الذى يفيد
الجوار وسكت المدعى دليلها الاولان في الجلسة
الاخيرة عن ذلك فيكون النزاع الذى اثاراه
بشأن الجوار ساقطا

.. وحيث ان المساومة في شراء الاطيان
لا تعتبر بحال تازالا عن حق طلب الشفعة اذا
هي تمت بغير المساوم لان حق الشفعة غير
سببها فاذا كان سبب الشفعة سابقا على قيام
الحق فيها فان حق الشفعة الذى هو نزاع الملك
المشتري جبرا عنه لا ينشأ الا يوم يوجد المشتري
وتم له الشراء

وحيث ان المدعى انكر العلم بالبيع قبل
طلب الشفعة بخمسة عشر يوما ويتبين احالة
الدعوى على التحقيق

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا وقبل
الفصل في الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق
ليثبت المدعى عليهما الاولان بكل الطرق القانونية.
انه مضى على علم المدعى بالبيع اكثر من ١٥ يوما
قبل طلب الشفعة المعلن في ١٢١ اكتوبر سنة ٩١٩
وللمدعى النفي بالطرق عينها وتثبت للتحقيق
حضرة خليل بك عفت وللرياسة نذب خلافة
عند المانع وحددت للتحقيق امامه يوم ٢٥ ابريل

١٩١٧ طلب فيها الحكم على المدعى عايها الاول
بصفته مدياً والثاني ضامناً بدفع مبلغ ٤١٠٠ قرش
مناه ٣١٠٠ قرش اخذها المدعى عليه الاول من
المدعى ليرسل له به حديداً ولم يتم بارسال ذلك
ذلك و ١٠٠٠ قرش بصفة تمويض في حالة عدم
ارسال الحديد المذكور وذلك بموجب عقد اتفاق
بينهما ومن باب الاحتياط احالة الدعوى الى
التحقيق لاثبات تسليم مبلغ ٣١٠٠ قرش للمدعى
عليه الاول بضمانة المدعى عليه اثنائي ضمان
تضامن في دفع المبلغ جميعه مع التمويض
وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٨ حكمت
محكمة بتدريظاً المذكورة غيايباً بالنسبة
للمدعى عليه الاول وحضورياً بالنسبة للثاني
بالزامهما بان يدفعوا للمدعى بالتضامن مبلغ
اربعة الاف ومائة قرش والمصاريف وخمسين قرشاً
اتداب محاماة والنفاذ بلا كفاله
وبتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩١٨ عارض محمد
عامر في هذا الحكم طالباً بالنفاذ
وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩١٩ حكمت المحكمة
المذكورة بعدم قبول المعارضة مع الزام المعارض
بالمصاريف و ٥٠ قرشاً اتداب محاماة
لم يقبل المعارض هذا الحكم ورفع عنه استئنافاً
بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ وطلب للاسباب
الواردة به الحكم بلفو الحكم المستأنف بجميع
اجزائه ورفض دعوى المستأنف عليه مع الزامه

بمصاريف أول وثاني درجة واتداب المحاماة
واحتياطياً احالة الدعوى الى التحقيق لسكى
يثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية بما فيها
البينة تأخر المستأنف عليه عن استلام الحديد
من محطة قطور وبمدها يحكم بالطلبات
وبجلسة ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ المهددة
للمرافعة دفع الحاضر عن المستأنف عليه فرعياً
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لان الحكم اعلن
في ٢٤ يوليو سنة للمستأنف وفي ١٧ مارس سنة
١٩١٩ للسيد احمد طلحه والاستئناف اعلن في
٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ وقد مضى اكثر من ثلاثين
يوماً وقد عارض المستأنف في المحكمة الجزئية
باعتبار ان الحكم صدر عليه غيايباً وقد ثبت
ان الحكم حضوري
والحاضر عن المستأنف طلب التأجيل
للحكم لرد على الدفع الفرعي وسيقدم مذكرة
وقد تأجل النطق بالحكم اخيراً لبطشه هذا
اليوم وقدم وكيل المستأنف مذكرة به دفعه
صمم فيها على رفض الدفع الفرعي
المحكمة
بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمداولات قانوناً
عن الدفع الفرعي
من حيث ان الحكم الابتدائي وصف خطأ
بانه غيايباً والواقع انه حضوري

وحيث انه قد تقع احوال يجوز فيها اختلاف الرأي في وصف الحكم بانه حضوري أو غيابي فائحد القائل بين خطأ القاضي والحقيقة بحسب ما يراها هو في المسائل الخلافية غير بين وحيث انه فوق ذلك يجب احترام ظاهر الحكم وان يترك تقرير وجود الخطأ فيه للقضاء انفسهم لان ترخص الخصوم في تقرير وجوده بحسب ما يذهبون اليه في فهم القواعد القانونية تقلل مسؤولية القضاء من القاضي الى الخصوم ومضيعة لهية القضاء واحترامه

وحيث انه انلك يكون ابتداء ميماد الاستئناف من يوم اعلان الحكم الصادر في الممارضة لا من يوم اعلان الحكم الذي وصف بانه غيابي وهو حضوري ويكون الدفع الفرعي في غير محله

عن الموضوع

حيث ان المستأنف انكر استلام مبلغ ال ٣١ جنيا وادعى انه عرضه للتسليم وان المستأنف عليه هو الذي أبى الاستلام وانكر حق المستأنف عليه في التعريض لان الخطأ ليس من جانبه وعرض ان يثبت ذلك بالينة

وحيث ان المحكمة لا ترى مانعا من اجابته الى طلبه

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع

وحيث انه ان جاز للمحكمة الاستئنافية الاترتب على هذا الخطأ انرا وان تثير الحكم حضوريا بحسب الواقع والحقيقة فلا ترفض الاستئناف اذا رقع لها بلة انه لم يرفع عن الحكم معارضة فليس سواء المحكمة والخصوم اذ للخصوم ان ينتفعوا بهذا الوصف وان يرفعوا معارضة عن هذا الحكم وان كانت المعارضة لم تشرع لئلا هذه الحالة ولا يدفع عنهم وجوب علمهم بالقانون الذي وضع قاعدة انه اذا حضر الخصوم لم يكن الحكم غيابيا ولم تجز فيه المعارضة لان هذا يعد مصادرة على المطلوب

Petition de principe المطلوب

كما يقول المنطقيون اذ محل الخلاف هو: ما هو حكم القانون في الحكم الذي وصف بانه غيابي ايعتبر غيابيا كما وصف أو يجب الرجوع الى حقيقته ومن جهة اخرى فانه كما يفرض انهم يعرفون القاعدة التي تقدم ذكرها يجوز لهم ان يدفعوا بانهم يعرفون قاعدة قانونية اخرى وهي ان طريق الطعن في الحكم النيابي هو المعارضة وانه لا يجوز استئنافه الا بعد المعارضة فيه أو بعد فوات ميمادها وانهم قد يخشون بحق ان تحاسبهم المحكمة الاستئنافية بمقتضى هذه المبادئ فلجأوا بناء على ذلك الى المعارضة قبل الاستئناف وانهم ما كانوا ليطالبوا بالاستئناف والمعارضة في وقت واحد اتقاء لكل الاحتمالات أو ليطالبوا بمعرفة القانون اكثر من القاضي الذي اخطأ

الفرعى المقدم من المستأنف عليه وقبول الاستئناف
شكلا وقبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى
على التحقيق لاثبات مادون بأسباب هذا الحكم
وندبت للتحقيق حضرة احمد بك فايق وللرياسة
ندب بخلافه عند المانع وندبت للتحقيق جلسة
١٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ وابثت الفصل في المصاريف
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم
الاربعاء ٥ اكتوبر سنة ١٩١٩ - ٢٠ محرم
سنة ١٣٣٨ المشكلة تحت رياسة حضرة على بك
سالم رئيس المحكمة وعضوية حضرة القاضيين
عبد الحميد بك بدوى واحمد بك فايق وحضور
حافظ محمد كرتب الجلسة . اما حضرة جمال الدين
افندى اياضه القاضي الذى سمع المرافعة وحضر
المدارلة فقد امضى على مسودة الحكم

القوانين والقرارات والمسودات

فرع حساب الامانات بمصلحة البوستة

قانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩٢٥

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر

بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بمصلحة
البوستة المصرية

وعلى الاوامر العالية التالية الشاملة

للتعديلات التى ادخلت على المصلحة المذكورة،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات،

وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - ينشأ بمصلحة البوستة فرع لحساب

الامانات

٢ - يمكن لكل شخص أوجبة وشركة

أو محل تجارى أو كل جدية مشككة قانونا أو

بالإتفاق أن يفتح لنفسه حسابا للامانات بعد

موافقة مصلحة البوستة على هذا الطلب للاتفهام

به في الاعمال وبالشروط الموضحة بعد

٣ - يجب أن لا يقل ما يدفع عند فتح الحساب

عن ٢ جنيه مصرى وكذا يجب أن لا يقل رصيد

كل صاحب عن هذا المبلغ . فان نقص يجب
على صاحب الحساب أن يكمله

٤ - على الحساب الامانات ما يدفعه أصحابها

بأنفسهم أو بواسطة غيرهم وما يأمر بتحويله

أصحاب الامانات الأخرى . ويمكن ان يعلى

عليها أيضا بناء على طلب صاحب الحساب المبالغ

المستحقة له طرف مصلحة البوستة أو ما تحصله

لحسابه

٥ - ينتفع بحسابات الامانات في الاعمال

الآتية بواسطة أذونات خصم بمضادة من

أصحابها :

(١) صرف مبالغ لصاحب الحساب نفسه

أو للغير ثودا أو نقلا لحسابات أخرى ،

(٢) تسوية أى مبلغ مطلوب من مصلحة

البوستة تحصيله وكذلك أى مبلغ مستحق لمصلحة

من مصالح الحكومة ،

(٣) مشتري حوالات أو بونات بوسته ،

(٤) دفع نولون وتأمين طرود البوسته ،

(٥) مشتري طرايع بوسته لا تقل قيمتها

عن جنيه مصرى واحد

هذا واستعمال هذه الحسابات للاعمال

المينة بماليه لايعفي من دفع الرسوم المقررة سوء استعمال أو فقد أو ضياع أرانيك أذونات عليها من ذى قبل كل رسوم على الحوالات أو الخصم المسلمة منها الى صاحب الحساب التحصيل أو غيرها ١١ - يمكن لمصلحة البوستة في أى وقت

فاذ لم تدرج هذه الرسوم في اذن الخصم فقل أى حساب من تلقاء نفسها لاسباب لها تخضعها المصلحة من تلقاء نفسها من الحساب وخدم الحق في تقديرها . وكذا يقفل كل المختص وتخصم أيضا من تلقاء نفسها الرسوم للنوّه عنها بالمادة ١٢ من هذا القانون. ١٢ - يكون اذن الخصم معمولاً به لمدة خمسة عشر يوماً تبتدئ من تاريخ سحبه الى تاريخ وصوله الى المكتب المسحوب عليه ولا يحسب يوم السحب في هذه المدة . ٧ - لا يجوز التنازل عن اذن الخصم ولا تحويله فلا تدفع قيمته الا للشخص المذكور فيه او لوكيله أو لمن ينوب عنه قانوناً . ولا يمكن عمل بروتستو في حالة علم دفع اذن الخصم بل يعاد بالايضاحات اللازمة . ٨ - الحكومة المصرية ضامنة لرصيد الحسابات ولا يدفع فائدة عنها لاصحابها . ٩ - مصلحة البوستة غير مسؤولة عن التأخيرات التي يمكن أن تحصل في تنفيذ العمل ولا عن نتائج التغييرات التي تحصل في المركز القانوني لصاحب الحساب التي لم تبلغ لها في الوقت اللازم .

١٢ - على وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير المالية أن يضع بقرار الشروط اللازمة لأعمال فرع حساب الامانات وله بالاخص ان يبين مكاتب البوستة التي ينشأ فيها هذا الفرع وأن يشترط اذا رأى لزوماً اخطارات خاصة من اذونات الخصم التي تزيد عن مبلغ معين وان يحدد الرسوم على الاعمال المختصة وان يضع الاجراءات اللازمة لميلقي الاضافة والخصم ويقرر أيضا الاحتياطات العمومية الخاصة بتنفيذ هذا القانون . ١٣ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشر القرار الوزاري المنصوص عليه في المادة السابقة في « الوقائع المصرية » صدر برأى رأس التين في ٥ ذى القعدة ١٠ - المصلحة ليست مسؤولة عن نتائج

الطلب وعلى الطالب أن يرفق به المستندات

قرار وزاري

اللازمة

بشروط اللازمة لإعمال فرع حسابات الامانات بمصلحة البوستة

٤ - اخطار القبول وما يتبعه من تقديم

نماذج الامضاءات أو الإختام - اذا قبل الطلب

يخطر الطالب بذلك ويطلب حضوره الى مكتب

البوستة لتفتح حسابه ولاجل ذلك يجب أن يقدم

نماذجاً من امضاءاته أو ختمه أو من امضاءات أو

ختم الاشخاص المخول لهم أن يؤبوا عنه في ذلك

وهذه النماذج يجب أن يعملها الطالب له وللشخص

المؤمى اليهم في مكتب البوستة امام رئيس

الخزينة على الاستمارة الخاصة التي تصرف مجاناً .

القسم الثاني - المبالغ التي تمل بالامانات

٥ - المبلغ الادنى لفتح الحساب لا يمكن

فتح حساب بمبلغ يقل عن جنيهن وتعتبر هذه

القيمة الحد الأدنى لصيد الحساب

٦ - طرق الدفع - المبالغ المرغوب تسليمها

بالحساب يجوز دفعها بالطرق الآتية :

(أ) نقداً أو أوراق عمله - مستحقة بالاستمارة

المخصصة لهذا الغرض . وبمطلى ايصال خاص

عن كل المبالغ التي تدفع بهذه السكيفية ،

(ب) باعطائه لمبالغ عامة بأن تضاف

للحساب ، حين اعلان آخر ، كفة المبالغ المستحق

دفعها لصاحب الحساب من مصلحة البوستة سواء

كانت حوالات أو قيم طرود محول عليها أو ما

يشابه ذلك ،

نوزير المواصلات

بعد الاطلاع على المبادتين ١٢ و ١٣ من

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٥ القاضي بإنشاء فرع

لحسابات الامانات بمصلحة البوستة

وبموافقة وزير المالية

قرار ما هو آت :

القسم الاول - فتح الحساب

١ - المكاتب المرخص لها بإتداء العمل -

حساب الامانات في مصلحة البريد ينشأ في

الوقت الحاضر ولحين صدور اعلان آخر في

مكتبتي القاهرة والاسكندرية للمؤمنين فقط .

٢ - مجلة حسابات في مكتب واحد أو في

عدة مكاتب للموقع أن يفتح أكثر من حساب

واحد في مكتب واحد أو في عدة مكاتب بشرط

أن يكون لكل حساب عنوان مختلف .

٣ - الطلبات ومقدموها ولن يتم وكيفية

تقديمها - أي شخص أو محل تجاري أو شركة يريد

فتح حساب امانات بمصلحة البوستة طمأن قدم

طلباً كتابياً الى وكيل بوستة الجهة المرغوب فتح

الحساب فيها

وهذا الطلب يجب تحريره على مطبوع

خاص يصرف مجاناً من مكتب البوستة عند

- (ج) باعطاء تعليمات خاصة بأن يضاف للحساب أى مبلغ معين مستحق دفء من مصلحة البوستة لصاحب الحساب. وهذه التعليمات الخاصة يجب اعطاؤها على المستند المختص بالمبلغ بواسطة تحويل بالمعارة الآتية: «يضاف الحسابى بالامانات» موقفاً عليها من صاحب الحساب أو أى شخص مخول له أن ينوب عنه فى ذلك،
- (د) ينقل مبالغ من حسابات مودعين آخرين وفقاً لاحكام هذه اللائحة ولكن أول مبلغ لازم لفتح الحساب لا يجوز دفعه بالكيفية المبينة بالفقرتين (ب) و (د) من هذا البند
- (٧) - ارسال المستندات مسجلة - المستندات الخاصة بأى مبلغ مطلوب تعليمته بالحساب يجب أن ترسل بالبوستة داخل مظروف مسجل يعطى مجاناً من مصالحه البوستة ولا يجوز تسليمها ليد عامل البريد
- ٨ - الاخطار اليومية بالمبالغ التى تلى بالحساب - يخطر أصحاب الحساب يومياً عن المبالغ التى تلى لحساباتهم
- القسم الثالث - المبالغ التى تخصم من الحسابات
- ٩ - ضرورة تحرير اذونات الخصم على الاستشارة الخاصه دون غيرها - لا يخصم مكتب البوستة أى مبلغ من حساب الامانات الا عند ورود اذن خصم اليه موقفاً عليه من المودع أو وكيله وتستثنى من ذلك رسوم مصلحة البوستة
- المذكورة بعد فى البنود من ١٩ الى ٢٣ ولا تقبل المصلحة أى طلب شفهي بخصم مبلغ من الحساب ولا أى اذن مكتوب على أى مطبوع أو ورق المطبوع الذى أوجده المصلحة لهذا الغرض
- ١٠ - صرف دفاتر اذونات الخصم - تعطى للمودع اذونات خصم بمجموعة على شكل دفاتر الشيكات يحتوى كل منها على خمسين ورقة وذلك بناء على طلب موقفاً عليه منه او من وكيله.
- ١١ - الدفء شخصية - دفاتر اذونات الخصم يستعملها من صرفت لهم دون - واهم.
- ١٢ - فقد نماذج اذونات الخصم - يجب اخطار المصلحة عند ضياع نماذج اذونات الخصم المنصرفة للمودعين ولا تتحمل المصلحة أية مسؤولية عن الضرر الذى ينجم عن استعمالها بطريق التمس أو الاستعمال الغير قانونى
- ١٣ - عمل اذن خاص لكل نوع من اعمال الخصم - يجب اذن خصم قائم بذاته عن كل نوع من الاعمال التى تقع تحت العنوانات الآتية
- (١) دفع أى مبلغ قدا للمودع أو للشخص المذكور فى اذن الخصم،
- (٢) تصدير قود بواسطة الخوالات الداخلية أو السودانية أو الخارجية،
- (٣) تسوية أوراق التحصيل،
- (٤) تسوية التيم المحولة على العارود ودفع الموائد الجمركية المستحقة على تلك الطرود،

(٥) دفع رسوم التصدير أو التأمين على عادية

١٦ تجاوز رصيد الحساب - مع ملاحظة الطرود .

(٦) شراء طوابع بوسته لاقبل قيمتها عن جنيه واحد وشراء أذونات بوسته داخلية أو انجليزية ،
عن الرصيد أو نجمه أقل من الحد الأدنى المقرر وهو جنيهان

(٧) الاشتراك في الجرائد ، القسم الرابع - نقل ونقل الحساب

(٨) نقل مبالغ لحساب مودعين آخرين ، ١٧ نقل الحساب بموجب اذن خصم -

(٩) دفع مبالغ مستحقة لمصالح أميريه مثل رسوم الجمر ، الخ ، يحق للمودع ان يقفل حسابه بموجب اذن خصم يدفع ثمن المبالغ الباقية له بد خصم الرسوم المطلوبة منها وفي هذه الحالة يجب أن

(١٠) تسديداً مبلغ مستحق لمصلحة البوسته كالاشتراك في صناديق الخطابات المنخفضة وغير ذلك : ان سحب هذا المبلغ هو لقفل الحساب

١٨ نقل الحساب الى مكتب اخر - اذا يجوز أن تدرج باذن الخصم الواحد جملة أعمال مما يقع تحت عنوان واحد من العنوانات الآتية الذكر وفي حالة طلب ارسال نفود بحواله بوسته يجب ارفاق حافظه التصدير المتعاده باذن الخصم .

١٤ سحب اذن الخصم على المكتب المفتوح بوسته .

القسم الخامس - الرسوم به الحساب فقط - لا يقبل اذن الخصم الا

١٩ الرسم المقرر شهر يك يخصم على حساب كل بالمكتب المفتوح به الحساب المسحوب عليه الاذن .

مودع رسم مقرر قدره ١٠٠ مليم عن كل شهر

أو كسوره في تاريخ ٣١ ديسمبر او في يوم قفل الحساب ويخصم هذا الرسم سواء حصلت اول

نحوه ل أعمال في الحساب في خلال الشهر .

٢٠ رسم أذونات الخصم - عند صرف المخصوص عليه بحسب على ذلك المبلغ رسم حواله

دقتر أذونات خصم للمودع يخضع على حسابه ٢٥٠ ملياً وذلك بصفة رسم مقرر قدره ٥٠ يجوز قفل حسابه .
جنيه يطلب من المودع تكميله فاذا لم يفضل ذلك

ملياً عن كل اذن .

واذا أعاد المودع عند قفل حسابه نماذج

أذونات بقيمة بدون ائتمال فان المصلحة تحاسبه

بشئها .

٢٦ رسم صور الحساب - يخضع أيضاً على

الحساب رسم قدره ٥٠ ملياً عن كل صورة أو

مستخرج يطلب من الحساب عن كل مدة شهر

واحد أو كدوره .

٢٧ احتساب ر- يوم الحوالات - كفة

الحوالات المسحوبة من مصلحة البوستة بموجب

أذونات خصم تحسب عليها الرسوم المقرر تحصيلها

عن الحوالات .

٢٨ رسوم أوراق التحصيل والطرود المحول

عليها - كذلك أوراق التحصيل وقيم الطرود المحول

عليها - المصلحة برسم أصحاب حساب الامانات

تخصم منها الرسوم المقررة على النوعين المذكورين

القيم السادس - أحكام عمومية

٢٩ الاخطار شهرياً عن البواقي - فضلاعن

اخطار المودع يومياً عن المبالغ المضافة لحسابه فانه

يخطر شهرياً بدون رسم عن الباقي لحسابه في نهاية

كل شهر .

٣٠ نقص الباقي عن الحد الأدنى وهو جنيهاً -

عند ما يقل الرصيد عن الحد الأدنى وقدره ٢٠

مادة ١٠ - خلافاً لأحكام المادة ١٥ من قانون

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانوني الماشات الملكية

الصادرين بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤ (الموافق

٢١ يونيو سنة ١٨٨٧) و بتاريخ ٢٤ ربيع الاول

سنة ١٣٢٧ (الموافق ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩)

وبعد الاطلاع على قانون الماشات

السكرية الصادر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٣١

الموافق (١٤ يولييه سنة ١٩١٣)

وبناء ما على ما عرضه علينا مجلس وزرائنا

رسمنا بما هو آت

- المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤ (الموافق ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧) يسوى معاش الموظفين والمستخدمين العاملين بمقتضى القانون المذكور ويحالون الى المعاش بين أول اغسطس سنة ١٩١٩ وأول اغسطس سنة ١٩٢٢ بواقع متوسط الماهيات التي نالها الموظف أو المستخدم في الثلاث سنوات الاخيرة من مدة خدمته وسرى عليها حكم الاستقطاع وتعتبر الماهيات الخاصة بالبلدة السابقة لأول اغسطس سنة ١٩١٩ من الثلاث سنوات المذكورة قد زيدت بمقدار عشرين في المائة
- ٢ - خلافاً لاحكام المادة ١٥ من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٧ الموافق ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ يسوى معاش الموظفين والمستخدمين العاملين بمقتضى القانون المذكور ويحالون الى المعاش بين أول اغسطس سنة ١٩١٩ وأول اغسطس سنة ١٩٢١ بواقع متوسط الماهيات التي نالها الموظف أو المستخدم في السنتين الاخيرتين من مدة خدمته وسرى عليها حكم الاستقطاع وتعتبر الماهيات الخاصة بالبلدة السابقة لأول اغسطس سنة ١٩١٩ من السنتين المذكورتين قد زيدت بمقدار عشرين في المائة
- ٣ - تزداد النفايات العظمى الجديدة بمقتضى المواد الآتية يانها بمقدار عشرين في المائة
- للموظفين والمستخدمين المحالين الى المعاش اعتباراً من أول اغسطس سنة ١٩١٩ كذلك لورثتهم الذين لهم الحق في المعاش ويبان هذه المواد كالاتي :
- أولاً المادة ١٦ و ٢٤ (الفقرة الثانية القسم الثاني) من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ .
- (ثانياً) المادتان ١٦ و ٢٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٧ الموافق ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ .
- (ثالثاً) المادتان ٢٤ و ٣٤ من قانون المعاشات العسكرية الصادر بتاريخ ١٠ شباط سنة ١٣٣١ ١٤ يوليه سنة ١٩١٣ لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون في أى حال من الاحوال أن تتجاوز النفايات العظمى المذكورة مبلغ ٩٦٠ جنيهاً مصرياً في السنة .
- ٤ - يرضى وزير المالية على مجلس الوزراء الاحوال التي يظهر له انها تستدعي تفسيراً لأحكام هذا القانون وتفسير مجلس الوزراء ينشر في الوقائع المصرية ويتخذ أساساً لتسوية الاحوال المالية لذلك ويصدر تفسيراً تشريعيًا ويكون العمل به واجباً .
- ٥ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم في ما يخصه .

اصلاحية الرجال

النيابات الاهلية

اصدر حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية
القرار الآتي

٦ - حضرة محمد صفوت بك وكيل عموم
الامن العام

المحضرون واعمالهم

وزعت وزارة الحفانية على المحاكم الاهلية
للمشور الآتي:

فتمت الفقرة الاخيرة من منشور الوزارة
الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ بأن يكون
توزيع الاوراق بين اللندوين بالتساوى التسام
وعلى الباشمخضر ونوابه مراعاة ذلك بكل دقة
وفي آخر كل شهر يحرر كشف بعدد الاوراق
التي اتمها كل مندوب بمركز الكمة والخارج
وعدد الايام التي قضاه في الخارج ويرسل للوزارة
بعد عرضه على حضرتكم في المحكمة السكليه
وعلى حضرة القاضي الجزئي بالمحكمة الجزئية لمراقبة
التوزيع بطريقة عادلة

وقد رأت الوزارة أن يكون تقديم هذه
الكشوف من المحاكم الجزئية للمحكمة الكلية
بعد عرضها على حضرات القضاة بالكيفية المشار
اليها ثم تراجع بمعرفة الباشكاتب وعند نهاية كل
ثلاثة شهور يبين في تقريره الجاري تقديمه للوزارة
عن تفتيشه على اعمال المحاكم الجزئية الملحوظات
التي يراها مخالفة لما قضى به المنشور المذكور
واقضى النشر بذلك للتنبيه باتباعه

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من القانون
نمرة ٥ الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ المختص
بالجرمين المتدين على الاجرام
وعلى قرارنا الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة

١٩٠٩ بتشكيل اللجنة التي من اختصاصها تفتيش
محال الجرمين المذكورين وبعد الاطلاع على خطاب
وزارة الداخلية المؤرخ ١٤ ايوايه سنة ١٩٢٠ قررنا
ما هو آت

اللجنة التي من اختصاصها بتقتضى للمادة
الرابعة المشار اليها أن تفتش عمل الجرمين المتادين
على الاجرام في اوقاف معينة وترفع الى وزير
الحفانية تقارير عن سير المسجونين وعن عملهم
تشكل كما يأتي:

١ - حضرة صاحب السعادة حافظ حسن
باشا محافظ القاهرة رئيساً

٢ - جناب المستر سيدفي ويلز المدير العام
للمعنى والصناعى والد بارى

٣ - جناب المستر كالوياني المستشار بمحكمة
الاستئناف الاهلية

٤ - عطيه حنى بك المستشار بمحكمة
الاستئناف الاهلية

٥ - جناب المستر هوبز كبير مفتشى

أخبار القضاء والمحاماة

وكيل المحاماة

قرر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في يوم الاربعاء ٩ اغسطس سنة ١٩٢٥ احالة حضرة صاحب السعادة محمد شكري باشا وكيل وزارة الحقانية على المعاش اعتبارا من ٧ اغسطس فيبلغ معاش سعادته على حسب القانون العام المعدل للنهايات القصوى للمعاشات الذي صدر في ٩ اغسطس سنة ١٩٢٠ - مبلغ ٩٦٠ جنيه في السنة ومنح مكافأة استثنائية قدرها ١٥٠ ج.م ولما كان اسماعيل الحق في اجازة اعتيادية قدرها ثلاثة اشهر ونصف لو بقي في الخدمة فقد قرر المجلس منحه الفرق بين مرتبه الاصل والمعاش الذي يتناول له لمدة الثلاثة اشهر والنصف التي تقتضى من تاريخ اقالته على المعاش وفي جلسته ٩ اغسطس قرر المجلس تعيين حضرة صاحب السعادة عبدالقادر محيي باشا وكيل الداخلية وكيلا للحقانية خلفا لحضرة صاحب السعادة محمد شكري باشا

انتداب القضاة

محكمة مصر الادلية

انتدب كل من حضرتي غالى سليمان بك

القاضي بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قاضيا لمحاكم مراكز القاهرة، ومحمد توفيق سري بك القاضي بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قاضيا لمحكمة الوايل الجزئية

محكمة الاسكندرية لاهلية

انتدب كل من حضرتي محمد حسن عزت افندي القاضي بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية قاضيا لمحكمة دنهور الجزئية وطاهر محمد افندي القاضي بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية قاضيا للحالة بها

محكمة ططا الاهلية

انتدب كل من حضرات عبد الوهاب عزت افندي القاضي بمحكمة ططا الابتدائية الاهلية قاضيا لمحكمة بندر ططا الجزئية و خليل عفت ثابت افندي القاضي بمحكمة ططا الابتدائية الاهلية قاضيا لمحكمة مركز ططا الجزئية واسحاق عبد الملك افندي القاضي بمحكمة ططا الابتدائية الاهلية قاضيا لمحكمة المحلة الجزئية وكامل الوكيل افندي القاضي بمحكمة ططا الابتدائية الاهلية قاضيا للمحكمة دسوق وفوه الجزئيتين ومحمود فؤاد افندي القاضي بمحكمة ططا الابتدائية

قاضياً لمحكمة كفر الزيات الجزئية. وإبراهيم جلال
أفندي القاضى بمحكمة طنطا الابتدائية الاهلية
قاضياً لمحكمة تلا الجزئية وداخ جعفر أفندي
القاضى بمحكمة طنطا الابتدائية الاهلية قاضياً
لمحكمة مازن الجزئية وسليمان يسرى أفندي
القاضى بمحكمة طنطا الابتدائية الاهلية قاضياً
للاحالة بها.

محكمة المنصورة الاهلية

انتدب كل من حضرات أميرزكى أفندي
القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية
قاضياً لمحكمة شربين الجزئية ومحمود صلاح الدين
أفندي القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية
الاهلية قاضياً لمحكمة دمياط الجزئية واحالة
محافظة دمياط وحسن نبيه المصرى بك القاضى
بمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية قاضياً
لمحكمة ميت غمر الجزئية وعبدالمعز زعيم أفندي
القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية
قاضياً للاحالة بمديرية الدقهلية ومركزى طلخا
وشربين .

محكمة بنى سويف الاهلية

انتدب كل من حضرتى أحمد نشأت أفندي
القاضى بمحكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية
قاضياً لمحكمة بنى سويف الجزئية ونصار على
أفندي القاضى بمحكمة بنى سويف الابتدائية
الاهلية قاضياً لمحكمة بنى مزار الجزئية

محكمة أسيوط الاهلية

انتدب كل من حضرات يوسف ميمى أفندي
القاضى بمحكمة أسيوط الابتدائية الاهلية قاضياً
لمحكمة ملوى الجزئية وصالح جودت أفندي
القاضى بمحكمة أسيوط الابتدائية الاهلية قاضياً
لمحكمة ديروط الجزئية ومحمود صادق اسماعيل
بك القاضى بمحكمة أسيوط الابتدائية الاهلية
قاضياً ثانياً لمحكمة أسيوط الجزئية وأحمد فؤاد
أفندي القاضى بمحكمة أسيوط الابتدائية الاهلية
قاضياً لمحكمة سوهاج الجزئية واحالة مديرية
جرجا وأحمد إبراهيم أفندي القاضى بمحكمة
أسيوط الابتدائية الاهلية قاضياً لمحكمة البلينا
الجزئية.

محكمة قنا الاهلية

انتدب كل من حضرات اسكندر رزق
أفندي القاضى بمحكمة قنا الابتدائية الاهلية
قاضياً لمحكمة اسنا وادفو الجزئيتين ومصطفى
رشدى أفندي القاضى بمحكمة قنا الابتدائية
الاهلية قاضياً لمحكمة الأقصر الجزئية وإبراهيم
أحمد شلبي أفندي القاضى بمحكمة قنا الابتدائية
الاهلية قاضياً لمحكمة قوص الجزئية ومصطفى
صديق التجار أفندي القاضى بمحكمة قنا الابتدائية
الاهلية قاضياً لمحكمة أسوان الجزئية وينظر
أيضاً قضايا الاحالة بمديرية أسوان

في النيابة

تقلات

السنهوري افندي مساعد النيابة في نيابة اسيوط

الجزئية الى نيابة الدلتا

في نيابة ططا - ونقل مصطفى راشد

افندي الوكيل من الدرجة الثانية نيابة في سوف

الجزئية الى نيابة الله ومحمد صالح افندي - فريم ابراهيم

عوف افندي وحسين حسن افندي وكلاء النيابة

من الدرجة الثالثة الاول من سوهاج الى اشمون

والثاني من الواسطى الى كمر الشيخ والثالث من اخميم

الى دسوق

في نيابة الزقازيق - ونقل احمد حجازي

بك الوكيل من الدرجة الاولى في نيابة الازبكية

الى نيابة الزقازيق الجزئية وكامل وصفي ابو

الذهب افندي الوكيل من الدرجة الاولى في

نيابة مصر الكلية الى بور سعيد نائباً لها وعمد

الصاوي اسماعيل افندي ومحمود رشيد افندي

الوكيلان من الدرجة الثانية الاول من البليالي

بليس والثاني من ملوى الى النيابة الكلية

في نيابة المنصورة - ونقل عبدالفتاح سليم

البشري افندي المساعد بنبابة منوف الى نيابة

المنصورة الكلية

في بني سويف - ونقل نقولا جرجس خليل

افندي الوكيل من الدرجة الثانية بنبابة الخليفة

الى نيابة اطسا وعلى سري افندي ومحمد شوقي

الخطيب افندي ورياض عبد المزنر افندي وكلاء

النيابة من الدرجة الثانية الاول من الواسطى الى بيا

في نيابة الاستئناف - نقل الى نيابة محكمة

الاستئناف مصطفى حفي بك الوكيل من الدرجة

الاولى بنبابة الجيزة ومحمد زكي الابراشي بك

الوكيل من الدرجة الاولى بنبابة الاسكندرية

الكلية

في نيابة مصر - نقل حسن فريد افندي

الوكيل من الدرجة الاولى بنبابة سوهاج الى

نيابة مصر الكلية واحمد كامل شهاب الدين افندي

الوكيل من الدرجة الاولى في بور سعيد الى

نيابة الازبكية ومحمد على افندي الوكيل من

الدرجة الثانية في ايتاي البارود الى نيابة بها

وابراهيم كامل افندي الوكيل من الدرجة الثالثة

في اجا الى نيابة بولاق

في نيابة الاسكندرية - نقل عمر عارف

افندي الوكيل من الدرجة الثانية في المحلة الى

نيابة دمنهور وصالح سالم هيكل افندي الوكيل

من الدرجة الثانية في بيا الى نيابة دمنهور ايضاً

وعبد الفتاح افندي حسين الوكيل من الدرجة

الثالثة في نيابة المنصورة الجزئية الى نيابة ابو حمص

ومحمود السعيد افندي وليب مشقي بشاي

افندي الوكيلان من الدرجة الثالثة الاول من

اسيوط الكلية الى نيابة شبراخيت والثاني

من اطسا الى نيابة ايتاي وعبد الرازق احمد

والثاني من الازبكية الى نيابة بنى سوف الجزئية
والثالث من الجزية الى الدنيا واحمد عبد اللطيف
افندى المساعد بنيابة قوص الى نيابة بنى سوف
الكلية

في نيابة اسيوط - وقتل سيد مصطفى
افندى الوكيل من الدرجة الثانية بنيابة بنها
الى نيابة سوهاج نائباً لها ومحمود فؤاد افندى
ومحمود حجاج افندى الوكيلان من الدرجة
الثانية الاول من اشمون الى جرجا والثاني من
أبو حمص الى طهطا ويومي على نصار افندى
ومقصود قومه افندى واحمد عبد السلام افندى
واحمد اسماعيل فحمى افندى وكلاء النيابة من الدرجة
الثالثة الاول من شبراخيت الى ملوى والثاني من
الدلتا الى نيابة اسيوط الكلية والثالث من
كرموز الى نيابة اسيوط الجزئية والرابع من الفيوم
الى الليلى

في نيابة قنا - وقتل ابو العنين سالم افندى
المساعد بنيابة اسيوط الجزئية الى نيابة قوص
وجعل محل اقامة سابا حبشي افندى المساعد
بنيابة بمصر الكلية وعلى ابراهيم الزبى افندى
معاون النيابة بمصر في نيابة الازبكية وعبد
الرحمن محمد افندى الوكيل من الدرجة الثالثة
بنيابة الموسكى في نيابة الخليفة ومحمد عزار عبد الله
افندى معاون بنيابة مصر في نيابة الموسكى
والسيد صالح بك الوكيل من الدرجة الاولى

بنيابة بولاق في نيابة عابدين وكامل عز زافندى
الوكيل من الدرجة الاولى بنيابة دمنهور في
نيابة الاسكندرية الكلية وعلى محمد بدوي افندى
المساعد بنيابة دمنهور في نيابة الاسكندرية
الكلية ومحمد ابراهيم حسين افندى الوكيل من
الدرجة الثانية بنيابة اللبان في نيابة المطارين
ومحمد صاوي حدى افندى الوكيل من
الدرجة الثالثة بنيابة الاسكندرية الكلية
في نيابة اللبان وعبد اللطيف طلعت افندى
الوكيل من الدرجة الثالثة بنيابة الاسكندرية
الكلية في نيابة كرموز وعبد الوهاب داود افندى
المساعد بنيابة دمنهور في نيابة كفر الدوار وكل
من سام افندى زكي الوكيل من الدرجة الثانية
بنيابة مركز طنطا ومحمد صادق افندى المعاون
بنيابة طنطا الكلية في بندر طنطا ومحمود سامى
جنيته افندى الوكيل من الدرجة الثالثة بنيابة بندر
طنطا في مركز طنطا وكامل حميه افندى الوكيل
من الدرجة الاولى بنيابة دسوق في شبين السكوم
وعبد السلام عزت علما افندى الوكيل من
الدرجة الثالثة بنيابة الزقازيق الجزئية في هيا
ومرقد بطرس افندى الوكيل من الدرجة الثانية
بليس في السويس نائباً لها ومحمد عبد الله العربى
افندى المساعد بنيابة المنصورة الكلية في
اجاوريه بنى رزق الله افندى الوكيل من الدرجة
الثالثة بنيابة المنصورة الكلية في ميت غمر

وصالح مجدى افندى الوكيل من الدرجة الثالثة نيابة بنى سويف في الاواسطى واحمد هشام افندى بالوكيل من الدرجة الثالثة في جرجا في ديروط وانيس غالى افندى المساعد بنيابة طهطا في اخميم وحسن عبد الرحمن افندى الوكيل من الدرجة الثانية بنيابة ادفو في نيابة قنا الكلية وشفيق منصور افندى الوكيل من الدرجة الثالثة في نيابة قنا الكلية في نيابة ادفو

وقتل صاحب العزة مصطفى حنفى بك نائب نيابة الجيزة الى نيابة محكمة الاستئناف الاهلية كما كان أولا للتحقيق والتفتيش

ونقل كل من حضرات رزق ميخائيل افندى وكيل نيابة الجيزة الجزئية وحامد الشواربى افندى وكيل نيابة الزقازيق الكلية ومحمد بك حافظ وكيل نيابة الاسكندرية

تعيينات

عين حضرات عبد الحميد عمر افندى وشاحى مساعداً للنيابة في سوهاج وحسن عيد الحميد افندى معاوناً للنيابة بديروط وعبد الحميد عبد الرحمن افندى الكاتب من الدرجة الثالثة في نيابة الاستئناف معاوناً للنيابة في نيابة مصر الاهلية وحسين ابراهيم اعطى افندى معاوناً للنيابة في نيابة طهطا ووديع ميخائيل فرج افندى معاوناً للنيابة في نيابة ملوي الجزئية وحسين احريس

افندى معاوناً للنيابة في نيابة الوايل الجزئية ومحمد غالب عطيه افندى معاوناً للنيابة في نيابة ميت غمر ومحمد أمين والى معاوناً للنيابة في نيابة المنصورة الجزئية وحسين افندى محمد أنما معاوناً للنيابة في نيابة انيايه وحلفوا المين بين يدي حضرة صاحب المالى وزير الحفانيه في الورارة فضايلهم حضرة صاحب المالى الوزير وكان بجانبه حضرة صاحب السعادة النائب العمومي بعد حلفهم المين وشرح لهم وظيفة النائب وأنه لا يعمل مع الهوى بل ينتصر للحق ويسمى لظهوره. وشرح لهم الضرر الذى ينشأ عن الميل والانحراف عن جادة الحق فتقبلوا كلام مهاليه بالقبول الحسن

ترتيب الاعمال المدنية

بمحكمة الاستئناف الاهلية

واقفت وزارة الحفانية على الجدول الخاص بترتيب اعمال الجلسات المدنية بمحكمة الاستئناف الاهلية ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ الى آخر مايو سنة ١٩٢١

الدائرة الاولى المدنية تعقد في يوم الثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع برئاسة حضرة صاحب المالى طلعت باشا والمستر كلايكوت واحمد عرفة بك

الدائرة الثانية تعقد في يوم الاثنين برئاسة المستر برسفال وكيل المحكمة وعضوية مصطفى

فتحي بك واحمد عرفان بك

اخبار مختلفة

وستستبدل هذه الجلسات اثلاث بجلستين
في الاسبوع الاخير من الشهر يجلس فيها يومى
الثلاثاء والاربعاء حضرات مصطفى فتحي بك
ومستر كلا بكونت واحمد عرفان بك

وتعقد جلسة التوزيع في يوم الخميس من
كل اسبوع وتؤلف من دائرة الوكيل
وتعقد الدائرة الثلاثة في ايام السبت والاحد

والاثنين من كل اسبوع من حضرات احمد
موشى باشا والمستر كالوينى وفوزي المطيعي بك
وتعقد الدائرة الرابعة في ايام الثلاثاء
والاربعاء والجميس من حضرات محمد عمرز باشا
والمستر كرشو وصالح حتى بك

ومحكمة التفتيش والابرار في يومي الاثنين
والثلاثاء الاخيرين من كل شهر من حضرات
طلعت باشا والمستر برسفال وعزيز كحيل باشا
والمستر ماك بونت وعبد الرحمن رضا بك

وتعقد محكمة المخالفات المستأففة الدائرة
الاولى في يومي السبت والاثنين الاخيرين من
كل شهر برئاسة والمستر سودان
وحافظ عبد النبي بك

والدائرة الثانية تعقد في يومى الاربعاء
والجميس الاخيرين من الشهر من حضرات محمد
صباح باشا والمستر كرى وزكى ابوالسمود بك

* وافق مجلس الوزراء على الانعام برتبة
الباشوية على صاحب السعادة محمد ابراهيم باشا
النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية

* عين محمد مصطفى بك رئيس محكمة مصر
الابدية الاهلية عضوا بمجلس الازهر الاعلى
بدلا من احمد زكى باشا الذى استقال لكثرة

مشاغله
* عين المستر كلود بارتن سكرتير مصلحة
البوستة المصرية العام سكرتيرا ماليا لوزارة
الحقانية وانفى منصبه في مصلحة البوستة

* تبحث وزارة الحقانية عن مكان يليق
لمحكمة السيدة زينب الجزئية ويكون داخل
في دائرة قسم السيدة بدلا من مكانها الحالي

* عين بونس افندى محمد ثابت المحامي وكيلا
للنائب العمومي لدى المحاكم الاهلية

* ندب احمد افندى الحضري القاضي
في محكمة اسكندرية الاهلية والمندوب للعمل
في وزارة الحقانية لتولى رئاسة مجلسي الجيزة
والقليوبية الحسينيين عند الاقتضاء

* ندب مصطفى رشدى افندى وحسن
مصطفى ثابت افندى القاضيان بمحكمة قنا الاهلية
الاول للعمل في محكمة مصر الاهلية بدلا من
السيد فوده بك في الفترة الباقية من اجازته والاخر
للمعمل في محكمة بنى سويف الاهلية الى آخر

سبتمبر الجارى

وفيات

فجع القضاء والمحاماة برفقة اربعة من رجالنا
العالمين وهم :

المرحوم السيد محمد مجدي باشا المستشار في محكمة
الاستئناف الاهلية

والمرحوم محمود بك نبياتماضي في محكمة المنصورة
الاهلية

والمرحوم نصر الدين بك زغلول المحامي وقيب
الحامين الاهلين امام محكمة طنطا

والمرحوم ابراهيم افندي الجبال المحامي وساحب
مجلة الحقوق وتوفى كتاب القضاء المصري الاهلي

وعقدت محكمة النقض والايام في الساعة التاسعة
من صباح يوم الاثنين ٣٠ اغسطس برئاسة حضرة
صاحب السعادة محمد صالح باشا وعضوية حضرات
مصطفى قنحي بك وا. بكريجي بك واحمد عرفان
بك وصالح حتي بك المستشارين بمحكمة الاستئناف
وسليمان عزت بك رئيس نيابة الاستئناف يوسف صدقي
افندي كاتب المحكمة . وبعد اعلان افتتاح الجلسة
قال سعادة رئيس الجلسة ما يأتي :

سبحان من له الدوام والبقاء

لقد كان من المقرر أن يرأس هذه الجلسة زميلنا
الاقدم حضرة صاحب السعادة السيد محمد مجدي باشا.
غير أن الله جلت قدرته قضى ولا رادقضائه فوجدنا
بنياً آفة له من دار الفناء الى دار البقاء ولا أقدر أن اصف
لهم مقدار ما اعترانا من البهشة والحزن والكدر
لهذا المصائب الاليم . فقلت كان ذلك الزاحل الكريم
من خيرة رجال القضاء ومن أوسعهم علماً وأكثرهم خبرة.
كان رحمه الله وفاقاً لاخوانه لطيف المعاشرة حلو الفكاهة اديباً

* ندب محمد غالب الغرياني افندي القضاى
بمحكمة طنطا الاهلية للعمل في محكمة مصر
الاهلية وقتياً الى آخر سبتمبر الجارى

* اعلنت ادارة مدرسة الحقوق السلطانية
الطلبة المتسبين الى المدرسة المصرح لهم بالدخول
في امتحان اكتوبر سنة ١٩٢٠ بأنه يمكنهم ان
يسدّدوا مبلغ الستة جنيهات قيمة ثلاثة ارباع رسم
الامتحان لغاية ١٠ سبتمبر الجارى

* نقل الاستاذ اسكندر افندي قلّس
المحامي امام محكمة الاستئناف العليا مكتبة
من الاسكندرية الى العاصمة

* عين محمد غالب الغرياني افندي المندوب
القضائي في وزارة الاوقاف قاضياً من الدرجة
الثانية بمحكمة طسلا الابتدائية الاهلية وحلف
امام دائرة الجنائيات بمحكمة مصر السككية

* عين علي ابو النيط افندي من خريجي مدرسة
الحقوق معارناً بالنيابة العمومية -

* عين الاستاذ احمد حسين ميمش افندي
المساعد الكياوى في مدرسة الطب كياويا
بالنيابة بمكتب الطبيب الشرعي

ارعا خدم العدالة بحكمة الاستئناف نحو الثلاثين عاماً
مجدداً في عمله حازماً في تصرفاته لم يستطع أحد من
ناقديه أن كان له ناقدون أن ينسب له ما يناقض صفات
القاضي النزيه الذي لا يدي رأياً الا وهو على اعتقاد من
صحته ويقين من صوابه . لم يستطع أحد أن ينسب اليه
انحرافاً عن الحق أو ميلاً عن امضاء العدالة لقضايا شخصية
أولم ي في النفس . ومن الخطأ والافتراء على نظام
القضاء أن ينسب حكم لواحد من هيئته لكل فرد من
افرادها رأى معتبر معدود سواء كان ذلك اواحد رئيساً
أو مرؤوساً

فبالاصالة عن نفسي . بالنيابة عن جميع الخوفا
اعزى بحكمة الاستئناف على فقده وأرض كلف الضراعة
الى المولى الرحيم أن يعطر على جدته سبحانه رحته
ورضوانه

وتوقف الجلسة عشرة دقائق حداداً عليه



وقام حضرة سليمان عزت بك رئيس النيابة وقال :
« ماتت سعادة مجدى باشا فانتم بموته ركن عظيم
من اركان النزاهة والعدل فقد اقام التقيد سنين عدة
بحكمة الاستئناف خدم فيها القضاء بالعدل والقمة
والنزاهة مما يجعل له ذكرى حسنة محمودة يمتدى بها .
وتأسف على موته رجال القضاء والنيابة والحاماة . وان
كان التقيد عرف بالشدة في قضائه فلم يكن هذا مبيزاً
الا على الحق لانه يرى أن التمسك بالحق هو أساس
اعمله وكان لطيفاً ودعياً بشوشاً حميد الاخلاق مجللاً
بجلس الادباء . فان كان قد مات فماتت مآثره ومؤلفاته
في العالم حيث كان يأتي للاستشهاد عليها بالامثلة

الاثورة . واني اليوم اعزى حضرات زملائه المستشارين
وكل العقيد ذويه ورجال القضاة والحاماة ومصر على
قده . والله سبحانه وتعالى اسأل أن يعطر عليه من
سحاب رحته انه سميع مجيب »

ثم قام حضرة محمد ابو شادي بك وقال :
« ان المحامه قبلاني تتقدم الي سعادتك وإلى الامه
المصرية بواجب العزى على وفاة هذا الفاضل العظيم
قد قدت به ركناً من اركان النزاهة التي هي
رأس مال كل قاض . والمحاماة ترى أن كل ما قيل
في جانب مجدى باشا من حيث شدته وميله للعقوبة لا
يوازى شيئاً في جانب نزاهته فهو لم يصدر يوماً حكماً
أو يسطى رأياً بشيراً أو ريباً ضيراً واعتقاد بالحق لهذا يرى
أنه بموته قد ترك مثلاً طيباً لكل قاض أن يتجرد عن
الموى وان يرى التمسك بالحق اساس امره فانما أن
طلبت من الله أن يعوضنا خيراً بوفاته فانما اطلب الاقتداء
بنزاهته والله سبحانه وتعالى يفيض عليه سحاب الرحمة »



ورفعت الجلسة عشرة دقائق حداداً على الفقيد
وبعد فوات الميعاد المذكورة اعيدت الجلسة بالهيئة
السابقة

تقدم للمحكمة حضرة محمد ابو شادي بك المحامي
وقال انه يطلب رفع الجلسة حداداً على المرحومين نصر
الدين زغول بك وابراهيم جمال افندي المحامين
فلجأت المحكمة لطلبه وأيدت استغفاراً على وفاتهما
وقررت رفع الجلسة خمس دقائق حداداً عليهما
وبعد فوات هذا الميعاد اعيدت الجلسة بهيئتها المنوه
عنها ونظرت القضايا المروضة عليها في ذلك اليوم

فهرس العدد الثالث

المباحث القانونية والتشريعية

شكوى وأمان: اصلاح الاجراءات القضائية الاحلية — للاستاذ اميل بولاد الهامي ص ١٢١

الاحكام

عدم جواز استئناف القرارات التمهيدية للمجالس الحسبية — قرار المجلس الحسبي العالي
في ٢٩ أكتوبر سنة ٩١٩ ١٢٤

القرارات الحسبية في غيبة اعضاء الدائرة وعدم جواز المعارضة فيها — قرار المجلس الحسبي العالي
٢٧ يونيو سنة ٩١٥ ١٢٦

الاستئناف ونصايه في السند الواحد وتصرف الحكومة في منزعت ملكيته — حكم محكمة
الاستئناف الاحلية في ١٥ فبراير سنة ٩٢٥ ١٢٨

الشفعة وحق الاسترداد — حكم محكمة الاستئناف في ١٣ مايو سنة ٩٢٥ ١٣١

اختصاص المحاكم الاحلية بالنسبة للاجانب — حكم محكمة طنطا في ٢٨ أكتوبر سنة ٩١٩ ١٣٥

الشفعة وعرض الثمن — حكم محكمة طنطا في ٢٢ أكتوبر سنة ٩١٩ ١٣٦

قرارات قاضي الاحالة بان لاوجه لاقامة الدعوى او عدم صحة التهمة — قرار قاضي الاحالة
بمحكمة سوهاج ١٤٣

قاضي الاحالة وتحقيقات النيابة — قرار قاضي الاحالة بمحكمة سوهاج ١٤٧

اختصاص المحكمة الجزئية المدنية في طلب تصحيح دفاتر المواليد — حكم محكمة الدوسكي
في ٣ مايو سنة ٩١٩ ١٤٨

المطسب الاحتياطي ومواعيد طلبه — حكم محكمة سوهاج في ٩ مايو سنة ٩٢٥ ١٥١

الشفعة والمساومة في الشراء — حكم محكمة طنطا في ٢٥ ابريل سنة ٩٢٥ ١٥٢

القوانين والقرارات والمختصرات

فرع الامانات بمصلحة البوطة — (قانون نمرة ٢٩) ١٥٨

فرع الامانات بمصلحة البوطة — (قرار وزاري من وزير الخزانة بالشرط اللازمة لاهمال
الفرع المذكور) ١٦٥

قانون معدل لبعض احكام من قوانين المعاشات (قانون نمرة ٣٩) ١٦٣

ص ١٦٥

اصلاحية الرجال (منشور لوزارة المحاماة)

١٦٥

المحضرون وعماهم (منشور لوزارة المحاماة)

اخبار القضاء والمحاماة

١٦٦

وكيل المحاماة

١٦٦

انتداب القضاء

١٦٨

في النيابة (تنقلات وتعيينات)

١٧٠

ترتيب الاعمال المدنية بمحكمة الاستئناف الاحلية

١٧١

اخبار مختلفة

١٧٢

وفيات

مصر في اول اكتوبر سنة ١٩٢٠

المباحث القانونية والتشريع

ما هو اصل الوقف

ولأى داع أخرج عن اختصاص الحاكم الالهية

- تخرج من اختصاص الحاكم الالهية على ان الوقف يمكن ان يكون له وجود بدون المسائل المذكورة بالمادة السادسة عشرة من الشرائط واما الشرائط فلا يمكن ان يكون لها وجود الا اذا ثبت وجود اصل للوقف لأئحة ترتيبها
- ومن ضمن هذه المسائل ما يتعلق بأصل الوقف - فما هو اصل الوقف ؟
- من جهة الفنة
- ان اصل الشيء هو اساسه ووجوده وان ماعدا الاصل هو فروع الشيء تنفرع من الاصل من جهة القانون
- ان اصل الوقف هو عبارة عن الاركان الجوهرية التي يبنى عليها انشاء الوقف وتكوينه او بعبارة اخرى هو كل ما يكون اركان وجوده وشرائط صحته وما عدا ذلك من مسائل الوقف فهو فروع عن وجود الاصل . لذلك اجمع الفقهاء
- فالقاضي الشرعي هو الذي يستطيع ان يعرف اذا كانت الصيغة التي استعملها المنشئ في انشاء وقفه تدخل في الالفاظ الخاصة التي يتمد بها الوقف وهو الذي يستطيع بمراجعة كتب الفقهاء وتحكيم سوابق الشرع هل هذه الصيغة معتبرة او غير معتبرة بما لا يحمل الوقف يتمد والقاضي الشرعي هو الذي يعرف ان يحكم في اهلية الواقف الخاصة . وهو الذي يعرف

المدل والانصاف للمرحوم قدرى باشا :
 « ان كل ما تلبقت به ضعة الوقف من
 شرائط المالك ونحوها يتوقف عليه صحة العقد
 فهو من اصله »
 وجاء في كتاب محمد بك زيد في الوقف
 صحيفة ١٣٥ :

« واصل الوقف هو كل ما توقفت عليه
 صحته فاذا شهد اثنان بان هذه الارض وقف
 ولكنهما قالام نمان ذلك بل اشترع عندنا وسمعنا
 من الناس قبلت شهادتهما على الراجح وحكم
 بوقفيتها ولو شهدا بالتسامع على شرائط الوقف
 التي يشترطها الواقف في الوقفية من تخصيص
 النلة وكيفية صرفها لم قبل هذه الشهادة »
 وجاء في نفس هذا المؤلف صحيفة ١١ :
 « لو كان الشرط غير مؤثر على اصل الوقف
 ولا على المنفعة كما اذا اشترط انه يبدأ من ربيع
 الوقف بقضاء دينه صح كل من الوقف والشرط
 اتفاقا »

وجاء في صحيفة ١٩٣ من مؤلف في الوقف
 للشيخ عبد الجليل عبد الرحمن عشوب :
 « اصل الوقف عند الفقهاء كل ما توقفت
 عليه صحته من شروط في الصيغة او في الواقف
 او الموقوف او الجهة الموقوف عليها . والمراد
 بشرائط الوقف ما عدا ذلك من كل ما يشتمل
 عليه كتاب الوقف من الشروط التي يشترطها

اذ كان المال الموقوف يصح وقفه شرعاً ولا يصح
 كل ذلك تطبيقاً لقواعد الشرع
 فالنظر اذن في اصل الوقف يحتاج الى
 قضية دروسا دراسة شرعية مكينة. وهذا الامر
 لا يتوفر وجوده دائماً لدى القضاة الاهلين لذلك
 استثنى الشارع اصل الوقف من اختصاصهم
 ويظهر مراد الشارع بوضوح تام اولا -
 بما جاء في النص الموجود في النسخة الفرنسية
 من لائحة ترتيب المحاكم وهو ينطق بأن المراد
 من اصل الوقف انما هو صحته
 اركانه وانعقاده

ثانياً - بما جاء في المادة ١ من لائحة المحاكم
 الشرعية الصادر بها الامر العالي المؤرخ ١٧ يونيه
 سنة ١٨٨٠ فان هذه المادة عند كلامها على كيفية
 قسمة الاستحقاق والعمل بشروط الوقف
 فرقت بين اصل الوقف من جهة وبين الاستحقاق
 والشروط من جهة اخرى فجاء فيها ما نصه :

« اذا حصل تنازع في استحقاق وقف
 بين مستحقه وكان اصل الوقف ثابتا لانزاع
 فيه وكان لهذا الوقف كتاب مسجل »

فاللائحة الشرعية التي كانت العمل جاريا عليها
 وقت وضع لائحة المحاكم الاهلية عبر فيها الشارع
 عن اصل الوقف بشئ غير الشروط والاستحقاق
 ثالثاً - احكام الشريعة الاسلامية في تعريف

اصل الوقف فقد جاء في المادة ٥٧٧ من قانون

الواقف في الولاية على وقفه او صرف غلتها » (ب) وجاء في حكم استثنائي صادر في ٢٠ يناير سنة ٩٨ منشور بالحقوق سنة ١٢ ص ٤٩ « قرر علماء الحنفية ان كل ما يتعلق بصحة الوقف ويتوقف عليه فهو من اصله كاهلية الواقف للبرع ونحوها وما لا يكون كذلك فليس منه كسائل اشتراط النظر والتغيير والتبديل والاخراج والادخال وغيرها من الشرائط التي يشترطها الواقف في كتاب وقفه وتختص المحاكم الاهلية بنظر المنازعات الواقعة فيه » ٣٤٥

« الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائطه لا . ومعنى قول المشايخ لا قبل الشهادة على شرائطه انه بمد ما يذو الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا يبنى لهم ان يشهدوا انه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكروا ذلك لا قبل شهادتهم » فيؤخذ من هذا ان الشرائط شيء واصل الوقف شيء آخر

رابعا - قضاء المحاكم في هذا الصدد (١) جاء في حكم استثنائي صادر في ٦ مارس سنة ٩٤ منشور بمجموعة الحقوق السنة التاسعة صحيفة ٢٢ ما يأتي : « نص المادة (١٦) انما يقصد به منع المحاكم الاهلية من نظر المنازعات التي يترأى لها انها تمس اصل الوقف لا منعها من نظر المسائل الحسائية والاستحقاق وكل ما كان منصوبا عنه بعبارة صريحة في كتاب الوقف »

(د) وجاء في حكم استثنائي صادر في ١٢ يونيه سنة ٩١٥ « ان ما جاء المادة (١٦) من اخراج المنازعات المتعلقة باصل الوقف من اختصاص المحاكم الاهلية المأم انما يقصد به المسائل التي لها مساس باصل وجود الوقف ذاته وعليه فحي لم يكن النزاع متعلقا باصل او صحة الوقف فكافة المنازعات التي تقع على اى شرط من شروطه التي لا يكون لوجودها

او عدم وجودها تأثير على الوقف نفسه بل مجرد تغيير في كيفيته انما هي من اختصاص الحاكم الاهلية العام الاعتيادي»
 وبما يجب ملاحظة انه لا يمكن الرجوع الى احكام الحاكم المختطلة لان لائحتها خالية من هذا التخصيص الموجود في لائحة ترتيب الحاكم الاهلية

التعاقد بالمراسلة

بقلم الاستاذ سامي افندي الجريدي المحامي

مقدمة

وقد يعدون المحققون من ذهب فلتلغراف في

مما ملاتهم القانونيه شأن عظيم مثل شأن رسائل البريد على السواء

وقد اختلف تقدم العلم والتقدم واسطة

ثالثة للمخاطبة بين الناس البعيدين بعضهم عن

عن بعض هي التلفون. وفي الواقع ان البحث

في التعاقد بالتلفون لا يمتاز بشيء عن التعاقد

بين شخصين جلس كل منهما في غرفة مجاورة

للأخرى واخذاً بالملكة بدون أن يرى أحدهما

الأخر. على انه لا بد من ملاحظة امرين في هذا

النوع وهما محل وقوع خطأ في معرفة شخصية

أحد المتعاقدين. فانه لا يخفى أن اسلاك التلفون

تربط المدن والبلدان بعضها ببعض فلا مندوحة

من معرفة المكان المتبر محل العقد كما انه قد يخفى على

الرجل في مخاطب رجلاً آخر ليس بالمقصود في فقد

شرط من شروط التعاقد وهو معرفة حقيقة

شخص التعاقد معه. وفي هذه الحالة يرجع الى

القواعد الاولى للمدينة بهذا الصدد في القانون

لا يزال الانسان يستعمل الكتابة من بدء

وضمها لهذا اليوم للتعبير عن مقاصده وافكاره

وأكثر الناس استمالا لها جماعة المشتغلين بالتجارة

وما شابهها من اعمال الاخذ والمطاء بين الناس

في بلد واحد أو في بلدان مختلفة فهي عند المتراسلين

مقام المشافهة لا بل انهم يلجأون اليها مع استطاعتهم

أن يتشافهوا ويتباحثوا ويحملونها واسطة التعاقد

بينهم. كانت هكذا في أيام الرومان وفي بدء

الاسلام ولا تزال ليومنا هذا على ما هي عليه

ولا يخفى على أحد ما يرمه الناس ويتقصونه

بين بعضهم بالكتابة واسطة البريد بما يسمونه

رسائل أو كتباً وتجارياً أو جوابات. فيكون

إذاً من الاهمية بمكان البحث في العلاقة القانونية

المتولدة من الكتابة بين المكاتبين

وما يصدق على رسائل البريد ينطبق على

رسائل البرق (التلغرافات) ايضاً فان الناس في

معترك الحياة الهائل يطلبون السرعة في العمل

المبنى في اثناء الكلام على هذا النوع من الخطأ بالمشافهة يكون بالمراسلة ايضاً. على أن التعاقد بالمراسلة لم ينل خطوة في عيون جميع رجال القانون لأن منهم من انكر صحته ومنهم من حدد مدته فجعله سارياً على المتعاقدين مدة حياتهما فإذا مات احدهما لا يسرى فعل العقد على الورثة.

١ المراسلة البريدية
٢ المراسلة التلفزيونية
٣ المراسلة التليفونية

والنوع الاول اهم ما يتجه اليه النظر والبحث

القسم الاول

في المراسلات البريدية

لسهولة البحث في هذا الموضوع لابد من حصره في مباحث خمسة

أولاً - جواز التعاقد بالمراسلة

ثانياً - شروط صحة هذا التعاقد

ثالثاً - الوقت الذي يتم به التعاقد

رابعاً - طرق اثبات هذا التعاقد

خامساً - تسجيل هذا النوع من التعاقد

البحث الأول

جواز التعاقد بالمراسلة

لا يخفى أن اساس كل تعاقد ايجاب و قبول فتي توفر هذان الركنان عقد المقعد صحيحاً. ولا يلزم لصحة العقد أن يكون المتعاقدان في مجلس واحد أو أن يختص كل منهما بنوع من الكلام بل يكفي أن تتحد اراحتهما وتتفق نيتهما على التعاقد فينتهي الامر

فاتحاد الارادتين أو النيتين كما يكون

ولا يخفى ما في هذا القول من الضعف الذي لا يصح اتخاذ قياساً كذلك ولهذا رفضه كبار الشراح واجمعوا اليوم على أن التعاقد بالمراسلة مثله مثل كل تعاقد آخر على السواء فليس في القوانين ما يمنع هذا النوع من التعاقد أو ينقضه على انه لابد من الاشارة في هذا الصدد الى اعتراض على هذا النوع من التعاقد ابتداء العلامة تولى في مؤلفه في القانون المدني الفرنسي في

عندما ذكر طرق اثبات التعاقد بين اثنين قال : أن القانون المدني بوجب في اثبات التعاقد المتبادل التمهيدات أن يكون عدد صور العقد مطابقاً لعدد المتعاقدين فهما كان عدد المتعاقدين يجب أن يكون عدد صور العقد بددهم وليس الامر كذلك في المراسلات المتبادلة بين تاجرين مثلاً فانك اذا جمعت كلما كتب الفريقان جمعت عقداً واحد مؤلفاً من اجزاء عديدة لاقيمة لاحدها بدون الآخر فيكون لدينا حينئذ عقد عرقي لم يستوف الشروط القانونية فيما يختص بعدد الصور ولا يكون هناك ما يثبت هذا النوع من العقود

على أن هذا الاعتقاد على التعاقد بالمراسلة

غير وجيه كما يظهر لأول وهلة لأنه ليس ما يمنع من إثبات هذا التعاقد بكل طرق الإثبات إذا لم يكن في اليد عدد من النسخ يطابق عدد المتعاقدين فيستطيع المكلف بالإثبات أن يحلف خصمه اليمين أو يثبت العقد بالبينة حاسباً ما يده من الأوراق بدء الثبوت بالكتابة

وفضلاً عن ذلك فإن القانون المدني يوجب تعدد النسخ في « العقود العرفية المحتوية على تعهد متبادل بين الفريقين » ولا يوجب ذلك في التمسك نفسه الأمر الذي يدل باجلي بيان على أن كل طرق الإثبات جائزة لإثبات العقد

هذا فيما يختص بالعقود ذات الالتزامات المتبادلة وأما قيمة التعهدات التي لا تعيد الأفرقاء واحداً فلا نزاع في أن المراسلات وحدها كافية لإثباتها

على أنه لا يخفى أنه ليس من المحتم وجود توقيع الفريقين على عقد واحد لالتزامهما كليهما بعضونه بل يكفي أن يكون عند كل منهما صورة بأمره الآخر وهذا كل ما يطلبه القانون

أذ ليس من المعقول أن يحتم على صاحب الشأن أن يودع توقيع على ورقة في حيازته هو حر في التصرف فيها . فإدام الأمر كذلك صبح لنا أن قيس الأمر على المراسلة بين الفريقين فإن لدى كل منهما شيئاً بتوقيع الآخر فإذا اجتمع الأمران

كونا عقداً واحداً بين الاثنين

صحيح أن ما في يد الواحد ليس صورة طبق الأصل لما في يد الآخر ولكن مضمون المراسلة يؤدي معنى الإيجاب من جهة والقبول من جهة أخرى وهذا كل المطلوب لصحة العقود فإن القانون لا يفرض الفاضلاً معينة في العقود بل يكفي بالنية المراد بياتها والمعنى المطلوب إرادته وكل هذا متوفر على أنه في المراسلة بين المتعاقدين

بقي أمر آخر يكفي وحده لاثبت ينقض رأي (توليه) فإن المراسلة ليست من العقود العرفية ابتداءً لأن العقد العرفي يحتوي وحده على كل التعهدات المتفق عليها ويوقع عليه المتعاقدان وليس الأمر كذلك في المراسلة لأن بيان ما يشترطه الواحد من المتعاقدين فقط يكون مكتوباً وموقعاً عليه بأمره صاحبه. فالفرقان لم يقصدا بالمراسلة كتابة عقد بل توضيح الأفكار وعرض ما يقبله كل من الآخر. ولا نزاع بأن العقد العرفي نتيجة المباحثة وصفوة ما اتفق عليه المتعاقدان بعد طول الأخذ والمطاه

بناء على كل ما تقدم يرى المنصف أن المراسلة بالكتابة لم تكن مقصودة عندما اشترط الشارع المدني تعدد العقود بتعدد المتعاقدين لأنها ليست من العقود العرفية بل هي تكون تعهداً أن لم يكن شفاهياً فقط على الأقل

وما يزيد الامر وضوحاً نصوص القانون التجاري في هذا الصدد فانه يميز تمييزاً كلياً بين الاثبات بواسطة العقود العرفية وبين الاثبات بالمراسلة ثم انه ليس من المعقول أن يضع القانون حواجز منيعة في سبيل حرية التعاقد فيحدد ويحرم التعاقد بالمكتبة أو يقلل اعتبارها . كلا بل الامر بالعكس فانه يجب تفسير روح التقنين تفسيراً موافقاً لحرية التجارة وتنشيطها وملاحظة

السرعة في التعاقد بالمراسلة تارة وبالتعرف اخرى وكل هذه امور لا يمكن أن يتوفر معها شرط وجود صورتين متماثلتين مع كل من المتعاقدين حتي يصحح أن يكون عقداً عرفياً . ومادام القانون يميز البيع الشفاهي مثلاً يجوز من باب اولى البيع بالمراسلة

ولا يخفى أن مبدأ القانون التجاري ومبدأ القانون المدني واحد وكل ما في الامر أن قانون التجارة اوضح بياناً فيما يخص التعاقد بالكتابة فهو يعتبر مكاتبات التجار رابطة بينهم ويفرض فرضاً محتملاً وجوب اخذ صورة (كوبيا) من كل مراسلة تصدر وما ذلك الا لجلبها دليلاً من ادلة

الاثبات عند مضاهاتها على المراسلات التي ترد فلا نزاع اذاً في انه يجوز للناس أن يتعاقدوا بالمراسلة كيفما شاؤوا . ولكن هل يجوز ذلك في كل العقود . فانتس اذا قررنا أن المراسلات المتبادلة بين المتعاقدين تحتوي على ايجاب وقبول قلنا لا يجوز عقد الرهن العقاري التأميني بالمراسلة بل لا بد أن يكون رسمياً ولكن هل يجوز لاحد الناس أن يرسل كتاباً لا خبره كله فيه بأن يتعد هذا الرهن ان محكمة النقض والايام في فرنسا قد

كن مطمئناً فيما يخص دينك على فلان وان لاشيء
يضيع عليك بعد هذا القول ضمانا للمدين يجوز
للدائن ان يتقاضى الكاتب بصفته ضماناً
واما في القانون التجارى فان اعطاء ضمانه
مستقلة وبمقتضى المراسلة أو رجائز عمل به كل
التجار وهو ما يسمونه Aval

على أن هناك أمراً اختلف القانونيون فيه
وهو جواز قبول التحويل بالمراسلة أى بدون
وضع كلمة القبول على التحويل نفسه بل برسالة
ترسل للساحب - فالقائلون بجواز الامر
يستندون على المبدأ القانونى القائل بأن القبول
ليس شرطاً فى التحويل بل كل ما يجب فيه أن
يكون المسحوب عليه مبنياً ولا عبء يقبوله
أو بعدم قبوله . والحقيقة أن قانون التجارة يعتبر
السندات تحت الاذن تنفيذاً للمقود التحويل نفسها
وان موافقة القابل للتحويل ليست ضرورية
لتكوين المقد فاذا قبل المسحوب عليه التحويل
فقبوله لا يمد الاقبولا جديداً يضاف الى قبول
موجود من قبل فيصح والحالة هذه فصل
القبول عن المقد

وقد كان القانون الفرنساوى القديم يترفع
بصفة القبول بواسطة كتابة مستقلة ولم ينبر
القانون الجديد شيئاً من هذا فوجب اذا اتبع
هذا المبدأ

وزيادة على ذلك فان القانون الفرنساوى

قررت مبدأ عدم جواز هذا التوكيل وذلك بعد
طول تردد وبحجج والحجة على ذلك هي أن القانون
يفرض وجوب تدخل موظف عمومى عند
قبول الراهن بالرهن . ولا نزاع بأن قبوله وقع
عند ارساله توكيلاً أو تفويضاً بالكتابة وما
زال هذا القبول قد وقع مخالفاً للقانون أى انه
لم يقع فى حضرة الموظف العمومى المختص فلا
عبء به

ومن المبادئ القانونية العمومية انه اذا
حتم القانون وجوب الرسمية فى عقد من العقود
فالتوكيل الذى يؤدى الى عمل هذا العقد يجب
أن يكون رسمياً ايضاً

وهذا المبدأ مقرر فى محاكمنا المصرية بلانزام
فان وكلاء الشركات والمصارف يبيعون ويشتررون
بالتبابة عن الشركات والمصارف بموجب توكيل
رسمى محرر امام كاتب العقود الرسمية

اما فى كل الظروف الاخرى فيجوز
توكيل الغير بالمراسلة لمقد المقود وقد صرح
القانون بذلك (بالمادة ٩١٨٥ مدنى فرنساوى)
متبعاً بذلك المعاداة التى سار الناس عليها فى
معاملاتهم وخصوصاً فى كتاباتهم الرسائل المؤمن
عليها

وما يقال فى المقود العرفية يقال ايضاً فى
الضمانة فانها جائزة بالمراسلة يسرى فعلها على
الضامن والمضمون فلو كتب رجل لدا أن يقول له

خلافًا للقانون البلجيكي لا يشير إلى محل وضع القبول على التحويل نفسه أو على ورقة مستقلة فعدم اشارته هذه تدل على انه لا يمنع في اعتبار القبول صحيحًا إذا جاء في ورقة التحويل نعم إن القانون يمتنع أو بالحري يظن أن قبول التحويل يكون على ورقة التحويل نفسها ولكنه لا يحتم الأمر تخمينًا ولا يجعله شرطًا لا يصح القبول بدونه إذ انه شتان ما بين اشتراط الشيء وبين تخمين وقوعه

وقد يمتنع معترض فيقول أن التحويل لا يقع صحيحًا إلا إذا كان على الكمبيالة نفسها فلا يجوز في ورقة خارجة حالة انه لا يوجد نص في القانون يقضي بذلك فيجب قياس قبول التحويل على التحويل ولكن الحقيقة انه لانسبة ولا شبه بين الأمرين فالنحويل إذا لم يكن على ظهر الكمبيالة لا قيمة له لأن وجوده على الكمبيالة أصل في تميزه وفي كيانه فإذا لم يكن هناك فلا يسمى تحويلًا ومن يراجع الأعمال التمهيدية التي كتبها الشراح قبل أن وضعوا القانون المدني الفرنسي يجد

فكرة جواز القبول على غير الكمبيالة نفسها سائدة وأما اضطراب الرأي المخالف لهذا فيقولون أن مثل هذه الأمور غير صالحة عمليًا وحاجة حرية التجارة وهذا ليس من غرض القوانين في شيء إذ لا يخفى كم تقتضي من الوقت والتعب إذا قبل التحويل على ورقة أخرى غير المكتوب التحويل عليها وناقى ذلك من تقييد حركة المبادلة والاخذ بالمطاة

على أن أهم ما يمسك به أنصار هذا الرأي قولهم أن القانون قد نص صراحة على جواز الضمان بالمراسلة فلو كان قصده أن يجيز القبول كذلك لنص على هذا النص بيدان معظم الثقات على الرأي الأول ولا شك انه يوافق حالة بلاد مثل القطر المصري حيث الناس يسدون غن الأصول التجارية بعد اشخاصًا يملكون معظم أعمالهم على قاعدة ليست من القانون بشيء فيجب على القانون الموضوع في مثل هذه البلاد أن يراعي أحوال وعادات أهلها - لا أن يقنن في جهة والتجارة والناس على العموم يسرون في جهة أخرى (البقية في العدد القادم)

الأمكام

٢٨

ضد

قرار مجلس حسي محافظة القنال الصادر

في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ القاضي بعدم عزل

الحرمة رضيه بنت عطيه الوصيه على كربة

المرحوم محمد احمد فايد

ولم تحضر الوصية المذكورة بالجلسة ولم

ترسل من ينوب عنها

وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمد افندي

زكي الابراشي

الوقائع والاسباب

بند سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع

على الاوراق والمداولة حسب القانون

من حيث انه في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٧

توفي محمد افندي فايد وترك بنتا وصرا اسمها

السيدة وزوجة اسمها رضيه بنت عطيه ثم تميمت

الزوجة وصية على بنتها القاصر

وحيث ان مجلس حسي محافظة القنال لما

طلب من الوصية المذكورة حسابا عن

ادارتها وجدها معبوسة في مادة نرقه حكم

عليها من أجنها بالمجلس مدة شهر في ٩ سبتمبر

سنة ١٩١٣ فرضت عليه مسالة عزهاا فقرر في

الوصى والحكم عليه جنائيا

قرار المجلس الحسي العالي اول فبراير سنة ١٩١٤

ملخص القرار

الحكم بالمحبس ولو لمرة لا يقرب عليه وحده

حرمان المحكوم عليه من التمتع بحقوقه الوطنية التي

منها الوصاية

باسم الجناب الافخم عباس حلمي باشا خديو مصر

المجلس الحسي العالي

بجلسته المنعقدة علنا بمراسي محكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة سعادة يحيى ابراهيم باشا وكيل

محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات احمد

طلعت بك وحسن جلال بك المستشارين بالمحكمة

المذكورة والشيخ محمد محمود ناجي المصو

بالمحكمة الشرعية العليا وحسن رضوان باشا مدير

الفرية سابقا

والشيخ محمود صنيف كاتب المجلس

أصدر القرار الآتي

في الطعن المقيم بمجدول استئناف قرارات

المجالس الحسية بنظارة الحفائية رقم ٤ سنة ١٩١٤

وبمجدول المجلس رقم ١ سنة ١٩١٤

المرفوع من سعادة ناظر الحفائية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ علم عزلها فعلن سعادة
ناظر الحفائية في هذا القرار بتاريخ ٧ يناير سنة
١٩١٤ لظهور خيانتها

وحيث انه بجملة اول فبراير سنة ١٩١٤
للمجلس العالي طلبت النيابة الغاء القرار المطعون
فيه وعزل الوصيه . اما الوصيه فلم تحضر
وحيث ان العطن مقبول شكلا

وحيث ان الحكم بالحبس ولو لسرقه لا
يحرّم المحكوم عليه من التمتع بحقوقه الوطنية التي
منها الوصاية بمجرد صدوره كالحكم بمقبوه
جنائية لكن لما كانت رضيه بنت عطيه قد اتخذت
لنفسها صناعة غسالة عند المومسات والسرقه التي
حكم عليها من اجلها حصلت اثناء ما كانت تفعل
غند المومسات واجتماع هذين الامرين في الوصيه
يضر بصالح القاصر ولو كانت الوصيه ام القاصر
ولهذا يرى المجلس الحسبي العالي من الاصلح
للقاصر تغيير الوصيه بغيرها

وحيث ان مجلس حسبي محافظة القنال لديه
من الظروف ما به يسهل عليه تعيين بدل رضيه
المذكوره وصيا على سيده القاصر
فبناء على ذلك

قرر المجلس الحسبي العالي قبول العطن شكلا
وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه وعزل
الوصيه واحالة تعيين البدل على مجلس حسبي محافظة
القتال

٢٩

التنازل عن استئناف قرار

صادر باستمرار الوصاية

قرار المجلس الحسبي العالي ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٩
ملخص القرار

ان مسائل الحجر والوصاية هي من المسائل
المتعلقة بالنظام العام . فالتنازل عن الاستئناف لا يمنع
المجلس من النظر في الموضوع

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
المجلس الحسبي العالي

التمتع علنا بسرأي محكمة الاستئناف
الاهلية تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة يحيى
ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية
وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة
والفضيلة محمد صالح باشا وحسين درويش بك
المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد اسماعيل
البرديسي نائب المحكمة الشرعية العليا وحسين
واصف باشا أعضاء

وكاتب المجلس حضرة احمد حمدي افندي
اصدر القرار الآتي

في الاستئناف المقيّد بجدول استئناف
قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفائية رقم

(٥٣) سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ ومجدول المجلس
 رقم (٥٦) سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ المرفوع من
 محمود افندي مصطفى الباجوري المقيم
 بالاسكندرية بالسبالة نمرة ١٦ الشمول بوصاية
 حضرة صاحب العزة على بك حسين
 ضد

حضرة على بك حسين القاضي بمحكمة
 مصر المختلطة « الوصي على المستأف » والست
 خديجة هانم والدة المستأف عن قرار مجلس
 حسي مصر الصادر بتاريخ ١١ ايو سنة ١٩١٩
 في المادة نمرة ٤١٣ ونمرة ٣٥٤ سنة ١٩٠٩ السيدة
 الوقائع والاسباب

بعد سماع اقوال وطلبات الحاضرين من
 الخصوم وحضرة محمد راغب عطية بك وكيل
 النيابة الحاضر في الجلسة والاطلاع على الاوراق
 والمداولة ، من حيث أن الست خديجة هانم
 بنت عبيد الرحمن الوصية على ولدها المستأف
 طلبت من مجلس حسي مصر في ٢٧ مارت
 سنة ١٩١٩ استمرار الوصاية على ابنها المذكور
 لسوء سلوكه وبلوغه غير رشيد :
 وحيث أن المجلس الحسي المذكور قرر
 بتاريخ ١ مايو سنة ١٩١٩ استمرار الوصاية على
 محمود مصطفى الباجوري المذكور

وحيث أن محموداً هذا رفع استئنافاً عن هذا
 القرار بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩١٩ ثم قرر تنازله
 عن استئنافه بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٩١٩
 وحيث أنه يجلس المرافعة المحددة أخيراً
 لنظر هذا الاستئناف طلب الوصي عليه حضرة
 على بك حسين ، وكذا عبد الحميد افندي خليل
 الحامي عن والدة المستأف وكذا حضرة وكيل
 النيابة تأييد القرار المستأف لما فيه مصلحة القاصر
 ولم يحضر المستأف
 وحيث أن الاستئناف قدم في الميعاد
 وحيث أن المستأف وان تنازل عن استئنافه
 الا أن هذا التنازل لا يمنع المجلس من النظر في
 الموضوع لأن مسائل الحجر والوصاية هي من
 النظام العام
 وحيث أنه فيما يختص بالموضوع فظاهر من
 مراجعة اوراق القضية ومن مطالعة الاوراق
 المقدمة اليوم من حضرة القيم أن المستأف قد
 بلغ غير رشيد وأنه على جانب عظيم من ضعف
 الارادة والقفلة مما جعله ويجعله عرضة لتأثير الغير
 عليه ولذا يكون القرار المستأف القاضي باستمرار
 الوصاية عليه في محله ويتمين تأييده
 فلهذه الاسباب
 قرر المجلس الحسي العالي قبول الاستئناف
 شكلاً وفي الموضوع تأييد القرار المستأف
 هذا ما قرره المجلس الحسي العالي في
 يوم الاربعاء ٥ صفر سنة ١٣٣٨ - ٢٨ اكتوبر
 سنة ١٩١٩

٣٠

اختصاص بطر كخانة الارمن

الارثوذكس

حكم محكمة الاستئناف الاهلية ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠
ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٨ من المخط المايوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ في عهد السلطان عبد المجيد ليس قاصرا على دعاوى الميراث بالنسبة لاختصاص البطر كخانات وانما ذكرت دعاوى الميراث على سبيل التمثيل والمقارنة وان التعبير بلفظ الدعاوى لخصوصية التي جاء في هذه المادة يشمل جميع الاحوال الشخصية المتعلقة بغير المسلمين من رعايا الدولة العلية فيجوز اذن رضا امام البطر كخانات او رؤساء الطوائف او مجالس تلك الطوائف متى اتفق الخصوم على ذلك - والمقصود هنا من اتفاق الخصوم ان لا تقوم معارضة في شأن هذا الاختصاص من احد الخصوم ذلك لانه من المبادئ المسلم بها قانونا ان عدم المعارضة في قبول اختصاص احدى جهات القضاء الاختياري يقوم مقام قبول اختصاصها في نظر الامر ..

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر بريسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي الغزة مصطفى فتحى بك ويوسف سليمان بك مستشارين ومحمد فهني احمد افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى ..

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة

٧٧٩ سنة ١٣٩٩ و ١٠٣ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع الاستئناف الاول من الست اغنى أرملة ارتين هنيكيان عن نفسها وبصفقتها وضية علي ابنها القاصر هرايت هنيكيان المرزوقه به من زوجها المذكور ثم بطر كخانة الارمن الارثوذكس

ضد

الخواجه جالك ابراهيم تنجريك بصفته التي يدعيها كوصى على هرايت ارتين هنيكيان والمرفوع الاستئناف الثانى من نيافة طور كوم كوشاجيان بصفته مطران ومرخص عموم الارمن الارثوذكس بالقطر المصرى و « عند اللزوم » ميشيل بك ريزيان بصفته رئيس مجلس ادارة طائفة الارمن الارثوذكس باسكندرية وسيادة الاب روين كايكيان نائب المرخص المشار اليه بالاسكندرية

ضد

الخواجه جالك ابراهيم تنجريك والست اعادنى أرملة المرحوم ارتين هنيكيان وزوجة الافوكاتو كاركين دورجيران والمرفوع الاستئناف الثالث من نيافة المطران كوم كوشاجيان بصفته مرخص بطريركي لجميع الارمن الارثوذكس بالقطر المصرى

و «عند اللزوم» ميشيل بك ريزيان بصفته رئيس مجلس طائفة الارمن الارثوذكس باسكندرية والاب روين كايكيان نائب المرخص المذكور

مند

الخواجه جاك ابراهيم تنجريك والست اغادنى ارملة المرحوم ارتين هنيجيان وزوجة الافوكانو كاركين دورجريان

وقائع الدعوى

رفع الخواجه جاك ابراهيم تنجريك بصفته وصيا شرعيا على هرايت ارتين هنيجيان هذه الدعوى امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد الست اغادنى ارملة المرحوم ارتين هنيجيان ونيافة المطران تورجوم كوشاجيان بصفته مطران الارمن الارثوذكس (والاب روين كايكيان وميشيل بك ريزيان) وطلب بصحفتها المعلنه فى ٢٢ و ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٨

الحكم بالزام المدعى عليهما الاولين متضامين اولاً بان يسلم له جميع حصص القاصر هرايت هنيجيان ابن المرحوم ارتين هنيجيان المشمول

بوصايتة وقدرها ٢١ ط من ٢٤ ط فى تركة والده من ودائع واثاث ومبالغ ومفروشات وارض ومحل تجارة وضمائم وغيره وثانياً بان يسلم له محضر جرد تركة المتوفى وكشفا بحساب مصروفات وايرادات التركة من تاريخ وفاة

المورث الى يوم صدور الحكم الابتدائي فى هذه الدعوى وان يكون كشف الحساب مؤيداً بالمستندات الدالة على صحته وذلك فى ظرف اسبوعين من تاريخ النطق بالحكم الابتدائي والا يكونان ملزومين بان يدفعوا

متضامين مبلغ عشرة جنيهاً يومياً من كل يوم من ايام التأخير ثالثاً تعيين حارس قضائى على تركة المتوفى يتولى قبض مالها ودفع ما عليها وادارة حركة المحل التجاري وعلى جميع اعمال الادارة التي فيها خطر ومصلحة للقاصر الى أن يصدر حكم نهائى فى هذه الدعوى. كل ذلك بحكم مشمول بالنفاذ للمجل لا يتوقف على معارضة أو استئناف مع ازام المدعى عليهما المذكورين بالمصاريف والرسوم والالتاب. وباعلان تاريخه ٢٠ و ٢٢ مايو سنة ١٩١٨ ادخل المدعى عليهما الاخيرين فى الدعوى بصفتهما الاول النائب البطريركي لطائفة الارمن الارثوذكس بالاسكندرية والثانى رئيس مجلس ادارة الطائفة المذكور ليسما الحكم فى مواجهتهما بالطلبات الموضحة بالمريضة

وبمجلسة المرافعة امام المحكمة المذكورة قدم الحاضر عن المدعى عليه الثانى دفين فرعين الاول عدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى وان المحكمة المختصة هي محكمة اسكندرية التي حصل فيها حصر التركة - والدفع الثانى

وامرت بالنفاذ المؤقت بدون كفالة بالنسبة للحراسة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات فاستأنفت الست اغاثنى هنىكيان بصفقتها وطر كخانة الارمن الارثوذكس ذلك الحكم بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ وطلبا بمرضة استئنافا مرة ٧٧٩ سنة ٣٦ قضائيا الحكم بقبول الاستئناف شكلا والنهاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده مع الزامه بمصاريف الدرجتين واتساب المحاماة

و كذلك رجع نيافة طوركم كوشاجيان بصفته مطران ومرخص عموم الارمن الارثوذكس بالقطر المصرى و « عند القزوم » ميشيل بك ريزيان بصفته رئيس مجلس ادارة طائفة الارمن الارثوذكس باسكندرية والابرويين كايكيان نائب المرخص المشار اليه استئنافين عن ذلك الحكم الاول نمرة ١٥ سنة ٣٧ قضائيه والثاني نمرة ١٠٣ سنة ٣٧ قضائية وطلبوا فى الاول منع التنفيذ الوقى المأمور به والزام الملن اليه الاول بالمصاريف واتساب المحاماه الخصيصة بهذا الطلب مع حفظ الحق للطرفين فيما يتعلق بموضوع الاستئناف المرفوع السانف الذكر والحقوق السائرة للطالبين كما طلبوا فى الاستئناف الثانى الحكم بقبوله شكلا وفى الموضوع بالنهاء الحكم المستأنف وامر النفاذ المؤقت بجميع اجزائها وبالاخص عدم اختصاص

عدم قبول الدعوى شكلا لانها مرفوعة من غير ذى صفة والحاضر عن المدعى طلب رفض الدفين الفرعين للاسباب التى ذكرها بمحضر الجلسة وقد سمت اقواله وطلبات باقى الخصوم وتدون بمحضر الجلسة ايضا - وبعد أن قررت المحكمة المذكورة بضم هذين الدفين على الموضوع حكمت بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٩ حضوريا برفض الدفين الفرعين واختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى ثانيا -

بالزام المدعى عليهما الاولى والثاني بأن يسلما للمدعى بصفته (١) حصة القاصر هرايت هنابيجيان البالغ قدرها واحد وعشرين قيراطا اربعة وعشرين قيراطا فى تركة والده اربعين هنايجيان ودائع ومبالغ واثاثات ومفروشات وارض وعمل تجاره وزملمات (٢) محضر جرد التركة وكشفا بحساب مصروفات وايرادات التركة من تاريخ وفاة المورث الى يوم صدور هذا الحكم وان يكون كشف الحساب مؤيدا بالمستندات الدالة على صحة ذلك فى ظرف شهر من تاريخ اعلانها بهذا الحكم وان تأخرا يلزما بفرامة قدرها جنينان مصريان عن كل يوم من ايام التأخير (٣) تبين المدعى حارسا قضائيا على تركة المتوفى لاستلامها وتولى ادارتها وقبض مالها ودفع ما عليها والزمتم المدعى عليها الاولى بالمصاريف مائتى قرش صاغ اتساب عمادة

المحكمة جوهرها مع التزام الملن اليه الاول
بالمصاريف واتمام الحماية عن الفرجتين وحفظ
كافة الحقوق السائرة للطالين

عن الدفع الاول

وبجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٢٠ المحددة اخيراً
لنظر هذه الاستئنافات طلب الحاضرون منها
لبعضها فأجيب طلبهم ثم سمعت اقوالهم وطلباتهم
ودونت بمحضر الجلسة واجل النطق بالحكم
بجلسة اليوم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق الدعوى والمداولة قانوناً
من حيث أن الاستئنافات الثلاثة المرفوعة
من المستأنفين قد حازت شكها
وحيث أن المستأنفين دفعا امام المحكمة
الابتدائية كادفعا امام هذه المحكمة دفعين فرعين
الاول منهما بدم اختصاص محكمة مصر التي
قدمت لها الدعوى بنظرها لأن النزاع خاص
بتركة حصرت بسكنبرية والمتوفى الذي ترك
هذه التركة توفي ايضاً بها وكان يجب رفع الدعوى
امام محكمة الاسكندرية والثاني أن المستأنف
عليه الذي رفع القضية بصفته وصيا معيناً من
قبل المجلس الحسيني على القاصر لاصفة له في
الخاصة اذ أن المجلس الحسيني الذي عينه وصياً
لا يملك هذا الحق والوصية التي لها هذه الصفة
هي والدة القاصر « المستأنفة الاولى » لكونها

عينت من الهيئة المختصة وهي بطريكتخانه
الارمن الارثوذكس

حيث أن الاسباب التي بني عليها الحكم
المستأنف هي في محلها ويشين الاخذ بها ورفض
هذا الدفع والحكم باختصاص محكمة مصر
بنظر الدعوى

عن الدفع الثاني

حيث أن المستأنفين يتركتان في
اختصاص بطريكتخانه الارمن الارثوذكس
باقامة الاوصياء على القصر من افراد طائفتها
على الخط الهمايوني الصادر من السلطنة العثمانية
في عهد السلطان عبد الحميد بتاريخ ١٨ فبراير سنة
١٨٥٦ الموافق ١٠ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢ وعلى
المذكورة التي ارسلها وزير خارجية الاستانة لسفراء
الدول عند تبليغهم الخط المشار اليه والامر الصادر
من الباب العالي في ٧ صفر سنة ١٢٧٨ والتحريرات
السامية العمومية الصادرة منه ايضاً في ٢٣ جمادى
الاخري ١٢٧١ شعبان سنة ١٣٠٨ ومبلغت من نظارة
العديلة بالاستانة للمعية السنية بمصر بتاريخ ١٩
شوال من السنة المذكورة والامر المالي الخديوي
الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بالناء اقليم بيت
المال وترتيب المجالس الحسينية وتعليمات مجلس
شورى القوانين على مشروع الامر المذكور
وحيث أن الخط الهمايوني قد نص في

المادة ١٨ بأن «الدعوى الخصوصية مثل دعوى الميراث سواء كانت بين اثنين مسيحيين أو اثنين من الرعايا يجوز أن تنظر بناء على طلب الخصوم امام البطريريكخانات أو رؤساء الطوائف أو مجالس الطوائف»

وحيث أن نص المادة يدل على أن دعاوى الميراث إنما ذكرت على سبيل التمثيل والمقارنة وحيث أن يكون التعبير بلفظ الدعاوى الخصوصية يشمل جميع دعاوى الأحوال الشخصية المتعلقة بغير المسلمين من رعايا الدولة العلية فيجوز إذا دفعها امام البطريكخانات أو رؤساء الطوائف

أو مجالس تلك الطوائف متى اتفق الخصوم
وحيث انه مع ذلك فإن المذكرة الايضاحية
التي ارسلها وزير خارجية الامتانه لسفراء الدول
على ذلك

وحيث أنه في الواقع أن الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية كدعاوى الزوجية والنفقة والبنوة والوصاية وغيرها هي أكبر تعلقاً وأهم ارتباطاً بالأمر الديني من مسائل الإرث بها وإذا ساغ قبول النظر من دعاوى الموارث بمعرفة البطريركخانات متى طلب الخصوم نظرها بمعرفة البطريركخانات هذا داعياً حتماً لقبول النظر في مسائل الزوجية والبنوة والوصاية وغيرها من المسائل المرتبطة بنظام العائلة وبأحوالها الداخلية التي يرجع فيها إلى أحوال العائلة الشخصية الخاصة بها

وحيث أن اعتراض المستأنف عليه بأن في حفظ امتيازاتها القديمة وتأيد هذه الامتيازات

وتستمر في رؤية دعاوى النفقة والتراخوسا المتولدة من مواد عقد النكاح وفسخه ودعاوى الجواز وتستمر كذلك في سماع وتدقيق الاعتراضات التي تقع من المقدرة عليهم النفقات من جهة زيادتها أو عجزهم عن ادائها وقد اشارت هذه التحريرات ايضا الى مسألة الوصايا بأنه وان كانت هذه المسألة هي من الامور الحقوقية الا ان للبطريركخانات الحق ان تنظر فيها ومتى صدقت عليها تكون معتبرة كما وان الامر العالي الصاهر في ٧ صفر سنة ١٢٧٨ اشار الى مادة الوصاية بأنه اذا كان الايتام ليس لهم وصي ولا ولي فيجب انتخاب وصي عليهم من معتمدى ملتهم

وحيث انه بما يجب الاشارة اليه في هذا المقام ان طائفة الارمن في مصر مع انها طائفة واحدة فقد صدر أمر عال للقسم الكاثوليكي منها بمنحه حق النظر في احواله الشخصية ولم يصدر امر نظيره للقسم الارثوذكسي مع ان الامتيازات الممنوحة من الدولة العثمانية للطائفة باكملها هي متساوية فقدم تحيين القرص للقسم الارثوذكسي من هذه الطائفة للحصول على أمر عال لا يجرمه من التمتع بالحقوق التي يتمتع بها ابناء طائفته الآخرون

وحيث انه فيما يختص بالقيد الوارد في المادة ١٨ من الخط الهامبوني الذي نص فيه بان البطريركخانات لا تنظر في الدعاوى الامني طلب الخصوم منها ذلك

انه من المبادئ المسلم بها قانونا ان عدم المعارضة في قبول اختصاص احدى جهات القضاء الاختياري *juridiction gracieuse ou volontaire*

يقوم مقام قبول اختصاصها في نظر الامر وحيث ان الحاصل في الدعوى الحالية انه فضلا عن عدم حصول معارضة من احد الخصوم في اختصاص البطريركخانات فان الفريق الذي لم يعارض في طلب الاختصاص وافق على هذا الطلب وذلك ان المتوفي لم يترك من الورثة سوى زوجة وابن له منها فاصرو ترك ايضا اختا لا ترب لحجبتها بالابن فالزوجة عقب الوفاة طلبت من

المستأنف عليه السابق بيانه وحيث ان المستأنف عليه يحتاج ايضا بصدور بعض اوامر عالياه منحت بعض الطوائف حق النظر في أمورها الشخصية وطائفة الارمن الارثوذكس لم يصدر امر بمنحها هذا الحق وهذا الاحتجاج ايضا غير مقبول لان الاوامر التي يشير اليها المستأنف عليه انما جاءت مؤيدة لحقوق قديمة ممنوحة لجميع الطوائف الغير مسلمة على السواء فصدورها لمصلحة طائفة او بعض طوائف دون الاخرى لا يجرم الطوائف التي لا تشملها من التمتع بحقوقها المستمدة من القوانين والتحريرات السامية السابقة البيان

البطريكخان حصر التركوتيين وصى على القاصر ولم تمارض الاخت في هذا الطلب فقضت البطريكخان بتعيين الام وصية وقد جاءت الاخت بعد ذلك ورفعت دعوى امام البطريكخان في وجه الوصية طالبة ترتيب ققة عليها من مال اخيها فحكم برفضها فلجأت الى محكمة كرموز الشرعية ورفعت دعوى من ضد الوصية ايضا طلبت فيها ان يحكم لها بحضانة الابن وحكم في كليهما ناهيا بعدم الاختصاص وقد استغرق نظر هذه الدعاوى جميعها اربع سنوات لم تمارض الاخت فيها مطلقا في اختصاص البطريكخان ولم تحصل منها هذه المعارضة الا بعد ذلك حيث طلبت من مجلس حسي اسكندرية في سنة ١٩١٧ (على ان المتوفى توفي في سنة ١٩١٣) حصر التركية وتعيين الوصي بمعرفة المجلس المذكور

وحيث ان المستأنفين يقدمون ايضا بان المستأنف عليه لم تكن له صفة تجزؤه رفع هذه الدعوى اذ انه عين من قبل المجلس الحسي وهذا المجلس لاحق له بنأ على ما ورد بالمادة (٢) من الامر الصادر بتشكيله في اقامة وصي على قاصر مسيحي حيث جاء بالمادة المذكورة انه اذا توفي احد الالهالي الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية فيما يختص باحوالهم الشخصية عن وراثته قصر فيكون نصيب الاوصياء عليهم او الغراء الخ

تثبتهم من اختصاص المجالس الحسية والمتوفى لم يكن من الاشخاص الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية

وحيث ان المستأنف عليه يحتاج على ذلك بان القاضي الشرعي هو القاضي العام للاحوال الشخصية بين جميع الالهالي مسلمين وغير مسلمين الا ما استثنى من اختصاصه بأوامر عاليه وحيث ان يكون المجلس الحسي مختصا بتعيين الوصي في هذه المادة حيث لم تصدر اوامر عاليه بمنع غيره هذا الاختصاص

وحيث ان هذا الاحتجاج يكون مقبولا لولم ترفضه الامتيازات السابق يأتها في هذا الحكم التي تحول البطريكخان الاختصاص المطلوب

وحيث انه مما يجب الاشارة اليه ايضا في هذا الصدد ان قانون المجالس الحسية عند ما عرض على الحكومة بعد فحصه في مجلس شورى القوانين ارسل هذا المجلس تعليقا على مشروعه جاء فيه ما يأتي « ان هذا المشروع خاص بالمسلمين ويازم أن يكون متبعا في وصف احكام الشريعة الفراء اذ أن كل الطوائف متمتعة بنظر احوالها الشخصية لدى رؤساء ديانتها وبحسب شرائعها ولذلك راعت هيئة المجلس عند نظر هذا المشروع تطبيقه على الشريعة الفراء الخ »

المتقدمة في يوم الخميس ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠
الموافق ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨
كاتب الجلسة وكيل المحكمة

٣١

اليمن بصيغة الطلاق

حكم محكمة طنطا ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩
ملخص الحكم

إن طلب توجيه اليمن بصيغة الطلاق يخالف القانون
ذلك لأن قانون المرافعات مادة (١٦٣) لم يسمح للخصم
الذى يكلف خصمه باليمن إلا أن يقدم صيغة الواقعة التى
يريد الاستحلاف عليها. وقد جرى العرف فى القضاء الأهل
بأن تكون اليمن بصيغة « أقسم أو احلف بالله العظيم »
وحكمة هذا هو الشعور بجلال الخلوفا به ورجته وخشية
العقاب فطلب اليمن بصيغة الطلاق ليس فيه شيء من حكمة
اليمن ويتعدى أثره إلى التفر (لزوجة والاولاد) فواضعف
من اليمن بالله قوة وهو يضر التير اذا كان الخالف حاد
باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الاستدافية المشكلة
علنا بسر اى المحكمة فى يوم الاربعاء ١٠ سبتمبر
١٩١٩ - ١٥ ذى الحجة ١٣٣٧
تحت رئاسة حضرة على بك سالم رئيس
المحكمة

وعضوية حضرتى القاضيين عبد الحميد بك

بدوى واحمد بك فايق

وحيث أن المستأنف عليه بدفع آخر دفع
بأنه صدرت احكام من هذه المحكمة فى مسائل
مماثلة بعدم اختصاص البطرىكخانات وانحصار
الاختصاص فى المجالس الحسينية .

وحيث أن الاحكام التى قدمها تختص بإقامة
قيم على مجبور عليه ويجب التفريق بين تنصيب
الاوصياء الذى هو من قبيل المواد التى يجوز
فيها النظر بمعرفة احدى جهات القضاء الاختيارى
وهو اكثر ارتباطاً بالنظام المائلى ومسائل الحجر
التي هي على عكس ذلك

وحيث أنه للأسباب المتقدمة جميعا يتعين
الحكم الابتدائى فيما قضى به من اختصاص
محكمة مصر بنظر الدعوى والنائلة فيما عدا ذلك
وعدم قبول الدعوى لتقديمها من شخص لا صفة
له فى التقاضى

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات
الثلاثة شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم فيما
يتعلق باختصاص محكمة مصر والنائه فيما عدا
ذلك وعدم قبول الدعوى لتقديمها من غير
ذى صفة والزام المستأنف عليه بصفته بمصاريف
الدرجتين جميعها واتعاب المحاماة للمستأنفين
وقدرها ستائة قرشا لكل من المحامين عنهما

عن الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة فى جلستها العلنية

وحضور حافظ محمد كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية اسماعيل اسماعيل وابراهيم
اسماعيل

ضد

محمد سالم اسماعيل عن نفسه وبصفته وليا على
اولاده حسنه وفردوس وسلم

الواردة الجدول نمرة ١٢٣ سنة ١٩١٦

رفع محمد سالم اسماعيل عن نفسه وبصفته
وليا كشر عيا على اولاده القصر دعوى ضد اسماعيل

اسماعيل وابراهيم واحمد اسماعيل الصغير وحلمية
يحي اسماعيل ارملة المرحوم محمد اسماعيل امام

محكمة كفر الشيخ الجزئية تقيدت بجدولها تحت
نمرة ٣٩ سنة ١٩١٨ طلب فيها الحكم بالزام

المدعى عليهم بان يدفعوا له مبلغ ٤٠٤٠ ترشاً
صاغاً وتلييت الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ

٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٧ وجعله حجزاً نافذاً
والمصاريف من تركة مورثهم بالتضامن

وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ حكمت
محكمة كفر الشيخ المذكورة حضوراً بالنسبة

للاولين وغايباً للثالث والرابعه بالزامهم بان
يدفعوا متضامنين للمدعى بصفته المينة بالمريضة

مبلغ ٢٩٠٠ قرش الفين وتسمايه قرش وتلييت
الحجز التحفظي وجعله حجزاً نافذاً بقدر مبلغ

٢٤٥٨ قرشاً صاغاً والزم المدعى عليهم بكافة

المصاريف ومبلغ مائتين قرش صاغاً اتاب حمامة
وشملت الحكم بالنفاذ بدون كفال

لم يقبل اسماعيل اسماعيل وابراهيم اسماعيل
هذا الحكم ورفعاه عنه استئنافاً بتاريخ ٣٠ نوفمبر

سنة ١٩١٨ وطلبوا الاسباب الواردة به الحكم
بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالغاء

الحكم المستأنف فيما عدا مبلغ السند والزام
المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل المحاماة

وبجلسة اليوم المحددة اخيراً للمرافعة طلب
وكيل المستأنفين الغاء الحكم فيما زاد عن مبلغ

٤١٢ قرشاً الذى بالسند وقال ان المستأنف عليه
وجه اليه اليمين بالطلاق فقبلها اسماعيل اسماعيل

ولم يقبلها الآخر وهو ابراهيم اسماعيل (محضر
جلسة ١٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٨) ومستعدين

لخلف اليمين
وكيل المستأنف عليه قال انه يطلب طرح

اليمين لانه بشكل مخصوص
الحكمة

بعد سماع للرائحة والاطلاع على الاوراق
والمداد له قانوناً

من حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
وحيث ان المستأنفين طلبوا رفض المدعى

فيما عدا مبلغ ٤١٢ قرشاً المحرر به سند عليهما
قائم بذاته وقال محاميها ان موكله مستعد ان

لقبول اليمين التى عرضها عليهما للمستأنف عليه

- امام محكمة اول درجة بجلستها المنعقدة يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بصفتها القانونية
- وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر الجلسة المذكورة ان المدعى (المستأنف عليه) طلب تكليف المستأنيين باداء اليمين بالله العظيم وبالطلاق ثلاثا على نخالسهما من الاجرة موضوع النزاع وقد قبلها احدهما اسماعيل اسماعيل ورفضها الاخر
- وحيث ان المادة ١٦٣ من قانون المرافعات لم تجمل للخصم الذى يكلف خصمه باليمين الا ان يقدم صيغة السؤال الذى يريد الاستحلاف عليه او بعبارة اخرى الا ان يحدد المحلوف عليه وهو قدر النزاع وجبوره
- وحيث ان اليمين (او ما يحلف به) نظام بنى على العقائد واتخذ الشارع طريقا لاثبات التعهدات وقيها لان في ما يستشره الحالف من تقديس المحلوف به وجلاله ورهيبته نفسه وخشية العقاب ان هو حث قوة ليست لغيره من طرق الاثبات وحاجز دون الكذب
- وحيث انه وهذه حكمة اليمين لا يمكن ان تكون صيغتها محلا لتحكم طالب اليمين لانه يكل الامر الى ذمة المطلوب بحليفه وعقيدته ولذلك اجاز الشارع للخصم المكلف باليمين ان يؤديها على حسب الاصول المقررة بدياته ان طالب ذلك
- وحيث ان الفقهاء في الشريعة الاسلامية اجمعوا على ان اليمين التى تسقط الدعوى أو تثبتها هي اليمين بالله
- وحيث ان العرف في القضاء الاهلي قد جرى بان يكون اليمين بصيغة « اقسم (الحلف) بالله العظيم » هذا اذا لم يطلب باليمين الحلف على الصيغة التى تلازم اصول دينه أو اذا كانت عقيدته تأتى عليه اسناد الحلف الى خالق فيكتفى بصيغة « احلف » كما ورد في المادة ١٧٢
- وحيث ان التعليق باطلاق وهو المعتبر في مذهب الحنفية في حكم اليمين فضلا عن انه ليس فيه شيء من حكمة اليمين التي لحظها الشارع في هذا الباب وانه ليس طريقا لاسقاط الحقوق واثباتها في الشريعة الاسلامية يتعمد اثره الى غير موضوع النزاع ، الى الزوجة والاولاد فهو اضعف من اليمين بالله قوة ومع ذلك فهو يضر بالنزاع اذا كان الحالف حائثا
- وحيث انه يجب لذلك رفض هذه الصيغة لخالفها للقانون
- وحيث ان رفض احد المدعى عليهما الحلف مع استعداده الان لا يفسر الا بانه معارض في جواز الصيغة التى عرضت عليه كما هو حقه بمقتضى المادة ١٦٧ ، كما ان قبول القابل لا يلزمه بالحلف على هذه الصيغة
- وحيث ان الحكم الابتدائي لم يقض

٣٣

التصرف في التركات والديون

محكمة طنطا ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٩

ملخص الحكم

١- ان الشريعة الاسلامية تعني المرح في مواد الارث وهي المرح كذلك في تحديد مصير التزامات المورث لان هذه الالتزامات انما هي جزء من الركة مقابل الحقوق

٢- اذا كان حق الدائنين شخصيا في حياة المورث فانه يصبح عينا على تركه بعد وفاته ويكون حق الدائنين في ابطال التصرفات نتيجة تحول حقهم وتغير طبيعته فلا يشترط في ابطال تصرفات الوراث اثبات الغش والنفاق بل يكفي تحقق الضرر. ذلك هو الطريق الوحيد لتأمين الدائنين على ديونهم من تبديد الوارثين باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الاستئنافية المشكلة

علنا بسراي المحكمة تحت رئاسة حضرة عبد الحكيم بك عسكري وكيل المحكمة وعضوية حضرة القاضي القاضين عبد الحميد بك بدوي واحمد بك فايق وحضور ميشيل انطون كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية عبد الملك مختايل

صند

ألشئت منه ابو الفرج بقطر والست صوفيه

في طلب اليمين بشيء فلا هو رفض الصيغة ولا هو اعتبر المدعي عليه الذي أثنى اللطف فاكلا وحكم عليه وكلف المدعي عليه الذي قبل اللطف واخرجه من الدعوى بل اعتبر طلب اليمين كانه لم يكن وقضى في الموضوع بحسب ما قدم من الادلة مع مخالفة ذلك لمفهوم طلب اليمين على حسب ما يئنته المادة ١٦٦ من قانون المرافعات

وحيث انه لهذه الاسباب يكون ما قضى به الحكم الابتدائي في غير محله ويتمين رفض طلب اليمين بالطلاق وحصره في اليمين بالله وتكون صيغة اليمين والسؤال كالاتي :

افسم بالله العظيم انه ليس في ذمتي شيء من مبلغ الامجار لغاية اكتوبر سنة ١٩١٧ المرفوع به الدعوى الان وهو مبلغ ٢٤٥٨ قرشا

فلينه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في موضوعه بتكليف المستأقنين باداء اليمين العاصمة المينة صيبتها بانساب للحكم وحددت لحضورهما للطف يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٩ وابتقت الفصل في المصارف الآتي

من الطلبات لم يقبل عبد الملك خائيل هذا الحكم ورفع عنه استئنافا بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٨ وطلب للاستئناف الواردة به الحكم بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتعديل الحكم المستأنف ورفض دعوى المدعين بالنسبة الى القدر الذي لم تحكم به محكمة أول درجة وقدره ١٨ ج و١٦ س و٣ ط منه ٦ ج و٥ س و١ ط باقي نصيب القصر و١٢ ج و١١ س و٢ ط نصيب المستأنف عليهما الاولين من مورثهما متركى المذكور مع ازام المستأنف ضدهم الثالث والرابع (صبح جرجس) والخامس بالمصاريف واتعاب المحاماه عن الدرجتين

وبجلسة ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٨ تمخضير قال وكيل المستأنف انه متنازل عن مخاصمة الست صبح جرجس قائمت المحكمة هذا التنازل وبجلسة ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ المحددة اخيراً للرافعة صمم وكيل المستأنف على طلباته الواردة باعلان الاستئناف وارتنك على المذكرات المقدمة فى الدعوى

ووكيل المستأنف عليهم الثلاثة الاخوين طلب التأيد وباقي المستأنف عليهم لم يحضروا وسبق حكم بثبوت غيبتهم وقد تأجل التطق بالحكم اخيرا لجلسة هذا اليوم

ابراهيم رزق زوجة المرحوم متركى افندى سعد عن نفسها ووصيه على اولادها القصر وقولا افندى سعد والمعلم عبد الملك جرجس - ومحمد سالم الاهبل ومحمود حسين شيحه والشيخ على عمار الواردة الجدول نمرة ٨٠٦ سنة ١٩١٨

رفع محمد سالم الاهبل ومحمود حسين شيحه وعلى عمار دعوى ضد منه ابو الفرج بقطر وصوفيه ابراهيم رزق عن نفسها ووصية على ولديها سعد وشفيق المرزوقين لها من زوجها متركى سعد وقولا سعد وصبح جرجس وعبد الملك خائيل امام محكمة منوف الجزئية قيدت بمجدولها تحت نمرة ٢١٠ سنة ١٩١٨ طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم الى ه ج و١٧ س و٩ ط اطيان ميينه بالمريضه وعو التسجيلات المتوقعة عليها بناء على طلب المدعى عليه الاخير لوفاء دين له على مورث الاثنين الاوليتين والزام من يحكم عليه بالمصاريف والاتعاب والنفاد بنون كفاله

وبتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩١٨ حكمت محكمة منوف المذكورة حضوريا بأحقية المدعين الاول الى قيراطين وتسعة اسهم والثاني الى قيراطين والثالث الى اثني عشر سهما شائه في ١٦ س و٧ ط و٢ ف الميينه بالمريضه ومحوما توقع عليها من التسجيلات والزام المدعى عليه الاخير بنصف المصاريف والمدعين بالنصف الباقي من المقامه فى اتعاب المحاماه ورفضت ما غير ذلك

الحكمة

وحيث ان الشريعة الاسلامية تقرر في

انتقال الحقوق بين التركة المسترفة وغير المسترفة

فهي على حكم ملك الميت في الاولى وهي ملك

الوارث في الثانية اما الديون فهي على اى حال

متعلقه بالتركة لا يسأل عنها الوارث في امواله

لان الدين لا ينتقل من ذمته الا بالرضا ولان

للميت مصلحة في ان تسدد ديونه من امواله

التي تركها فلا يجوز ان تحول تصرفات الوارث

دون توفير هذه المصلحة قلل الدائنين ابطال تصرفات

الوارث اذا نتج عنها ضرر لهم

وحيث ان حق الدائنين في ابطال التصرفات

او في اعتبارها كأنها لم تكن نتيجة لتحول

حقوقهم وتغير طبيعته فانه بعد ان كان شخصيا

في حياة المورث يصبح عينيا بعد وفاته وذلك

السبيل الوحيد لتأمين الدائنين على ديونهم من

تبدد الوارث اذا هو بمثل ذلك

وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة اول درجة

من جعل المرجع في ابطال تصرفات وإيجاب

اثبات الغش والتواطؤ خطأ وانما جاز القول بذلك

في فرنسا لان الوارث يستمر شخصية مورثه

ولان الشارع وضع طرقا لحماية الوارث والدائنين

من ضرر هذه القاعدة اذا خيف الضرر

وحيث ان اجتلاب هذه القاعدة دون

الضمانات التي تحوطها قوت للغرض الاكبر

من احكام التركات وهو ابطال الحقوق لاربابها

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

والمداولة قانونا

من حيث ان الاستئناف حاز شكله

القانوني

وحيث انه يتعين اولا تحديد مقدار تركة

مترى سعد لانها محل النزاع

وحيث ان الخصوم متفقون على ان المورث

الاصلي ترك ١٦ س و ٧ ط و ٧ فدين وترك ورثة

زوجته (ساره) وبنتا (صبح) وولدين (عبد

الملك وسعد) وان سعد توفي قبل والده وترك

امه (ساره) وزوجته (منا) وولدين (تقولا

ومتري) وان ساره توفيت بعد ذلك فالت

تركتها الى عبد الملك وصبيح ولا يصيب متري

أو تقولا من تركتها شيء فيكون نصيب متري

من تركة ابيه وهو ما اصبح تركة لمتري نفسه

بعد وفاته ٢١ س و ٦ ط لا ١٨ جزءا و ١٢ س

و ٨ ط كما يقول ورثته

وحيث ان المرجع في حكم الارث من

حيث انه سبب للتعليك للشريعة الاسلامية كما

يدل عليه ظاهر نص المادة ٤٤ من القانون المدني

والباب الذي هي داخلة فيه كما انها المرجع في

تحديد مصير التزامات المورث لان الالتزامات

جزء من التركة مقابل للحقوق فيجب ان يكون

القاضي في أمرها هو ذلك الذي تضي في أمر الحقوق

وتقديم حق الدائنين على حق الورثة كما ان طرق الحماية التي وضعها الشارع الفرنسي لا يمكن نقلها الى نظام التوريث المصري لانها من عمل الشارع ولا يمكن للقاضي من غير نص ان يقضى بها لانها تتجاوز معنى التفسير والتأويل

وحيث انه لا نزاع مع ذلك في وجوب الرجوع الى أحكام الشريعة الاسلامية ولا عبرة بالاعتراض على حق الدائنين بانه لم تنظم قواعد لجملة عليها فخطأ الشارع في عدم تنظيم طرق الطلية ليس حجة على من اكتسب حقاً بمقتضى نصوص القانون وحيث أنه لذلك يتعين الحكم بعدم اعتبار التصرف الذي صدر من الوارث بالنسبة للدائني المورث كلما ثبت انه ليس لهم طريق آخر لاستيفاء حقوقهم من التركة كما هو ظاهر في هذه القضية

وحيث انه لا حاجة بمد هذا الى البحث في قيمة عقود البيع الصادرة من زوجة المورث بالنسبة للقصر لانه اذا ابطال التصرف بالنسبة لجميع التركة فلا محل للبحث في وجه جديد لا بطلان التصرف بالنسبة لنصيب القصر وحيث أن المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين يدعون ملك جميع القدر الموروث عن المورث الاصلي وهو ١٦ س و ٢ ط و ٧ فدن بمقتضى عقود بيع ثلاثة صادرة لم من الورثة اثنان منها باع فيها ورثة مري اطيانا كانت مرهونة بمقدين من مري

نفسه الاول بمقدار ١٦ س و ١ ط و ١ فدن والثاني بمقدار ١١ ط و ١ ف و المبيع ٨ س و ١ فدن في عقد البيع الاول ٨ س و ٢٢ ط في عقد البيع الثاني وعقد البيع الثالث بمقدار ٩ ط وليس مري أو ورثته من بين البالعين

وحيث تبين من ذلك ان تركه مري سعد كلها بيعت من ورثته الى المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين

وحيث ان هذا البيع الصادر من الورثة لا يواجه به دائنو المورث لما تقدم من الاسباب الا ان المشترين انفسهم دائنون بمقتضى عقود الرهن المقدمة وختم مقدم على حق المستأنف ولهم ان يطالبوا تركه مري سعد المذكورة بقيمة ما يخصه من الدين وبمحس ما دفع في هذه التركة من العين المرهونة وتقدمهم على سواهم في استيفاء ديونهم منها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين بالنسبة لتركه مري سعد التي تبلغ ٢١ س و ٦ ط من القدر المدعى به ١ هـ و ١٧ س و ٩ ط المبين بمرسنة اعلان الدعوى ومحو ما توقع على ما زاد على هذه التركة من التسجيلات وهم وشأنهم مع المستأنف في مطالبة التركة بما يخص

متري سعد من الدين مقدمين على المستأف نفسه ولهم حبس العين التي كانت مرهونة لهم بذلك الدين حتى استيفائه وألزم المستأف بنصف المصاريف والمستأف عليهم عدا الثالث والرابع والخامس بالنصف الباقي مع المقاصة في اتعاب المحاماة

غير القاصر لأنها وضعت لحاجة فلا يحتاجهم من غيره إنما عوسي لنقص ماتم من جهة غير القاصر وهو عوسي مردودا (٣) لا يشترط في وجود حتى الارتفاق ان تكون ملكية الماروي كلها لاحد الفريقين وكما يمكن انشاء حتى الارتفاق على ملك مفز يمكن انشاؤه على ملك شائع باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية المنعقدة علنا بسراى المحكمة تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بدوى بك القاضي

وبحضور حضرة القاضيين عفيفي عفت بك وصالح جعفر بك وعثمان ناشد افندى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية حافظ بك سلام وزكى افندى سلام عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على نجله عبد الرازق افندى زكى سلام وامين افندى عبد العزيز سلام واسماعيل وعبد الغفار افندى سلام

صدر هذا الحكم وتلى علنياً بجملة يوم الثلاثاء ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٩م ٢٦ محرم سنة ١٣٣٨ المشكلة تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بك بدوى القاضي وعضوية حضرة القاضيين محمد افندى صديق واحمد بك فايق وحضور حافظ محمد كاتب الجلسة - اما حضرة عبد الحكيم عسكري بك وكيل المحكمة الذي سماع المرافعة وحضر المداولة فقد امضى على مسوده الحكم

٣٣

الولى الشرعى

واجراءات القسمة

محكمة طنطا ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم :

(١) لا يتقيد الولي الشرعى بالاجراءات التي وضعا قانون المرافعات لصحة اقسمة حيث يكون فيها قاصر ذلك لان احكام الشريعة الاسلامية واحكام القانون الفرنساوى الذي اخذت عنه هذه الاجراءات تقضي بعدم سريانها على الولي الذى منح سلطة اوسع من سلطة الوصى

(٢) كذلك لا يجوز انه يخرج بهذه الاجراءات

ضد

الشيخ اسماعيل منصور الشقنقى ومحمد افندى راتب الشقنقى والشيخ محمود عمر نصر جيب وعبد المقصود محمود جيب ومحمود جبر سليمان جيب

الواردة الجداول سنة ١٩٢٠ نمرة ٣٣١

طلب المدعون يعريضة دعواهم الحكم اصلياً باحقيتهم في أن يأخذوا بطريقة الاسترداد العقارى والشفعة النصف على الشيوخ في ١٢ س و٢٧ ط و ٢١٠ فدن مع ملحقات هذه الاطيان من مواش والات الزراعة والطوب والدبش ونصف الوابور الثابت المدلربها والابنية القائمة عليها حسب ما هو مبين جميع ذلك بالعريضة وذلك مقابل مبلغ ٤٣٥ ملياً و ٢٢١٤٨ جنيتها من مبلغ مليم ٤١٣ جنيتها ١٥٨٤٦٦ المودعة بخزنة هذه المحكمة مع رسوم تسجيل العقد وتحريره على ذمة المدعى عليهم الثلاثة الآخرين والباقي وقدره مليم ٢٧ جنية ٦٣٠٢ يحجز تحت يدهم على ذمة الخواجه اسطاسى كرابازى لتسديده حسب اقساطه واحتياطيا للحكم باحقيتهم في أن يأخذوا بطريقة الشفعة ٦ س ط ١١ فدن ١٠٥ مقدار ما اختص به المدعى عليهما الاولان بمقدار القسمة الواضحة الحدود والمالم بالعريضة تحت حرف (ب) وملحقات الاطيان المذكورة من مواش ومبان والات زراعيه ونصف الوابور الثابت حسب ما هو مبين في العريضة تحت حرف ج مع الزام المدعى عليهم الثلاثة الآخرين بالمصاريف واتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ الموقت وبدون كفالة ويجلسه المرافعة صمم المدعون على طلباتهم السابقة للأسباب التي قالوها واثبتت بحضور الجلسة والمذكرة المقدمة منهم

والمدعى عليهم الاخيرين دفعوا بسقوط حق المدعين في الشفعة لعلمهم بالشترى من تاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقبولهم البيع بدليل اقتسامهم المنقولات الزراعية والخطب المتخلف عن القطن منهم وطلبوا احواله الدعوى على التحقيق لاثبات ذلك وقد انكر المدعى عليهم ذلك وبأن عقد ١٨ سبتمبر عقد اتفاق بسيط لم يحصل فيه بيع أو شراء . وقد اجل الحكم للجلسة اليوم والمحكمة

بعد سماع المرافعة الشفعية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً حيث أن المدعين ارتكبو افي اثبات دعواهم الى الشيوخ بينهم وبين المدعى عليهم والى الجوار بالارتفاق وبالملاصقة من جهتين

وحيث أن المدعى عليهم دفعوا هذه الدعوى بأن هناك قسمة شيوخ وانكروا حق الارتفاق والملاصقة

وحيث أن المدعين قرروا أن عقد التسمية المؤرخ ١٠ ابريل سنة ١٩١٩ بينهم وبين المدعى عليهما الاولين لا يفيد القسمة النهائية وذلك بنصه وباباحته لأى الطرفين المدول عنه وبعدم اتباع الاجراءات القانونية المترتبة على وجود قصر فالشيوخ قائم باق وقد اعترف به المدعى عليهما الاولان ضمناً في عقد البيع الشرعى الصادر منهما للمدعى عليهم الاخيرين وفي العقد التكميلي

وطلبوا بناء على ذلك اخذ الاطيان بالاسترداد للمقارى والشفعة

وحيث أن صيغة عقد القسمة المؤرخ ١٠ ابريل ١٩١٩ بصرف النظر عما بقي بعد تحريره من بعض الاطيان والملاحظات والمراوى والطرق شائناً تفيد القسمة النهائية فيما حدد وافرز ولا يستد بعض العبارات التي اراد المدعون أن يرتكنوا اليها فان نية المتعاقدين صريحة قاطعة وكل ما في الامر أن المتعاقدين اجلوا مقاس الاطيان بالمقادير التي اقتسموها وعينوا حدودها ومواقعها كما اجلوا وضع الحدود والاروايس الى ثلاثين يوماً، وان وجه الحاجة الى المقياس ووضع الحدود أن الاطيان عند ما بيعت من البائع الاصلى كرياضى اهيل فى مساحتها الى كشوف التكليف وحكم مرسى المزايد وتحتل كل بائع بمده عن المسؤولية بالجزء أو الاقتناع بالزيادة وانه كان من المحتمل ألا تكون الطبيعة مطابقة للمساحة الواردة فى العقود، ويدل على حقيقة نية المتعاقدين ما فهمه المدعون انقسم من معنى المقد وعبروا عنه فى عريضة دعوى وضع الحدود بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩١٩، وان عقد القسمة تضمن تمهيدا من كل من الطرفين بأن يبيع او يشتري مايزيد او ما ينقص عن التحديد الذى اتفق عليه

وحيث ان الشرط الجزائى الذى اتفق عليه فى عقد القسمة عند الرجوع فى القسمة او التأخير فى المقاس ليس فى نفسه ناقضا لطبيعة عقد القسمة او مغيرا لحقيقتها وانما يكون كذلك اذا كان احد الخصوم اراد الاستناد اليه والانتفاع به فى الرجوع عنها. وحتى رفع هذه الدعوى لم يقع ذلك بل اكّد المدعون رغبتهم فى بقاء القسمة بمرضىة دعوى وضع الحدود واحتفظوا فيها بحقوقهم فى المطالبة بالشرط الجزائى من حيث التأخير لامن حيث الرجوع عن القسمة التي بنوا دعوى وضع الحدود على صحتها ويقاها

وحيث ان الاجراءات التي وضعها قانون الرفعات نصحة القسمة حيث يكون فيها قاصر لا تفيد الولى كما تريد الوصي لان القانون القرنسوى الذى اخذت عنه هذه الاجراءات يقضى بعدم سريتها على الولى اذ سلطته اوسع من سلطة الوصي ولان الشريعة الاسلامية التي لا تزال سارية فيما يتعلق بسلطة الولى على مال موليه لا تفيد بشيء

وحيث انه لا يجوز للمدين فوق ذلك الاحتجاج بعدم حصول هذه الاجراءات لانها وضعت لحماية القاصر فهو الذى يحتج بها دون المتعاقدين الاخر اما المدعون فحكمهم حكم من سعى فى قض ما تم من جهتهم فسيهم مردود عليهم

وحيث ان مارواه المدعون عن عبارات القدر الشرعى والقدر المكمل له لا وجه له

كما ذهب اليه الخصوم جميعا فان الشارع المصرى لم يأخذ بها كطريقه لاكتساب الحقوق العينية وانما بالاتفاق

وحيث ان رواية المدعى عليهم فضلا عن الاصل الذى يرجع المدعى عليهم اليه في تقريرها يؤيدها نص المقدين اللذين تلقى بهما الخصوم الملك المدعون عن ديتراكي داسيروثايت «البند السادس من العقد الرسمي» والمدعى عليهما الاولان عن شكرى طنبة (اخر فقرة في البند الاول من العقد الرسمي) من قبول حقوق الارتفاق او قبول الاطيان بحالتها

وحيث انه وان كان المقدان يتقلان لكل من المدعين والمدعى عليهما الاولين نصف المراوى شائما فانه يلزم كلا منهما على حسب رواية المدعى عليهم بابقائها على اصلها ولا يشترط لانشاء حق الارتفاق عبارة اصرح من هذه (مادة ٣٠ من القانون المدني) وليس شرطا في وجود حق الارتفاق ان تكون ملكية المراوى كلها لاحد الفريقين فكما يمكن انشاء حق الارتفاق على ملك تام يمكن انشاؤه على ملك شائع وحق الارتفاق منشأهنا لكل عقار على النصف الشائع من العقار الآخر في المراوى ، كما انه ليس شرطا ان يكون العقار المرتفق او العقار المرتفق به عقارا مفرزا فانشاء الخواجه شكرى طنبة لحق ارتفاق في مصلحة كل

لانه مع اقتصار الاول على ذكر الاحواض التى تقع فيها اطيان المدعين والمدعى عليهم ومع ان الثانى ذكر قطع وجود الاطيان جميعا ١٢ س و ٢٢ ط و ٢١٠ قدن واحال على العقد الصادر من الخواجه شكرى طنبة الى المدعين باعتباره اساسا لبيان حدود وقطع الاطيان ، فانه نص في العقد الابتدائى الصادر في ١٨ سبتمبر والدقد الشرعى على رضا المشتريين بالقسمة وقبولها وهذا كاف لجعل تحديدها اساس التماقد بينهم وبين البائعين

وحيث انه اذا كانت القسمة نهائية بطل حق الشفعة بالشيوع كما بطل حق الاسترداد وان كان لا يرد بطبيعته على هذا النوع من التصرفات

وحيث انه من حيث حق الارتفاق قرر المدعى عليهم في مذكرتهم ان الخواجه شكرى طنبة المالك الاصلى لجميع الاطيان هو الذى انشأ مساقيا ثم باع نصفه الى المدعين واشترط بقاء المراوى والمساقى على اصلها ثم باع النصف الباقى بتلك الشروط ثم حصلت القسمة بالشروط عينها

وحيث ان هذا القدر كاف في اثبات ان للمدعين حق ارتفاق على ارض المدعى عليهم لا يترتب المالك الاصلى

من المالكين الشائعين على الآخر عند يمينه انشاء
صحيح وقد أيد عقد القسمة وجود حق الارتفاق
المتبادل باستقائه المراءى على الشيوع وعدم اسقاطه
وحيث أنه لذلك يكون حق الشفعة في
الاطيان المبيعة لان للاطيان التي يملكونها
وعليها حق ارتفاق للاطيان المبيعة

وحيث ان المدعى عليهم الاخيرين دفعوا
بسقوط حق المدعين في الشفعة لهم بالمشتري
من تاريخ ١٨ سبتمبر وقبولهم البيع بدليل اقتسامهم
المنقولات الزراعية والخطب المتخلف عن القطن
مهم وطلبوا الاحالة على التحقيق لاثبات ذلك
كما دفع المدعون دعوى العلم بالانكار وبأن
عقد ١٨ سبتمبر عقد اتفاق بسيط لم يحصل
فيه بيع او شراء الى اخر ما جاء به كرتهم عنه
وحيث ان عقد سبتمبر عقد بيع بات ناقل
للملكية لان كل اركانه متوفرة ولا يقدر
فيه انه اتفق فيه على شرط جزائي

وحيث ان المحكمة لا ترى بعد ذلك
مانعا من احالة الدعوى على التحقيق اجابة
لطلب المدعى عليهم الاخيرين
وحيث ان المحكمة لا ترى وجه الحراسة
لعدم وجود الخطر من بقاء الحالة على ما هي عليه
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا اولاً برفض
طلب تعيين جارس قضائي ثانياً باحالة الدعوى

على التحقيق ليثبت للدعي عليهم الاخرون
بكافة الطرق القانونية علم المدعين بمشترام
الاطيان المشفوع فيها وبناء عزتهم بمجرد وضع
يدهم في شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ واقتسامهم مع
المدعى عليهم المنقولات وخطب القطن واطهارهم
عدم الرغبة في المشتري. وندبت للتحقيق حضرة
خليل بك عفت والرياسة ندب خلافة عند
المانع وحددت للتحقيق امامه يوم ١٨ ابريل
سنة ١٩٢٠ واقت الفصل في المصاريف
صدر هذا الحكم وتلي علنا بمجلسه يوم
الاثنين ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة !
عبد الحميد بك بدوى القاضى وبحضور حضرتى
القاضيين خليل بك عفت وصالح بك جعفر
وعثمان ناشد افندي كاتب الجلسة اما حضرة
عفتى بك عفت القاضى الذي سمع المرافعة وحضر
المدولة فقد امضى على مسودة الحكم

٣٤

شهادة الشهود

في الديون لتأية الف قرش

محكمة الاقصا الجزئية ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم

جواز سماع شهادة الشهود في الديون لتأية الف قرش

ليس من النظام العام ولذلك يجوز الاتفاق بين الدائنين
والمدين في ذلك على انه لا عبرة بشهادة الشهود ولا يتبر
السداد الا بايصال او استلام سند الدين مؤشرا عليه بالسداد

بشهادة الشهود فيما يجوز الشهادة عليه

وحيث أن حكمة الشارع في عدم جواز سماع شهادة الشهود إلا في المبالغ الضئيلة هي أنه يجوز أن يشهد الشاهد زوراً بأجر وتجاوز الحجاب أو الانتقام أو الكذب أو بمجرد الخطأ أو النسيان حتى لقد قال بعض العلماء أن هذا من النظام العام ولا يقبل من نفس المدين أن يرضى بشهادة الشهود فيما لا يجوز الشهادة فيه إذ ليس غرض الشارع حماية المدين فقط الذي قد تضره سداجة وسلامة نيته أو ثقته بخصمه بل أيضاً عدم كثرة القضايا الغير مبنية على أساس متين وجعل القضاء بعيداً عن المضاربات الغير شريفة بالشهود ومن الجائز أن النظم الذي رضى بالشهود لأسباب من الأسباب المتقدمة عند ما يرى أن خصمة أتى بشهود اعتقد أنهم كاذبون يعمد هو أيضاً إلى احضار شهود زور ولو أن القضاء الفرنسي جرى على عكس هذه القاعدة « وقضاء لكسبرج جرى على عكس القضاء الفرنسي »

(انظر بودي لا كاتبرى جزء ٢ غمرة ١٢٥٥ حاشية وبلايول جزء ٢ غمرة ١١٠٦ ودو هلس جزء ٣ صحيفة ٤٤٤ من بند ٤٦ إلى بند ٥٠) وعندي أنه لا يجوز الاتفاق مقدماً بأي حال من الأحوال على أن الديون التي تحصل بين اثنين يجوز اثباتها بشهادة الشهود إذا زاد عن الالف

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة الاقصر الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المتقدمة علنا يوم الاربعاء ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ و ٢٥ رجب سنة ١٣٣٨ تحت رئاسة حضرة احمد نشأت افندي القاضي وبحضور شهوده مقاربوس الكاتب صدر الحكم الآتي

في قضية سليمان افندي غيريال

ضد

عزيز جورج جوس وجورج جوس ناروز

الواردة الجدل رقم ٣٨٨ سنة ١٩٢٠

طلب المدعي بمرضاة دعواه الحكم بالزام المدعي عليهما الاول بصفته مدينا والثاني ضامنا متضامنين بمبلغ ٧٠٠ قرش صاغ والمصاريف واتعاب المحاماة والنفاذ وارتكن على كمياله مؤرخة ١٠ يونيه سنة ١٩١٩

واعترف المدعي عليه الاول الحاضر باصل

الدين وقال انه دفع منه ٥ جنيه وعنده شهود المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

حيث أن المدعي عليه يقول أنه دفع خمسة جنيهات وأنه مستعد لاثبات ذلك بشهادة الشهود وحيث انه متفق في سند الدين انه لا يستبر السداد بالاستلام الكمياله مؤشراً عليها بالسداد بخط الدائن نفسه أو بأبراز ايصال بخطه ولا عبرة

قرش لأن كل فريق ربما ينوى المضاربة بالشهود من وقت الاتفاق على الماملة وهذا في الحقيقة اتفاق على أمر غير معين من شأنه الاخلال بالقواعد التي فرضها القانون

وحيث انه يجب البحث اذاً في مسائلتنا وهي هل يجوز الاتفاق على علم جواز سماع الشهود فيما تجوز الشهادة فيه وهل هذا يخالف النظام العام

وحيث أن تساهل الشارع في قبول شهادة الشهود في المبالغ الصغيرة والتخالف منها مبناه فائدة المتعاقدين استثناء من القاعدة الاصلية فتنازلهم برضاهم عن ذلك واتخاذهم القاعدة الاصلية التي وضعها الشارع والتي هي افضل بكثير لابقاء الخطر الذي ينجم من شهادة الشهود دللاً أسباب السالفة

الذكر لا مخالفة فيه للنظام العام بل العكس يؤيد النظام العام أى القاعدة الاصلية. وقد جرى القضاء الفرنسي والقضاء المصري على ذلك في كثير من الاحكام (انظر تعليقات ريفر وفوستان هيل وبول بونت على القانون المدني الفرنسي الطبعة الثالثة والخمسين مادة ١٣٤١ صفحة ٧١٥) والاحكام المشار اليها في البند «د» والذي بعده

وانظر كتاب القضاء المصري للاستاذ ابراهيم جمال تعليقاً على المادة ٢١٥ مدني صفحة ١٠٦ والاحكام المشار اليها وكذلك فيليب جلاذ صفحة ١٢٣ نمرة ٣ و صفحة ١٢٧ نمرة ١٩ تحت عنوان

قرش لأن كل فريق ربما ينوى المضاربة بالشهود من وقت الاتفاق على الماملة وهذا في الحقيقة اتفاق على أمر غير معين من شأنه الاخلال بالقواعد التي فرضها القانون وحيث انه يجب البحث اذاً في مسائلتنا وهي هل يجوز الاتفاق على علم جواز سماع الشهود فيما تجوز الشهادة فيه وهل هذا يخالف النظام العام وحيث أن تساهل الشارع في قبول شهادة الشهود في المبالغ الصغيرة والتخالف منها مبناه فائدة المتعاقدين استثناء من القاعدة الاصلية فتنازلهم برضاهم عن ذلك واتخاذهم القاعدة الاصلية التي وضعها الشارع والتي هي افضل بكثير لابقاء الخطر الذي ينجم من شهادة الشهود دللاً أسباب السالفة الذكر لا مخالفة فيه للنظام العام بل العكس يؤيد النظام العام أى القاعدة الاصلية. وقد جرى القضاء الفرنسي والقضاء المصري على ذلك في كثير من الاحكام (انظر تعليقات ريفر وفوستان هيل وبول بونت على القانون المدني الفرنسي الطبعة الثالثة والخمسين مادة ١٣٤١ صفحة ٧١٥) والاحكام المشار اليها في البند «د» والذي بعده وانظر كتاب القضاء المصري للاستاذ ابراهيم جمال تعليقاً على المادة ٢١٥ مدني صفحة ١٠٦ والاحكام المشار اليها وكذلك فيليب جلاذ صفحة ١٢٣ نمرة ٣ و صفحة ١٢٧ نمرة ١٩ تحت عنوان

(لا يجوز الالبات بالينة) حتى لقد حكمت بعض المحاكم بأنه اذا كان الدين ثابتاً بالكتابة وان كان المدعى به اقل من الف قرش فلا يجوز اثبات التخالف منه بالينة لان المحررات على حسب القانون المصري هي الاصل في الالبات فلا يصح نفي ما اشتملت عليه بحجة اقل منها (انظر جلاذ صفحة ١٣٢ نمرة ٢٠) وهذا مطابق للنص الصريح في القانون الفرنسي في الجزء الثاني من المادة ١٣٤١ وقد قال هلتون في الجزء الاول صفحة ٤٠٦ ان الشارع المصري ترك هذا النص لانه أمر واضح

بناء عليه

حكمت المحكمة حضوراً للاول وفيابا للثاني بالزام الاول بصفته مديناً والثاني بصفته ضامناً متضامنين بمبلغ سبعة جنيهات والمصارف الكاتب: امضاء القاضي: امضاء

٣٥

الشروع في القتل

والآلة التي استعملت

قرار احالة من محكمة سوهاج

ملخص القرار

«استعمال الآلات التي قد تحدث القتل في ذاتها لا يكفي لاعتبار الواقعة شروعا في قتل خصوصاً اذا كان من بين تلك الآلات آلة نارية محشوة بالبارود قط الذي لا يستعمل عادة في القتل»

الساعد ومع ملاحظة ان الضارب كان على مسافة
قرية جدا من المصاب وفي مكتبته اختيار جزء
ميمت من الجسم اذا فرض ان البارود قد يقتل
في بعض المواضع

وحيث لذلك يكون الفعل المنسوب الى
المتهمين جنحة منطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات
فلهذه الاسباب

قررنا اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة
٢٠٦ عقوبات وأمرنا بإعادة أرواقها الى النيابة
العمومية لاجراء شؤونها بها مع الافراج عن
المتهمين فوراً ان لم يكونوا محبوسين لسبب آخر.
طبق الاصل قاضي الاحالة

٣٦

الحالات العمومية

محكمة سوهاج ٢٥ فبراير سنة ٩٢٠

ملخص الحكم

١ المراد بالحالات العمومية المنصوص عنها في المادة
سنة ٢٢٨ - ٢ عقوبات هي الاماكن العمومية التي تماثل
مع الطرق العمومية من حيثية الاتضاع بها كالتنزهات
والحدائق ونحوها

٢ محل الموضع لم يخرج عن كونه منزلاً خاصاً أعد
لسكنائها وتعاطي مهنة مخصوصة فيه تحت قيود مخصوصة
فهو بهذه الحالة لا يدخل في عداد الحالات العمومية الصادر
بشأنها القانون نمرة ١ سنة ٩٠٤

محكمة سوهاج الاهلية

قرار

نحن موافق علام قاضي الاحالة بمحكمة
سوهاج الاهلية

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة
العمومية في قضية الجناية نمرة ٢٤٨٥ طهطا سنة
١٩١٩ المقيدة بمجدول الاحالة نمرة ٢٨ سوهاج
سنة ١٩٢٠

المشتمل على تهمة احمدة اسم محمد والنجي
قاسم محمد وجوده قاسم بانهم في ليلة ٢٢ اكتوبر
سنة ٩١٩ و٢٨ محرم سنة ١٣٣٨ بأراضي الجزيرة
شرعوا في قتل مفضل ابراهيم عمداً مع سبق
الاصرار بأن ضربه الأول بعمار والثاني والثالث
بسكاكين أجدثوا به إصابات بذراعه ورأسه

وبعد الاطلاع على أوراق القضية المذكورة
وسماع اقوال المتهمين والمحامي عنهم

حيث انه ثابت من الكشف الطبي ان
الاصابة النارية حدثت من آلة محشوة بالبارود
أطلقت على مسافة قرية جداً حتى ان حبوب
البارود الغير المحترقة وجدت منفرسة في موضع
الاصابة

وحيث ان باقي الاصابات بجائتها المبيتة في
الكشف الطبي وفي صدر محضر تحقيق النيابة
لا تدل على وجودية القتل والبارود بذاته لا يمكن
ان يجدهم خصوصاً اذا كان موضع الاصابة هو

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة سوهاج الجزئية
بجلسة الخلفات المتعددة علناً بالمحكمة في
يوم الاربع ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ تحت رئاسة
حضره موافى علام افندى انقاضى ، وحضور
حضره حسين حسن افندى غصو النيابة والكتاب
احمد على وهبى

صدر الحكم الآتى

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٧ سنة ١٩٢٥
صند
السيد محمد على سنه ٢٥ عريجي بسوهاج
لانه في ليلة ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ بسوهاج
وجد بحالة سكر يزن في محل عمومي المومس هاتم
وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٨ عقوبات والمتهم أنكر
المحكمة
حيث ان المادة ٣٣٨ ع نصت على معاقبة
الاشخاص الذين يوجدون بحالة سكرين في
الطرق العمومية والمحلات العمومية . وحيث انه
ثبت من اوراق هذه المدعى ومن شهادة شاهد
الاثبات فيها ان الخالف وجد سكراناً في منزل
المومس المسماة هاتم
وحيث ان الامر الواجب البحث فيه الآن
هو معرفة ما اذا كان منزل المومس هذا يعتبر
عموماً بالمنى الذى اراده القانون في المادة
٣٣٨ ع أم لا

وحيث لاجل هذا يتعين البحث فيما اذا
كان المراد بذلك هو المحلات العمومية بالمنى الخاص
اى تلك المحلات التى نص عنها فى القانون نمرة ١ سنة
١٩٠٤ (لائحة المحلات العمومية) وان كان كذلك
فهل منزل المومس يدخل ضمن تلك المحلات .
وحيث ان القانون انما اراد بالمحلات العمومية فى
المادة المذكورة الاماكن العمومية التى تتأهل مع
الطرق العمومية المطوقة عليها فى تلك المادة
لوجود الشبه بين الاثنين اذ كلاهما مخصص للمنفعة
العامة وذلك كالتزهات والحداثى العمومية
ونحوها حتى لا يتأذى الجمهور من وجود نخمور
فيها يضيق على الناس طريقهم اويكدر صفوهم
فجعل الشريع لهذه الطرق والاماكن العمومية
حرمة خاصة تكفل راحة الجمهور ولما نيتته فيها
وحيث فضلا على ان هذا مستفاد من روح المادة
فانه ظاهر بجملاء فى النص الفرنسى حيث عبر
الشارع عنها بقوله (lieux publics) في حين انه
سمى المحلات العمومية الصادر بشأنها القانون
نمرة ١ سنة ١٩٠٤ (Etablissements publics)
ولا يمكن ان يكون المقنن اراد ان يحيط هذه
المحلات الاخيرة بهذه الرعاية الخاصة مع انه اباح
بيع المشروبات الروحية وتماطيلها فيها تحت قيود
مخصوصة فى بعض الجهات وبلا قيد فى البعض
الاخر (مادة ١٢ من لائحة المحلات العمومية)
وحيث أنه يؤخذ من ذلك ان كلمة عمومية التى

جاءت في المادة ٣٣٨ وصفاً للمحلات انما هي على

اطلاقها اى بمنها العام وتدل مع منوتها على
تلك الاماكن المخصصة للمنفعة العامة والتي هي
في حكم الطرق العمومية من حيثية الانتفاع بها
وحيث أنه مع هذا فلو سائرنا النيابة فيما
نزعمه من ان المراد هو المحلات العمومية بالمعنى
الخاص لما صبح قولها بان منزل المومس داخل في
اعداد تلك المحلات اذ انه لم يخرج عن كونه منزلاً
خاصاً أعد لسكنائها وتماطى منه البناء فيه تحت
قيود مخصوصة (راجع في هذا الصدد حكم
الاستئناف المختلط الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٠٨ -
تعليقات المسيو لامبا على القانون الاداري المصري
صحيفة ١٥٨ - ٢)

وحيث انه لو كان في اعداد المحلات العمومية
لجرت عليه احكام القانون نمرة ١ سنة ١٩٠٤ ولما أعدت
له لائحة خاصة هي لائحة بيوت الماهرات التي
اخذت من ذلك القانون بعض النصوص الملائمة
وتركت البعض الاخر (قارن نصوص لائحة
المحلات العمومية ولائحة بيوت الماهرات الصادرة

في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

وحيث انه مجرد قبول المومس أشخاصاً في
منزلها لا يكسبه صفة المحل العمومي اذ لو كان
الامر كذلك لاصبحت بيوت الخائكات وارباب
الحرف والصنائع وبيوت التجارة وغيرها مما
يفشاها الافراد في اعداد المحلات العمومية وهو
ما لم يقل به احد

وحيث فضلاً عن ذلك فانه يترتب على القول
بانه محل عمومي ان كل فعل يؤتي فيه ممن يسكنه
يقع تحت طائلة العقاب كفعل فاضح علني او
سكرين او نحوه الى غير ذلك من النتائج التي
يبررها العقل بداهة ولا تنفق مع الفرض الذي
أعد له ذلك المنزل . وحيث مما تقدم تكون
دعوى النيابة على غير أساس ويتعين الحكم ببراءة

المتهم عملاً بالمادة ١٤٧ ج

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المخالف

ورفعت المصاريف على الحكومة

القاضي

القوانين والقرارات والمسوّات

- قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠** قانون خاص بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها
نحمن سلطان مصر
بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران الماليان الرقمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يوليه سنة ١٩١٠)
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأي مجلس الوزراء
رسمنا بما هو آت:
- مادة ١ - يضاف على المادة ٧ من اللائحة السالفة الذكر العبارات الآتية:
«ويكون تصرف المحكمة الابتدائية الشرعية في الأوقاف قابلاً للاستئناف في المسائل الآتية:
- (١) اقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واذن أحد الناظرين بالافراد ولو في عمل خاص ورفض الاذن بالخصوصه والاذن بمخالفة شرط الواقف مهما كانت قيمة الأعيان الموقوفة
- (ب) الموافقة على الاستبدال أو عدم الموافقة عليه والاذن بالاستدانة والتحكير والتأجير لمدة طويلة وبيع المقار الموقوف لسداد دين اذا كانت قيمة الأعيان الموقوفة تزيد من خمسائه
جنه مصرى
وتقدر قيمة الاعياز الموقوفة على حسب القواعد المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة الرسوم الممول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤٤ الرقم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩،
٢ - تمل المادة ٨ من اللائحة السالفة الذكر بالآتى .
- «تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل في قضايا الاستئناف الذى يرفع اليها في الاحكام والتصرفات في الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية،»
- ٣ - تمل الفقرة الثانية من مادة ٩ من اللائحة المذكورة بالآتى :
- «ومجوز الاستئناف في الاحكام والتصرفات في الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا،»
- ٤ - تمل الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من

اللائحة السالفة الذكر بالآتي :

الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد
حضر أو احد رجال الضبط بميعاد يوم واحد
مقديماً غير مواعيد المسافة المينة في المادة ٥٥
من هذه اللائحة .

فإذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد
تكليفه بالحضور على الوجه المتبر قانوناً يحكم
عليه بغرامة قدرها مائة قرش اميرى واذا اتخض
الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه
مصاريف ذلك التكليف

واذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن
الاجابة أو اذا امتنع الشاهد عن الحضور بعد
تكليفه به مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها
مئتا قرش اميرى

واذا حضر الشاهد الذى تأخر عن الحضور
وابدى اعتذاراً صحيحة جاز اعفاؤه من الغرامة
بقرار من المحكمة التى اصدرته»

٧ - يضاف بعد المادة ٣٢٦ من اللائحة
المذكورة مادة ٣٢٦ مكررة نصها ما يأتى:

«يجوز لكل ذى شأن أن يستأنف التصرف
في الاوقاف الصادر من المحكمة الشرعية
الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوماً
بالاكثر من يوم صدور التصرف .

ويجوز لوزير الاوقاف أن يرفع الاستئناف
في مسائل الاوقاف الخيرية في الميعاد المذكور
ويرفع الاستئناف بقرار يقدم بقلم كتاب محكمة

،، الاوراق الرسمية سواء كانت سندات
أو محررات تكون حجة على أى شخص كان فيها
تدون بها مع مراعاة ما جاء بالمادة ١٣٧ من هذه
اللائحة من القيود الخاصة بالاشهاد بالوقف ،، .

٥ - تعدل المادة ١٣٧ من اللائحة المذكورة
بالآتي :-

«يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف
أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج
وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا
وجد بذلك اشهاد من يملكه على يد حاكم شرعي
بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمين في
المادة ٣٦٠ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدقتر
احدى المحكم الشرعية المصرية

وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن
مدوناً بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق
لم يكن من الموقوف عليهم وقف الدعوى بمقتضى
ما ذكر

ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على
غيره الا اذا كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل
المحكمة التى بدانرتها المقار الموقوف طبقاً لاحكام
المادة ٣٧٤ من هذه اللائحة»

٦ - يضاف بعد المادة ١٧٠ من اللائحة
المذكورة مادة ١٧٠ مكررة نصها ما يأتى:

«اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب

١١ - لا يجوز للمحاكم الشرعية بعد مضي

خمس عشرة يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون، خلاف مواعيد المسافة، أن تسجل في سجلاتها أى أشهاد يوقف أو أقرار به إلا إذا كان مستوفياً الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بمقتضى هذا القانون

١٢ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمرأى رأس التين في ٢١ ذى الحجة

سنة ١٣٣٨ (٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠)

فؤاد

منشورة غرة ٤

عما يجب اتباعه في تطبيق بعض نصوص القانون
نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠

استفهم بعض المحاكم الشرعية عما يجب اتباعه في تطبيق بعض نصوص القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ قرأت وزارة الحفائية إصدار هذه التعليمات لتستعين بها المحاكم في تطبيق نصوص هذا القانون

المادتان الأولى والثانية

اشتملت هاتان المادتان على حكيمين مخالفين لما كان العمل جارياً عليه قبل صدور هذا القانون وهما
١ - أن فقرة التوجة أو المطلقة لا يشترط

التصرف الابتدائية أو بقلم كتاب المحكمة العليا ويرتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ التصرف الصادر عن المحكمة الابتدائية إلا في إقامة الناظر وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الأوراق ويجوز لها أن تستدعى من ترى لزوماً لسماع أقواله وإن تستوفى ما تراه لازماً من الاجراءات

ولمحكمة الاستئناف أن تلتفى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تقيم ناظراً عند الغائها التصرف الصادر بإقامة الناظر

٨ - تضاف الفقرة الآتية على المادة ٣٥٨

من اللائحة المذكورة .

«ولا يجوز لهذه المحاكم أن تسجل أى أشهاد يوقف أو أقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج أو غير ذلك من الشروط التي تشرط فيه إلا إذا كان مستوفياً الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من هذه اللائحة»

٩ تسرى أحكام المواد ٢٥١ و٢٥٣ و٧٠ من هذا القانون على مواد التصرفات في الأوقاف المنظورة بالمحاكم ولم يفصل فيها إلا بعد العمل بالقانون المذكور

١٠ - تبقى أحكام المادة ١٣٧ من لائحة

ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها الأمر العالي نمرة ١٣ الرقيم ٣ يوليه سنة ١٩١٠ معمولاً بها في الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الصادرة قبل هذا التعديل

في اعتبارها ديناً في ذمة الزوج القضاء أو الرضا
بل تنبذ ديناً من وقت امتناع الزوج من الاتفاق
مع وجوبه

المادة الثالثة

٢ - أن دين النفقة من الديون الصحيحة
وهي التي لا تسقط إلا بالاداء أو الإبراء وترتب
على هذين الحكمين
١ - أن للزوجة أو المطلقة أن تطلب الحكم
بالنفقة على زوجها من مدة سابقة على التراضي ولو
كانت أكثر من شهر إذا ادعت أن الزوج تركها
من غير نفقة مع وجوب الاتفاق عليها في هذه
المدة طالبت أو قصرت ومتى أثبتت ذلك بطريق
من طرق الإثبات ولو كان شهادة الاستكشاف
للتصوص عليها في المادة ١٧٧ من اللائحة حكم
لها بما طلبت

٢ - أن دين النفقة لا يسقط بموت أحد
الزوجين ولا بالطلاق ولو خلعاً فالمطلقة مطلقاً
الحق فيما تجب لها من النفقة حال قيام الزوجية ولم
يكن عوضاً عن الطلاق أو الخلع

٣ - أن النشوز الطارىء لا يسقط متجعد
النفقة وإنما يمنع النشوز مطلقاً من وجوبها مادامت
الزوجة أو المعتدة ناشزة

وظاهر أن هذين الحكمين هما النصوص
عليهما في هاتين المادتين وأما ما عدلها من أحكام
النفقة فالمرجع فيه إلى الأرجح من مذهب أبو
حنيفة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨٠ وعلى

موضوع هذه المادة هو من تأخر حيضها
وهي التي تعتبر شرعاً من ذوات الحيض وقد
تأخر حيضها أما من ليست كذلك كالصغيرة
والتي بلغت بالسن ولم تحض واليائسة والمستحاضة
التي ليست عاذتها في الحيض فخارجات من
موضوع هذه المادة فالمرجع في حكمهن ما هو
الأرجح من مذهب أبي حنيفة وتفصيل هذا
الموضوع أن من تأخر حيضها لا يخلو حالها
عما يأتي

١ - أنها إذا اعترفت باققطاع حيضها سنة
كاملة من وقت الطلاق اعتبرت منقضية المدة
بالنسبة للنفقة بانتهاء هذه السنة

٢ - أنها إذا لم تعترف بذلك وقالت أني
رأيت الدم ثلاث مرات في اثناء هذه السنة
اقضت عدتها

٣ - أنها إذا قالت أني رأيت الدم مرتين
في هذه السنة اخرت إلى أن ترى الدم مرة ثالثة
فتنقضي عدتها أو يعضي عليها سنة كاملة من
وقت انقطاع الدم في المرة الثانية وحينئذ تعتبر
منقضية المدة بانتهاء هذه السنة بالنسبة للنفقة.

٤ - إذا قالت أني رأيت الدم في السنة
الأولى مرة واحدة فإن لم تر الدم في سنة كاملة

من وقت انقطاعه في المرة الأولى انقضت عدتها بالنسبة للنفقة باتكائها . وان رأته مرتين في الثانية انقضت عدتها من وقت رؤية الدم في المرة الثانية (التي هي الحيضة الثالثة) وان رأته مرة في هذه الثانية اخرت الى أن يمضي عليها سنة كاملة من وقت انقطاع الدم فتعتبر منقضية المدة باتكائها أو ترى الدم في اثنتائها فتقضى عدتها برؤيته .

ملاحظة

أشهر السنة تعتبر بالالهة ما عدا الشهر الاول أما هو فيعتبر بالايام فيكمل ثلاثين يوما ولو كان ناقصا . اذا كان الطلاق حصل بمذفر اول يوم منه أما اذا لم يكن كذلك فيعتبر أيضا بالالهة وكذلك يراعى في اشهر السنة التي تبتدى من وقت انقطاع الحيض او الرضاع

المادة الرابعة

تضمنت هذه المادة بيان الاحوال التي يطلق فيها القاضي على الزوج الحاضر الذي ليس له مال ظاهر يمكن التنفيذ عليه وهي :

٥ - اذا كانت الممتدة مرضنا وحاضرت في اثنتائه ثلاث مرات انقضت عدتها برؤية الدم في المرة الثالثة

١ - اذا تصادق الطرفان على الاعسار او انكرته الزوجة وأثبتته الزوج وفي هذه الحالة يميل مده لا تزيد على شهر فان اتفق فلا تطليق والا طلق عليه القاضي بقوله فسخت نكاحك منه او طلقتك منه

٦ - اذا كانت الممتدة المرضع قد حاضرت مرتين في مدة الرضاع اخرت بعد انقطاع الرضاع الى أن ترى الدم مرة ثالثة أو يمضي عليها سنة من وقت انقطاعه (اي الرضاع) لا ترى فيها الدم ٧ - اذا كانت الممتدة للمرضع رأت الحيض

٢ - اذا ادعى الاعسار ولم يثبت له بمصادقة ولا بيينة

في اثناء مدة الرضاع مرة واحدة اخرت بعد انقطاع الرضاع الى ان ترى الدم مرتين آخرين أو يمضي عليها سنة من وقت انقطاعه لا ترى فيها الدم أصلا فان رأت في اثناء هذه السنة مرة واحدة اخرت الى ان ترى الدم مرة ثالثة أو يمضي عليها سنة من وقت انقطاع الحيض لا ترى فيها الدم

٣ - اذا سكنت ولم يقل اني مفسر او موسر وأصر على عدم الاتفاق وبالاولى اذا قال اني موسر وأصر على عدم الاتفاق

٨ - اذا لم تر الممتدة للرضع الدم في مدة الرضاع اصلا فحكمها بعد انقطاع الرضاع حكم من تأخر حيضها بغير رضاع وهو ما سلف يانه

وفي هاتين الحالتين الاخيرتين يطلق عليه القاضي بدون امهال بأحدى الصيغتين السابقتين ذكرها وفي كل الاحوال لا بد من طلب الزوجة التطليق

الحالة الخامسة

تضمنت هذه المادة الاحكام الآتية

١ - اذا غاب الزوج غيبة قرية ولم يترك لزوجته نفقة ورفعت امرها للقضاء فان كان لهذا الزوج مال ظاهر وهو ما يمكن التنفيذ به بالطرق المعتادة نفذ حكم النفقة فيه

٢ - اذا غاب الزوج غيبة قرية ولم يترك لزوجته نفقة ولم يكن له مال ظاهر ورفعت المرأة امرها للقضاء طالبة التطبيق عليه لعدم الاتفاق ففى هذه الحالة بعد ان يثبت لدى المحكمة غيبته وزوجيتها وتركها بغير نفقة وعدم وجود مال ظاهر له تضرب اجلا لهذا الغائب بحسب ما تراه وتنص على انه اذا لم يرسل في تلك المدة لزوجته ما تنفق منه على نفسها النفقة الحاضرة الواجبة لها عليه او لم يحضر للاتفاق عليها تطلق عليه وتقرر تكليف قلم الكتاب باعلان الغائب بصورة من هذا القرار فان مضى الاجل ولم يرسل لزوجته ما تنفق منه ولم يحضر للاتفاق عليها وتحقت المحكمة من وصول الاعلان اليه طلقت بقولها فسخت نكاحك منه أو طلقناك منه

٣ - اذا غاب الزوج غيبة بعيدة ولم يترك لزوجته نفقة ولم يكن له مال ظاهر يمكن اخذ النفقة منه ففى هذه الحالة متى ثبت للمحكمة الزوجية وغيبية الزوج وعدم وجود مال تطلق عليه بدون ضرب الاجل والاعذار المبينين في الحالة الثانية

٤ - اذا غاب الزوج ولم يدر مكانه ولم

يكن له مال ظاهر ورفعت الزوجة امرها الى القضاء طالبة الفرقة لعدم الاتفاق ففى هذه الحالة متى اثبتت المدعية الزوجية والغيبية وعدم وجود المال وعدم العلم بالمكان طلقت المحكمة عليه في الحال بالصيغة المارة وبدون ضرب الاجل والاعذار المبينين قبل

٥ - اذا كان الزوج مفقوداً ولم يترك نفقة ولم يكن له مال ظاهر ورفعت زوجته الامر للقضاء طالبة الفرقة لعدم الاتفاق ففى اثبت الزوجية والفقد وعدم وجود المال طلقت المحكمة عليه كما في الحالة الثالثة

٦ - اذا كان الزوج مسجوناً ولم يكن له مال ظاهر يمكن اخذ النفقة منه ورفعت زوجته الامر للقضاء طالبة الفرقة لاعساره واثبت ذلك طلقت المحكمة عليه بد ضرب الاجل والاعذار المبينين في الحالة الثانية

وغير خاف أن المراد من الاثبات في جميع هذه الاحوال هو الاثبات بالحجج الشرعية ولا تكفي شهادة الاستكشاف لان الحكم الذى تصدره المحكمة حكم بالطلاق وظاهره انه لا بد قبل السير في الدعوى من الاعلان والاعذار بالطرق المنصوص عليها في اللائحة

ملحوظة

يتميز الزوج غائباً غيبة قرية اذا كان بمكان

يسهل وصول قرار المحكمة بضرب الاجل اليه في مدة لا تتجاوز التسعة الايام ويبتدأ غائباً غيبة بعيدة من ليس كذلك

المادة السادسة

تضمنت هذه المادة بيان حكمين

١- ان الطلاق الذي توتمه المحكمة لعدم الاتفاق طلاق رجعي يجوز للزوج ان يراجع فيه ما دامت الزوجة في العدة

٢- ان جواز الرجوع مشروط بشرطين

١- ثبوت يساره بحيث يظن قدرته على اعادة الاتفاق عليها ثقة مثلها

٢- استعداده للاتفاق عليها ثقة مثلها فاذا لم يتوفر الشرطان لم تصح الرجعة

١- ان قانون الخبراء الذي قدم من الخبراء يجب دقة فحصها بمعرفة لجنة الخبراء او ما ذلك الالتحيص وتقدير قوة تلك الاوراق لتكون أساساً لتقدير الكفاءة التي يترتب عليها القبول والتعيين

وقانون الخبراء بالمادة التاسعة منه فضلاً عما ذكر قد أباح للجنة الخبراء طلب ايضاحات اضافية من الخبير وهي لا تكون الا خاصة طلباً بالبحث في أمر كفاءة الخبير في الفن الذي يرغب التعيين فيه وبناء على ذلك فاللجنة لها قبل التعيين ان تستحضر الخبير لتحقيق منه انه قادر ان يتحقق منه أيضاً تأدية ما يطلب من الاعمال وان تبحث معه أيضاً وتستوضح منه عن مبلغ معلوماته في الفن الذي يرغب الاشتغال فيه حتى تكون كفاءة الخبير قد قدرت وبنيت على أساس صحيح

اعمال الخبراء

وزعت وزارة الحفائية على المحاكم الاهلية المنشور الآتي :

لا يخفى ان اعمال الخبراء امام المحاكم هي ذات أهمية عظمي لانها تتعلق بأمر فنية غامضة يتوقف الفصل في الدعاوى عليها

وقد تبين للوزارة من بحث الدوسيات الخاصة ببعض الخبراء القبولين امام المحاكم ان هؤلاء الخبراء لم يقدموا الى لجان الخبراء التي قررت قبولهم سوى اوراق بسيطة لا قيمة لها في ذاتها ولا تثبت كفاءة الخبير في الفن الذي

فلها تلفت الوزارة نظر حضرات اعضاء لجان الخبراء الى فحص شهادات ومستندات الخبراء عند التعيين بكل عناية ورغبة وأن لا تقبل منها الا ما يدل على صحة الكفاءة التامة في الفن المطلوب التعيين فيه

أخبار القضاء والمحاماة

منح اعانة ٢٥ في المئة

لرجال القضاء والنيابة

مضافاً اليه مبلغ المكافأة الجارية خصم الاحتياطي عنه

وكتبت وزارة الحفانية الى المحاكم الاهلية

الكتاب الاتي :

كتبت وزارة الحفانية الى المحاكم الاهلية

الكتاب الاتي :

استعلمت بعض المحاكم الاهلية عما اذا كان

منشور المالية نمرة ٤٥ سنة ١٩٢٥ يسري على

الكتبة الموقتين ومنذوبى المحضرين اسوة بياقي

الموظفين وتمنع لهم الاعانة الجديدة كاملة من

عدمه .

وباحالة هذه المسألة على جناب سكرتير مالي

وزارة الحفانية افاد بتاريخ ١٢ سبتمبر الحال

يسريان منشور المالية سالف الذكر عليهم وان

تمنع لهم الاعانة الجديدة كاملة

فبناء عليه تؤمل التنبيه بالأجراء كما توضح

قد تقرر منح حضرات موظفي القضاء

ومفتشي النيابة والوكلاء اعانة قدرها خمسة عشر

في المئة في السنة الحاضرة على واقع رتباهم الحالية

بموجب التحسين بغير الاعانة الحرية حيث

لادخل لها في المرتبات بحيث لا تزيد على ١٥٠ ج.م

في السنة بالتطبيق للمادة ٢٣ من منشور المالية

نمرة ٤٥ سنة ١٩٢٥ انخاص بالاعانة اعتباراً من

أول مارس سنة ١٩٢٥ لغاية ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١

على قسطنطين الاول النصف من أول مارس ١٩٢٠

لغاية اغسطس سنة ١٩٢٠ والثاني من سبتمبر لغاية

٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ . والامل التنبيه بصرف

المستحق عن الستة الشهور الاول من اول

مارس سنة ١٩٢٠ وقدره ٧ ونصف في المئة بحيث

لا يتجاوز للنصرف ٧٥ ج.م

وهذا مع الاطاحة أن الاعانة التي تصرف

لحضرات مستشاري محكمة الاستئناف والقضاة

ومفتشي النيابة تحتسب على واقع المرتب الاصلى

لجنة قبول المحامين

طلب عقدها

ارسل جماعة من حملة الايسانس الى صاحب

السعادة رئيس محكمة الاستئناف الاهلية

لخطاب الاتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة

الاستئناف الاهلية العليا .

القادمة الى مصر فقد صدر الامر بندب المستر
كلايكوت المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية
للجلوس في محكمة جنابات طنطا والمنصورة
واحد قضاة محكمة طنطا لتكملة الهيئة في
المحكمة

وندى المستر كرى للجلوس في محكمة
جنابات بنى سويف

وندى قاض من محكمة اسيوط الاهلية
للجلوس في محكمة جنابات اسيوط وقتنا في شهر
اكتوبر ايضا

وندى حضرة صاحب السعادة محمد عمرز
باشا المستشار بمحكمة الاستئناف لرياسة محكمة
جنابات الزقازيق في شهر اكتوبر

المرحوم

السيد محمد مجدى باشا

ترجمة حياته

ولد للمرحوم السيد محمد مجدى باشا في ليلة
١٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٨ ميلادية)
بمدينة القاهرة

وبعد أن أتم دراسة الحقوق بـ مدرسة اللسان
والادارة بالقاهرة كان أحد أعضاء الأرشالية
المصرية فحاز شهادة اللسان في القوانين من
كلية اكس بفرنسا ثم جاز شهادة الدكتوراه في
القوانين والدكتوراه في الفلسفة من جامعة باريس

انتقدت في شهر يونيو الماضي لجنة فحص
طلبات حاملي اللسان الراغبين في الاشتغال
بالمحاماة وقررت لمن استوفت طلباتهم الاجراءات
اللازمة للاجازة بالمرافعة امام المحاكم

وقد رأيت اللجنة حينئذ أن بعض الطلبات
ينقصها شيء من الاجراءات فأجازت لاصحابها
المرافعة الى جلسة اخرى

وبما أن الكثير أو البعض من هذه الطلبات
الاخيرة التي اصحابها الاجراء قد اتم احدها
ما نقص من الاجراءات التي يتطلبها قيد الاسم
واجازة المرافعة . وبما أن أى ارجاء آخر يترتب
عليه ضرر ليس بالقليل اديكاً ومادياً - غير ما عسى
صاحبه من الشعور ببقائه بين غيره من الزملاء
المحامين عاطل عن التشرف بالمرافعة امام المحاكم
فضلا عن عدم وجود ما يبرر هذا التأجيل الان -
لهذا نرجو من سعادتكم شديد الرجاء ان تتكرموا
بسرعة عقد اللجنة المختصة للبث في طلباتنا والاجازة

لنا بالمرافعة امام المحاكم

ومع عظيم املنا في اجابة ملتسنا نرجو
ياسعادة الرئيس أن تفضلوا بقبول فائق الاحترام
طالبو قيد الاسماء المرجاة

ندب القضاة

نظراً لتأخر المستر هيل وللمسترك بـ رت
والمستر كالوياني في اوروبا بالنسبة لمواعيد البواخر

الثانية في سنة ١٨٩٢ ورتبة التمايز في سنة ١٨٩٥
ومنح رتبة الميرمران في سنة ١٩١٣ ثم الباشوية
المصرية في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ومنح النيشان
المجيدى الثالث في سنة ١٩٠٥ والنيل الثالث في
٢١ ديسمبر سنة ١٩١٦ ثم منح نيشان النيل الثانى
في ٩ اكتوبر سنة ١٩١٩

وكما كان المرحوم والده السيد صالح بك
مجدى القاضى العالم والشاعر الاديب المجيد مثالا
لكمال الاخلاق وعلو الصفات ودمائة الطبع
ومثلا أعلى للتفانى فى خدمة الوطن والعلم - كان
ابنه المرحوم السيد محمد مجدى باشا . فقد خدم
التقضاء والعلم تسعة وثلاثين عاماً تقريباً وله من
المؤلفات شئ كثير نذكر منها رسالته البديعة في
الرهن العقاري في القوانين الفرنسية والرومانية
التي حاز عليها شهادة الدكتوراه ورسالته في
التوحيد ومجلة رسائل أخرى فلسفية في النور
والهيئة الوجودية والوجود . وله رسالة لؤلؤة
تاج الملوك التي أنشأها تلبية لطلب حاكم مصر
وقصد لتكون مرشداً للسياسة المصرية ورسالة
نوه فيها بالنساء العالمات في الاسلام . وله رحلة
دعاهما ثمانية عشر يوماً في صعيد مصر ضمنها وصفاً
للآثار المصرية المتيقة كتبت بأسلوب رائق
لا نظير له في العربية . وله مجلة مؤلفات ورسائل
تشمّل خطبه ومواقفه في الجمع العلمى والجمعية
الجغرافية تذكر منها رسالته عن حريق مكتبة

وقدم رسالة موضوعها الرهن العقاري في الشرائع
الفرنساوية والرومانية Du contrat de gage en droit Romain et en droit Français
وتعين مساعداً للنيابة بمحكمة اكس الابتدائية
بفرنسا لمدة عامين كان في خلالها موضع احترام
وثقة رؤسائه

ولما عاد الى وطنه عين مساعداً للنيابة في
محكمة مصر المختلطة في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١
براتب سنوى قدره ٥٠٠٠ فرنك ثم نقل الى نيابة
محكمة المنصورة الاهلية في اول يناير سنة ١٨٨٤
ومنها الى نيابة مصر الاهلية في اول يناير سنة
١٨٨٥ وعين بعد ذلك قاضياً في محكمة المنصورة
الاهلية في ١٣ مارس سنة ١٨٨٦ ثم نقل قاضياً
في محكمة الاسكندرية الاهلية في اول نوفمبر
سنة ١٨٨٧ واقتدب قاضياً بمحكمة الاستئناف
الاهلية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨ وعين بعد ذلك
مستشاراً بها بأمر عال صادر في ٢٧ يونيه سنة
١٨٩٢ وظل قائماً بعمله في محكمة الاستئناف الى
ان أدركته المنية

وكان رحمه الله أقدم مستشار في محكمة
الاستئناف ومن كبار أعضاء الجمع العلمى المصرى
والجمعية الجغرافية السلطانية . وكان يتقن اللغة
الفرنساوية كأحد بنائها ويرف قليلا من الانجليزية
فضلا عن تمكنه من اللغة العربية
وقد نال الرتبة الثالثة في سنة ١٨٨٥ والرتبة

الاسكندرية

Le sort de la bibliothèque d'Alexandrie

وأخرى عنونها .

Reflexion sur la crise de la répression pénale

وأخر رسالة له كاتبت عن (علم أرمنت)

وله رسالة علمية في باب لم يطرقه سواه عن

عقائد العرب وقدماء المصريين عنونها

Les anciens Egyptiens et les anciens Arabes adoraient-ils les mêmes divinités ?

وله جملة رسائل أخرى لم تطبع بعد

وكان مشتغلا حتى آخر أيام حياته في وضع

القانون الروماني بالعربية واكمل كتاباً ألفه المرحوم

والله بناء على طلب المغفور له اسماعيل باشا خديو

مصر اسمه تحلية جيد العصر بدرر محسنات خديو

مصر ضمنه تاريخ العائلة العلوية حتى عصر عظمة

سلاطنتنا الحالية وقدمه الى المجمع العلمي للحصول على

الجائزة التي وضعها حضرة صاحب العظمة السلطان

فؤاد الاول ورفع نسخة منه للاعتاب العلية

السلطانية فصارت القبول والاعجاب

ورتب وطبع ديوان المرحوم والده

وكان رحمه الله عدا ما ذكر متضلعا في العلوم

القانونية والالهية والاخلاقية عمدة في التاريخ

الاسلامي والمصري القديم

وكانت له يد كبيرة في ارشاد مصلحة

التنظيم والقباط نظر بها الى تخطيط القاهرة

وتسمية شوارعها واحيائها باسماء تاريخية مناسبة

ولا يمكن تذكركل ماله من الفضل على هذه

البلاد فقد تقانى في خدمتها فحسرت بفقده عالما

قانونيا كبيرا وقاضيا معروفا ببدله واستقامته

وتزاهته وقد دلم في شخصه مؤرخا فاضلا

وعمدا في علم الطبائع والاخلاق Ethnology

عوذنا الله فيه خيرا

اخبار مختلفة

* انتم برتبة الباشوية على حضرة صاحب

السعادة محمد ابراهيم باشا النائب العمومي لدى

المحاكم الالهية

* عين حضرة متولى غنيم بك مدير قسم

القضايا بوزارة الاوقاف مستشارا في حكمة

الاستئناف الالهية

* اختارت وزارة الاوقاف حضرة اترابي ابو

العز بك نائب نيابة دمهور وحضرة محمد زكي

الابراشي بك وكيل نيابة الاستئناف ليكونا من

موظفي قسم قضايا الاوقاف بدرجة ناظر ادارة

براتب ٧٢٠ جنيها سنويا لكل منهما علما الملاوة

والاعانة

* تقرر تأليف قسم القضايا في وزارة الاوقاف

من محمود سامي بك مديرا و اترابي ابو العز بك

وكيلاه ومزاد محسن بك مفتشا قضائيا . ويبقى

موظفوه الآخرون على حالهم

فهرس العدد الرابع

المباحث القانونية والتشريعية

- ١٧٦ ص ماهو اصل الوقف ولأى داع اخرج عن اختصاص المحاكم الاهلية
١٨٠ التعاقد بالمراسلة - للاستاذ سامى افندى جريديني الحامى
الاحكام

- ١٨٦ الوصي والحكم عليه جنائياً - قرار المجلس الحسبي العالى فى أول فبراير سنة ١٩١٤
١٨٧ التنازل عن استئناف قرار صادر باستمرار الوصاية - قرار المجلس الحسبي العالى فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٩
١٨٩ اختصاص بطريكخانه الارمن الارثوذكس - حكم محكمة الاستئناف الاهلية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠
١٩٦ البين بصيغة الطلاق - حكم محكمة طنطا فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩
١٩٩ التصرف فى التركات - حكم محكمة طنطا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٩
٢٠٣ الولى الشرعى واجراءات القسمة - حكم محكمة طنطا فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠
٢٠٧ شهادت الشهود فى الديون لغاية الف قرش - حكم محكمة الاقصر الجزئية فى ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠
٢٠٩ الشروع فى القتل والآلة التى استعملت - قرار احالة من محكمة سوهاج
٢١٠ المحلات العمومية - حكم محكمة سوهاج فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

القوانين والقرارات والمنشورات

قانون خاص بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة لها (قانون نمرة

- ٢١٣ ٣٣ لسنة ١٩٢٠)
٢١٥ منشور نمرة ٤ (لوزارة الحفانية) عما يجب اتباعه فى تطبيق بعض نصوص القانون من نمرة سنة ١٩٢٠
٢١٩ اعمال الخبراء (منشور لوزارة الحفانية)

اخبار القضاء والمحاماة

- ٢٢٠ منح اعانة ٢٥ فى المئة لرجال القضاء والنيابة - لجنة قبول المحامين (طلب عقدها) ندب
القضاة - ترجمة حياة المرحوم السيد محمد مجدى باشا - اخبار مختلفة

مصر في اول نوفمبر سنة ١٩٢٠

المبادئ القانونية والتشريعية

مركز الوارث في القوانين المصرية

بقلم الاستاذ على زكى بك المرايى

مقدمة

اتفق معى فيها في المبدأ الاساسى لهذا الموضوع

وان كان لم يتناول كل نتائجها وقد نشرت ترجمة هذه المحاضرة في (الجريدة) بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩١٤

وفي مارس سنة ١٩١٤، القى حضرة الاستاذ احمد بك عبد اللطيف المحامى محاضرة في نادى المدارس العليا في نفس الموضوع خالفنا فيها في المبدأ الاساسى حيث قرر ان الوارث تؤول

اليه كل حقوق المورث ويلتزم بواجباته شخصيا بشرط ان لا يتجاوز مقدار الحقوق وانه بناء على ذلك يكون له التصرف في اعيان التركة باعتباره مالكا لها بحق الارث وكل ما يكون للدائنين ان يطعنوا على تصرفه هنا بدعوى ابطال التصرفات متى توفرت شروطها. وقد نشرت

في شهر يوليو سنة ١٩١٣ طبعت رسالة في «مركز الوارث في الشريعة وتأثيرها في القانون» تكلمت فيها بالتفصيل على نظرية الميراث

في الشريعة الاسلامية وما يترتب عليها من النتائج من جميع الوجوه في القانون المصرى مع مقارنتها بنظرية القانون الرومانى والقانون الفرنساوى

وفي نوفمبر من تلك السنة القى حضرة عبد الحميد بك بدوى القاضى بالحكام الاهلية وكان وقتئذ مدرسا بمدرسة الحقوق بمحاضرة في هذا الموضوع باللغة الفرنسية في جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع ونشرت في مجلة مصر الحديثة التى تديرها هذه الجمعية وقد

ومن المعلوم أن الحقوق في حال الحياة تضمن دائماً وفاء الالتزامات ولا يجب أن تكون الوفاة هادمة لهذا الضمان هادمة لحقوق الدائنين فإذا قلنا أن الوارث يرث حقوق مورثه فقط ولكنه لا يلتزم بواجباته كان هذا ظلماً ينافي للدائنين لأننا نكون قد سلبناهم ثروة مدنيهم التي منها يستوفون حقوقهم. وإن قلنا أن الوارثؤول إليه جميع حقوق المورث يلتزم كذلك بجميع واجباته كان هذا ظلماً بالوارث لأن الديون قد تزيد على الحقوق فيضطر لدفعها من أمواله الخاصة وهو لم يلتزم بها ولم يستفد منها (١) فلم يبق إلا أمران إما أن نقول بوجوب إبقاء الديون أولاً من مجموع الحقوق والباقي يؤول للوارث وهو مذهب الشريعة الإسلامية وإنما أن نقول أن الوارثؤول إليه جميع حقوق المورث يلتزم أيضاً بديونه ولكن بشرط أن لا تزيد عن مجموع تلك الحقوق وهو مذهب قبول الميراث بشرط الجرد في القانون الفرنسي

والفرق بين المذهبين أن الدين لما كان ينقل لثمة الوارث شرعاً فإنه يتعلق بالتركة ويحل أجله أما في القانون الفرنسي فإنه لما كان ينتقل لثمة الوارث بقدر التركة فإنه

(١) وقد كان مذهب القانون الروماني أولاً قيل أن منح الوارث خيار الجرد الذي يسمح له بتجديد مسئولته بالدين بقدر التركة

هذه المحاضرة في الجريدة في عددي ١٨ و ٢٢ مارس سنة ١٩١٤

ثم تلاه حضرة عبد الحميد بك مصطفى وعبد الحميد بك بدوي للرد عليه ونشر رد عبد الحميد بك بدوي في (الجريدة) في ٢٤ مارس سنة ١٩١٤ وقد خالفني هنا في بعض التفاصيل التي لم يدخل فيها في محاضرته الأولى

ثم تلوتهم للرد عليهم بالمحاضرة الآتية وقد اقتصرنا فيها على الرد عليهم فيما خالفوني فيه وقد نشر هذا الرد في «الجريدة» في ١١ و ١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩١٤

ثم اعقبنا أحمد بك عبد اللطيف للرد علينا أخيراً وقد نشر هذا الرد في جريدة الشعب بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩١٤

وقد أوردت هذا البيان لخصر كل ما كتب في هذا الموضوع تسهيلاً لمن يريد البحث فيه وقد يكون من المفيد أن تجمع كل هذه المحاضرات وتطبع في شكل كتاب يسهل اقتناؤه ويجد فيه الباحث الموضوع مبسوطاً من كل وجهه وحاولنا لكل الآراء التي وردت فيه الموضوع

كل الشرائع تعترف بحق الارث ولكنها تختلف في كيفيةه وسبب هذا الخلاف أن عالية الشخص لا تتركب كلها من حقوق فقط بل أيضاً من التزامات

ينتقل كما هو يشروطه فيبقى لنهاية اجله والذي اراه أن مذهب الشريعة هو المقبول والاكثر حماية لمصالح اولى الشأن فانه فضلا عن حماية حقوق الدائنين حماية تامة باستلزامه وفاء ديونهم من التركة قبل أن يؤول منها شيء الى الورثة ومنع انتقال ديونهم لقمة اخرى بغير ارادتهم فان فيه ايضا حماية للورثة انفسهم من الاصل بدم الزامهم بديون مورثهم وهم لم يعقدها ولم يلتزموا بها ولا لزوم بلا التزام فضلا عن أن حقيقة ثروة الشخص هي فرق ماله وما عليه وهذا هو الذي يجب أن يجرى فيه الميراث

فيرى مما تقدم أن مبادئ العدل تقضى دالما أن ينظر لحقوق الميت وواجباته معا اما السببية بينهما أن نشأ عن عقد واحد واما لان الحقوق هي محل وفاء الواجبات فلا يمكن مطلقا البحث في مصير الحقوق بلون نظر الى مصير الواجبات ويجب على الدوام المحافظة على الرابطة الموجودة بينهما

ثاني للقانون المصري فرى انه قد مدد بالمادة ٤٤ من القانون المدني طرق انتقال الملكية

وذكر من بينها الميراث ثم اخذ بتكلم في المواد التالية على كل منها واحدا فواحدا حتى اتي دور الميراث بالمادة ٤٥ فاحاله جملة واحدة على الشريعة فهو اذا قد احاله باعتبار مد من طرق انتقال الملكية وكأنه قال ان انتقال الحقوق بالميراث يكون طبقا لاحكام الشريعة فلا معنى اذا للقول بأن المقصود من هذه الاحالة انما هو معرفة درجات القرابة وتحديد انصاء الورثة فقط كذلك لا معنى للقول بأن القانون قد قرر بالمادة ٤٤ أن كلفة حقوق المورث ترجع الي ورثته لان هذه المادة لم تبين ما يدخل وما لا يدخل في كل سبب من اسباب الملكية الواردة بها بل فقط عدت هذه الاسباب ثم شرحت كلامها في المواد التالية فلذا اردنا أن نعرف ما يدخل في الميراث وما لا يدخل وجب الرجوع الى المادة أو المواد التي افردتها لشرح الميراث كما اذا اردنا معرفة ما يدخل في البيع وما لا يدخل وجب الرجوع للباب الذي افرد له البيع

وبالرجوع الى باب الميراث نجد أن القانون قد احالها فيه على الشريعة فهذه الشريعة هي وحدها التي تبين لنا حدود الارث وقبقررت في ذلك أولا أن كل الحقوق لا تنتقل بالارث بل ان حق الشفعة مثلا يسقط بالموت وثانيا أن الحقوق التي تنتقل بالارث لا يؤول منها للوارث الا ما يتبقى بعد سداد الدين

كذلك لا ووجه للقول بأننا بتفسيرنا هذا قد اعتبرنا أن كل نص من نصوص القانون مستقل بذاته وغير مرتبط بباقي المواد لاننا قد تمسكنا مع نصوص القانون فاعتبرنا أن المادة ٤٤ تشرحها وتفسرها المادة ٤٥ فيما يختص بالميراث وهذه تحيل

على الشريعة وهذه تضي بما قلناه ولكن هذا الاتقاد يجب أن يرد بحق لنفس حضرة المحاضر الذي نظر للمادة الاولى فقط واراد أن يستنتج منها أن كافة حقوق المورث تؤول الى وارثه فانه بذلك قد اخذ الحلقة الاولى فقط من سلسلة هذا الموضوع وترك باقى الحلقات فضلا عن انه قد حملها ما لا يطبق من المذهب على أن نفس رأى حضرة المحاضر في تحديد الاجالة على الشريعة غير مفهوم لانه قال اولاً «ان انتقال الحقوق والالتزامات بالارث هي مسألة قد فصل فيها القانون المدني ولم يتقيد فيها بمذاهب الفقهاء»

واستدل على ذلك بما رآه ثم عاد وقال «ان التركة تنتقل الى الوارث بشرط الجرد وهذا الشرط حاصل له عندنا بقوة القانون أى بحكم الاحوال الشخصية» والتناقض ظاهر بين القولين

وانى اري أن من الخطأ القول بأن مذهب الشريعة هو مذهب الميراث بشرط الجرد لأن الشريعة لا تعترف بمسؤولية الوارث الشخصية مطلقاً واما الوارث بشرط الجرد فى القانون الفرنسى فانه يكون مسؤولاً شخصياً وغاية الامر أن مسؤوليته هذه تحدد بمقدار التركة ولذلك لا يحمل الدين (تكملة دالوز فى الميراث

واخيراً فان النتيجة التى وصل اليها حضرة المحاضر من أن الوارث يسأل شخصياً عن ديون المورث بمقدار التركة هي نتيجة تخالف الشريعة ولا تتفق مع القانون اما من جهة الشريعة فلانها لا تعترف مطلقاً بمسؤولية الوارث لامطلقاً ولا الى احد واما القانون فانه ان سلمنا جدلاً بأن النصوص التى اوردها المحاضر تفيد مسؤولية الوارث شخصياً فانه ليس فيه أي نص يحدد هذه المسؤولية فكان يجب على حضرته أن يقبل المبدأ على اطلاقه ويقول بأن الوارث يسأل عن الديون ولو زادت عن مجموع التركة كما كان يقضى القانون الرومانى قبل منح الوارث شرط الجرد نعم من جهة الشريعة قد افهمنا المحاضر انه غير مقيد بمذاهب الفقهاء بل خول لنفسه حق الاجتهاد واستنتج أن آية القرآن (من بعد وصية يوصي بها اودين) لا تمارض مبدأ انتقال التركة بكليتها من حقوق والتزامات الى الوارث ولكن اذا كان حضرته يرى أن مسألة انتقال الحقوق والالتزامات قد فصل فيها القانون ولم يرجع بها الى الشريعة لم يبق معنى لرجوعه بعد ذلك للشريعة وفتح باب الاجتهاد فيها وان كان القانون يحيل هذه المسألة على الشريعة فلا نزاع فى انه لا يريد الا لمذهب ابى حنيفة بالذات لأى مذهب آخر فضلاً عن مذهب المحاضر

انتقد حضرة المحاضر رجوعنا للاحوال (ص ٥٨٣)

الشخصية في مصير الالتزامات مع ان لفظة
الالتزامات لا اثر لها في المواد التي تقضى باحالة
الميراث على الشريعة وهذا اعتراض غريب لانا
قد بينا ان الالتزامات لا يمكن فصلها عن الحقوق
والبحث في الميراث يجب ان يتناول الاثنين معا
فالا حالة واقعة على الاثنين ولا يمكن ان يكون
غير ذلك

فأموال الشخص كانت ضامنة لديونه في
حياته وتستمر كذلك بعد وفاته فلا تفك
الديون عن الاموال بالموت بل تبقى في نفس
التركة وتستوفى من أعيانها قبل ان يؤول منها
شيء للوارث ولا يملك الوارث من التركة الا
ما يتبقى بعد سداد الدين فحكمها حكم المال
المرهون لا يكون للمالك فيه الا ما يتبقى بعد
سداد الدين
وقد رتب الفقهاء على ذلك ان الوارث
لا يمكنه ان يتصرف في التركة قبل سداد الدين
ولا يمنع هذا التصرف الدائنين من متابعة اعيان
التركة في يد المشتري لاستيفاء حقوقهم منها
لان الوارث لا يمكنه ان يبيع اكثر مما يملك
وهو لا يملك من التركة الا ما يتبقى بعد سداد
الدين فلا يمكنه ان يبيع ويملك المشتري الا
بهذا القدر

كذلك لا ارى اى تمارض بين تقرير
ملكية الوارث بهذا القيد وبين مبدأ لاتركة
الا بعد سداد الدين بل بالمعكس ارى كل التوافق
بينهما لانا نعتبر ان التركة تنتقل للوارث مثقلة
بحقوق الدائنين فهو في الحقيقة لا يكون له فيها
الا ما يتبقى بعد قضاء تلك الحقوق شأن الرهن
قال حضرة المحاضر ان القول بعدم انتقال
الدين لامة الوارث وتعلقه بأموال التركة غير

فأموال الشخص كانت ضامنة لديونه في
حياته وتستمر كذلك بعد وفاته فلا تفك
الديون عن الاموال بالموت بل تبقى في نفس
التركة وتستوفى من أعيانها قبل ان يؤول منها
شيء للوارث ولا يملك الوارث من التركة الا
ما يتبقى بعد سداد الدين فحكمها حكم المال
المرهون لا يكون للمالك فيه الا ما يتبقى بعد
سداد الدين
وقد رتب الفقهاء على ذلك ان الوارث
لا يمكنه ان يتصرف في التركة قبل سداد الدين
ولا يمنع هذا التصرف الدائنين من متابعة اعيان
التركة في يد المشتري لاستيفاء حقوقهم منها
لان الوارث لا يمكنه ان يبيع اكثر مما يملك
وهو لا يملك من التركة الا ما يتبقى بعد سداد
الدين فلا يمكنه ان يبيع ويملك المشتري الا
بهذا القدر
وقد بحث الفقهاء في ملكية التركة قبل
سداد الدين فقال الحنفية نعتبرها في حكم ملك

مقبول لأن المال لا يصلح محلاً لترتيب الالتزامات بل يصلح فقط محلاً للتنفيذ بها فقلنا له إن القانون يعتبر بمثل هذا النظام فإنه إذا اشترى شخص عقاراً مرهوناً انتقل للملك بالرهن الذي عليه ولكن نفس الدين لا ينتقل لدمته كذلك التركة تنتقل للوارث بالرهن الذي عليها ولكن الديون لا تنتقل لدمته فقال قهاس مع الفارق لأن المشتري للعقار المرهون إذا لم يكن هو الملتزم شخصياً بالدين فإن هذا الالتزام واقع على غيره وهو الرهن ولم يقل أحد أن هذا الالتزام الشخصي يقع على المدين المرهونة فنحجب على ذلك بسؤال لحضرته. وهو إذا توفي الرهن الواقع عليه الالتزام في هذه الحالة ولم يترك وريثة ففي ذمة من يكون الدين إذن؟ ألا يسلم معنا بأنه في هذه الحالة لا يكون في ذمة أحد بل هو في نفس المدين المرهونة؟ أن الرهن حق عيني يترتب على نفس المدين ويتنقص من نفس ملكيتها فلا يكون لصاحبها الملكية التامة. على أننا نقول أنه بوفاء المدين وعدم التزام الوارث بعده يكون المقدم قد اندم أحد عقديه ولم يحمل أحد محله فينسخ حتماً حيث لا يبقى إلا الدفع الآخر فلا يمكن أن يقوم به المقدم فيبقى مال الدائن في التركة نفسها وليس لأحد استيفاءه للائتمان به

ان مبدأ كلية التركة الذي يطلب منا المحاضر تطبيقه لا يستلزم انتقال كل حقوق الميت وواجباته للوارث بل يستلزم فقط عدم فصل الحقوق عن الواجبات حتى لا يضيع على الدائنين التأمين الذي كان لهم في حياة المورث وهذا ما فعله الفقهاء فقالوا يجب أن توفي الواجبات من الحقوق أولاً وما يتبقى يؤول للوارث فهل يوجد مبدأ يحرم كلية التركة أكثر من ذلك؟ يظهر لي أن الذي يريده المحاضر ليس كلية التركة بل استمرار هذه الكلية وانتقالها للوارث وهذا شيء آخر لأن التركة قد تبقى كلاً من غير أن تنتقل للوارث. وكلية التركة لا يمكن تقريرها إلا لصالح الدائنين وهذا متوفر في نظام الشريعة لحد أن حضرة المحاضر يرى أنها تجاوزت الحد فيه بتقريرها أنه لا يؤول للوارث شيء إلا بعد قضاء الواجبات وما رتبته على ذلك من بطلان تصرفات الوارث قبل سداد الديون

وقد أخطأ المحاضر في قوله أن المادة ٣٥٠ مدني تقرر مبدأ كلية التركة أي انتقالها برمتها حقوقاً وواجبات إلى المورث لأن هذه المادة جاءت في باب البيع وكل ما تعرضت له هو هل إذا باع الوارث استحقاقه في التركة يدخل في البيع الديون التي لها أم لا وهذه بالاجماع تؤول للوارث لأنها ضمن الحقوق وأما الديون التي على الميت فلم تعرض لها مطلقاً ولا يعقل أن الوارث يبيع الديون التي على التركة وإن هو أراد يبيعها فلا يجد من يشتريها

ان القانون بناء على الشريعة لا يقضي بانتقال ديون المورث لذمة الوارث بل ان هذه الديون تبقى عينية على التركة وتستوفى منها مباشرة فالوارث اذن ليس ملزماً بإداء الدين فبأى شكل يمكنه ان يستولى على مقابله في التركة وينتفع به نهاية اجله وبأى حق يمكنه ان يعارض الدائن في استيفائه حالا من التركة وهو لاحق له في التركة الا فيما يتبقى بعد سداد هذا الدين انهم يرفضون بتاتا كون الوارث يأخذ اموال التركة ويلتزم بديونها فنفرض لهم ان الميث كان مديناً بمائه جنيه ولم يترك بعد وفاته الا هذه المائة جنيه فقط فالقول بأن هذا الدين لا يحل اجله بالوفاة لا يقصد منه الا شيء واحد وهو ان الوارث يأخذ هذا المبلغ يتصرف فيه وفي نهاية الاجل يرد بدله فهلا يكون في هذه الحالة قد أخذ اموال التركة كلها وتحمل بديونها فليدينوا لنا اذن بأى حق ينتفع الوارث بهذا المبلغ لنهاية الاجل ومن اين يستمد هذا الحق ان الشريعة التي قرروا العمل بموجبها تقضي بحلول الاجل فكيف لا يقبلون حكمها في ذلك خصوصاً وان حكمها يتفق مع المنطق والعقل وأخيراً قل حضرة المحاضر ان قاعدة حلول الدين بالوفاة قد سهلت على الفقهاء تقريرها من غير ان تأذى منها حالهم الاقتصادية لان عقد القرض عندهم غير لازم وهذا عكس ما يجب

ننتقل الآن الى مسألة حلول الدين بالوفاة الذي تقضى به الشريعة الاسلامية وقد انكر حضرة المحاضر هذا المبدأ في القانون وليس في انكاره هذا غرابة لانه لم يأخذ بمبادئ الشريعة في مسألة مصير الديون بعد الوفاة وقرر انها تنتقل لذمة الورثة. فن الطبعي اذاً انها لا تحل اجمالها ولكن الغريب ان حضرات مناظره قد خالفوه في مصير الديون وقرروا وجوب العمل بأحكام الشريعة وعدم انتقال الذمة الوارث واسكنهم مع ذلك لا يسلمون بحلول اجمالها وجهتهم في ذلك ان القانون قد ين لا استحقاق الديون قبل اجمالها اسبابا باليس منها الموت ويقولون ان قواعد الشريعة يجب ان تقيد بمقرره القانون من القواعد العامة (١)

وانى اجيب على ذلك بأن مبدأ حلول الدين بالوفاة ليس قاعدة أصلية في ذاته حتى يقال ان القانون لم يقرها بل هو نتيجة طبيعية لمبدأ آخر متى تقرر وجوده قانوناً وجب الاخذ به وتطبيقه بجميع نتائجه وليس من الضروري ان ينص القانون على هذه النتائج بالذات بل يكفي انها تنتج حتماً عن المبدأ العام. انهم يقولون بحق (١) رد عبد الحميد بدوى في الجريمة مع انه في محاضراته الاولى قال ان مبدأ عدم انتقال التعهدات بالارث انبنى عليه التعهدات الموجبة تصحيح حاله (راجع مجلة مصر الحديثة عدد ١٧ سنة ١٩١٤ ص ٢١)

ان يقال لان الحالة الاقتصادية تتأذى مائة مرة من تقرير مبدأ عدم لزوم عقد القرض اكثر مما تتأذى من حلول الدين بالوفاء له في المبدأ الاول من التقرير وعدم الوفاء بالعمود. بقرضك الرجل مبلغا معيناً لمدة معينة واعتماداً على ذلك تتجر به ثم لا تشتر الا وقد فاجأك في اليوم التالي بطلب مبلغه وتقول لك الشريعة يجب ان ترده اليه في الحال فترتبك احوالك وتضطر لتصفية تجارتك في الحال

قال حضرة المحاضر أن القانون الفرنسي قد قضى بالمادة ١١٢٢ أن الشخص يتعاقد لنفسه ولورثته الا اذا اتفق الخصوم أو قضت طبيعة العقد بنير ذلك ثم قال أن القانون المصري ولو انه لم ينقل هذه المادة الا انه قل مستثنياتها فقرر بفسخ عقد الشركة والتوكيل واستئجار الصناع بالوفاء بطريق العكس يفسخ العقد بالوفاء في غير هذه الاحوال ويسرى على الورثة وهذا الاستنتاج غير صحيح لان القانون قد

نص ايضاً على أن الاعجار لا يفسخ بالموت فناء على هذه الطريقة في الاستنتاج يمكن القول بأنه في غير الاعجار يفسخ العقد بالموت وبذلك تأتي في القانون الواحد قاعدتين متناقضتين الاولى أن العقد لا يفسخ بالموت بطريق العكس من مواد التوكيل والشركة واستئجار الصناع والثانية انه يفسخ بالموت بطريق الاستنتاج العكسي من

مادة الاعجار. وقد هي حضرة المحاضر احتمال الاستنتاج الثاني لأن المادة قالت لا يفسخ الاعجار الا اذا كان حاصله بناء على سبب شخصي للمتعاقدين فعدم فسخ الاعجار بالموت هو مطابق للقاعدة وانما أتى القانون به ليستثنى منه فقط الاحوال التي يكون العقد فيها خاصاً بشخص المتعاقدين ولكنني ارد على ذلك بأن القانون يجب أن يقرر المبادئ العامة قصداً وليس من الضروري أن لا يقرها الا ضمناً بمناسبة مخصصة أو عندما يكون مضطراً لا يراها ليستثنى منها اشياء معلومة ولو كان مذهب المحاضر صحيحاً لاكتفى القانون بالقول بأن عقد الاعجار الحاصل بسبب مهارة المستأجر أو حرفته الشخصية يفسخ بالموت وترك القاعدة الاصلية يستنتج بطريق العكس من ذلك كما فعل في الشركة والتوكيل على رأيه فلماذا اضطر لذكر القاعدة في الاعجار ليستثنى منها اشياء معلومة ولم يضطر لذكرها عندما اراد استثناء الشركة والتوكيل

بل الحقيقة أن القانون لو اراد الاخذ بمبدأ المادة ١٢٢ فرنساوي لنقل هذه المادة صراحة كما نقل غيرها ولكنه تركها ولا يمكن أن يكون الترك الا مقصوداً لانها تخالف حقيقة مبدأ الشريعة الاسلامية التي قرر العمل بمقتضاها في الميراث فركز الوارث يجب أن يؤخذ من الشريعة ثم تقيس عليه احكام القانون فواجدها

موافقاً له كان حقاوما وجدناه مخالفاً كان شذوذاً وخطأً وليس من المعقول أن تقول أن الشارع بمد أن قرر المبدأ صراحة أراد هدمه ضمناً قرر القانون أن عقد الأيجار لا يفسخ بوفاته أحد المتعاقدين إلا إذا كان حاصلًا بسبب حرفة المستأجر أو مهارته الشخصية (مادة ٢٩١) وهذه المادة لا تبسح أن تكون الا ضمن قانون يعترف باستمرار شخصية الميت في وارثه وفعلاً فانها منقولة من القانون الفرنسي الذي يعرف بهذا الاستمرار ومعلوم أن عدم فسخ العقد في هذه الحالة معناه استمراره والعقد لا يستمر الا بين شخصين فيفهم من ذلك حلول الوارث محل المورث فيه وليس العقد إلا بمجموع حقوق والتزامات تؤول كلها للوارث وهذا يخالف مبدأ الشريعة التي تقضي بأن الوارث لا يلتزم بالتزامات مورثه وقد قال حضرة عبد الحميد بك بدوى أن القانون المصري لم ينقل قاعدة أن الشخص يتعاقد لنفسه ولورثته ولكن لماذا لا يقال أن القاعدة عندنا أن الشخص يتعاقد لنفسه ولتركته من يده وانا لا افهم معنى هذا القول ولا كيف يمكن تصور استمرار العقد مع التركة لا مع الوارث. ان العقد لا يتصور انشاؤه ولا استمراره الا بين الاشخاص فالوارث يلتزم به بدل المورث وقد قل الشارع هذه المادة عن القانون الفرنسي من غير أن يلاحظ انه سبق لقرار الميراث عندنا مبادئ تخالف ذلك القانون

كذلك لا افهم معنى قوله أن عدم فسخ عقد الأيجار بالموت امر لا علاقة له بنظام التوارث بل هو نتيجة طبيعية عن العقد نفسه لا يثبت أن عدم فسخ العقد معناه انتقاله بحقوقه وواجباته الى الوارث بسبب وفاة المورث وهذا هو الميراث بعينه وهذا هو ما تبحث فيه من أول المحاضرة لآخر المناقشة فيها هل حقوق المورث وواجباته تنتقل لوارثه أم لا ثم قال « أن الشافعي ومالك لم يميزا فيسخ الاجارة بالموت واجازا الحنفية والكل متفقون على أن التركة وحدها هي التي تلزم بديون المورث » وغرب حقيقة أن يقول الشافعي بعدم التزام الوارث بتعهدات مورثه ثم قضى مع ذلك بعدم فسخ الأيجار بالوفاة وقد رجعت الى مذهبه فأريت انه انما قضى بذلك لانه يستبر أن عقد الأيجار يقرر للمستأجر حقا عينيا على الشيء المؤجر فعلياً اذا انه لا يفسخ بالموت كالبيع والرهن

اما عند الحنفية فمقد الأيجار لا ينتج الا حقوقاً والتزامات شخصية فعلياً انه يفسخ بالوفاة ولا يسرى على الورثة. قال الزيلعي في مذهب الحنفية تعليلاً لفسخ الأيجار بموت أحد المتعاقدين « أن العقد ينقذ ساعة فساعة بحسب حدوث المنافع فاذا مات المؤجر فللنافع التي تستحق بالعقد هي التي تحدث على ملكه وقد فات بموته فبطل الاجارة لغوات العقود عليه لأن ربة الميراث

الشخصية فكان الواجب فسخها بالوفاة طبقاً لبداية الشريعة من أن الوارث لا يلزم بتعهدات المورث

نتنقل الآن الى مسألة وضع اليد وقد نصت المادة ٢٣٥ من القانون الفرنسي على انه «لاجل اتمام المدة يجوز للشخص أن يضم الى مدة وضع يده مدة وضع يد مملكه أياً كانت طريقة التملك سواء كان عاماً أو خاصاً بمقابل أو بدون مقابل وهذه المادة تسوى صراحة بين الارث والشراء والهبة وتقول أن الوارث والمشتري والموهوب له سواء يجوز لكل منهم أن يضم الى وضع يده وضع يد مملكه حتى اذا بلغ مجموع الاثنين والحد المقرر للمدة التي يجوز التملك بها تم له الملك فجعلت لكل منهم وضع يد خاص به واجازت له أن يضيف له وضع مملكه ايضاً . ولكنه رغم صراحة هذا النص فإن الشراح قالوا انه يجب التفرقة بين الوارث والمشتري بطبيعة الحال فإن الوارث تؤول اليه حقوق مورثه ويلتزم بجميع تعهداته ولا يكون معه الا شخصاً واحداً فهو يستديم شخصيته فوجب أن يستديم وضع يده كما هو لا أن يبدأ وضع يد جديد خاص به بل ينتقل اليه وضع يد مورثه بصفاته وعيوبه فاذا لم يكن المورث واضحاً بيده بصفة مالك وجب اعتبار وارثه حتماً كذلك ولو كان في الحقيقة يعتقد بملكية مورثه ويظن نفسه انه قد اصبح مالكا

تنتقل للوارث والمنفعة تحدث على ملكه فلم يكن هو عاقداً ولا راضياً بها اذا مات المستأجر فلو بقي المقد انما يبقى على انه يحفظ وراثته والمنفعة المجردة لا تورث (جزء ٤ من ١٤٤)

وجاء في كتاب الامق مذهب الشافعي تعليلاً لمعلم فسخ الايجار بالموت ما لم يخصصه بقصر ف «قال بمضمونهم يقبض أن يتكادى رجل منزلاً يسكنه فيموت وولده لا يحتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوهم وتمامه يقبض أن يموت المؤجر فيتحول ملك الدار لغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئاً ويسكنها المستأجر بأمر الميت والميت لأمر له حين مات فأجاب عن ذلك أن الوارث لا يملك الا بملك الميت لا اكثر فلا يمكن أن يكون احسن منه حالاً والميت قبل موته ما كان يمكنه فسخ الاجارة فكذلك الوارث كذلك ان كان الميت قد رهن ملكه فلا يملك الوارث فسخ الرهن فقي كل من الايجار والرهن قد اوجب المالك في ملكه حقاً لم يكن له فسخه كذلك لو مات المستأجر فلا يكون للوارث أن يحتاج بمعلم حاجته لشيء المؤجر كمن اشترى دابة لانه يعني بالرواحل فلا يكون لورثته فسخ البيع واسترداد ثمنه بحجة انهم لا ينعون بالرواحل لانهم يملكون عنه ما كان يملكه في حياته ولا يكونون احسن منه حالاً فيما ملكوه (جزء ٣ من ٢٥٥) وكلنا نعتبر الايجار في القانون من الحقوق

بالأرث . اما المشتري فانه مستقل عن البائع فيبدأ وضع يد جديد قائم بذاته مستقلا بصفاته ولا يحاسب الابناء على وضع يده ولا يؤخذ بسبب يد البائع له . ففى انتقال الملك بالتصاقد يوجد يدان متبايعان ومستقلتان بينما فى الارث لا يوجد الا يد واحدة بدأها المورث ويستمر فيها الوارث

وقد جارى الشارع المصرى الشراح فى ذلك فنقل المادة ٢٣٥ بد أن عدلها بما يوافق رأيهم فنص بالمادة ٧٧ مدنى « على أنه يجوز لو اضع اليد على العقار أن يضم لمدة وضع يد من انتقل العقار منه اليه » . ونص بالمادة ٧٩ على انه (لا تحل الملكية بوضع اليد للمستأجر والمنفعة للمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم) ومزج هاتين المادتين هو عبارة عن المادة ٢١٣٥ بالمبنى الذى فسرهابه الشراح فقد حذف من المادة ٧٧ العبارة التى تسوى بين جميع واضعي اليد بأى سبب كان واستبدلها بالمادة ٧٩ التى تجعل الوارث يستديم وضع يد مورثه بصفته وعبوه ولم يلاحظ أى علاقة الوارث للمورث فى القانون الفرنساوى الذى قل عنه هى غيرها فى الشريعة الاسلامية التى اخذ بمبادئها فى الميراث فان الوارث فى الشريعة لا يستديم شخصية مورثه فلا داعى لأن يستديم وضع يده ولكنى لا اذهب مع المحاضر الى أن هذه المادة تنيد أن الشارع أراد

أن يقرر بها مبدأ استمرار الوارث لشخصية مورثه بل ان الحقيقة أن الشارع نقل هذه المادة وغيرها خطأ من غير أن يلاحظ مخالفتها لمبادئ الميراث فى الشريعة التى قرر العمل بمقتضاها ولذلك يجب أن نحصر شذوذاها فى حدود دائرتها ولا نتخذ هذا الشذوذ مبدأ فى ذاته ونهلم به المبادئ التى قررها الشارع صراحة والتى لا يختلف اثنان فى انه قصد تقرر بها تصدراً ويجب أن نتبر ان هذا شذوذ قاصر على وضع اليد فقط فلا يعمده لغيره

وقد قال عبدالحمد بك بنوى أزعلة استمرار الوارث لو وضع يد مورثه بصفاته وعبوه بهى (أن يد الوارث يد حمله واستمرار لا يد تفصيل وابتداء وانها تم على مجموع التركة لا على عين بالذات) ثم قال « فالعيب الذى لحق يد المورث عيب مطلق دائم ما دام الشئ فى يده فاذا انتقل الى يد شخص آخر كما اذا باع مستأجر شيئاً الى أجنبى فان هذا الاجنبى يمكنه أن يتملكه بمضى المدة لكن ويد الوارث يد حمله واستمرار قائم لا يمكنها محو هذا العيب الذى لحق اليد الاولى يد المورث » وأخيراً قال ان « حكم يد المورث فى الشريعة الاسلامية وبالتالى فى القانون المصرى حكماً فى القانون الفرنساوى » ثم قال « تكرر له اذا سلم القانون المصرى بهذه النتيجة فلان الشريعة ترضاهم ولا تأباهم » ولكنى ألاحظ على هذه الأقوال

فاستمرار وضع اليد لا يفسر بالاستمرار الشخصية التي تجعل الوارث محل محل المورث في كل حقوقه واجباته ووده

(ثانياً) انه ليس من الصواب القول بأن حكم الشريعة في هذا الموضوع هو حكم القانون الفرنسي وان الشريعة ترضى به اذا كان وضع يد المورث لا يؤدي للملك فلا يمكن ان يؤدي اليه وضع يد الوارث لان الشريعة الاسلامية من جهة لا تعترف بالتملك بوضع اليد فلا معنى للقول بأن الشريعة ترضى قواعد هذا التملك ومن جهة أخرى لو تسامحنا وظننا اننا نقول ذلك بطريق المشابهة والقياس بين التملك بوضع اليد في القوانين الحديثة وحتى مرور الزمان في الشريعة لوجب القول ان ملكا يمنع مرور الزمان شرعا في حق المورث يجب أن يكون ما ذاك له من حق الوارث كما ان موانع التملك قانونا في حق المورث تمنع التملك في حق الوارث وتكون النتيجة انه اذا مات المورث وهو متمتع بأنه غير مالك فلا يمكن للوارث ان يدفع دعوى المالك بمرور الزمان ولو كان هو مذكراً دعواه مع ان الشريعة لا تقضي بذلك بل تجيز للوارث أن يدفع دعوى المالك في هذه الحالة ولا يمكن الاحتجاج عليه بخلة المورث . فغير صحيح اذا القول ان عيوب يد المورث تنتقل شرعا ليد الوارث لان الشريعة لا تعترف باستمرار الوارث لشخصية

(اولاً) ان حضرته لم يأت لنا بسبب استمرار الوارث وكل ما قاله ان يد الوارث يد جلة واستمرار لا يد ابتداء وتفصيل وهذا من قبيل تفسير الملة بالملاء . قولنا ان الوارث يستديم وضع يد مورثه معناه ان يده يد استمرار فهذا ليس تعليلاً بل عبارة أخرى لنفس الشيء والمهم ان تعرف لما ذا تجعل يد الوارث يد استمرار لا يد ابتداء كما يقول أو لما ذا يستديم الوارث يد مورثه كما تقول ولماذا لا يمكنه ان يحو الميب الذي لحق يد المورث فانني لأرى أهمية القول بأن يده يد جلة لان ذلك نتيجة الاستمرار . واليد اذا كانت واقعة على مجموع التركة فانها تكون واقعة أيضاً على كل عين منها بالذات والوارث يمكنه أن يبيع كل التركة لشخص آخر يقع يد المشتري على مجموعها وتكون يده يد جلة ولكنها ليست يد استمرار فالمبرة اذا بمقدار اليد بل بطبيعة السبب الذي اثبتت عليه اليد فالمشتري والوارث هنا يتحدان في ان يد كل منهما يد جلة ولكنها يختلفان في سبب تلك اليد وبقاء على اختلاف السبب تعتبر يد احدها يد ابتداء ويد الآخر يد استمرار . الملة الحقيقية لا اعتبار يد الوارث يد استمرار هي اعتبار ان نفس شخص الوارث هو استمرار لشخص مورثه فالوارث هنا هو نفس المورث فن الطبيعي اذا ان تكون يده هي نفس يد المورث لا غيرها

المورث بل تعتبر ان الميراث هو طريق من طرق انتقال الملكية كالبيع والهبة وقد اعتبره القانون أيضا كذلك « مادة ٤٤ مدني » وكان الواجب ان يعتبره أيضا سببا صحيحا في التملك بمعنى المدة ولكن الشارع المصري قد غفل عن مركز الوارث في الشريعة الاسلامية التي أخذ بمباحثها في الميراث وقرر بالمادة ٧٩ من القانون المدني ان الوارث لا يملك بمعنى المدة اذا كان المورث لا يمكنه ان يملك بهذه الطريقة وهذه المادة مأخوذة عن القانون الفرنسي الذي يعتبر شخص المورث (راجع رسالتى في مركز الوارث صحيفة ٣٤ وما بعدها)

(ثالثا) انه لم يقل أحد بأن يد المورث كيد المورث شرعا بالمعنى الذى جاء به حضرته لان الشريعة تضع الوارث والمشتري والموهوب له في مستو واحد من هذه الوجهة ولكل منهما ان يضم يده الى يد مملكه فلو قلنا ان يد الوارث كيد المورث لوجب ان نقول أيضا ويد المشتري كيد البائع ويد الموهوب له كيد الواهب وبناء على ذلك فانا اذا قلنا ان حكم المادة ٧٩ مدني جاء بدعة في شرع الميراث الذى أحال عليه القانون فلا يقال لنا كلا بل ان هذا هو حكم الشريعة نفسها والحقيقة كما قلنا ان هنا النص مأخوذة عن القانون الفرنسي وهو نتيجة عن مبدأ استمرار

الشخصية في هذا القانون خلافا للشريعة الاسلامية وبالتالي للقانون المصري

وأخيرا فان حكم أفضلية البيع الصادر من الوارث ومسجل على البيع الصادر من المورث ولم يسجل فانه لا يدل مطلقا على اعتبار شخص الوارث كشخص المورث بل ان هذا الحكم مأخوذ من القواعد الخاصة بالتسجيل وحدها بصرف النظر عن كون الوارث يستند في شخصية مورثه أم لا (انظر لمبير واغوس ومونييه في مجلة مضر الحديثه عدد ١٤ صحيفة ٢٠٧ وما بعدها) فان الشريعة والقانون يعتبران الميراث طريقا من طرق انتقال الملكية للوارث (مادة ٤٤ مدني) فركز الوارث بالنسبة للمورث كركز المشتري بالنسبة للبائع. ومعلوم انه اذا باع شخص لزيد ثم باع ثانيا لخالد ولم يسجل أحدهما ثم باع لخالد لبيكر وهذا سجل وجب تفضيل بكر على زيد مع ان البائع لزيد تلقى الملك عن المالك الاصلى بالبيع وحل محله فيه وصار مثله كذلك الوارث حل محل المورث لأنه تلقى الملك عنه بالارث وحل محله فيه ولا فرق بين التملك بأحدهما والتملك بالآخر فركزهما واحد ويجب ان يكون حكم تصرفاتهما واحدا (راجع رسالتى في مركز الوارث صحيفة ٣٧ وما بعدها)

التعاقد بالمراسلة

بقلم الاستاذ سامي افندي الجريديني المحامي (١)

المبحث الثاني

ولا يفرض القانون شرطا آخر لصحة

في شرط صحة التعاقد بالمراسلة

المعقد ما دام الترض شخصيا محضا خلافا لما كانت

اذا صح انه يجوز للناس ان يتعاقدوا بالمراسلة
فما هي شروط هذا التعاقد ؟

عليه للشرعة الرومانية في مثل هذه الاحوال

بل يكفي ان تكون المراسلة محتوية على كل

لا شك انها اجتماع الایجاب والقبول .

ما يريد ان يقوله الموقع عليها .

ولكن ربما سأل سائل فقال : هل من

فيجب البحث حينئذ في الكيفية التي يقع بها

الضروري وجود التوقيع او الامضاء على الكتابة

الایجاب والقبول ثم في كل منهما على حدة

والجواب ان الشراح القانونيين اختلفوا

(١) كيفية اتحاد الایجاب والقبول لتكوين

في ذلك شأنهم في كل الامور فقال عدد منهم

المعقد بالمراسلة

ليس بقليل ان التوقيع ليس من اللازم المحتم

اذا اجتمع الایجاب والقبول ثم المعقد . على

لصحة التعاقد . فاذا كان خط الكاتب معروفا

انه لا بد من ان يكون القبول واضحا بسيطا

او كان اسمه وارذا في الكتابة بما يفيد قبوله

بدون شرط والا لما تم المعقد . فان من يقبل يقيد

او اذا لم يكن هناك شك في انه هو الكاتب

وشرط لا يعتبر قابلا بالحقيقة بل انما هو معرض

فلا شبهة في انه مقيد بما كتب ولو لم يقع

عقدا اخر خلاف الذي عرض عليه

وعند ما يتم القبول يرتبط بالمعقد فريقا

قالوا : واذا سلمنا بخلاف هذا الرأي جعلنا

المعقدين ولا يستطيعان حل ما ربطاه . وعليه

التعاقد بالتلغراف مستحيلا لانه لا يحمل خط

فاذا ارسل القابل تلغرافا يقول فيه (نعم قبلت)

الكاتب ولا توقيعه . وهذا هو الرأي الراجح

لا يجوز له ان يلحق التلغراف بكتاب يقيد به

المقبول به

قبوله او يعدل عن الكلام الذي سبق صدوره

ولكن ما القول في تاريخ المراسلة وهل

منه « راجع دالوز ٦٥ جزء ٣ نوط ٢٢ »

(١) انظر صفحة ١٨ في العدد الرابع من مجلة الحمامة هي محتمة ؟

والجواب انه اذا حدث اختلاف في تاريخ وصول الرسالة او ارسالها فيجب البحث عن التاريخ واما في غير هاتين الحالتين فلا يفيد وضع التاريخ او عدم وضعه شيئا لان التاريخ يدل على الزمان من حيث السبق والحق وليس بدليل على الصحة

(٧) الايجاب

مهما كانت سرعة المخابرات بين المتعاقدين فلا بد من مضي زمن بين الايجاب وبين القبول فقد يحدث ان يزول الايجاب في هذه المدة فيقع القبول باطلا . وزوال الايجاب يكون اما بموت صاحبه او بفقد اهلية المتعاقد او برجوعه عن كلامه أو بفوات المدة التي ضربها موعدا للقبول

فاذا مات الموجب قبل ان يتم العقد فلا فائدة للقبول الآتي بعد ذلك ولا يتم العقد . لان الوفاة جاءت قبل تقرير الحق بينه وبين من كان شارعا في التعاقد معه سواء كان الحق له او عليه . ولذا فلا يلحق ورثته شيء من الحقوق التي لم تكن له عند وفاته . وكذلك الامر فيما اذا جن قبل وقوع القبول . على انهم قد زعموا بوجوب استثناء امر من هذه القاعدة فقالوا لو عرض دائن على مدينه طريقة لوفاء دينه ثم توفي قبل ان يقبل المدين بما عرض عليه فلا يمنع موت الدائن المدين من الوفاء بموجب الطريقة التي عرضت عليه

الطريقة التي عرضت عليه

يد انه يجب التروى في وجوب هذا الاستثناء

صحيح انه مازال المرض في فائدة المدين فالقبول الضمني يكفي ولكن يجب ان يكون الايجاب مبرورا جيدا عند المدين قبل موت الموجب حتى يصح ان يؤول سكوت المدين قبولاً . فانه ليس من المقول ولا بالامر المنطقي التسليم بهذا الاستثناء على عمومته بل يجب الاحتياط في التأويل

وبالرغم من ذلك فالتانون الالماني التجاري يقرر وجوب استثناء قاعدة اقل اثناء من القاعدة السابقة اذ نص قائلا:

« ان الايجاب الصادر من تاجر في اعمال تجارية لا يزول بموته الا اذا ثبت قصده المخالف لهذا اما باقراره او من ظروف الحال » وما قيل في الموت يقال في فقد الاهلية القضائية المنسوبة اما عن جنون او تهليس او ما شبه ذلك ويسقط الايجاب اذا رجع للموجب عنه قبل القبول لانه يكون قد وعد وعداً ثم رأى انه لا يستطيع اتمامه اما لضيق ذات يده او لظروف جعلت ما وعد به غير موافق . ولكن لا بد في هذه الاحوال من معرفة ما اذا كان رجوع الموجب عن كلامه لا يكون سبباً لمطالبته بتعويض من الشخص الذي عرض عليه الايجاب

ومعرفة المدة التي يستطيع الموجب في اثنائها ان يرجع عليه ايجابه . ثم معرفة الاحوال التي لا يستطيع بها الموجب ان يرجع عن كلامه المطالبة بتمويض - ليس من العقول ان يكون للانسان ملء الحرية بان يعد ويرجع عن عودته حالاً لاتنا اذا خولناه هذا الحق المطلق فانه يسبب بسوء نيته او اهماله او عدم خبرته ضرراً عظيماً للغير . فقد يكون هذا الغير تاجراً اشترى بضاعة بناء على طلب الموجب ثم يرى نفسه ملزماً بهذه البضاعة عند رجوع الموجب عن ايجابه او يكون قد استأجر مخازن لتخزين البضائع او انفق مصاريف لارسالها كما انه قد يتأذى لمن عرض عليه الايجاب ان يكون قد خسر بارتفاع سعر من الاسعار المتغيرة او نزوله لانه وثق بكلام الموجب فأوقف بيته او اسرع فيه

ففي مثل هذه الاحوال لابد لنا من القول بأن على الواجب دفع تمويض ملحق بمن تعامل معه من الخسارة مرعين في ذلك ظروف الرجوع عن الايجاب والظروف التي وجد فيها القابل فتقدر التمويض قدره اولا نحكم بتمويض ما ومن الشراح من يقول بان ليس على الموجب من ملام ولا حرج برجوعه في كلامه فانه لم يخرج عن دائرة حقوقه في هذه الاحوال لان له حق الرجوع عن غرضه ما دام لم يقيد

بالتقبل ومن استعمل حقه لايسأل عن نتيجة الاستعمال لان الضرر اللاحق (اذا كان هناك ضرر) لم يكن متأثراً عن خطأ ارتكبه الموجب بل كان من الواجب على من تعامل معه ان يحسب لهذا الرجوع حساباً ولا يقيد نفسه

اما القائلون بالتمويض فينسبون وجوبه الى النش الذي اتاه الموجب برجوعه عما عرضه في وقت غير لائق لان القابل كان قد وثق به وحسب حساباً لكلامه ولكن هذا الفرض - فرض النش مرودود لانه لا يمكن ان يكون هناك غش تماقدي اذا لم يكن العقد قائماً ولا شك في ان العقد غير قائم لعدم التناء الايجاب بالتقبل ويذهب فريق من القانونيين الى ان في عدم قيام الموجب بكلامه ورجوعه عنه قبل وقوع القبول عللاً للتمويض استناداً الى ان الذي جاءته رسالة الموجب قد يكون شرع في التنفيذ قبل ان يجيبه رسالة الرجوع عن الايجاب فاذا احب الموجب ان يتخلص من مسؤولية التمويض كان عليه ان يعلن الآخر قبل ان يشرع هذا في التنفيذ وما زال لم يفعل حق عليه الخطأ وبالتالي التمويض (راجع المادة ١١٤٧ من القانون المدني الفرنسي)

والرد على هذا الرأي مثل الرد على ما تقدمه فليس امامنا عقد تام حتى نقول بوجود خطأ في

المدنى الفرنسي)

الامر بل لدينا مشروع عقد يتم اولا يتم فلا يصح قياس هذه الحال على ما جاء في القانون من وجوب الزام من كان سببا في بطلان البيع بالتعويض المناسب لان التنفيذ في حالة بطلان البيع قد تم وانتهى ثم يبطل بعدئذ واما في حالتنا فلم يتم شيء من ذلك

فكل هذه النظريات القائلة بوجوب التعويض على الموجب لرجوعه عن كلامه هي خطأ اذا كان سببها العقد اذ ليس هناك عقد يوجب الرجوع عنه التعويض وللموجب الحق القانوني دائما ان يرجع عن ايجابه ما زال لم يقيد بقبول والمتعامل معه اجهل واخطأ اذ لم يحسب حساب هذا الحق للموجب

على ان التعويض الذي يسأل به الموجب لرجوعه عن كلامه ليس بتعويض اصله الاخلال في العقد بل تعويضاً مبناه القاعدة القانونية العامة القاضية بان كل من الحق بغيره ضرراً ملزم بتعويضه بقي علينا ان نقدر هذا التعويض ولا نطيل الشرح في ما قاله البعض في تقدير كميته فكلها اقوال متضاربة ليست في شيء من روح القانون والحقيقة ان للقاضي ان يقدر هذا التعويض كيف شاء ناظرا الى ظروف القضية والى الخسارة الواقعة او الربح المفقود

مدة الرجوع عن الايجاب من المقرر بالايجام ان الرجوع عن الايجاب جائز قبل ان تكون الرسالة الحاملة له وصلت الى المرسل اليه فانه لا عقد في هذه الحالة بل مجرد وعد طرف واحد

فاذا قدير الموجب ان يصل الى الرجل الموجبة اليه الرسالة قبل ان تصل الرسالة اليه يستطيع ان يلغي قبوله الوارد بتلك الرسالة

وكانوا فيما مضى يقولون انه اذا ارسلت الرسالة بطريق البر واحب المرسل ان يرجع عما جاء فيها يجب ان يسير في البحر مسرعاً فيصل قبل رسالته ولفني ما كان اثبتة اما الآن فلا اسهل من كتابة تليفراف يرسله قبل ان تصل الرسالة ولكن اذا وضع الموجب رسالة الرجوع عن الايجاب في البريد بعد ان يكون قد ارسل رسالة الايجاب ووصل الكتابان معاً الى المرسل اليه فهل يعد الايجاب لاغياً؟

يجيب بعضهم - نعم ان الايجاب يعد لاغياً لان هنالك كتابين جاءا في وقت واحد فيكونان والحالة هذه مجموعاً واحداً يحذف بعضه البعض الاخر لتناقضهما (راجع حكم محكمة بورود الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٨٥٢ المنشور في مجموعة دالوز الممد ٥٥ الجزء ٢ صفحة ٣٢٢) على اننا لا نرى الحق في جانب هذا الرأي اذ ليس لدينا في هذه الحالة كتاب واحد ذو صفحتين تناقض احدهما الاخرى كما يزعم وهذا الرأي بل الحقيقة ان لدينا كتابين غير متشابهين ارسل احدهما قبل الآخر

ولا يصح أن تعتبر الكتاب الذي قرىء
أولا حجة فتعمل بموجبه لاتنا نكون قد تركنا
للصدفة حق اعتبار وجود الإيجاب أو عدمه

ولذا فلا بد لنا من اخذ تاريخ الكتابين
قياساً على عليه فأقدمهما تاريخاً يحتوى على الإيجاب
ويجب الأخذ به ولا عبرة بالذي جاء بعده ولكن
قد يترتب معترض بقوله أن القاعدة تقضى بأنه
ما زال الإيجاب على الطريق فالرجوع عنه ممكن
فكيف حرم الموجب من الرجوع عن إيجابه

والجواب . نعم ان القاعدة تخول الموجب
حق الرجوع عن إيجابه قبل القبول ولكن هذا
الحق لا يخرج عن كونه من الحقوق الممكن
استعمالها لا من الحقوق المحتم وجودها بدون
دليل .

فسكوت الموجب عن الرجوع كل المدة
التي مضت حتى وصل الكتابان معاً دليل عند
القابل على إيجابه وأنه لا يرغب الرجوع . اللهم الا
إذا كان هذا الوقت المار طويلاً لدرجة أن يفترض
فيه عدم إمكان بقاء الموجب راضياً بما كتب
بل بالعكس

ولنضرب على ذلك مثلاً لسهولة تأدية المني
المقصود : كتب تاجر في ليفربول في أول أكتوبر
إلى عميله باسكندرية يطلب منه ألف قنطار
قطناً ويطلب منه إرسالها بأول فرصة . ومضى

على هذا الكتاب ستة أشهر ثم في ١٤ أبريل

كتب التاجر السكندري لعميله يخبره بأنه شارع
في تحضير القطن وإرساله ثم كتب له ثانية في
أول مايو يقول انه قد سلم القطن لإدارة المركب
المسافرة فجاوبه العميل الانكليزي لا اراغب في
هذا القطن . وان قبولك إرسال القطن لي بدمضى
سنة أشهر على طلبى قد جاء متأخراً فانك لم
تفد طلبى بأول فرصة لي كما طلب منك . ولكن
قد يرد عليه بأنه من الواجب إرساله بأول فرصة كما
طلبت منك . ولكن قد يرد عليه بأنه كان من
الواجب عليك أن تقول هذا القول عند ما كتب
إليك عميلك يخبرك بالشروع في تنفيذ الطلب
فسكوتك بعد رضاه بما فعل العميل . على أن
مثل هذه الحالة لا تخلو من الصعوبة والجرح
والحكم في مثل هذه المسألة ليس من الأمور

للتصوص عليها في القوانين بل تتركه لرأى
المحكمة التي تقدر الظروف والمعادن التجارية
قدرها وتفسرها بالتفسير اللائق
وقد حكمت محكمة باريس التجارية مفسرة
هذه المعادلات فقضت بإعلان الإيجاب إذا مضت
عليه المدة اللازمة لوصول القبول ولم يصل . وقالت
انه على القاضى أن يبحث في كل هذه الظروف
عن غرض الفريقين من عبارتهما وان يراعى
السرعة في تجهيز الطلبات . الامر الذي يتوقف
عليه تقدم التجارة

«البقية في العدد القادم»

المحاماة

٣٧

طالب الحجر

قرار المجلس الحسبي العالي ٤ يناير سنة ٩١٤

التلخيص :

ان الحجر مشروع لمصلحة المحجور عليه اولا وبالذات
لذلك لم يميز القانون بين الوارث من اعضاء الله وغير
الوارث . ونصت المادة الخامسة من ديكريته ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٦ على ان الحجر يكون رضى بناء على طلب
احد اعضاء العائلة او طلب النيابة العمومية

باسم الجنايت الانغم عباس حلى باشا خديوى مصر
المجلس الحسبي العالي

المنعقد علنا بسراى محكمة الاستئناف
الاهلية تحت رئاسة سعادة يحيى ابراهيم باشا رئيس
محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات
احمد طلعت بك وحسن جلال بك المستشارين
بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد محمود ناجي العضو
بالمحكمة الشرعية العليا وحسن رضوان باشا مدير
التربية سابقا - اعضاء

والشيخ محمود ضيف كاتب المجلس

اصدر القرار الآتى

فى الاستئناف المقيد بمجدول استئناف قرارات
المجالس الحسبية بنظارة الحفانية رقم (١١٠)

سنة ٩١٣ ومجدول المجلس رقم ٤١٠٨ سنة ٩١٣
المرفوع من السيدة فاطمة هاتم حرم المرحوم
منشاوى باشا المقيمة بمصر
ضد

السيدة منيرة هاتم بنت امين باشا عبد الله
المقيمة بمحلة روح وسادة امين باشا عبد الله
الحاضر شخصيا بالجلسة ومحمد احمد المناشاوى
الحاضر شخصيا بالجلسة عن قرارى مجلس حسبي
محافظة مصر الصادرين بتاريخ ٢٠ و ٢٨ أكتوبر
سنة ٩١٣ القاضى أولهما بتوقيع الحجر على الست
فاطمة هاتم المستأنة المذكورة وثانيهما بتعيين
سعادة محمود باشا شكرى قضا عليها
ولم يحضر سعادة القيم بالجلسة ولم يرسل من
ينوب عنه

وحضر عن النيابة العمومية حضرة على بك ماهر
الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة حسب القانون

من حيث ان الست منيرة هاتم بنت
امين باشا عبد الله اخى الست فاطمة هاتم حرم
المرحوم احمد باشا المناشاوى طلبت من مجلس

حسبي محافظة مصر في ١٥ ابريل سنة ١٩١٣
الحجر على الست فاطمة هانم لسفها وغفلتها
وحيث ان محمد المنشاوي انضم في طلب الحجر
على الست فطمه هانم حرم والده الى الست
منيره في ١٨ اغسطس سنة ١٩١٣ وامين باشا
عبد الله وافق على طلب بنته الحجر على اخته
بتاريخ ١٥ كتوبر سنة ١٩١٣
وحيث انه بعد ان دعت الست فاطمة
هانم بان طالبي الحجر وهما الست منيره ومحمد
احمد المنشاوي ليسا ممن لهم ان يطلبوا هذا
الطلب وان موافقة امين باشا لم يترتب عليها
اعتبار المجلس له طالبا للحجر قرر مجلس حسبي
محافظة مصر المذكور في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٣ اولا
رفض هذا الدفع وثانياً توقيع الحجر على الست
فاطمة هانم وفي ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٣ قرر هذا
المجلس تعيين سادة محمود شكرى باشا قما على
الست فاطمة هانم

عن قانونية الطالب
حيث أن المادة الخامسة من دكرتو ١٩
نوفبر سنة ١٨٩٦ نصت على ان الحجر يجوز رفعه
للمجلس الحسبي بنا على طلب احد اعضاء العائلة
وطلب النيابة العمومية . لائل الحجر وضع اولا
والذات لمصلحة المحجور عليه واكثر الناس اهتماماً
بهذه المصلحة عادة هم الاقارب فلم يميز القانون
بين الوارث منهم وغير الوارث على ان مصلحة
الاقارب التي لا تأتي الا بدم مصلحة المطلوب الحجر
عليه قد روعيت ايضاً في هذا النص العام لأن
من لم يكن منهم وارثاً اليوم يجوز انه يصير
وارثاً غداً

وحيث أن الست منيره هانم التي بنى على
طلبها السير في اجراءات الحجر هي بنت اخي
الست فاطمة هانم فلها صفة في رفع الامر الى المجلس
الحسبي وان لم تكن وارثه وقت الطلب للست فاطمة
هانم وهذا كاف لقانونية الطلب ولا حاجة للبحث
وحيث أنه بمجلسة المجلس الحسبي الدالى المتعقد
في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ و ٤ يناير سنة ١٩١٤ حصر
الجامعان عن المستأنفة وطلبا الغاء القرارين
المستأنفين وعدم قبول الطلب شكلاً الا اذا طلبت
النيابة توقيع الحجر على المستأنفة لأن الطالبين ليس

في طلب محمد احمد المنشاوي ولا فيما اذا كانت موافقة امين باشا عبد الله بنته الست منيرة على الطلب تمد طلبا ام لا- اما كون هذا الطلب ناشئا عن حب اقارب المطلوب الحجر عليها لها أو مراعى فيه بمن طلبه مصاحقتها المجلس الحسبي المالى يلاحظ انه لاشئ من ذلك في الطلب المذكور وانه ما دعاهم الى رفع الامر الى المجلس الحسبي انما هو اخذها في أن تقطع عنهم اموالها وان تضربها اغيهم وهذا مع ثبوته لا يمنع توقيع الحجر عليها اذا ثبت سفه المطلوب الحجر عليها أو غفلتها لان الناية وهي منع التصرف لطلبه ممدوحة وان كان غرض الطالب التشفي (المجلة) لم ننشر شيئا عن الموضوع ظلوه من مبدأ قانوني

٣٨

اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة لموطن
قرار المجلس الحسبي المالى ٢١ نوفمبر سنة ٩١٥
التلخيص

لما منع بمنع من تغيير محل توطن المحجور عليه فاذا مات القيم كان المجلس الحسبي للخص تعيين بطله هو مجلس حسبي توطن التوفي الذى ظهرت في دائرته مسألة القومة

باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر
المجلس الحسبي المالى

التمتع علنا بسرارى بحكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة يحيى ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات احمد ذو التقار باشا وحسين درويش بك المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ حسن البناتائب المحكمة الشرعية وحسن جلال باشا الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف الاهلية - اعضاء
والشيخ محمود ضيف كاتب المجلس
اعدد القرار الاتي

في الطعن المقيّد بجدول استئناف قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفانية رقم (٧٧) سنة ١٩١٤ و سنة ١٩١٥ قضائية و بجدول المجلس رقم (٧٦) سنة ١٩١٤ و سنة ١٩١٥ قضائية
المرفوع من حضرة صاحب المالى وزير الحفانية باء على شكوى الحرمة ائيسة بنت احمد حسين والحرمة قدم خير بنت عبد الله زوجتي ابراهيم موسى المحجور عليه
ضد

قرار مجلس حسبي محافظة مصر الصادر في ٩ مايو سنة ١٩١٥ القاضى بعدم اختصاص نظر مسألة تعيين قيم على ابراهيم موسى العيد المحجور عليه بدل حسن افندى رستم القيم التوفي لان اصل توطن المحجور عليه بناحية حيفا
وحضرت الحرمة ائيسة والحرمة قدم خير

شخصيا بالجلسة

وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمد
افندي راغب عطية
الوقائع والاسباب
بمسماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على الاوراق والمداوله حسب القانون
من حيث انه في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٢ مات
موسى البسيد بنساحية حقا بمركز بني مزار عن
ولدين قاصرين احدهما ابراهيم موسى فبين مجلس
حسبي المركز المذكور وصيا عليهما ولما توفي هذا
الوصي في ١٨٩٦ عين ذلك المجلس في ٣ مارس
سنة ١٨٩٨ حسن افندي رستم قيا على ابراهيم
لانه معنوه
وحيث انه في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ مات
حسن افندي رستم بمحل توطنه بمصر بقسم
الخليفة بمحوار قراول المنشية فطلبت انيسه بنت
احمد وقدم خير بنت عبد الله زوجة المحجور عليه في
٧ يناير سنة ١٩١٥ في وزارة الحفانية احالة اوراق
تعيين القيم على زوجهما من مجلس حسبي مركز
بني مزار الى مجلس حسبي محافظة مصر
وحيث انه في ١٩ ابريل سنة ١٩١٥ قرر
مجلس حسبي مركز بني مزار احالة نظر تعيين القيم
على ابراهيم موسى البسيد على مجلس حسبي محافظة
مصر (محل اقامة المعنوه)
وحيث ان مجلس حسبي محافظة مصر قرر
في ٩ مايو سنة ١٩١٥ بعدم اختصاصه نظر تعيين

القيم على ابراهيم موسى ورد الاوراق الى مجلس
حسبي مركز بني مزار
فطن حضرة صاحب العالي وزير الحفانية
في هذا القرار بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩١٥ لانه
لا يوجد نص يمنع تعيين محل توطن المحجور
عليه
وحيث انه بمجلسه المجلس الحسبي العالي
المتعمدة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٥ حضرت الزوجتان
ولم تبديا شيئا وطلبت النيابة انهاء القرار المطعون
فيه والتقرر بأن مجلس حسبي محافظة مصر هو
المختص بنظر هذا الطاب
وحيث ان الطعن مقبول شكلا
وحيث أن البالغ المحجور عليه محل توطنه هو
محل توطن القيم كما وان محل توطن القاصر هو محل
توطن وليه أو وصيه سواء كان المحجور عليه مقبلا في
مكان القيم أو في مكان من دائرة اختصاص اخرى
فلذا مات القيم كانه المجلس الحسبي المختص بتعيين
بدله هو مجلس حسبي توطن المتوفى الذي هو
نفسه محل توطن المحجور عليه كما هو الحال
بالنسبة الى القاصر مع وليه أو وصيه والمجلس
الحسبي الذي ظهرت في دائرته مسألة القوامة
هو المختص بتعيين القيم كما ان المجلس الحسبي
الذي ظهرت في دائرته مسألة الوصاية هو المختص
بتعيين الوصي
وحيث ان محل توطن حسن افندي رستم

المجلس الحسبي ولا يجوز له على أي حال أن يكون
مشترياً لما يسميه

باسم الجناح الأفخم عباس حلمي باشا
خديوي مصر

المجلس الحسبي العالي

المنعقد علناً بإسراء محكمة الاستئناف
الأهلية تحت رئاسة سعادة يحيى إبراهيم باشا
رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ومحضور
حضرات أحمد طلعت بك وحسن جلال بك
المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد
محمود ناجي العضو بالمحكمة الشرعية العليا وحسن
رضوان باشا مدير القرية سابقاً - أعضاء
والشيخ محمود صيف كاتب المجلس
أصدر القرار الآتي

في الطعن المقيم بمجديول استئناف قرارات
المجالس الحسبية بظارة الخفائية رقم « ١٧٠ » سنة
٩١١ ومجديول المجلس رقم « ١٥ » سنة ١٩١١
المرفوع من سعادة ناظر الخفائية بناء على
شكوى زشب بنت محمد الباز المقيمة بناحية
الصالحية بمركز فاقوس شرقية الحاضر عنها بالجلسة
زوجها ووكيلها حسن عبد الله عسل
صند

قرار مجلس حسبي مركز فاقوس الصادر
في ١٠ أبريل سنة ١٩١١ القاضي بالتصريح لسيد
أحمد محمد عسل المقيم بالناحية المذكورة الوصي

القيم المتوفي الذي يراد تعيين بدله داخل في دائرة
اختصاص مجلس حسبي محافظة مصر فهو حيثئذ
المختص بنظر تعيين القيم على إبراهيم موسى العيد
لأنه في هذه الدائرة تولدت مسألة الوصاية ولا
حاجة للبحث في محل إقامة إبراهيم الذي هو نفس
محل إقامة القيم لأن ذلك لا أهمية له بالنسبة إلى
الاختصاص وعلى هذا يجب إلغاء القرار المستأنف
والتقرير بأن مجلس حسبي محافظة مصر هو المختص
بنظر طلب الزوجتين
بناء على ذلك

قرر المجلس الحسبي العالي قبول الطعن
شكلاً وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه
واختصاص مجلس حسبي محافظة مصر بنظر
الطلب

هذا ما قرره المجلس الحسبي العالي بجلسته
العلنية المنعقدة في يوم الأحد ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٥
الموافق ١٣ محرم سنة ١٣٣٤ هـ

٣٩

بيع ملك القاصر تنفيذاً لحكم

قرار المجلس الحسبي العالي ١٩ يوليو سنة ٩١١
التلخيص

لا يجوز للوصي أن يبيع عقار القاصر تنفيذاً لحكم
قبل البدء في بيع المتقولات ولا يجوز له بيع المقار بطريق
المناصرة أو بأي طريق غير الطريق المينة بلادة ٦١
وما بعدها من قانون المرافعات وذلك كله بعد استئذان

على قاصر المرحوم احمد محمد عسل بمبيع نصف فدان من حق القاصر لسواه دين على تركة المتوفى

وحضر سيد احمد عسل الوصي المذكور شخصياً بالجلسة

وحضر حضرة عبد الحميد بك حلى وكيل النيابة عنها

الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة حسب القانون

من حيث انه في يناير سنة ١٩٠٢ توفي محمد محمد عسل عن ولده ووالدته وزوجته زينب بنت محمد الباز وترك لولده فدانين تقريباً وثلاثة وعشرين نخلة

وحيث انه في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ اصدرت محكمة قاقوس الجزئية حكماً قضى بالزام والدته المتوفى وسيد احمد محمد عسل بصفته وصياً على القاصر أن يدفعاً بصفتهم اوارثين لمحمد محمد عسل الى زينب بنت محمد الباز زوجته مبلغ ١٧٦٣ قرشاً باقى مقدم صداقها والمؤخر منه مع المصاريف واعطى هذا الحكم في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٠ للمحكوم عليهما

وحيث أنه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ قدم الوصى عزىضة لرئيس مجلس حسبي مركز قاقوس يخبره بالحكم ويطلب منه فعل (ما يترآى)

وحيث انه تصرح بجلسة المجلس المذكور المنعقدة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ ببيع ثلث فدان بعمل (قائمة زاد) وعملت مزايده بمعرفة العمدة عن نصف فدان لاثالث ورساً المزاد على سيد احمد محمد عسل الوصى نفسه بمبلغ ٣٣٥٠ قرشاً وصدق مجلس حسبي مركز قاقوس على هذا البيع للوصى في ١٠ ابريل سنة ١٩١١

وحيث أن نظارة الحقاتية طعنت في قرار التصديق هذا بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١١ لأن المحكوم لها بحكم ٥ ديسمبر سنة ٩١٠ قررت بانها لا تريد ان تفيذ الاعلى منقولات التركية لاعلى العقارات لان ذلك يضر بانها القاصر

وحيث أنه بجلسة ١٩ يولية ١٩١١ حضر حسن عبد الله عسل زوج الحرمة زينب المحكوم لها عنها وطلب الغاء القرار وحضر الوصى وقال ان البيع لسداد الدين اما النيابة فطلبت الغاء القرار وحيث أن الوصى اذا اراد تنفيذ حكم صدر على القاصر بطريقة اجبارية ليس له ان يبيع شيئاً من العقارات الا بعد بيع المنقولات وبقدر ما يبقى من الدين بعد ثمن المنقولات كما هو نص آخر المادة (٢٥٣) من كتاب الاحوال الشخصية وحيث ان بيع عقار القاصر عند ما يحصل اختيارياً أى لان بناء على طلب الدائنين لا يكون بمعرفة المجلس الحسبى بل بمعرفة الوصى بعد أن يأذن له المجلس هما هو نص المادة الثالثة عشر من امر ١٩

نوفمبر سنة ١٨٩٦ وليس للوصى في هذه الحالة أن يبيع العقار بطريق الممارسة أو بأي طريق غير الطريق المينة بالمادة (١١٤) وما بعدها في قانون

المرافعات وذلك خشية من ان الوصى لا يهتم بهذا البيع الاهتمام الواجب أو انه يبيع العقار بأقل من ثمنه فأوجب القانون أن يحصل البيع على يد القضاء بالمراد العائى بمد التنييه والاعلان منعاً لذلك واستحصاله على اكبر قيمة للعقار

وحيث انه من جهة اخرى قد منع القانون من هو مكلف ببيع عقار غيره ان يشتريه حتى لا تعارض المصلحة الواصى كما نص في المادة (٢٥٨) من القانون المدنى بطلان شراء الاوصياء عقارات محجور بهم

وحيث أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩١١ هو قرار في الحقيقة يبيع نصف القدان صادر من المجلس الحسبى الوصى هو مخالف للنصوص السابقة

وحيث انه فضلا عن ذلك فليس هناك موجب لبيع نصف القدان لان المحكوم لها يجوز ان لا تنفذ اصلا وانها لا تنفذ الا على المنقولات كما صرحت بذلك

وعليه يجب إلغاء القرار المطعون فيه
فيناء على ذلك

قرر المجلس الحسبى العالى قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه

هذا ما قرره المجلس الحسبى العالى بجلسته العلنية المنعقدة في يوم الاربعاء ١٩ يوليه سنة ١٩١١ الموافق ٢٣ رجب سنة ١٣٢٩

٤٠

اقرار الوصى بالدين

قرار المجلس الحسبى العالى ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦

التلخيص

لا يملك الوصى الاقرار بالدين فلا يجوز له ان يسدد ديونا على القاصر لم تكن ثابتة

باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر

المجلس الحسبى العالى

المنعقد علنا بسراى محكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة صاحب السادة يحيى ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات احمد ذو الفقار باشا وحسين درويش بك للمستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ حسن البنا نائب المحكمة الشرعية العليا وعبد العزيز فهمى بك قبيب المحامين سابقاً - اعضاء

والشيخ محمود صيف كاتب المجلس

اصدر القرار الآتى

فى الطعن المقيم بجدول استئناف قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفانية رقم (٦٥)

سنة ١٩١٥ سنة ١٩١٦ قضائية وبجدول المجلس رقم (٥٥) سنة ١٩١٥ سنة ١٩١٦ قضائية

الرفوع من حضرة صاحب المعالي وزير
الحقانية

ضد

بالكيفية المدونة بالقرار المذكور سلفاً من حضرة
صاحب المعالي وزير الحقانية في هذا القرار لأن
بعض الديون المطلوب بيع الاطيان لأجلها غير
ثابت بمستندات لا نزاع فيها وطلبت الوزارة
النظر في قصر البيع على ثلاثة عشرة فدانا من
المأذون ببيعها فقط ومنع الوصيين من سداد
الديون التي لم تكن ثابتة وحيث انه بجملة المجلس
الحسبي العالي المنعقدة في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦
طلب الحاضر عن الوصيين والمشفرف تأييد القرار
المستأنف وطلبت النيابة التصريح ببيع قدر من
الاطيان يكفي لسداد الديون الثابتة على القصر
التي مجموعها ١٧٨٠ جنيفاً

وحيث أن الطعن مقبول شكلاً

وحيث أن المجلس الحسبي الابتدائي قد
صرح للأوصياء في هذه الدعوى ببيع أربعة عشر
فداناً من اطيان القصر لسدادهما يخصهم في الديون
المطلوبة على الشركة وقدره ٢٥١٤ جنيفاً

وحيث انه قد تبين من تلاوة الافراق أن
بعض هذه الديون ثابتة بمستندات وبعضها ليس
كذلك وحيث أن الديون الثابتة بمستندات على
عموم التركة هي كما يأتي

١٩٢٩ جنيفاً و ٤٩٠ ملياً مطلوب الخواجا
بثرو نادريج التاجر بكفر الجزار بمقتضى كيبالات
٣٠ جنيفاً مطلوبه لحضرة عبدالله بك
فايق باقي ايجار بمد استنزال ٨٠ جنيفاً تنازل

محمد موسى ذكرى والست امينه مصطفى
الوصيين على قصر المرحوم موسى بك ذكرى
ومحمد يومي بك ذكرى المشرف الحاضر أولهم
شخصياً بالجلسة معه وكيل عنه وعن الوصية الثانية
والمشفرف عن قرار مجلس حسبي مركزويسنا
الصادر بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩١٦ القاضي
بالتصريح للوصيين المذكورين ببيع أربعة عشر
فداناً من اطيان القصر لسداد ما يخصهم في
في ديون مورثهم

وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمد
بك وادب عطية

الوقائع والاسباب

بمد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
الاوراق والمداولة حسب القانون

من حيث أن محمد موسى ذكرى والست
امينة هاتم بنت مصطفى الوصيين على قصر المرحوم
موسى بك ذكرى طلبا من مجلس حسبي مركز
قوسينا التصريح لهما ببيع جانب من اطيان
القصر لسداد ما يخص القصر في ديون مورثهم
فقرر المجلس المذكور بتاريخ ١٣ مارس سنة
١٩١٦ التصريح لهما ببيع أربعة عشر فدانا من
اطيان القصر لسداد الديون المطلوبة عليهم

وخيث أن ثمن الاربعة عشر فدانا المصرح

المصرح بيعها باعتبار سعر الفدان ١٣٥ جنيتها كما جاء في القرار المعلن فيه بمبلغ ١٨٩٠ جنيتها تكون

الزيادة طرف الاوصياء مليم ٢٩٤ جنية ٩٩

وحيث انه فيما يخص هذه الزيادة يجب على الاوصياء أن يخصصوها للنفع ما قد يطلب من القصر زيادة عن المبالغ المتقدمة سواء كان في مصاريف الدعاوى المرفوعة بشأنها اذا الزم بها القصر أو في رفع ما قد يمكن الحكم به من الجهات المختصة عليهم في الديون التي لم يكن لها مستندات وعلى أي حال فانه يجب بحسبة الاوصياء عن هذه المبالغ جميعها بمعرفة المجلس الابتدائي وعليه أن يكلفهم بتقديم مستندات الديون مؤشراً عليها بالسداد وكذا بشطب الرهون وغير ذلك مما يثبت صحة التسديدات

وحيث انه بناء على ذلك يتقرر تأييد القرار المعلن فيه فيما يخص بيع الاربعة عشر فدانا لسداد الديون السابق بيانها الثابتة بمستندات ومنع الاوصياء من تسديد غيرها مما لم يكن له مستندات

بناء على ذلك

قرر المجلس الحسبي العالي قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع تأييد القرار المعلن فيه فيما يخص بيع الاربعة عشر فدانا وذلك لتسديد الديون المبنية بأسباب هذا القرار

عنها البك المذكور لعموم الورثة

١ جنية و ٨١٠ م مطلوب لمحمد افندي النوري

ثمن قمح بمقتضى سند

٤٤٠ جنيتها و ٥٧٣ م اقساط للبنك العقاري عن

سنتي سنة ١٩١٤ وسنة ١٩١٥ بمافيها فوائد التأخير

عن سنة ١٩١٤

١١ جنية ٥٥٠ مليم مطلوب للبنك الزراعي

٣٣ جنية و ٦٠٠ مليم مطلوب للتواجه

نصري خوري بموجب سند

وحيث أن القصر يخصصهم في هذا المبلغ بواقع

الحسب مبلغ مليم ٧٠٦ جنية ٩٧٨ يضاف اليه ما

يخصصهم في اقساط البنك الزراعي والبنك العقاري

التي لم تحمل بعد والمرغوب تسديدها تحفظاً من

القوائد وقد رما يخصص في ذلك كما جاء في القرار

المعلنون فيه جنية ٨١٢ منها جنية ٢٣٩ للبنك

الزراعي و ٥٧٣ جنية للبنك العقاري فيكون ما

يخص القصر في الديون جميعها هو مبلغ ١٧٩٠

جنيتها و ٧٠٦ مليم

وحيث أن باقي الديون المطلوبة على الشركة

لم يقدم عنها مستندات فلا يمكن تسديد ما يخص

القصر منها الا اذا قضي به من الجهات المختصة

لان انوصي لا يملك الاقرار بها شرعاً خصوصاً

وان منها مبلغ وقدره مليم ٧٢٥ جنية ٤٦٢ قد

اوضحت الوزارة أن المطالب به هو يومى ذكرى

بك قد تنازل عنه لصالح عموم الورثة

ام الز الشريفي عمرها ٦٠ سنة فلاحه مقيمة
بمربة محمد بك صالح

صند

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٩٧٥ سنة
١٩ - ٢٠ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ١٣٦٠
سنة ٣٧ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية ابو السمود عبد
اللطيف ومحمد سعد دويدار وام الز الشريفي
المتهمين المذكورين اعلاه بانهم في ليلة ٣٠
اكتوبر سنة ١٩١٩ بمربة جمعة غازي تبع بلفاس
الاول مع اخرين غير معلومين سرقوا ثورا
وبقرة لمحمد يومي خليل وجاموسه لعل محمد
عجيز بواسطة هدم الحائط والثاني والثالث اخفيا
المواشي المسروقة في الزمان والمكان المذكورين
مع علمها بالسرقه طلبت من محكمة جنح شرين
الجزئية عقابهم بالمواد ٢٧٤ و ٢٨ و ٢٩
عقوبات للاول وبالمادة ٢٧٩ منه للثاني والثالثة
وبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ حكمت
تلك المحكمة الجزئية اولا ببراءة ابو السمود
عبد اللطيف وام الز بنت الشريفي مما نسب
اليهما واصافت المصاريف على الحكومة ثانيا
بحبس محمد سعد دويدار مدة ثلاثة شهور مع
الشغل والنفاد واعفته من المصاريف طبقا للمادة
٢٧٩ عقوبات

هذا ما قرره المجلس العسبي العالي بجلسته
العليا المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٧ يولية سنة ١٩١٦
الموافق ٢٦ شعبان سنة ١٣٣٤

٤١

الغموض والخالفه بين منطوق الحكم وحيثياته
محكمة النقض والابرار ٢٩ يونيو سنة ٩٢٠
التلخيص :

خالفه منطوق الحكم لما جاء بحيثياته بسبب لنقض .
وكذلك الغموض واللبس في بيان الوقائع المنسوبة الى
التهم لان الحكم يصح باطلا بطلانا جوهريا لعدم بيان
الوقائع المنسوبة الى التهم بياناً كافياً

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وحضور
حضرات صاحب السعادة محمد عمر زباشا ومسيو
سودان وصاحب السعادة محمد صالح باشا وصاحب
العزة عبد الرحمن رضا بك المستشارين بها وحضرة
صاحب العزة رزق الله سميكه بك رئيس نيابة
بالاستئناف وحضرة احمد حمدي افندي كاتب
المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الظعن المتقدم من

محمد سعد دويدار عمره ٢٩ سنة فلاح

مقيم بمربة محمد بك صالح

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم يوم صدوره واستأنفته النيابة ايضا في التاريخ نفسه بالنسبة لجميع المتهمين

فحكمت محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتأييد الحكم بالنسبة لمحمد سعد دوبردار ثاني المتهمين وبالقائه بالنسبة للاول ابو السعود عبد اللطيف والاخيرة ام الدز الشرييني وبراءة الاول بما اسند اليه وجلس الاخيرة ثلاثة اشهر مع الشغل وأعفتها من المصاريف طبقا للمادة ٢٧٩ عقوبات والمادة سالفة الذكر للمحكوم عليه الثاني محمد سعد

وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٠ قرر المحكوم عليهما المذكوران طعنهما في هذا الحكم الاخير بطريق النقض والابرام وقدم الحامي عنهما تقريرا باسباب طعنهما في ٢٢ منه

وبجلسة اليوم المحددة لتظر هذا الطعن لم يحضر او صممت طلبات النيابة الواضحة بحضور الجلسة بالنسبة اليهما

الحكمة

بعد سماع افوال وطلبات النيابة العمومية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة

حيث ان طلب النقض صحيح شكلا وحيث ان الطعن مبني على وجود خطأ

في الحكم المطعون فيه وتناقض بين منطوقه وحيثياته بالنسبة للاول وعدم بيان الواقعة بالنسبة للثانية

وحيث انه رؤى حقيقة ان الحكم المطعون فيه يخالف منطوقه ما جاء في حيثياته كما ان بعض تلك الحيثيات به غموض ولبس في بيان الوقائع المنسوبة للمتهمين وهذا يبطل الحكم بطلانا جوهريا لعدم بيان الوقائع المنسوبة الى المتهمين بيانا كافيا

وحيث انه بناء على ذلك يعمى قبول النقض واحالة الدعوى على محكمة استئنافية اخرى غير التي حكمت اولا للحكم فيها مجددا فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول هذا الطعن والقائه بالحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية للحكم فيها مجددا من دائرة اخرى غير التي حكمت فيها اولا

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠ الموافق ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

٤٢

الشروع في الجريمة

محكمة النقض والابرام ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠

التلخيص

من الاركان الجوهرية لجريمة الشروع أن ينبغي

١٩٢٠ للقيدة بمجدول المحكمة نمرة ١٤٧٤ سنة
٣٧ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
بأتهما في ليلة ٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ بأبى طوالة
شرعا في قتل محمد عوض عمداً بأن أطلق عليه
كل منهما عياراً نارياً فأصابه في ذراعه الأيمن
وصدره وفخذيه وأسفل البطن مترصدين له في
الطريق المار شرقي السكن بالفاحية المذكورة
وطلبت من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة
الزقازيق إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم
بالمواد ٢٥ و ٤٦ و ١٩٤ عقوبات

وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠ قرر حضرة القاضي
المذكور إحالة المتهمين المذكورين على محكمة
جنايات الزقازيق لمحاكمتهم بالمواد سائلة الذكر
فحكمت محكمة الجنايات المشار اليها
بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ طبقاً للمواد سائلة
الذكر و ١٧ عقوبات بمقابلة كل من طه عطيه
الحزواوي ومصطفى احمد قنديل بالاشغال الشاقة
عشر سنوات ينضم لهما مدة حبسهما الاحتياطي
قرر المحكوم عليهما ظنهما في هذا الحكم
بطريق النقض والابرام الاول في ٢ مارس سنة
١٩٢٠ والثاني في ١ منه وقدم المحامي عن ثانيهما
فقط تقريراً بأسباب طعن موكله في ٩ مارس

سنة ١٩٢٠

اثرها بطرف خارج عن ارادة المتهم . فلا بد أن ينص
الحكم على هذا الركن والا كان محلاً للنقض

ومع ذلك فليس من الضروري أن ينص الحكم
على ذلك بعبارة صريحة ولا أن يستعمل الفاظ القانون
نفسها طالما أن « الوقائع الثابتة في الحكم مشتملة في نفسها
على ما يستفاد منه أن أثر الجريمة قد نجا بطرف خارج
عن ارادة المتهم »

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرام

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات صاحب السعادة محمد عمرز باشا ومسيو
سودان وصاحب السعادة محمد صالح باشا وصاحب
العزة عبد الرحمن رضا بك المستشارين بها
وصاحب العزة رزق الله سميكه بك رئيس نيابة
بالاستئناف وحضرة احمد حمدي افندي كاتب
المحكمة . أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

طه عطيه الحزواوي عمره ٢٥ سنة صناعته
فلاح مقيم بأبى طوالة مركز منيا القمح شرقية
ومصطفى احمد قنديل عمره ٢٦ سنة صناعته فلاح
مقيم بأبى طوالة مركز منيا القمح شرقية . وحضر
عن ثانيهما محام ولم يحضر الاول

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٩٨٢ سنة

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المتقدمة في يوم الثلاثاء ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠
الموافق ١٢ شوال سنة ١٣٣٨

٤٢

التقص في الاحكام الموضوعية
محكمة التقص والابرار ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠
التلخيص

لا يقبل الطعن بطريق التقص الا في الاحكام
الموضوعية فلا يقبل تقص الحكم الصادر من محكمة الجنيح
الاستئنافية القاضي بالتاء الحكم المستأنف وباختصاص
الحكمة الجزئية بالتفصيل في الدعوى

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة التقص والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات صاحب الدماء محمد محرز باشا ومسيو
سودان وصاحب السعادة محمد صالح باشا وصاحب
العرز عبد الرحمن رضا بك المستشارين بهما وصاحب
العرز رزق الله بك سميحه رئيس نيابة الاستئناف
وحضرة احمد حمدي افندي كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

رزق الله بك جرجس عمره من
ذوي الاملاك مقيم بكفر الجالموس الحاضر
بنفسه في الجلسة

ومجلسه اليوم المحددة لنظر هذا الطعن
سمعت أقوال وطلبات النيابة العمومية والحاضر
عن المتهم الثاني دون الاول الذي لم يحضر كما هو
موضح بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال
الحامي عن الطاعن الثاني والاطلاع على الاوراق
والمداولة قانوناً :

حيث ان طلب التقص صحيح شكلاً
وحيث ان الطاعن الاول لم يقدم أسباباً
لظنه فلذا يكون هذا الطعن غير مقبول شكلاً
وحيث ان الطعن المقدم من الثاني مقبول شكلاً
وحيث انه يتعين في الواقع لكي يكون
الشروع مطابقاً عليه ان لا يكون خاب اثره الا
لظرف خارج عن ارادة الفاعل ومن ثم كان
من اللازم ذكر هذا الركن الجوهرى في الحكم
وحيث انه ليس من اللازم مع ذلك ان
يذكر في الحكم بالفاظ صريحة بل وان لا يوضح
فيه بالفاظ القانون لانه يكفى ان تكون الوقائع
الثابتة في الحكم مشتملة في نفسها على ما يستفاد
منه ان اثر الجريمة قد خاب لظرف خارج عن
ارادة المتهم وهو ما اشتمل عليه الحكم المطعون فيه
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بالنسبة
للاول ورفضه بالنسبة للثاني

والايرام وقدم تقريراً بأسباب طعنه في ١٦ مارس

ضد

النيابة العمومية في قضيتها مرة ١٠٤٠ سنة ١٩٢٠

وبجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن
سمعت أقوال وطلبات النيابة ومحامي المدعى
المدنى وكذا التهم الموضحة بحضور الجلسة
المحكمة

١٩١٩ - ١٩٢٠ المقيدة بمجدول المحكمة مرة
١٤٨٤ سنة ٣٧ قضائه وجر جس مليكة افندى
مدنى مدنى

وقائع الدعوى

بعد سماع أقوال وطلبات النيابة العمومية
ومحامي المدعى المدنى والمتهم والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

انتهت النيابة العمومية المتهم المذكور بانه
في ١٠ يولييه سنه ١٩١٨ بلغ كذباً مع سؤال القصد
سعادة النائب العمومى ونيابة الموسيقى في حق
جر جس افندى مايكه بانه زور وقفية نسب
صدورها لوالده ومخالصة محررة عليه ايضاً
وطلبت من محكمة جنح الموسيقى الجزئية
معاقبته على ذلك قانونا ودخل المحبى عليه مدعياً
بحق مدنى في هذه الدعوى . بتاريخ ٢٦ يناير
سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة الجنبج الجزئية المذكورة
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى

حيث ان الطعن صحيح شكلاً
وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يفصل
في موضوع التهمة واذن لا يسوغ رفع نقض عنه
فبناء عليه

حكمت المحكمة بعدم قبول هذا الطعن
هذا ما حكمت به المحكمة بجلسته العائنية
المنعقدة في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠ الموافق ١٢
شوال سنة ١٣٣٨

فاستأنف المدعى المدنى حكمها هذا في
٤ فبراير سنة ١٩٢٠

٢٢

اليمين الحاسمة وطرق الاثبات الاخرى

محكمة لادامر الجزئية ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩

التلخيص

لامانع يمنع الخصوم من توجيه اليمين الحاسمة بعد
تقديم طرق اثبات اخرى أوحى عند عدم نجاح هذه
الطرق الاخرى

وبتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت
محكمة جنح مصر الابتدائية الاهلية بصفة
استثنائية ببناء الحكم المستأنف وباختصاص
محكمة الموسيقى بنظر هذه القضية وبالزام
المتهم بالمصاريف و٥٠٤ قرشاً آتباب محاماة

وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ قرر المتهم
طعنه في هذا الحكم الاخير بطريق النقض

باسم صاحب المظلة نؤاد الاول سلطان مصر
محكمة الاقصر الجزئية الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المتقدمة علنا
يسراى المحكمة في يوم الاربعاء ١٧ ديسمبر
سنة ١٩١٩ الموافق ٢٤ ربيع اول سنة ١٣٣٨ تحت

رئاسة حضرة احمد نشأت افندى القاضى وحضور

عبد الفتى حسين افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى

في قضية احمد محمد احمد عبد القادر عن نفسه
وولى أمر ابنه القاصر عبد اللطيف احمد

ضد

فلك حماد عن نفسها ووصيه على أولادها
القصر احمد ومحمد وانيسه أولاد المرحوم يوسف
محمد الصن ثم حلاوه يوسف محمد الصن وسكينة
يوسف محمد وزنوبه يوسف محمد وفاطمة
يوسف محمد

الواردة الجدول نمرة ٣٣٩ سنة ١٩١٩

رفع المدعى هذه الدعوى وطلب فيها الحكم
له بصفته المذكورة أولا بدفع مبلغ ١٦٣٠ قرشا
صاغاً قيمة ما يستحقه فى الصاغ التروك عن
زوجته نسومه يوسف محمد - ثانياً بثبوت ملكيته
الى ١٥ ط شايه فى ١٨ ط و ٨ ف والى سبعة
اذرع شايه فى منزل مساحته مائة ذراع مبنى
بالطوب المصرى دور واحد والى سبعة اذرع
شايه فى منزل مساحته مائة ذراع بدون بناء

والى اثنين وعشرين ذراعاً شايه فى منزل مساحته
٣٠٠ ذراع مبنى بالطوب المصرى دور واحد
حسب الحدود والمعلم الميئنه بالكشف العرفى
المقدم منه وتسليمها اليه والزام المدعى عليهم
بالمصاريف واتمام المحاماة

المدعى عليها الاولى قالت بلسان الحاضر
عنها انها لا تنازع المدعى فى المقارات المذكورة
الا فى المنزل الكبير الذى مساحته ٣٠٠ ذراع
فانه يباع لها من المورث الاصلى يوسف محمد
الصن اما المصاغات فلم تترك المورثة منها شيئاً
زنوبه يوسف وسكينة يوسف انكرتا

ان المورثة تركت مصاغاً

الحاضر عن المدعى تنازل عن المطالبة بشئ
فى المنزل المباع المدعى عليها الاولى وصم على
بأبى الطلبات واركتن فى اثبات المصاغ على
اليئنه

والمحكمة بتاريخ ٢٠ اغسطس حكمت

باحالة الدعوى على التحقيق وبتاريخ ٢٦ نوفمبر
سنة ١٩١٩ بعد ان سمعت المحكمة شهادة شهود
المدعى طلب الحاضر عنه تحليف المدعى عليهم
اليين الحاسمه بان المورثة لم تترك مصاغاً
الحاضر عن المدعى عليها الاولى قال بأن

هذه اليين احتياطية

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

حيث ان حضرة وكيل المدعي بمدان سمعت شهادة الشهود طلب تخليف المدعي عليهم اليمين الحاسمة

وحيث ان حضرة وكيل المدعي عليهم قال ان هذه اليمين احتياطية وكان يمكنه القول بأن المدعي بدلا من ان يطلبها من باب الاحتياط في اول الأمر - فيسقط حقه في الاثبات بالشهود (ماده ٢٢٥ مدني) او يفهمه القاضي كما يرى المسيو دوهلس في كتابه عن القانون المدني (جزء ٤ صحيفة ١٧٣) ولما هو ظاهر من نص المادة ١٦٦ مرافعات بأن يتنازل عن الاثبات باليمين ان كان مصمما على اليمين والا فلا يلتفت الى مسألة اليمين ويسير في الطريق الأخرى لان توجيه اليمين نوع من الصلح لم يستوف شرائطه هنا - فبدلا من ذلك انتظر حتى رأى نفسه عاجزا عن الاثبات بالشهود فطلب اليمين وحيث ان هناك خلافا بين الحالتين اذ ليس عندنا قرينة واحدة على ذلك وكان من الجائز ان تسمح المحكمة للمدعي بشهود آخرين خصوصا وان شهود نفس المدعي هم الذين سمعوا فقط ولم يوافقوه ولا تخفى حالة الشهود والمدعي استعمل حقا قانونيا اذ لم يلتجئ الى طرق أخرى وطلب معها اليمين احتياطيا بل طلبها وحدها فوجب على القاضي قبولها ولا يمكن رفضها بآية حجة ولا يجوز تضييع الحقوق لمجرد احتمال وقد

نصت لجنة المراقبة القضائية على حالتنا بالذات (ونحن نوافقها كل الموافقة) قائلة لا مانع يمنع الخصوم من توجيه اليمين بمد تقديم طرق اثبات أخرى او حتى عند عدم نجاح هذه الطرق الأخرى (انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٩١٣ صحيفة ١٣١ الى ٤١٠)

وحيث انه في الواقع بعد أن يحكم الخصم دمة خصمه لا يمكن ان يرتاح ضمير القاضي للحكم في الدعوى دون ان يترك الحكم لذلك الحكم الذي لا يمكن الخصم المطلوب تخليفه ان يقول فيه كلمة واحدة والذي زادت سلطته عن سلطة القاضي لان احكامه لا تستأنف ولا تلتبس اعادة النظر فيها ولا بد ان يكون ذلك من أهم الاسباب التي جعلت بعض القوانين تجيز طلب اليمين الحاسمة من باب الاحتياط وانه اذا قدمت مع اليمين اوجه أخرى فلا تعتبر اليمين موجهة الا في حالة عدم نجاح الطرق الأخرى (المادة ١٨ و ١٩ من القانون الاساسي كما جاء في كتاب الاستاذ ابو هيف صحيفة ٤٧٥) وصحيفة ٤٧٦ وقد انتقد الاستاذ ابو هيف بحق عدم قبول اليمين من باب الاحتياط صحيفة ٤٧٥ وحيث انه فضلا عما تقدم فان القانون الفرنسي اجاز توجيه اليمين في اي حالة كانت عليها الدعوى (المادة ١٣٦٠ مدني) ولذلك مسلم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة الاقصر الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المتعددة علنا يوم

السبت ١٤ فبراير سنة ٩٢٠ و ٢٤ جماد الاول

سنة ١٣٣٨ تحت رئاسة حضرة احمد نشأت افندي

القاضي ومحضر شنوده مقاربوس الكاتب

صدر المحكم الآتي

في القضية المدنية نمرة ١٥ سنة ٩٢٠ القائمة

السيد افندي حسن سيد

ضد

عبد الله حسن عبيد

قال المدعى ان المدعى عليه استدان منه

بأرض ٢٥ نوفمبر سنة ٩١٦ مبلغ ١١٤ جنيهًا وفي نظير

تلك رهن له منزلا مبيتا بالعريضة لمدة سنتين

وبعد انتهائهما دفع له المدعى عليه ٥٦ جنيهًا وتبقى

عليه ٥ جنيهًا من الدين طالبه به فلم يدفع فرفع

هذه الدعوى يطلب المحكم له بمبلغ ٥٨ ج

ومبلغ ١ جنيه و ٦٥٠ مليا مصاريف العقد الجمله

٥٩ جنيه و ٦٥٥ مليم والفوائد باعتبار المائة تسعة

من يوم ٢٥ نوفمبر سنة ٩١٨ وحسب العين المرهونة

لحين السداد مع المصاريف واتعاب المحاماه والنفاذ

وارتكن على عقد الرهن الذي قدمه

والحاضر مع المدعى عليه دفع الدعوى

بان اصل الدين ٩٠ جنيهًا وعند استلامه اتفق

المدعي مع المدعى عليه على ان تكون الفائدة

بامكان توجيهها في الاستئناف وبالطبع كانت

قدمت واجهًا أخرى ولم تنجح بالفعل امام المحكمة

الابتدائية (وفي حالتنا خشي المدعى فقط عدم

النجاح)

ولذلك أيضًا رأى علماء القانون الفرنسي

جواز طلب اليمين من باب الاحتياط (انظر

كتاب الميسو دو هلس جزء ٤ صحيفة ١٧٣ نمرة

٣٣) وخالقهم القضاء بحجة انها تصبح متممة

واليمين المتممة من حق القاضي فقط . ليكن

كذلك وأي قاض لا يوجهها للأسباب التي تقدمت

وكل قاض طبعًا يود ان ينقل مسئوليته امام

ضميره ليريمحه راحة تامة الى رضاء صاحب المصلحة

بذمة خصمه والى ذمة الخصم الآخر

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورًا بتحليف المدعي

عليه اليمين الحاسمة على ان المتوفاه نسومه

يوسف محمد لم تترك المصاغات المينة بمرضة

الدعوى

٤٥

اليمين والربا الفاحش

محكمة الاقصر ١٤ فبراير سنة ٩٢٠

التلخيص

لا يجوز تحليف شخص اليمين الحاسمة على انه لم يقرض

آخر مبلغًا بالربا الفاحش

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
حيث ان المدعى عليه بعد ان طلب الاحالة
على التحقيق طلب تخليف المدعى اليمين الخامسة
على ان المعاملة بينهما لم تكن بالرأيا الفاحش (١٤)
في المئة تقريبا)
وحيث انه يجب البحث فيها اذا كان هذا
الطلب مقبولا ام لا

وحيث ان اليمين نوع من انواع الصلح فما
يجوز فيه الصلح والتنازل عنه لا يجوز فيه توجيه
اليمين الخامسة كالاحوال الشخصية ومسائل
الاختخاب وكل ما هو داخل في النظام العام وبما
يدخل في النظام العام القوانين التي تحدد الفوائد
وقد حكمت المحكمة في ذلك (راجع اوبري ورو
جزء ٨٠ صفحة ١٨٧ و بودري لا كاتبري جزء ٢٠ صفحة
٩٣٣ وحكم محكمة الاستئناف المختلط باسكندرية
الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٠ المنشور بمجموعة
التشريع والقضاء المختلط السنة الثانية صفحة ٢٢٣
المشار اليه في لئتر جزء اول من سنة ١٨٧٥ الى
١٨٩٥ صفحة ٤٣٩ نمرة ٣٧٥٦ وبوريلي جزء
اول صفحة ٨١٠ نوته ٤ حرف (د) تطبيقا على كلمتي
يمين حاسمة وايضا حكم محكمة الاستئناف
المختطلة باسكندرية الصادر في ٤ ابريل سنة
١٩٠٠ بمجموعة رسمية سنة ٩١٥ صفحة ٢٥٨ ومجموعة
التشريع والقضاء المختلط السنة الثانية عشر صفحة

باعتبار ١٥ في المائة وكتب المقد بمبلغ ١١٤ جنيه
اي ان هناك ٢٤ جنيه فوايد وفي ١٧ سبتمبر
سنة ٩١٧ مدد المدعى عليه ٥٦ جنيها من الدين
ولما مضى ميعاد السداد اتفق المدعى عليه ان
يؤجر للمدعى عليه المنزل بايجار شهري قدره
٦٥ قرشا لان المدعى عليه هو الذي كان واضعا يده
على منزله من قبل وذلك بسبب اضافة فوائد
الدين من الاصل على المبلغ الاصيل

والحاضر عن المدعى قال ان المنزل مؤجر
الى المدعى عليه من ابتداء الرهن وكان المدعى
عليه يدفع قيمة الايجار شهريا وانسكرا هناك
فوائد اضيفت على الدين وقال اذا حسبنا فوائد
التسعين جنيها التي يقول عنها المدعى عليه باعتبار
١٥ في المائة لانكون ٢٤ جنيها والحاضر مع
المدعى عليه قال ان الفوائد كانت باعتبار المايه
١٤ تقريبا وقال : ثبتت باليدنه انه اضيف على
المبلغ ربا فاحش وطلب الاحالة على التحقيق
والحاضر عن المدعى عارض في طلب الاحالة
على التحقيق

بعد ذلك طلب الحاضر مع المدعى عليه
تخليف المدعى اليمين الخامسة على ان المعاملة بينهما
لم تكن بالرأيا الفاحش والحاضر عن المدعى
عارض في ذلك وتأجل النطق بالحكم عليه اليوم
مع تقديم مذكرات

١٩٨ وهذا الحكم مشار اليه في لنتز جزء ثانى لارتكاب جريمة اخرى ضد الدين والشرف
صفحة ٤٦٥ بند ٩٠٢٥ والقانون

وحيث انه فضلا عن ذلك فالمعاملة بالربا
الفاحش جريمة وتحليف متهم على عدم ارتكاب
جريمة غير جائز
وحيث انه قد يرد على ذلك بان يقال ان
جريمة الربا الفاحش لا تكون الا بالمادة فاذا
كان من يراد تحليفه لم يسبق له الاقتراض بالربا
الفاحش فلا جريمة ولا مانع من تحليفه كما يقول
(دمولومب) ولكن الاقتراض بالربا الفاحش
اول مرة هو ركن من اركان جريمة الربا الفاحش
تتمتع بانعامه هذا فضلا عن انه ليس من الحكمة
البحث في ذلك في قضية مدنية الا انه اذا قال
طالب اليمين ان هذه اول مرة خلصه اقرض
فيها بالربا الفاحش فهل ينتظر من خصمه ان يقول
ان ذلك ثاني مرة ويكلف باثبات ذلك ؟ من
ذلك يرى أن رأى دمولومب نظرية لا يمكن ان
تتمشى مع العمل خطوة واحدة

وحيث ان المدعى عليه استند في محضر
الجلسة لاثبات الربا الفاحش على انه عند مضي
الميعاد المحدد في سند الرهن اجر له المدعى
المتردد المرهون لانه كان واضعا يده عليه بلا ايجار
بسبب اضافة التوائد على الدين الحقيقي في
السند
وحيث ان المدعى رد على ذلك في محضر
الجلسة بان المنزل مؤجر من ابتداء الرهن
(المدعى عليه لم يستطع اثبات مسألة الايجار
بالكتابة وقدم فقط مشروع عقد قال ان المدعى
لم يقبل الامضاء عليه) وجاء المدعى في المذكرة
وقال انه من رجال المروءة والمؤجر لا يأخذ فوائد
على دينه الا بحد الاستحقاق ومدة السنتين التي
اعطى المدعى عليه اياها للسداد كانت رحمة به
وحيث انه لذلك ترى المحكمة وجها للطلب
الاحالة على التحقيق

بناء عليه

حكمت المحكمة تمهيدا باحالة القضية على
التحقيق ليثبت المدعى عليه بكافة الطرق القانونية
بما فيها البيئة الربا الفاحش وان اصل المبلغ ٩٠
جنيها والمدعى النفي بالطرق ذاتها وحددت
للتحقيق جلسه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ وعلى الطرفين
احضار شهودهما للجلسة المذكورة

وحيث انه لذلك يقول اليمين يمرض مصلحة
نفس طالب اليمين للخطر الشديد لميل خصمه
ميلاً طبيعياً المخلص من جريمة او حتى ما يشين
اذا فقط ويرتكب به امر ممنوع لتحليف
شخص على عدم ارتكاب جريمة ولا شك عندى
الهم الا في النادر جدا والنادر لاحكم له ان
توجيه اليمين الحاسمة لمثل هذا يشجعه ويضطره

٤٦

وادريس محمد وابراهيم محمد

الواردة الجدول نمرة ٥٦٤ سنة ١٩١٩

طلب المدعي الحكم بتثبيت ملكيته الى
الجل المين بانعريضة وتسليمه له من المدعي عليه
الخامس والزام الاربعة الاول بالمصاريف
والاتباب وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بلا
كفالة . وبالجلسة دفع الحاضر مع المدعي عليهما
الاولين جواز نظر الدعوى مرتكنا على ما قاله
بالجلسة . وباقى الخصوم سمعت اقوالهم وتدونت
بالحضر والمحكمة منست الدفع الفرعى للموضوع
المحكمة

« عن الدفع الفرعى »

حيث أن الحاضر مع المدعي عليهما الاولين
دفع فرعياً بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
فيها لأن المدعى سبق له الادعاء بحق مدنى امام
المحكمة الجنائية فى القضية نمرة ٣٢٦ سنة ١٩١٨
التي اتهم فيها ثالث ورابع المدعى عليهم بسرقة
الجل المطالب به الآن واول وثائق المدعى عليهم
باخفائه مع علمهما بالسرقة وقد قضت المحكمة
الجنائية ببراءة المتهمين ورفض دعوى المدعى
المدنى والزامه بمصاريف دعواه

وحيث ان الحاضر مع المدعى رد على ذلك
بأن دعواه بالامس انما كانت المطالبة بمبلغ
الفقرش قيمة ماله من الضرر من الفعل الجنائى
ولم يطلب تثبيت ملكيته الى الجمل المسروق أو

طلب التعويض والحكم الجنائى

محكمة سوهاج الاهلية ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

التخليص

(١) المطالبة بتعويض امام المحكمة الجنائية عن
عن الفعل الجنائى نفسه لا يمنع من المطالبة امام المحكمة
المدنية بالحق الذي حصل الاعتداء عليه على شرط أن
لا يكون الحكم الجنائى قد تناول الفصل في ذلك الحق
(٢) قوة الشيء المقضى به وان كانت تتعلق
عادة بنص الحكم لا بأس به الا ان بعض الاسباب قد
تكون مع النص مجوعاً لا ينجز
(٣) حكم المحكمة الجنائية له امام المحكمة المدنية
قوة الشيء المقضى به نهائياً فيما يخص بأوجه النزاع التي
فصل فيها

ملحوظة - اشار هذا الحكم الى حكم محكمة
اسيوط الاهلية المدرج بمجلة الشرائع سنة ثالثة عدد ٥
نمرة ٨٥ والى حكم محكمة الاسكندرية الاهلية المدرج
بمجلة الشرائع سنة ثالثة عدد ٦ نمرة ٢٠٧

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة سوهاج الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المتقدمة علنا
بالمحكمة يوم الثلاثاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

رئاسة حضرة موافى علام افندي القاضى

وحضور فهمى عطيه افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى

فى قضية محمد عبد الرحمن ضد مبروك

محمد وعبد الرحيم مبروك وعبد الاله احمد حسين

قيمته التي قدرها في التحقيق بمبلغ خمسة وثلاثين
جنيهاً وعلى هذا فالدعويان تحتلفان موضوعاً
وسبباً

وحيث أن المسلم به أن المطالبة بتعويض
امام المحكمة الجنائية عن الفعل الجنائي نفسه
لا يمنع من المطالبة امام المحكمة المدنية بالحق
الذي حصل الاعتداء عليه على شرط أن لا يكون
الحكم الجنائي قد تناول الفصل في ذلك الحق
وحيث انه يجب اذن الرجوع الى الحكم
الجنائي الصادر في قضية الجنحة نمرة ٣٢٦ سنة

١٩١٨ لمعرفة ما اذا كان فصل في موضوع ملكية
الجلل المطروح الآن امام المحكمة ام لا

وحيث تبين من الاطلاع على الحكم
المذكور انه ارتكن في اسبابه على عدم ثبوت
ملكية الجلل للمدعى

وحيث انه وان كانت قوة الشيء المقضي به
تتعلق عادة بنص الحكم لا بأسبابه الا أن بعض
الاسباب قد تكون مع النص مجموعاً لا يتجزأ

(حكم محكمة اسبوط الاهلية. الشرائع سنة
ثالثة عدد ٥ نمرة ٨٥)

وحيث أن المحكمة الجنائية قد فصلت
بحكمها هذا في موضوع ملكية الجلل الذي
جر الى البحث في موضوع السرقة القائم عليه
الدعويان الجنائي والمدني. ولا شك في أن حكم
المحكمة الجنائية له امام المحكمة المدنية قوة
الشيء المقضي به نهائياً فيما يختص باوجه النزاع
التي فصل فيها (حكم محكمة اسكندرية الاهلية
الشرائع سنة ثالثة عدد ٦ نمرة ٢٠٧)

وحيث مما تقدم يكون الدفع القرعي في
محله ويتم قبوله

وحيث انه مع قبول ذلك الدفع فلا محل
اذن للبحث في الموضوع
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل في موضوعها والزمتم
المدعى بالمصاريف ومبلغ ٥٠ قرشاً مقابل محاماه

القوانين والقرارات والمسورات

محاكم الاخطاء

الشروط المطلوبة لترشيح الاعضاء

اصدرت وزارة الحفائية المنشور الآتى
عن الشروط المطلوب توفرها لترشيح اعضاء
محاكم الاخطاء :

تنتهى مدة اشتغال الاعيان بمحاكم
الاخطاء في السنة الحالية في ٢٨ ديسمبر الآتى
عملا بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٩
لسنة ١٩١٣ ويتمين تجديدهم من اول يناير
سنة ١٩٢١

فليرجو ارسال قائمة بحيث تصل الى الوزارة
قبل اليوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ باسماء الاعيان
الذين يرى تدبيرهم بمراعاة الشروط المنصوص
عليها في المادة الرابعة من قانون محاكم الاخطاء
مع ملاحظة القواعد الآتية

اولا - ان لا تكون بين الاعيان المشتغلين
في المحكمة الواحدة صلة قرابة او نسب او
مصاهرة (منشور رقم ٦٦٤٥ الرقم ٢٠ مايو
سنة ٢٠

ثانيا - ان لا يجدد انتخاب الاعضاء الذين
كثرت تبصيرهم عن الجلسات او كان بينهم وبين

امتداد اجل المحاكم المختلطة

لغاية اول مايو سنة ١٩٢١

نشرت الجريدة الرسمية (العدد ٩٢ غير
اعتيادي) قانونا (نمرة ٤٢ لسنة ١٩٢٠) بامتداد
اجل المحاكم المختلطة لغاية اول مايو سنة ١٩٢١
هذا نصه بدو المقدمة :

وحيث ان حكومتنا بالاتفاق مع
الحكومات صاحبات الشأن ما عدا حكومة
هولنده التي لم تيسر بموافقتها بعد قد وافقت
على مد اجل المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفائية وموافقة
رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - يصير مد اجل المحاكم المختلطة المصرية
لغاية اول مايو سنة ١٩٢١ .

ولا يسرى مفعول هذا المرسوم على رعايا
حكومة هولنده الا بعد موافقة الحكومة
المذكورة وصدر مرسوم بذلك .

٢ - علي وزير الحفائية تنفيذ مرسومنا هذا
صدر بمرأى رأس التين في ٢١ اكتوبر

سنة ١٩٢٠

قانون نمرة ٣٩ لسنة ١٩٢٠

قانون خاص بالأحكام التأديبية في الجامع الأزهر

وفي المعاهد الدينية العلمية الإسلامية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة

١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية

العلمية الإسلامية ،

ونظراً لأن اشتغال طلبة العلم والمدرسين

والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم

وتأدية واجباتهم مما يؤدي إلى عدم قيام المعاهد

بما هو مطلوب منها للعالم الإسلامي ،

ونظراً لأن كثيراً من لا يشعرون بالواجب

عليهم فلاندسوا بين طلبة المعاهد واتخذوا احترام

هذه الامكنة الدينية وعدم اباحة التعرض لها

ذريعة لالقاء بذور المشاغبات وبث الآراء الفاسدة

في الانحياز مما ينجم عنه إخلال الأمن العام ،

وبما ان مجلس الأزهر الاعلى اقترح الاحكام

الآتية تنمياً وتفصيلاً لما جاء في القانون رقم ١٠

لسنة ١٩١١ ،

فبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس

الوزراء ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - كل مدرس أو موظف في الجامع

الأزهر أو في أحد المعاهد الدينية العلمية

الإسلامية يشتغل داخل الجامع الأزهر أو غيره

زملاتهم خلف شديد أو كانت تصرفاتهم في

القضايا بحيث تحدث الشك في كفايتهم أو في

نزاهتهم (منشور نمرة ٥٥٤ الرقم ٢٣ سبتمبر

سنة ١٩١٢) وعلى العموم كل من كان بقاؤه في

قضاء الاخطا غير متفق مع مصلحة العمل

ويشترط ان تين بمباراة واضحة الاسباب التي

تدعو الى استبعاد اسم العضو المرشح من جهة

(الادارة - المحكمة - النيابة) لتجديد انتخابه

اذا رأت الجهة الاخرى عدم صلاحيته لذلك

ثالثاً - ان يكون كل اقتراح بتقديم عضو

من الاعضاء (الذين يتجدد انتخابهم) عن ترتيبه

المدون بقوائم العام الماضي مشفوعاً ببيان الاسباب

المبررة لذلك

وكذلك الحال عند تأخيرته ويزاعي على

قدر الامكان الا يقدم عضو جديد على عضو

قديم الا اذا قضت المصلحة بهذا التقديم (المنشور

نمرة ٧٠ رقم ١٥ يونيه سنة ١٩١٢) والمنشور نمرة

١٠١ رقم ٢١ اغسطس سنة ١٩١٢)

وبحسب الحصول من المرشحين على قبولهم

الاشتغال عند التعيين في المحل الذي يصدر به

قرار الوزارة

من المعاهد أو المساجد أو خارجها بالقاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات مما يكون من شأنه أن يفسد من أخلاق الطلبة أو يلهمهم عن طلب العلم أو يخل بالنظام العام أو بحجرة المساجد، يحال على مجلس تأديب ويماقب بإحدى العقوبات الآتية :

١ - الانذار، ٢ - قطع المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً، ٣ - الإيقاف بلا مرتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، ٤ - قصص المرتب، ٥ - التنزيل من درجة إلى التي دونها، ٦ - الرف.

٢ - كل طالب علم منتسب للجامع الأزهر أو لأحد المعاهد الدينية العلمية الإسلامية يشتغل بشئ من الأمور المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون داخل الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها أو يكون له أي علاقة سياسية بأحد الأحزاب أو الجمعيات السياسية يحال على مجلس تأديب ويماقب بإحدى العقوبات الآتية :

١ - الانذار، ٢ - الحرمان من الامتحانات سنة، ٣ - الطرد من الجامع الأزهر أو المعهد لمدة لا تزيد عن سنتين، ٤ - محو الاسم نهائياً.

٣ - كل عالم منتسب للأزهر أو أحد المعاهد الدينية العلمية الإسلامية ولكنه غير داخل في سلك المدرسين أو الموظفين وقع منه داخل

٤ - كل مدرس أو موظف أو طالب علم بالجامع الأزهر أو أحد المعاهد الدينية العلمية الإسلامية أو عالم غير موظف ولا مدرس ولكنه

٥ - كل من يلقي من غير الطلبة والمدرسين والموظفين خطباً أو محاضرات سياسية أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات سياسية أو يعرضها للبيع بالجامع الأزهر أو بأحد المعاهد الدينية العلمية الإسلامية أو المساجد فعلي

مستخدمي الأماكن المذكورة أخرجه . فإذا امتنع وتعدا أخرجه كان لهم أن يستعينوا برجال الحفظ في أخرجه بالقوة

وهذا مع علم الاخلال بتطبيق أحكام قانون العقوبات عند الاقتضاء

٦ - يؤلف مجلس تأديب المدرسين والموظفين واللماء الذين ليسوا بمدرسين ولا بموظفين

- ولكنهم منتسبون للمعاهد الدينية العلمية
الاسلاميه وطلبة العلم في الجامع الازهر او غيره
من المعاهد من أعضاء مجلس او لجنة ادارته
وتكون الاحالة على مجلس التأديب من اختصاص
شيخ الجامع الازهر او شيخ المعهد الذي ينتمي
اليه المتهم
- ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيساً لمجلس
الازهر الاعلى ان يأمر بأحالة اى مدرس او
موظف او عالم غير موظف ولا مدرس منتسب
للمعاهد الدينية العلمية الاسلاميه او طالب علم
من المعاهد الاخرى على مجلس التأديب مباشرة
اذا تبين له ما يقتضى ذلك
- ولشيخ الجامع الازهر أو شيخ المعهد قبل
أن يحيل المتهم على مجلس التأديب أن يندب من
موظفى المعاهد من يقوم بتحقيق التهمة واخذ
اقوال المتهم والشهود وجمع الادلة
- ٧ - يعلن رئيس مجلس التأديب الى من
اقيمت عليه الدعوى موضوع التهمة الموجهة اليه
وكلفه قبل انعقاد الجلسة بخمسة ايام على الاقل
بالحضور امام الجلسة ليدافع عن نفسه شفويًا
ويجوز للمجلس أن يرخص له بالدفاع كتابة
- ٨ - لشيخ الجامع الازهر بصفته رئيساً
لمجلس الازهر الاعلى الحق في ايقاف من تقام عليه
دعوى تأديبية عن تأدية وظيفته حتى يحكم في
الدعوى
- ٩ - يجوز للمدرسين والموظفين دون
غيرهم أن يستأنفوا الاحكام الصادرة عليهم من
مجالس التأديب فيما عدا عقوبتي الانذار وقطع
المرتب مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً
- ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيساً لمجلس
الازهر الاعلى أن يستأنف الاحكام الصادرة
من مجالس التأديب
- ١٠ - يجوز لمجلس التأديب ابتدائياً كان
أو استثنائياً أن يأمر باجراء أى تحقيق يقتضيه
الحال سواء اكان ذلك بنفسه أم بواسطة من
يندبه من اعضائه لهذا الغرض
- ١١ - تستأنف الاحكام الصادرة من مجالس
التأديب امام مجلس الازهر الاعلى ويتبع في
شأنها القواعد والمواعيد الميمنة في الفصل الثاني
من الباب السادس من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١
- ١٢ - تكون مداورات مجالس التأديب
صحيفة متى حضر من الاعضاء سوى الرئيس
المعدل الذي يمكن معه انعقاد مجلس الازهر الاعلى
أو مجالس الادارة أو لجان الادارة طبقاً لنصوص
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ والقوانين المعدلة له
- ١٣ - يفصل مجلس الازهر الاعلى فيما
يستحقه المحكوم عليه من المعاش أو المكافأة
وله أن يحرمه منها كلها أو بعضها
- ١٤ - للمحاكمة التأديبية لامتنع من المحاكمة
الجناية متى كان هناك وجه لذلك

أخبار القضاء والمحاماة

الانعام بالرتبة والنياشين

على موظفي القضاء والنيابة

لمناسبة الاحتفال بعيد الجلوس السلطاني

انعم عظمة السلطان برتبة الباشوية على كل من
احمد زاعب بدر باشا وعبد الرحمن رضا باشا
المستشارين في محكمة الاستئناف الاهلية

وبرتبة البكوية من الدرجة الاولى على كل
من احمد زكي ابو السعود بك وعلي حسين
بك وفوزي جورجى المطيعي بك المستشارين
في محكمة الاستئناف الاهلية . وعلي سالم بك
رئيس نيابة الاستئناف الاهلية وعلي جلال بك
رئيس محكمة الاسكندرية الاهلية ومحمد مصطفى
بك رئيس محكمة مصر الاهلية ومحمد صادق
يونس بك رئيس نيابة اسكندرية وزكى غالى
بك رئيس نيابة مصر المختلطة

وبرتبة البكوية من الدرجة الثانية على حسن
نشأت بك مدير ادارة مكتب الوزير وكل من
مصطفى البحيرى بك وغريال سيدهم بك ومحمد
شمري بك ويوسف فهمي بك وابراهيم عارف
بك ومحمد صديق بك القضاة من الدرجة الاولى

وكل من عبد الحميد ابراهيم بك وابراهيم
ثروت بك وحامد شكري بك وكلاء النيابة من
الدرجة الاولى

وبنيشان النيل من الطبقة الثانية على المسترجون
هوب برسيغال وكيل محكمة الاستئناف الاهلية
وعبد العزيز كحيل باشا المستشار في محكمة
الاستئناف الاهلية

وبه من الطبقة الثالثة على كل من المستر
فرنسيس روبرت ساندروس والمسترجو الهاتون
كري المستشارين في محكمة الاستئناف الاهلية
وسينوستريس سيداروس بك وكيل مدرسة
الحقوق السلطانية

وبه من الطبقة الرابعة على محمد بك زيد
الاستاذ في مدرسة الحقوق السلطانية

قضاة المحاكم الاهلية

قيينات

عين المستر اشلي باول القاضي من الدرجة
الثانية بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قاضيا من
الدرجة الاولى بمحكمة الزقازيق الابتدائية
الاهلية

وعين كل من طه بهجت مراد بك وكيل
النائب العمومي لدى الحاكم الاهلي من الدرجة
الاولى قاضيا من الدرجة الاولى بمحكمة المنصورة
الابتدائية الاهلية وكامل شكري بك وكيل
النائب العمومي لدى الحاكم الاهلي من الدرجة
الثانية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة طنطا
الابتدائية الاهلية وحسن عبدالرحمن بك وكيل
النائب العمومي لدى الحاكم الاهلي من الدرجة
الثانية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة المنصورة
الابتدائية الاهلية

تقالات

قل سليمان السيد سليمان بك القاضي من
الدرجة الثانية بمحكمة المنصورة الابتدائية
الاهلية الى محكمة مصر الابتدائية الاهلية وعبد
الوهاب عزت بك القاضي من الدرجة الثانية
بمحكمة طنطا الابتدائية الاهلية الى محكمة
المنصورة الابتدائية

انتدابات

ندب محمود المرجوشي بك القاضي بمحكمة
طنطا الاهلية للعمل في لجنة المراقبة القضائية
الاهلية بمنصب مفتش ومحمود حسني بك القاضي
بمحكمة طنطا الاهلية قاضيا لمحكمة بندر طنطا
الجزئية وعفيقي عفت بك القاضي بالمحكمة
المذكورة قاضيا لمحكمة السنطة ومحمد نجيب بك
سالم القاضي بمحكمة الزقازيق قاضيا للإحالة بها

وعبد الوهاب عزت بك القاضي بمحكمة
المنصورة الاهلية قاضيا لمحكمة المنصورة الجزئية
وطه بهجت مراد بك القاضي بمحكمة المنصورة
قاضيا لمحكمة طنطا الجزئية الاهلية وحسين فهمي
بك القاضي بمحكمة المنصورة الاهلية قاضيا
لمحكمة شرين الجزئية وموافي علام بك القاضي
بمحكمة بني سويف الابتدائية قاضيا لمحكمة ابر
فر قاص الجزئية وحسن توفيق بك القاضي بمحكمة
اسيوط الكلية قاضيا للإحالة بمديرية اسيوط
ويوسف مينا بك القاضي بمحكمة اسيوط
الاهلية للاشتغال بمحكمة بني سويف الاهلية
ومحمود حلمي سرور بك القاضي بمحكمة اسيوط
الاهلية قاضيا لمحكمة ملوى الجزئية وانتداب
قاضي محكمة اخميم الجزئية لنظر قضايا الاحالة
بمديرية جرجا وحسن مصطفى ثابت بك القاضي
بمحكمة قنا الاهلية قاضيا لمحكمة ادفو الجزئية
ومحمد عبد اللطيف بك القاضي بمحكمة مصر
الاهلية قاضيا لمحكمة الصف الجزئية وبواقيم
ميخائيل بك القاضي بمحكمة مصر قاضيا لمحكمة
الجزيرة الجزئية ومركزية الاهرام وامين حسني بك
ومحمد وطاهر بك القاضيين بمحكمة مصر
الاهلية الاولى لمحكمة الازبكية الجزئية والثاني
للإحالة بها

في النيابة الاهلية

تمينات

عين وكيلًا للنائب العمومي لدى المحاكم
الاهلية كل من أمين زكي افندي القاضي من
الدرجة الثانية بمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية
واحمد محمد خشبة افندي القاضي من الدرجة الثانية
بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية . ومحمد علي افندي
القاضي من الدرجة الثانية بمحكمة الزقازيق
الابتدائية الاهلية وعلى محمد بدوي افندي وعبد
الرازق احمد السنهوري افندي ومحمد عبدالعزيز
كامل افندي مساعدي النيابة لدى المحاكم
الاهلية ومحمد بدر افندي وبدوي خليفه افندي
الحامين واحمد محمد حسن افندي المندوب
القضائي بوزارة الاوقاف السلطانية

توقيات

رعى كل من احمد الصاوي افندي وكيل
نيابة ابشوب الجزئية وعبد الفتاح حسين افندي
وكيل نيابة ابو حمص الجزئية وعبد اللطيف
عمود افندي وكيل نيابة الفيوم من الدرجة
الثالثة الى الدرجة الثانية ومحمد شكرى طلحة
افندي معاون نيابة اسوان مساعداً للنيابة

مدرسة الحقوق السلطانية

تمين عضو في مجلس ادارتها

عين كل من جناب المسيو بيولا كازيلي
المستشار السلطاني وحضرة صاحب العزة على
حسين بك المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية
عضوين لمدة سنة اعتباراً من ١٣ أكتوبر سنة
١٩٢٠ بمجلس ادارة مدرسة الحقوق السلطانية

محاكم الجنايات

تؤلف محكمة جنايات مصر من أول
نوفمبر الى آخر يونيه سنة ١٩٢١ من حضرات
محمد صالح باشا رئيساً والمسيو سودان وحافظ
عبد النبي بك

ومحكمة جنايات طنطا من حضرات مصطفى
فتحى بك والمستر مالك برنت وعلى ثاقب بك
ومحكمة جنايات الاسكندرية والمنصورة
من كحيل باشا والمستر مارشال وعطيه حننى
بك

ومحكمة جنايات الزقازيق من حضرات
احمد راغب بدر باشا وحافظ لطفى بك والمستر
رافعى بك

ومحكمة جنايات بنى سويف من حضرات
ابو بكر مجبى بك والمستر كرى وعلى حسين بك
ومحكمة جنايات اسيوط وقنا من عبد
الرحمن رضا باشا والمستر هل ومتولى غنيم بك

الجلسات المدنية الموقّعة

الجارى والسيد صالح بك وكيل النائب العمومى

من يوم ٢١ نوفمبر لبلوغهما سن الستين

* أعيد عبد الفتاح السيد بك مديرا قلام قسم

القضايا بالخاصة والاقواف السلطانية الى وزارة

الحقائيه وعين استاذًا بمدرسة الحقوق

السلطانية

* عين احمد محمد بك خشبه مديرا لاقلام قسم

القضايا بالاقواف السلطانية

* اقترح على وزارة الحقائيه أن تزيد عدد

أعضاء النيابة العمومية في ميزانية السنة المالية

القادمة، عضواً لزيادة عدد الجنايات زيادة كبيرة

تكاد تبلغ النصف

* ضم حسن مختار رسمى افندى أحد وكلاء

النائب العمومى في محكمة مصر الاهليه الى بعثة

مدرسة الحقوق السلطانية الى اوربا هذا العام

* استقال ابوالمينين سالم افندى وكيل نيابة

قوص الجزئية من وظيفته ليسافر الى اوروبا

ويحصل على الدكتوراه في الحقوق

نظراً لتغيب بعض حضرات المستشارين في

محكمة الاستئناف الاهليه باوروبا تمدت

الجلسات المدنية بها مؤقتاً كما يأتى ابتداء من

اول نوفمبر سنة ١٩٢٠

تعمد دائرة من حضرات صاحب المالى احمد

طلعت باشا والمستركا لوبانى والمستركا لباكوت

في يومى الثلاثاء والاربعاء . وتعمد دائرة من

حضرات احمد عرفان بك واحمد زكى ابوالسمود

بك وفوزي جورجى الطيعى بك في يومى

الاثنين والثلاثاء وتعمد في يوم الخميس للتوزيع .

وتعمد دائرة أخرى في ايام الثلاثاء والاربعاء

والخميس من كل اسبوع من حضرات محمد محرز باشا

والمستر كرشو وصالح حتى بك

اخبار مختلفه

* يحال الى المساش كل من ذيعترى مقار بك

وكيل محكمة الاسكندرية الاهليه من يوم ٢٣

فهرس العدد الخامس

المباحث القانونية والتشريعية

- ٢٢٥ ص مركز الوارث في القوانين المصرية - للاستاذ على زكي بك العراقي
٢٣٨ التعاقد بالراسلة - للاستاذ سامي افندي الجريديني
الاحكام

- ٢٤٣ طالب الحجر - قرار المجلس الحسبي العالي ٤ يناير سنة ١٩١٤
٢٤٥ اختصاص المجلس بالنسبة للموطن - قرار المجلس الحسبي العالي ٢١ نوفمبر سنة ٩١٥
٢٤٧ بيع ملك القاصر تنفيذاً لحكم - قرار المجلس الحسبي العالي ١٩ يوليو سنة ٩١١
٣٤٩ اقرار الوصي بالدين - قرار المجلس الحسبي العالي ٢٧ يونيو سنة ٩١٦
٢٥٢ الفموض والخافعة بين منظوق الحكم وحيثاته - محكمة النقض والابرار ٢٩ يونيو سنة ٩٢٠
٢٥٣ الشروع في الجريمة - محكمة النقض والابرار ٢٩ يونيو سنة ٩٢٠
٢٥٥ النقص في الاحكام الموضوعية - محكمة النقض والابرار ٢٩ يونيو سنة ٩٢٠
٢٥٦ التمييز الخاصة وطرق الاثبات الاخرى - محكمة الاقصير الجزئية ١٧ ديسمبر سنة ٩١٩
٢٠٩ التمييز والربا الفاحش - محكمة الاقصير الجزئية ١٤ فبراير سنة ٩٢٩
٢٦٢ طلب التمريض والحكم الجنائي - محكمة سوهاج ٢٥ نوفمبر سنة ٩١٩
القوانين والقرارات والمنشورات

- ٢١٤ امتداد اجل المحاكم المختلطة لنفاية أول مايو سنة ١٩٢١ - محاكم الاخطاط (الشروط
المطلوبة لترشيح الاعضاء) - قانون خاص بالاحكام التأديبية في الجلسم الازهر
والمعاهد التابعة له
٢٦٤

اخبار القضاء والمحاماة

- الانعام بالرتب والتياشين على موظفي القضاء والنيابة - قضاة المحاكم الاهلية (تعيينات
وتنقلات واتدابات) في النيابة الاهلية (تعيينات وترقيات) - مدرسة الحقوق السلطانية
(تعيين عضوين في مجلس ادارتها) - محاكم الجنائيات (تأليفها من نوفمبر سنة ٩٢٠
الى يونيو سنة ٩٢١) (الجلسات المدنية المؤقعة - اخبار مختلطة
٢٦٨

المحاماة

مصر في اول ديسمبر سنة ١٩٢٠

المباحث القانونية والتشريعة

الاختصاص ودعوى الضمان

للاستاذ مرقس افندى فبى المحامى

أيزول الاختصاص الاهلى باختصاص ضمان اجنبى

وكان داخلا ضمن اختصاصها

فقه محكمة الاستئناف

هذه نصوص الاحكام منقولة بالحرف :

أول يونيو سنة ٩٩ . مجموعة سنة أولى .

صفحة ١٠٢ : « عدم اختصاص المحكمة بدعوى

الضمان لا يفر شيئاً من اختصاصها بالدعوى

الاصلية . فاذا كان الخصوم فى الدعوى الاصلية

من رعايا الحكومة المحلية . وأدخل بعضهم

فى الدعوى أجنبياً بصفته ضامناً فلا يترتب على

دعوى الضمان هذه عدم اختصاص المحكمة

بالدعوى الاصلية وتبقى مختصة بالنظر فيها دون

دعوى الضمان »

١٥ ابريل سنة ١٩٠٦ . مجموعة سنة ٨ عدد

يحسن أن نأتى فى صدر البحث برأى محكمة

الاستئناف فى هذا الموضوع . نصفنا المجموعة

الرسمية ، من أول عهدنا الى اليوم ، فوجدنا

أن هذا النزاع حكمت فيه محكمة الاستئناف

خمس مرات

فى أربعة أحكام صدرت من دوائر مختلفة

بين سنة ١٨٩٧ و سنة ١٩١٠ تقرر صراحة أن

مخاصمة ضمان أجنبى لدى المحكمة المختلطة

لا يمكن أن يكون من شأنه عدم اختصاص

المحكمة الاهلية بالقضاء فيما رفع اليها من قبل

يبقى ثابتاً لاهمها في ذلك ما مستحكم به المحكمه المختلطة في نفس الملكية المطروح أمامها الفصل فيها

أما الحكم الخامس فصادر في ٣٠ مايو سنة ٩١٠. وهو في قضائه صواب. وان كانت نظريته القانونية لاسند لها

واقعه الحكم كما يظهر من نصه: أن مجلساً أجنبياً قرر بنقل عظام ميت. فنفذ عمال البطريركية أمره فرفع أهل المتوفى دعوى على البطريركية خاتمة وقرروا في صحيفة الدعوى أن الذي ارتكب العمل الموجب للمسئولية انما هو ذلك المجلس الاجنبى. (كذا في وقائع الحكم). غير أنهم يطالبون البطريركية خاتمة وحدها بالتعويض كان لا بد أن يقوم في نفس المطلاع على الدعوى اعتراض قوى فاته لا يجوز عدلا ولا قانونا ان يعترف من وقعت عليه الجنحة أو شبهها ان مرتكبها الاصلى والمسؤل عنها هو زيد ثم يتركه ويختصم بكرة بسببها

قالت محكمة الاستئناف في حكمها انه مع اعتراف المدعى بان الذي خالف القانون وارتكب الواقعة المطلوب تعويضها هو اجنبى خاضع لقضاء المحكمة المختلطة. فيجب ان تقام للدعوى عليه لانه الخضم الحقيقي فيها واستنتجت من هذا ان المحكمة الاهلية غير مختصة

أول يناير سنة ٩٠٧: وحيث أن دعوى الضمان الرفوعة من السوق حسين صند عبد الرحمن افندى سعادة هي من الدعاوى التبعية ولكون عبد الرحمن افندى ليس من رعايا الحكومة المحلية فالحاكم الاهلية غير مختصة بها وحيث أن علم الاختصاص بالنظر في الدعوى التبعية لا يؤثر على الاختصاص بالنظر في الدعوى الاصلية

١٩ مارس سنة ١٩١٠. مجموعة سنة ١١ عدد ١١٧: (ثانياً) ان الادعاء بوجود صالح لاجنبى في نفس موضوع الدعوى لا يكفي لاعتبار الحاكم الاهلية غير مختصة بنظر الدعوى الرفوعة أمامها (ثالثاً) ان المادة ١٣٦ من افاعات المتعلقة بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى لا تنطبق الا في حالة طلب احالة الدعوى من محكمة أهلية على محكمة أهلية أخرى لا من محكمة أهلية على محكمة مختلطة أما الحكم الرابع فشار اليه في المجموعة هكذا: (راجع حكم محكمة الاستئناف في ١١ فبراير سنة ١٨٩٧ القضاء سنة رابعة صفحة ١٧٤) وبلاحظ أن واقعة النزاع في هذا الحكم كما هو مبين فيه: أن الخصوم كانوا يتنازعون ملكية قطن وثمنه. فرفع أجنبى دعوى لدى المحكمة المختلطة يدعى ملكية هذا القطن نفسه لانه اشتراه فالزاع كان واحداً ومتعلقاً بعين معينة ومع هذا قررت المحكمة أن اختصاصها

والتي بدققت النظر ويريد ان يعطى هذه الواقعة حكمها الصحيح من حيث المبادئ يرى ان القضاء في هذا المقام كان يجب ان يكون بعدم القبول لان اعتراف المدعى بان من اعتدى عليه اجنبى يقتضى أن الخصومه موجهة باعتراف صاحبها ضد غير المسئول فيها فعدم القبول كان اقرب لقواعد القانون غير ان الواقعة استفزت شعور القاضى والشعور يندفع بصاحبه في الحال فلما اراد ان يترجم عن هذا الشعور العادل اخطأ الترجمة فوضع كلمة عدم الاختصاص في محل عدم القبول وقد سهل على القاضى هذه الترجمة ان الدافع الذى يهيم دراسة الوقائع وتطبيقها على القانون كان مفرغاً في صيغة عدم الاختصاص فتشظى القاضى معه وصدر الحكم منطبقاً على وجدانه الصحيح في واقعته :

ومهما يكن من الامر فان الحكم فضلاً عن تعلقه بهذه الحادثة وتأثره بالطبع بظروفها - صريح في ان هذه مسئلة يترك للمحاكم تقديرها ولستأ نرى أن مسائل الاختصاص المتعلقة بالنظام مما يترك للقاضى التقدير فيها . فيقول تارة باختصاصه وتارة بعدمه على حسب الوقائع وتقليباتها

وسواء كان المذهب صحيحاً او غير صحيح فان صريح الحكم انه لم يضع مذهباً على اطلاقه

لكنه اراد أن يقول أن من الوقائع ما يستدعى عدم قبول الخصومة ضد الوطنى وخدمه الواقعة للعينة فيه كانت بلا شك تقتضى ذلك . والفرق بين عدم الاختصاص وبين عدم القبول فرق دقيق قد يتسامح فيه مادام الحكم في جملته منطبقاً على العدل . وهو كل ما يريد القاضى ويسعى الى تحقيقه

يستنتج من هذا أن فقه محكمة الاستئناف يقضى في أحكامه أن دعوى الضمان على اجنبى لا تؤثر في اختصاص المحكمة الاهلية بحال من الاحوال

٢

مبادئ - ونصوص

نشير باختصار الى المبادئ التى لا نزاع فيها انزع الشبهة . ولا تبقى للشك مجالاً
اولاً - ان القانون صريح في نصوصه . لا يعرف من اسباب عدم الاختصاص الا سببين . فاما عدم اختصاص لشخصية الخصوم واما عدم اختصاص لنوع القضية واهيتها . وفيما عدم هذين النوعين فلا يعرف احد قاعدة أخرى يسند اليها اختصاص المحاكم . ومن البسيى ان مسائل عدم الاختصاص

من اهم ما يرتبط بالنظام العام فلا يجوز للخصوم ان يضيفوا الى نص القانون نصوصاً أخرى .

كذلك الامر في اجراءات الدفاع فان المدعى عليه لا يستطيع لمجرد ارادته ان يقول ان دفاعي يقرب موضوع الدعوى وينقله من مركزه القانوني الى مركز جديد واختصاص جديد

خامسا - ان دعوى الضمان ملحقة بالدعوى الاصلية وليس من المقول ان يصبح المحق اصلا والاصل ملحقا . فيقال ان تصرف المدعى عليه في الدفاع يخرج الدعوى من اختصاص قاضيا ويقضى احالتها على قاض لا نزاع في انه كان غير مختص لو لم يقدم هذا الدفاع الجديد

سادسا - ان القانون صريح . جعل حالة ادخال الضامن نصا غير نص عدم الاختصاص وهذا تفريق بين الامرين بطريقة واضحة لا تقبل الجدل . فالدفع بعدم الاختصاص بسبب ادخال ضامن خروج عن نصوص القانون الصريحة وخلق بين احكامها

سابعا - ان قاعدة ادخال ضامن في نفس الدعوى المرفوعة ليست من الكليات الاصلية التي تتوقف عليها ولاية القاضى . ولا هي من شروط تكوين العقد القضائى الملزم للقاضى ان يحكم في الخصومة التي رفعت لديه بحيث اذا لم يدخل الضامن كان العقد القضائى ناقصا وولاية القاضى منقوضة - بل هي استثناء للقاعدة الاصلية الكلية التي تكون الخصومة بقيامها بين مدعى ومدعى عليه . وهي ميزة اعطيت

ولا للمحاكم ان تفترض من اسباب عدم الاختصاص اسبابا لم يقررها القانون . فيكون منها تقديم دعوى ضمان ضد اجنبي

ثانيا - ان ادخال الضامن دفاع . فاذا كان من شأنه تغيير الاختصاص فركز هذا في النظر القانوني ان مصلحة المدعى عليه الخاصة . وطريقة دفاعه - قد تولد سببا ثالثا لعدم الاختصاص غير الاسباب التي وضعها الشارع . ولسنا نعلم ولا يعلم احد على ما نظن ان مصلحة الدفاع كما يعتقدونها او يترجمها صاحب الشأن يصح ان تؤثر على اختصاص المحكمة فتصدمه بعد ان كان ثابتا في ذاته

ثالثا - ان الرافعة عقد قضائى يلزم للقاضى وللخصوم معا . فاذا كان الحق المتنازع عليه من اختصاص القاضى . وكان الخصوم خاضعين لقضائه فقد تمت بذلك اركان التعاقد القضائى وتبين على القاضى ان يحكم والا فهو ممتنع . ولا وصف لعمله غير هذا

رابعا - ان اختصاص المحكمة بتعيين عند رفع الدعوى وفي ساعة اعلانها . وكل ما يطرأ بعد هذا الاعلان من اعمال الخصوم مهما كان نوعه لا يغير هذا الاختصاص . فلوان نفس المدعى عليه غير تبعيته الشخصية . فان الدعوى التي رفعت عليه تغزل منظوره امام المحكمة الاصلية حتى يفصل فيها نهائيا

للمدعى عليه بشروط خاصة أهمها ان تكون المحكمة التي يراد رفع دعوى الضمان لديها مختصة بنظر هذه الدعوى بذاتها . اذا رقت امامها كدعوى مستقلة فاذا لم تتوفر بشروط دعوى الضمان وكانت المحكمة غير مختصة بها فلا يندرج هذا في صحة الدعوى الاصلية. والزام القاضي بأن يحكم فيها

ثامنا - ان دعوى الضمان انما هي دخول خصم ثالث قهرأ عنه. والقانون صريح (مادة ٢٩٥) في ان دخول الخصم الثالث لا يجوز بحال من الاحوال ان يكون سببا في تأجيل الفصل في الدعوى - فمن باب اولي لا يمكن ان يكون سببا للتقرير بعدم الاختصاص ولا بالايثاف ما دامت الدعوى يحددها الاصلية داخلية ضمن اختصاص المحكمة

ثامنا - ان القانون كله صراحة في ان دعوى الضمان لا تعطى مدعيها اكثر من طلب ميعاد لادخال الضامن والمحكمة ان تعطى الميعاد او ترفضه ولها ان لا تؤخر الدعوى الاصلية او لا تؤخر الفصل فيها . (مواد ١٤٠ - ١٤٣ - ١٤٤) والمحكمة مع قيام دعوى الضمان ان تحكم في الدعوى الاصلية بحكم مستقل . ثم تحكم في دعوى الضمان مستقلة ايضا (مادة ١٤٥) ولا معنى للقول بان من مستلزمات الضمان ان يكون الفصل فيه مع الدعوى الاصلية بحكم

واحد . وان هذا التلازم واجب الى حد اعدام ولاية القاضي واخراج القضية من سلطته اذا قام مانع قانوني يحول بينه وبين النظر في قضية الضمان وغريب جدا ان يعطى القانون للقاضي السلطة المطلقة في ان لا يهتم لدعوى الضمان اصلا ، حتى ولو كان مختصا بنظرها وان لا يؤخر الفصل في الدعوى الاصلية بسببها وذلك بمحض اختياره وارادته . ثم اذا ظهر ان هذا التصرف نفسه مفروض عليه من طريق القانون حرصا على قواعد الاختصاص - كان تصرفه ميبيا. واعتبر القاضي في خضوعه للقانون وتنفيذه قد تمدى اختصاصه وتجاوز سلطاته لانظر ان هذا جدل صحيح يستوقف من يتحرى القانون ويريد ان يقف عند مبادئه ونصوصه

عاثرا - ان القانون نص صراحة (مادة ١٤٧) - على حالة ادخال الضامن امام محكمة غير مختصة في الاصل بنظر القضية ضده - فقرر ان المحافظة على قواعد الاختصاص من الزم واجبات القاضي فلا يجوز للخصوم ان يحتالوا على تفسيرها فاذا ظهر للقاضي ان دعوى الضمان حيلة لجلب الضامن امام محكمة غير مختصة ترك دعوى الضمان (للمحكمة المختصة بها) وحكم في الدعوى الاصلية وحدها

لأن القضاء الافرنسي ليس منه سلطة مختصة
بالفصل في الدعاوى المختلطة كما هو شأننا. لكن
ونصوه الصريحة

ولسنا ندرى كيف يحد من يقول بان
الدعوى الاصلية يجب أن تتسع دعوى الضمان،
مسنداً من القانون أو مبادئ العامة. بل لاندرى
كيف يصح أن تكون هذه المسئلة من المسائل
الخلافية بين اهل القانون

٣

العلم والعمل في القانون الافرنسي

مواد الضمان عندنا منقولة من القانون
الافرنسي حرفاً بحرف

اجمع العلماء عندم اجماعاً لا خلاف فيه على
ان دعوى الضمان ملحقة على الدوام بالدعوى
الاصلية. ولا يمكن ان ينكس الحال فتجنب
هي الدعوى الاصلية وتغير اختصاص القاضى
المختص أصلاً بالدعوى

هناك مسئلة الاجانب كما هي عندنا لا تختص
المحاكم الافرنسية بنظر ما شجر بينهم من النزاع
لكنها تختص بالنزاع القائم بين افرنسي وأجنبي
فاذا رفع الافرنسي دعواه على أجنبي ذراد هذا
ان يدخل ضماناً أجنبياً في الدعوى. فالحكمة
لا يهمها من دعوى الضمان شئ. ولا تتأثر بها
ولا تنف عن الفصل في الدعوى الاصلية لعدم

اختصاصها بدعوى الضمان

قد يقوم في الوهم ان هذا قياس مع الفارق

بمحكم واحد

لكن الذى حال بين هذا مبدأ أساسى في
دعوى الضمان وهو ان دعوى الضمان لا يجوز
قبولها ضمن الدعوى الاصلية الا اذا كان من
الجائز قبولها امام نفس المحكمة لو انها رفعت
مستقلة فينظر أولاً الى دعوى الضمان على حداثها
وكأنها دعوى مستقلة ثم تعطى حكمها على هذا
الاعتبار فاذا كانت من اختصاص القاضى المنظورة
امامه الدعوى الاصلية جاز الكلام في ضمها الى
النزاع. واذا لم تكن في ذاتها من اختصاصه.
كأن من المحال اعتبارها دعوى ضمان. فلا تضم
الى الدعوى الاصلية ولا توقف الفصل فيها بحال
من الاحوال

هذا هو المبدأ الصحيح الذى يجب القياس
عليه عندنا كما أخذ أساساً عندم. وهو مستفاد

صراحة من حكم المادة ١٤٧ وقد بحثناها فلا نعود إليها هنا
ثم تحكم المحكمة المدنية في دعوى الضمان بما ترى أيضاً (دالوز جزء ٢٣ صفحة ١٥٥ نوتة ٣٨٥)

على ان هذا القياس ليس وحيداً في مقامنا فانهم بحثوا أيضاً حالة عدم اختصاص المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الاصلية بدعوى الضمان باعتبار ان دعوى الضامن من اختصاص محكمة افرنسية أخرى. وهذه هي حالتنا لان المحكمة المختلطة محكمة مصرية

كان رأيهم الاجماعي أيضاً انه اذا كانت دعوى الضمان بصفقتها دعوى مستقلة

من اختصاص محكمة افرنسية غير التي رفعت امامها الدعوى الاصلية فان هذا لا يؤثر على الدعوى الاصلية بشئ ولا يوقفها ولا يقتضى عدم الاختصاص فيها. بل يجب ان تسير الدعوى الاصلية وحدها ويجب ان تفصل فيها المحكمة التي رفعت اليها مادامت انها مختصة بها اصلاً، وللمدعى عليه ان يتخذ اجراءاته في دعوى الضمان او الرجوع امام محكمة أخرى ولا اهمية في هذا لاحتمال التناقض بين الحكمين قد يكون الدين تجارياً بالنسبة لاحد المدينين ومدينياً بالنسبة للثاني وبالنسبة للضامن فتقرر ان الدعوى التجارية المنظورة امام محكمة تجارية لا تخرج من اختصاص تلك المحكمة لان المدعى عليه ادخل ضمناً امام محكمة مدنية انما الواجب ان تحكم المحكمة التجارية بما ترى ضد المدعى عليه

قد يحصل عندنا كما يحصل عندكم ان يكون النزاع في الدعوى الاصلية امام محكمة جزئية. لكن دعوى الضمان تقتضى البحث في عقد لا يجوز الفصل فيه الا للمحكمة الكلية. وقضاء المحكمة الكلية في هذا المقام اعم من قضاء الجزئي، ومع هذا لا يجوز اصلاً ان تكون دعوى الضمان سبباً لاعدام اختصاص المحكمة الجزئية او لتعطيل سلطتها فتوقف الحكم في الدعوى الاصلية وهي مختصة بها، فلا يهمل ان المدعي عليه رأى في دفاعه ان يرفع دعوى ضمان على خصم ثالث لا يمكن المرافعة ضده الا امام المحكمة الكلية

كذلك الحال اذا كان المدعي عليه في دعوى الضمان له امتياز شخصي فلا يجوز محاكمته الا امام محكمة خاصة كالا جانب عندنا. وكبعض

الموظفين عندهم (المحضرين وغيرهم) فإن دعوى الضمان في مثل هذه الحالة لا تظم الى الدعوى الاصلية ولا تؤثر على اختصاص القاضي ولا توقف الفصل في الدعوى « دالوز جزء ٢٣ صفحته ١٥٩ فقرة ٣٩٥ »

الدعوى الاصلية على انها فرع ملحق بها فذلك مخالف للقانون والتدليل الفعلي ولم يقل به عالم ولا محكمة

وتعبد ان القانون صريح جداً في هذا فانه بحث دعوى الضمان في فصل عنوانه

بناء على هذا فن الواضح الجلي ان دعوى الضمان تأتي ملحقه للدعوى الاصلية باعتبارها فرعاً تابعاً لها ولا تلحق بها الا اذا كانت في ذاتها من اختصاص المحكمة المنظورة امامها الدعوى الاصلية

« في الدفع بطلب الميعاد » وهذا تصريح لا ينزع فيه أحد بان دعوى الضمان لا اثر لها أكثر من طلب ميعاد. وطلب الميعاد اعتراف واضح بالاختصاص وتأكيده فن التناقض أخذ الضمان سبباً لعدم الاختصاص والفرار من وجه القاضي

أما انها تعتبر اصلاً جليداً. وتأخذ معها « البقية للمعد الآتي »

التعاقد بالمراسلة

بقلم الأستاذ سامي افندي الجريدي المحامي (١)

أما الاحوال التي لا يستطيع بها الموجب أن يرجع عن كلامه فهي ما أجز أن يبقى ايجابه معروضاً مدة من الزمن . ففي مثل هذه الظروف لا يقدر أن يقصر هذه المدة أو يغير فيها ومهما كانت المدة الملعينة للدين فباتهاها يستطيع الموجب ان يرجع عن عرضه ويكون في حل من توجيه العرض وجهة أخرى . فاذا جاء القبول بعد ذلك وقع متأخراً ولم يتم العقد لمجيء القبول في زمن لا عرض فيه ورب سائل يقول : ما هي مدة العرض ؟ وهل هي مفروضة بحكم القانون أو العادة أو مترتبة بإرادة الموجب والجواب على ذلك أنها محددة في بعض القوانين كلقانون النساي وقانون ولاية لوزيانا في الولايات المتحدة أي أن للمستغنى ضرب موعداً معيناً وحين سقوط العرض بفوات اليعاد وأما في معظم البلاد المتمدنية الاخرى فالعرض خاضع لإرادة الموجب ولاحكام الظروف والاحوال ولكنه مقيد بالمدة أو اليعاد المحدد للقبول

فالوجوب الذي يكتب لشخص معرض عليه أمراً يقول في معظم الاحوال أنني مرتبط بما أعرض لمدة ١٥ يوماً مثلاً أو أنني مرتبط بما أعرض حتى يصلي رد منك . فينتوي تحت هذه المراسلة عقد ذو نيتين الاولى نية الموجب أن يرتبط بعقد والثانية ان لا يرجع عن هذا الارتباط مدة معلومة من الزمن على أن مثل هذا العرض الوارد في الرسالة يلني او يعدل بالتلغراف فان الموجب يستطيع عقب ارسال رسالته ان يبعث بتلغراف يعدل في العرض او يغير فيصير عمله قانونياً لا عقاب عليه ولا يعد راجعاً في عرضه . لان العبرة في تتمم العقد قد تم القبول على الايجاب بالتلغراف الذي يصل قبل الرسالة يزيل عرضاً محدداً في الرسالة فاذا وصلت هذه الى الجهة المرغوبة وصلت وقد علم المستلم أن النية المعروضة فيها قد تبدلت بالتلغراف الذي سبقها . فاذا أرسل الموجب رسالته أو تلغرافه وجب عليه ان ينتظر القبول . وهذا الانتظار يختلف مدته باختلاف العادة التجارية وأحكام القانون فاذا لم ينتظر وعُدل في عرضه أو بدّل كان عرضه ليعوى تعويض من القابل

(١) أنظر صفحة ٢١٨ في العدد الرابع و٢٣٨ في العدد الخامس من مجلة المحاماة

وما هو الحكم اذا مات أحد المتعاقدين اثناء مدة العرض ؟

لا صعوبة في الاجابة على هذا السؤال اذا كان الميت هو الموجب فان بموته يفسخ الامر ولا يتم العقد النهائي أى ان الامر يكون مقصوراً على الشرط الاول من العقد النهائي وهو عقد العرض Centrat de proposition وأما العقد النهائي المتمم للواجبات والحقوق المتبادلة فقد أصبح مستحيلاً لموت الموجب

ولكن قد يموت الفريق الآخر فاحكم أمره ؟ ولنضرب مثلاً على ذلك لتقريبه للافهام كتب زيد الى بكر يعرض عليه شراء بيته بشن معين وضرب له موعداً للرد . أخذ بكر الرسالة ومات قبل ان يجيب وقبل ان يفوت الميعاد المضروب

فهل يحل ورثته محله في حقه أم لا ؟
في الرجوع الى المبادئ القانونية الاساسية جواب على هذا السؤال

اذا كان الموجب قد عرض عرضاً يستدعى عقداً ومرتبطاً بشخصية المتعاقدين وهو ما يسمى Intuitu personae فلا شك أن الورثة لا يستفيدون من الامر لان شخصية مورثهم كانت قوام العقد . وهذه لا تنتقل اليهم وأما في سوى هذه الحال فالقاعدة أن الورثة تحمل محل المورث في حقوقه وواجباته .

فليس لهم ان يعتبروا العقد تاماً بل لهم حق القبول الآيل لهم من حق العرض الذي اكتسبه مورثهم . فاذا قبلوا تم العقد . على أنه يشترط في قبولهم ان يكون بالاجماع أى ان يصدر من الورثة جميعاً غير منقسمين لان حق قبول العرض لا يتجزأ



سواء حتم القاتون ميعاداً للعرض أم كان ذلك متروكاً للعارض في رسالته أول للقاضي لتقديره فلا بد في كل هذه الحالات ان تصل رسالة الموجب للقابل . فحب ان الرسالة ارسلت ارسالا دقيقاً لا خطأ فيه ولكن مصلحة البريد أو التلغراف لم تسلمها الا بعد فوات الميعاد المضروب للقبول فهل تم العقد ؟

أرسل زيد في مصر الى عمرو في الاسكندرية رسالة يعرض عليه فيها بيع بضاعة معلومة بسعر معلوم وفرض عليه الاجابة « برجوع البوستة » فتأخرت الرسالة لسبب خارج عن ارادة المتعاقدين ولم تصل لعمرو الا بعد ارسالها بخمسة ايام فأرسل عند استلامها يقول لزيد قبلت البضاعة وقبلت سمرك وارفعت الاسعار في اثناء هذه الايام . فأجاب زيد يقول لعمرو انك تأخرت في الرد كثيراً فان المدة بين ارسال رسالتى ووصولها اليك يجب ان لا تزيد عن يوم ولك يوم مثله

لوصول رسالتك وقد فرضت عليك الرد مع البريد الراجع فما بالك تأخرت خمسة . انى ارفض قبولك وارجع عن عرضي . عرضت قضية مثل هذه فى لندن امام المحكمة التجارية المدنية King's Bench فحكمت بأن القدتم بالرغم من التأخير الذى وقع . وقالت ان العرض حصل تحت شرط الاجابة بروجوع البريد in course of post . وقد تمت الاجابة بالبريد ولا عبرة بتأخير وقع من مصلحة البريد لا علاقة للقابل به ولا ذنب عليه فيه وقد يعترض على المبدأ المنطوى تحت هذا الحكم بأن الموجب (المارضى) لم يصله القبول فى الميعاد المعقول المحدد فكان مصيباً فى اعتقاده أنه فى حل من عرضه فلا يصح الزامه بتنفيذ عقد جاء القبول متأخراً فيه صحيح ان القابل لم يخطئ . ولكن الدارضى أيضاً لم يذنب فلا يصح القاء التبعة عليه أما محاكم فرنسا (محكمة ديجون - دالوز ٦٧-٦٦-١٩١٤) ومحاكم ألمانيا فقد اعتبرت العقد غير تام لان القبول جاء بعد الميعاد والقت تبعة عدم اتمام القد على مرسل الكتاب ولا شك ان ما يعترض به على الحكم الانكليزى يعترض به على هذه الاحكام أيضاً . وعمل البحث فى المسؤولية الناجمة عن مثل هذه الامور يقودنا الى البحث فى مسئولية مصلحة البريد ومصلحة الترافف مما سنبينه فى ما بعد « البقية فى العدد الآتى »

الأمكام

٤٧

قوة الشيء المحكوم فيه

قرار المجلس الحسبي العالمي ٢ فبراير سنة ٩١٩

التلخيص

تعتبر قرارات المجلس الحسبي العالمي حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه للمبدأ القانوني المعروف وتطبيقاً للقاعدة الفرعية القائلة بأن القضاء اجتهاد والاجتهاد لا ينقض بمثله

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

المجلس الحسبي العالي

المنعقد علناً بسراى محكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة يحجي

ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية

وبحضور حضرات احمد ذو الفقار باشا وحسين

درويش بك المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ

حسن البنا نائب المحكمة الشرعية العليا وعبد

العزيز فهمي بك ققيب المحامين - اعضاء

وكاتب الجلسة حضرة احمد حدى افندى

اصدر القرار الآتى

فى الطعن المتيد بمجدول استئناف قرارات

الجالس الحسبية بوزارة الحفائية رقم ٨ سنة ٩١٧

وسنة ٩١٨ قضائية ومجدول المجلس رقم ٨٨ سنة

٩١٧ وسنة ٩١٨ قضائية - المرفوع من حضرة

صاحب المعالي وزير الحفائية « بناء على تظلم الاميرة

مهوش عزيزة هانم »

وقى الاستئناف المنضم الى الطعن المذكور

ومرفوع من السيد اسماعيل بك راتب

ضد

« توفيق بك راتب ثم السيد ابى بكر

راتب بك القيم عليه »

عن قرار مجلس حسبى مصر المؤرخ ٢٧

يونيه سنة ٩١٨

الوقائع والاسباب

بمد سماع اقوال وطلبات طرفي الخصوم

وحضرة محمد راغب بك عطيه الحاضر عن النيابة

العمومية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة

قانوناً

من حيث انه بتاريخ ٣ فبراير سنة ٩١٦

قدم لمجلس حسبى مصر الحساب الخاص بتوفيق

بك راتب المحجور عليه « عن سنة ٩١٤ فأحيل

فضمه على كل من محمد بك على دلاور

ومحمد افندى رفعت الخيرين وكلما بحث

منقولات المرحومتين زيبا هانم والاميرة فاطمة

دولت هاتم الوارث فيها المحجور عليه. ثم اوقف
فحص هذا الحساب حتى يقم الحساب عن المدة
من مبدأ الحزأي من ٢٤ سبتمبر سنة ٩١٤
لنفاية سنة ٩١٥ فلما قدم هذا الحساب الاخير
كلف الخيران المذكوران بفحصه. فقاما
بأموريهما وقدا تقريرهما في شهر مارس سنة
٩١٧ ثم رأى المجلس استيفاء بعض مباحث فيه
ومناقشة الخبيرين في بعض ملاحظات في ذلك
الحساب. وفي اثناء سير الدعوى قدم حساب
المحجور عليه عن سنة ٩١٦ فتدب المجلس الحسبي
الابتدائي المذكور خليل افندي الخادم الخبير
لفحصه. وبناء على طلبه قرر المجلس إيقاف فحص
هذا الحساب الاخير حتى يفصل في حساب
المدة السابقة. وفي بحر سنة ٩١٨ قدم المحجور
عليه جملة شكاوى ضد الاميرة مهوش عزيزة هاتم
التي عينت قيمة عليه طالباً عز لها ادم قيامها باداء
النفقة المقررة له ولوجود عدا بينها وبينه ولتناقض
المصلحة بينه وبين اخيه ابراهيم بك راتب الذي
عينها المجلس وكيلاً عنه. فرد حامى الاميرة على
هذه الشكاوى. امام المجلس الحسبي الابتدائي
بسابقة عرضها على المجلس وقضه فيها بقرار تأيد
من المجلس الحسبي العالى الى آخر اقواله الموضحة
بمحاضر الجلسات الابتدائية

وحيث أن مجلس حسبي مصر المذكور قرر
بتاريخ ٢٧ يونية سنة ٩١٨ أولافيا يختص بالحساب

عن ائدة من مبدأ الحجر لنفاية سنة ٩١٥ الرجوع
على القيم بما يخص المحجور عليه في المبلغ الذى
تجاوز عنه لمستأجري اطيان النفايش في سنة
٩١٤ وقدر ما يخص المحجور عليه فيه ٤٦٧ جنينياً
و ٤١٧ مليماً وان ماخص المحجور عليه في صافى
التحصل من الارادات خلاف هذا المبلغ هو
مبلغ ٥٩٧٠ جنينياً فجملة ذلك ٦٤٢٧ جنينياً و ٤١٧
مليماً وذلك خلاف ما يستحقه في التأخرات التي
لم يشتمل عليها هذا الحساب والرد على القيم بمبلغ
٦١٩ جنينياً و ٣١٩ مليماً قيمة الزائد في مصروفات
المحجور عليه الخصوصية في سنى الحساب عن
مقرر النفقة بدون حاجة اليه واعتبار أن مصروفاته
الخصوصية بعد استبعاد هذا المبلغ هي مبلغ
٥١٠ جنينيات و ٨٨٧ مليماً وانه بذلك يكون المطلوب
من القيم للمحجور عليه عن مدة هذا الحساب
هو مبلغ ١٣٢٦ جنينياً و ٦٣٠ مليماً وذلك خلاف
ما يخصه في التأخرات مع حفظ الحق له في
المبالغ المحجوزة على ذمة عمارة منزل الوقف بدرب
سعاده وعلى ذمة فتحيت الوقف والاحتفالات
السنية التي لم تصرف في مصارفها حتى يفصل
في ذلك امام الجهات المختصة. ومع الاخذ
بملاحظات الخبيرين في لزوم ميانة الاطيان البور
والاصلاحات التي كانت مشرطة على مستأجري
بعض الاطيان ولم يعلم ماتم فيها وميانة الاملاك
الكثيرة العدد التي خلت من السكن بدعوى

التخرب أو عدم الرغبة في سكانها وفي لزوم أخذ العقود والتأمينات اللازمة في التأجيلات سواء في الاطيان أو في المقار وفي زيادة المصروفات الادارية زيادة مضطردة منذ سنة ٩١٤ عن الحد المناسب رغم ان عدم دخولها في العشر المقرر لناظر الوقف وفي عدم استصواب الاستدانة من بعض الاوقاف للبعض الآخر بدون الاستئذان من الجهة المختصة . وتقدير ثمانين جنيا اتمايا ومصاريف للخيرين مناصفة بينهما ثانيا فيما يختص بحساب سنة ٩١٦ تكليف خليل افندى الخادم السابق ابتداء لفحص هذا الحساب بفحصه بالاتحاد مع سليمان بك زيتون الخير الزراعى الذي عليه بحث الاحوال الزراعية ومعاينة الاراضى البور والمشرط تصليحها على المستأجرين وماتم في ذلك في مدة هذا الحساب والذى قبله . وعليهما التحقق من حالة المقار المدعى بتخربه وعدم الرغبة في سكناه في مدة هذا الحساب والذى قبله ايضا وفحص متأخرات الابرادات وماتم في أمرها من مبدأ الحجر لثايه هذا الحساب وعليهما أيضا عند البحث ملاحظة كل ما تضمنه تقرير الخيرين في الحساب السابق بشأن المبالغ المحجوزة على ذمة الخيرات والعمارات وغيرها وملاحظة ما آل الى المحجور عليه في سنة ٩١٦ من تركه المرحومه زيبا هاتم وغير ذلك مما اشتمل عليه التقرير المذكور وأن يقدم تقريراً

واقياً بهذه الابحاث في مدة شهرين أى جلسة ٢٦ اغسطس سنة ٩١٨ — ثالثا اخراج الاميره مهوش عزيزه هاتم من القوامه على توفيق بك راتب وتأمين أخيه السيد أبى بكر راتب قبا عليه بدلا عنها وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير الحقاينه طمن في هذا القرار بناء على تظلم صاحبة السمو الاميره مهوش عزيزه هاتم بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ٩١٨ وأمر بضم عريضة استئناف مرفوع من السيد اسماعيل بك راتب على أوراق الطعن المذكور مطلوب به تعيينه « أي السيد اسماعيل بك » قبا برضاء من موكلته الاميره مهوش عزيزه هاتم على شقيقه المحجور عليه بدلا من أخيه الصغير الذي تعين قبا

وحيث انه بجملة ٢٦ يناير سنة ٩١٩ المحددة للمرافعة في ذلك دفع محامى المحجور عليه بسقوط الاستئناف لرفع الحجر عن موكله بالقرار المودع أخيراً ضمن أوراق الدعوى . فرد عليه محامى الاميره بما توضح بمحضر الجلسة وطلب في الموضوع الحكم بطلبائه الوارد به بذكرته لاقواله فيها وبمحضر الجلسة وانضم اليه في ذلك محامى السيد اسماعيل بك راتب أما محامى المحجور عليه فطلب التأييد وأقواله موضحة بمحضر الجلسة وبذكرته أيضا ولم يحضر القيم مع اعلانه بالجلسة وطلب حضرة وكيل

التيابة رفض طلب عزل الاميره موش عزيزه ومعنى هذا الاشراف شرعا ان تصرفات المحجور هام لما أبداه وتدون بمحضر الجلسة . ثم أجل صدور الحكم الى جلسة يوم ٢ فبراير سنة ١٩١٩ وهذا هو الحجر بعينه

ولرخصة قدمها القيم قبل هذا اليوم ملتصا سماع وأقواله سمع المجلس أقواله والحامي عنه ورد عليه محامي الاميره بما ذكر في محضر الجلسة

عن الموضوع

وحيث ان الطعن مقبول شكلا

وحيث ان الحاضر عن توفيق بك راتب أورى في الجلسة انه بمد صدور القرار المطعون فيه الآن صدر قرار آخر من المجلس الحسبي

عن الحساب

الابتدائي بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ قضى برفع الحجر عن موكله وبذا سقط الاستئناف وأصبح لا يوجد محل لنظر الدعوى الآن امام هذا المجلس

وحيث انه بمرجعة القرار المذكور تبين انه قضى برفع الحجر مؤقتا عن المحجور عليه في الاعمال الادارية فقط لمدة سنة على سبيل التجربة تحت اشراف القيم مع تكليف المحجور عليه بأبداء رأيه في الحساب الخاص به المعروض على المجلس

وحيث ان المجلس الحسبي العالي لأجل

النسكن من معرفة الحقيقة في هذا الموضوع يرى لزوم ابقاء الفصل في هذين الحسابين حتى تصير مراجعتهما بمعرفة القيم الجديد وتعرض نتيجة بحثه على هذا المجلس - وعلى القيم ايقاف الاجراءات الجارية في هذا الخصوص - سواء

كانت امام المحاكم أو امام الخبراء حتى يصدر
أمر المجلس الحسبي العالي في شأنها
عن عزل
من حيث انه ثابت من الاوراق ان الاميرة
مهوش عينت قيمة على المحجور عليه بمقتضى قرار
صدر من المجلس الحسبي الابتدائي بتاريخ ٢٩
يناير سنة ١٩١٨ وتأييد هذا القرار من المجلس
الحسبي العالي بتاريخ ١٩ مايو من السنة المذكورة
وحيث أنه ثابت من الاوراق أيضا انه
بالرغم عن صدور هذا القرار كان توفيق بك
المحجور عليه ومن معه يسعون جهدهم في عزل
الاميرة حتى قبل ان يفصل في أمرها بمعرفة
المجلس الحسبي العالي كما انهم بمجرد صدور قرار
هذا المجلس قدموا طلبا للمجلس الابتدائي طالبوا
فيه عن لها مرتكتين على نفس الاسباب التي سبقت
عرضها منهم على المجلس الحسبي العالي ورفضها
الاسبابا ثانوية قالوا انها جديدة
وحيث ان المجلس الحسبي الابتدائي لم يقصر
بحثه على الاسباب المدعى انها جديدة بل جارى
الطاعنين في خطتهم واعطى نفسه الحق في مناقشة
الاسباب الاولى من جديد . ولم يشأ ان يحترم
مبدأ قوة الشيء المحكوم به . هذا المبدأ المجمع
على وجوب احترامه سواء كان في القانون اوفى
الشرع اذ القاعدة للشرعية ان (القضاء اجتهاد
والاجتهاد لا ينقض بمثل)

وحيث انه فضلا عن هذا وبفرض صحة
ما ادعاه الحاضر عن المحجور عليه امام هذا
المجلس من ان له رغم صدور القرار النهائي ان
يعيد الكرة في النزاع امام المجلس الحسبي متى
عثر على أوراق تثبت وقوع غش من الخصم .
بفرض صحة هذا فان المجلس الحسبي العالي لما
طلب من ذلك الوكيل تقديم شيء من هذا
القبيل ابرز في الجلسة ورقة قال انها صورة كشف
حساب مستخرج من دفاتر الدائرة مثبت فيه
حصول غش من ابراهيم بك راتب الحسابات
التي كان يقدمها
وحيث اتضح ان هذه الورقة خالية من
كل توقيع وقد انكرها الحاضر عن القيمة ولذا
لا يمكن التوصل عليها قانونا
وحيث ان الاسباب المقول بانها جديدة
تنحصر في ثلاثة . أولا : ايهال مقول بحصوله
من الاميرة في جرد تركة المرحوم خديجة بهية
هاتم حتى مناع على المحجور عليه فوائد جمة . وثانيا
وجود عداة شخصي استفحل أمره أخيرا بين
المحجور عليه والاميرة . وثالثا غش مقول بحصوله
من الاميرة امام المجلس الحسبي الابتدائي
برشيتها اسماعيل بك راتب للقائمة مع انه كان
وكيلا عنها
وحيث ان دعوى الاهمال لم يقم عليها دليل
ونفس المجلس الابتدائي قد نبذها جانبا

وحيث أن مسألة العداء ساقطة من نفسها ١٩١٧ وجد خاليا من عبارة الترشيع هذه لانه قل أن يوجد مجبور عليه يكون راضيا بالنسب الى الاميرة وبفرض انها رشحت فا عن قيمه ومن دواعي الخطر الشديد مجارة المجبور عليهم في ذلك لانه قد يؤدي الى استحالة وجود قيم مستقيم كفاء للقوامة الامن يكون على شاكلة المجبور عليهم أنفسهم ومن يجارونهم على اهوائهم

وحيث انه فضلا عن هذا ثابت من الاوراق أن الاميرة كانت محل ثقة جميع أعضاء العائلة وكانوا جميعا راضين عنها وهي نفسها كانت تصرف مبلغ النفقة على المجبور عليه من مالها الخاص شفقة منها عليه لانها في الحقيقة لم تكن ملزمة بالاتفاق عليه من مالها الخاص وما كان للمجلس الزامها بذلك . ولكن الحال قد تبدل بعد ذلك لاسباب لم تد تعلم بعد . واقتلب فريق من العائلة يعطون على الاميرة وعلى زوجها بسبب وبلا سبب حتى آل الامر الى ان المحبور عليه رفض مبلغ النفقة الذي عرض عليه بمعرفة الاميرة بمجرد اشارة صدرت اليه مع انه كان قبل ذلك يستثني بالمجلس مدعيا قطع النفقة عنه من الاميرة متناسيا المحجوزات القضائية التي كانت موقعة على استحقاقه في الوقف

وحيث أنه فيما يختص بمسئلة الترشيع فبمراجعة قرار المجلس الحسبي الابتدائي الصادر في هذا الخصوص وهو المؤرخ ١٣ ابريل سنة ١٩١٧ وجد خاليا من عبارة الترشيع هذه لانه قل أن يوجد مجبور عليه يكون راضيا بالنسب الى الاميرة وبفرض انها رشحت فا عن قيمه ومن دواعي الخطر الشديد مجارة المجبور عليهم في ذلك لانه قد يؤدي الى استحالة وجود قيم مستقيم كفاء للقوامة الامن يكون على شاكلة المجبور عليهم أنفسهم ومن يجارونهم على اهوائهم

وحيث انه فضلا عن هذا ثابت من الاوراق أن الاميرة كانت محل ثقة جميع أعضاء العائلة وكانوا جميعا راضين عنها وهي نفسها كانت تصرف مبلغ النفقة على المجبور عليه من مالها الخاص شفقة منها عليه لانها في الحقيقة لم تكن ملزمة بالاتفاق عليه من مالها الخاص وما كان للمجلس الزامها بذلك . ولكن الحال قد تبدل بعد ذلك لاسباب لم تد تعلم بعد . واقتلب فريق من العائلة يعطون على الاميرة وعلى زوجها بسبب وبلا سبب حتى آل الامر الى ان المحبور عليه رفض مبلغ النفقة الذي عرض عليه بمعرفة الاميرة بمجرد اشارة صدرت اليه مع انه كان قبل ذلك يستثني بالمجلس مدعيا قطع النفقة عنه من الاميرة متناسيا المحجوزات القضائية التي كانت موقعة على استحقاقه في الوقف

وحيث أنه فيما يختص بمسئلة الترشيع فبمراجعة قرار المجلس الحسبي الابتدائي الصادر في هذا الخصوص وهو المؤرخ ١٣ ابريل سنة ١٩١٧ وجد خاليا من عبارة الترشيع هذه لانه قل أن يوجد مجبور عليه يكون راضيا بالنسب الى الاميرة وبفرض انها رشحت فا عن قيمه ومن دواعي الخطر الشديد مجارة المجبور عليهم في ذلك لانه قد يؤدي الى استحالة وجود قيم مستقيم كفاء للقوامة الامن يكون على شاكلة المجبور عليهم أنفسهم ومن يجارونهم على اهوائهم

أنها قد سئمت من طول عهد هذه المطاعن الغير صحيحة ولها العذر في ذلك . فالجلس لا يسمعه الا قبول طلبها في هذا الخصوص

وحيث ان القرار المطعون فيه قضى بتعيين السيد ابى بكر راتب بك مكان الاميرة في القوام . ولكن تبين من مناقشة المذكور اليوم أمام هذا المجلس انه ما زال تلميذاً في مدرسة الزراعة العليا . ولا يفهم كيف ان تلميذاً مثله مشغلاً بدروسه طبياً يقوى على القيام بأعباء هذه الأمور الشاقة والاشراف على جميع أعمالها بما فيه الحظ والمنفعة للمحجور عليه بالمعنى الصحيح ولهذا يرى المجلس استبداله بخلافه

وحيث ان أعضاء هذه الاسرة بفضل المنازعات التي أثار غبارها قوم قد تعدوا التفرق بينهم لغايات في النفس . قد أصبحوا بحالة لا يتأتى معها اختيار قيم من فريق منهم لأحد الفريق الآخر . ولهذا يرى المجلس الحسبى العالى تعيين قيم أجنبى عنهم وهم حضرة ابراهيم بك على الذى كان مراقباً لعموم حسابات الاوقاف فيما سبق

وحيث انه يجب على القيم فوق قيامه بالواجب المفروض شرعاً وقانوناً على كل قيم مثله قبل محجوره وفوق قيامه بالأمورية الخاصة بالحساب المتوهم عنها في اسباب هذا القرار ان يعمل ما يأتى . أولاً : محاسبة القوام السابقين

عن حقوق المحجور عليه قبلهم ومداعاة من يرى لزوماً لمداعاته اذا اقتضى الحال . وثانياً : الاشراف على المحجور عليه اثناء مدة الاختبار وان لا يدعه يفصل في أمر الابانة واطلاعه واخبار المجلس الابتدائى بما يظهر . ثالثاً : مراجعة جميع القضايا التي للمحجور عليه شأن فيها حتى اذا مارأى ان مصلحة المحجور عليه لا تقتضى الاستمرار فيها او في بعضها سواء كان لا مكان نهوها بالصلح او لانها انما رقت من قبيل المشاغبات التي اريد بها الاكثار من مشا كل المحجور عليه استنزافاً لثروته عرض الامر على المجلس الحسبى الابتدائى لصدور أمره بما يلزم اتباعه في كل منها فلهذه الأسباب

قرر المجلس الحسبى العالى قبول الطعن شكلاً وينظر الدعوى وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه على الوجه الآتى :

اولاً : بقبول استقالة الاميرة مهوش . من القوام

وثانياً : استبدال ابى بكر بك راتب بابراهيم بك على مراقب حسابات الاوقاف سابقاً وثالثاً : فيما يخص بالحساب لغاية سنة ١٩١٥ وحساب سنة ١٩١٦ اللذين تكلم عنهما المجلس الابتدائى ابقاء الفصل فيهما لحين تقديم القيم الجديد تقريراً عنهما لهذا المجلس لصدور أمره بما يتبع

٤٨

شكوى على حسين المقيم بكفر دغيس الحاضر
شخصياً بالجلسة

ضد

الست صديقة والست جلييلة كرتى على
حسين المقيمتين بالناحية المذكورة اللتين لم تحضرا
بالجلسة ولا أحد منهما والست غزلانه بنت
ابراهيم عثمان المينة وصية على القصر المقيمة
بناحية بائوب الحاضرة شخصياً بالجلسة

عن قرار مجلس حسبي مركز المحلة الكبرى
الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩١٧ القاضي
بتعيين غزلانه بنت ابراهيم عثمان وصية على
القصر جلييلة وجازيه والسيد ونظيره
وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى
بك حلى

الوقوع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة حسب القانون

من حيث ان صديقه وجلييلة بنتى على حسين
طلبتا من مجلس حسبي مركز المحلة الكبرى في
٢٧ فبراير سنة ٩١٧ تعيين وصى على قصر والداهما
للخصومة فقط - فقرر المجلس المذكور بتاريخ
١٤ مارس سنة ٩١٧ تعيين غزلانه بنت ابراهيم
عثمان وصية على القصر جلييلة وجازيه والسيد
ونظيره حتى يمكنها الخصومة في قضية فداين
قطعتين فظمن حضرة صاحب المالى وزير الحفانية

اختصاص المجلس الحسبي وتعيين الاوصياء

قرار المجلس الحسبي المالى ٢ يونيو سنة ٩١٧

التلخيص

اذا كان القاصر ولو، فليس للمجالس الحسبية
التدخل فى تعيين وصي للخصومة ولو تناقضت للدلحة
بين القاصروولى. والجهة المختصة بالنظر فى ذلك هى المحكمة
الشرعية لانها هي التي تملك نزع الولاية من اولى وهي التي
تملك حق تخصيصها بدون تدخل المجالس الحسبية

باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر
المجلس الحسبي المالى

المنعقد علناً بسراى محكمة الاستئناف الاهلية
تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة يحيى باشا
ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف الاهلية
وبحضور حضرات احمد ذوالفقار باشا وحسين
درويش بك المستشارين بالمحكمة المذكورة
والشيخ حسن البناتى نائب المحكمة الشرعية العليا
وعبد العزيز فهمى بك تقيب المحامين سابقاً
أعضاء

والشيخ محمود صيف كاتب المجلس
أصدر القرار الآتى

فى الطعن المقيم بجدول استئناف قرارات
المجالس الحسبية بوزارة الحفانية رقم ٥٥ سنة
٩١٦ وسنة ٩١٧ قضائية وبجدول المجلس رقم
٥٥ سنة ٩١٦ وسنة ٩١٧ قضائية المرفوع من
حضرة صاحب المالى وزير الحفانية بناء على

في هذا القرار بناء على التظلم المقدم من علي حسين والد القصر لانه الولي الشرعي على أولاده المذكورين ولا تداخل للمجالس الحسينية في هذه الحالة في أمور القصر فان تعارضت مصلحة الولي مع مصلحة أولاده القصر تكون المحكمة الشرعية هي المختصة بتعيين من يؤذن بالخصومة للمحافظة على حقوق القصر

وحيث انه بجلسة المجلس الحسيني العالي المنعقدة في يوم ٢ يونيو سنة ٩١٧ طلب على حسين ان يكون هو وصياً على أولاده وطلب وكيل الست غزلاته تأييد القرار المطعون فيه - أما النيابة فطلبت إلغاء

وحيث ان الطعن مقبول شكلاً

وحيث ان المطلوب هو تعيين وصي للخصومة لأجل مقاضاة والد القصر بشأن ملكية فدائين كان باعها لهم

وحيث ان مثل هذا الطلب هو من قبيل تخصيص ولاية الاب على أولاده

وحيث ان المحكمة المختصة بالنظر في ذلك هي المحكمة الشرعية لانها هي التي تملك نزع الولاية من الوالد على أولاده فهي التي تملك حق تخصيصها بدون تداخل للمجالس الحسينية عملاً بنص المادة ١٦ من اللائحة

أما اذا كان المطلوب هو تعيين وصي للخصومة ضد وصي أو قيم معين بمعرفة المجلس

الحسيني فان المجلس الحسيني يكون مختصاً بتعيين الوصي المذكور

وحيث انه بناء على ذلك يتعين إلغاء القرار المطعون فيه والتقرير بعدم اختصاص المجلس الحسيني بتعيين وصي للخصومة في هذه الدعوى فبناء على ذلك

قرر المجلس الحسيني العالي قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه وعدم اختصاص المجلس بتعيين وصي للخصومة في هذه الدعوى

هذا ما قرره المجلس بجلسته العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢ يونيو سنة ١٩١٧ الموافق ١٢ شعبان سنة ١٣٣٥

٢٩

ميعاد الاستئناف في قرارات المجالس الحسينية
قرار المجلس الحسيني العالي ٣١ مايو سنة ١٩١٤
التلخيص

يتبع الحساب الشمسي عند البحث في ميعاد استئناف قرارات المجالس الحسينية كما هو المتبع في مواعيد قانون المرافعات ويكون ميعاد الشهر لاستئناف قرارات الحجر مقدراً بثلاثين يوماً ولا عبء بالحساب القمري باسم الجناب الافخم عباس حلمي باشا خديوى مصر

المجلس الحسيني العالي
المنعقد علناً بسرأي محكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة سعادة يحيى ابراهيم باشا
رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور
حضرات حسن جلال بك واحمد نو الفقاريك
المستشارين بالحكمة المذكورة والشيخ محمد
محمود ناجى العضو بالمحكمة الشرعية العليا
وحسن رضوان باشا مدير الغربية سابقاً - أعضاء
والشيخ محمود صنيف كاتب المجلس
أصدر القرار الآتى

فى الاستئناف المقيّد بمجول استئناف
قرارات المجالس الحسينية بنظارة الحاقانية رقم
١٦ سنة ٩١٤ وبمجول المجلس رقم ١٦ سنة ٩١٤
المرفوع من اسماعيل افندى صادق المقيم بشبرا
الحاضر شخصياً بالجلسة

صند

الست فردوس هاتم المقيمة بشبرا وحين
افندى وصفى المقيم بمصر القيم على المستأنف
المذكور الحاضر شخصياً بالجلسة

عن قرار مجلس حسبي محافظة مصر الصادر
فى أول فبراير سنة ٩١٤ القاضى برفض طلب
المستأنف رفع الحجر عنه وحضر عن النيابة
العمومية حضرة على بك ماهر

الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
الاوراق والمداولة حسب القانون

من حيث انه فى ٢٣ ستمبر سنة ٩١٣ طلب

اسماعيل افندى صادق المجبور عليه فك الحجر
عنه من مجلس حسبي محافظة مصر

وحيث ان المجلس المذكور قرر فى أول
فبراير سنة ٩١٤ رفض هذا الطلب فاستأنفه
اسماعيل افندى صادق فى يوم ٤ مارس سنة ٩١٤
وحيث انه بجلسة المجلس الحسبي العالى
المتعقد فى يوم ٣١ مايو سنة ٩١٤ حضر
المستأنف شخصياً وصمم على طلب الغاء القرار
المستأنف ورفع الحجر وحضرت الست فردوس
هاتم زوجته التى توقع الحجر بناء على طلبها
وطلبت أيضاً رفع الحجر وحضر حسين افندى
وصفى القيم وطلب تأييد القرار المستأنف أما
النيابة فبعد ان طلبت عدم قبول الاستئناف لان
الميعاد وهو شهر قرى قد مضى قبل الاستئناف
فان القرار صدر فى ٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٢
ولم يرفع الاستئناف الا فى ٤ مارس سنة ٩١٤
الموافق ٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٢ فوضت بعد
ذلك الرأى فى الموضوع للمجلس الحسبي العالى
وحيث ان المواعيد المتبعة للطعن فى
قرارات المجالس الحسينية هى متبوع فيها الحساب
المتبع فى قانون المرافعات والحساب المتبع فى
قانون المرافعات هو الحساب الشمسى فيكون
الشهر المقدّر ثلاثين يوماً لم يمتض على صدور القرار
المستأنف عند حصول الاستئناف وعليه يكون
الاستئناف مقبولا شكلا

وحيث ان القرار المستأنف من جهة الموضوع في محله للاسباب التي بني عليها ويتخذها المجلس الحسبي العالى أسبابا لتأييده
فبناء على ذلك

قرر المجلس الحسبي العالى قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع تأييد القرار المستأنف

هذا ما قرره المجلس الحسبي العالى بمجلسه
الطنينية المنعقدة في يوم الاحد ٣٩ مايو سنة ٩١٤
الموافق ٦ رجب سنة ١٣٣٢



التعرض للملك النير

محكمة النقض والابرام ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠
التلخيص

لا يشترط في جريمة التعرض لملك النير بقصد منع
الحيازة ان يكون التعرض مصحوبا بايذاء من التعرض
بل يكفي وجود اى عمل من شأنه منع صاحب الحق
من الانتفاع بحقه ويكفى في هذا ان توضح المحكمة
في حكمها صفة التعرض الذي لم يتمكن بسببه صاحب
الحق من الانتفاع به ويكون القرض مرفوضا متى توضح
ذلك في الحكم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السادة محمد صالح باشا
وبحضور حضرات اصحاب الرزة مصطفى

فتحى بك وابو بكر يحيى بك وصالح حتى بك
واحمد عرفان بك المستشارين وسليمان عزت
بك رئيس نيابة بالاستئناف ويوسف صدقي
افندى كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتى
في الطعن المقدم من

احمد عمر سليمان عمره ٣٠ سنة مصنعه
فلاح مقيم بالعمار

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١١٦٦ سنة
١٩٢٠ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ١٩٩١ سنة
٢٧ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور
بانه في شهر اكتوبر سنة ١٩١٩ بالعمار دخل
أرضا في حيازة محمود شبيب بقصد منع حيازته
بالقوة وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٣ عقوبات
ومحكمة طوخ الجزئية حكمت غايبا
بتاريخ ٤ فبراير سنة ٩٢٠ عملا بالمادة المذكورة
بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش

فماض المتهم في هذا الحكم وحكم في ٤
فبراير سنة ١٩٢٠ بالتأييد

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم في
تاريخه

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بصفة
استئنافية حكمت بتاريخ ١٠ مارس سنة ٩٢٠

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بتأييد الحكم المستأنف واعتفت المتهم من المصاريف
وفي يوم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٠ قرر
المحكوم عليه بالظن في هذا الحكم بطريق
النقض والايام وقدم المحامي عنه تقريرا باسباب
ظمنه في ٢٥ منه

الحكمة

القرارات التأديبية والمحاكم النظامية

بعد سماع اقوال وطلبات النيابة العمومية
والمحامي عن المتهم والاطلاع على اوراق القضية
والمداوله قانونا
حيث أن التقرير بالنقض حصل في
الميعاد القانوني وكذلك اسبابه
وحيث ان المحكمة اوضحت في حكمها
صفة التمرض الذي لم يتمكن بسببه صاحب
الحق من الانتفاع بما هو من حقه
وحيث انه لا ضرورة لان يكون التعرض
المعاقب عليه مصحوبا بايذاء من التمرض بل
يكفي وجود كل عمل من شأنه اعاقه كل ذي
حق من الانتفاع بحقه وعدم الانصياع لاستمرار
تنفيذ ما قضى به والمحكمة في التمكن من الاقتناع
وحيث انه لا مانع قانونا من تبديد العقوبات
بتمدد موجباتها

وحيث كذلك يمين رفض هذا النقص
فيناء عليه

حكمت المحكمة بقبول النقص شكلا

محكمة النقص والايام ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠
التلخيص
أن احكام أوقرارات الهيئات التأديبية لا تنم
من المحاكمة امام المحاكم النظامية
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقص والايام
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد صالح باشا
وبحضور حضرات اصحاب العزة مصطفى
فتحى بك وابو بكر يحيى بك وصالح حقي بك
واحمد عرفان بك المستشارين وسليمان عزت
بك رئيس نيابة بالاستئناف ويوسف صديقي
افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي :
في الظن المقدم من

مصطفى ابو البنين متارد شيخ بلد بناحية بروي

ابراهيم عمر متارد

عبد السلام حماد فلاح

عبد المنعم سليمان راجع

محمود ابراهيم متارد فلاح •
 عمراحمدمتارد •
 (والاخيران وريثا احمد متارد)
 ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١١٧٠ سنة
 ١٩٢٠ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ٢٠٠٦ سنة
 ٣٧ قضائية وعلى الصعيدي ومحمدحسن الصعيدي
 والامى حسن بصفتهم مدعين بحق مدين
 وقائع الدعوى

انهمت النيابة العمومية الاربعة الاول وخامس
 يدعى (احمد متارد) بانهم اشتركوا مع آخر
 في التبليغ كذبا مع سوء القصد لمرکز تلا في ٩
 ديسمبر سنة ١٩١٦ في حق على الصعيدي ومحمد
 حسن الصعيدي والامى الصعيدي وسلم عمر
 حاد بانهم سرقوا بالاكرام من الخفير حامد
 الدسوقي مهمات في ليلة ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦
 وذلك باتفاقهم مع الفاعل الاصلى ومساعدته
 في اثبات التهمة بأن شهدوا معه بمعنى مابلغوا
 وطلبت عقابهم بالمواد ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٤٠ و ٤١
 عقوبات

و بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠ قرر المحكوم
 عليهم الاربعة الاول والاثنان الآخران الخامس
 والسادس بصفتهما مسؤولين عن حقوق مدنية
 بالوطن في هذا الحكم بطريق التقض والابرار
 وقلموا تقريراً باسباب طعنهم في ٢٩ منه

حكمت بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ عملا
 بالمواد المذكورة بتغريم كل واحد من المتهمين
 ٣٠٠ قرش صلح والزامهم مع آخر بانه يدفعوا
 للمدعين بالحق المدني مبلغ عشرين جنيا
 مصريا بالتضامن مع المصاريف و ٢٠٠ قرش
 اتعاب محاماة

فلستأف المتهمون هذا الحكم في ١٣
 اكتوبر سنة ١٩١٨
 وفي اثناء نظر الدعوى توفي احمد متارد احد
 المحكوم عليهم

واعلن المدعون بالحق المدني ورثته محمود
 ابراهيم متارد وعمراحمدمتاردالخامس والسادس
 بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية
 ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية منمقده
 بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١١ مارس سنة
 ١٩٠٠ عملا بالمواد المبلغة بالحكم المستأف
 حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
 برفض القمع الفرعى وتأيد الحكم المستأف
 والزام المتهمين الاربعة الاول وورثة احمد متارد
 المتوفى بمصاريف الاستئناف المدنية

و بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠ قرر المحكوم
 عليهم الاربعة الاول والاثنان الآخران الخامس
 والسادس بصفتهما مسؤولين عن حقوق مدنية
 بالوطن في هذا الحكم بطريق التقض والابرار
 وقلموا تقريراً باسباب طعنهم في ٢٩ منه

المحكمة

٥٢

حكم الاعدام ورأى المفتي

محكمة القضاة والابرار ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

التلخيص

تقضى المادة ١٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
الصادرة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ انه فيما عدا الحرمة
يؤدي كل نائب أو من يقوم مقامه وظيفة الاتقاء في
دائرة المحكمة المعين فيها

وبناء على هذا اذا احوالت محكمة جنابات اوراق
الدعوى على مفتي إحدى الجهات وجاءها الرد من
نائب المحكمة يكون الاتقاء صادراً من ذي الصفة وتكون
المحكمة قد اخذت رأى المفتي قبل الحكم بالاعدام تطبيقاً
للمادة ٢٠٥ بتحقيق جنابات والمادة ٤٩ من قانون
تشكيل محاكم الجنابات ويكون القضاة المرفوع لهذا
السبب مرفوضاً

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة القضاة والابرار

المشكلة علناً تحت رئاسة خضرة صاحب
السعادة محمد صالح باشا

وبحضور حضرات أصحاب العزة مصطفى
فتحى بك وابو بكر يحيى بك وصالح خنق بك
وأحمد عرفان بك المستشارين وسليمان عزت بك
رئيس نيابة الاستئناف ويوسف صدق افندى
كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتى

فى الطعن المتقدم من

السيد محمود الجوهري عمره ٢٠ سنة صناعته

عجبان مقيم بزاوية الاعرج

«٤»

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واتوال
الطاعنين والحاضر من المدعين بالحق المدنى
والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً
من حيث ان النقص تقدم فى الميادى فيكون
مقبولاً شكلاً

ومن حيث ان السبب الذى يرتكبن
عليه المتهمون هو انهم سبقو كمو امام محكمة
حسكرية عن نفس التهم التى وجهت اليهم اخيراً
امام محكمة جناح طنطا ولا يجوز معاقبة شخص
مرتين على جريمة واحدة

وحيث فضلاً عن أنه ثابت من افادة مديرية
النزوية عمرة ٣٧٣ المؤرخة ١٧ يناير سنة ١٩٠٧
ان الجزاء الذى نال المتهمين وسجنهم خمسة عشر
يوماً مع تزييل ورفق بعضهم انما كان صادراً
من مدير الاقليم وبصفة تأديبية لا من محكمة
عسكرية فان المحاكم التأديبية لا ترى مانعاً ابدان من
معاقبة المتهمين فيها امام المحاكم النظامية الاهلية
مضى وجد عقاب على ما ارتكبه فى قانونها
وحيث لهذا ولباقى ما هو واضح فى الحكم
للطعون فيه يكون النقص غير وجهه ويجب رفضه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقص شكلاً
وبرفضه موضوعاً

وأقوال المحامي عن المتهم والاطلاع على أوراق

ضد

القضية والمداولة قانوناً

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٨١٢ سنة

حيث أن الطعن مقبول شكلاً

٩٢٠ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ١٩٨٥ سنة

وحيث أن الطاعن بنى طعنه على وجهين

٣٧ قضائية

الاول وجوب أخذ رأى المفتى والثاني خلو الحكم

وقائع الدعوى

من الاسباب

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه

عن الوجه الاول

في يوم ٢٢ مارس سنة ٩٢٠ بضيء النيب بدائرة

حيث أن الطاعن بنى هذا الوجه على أنه

قسم كرموس بالاسكندرية قتل عمداً جداولى

مقرر قانوناً بحسب المادة (٢٠٥) تحقيق الجنايات

عطيه هريدى بأن ذبحه بموسى وكان قصده من

و٩٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وجوب

ارتكاب هذه الجناية سرقة ما منه من النقود

أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام على مقتضى

والخاتم الماس وقد سرقتها فعلاً. وطلبت من

ذلك طلبت محكمة الجنايات من مفتى محكمة

حاضرة قاضي الاحالة بمحكمة اسكندرية الاهلية

اسكندرية ابداء رأيه فجاءها رد من غير المفتى

احالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة

(نائب المحكمة للشرعية ولم يكن فيها مفتى نائب

١٩٨ فقره ثانى عقوبات

عن المفتى الذى يعينه القانون) وعلى ذلك يكون

وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر في

قد صدر مخالفاً لنص القانون فهو اذن باطل

١٨ ابريل سنة ٩٢٠ احالة المتهم المذكور على هذه

بطلاناً جوهرياً ولا يقال أن نائب محكمة

المحكمة لمحاكمته بالمادة المذكورة ومحكمة

اسكندرية هو مفتى محكمة اسكندرية للشرعية

جنايات اسكندرية حكمت بتاريخ ٩ يونيه سنة

لعدم وجود المسوخ بمحمل وظيفة الاول هي هي

٩٢٠ عملاً بالمادة المذكورة حضورياً على السيد

وظيفة الثانى ويؤيد ذلك ما حكمت به محكمة

محمود الجوهري بالاعدام

النقض والابرار في ٩ يونيه سنة ٩٠٩

وفي يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٠ قرر المحكوم

وحيث أن هذا رأى كان سيداً الى ما قبل

عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار

١٠ ديسمبر سنة ٩٠٩ أما بئنه فقد جاء في المادة

وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ٢٤ منه

(٢١٨) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة

المحكمة

في التاريخ المذكور) أنه فيما عدا المحروسة يؤدى

بمد سماع أقوال وطلبات النيابة العمومية

٥٣

تعدد الجرائم

محكمة جنايات قنا ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠

التلخيص

السرقه والشروع في النصب والتدلى على موظف
اثناء تأدية وظيفته يعاقب مرتكبها على اشدها عقوبة وان
تعددت الجرائم متى ثبت ان الفرض منها جميعا واحد
وانها ارتكبت تنفيذاً لقصد جنائي واحد تطبيقاً للمقرر الثاني
من المادة ٣٢ من القانون العقوبات

باسم صاحب المظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة جنايات قنا

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا وحضور حضرات
مولى غنيم بك مستشار بمحكمة الاستئناف
الاهلية وعبد المسيح بك خا القاضى بمحكمة قنا
الاهلية المنتدب بقرار من وزارة الحقاينة وعباس
افندى فضلى وكيل النيابة وحسن افندى نيابة
كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتى

في قضية النيابة العمومية نمرة ٣١٣ اسنا

سنة ١٩٢٠ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ١٧٣

احالة سنة ١٩٢٠

صند

محمد حسن كريم عمده ٢٦ سنه وصناعته
سقا وسكنه حاجر أدفو

بعد سماع امر الاحالة وطلبات النيابة

كل نائب أو من يقوم مقامه وظيفه الافتاء في
دائرة المحكمة للمعين فيها

وحيث أن الطاعن نفسه معترف بأن الذى
أقضى هو نائب محكمة اسكندرية الشرعية
فيكون الافتاء صادر من ذى صفة وهو المفتى الذى
عناه القانون فى المادتين السالف ذكرهما وتكون
المحكمة لم تصدر حكمها بالاعدام الا بعد أن
أخذت رأى المفتى حسب القانون ولا مانع شرعا
أن يؤدى المفتى وظيفه القضاء

عن الوجه الثالث

وحيث أن هذا الطاعن بنى هذا الوجه على
أن الحكم خال من الاسباب فهو باطل طبقاً
للمادة (١٠٣) مرافعات

وحيث بمراجعة الحكم المطعون فيه يرى
أنه مبنى على أسباب كافية قد أوضحت الهمه
تفصيلاً وجاءت بالوقائع مفصلة والأدلة مينة
بياناً لا يدع للشك مجالاً فيكون هذا الوجه فى
غير محله ويتميز برفضه كالوجه الاول

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض شكلاً

وبرفضه موضوعاً

هذا ما حكمت به المحكمة بمجاستها العلنية

المنعقدة فى يوم الاثنين ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

الموافق ١٦ الحجة سنة ١٣٣٨

العمومية واقوال المتهم والمحامي عنه وشهادة الشهود والاطلاع على القضية والدولة قانونا حيث ان النيابة العمومية انهمت المذكور في يوم ٧ فبراير سنة ٩٢٠ يندرسنا بديرية قنا اولا - ارتكب تزورا في ورقة عرقية اى عقد بيع حجارة صادر منه لمحمد حمدان بدر وذلك بأن استعمل خبثا مزورا باسم احمد شاهين عوض حتى لا يمكن الاستدلال عليه بالفعل عندا اكتشاف سرقة الحجارة اضرارا بالمذكور وذلك حالة كونه عائدا ومجرما اعتداد الاجرام اذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات اذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات احداها لمدة سنة بتاريخ ٧ شوال سنة ١٣٣٢ الموافق ٧ اغسطس سنة ٩١٤ ثانيا - بانه في الزمان والمكان السالف ذكرهما اعتدى بالضرب على سيد احمد يوسف عبد الدائم شيخ الخفراء اثناء تأدية وظيفته اى اثناء ضبطه لاتهم في سرقة حمارتين لمصطفى احمدهم وحيث انه بمجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى دفع المحامي عن المتهم دفعا فرعيا بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها وفرض النائب الرأى في هذا الدفع وطلب في الموضوع معاقبة المتهم بالمواد ٢٩٣ و ٤٨ و ٥٠ عقوبات والمادة الاولى من دكرتو ١١ يوليو سنة ٩٠٨ والمادتين ١١٨ و ١١٩ عقوبات وطلب المحامي براءة المتهم للاسباب المذكورة بحضر الجلسة وحيث انه تين للمحكمة من التحقيق

المعمومية واقوال المتهم والمحامي عنه وشهادة الشهود والاطلاع على القضية والدولة قانونا حيث ان النيابة العمومية انهمت المذكور في يوم ٧ فبراير سنة ٩٢٠ يندرسنا بديرية قنا اولا - ارتكب تزورا في ورقة عرقية اى عقد بيع حجارة صادر منه لمحمد حمدان بدر وذلك بأن استعمل خبثا مزورا باسم احمد شاهين عوض حتى لا يمكن الاستدلال عليه بالفعل عندا اكتشاف سرقة الحجارة اضرارا بالمذكور وذلك حالة كونه عائدا ومجرما اعتداد الاجرام اذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات اذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات احداها لمدة سنة بتاريخ ٧ شوال سنة ١٣٣٢ الموافق ٧ اغسطس سنة ٩١٤ ثانيا - في الزمان والمكان المذكورين انما اعتدى بالضرب على سيد احمد يوسف عبد الدائم شيخ الخفراء اثناء تأدية وظيفته اى اثناء ضبطه لاتهم يسرقة حمارتين لمصطفى احمدهم وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احوالة المتهم المذكور على محكمة جنات قنا لحاكمته بالمواد ١٨٣ و ٤٨ و ٥٠ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قد قررت بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ احوالة المتهم المذكور على المحكمة لحاكمته بالمواد ٢٩٣ و ٤٨ و ٥٠ عقوبات والمادة الاولى من القانون غرة

القانون وضربت لذلك تلميحات الحفائية على تلك المادة عند قائلها منها، اذا ارتكب صراف تزويراً في دفاتره لاختفاء اختلاسه اموال الحكومة اوزيف شخص قوداً ثم تعامل بها فهدم الجرائم وان تمددت الأذن للفرض منها واحذفها يعاقب مرتكبها الا بعقوبة واحدة

وحيث انه من المعلوم أن السارق انما يسرق مال غيره لينتفع به بكل الطرق الممكنة فالسارق الذي يبيع ما وصلت اليه يده من السرقة انما ينفذ قصداً واحد ويسعى للوصول الى غاية في السرقة وهي الانتفاع بما سرق اما اخفاء اسمه على الشاري فأمريدي حتى لا ينكشف أمره ولولا ضبط المتهم اثناء بيعه احد الحمارين المسروقين لما ثبتت عليه جريمة السرقة ولما حكم عليه بشيء عنها. وعليه يرى أن جريمة الاثرووع في النصب والتمدي المنسوبين للمتهم لا يمكن انفصالهما بأي حال من الاحوال عن جريمة السرقة الاولى

وحيث أن هذا المبدأ التي قرره نص صريح المادة ٣٢ عقوبات كان مقرراً من قبل وقضت به محكمة النقض والايرام في احكامها الجديدة وسرى الغل به في المحاكم هذا فضلاً عن انها من المسائل المتروكة لتقدير القاضي

وحيث أن المحكمة ترى انه كان الواجب

ومرافعة النيابة وشهادة الشهود الذين سمعوا امامنا ان المتهم سرق في ليلة ٢ فبراير سنة ٩٢٠ بكوم امبو حمارتين من مصطفى احمد همام من منزله بواسطة هدم جزء من الحائط حالة كونه عائداً ومجرماً اعتاد الاجرام وتوجه في ٧ فبراير سنة ٩٢٠ الى سوق اسنا وباع احد الحمارين الى محمد حمدان بعد ان تسمى باسم غير اسمه الحقيقي وكتب له عقد بيع بذلك ولكن في الاتناء حضر صاحب الحمارين واستعرف على الحمار المبيع الى محمد حمدان بأنه ملكه وترتب على ذلك ضبط المتهم وتدبيه على شيخ الخفراء وعما كتمه امام محكمة جنائيات قنا التي حكمت عليه في ١٨ يوليو سنة ٩٢٠ بالحبس مع الشغل مدة سنتين

وحيث ان الواجب في هذه الدعوى هو البحث فيما اذا كانت النيابة محقة في رفع دعوى الشروع في النصب هذه والتمدي المنسوبين الى المتهم وفيما اذا كان يصح الحكم عليه بعقوبة جديدة غير التي حكم عليه بها في قضية السرقة السالفة الذكر ام لا

وحيث أن المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقرة ثانية منها قضت بأنه اذا ارتكب مجرم عدة جرائم تنفيذاً لقصد جنائي واحد وجب الحكم عليه بعقوبة واحدة وهي الاشد في نظر

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول. سلطان مصر
محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بسرى المحكمة بالخران يوم الاربعاء ٨ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه
بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتى رياض
قلته افندى ومحمد شركس افندى القاضيين ،
وحضور عبد العزيز احمد طاهر افندى كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتى
فى استئناف برسوم سليمان
ضد

جاد السيد خليل وقلم محضرى محكمة
ديروط الجزئية
الواردة الجدول بنمرة ٤٨٠ سنة ٢٩١٨
رفع المستأنف عليه الأول دعوى أمام
محكمة ديروط الجزئية ضد المستأنف تقيدت
بنمرة ٤٣٠ سنة ١٩١٩ قال فيها أنه كان شريكاً
للمستأنف فى تجارة فول وعسل وانفصل فى ١٢
يناير سنة ١٩١٣ وعند ما تم حساباً ظهر له مبلغ
١٦٤٩ قرشاً صاعاً ونصف على أشخاص بمقتضى
كيبالات باسم المستأنف وقد تهدله المستأنف
بمقتضى ورقة مؤرخة فى ١٢ يناير سنة ١٩١٣ أن
يخلص مبالغ الكيبالات بعرقته ويسددها وقت

إذا أن تنظر التهمة المنسوبة الى المتهم الآن مع
تهمة السرقة السابق الحكم فيها لانهما لا انفصال
بينهما ولا تجزئته ولا يضر المتهم ما تقوله النيابة
من انها طلبت التأجيل من محكمة الجنايات لنظر
التهمتين مما لا ارتباطهما فأبت عليها التأجيل
وحيث انه مما تقدم يجب الحكم بعدم
جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم
فى القضية المرتبطة بها ارتباطاً كلياً لا يقبل التجزئة
عملاً بنص المادة ٣٢ عقوبات سالفه الذكر
فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة ٣٢ عقوبات
سالفه الذكر
حكمت المحكمة حضورياً بعدم جواز نظر
الدعوى لسبق معاقبة المتهم بالعقوبة الأشد فى
فى قضية السرقة المرتبطة بها هذه التهمة ارتباطاً
لا يقبل التجزئة

٥٤

الاستئناف ونصاب الدعوى

محكمة أسيوط الابتدائية ٨ سبتمبر سنة ٢٩٠

التلخيص

يجوز استئناف الحكم الصادر فى دعوى صاهبها
يحكم فيه نهائياً متى استلزم القضاء فى هذه الدعوى الفصل
فى صحة مستند المخالصة التى قيمتها تزيد على النصاب
الذى يجوز فيه الحكم نهائياً

طلبه . وبما أن المستأنف لم يسدده المبلغ المذكور لذلك طلب الحكم بالزامه بمبلغ ١٦٤٩ قرشاً صاعاً والفوائد القانونية باعتبار المائة تسعة سنوياً من تاريخ الاستحقاق لغاية السداد مع المصاريف . وبالجلسة عدل الحاضر عن المستأنف عليه الاول طلباته الى مبلغ ١٦٤٩ قرش ونصف والمصاريف والفوائد باعتبار المائة خمسة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية واركن على المخالصة المؤرخة ١٢ يناير سنة ١٩١٣ التي قال أنها مودعة بالقضية نمرة ٢٣٩ سنة ١٩١٦ والمستأنف قال بلسان وكيله أنه ينكر التوقيع على هذه المخالصة وإن الختم ليس ختمه

والمحكمة الجزئية بعد ان اطاعت على القضية نمرة ٢٣٩ سنة ١٩١٦ ظهر لها أنه سبق للمستأنف أن رفع دعوى على المستأنف عليه يطالبه فيها بمبلغ ١٦٠١ قرش صاع ونصف بمقتضى كيبالة وأن المستأنف عليه قدم مخالصة مؤرخة في ١٢ يناير سنة ١٩١٣ موقعاً عليها بتجهم المستأنف تتضمن اقراره بأنه تجاسب مع المستأنف عليه وأنه ليس له شيء في ذمته بل ان عليه للمستأنف عليه مبلغ ١٦٤٩ قرشاً صاعاً ونصف تعهد له بدفعه . ولذلك طلب المستأنف ترك المرافعة فيها حكماً بذلك بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩١٦ ثم قضت المحكمة المشار اليها في القضية نمرة ٤٣٠ سنة ١٩١٩ بالزام المستأنف بان يدفع

للمستأنف عليه مبلغ ١٦٤٩ قرشاً صاعاً ونصف وفوائده القانونية باعتبار المائة خمسة سنوياً من تاريخ رفع الدعوى وهو ٥ مايو سنة ١٩١٩ السداد مع المصاريف ومبلغ خمسين قرش صاعاً أتعاب محاماة وذلك في ١٥ يولييه سنة ١٩١٩

فستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩١٩ طالباً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً إلغاء الحكم المستأنف والحكم برد وبطلان الورقة المؤرخة في ١٢ يناير سنة ١٩١٣ ورفض دعوى المستأنف عليه الاول والزامه بمصاريف اللرجتين وأتأب المحاماة

وبعد أن حضرت القضية وأحيلت الى المرافعة دفع الحاضر عن المستأنف عليه فرعياً بعدم قبول الاستئناف لان الدعوى قيمتها مبلغ ١٦٤٩ قرشاً ونصف أى أقل من النصاب الجائز استئنافه

والحاضر عن المستأنف طلب رفض هذا الدفع وقال بأن المحكمة الجزئية فصلت في نزاع قيمته أكثر من ٤٢ جنيهاً لان المخالصة تشمل مبلغ الـ ١٦٤٩ قرشاً ونصف الذي حكم به ومبلغ الـ ٢٦٠١ قرش ونصف الذي بالكيبالة ونحن أنكرنا المخالصة كلها

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

تتوق النصاب فيتمين اذن رفض الدفع الفرعي
لهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع
الفرعي المقدم من المستأنف عليه وجواز نظره
الاستئناف وامرت الاختصاص بالتكلم في الموضوع
وحددت لذلك جلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وعلى
قلم الكتاب استحضار الكميالة المرسلة لنيابة
ديروط في ١٦ يوليه سنة ١٩٢٠

وكيل المحكمة

٥٥

الدفع الفرعي وسقوط الحق

محكمة أسبوط الابتدائية ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠

التلخيص

ان سقوط الحق في الدفوع الفرعية الغير المتعلقة
بالنظام العام لا يستند من مجرد تأجيل القضية بناء على
طلب الخصم . وانما يستند بالتنازل عنها صراحة او ابداء
دفع اخرى او ابداء اقوال او طلبات ختامية تطبيقاً للمادة
١٣٤ مرافعات

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بمراى المحكمة بالخران يوم الاربعاء سبتمبر
سنة ١٩٢٠

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك

وكيل المحكمة

حيث أن المستأنف عليه الاول دفع بعدم
جواز نظره الاستئناف لان ما قضى له به دون
ما يجوز استئنافه

وحيث أن المستأنف رد على هذا الدفع
بأن القضاء عليه بالمبلغ الذى طلبه خصمه قد فصل
في نزاع عن من سبقته اكثر من ٤٢ جنيتها
وحيث أن المستأنف عليه الاول استند
في دعواه على مخالصة اعترف فيها المستأنف بأن
الكميالة التى له على المستأنف عليه وفيتمتها ٢٦٠١
قرش ونصف قد سددت وانه فوق ذلك قد اصبح
بالحاسبة مديناً للمستأنف عليه الاول بمبلغ ١٦٤٩
قرشاً

وحيث أن المستأنف رفع بطلب الكميالة
دعوى اخرى على المستأنف عليه الاول وفي الوقت
نفسه انكر توقيعه على المخالصة التى يستند
اليها ذلك الخصم

وحيث انه يتضح من ذلك أن القضاء في
هذه الدعوى يستلزم الفصل في صحة مستند وهو
المخالصة التى قيمتها في الواقع تزيد على النصاب
الذى يجوز فيه الحكم نهائياً

وحيث انه مع التسليم بأن قيمة هذه الدعوى
في الاصل على ما يستدل من تقدير رسومها هو
هو مما يقضى فيه نهائياً الا أن المستند الوحيد
فيها عس في جوهره بالقضاء في الدعوى

وحيث انه لا نزاع في أن لهذا المستند قيمة

وعضوية حضرتي رياض قلته أفندي ومحمد
شركس أفندي القاضيين
وعبد العزيز احمد أفندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي
في قضية استئناف مهران سيد علي
ضد
سكينه بنت محمد محمد صالح عن نفسها
ووصية علي ولديها القاصرين راغب وعبد الرشيد
ثم امين علي جاد الله
الواردة جدول المحكمة بعمرة ٦٩ سنة ٩٢٠
رفعت المستأنف عليها الاولى بصفها
الذكورة دعوى أمام محكمة ملوي الجزئية
ضد المستأنف تقيدت بعمرة ٥٥٠ سنة ٩١٨ قالت
فيها ان المستأنف عليه الثاني كان قبلها وصيا على
القاصرين المشمولين بوصايتها ولسوء تصرفه
رفعت عليه دعوى تطلب عزله فلما رأى ذلك
منها اتفق مع المستأنف (ثناء نظر دعوى الزل)
وأجر له سوريا ١٢ ف و ٤ طقيمة حصاة تقاصرين
بسر الفدان ٩٠٠ قرش لمدة ثلاث سنوات
من نوفمبر سنة ٩١٧ لغاية نوفمبر سنة ٩٢٠
ولما عزله المجلس وتعينت هي مكانه ارادت
ان تؤجر نصيب القاصرين ولكنها وجدت
المستأنف واضعا يده عليه فلذلك رفعت دعواها
وطلبت الحكم بفسخ عقد الايجار الصادر
من امين علي جاد الله المستأنف عليه الثاني الي

مهران سيد علي المستأنف عن ١٢ ف و ٤ طعن
المدة من نوفمبر سنة ٩١٨ لغاية نوفمبر سنة ٩٢٠
واعتباره كأن لم يكن وحفظ الحق لها في مطالبتهما
متضامين بأيجار السنة الاولى من سنى الاجاره
مع التزامها بالمصاريف والانتاب والتفاد
والمستأنف دفع فرعيا بعدم الاختصاص
لان قيمة الدعوى ازيد من النصاب الجزئي
والحاضر عن المستأنف عليها الاولى طلب
رفض هذا الدفع لتقديعه بد ميما ده والمحكمة
الجزئية بعد أن سمعت دفاع الطرفين حكمت
بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ٩١٩ حضوريا برفض
الدفع الفرعى المقدم من المستأنف وباختصاص
المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بفسخ
عقد الايجار الصادر من المستأنف عليه الثاني
الي المستأنف عن ١٥ ف و ٥ ط ١٢ من المدة
من نوفمبر سنة ٩١٨ لغاية نوفمبر سنة ٩٢٠
واعتباره كأن لم يكن والتمت المستأنف
والمستأنف عليه الثاني بالمصاريف وما يتقرب
انتاب محاماه
فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٣٠
نوفمبر سنة ٩١٩ طالبا الغاء والزام المستأنف
عليهما بالمصاريف والانتاب
وبعد أن حضرت القضية واحيلت الي
الرافعة صمم الحاضر عن المستأنف على الدفع
الفرعى الذي قدمه امام محكمة اول درجة

والمحاضر عن المستأنف عليها الاولى طلب
رفض هذا الدفع وتأييد الحكم المستأنف
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف حاز شككه القانوني
وحيث ان الحكم المستأنف قضى برفض
الدفع الفرعي المقدم من المستأنف امام محكمة أول
درجة بأن نصاب الدعوى يزيد على ما للمحكمة
الجزئية ان تقضى فيه وكان استناد الحكم بالرفض
الى أن المستأنف لم يرد دفعه الا في الجلسة الخامسة
بعد أن أجلت الدعوى اربع مرات بناء على
طلبات الاخصاص

وحيث انه بمراجعة محاضر جلسات محكمة
اول درجة تبين ان المستأنف لم يرد أي طلب
حتى عن التأجيل في الجلسات الاربع الاولى
بل كانت الطلبات من المستأنف عليها الاولى
لاحضار أعلام الوصاية ومرة لا ثبات غيبة
المستأنف عليه الثاني

وحيث انه مع ثبوت هذا في محضر الجلسة
لا يمكن اعتبار المستأنف متهاونا في تقديم دفعه
الى مابعد الوقت الذي اباح له فيه القانون تقديمه
وحيث ان المستأنف لا يعتبر بصوره على
التأجيل اربع مرات انه تنازل عن دفعه الذي كان
في نفسه كما يقول خصمه مفسرا سكوته بهذا

المعنى بل الواجب ان يصدر منه صراحة ما يفيد
انتنازل وقد حدد القانون في المادة ١٣٤ مرافعات
اساس التنازل المستفاد وهو ابداء دفع آخر
قبل الدفع بعدم الاختصاص أو ابداء اقوال أو
طلبات ختامية في اصل الدعوى فلا يصح تحطلي هذا
الاساس واستخلاص انتنازل من اعتبارات اخرى
وحيث ان المستأنف يستند في دفعه بعدم
الاختصاص الى ان نصاب الدعوى هو فوق
ما للمحكمة الجزئية ان تقضى فيه لأن قيمة ايجار
الثلاث السنوات الذي تقضى المادة ٣٤٠ مرافعات
باحسابه جميعا يربو على مائة وخمسين جنيبا
وحيث ان المستأنف باعتماده على نص المادة
٣٤٦ مرافعات وحده قد تجاوز الماده ٢٦ مرافعات
على حين أن دعوى فسخ الايجار وتقدير النصاب
فيها يجب ان يرجع فيها الى نص تينك المادتين
لانهما تكملان بعضهما بعضا في هذا الاعتبار
فالمادة ٢٦ تشترط لاختصاص المحكمة الجزئية
أن يكون الايجار السنوي لا يزيد على مائة وخمسين
جنيبا في السنة مهما بلغت قيمة سنى الايجار
مضافة الى بعضها على مقتضى نص المادة ٣٤٦
وتشترط لان يكون حكم المحكمة الجزئية نهائيا
او لا يزيد المدعى به على عشرين جنيبا اي لا يزيد
قيمة سنى الايجار مضافة الى بعضها على مقتضى
نص المادة ٣٤٦ (أن كان هناك سنون عدة) على
هذا النصاب

فلذلك الأسباب
حكمت المحكمة حضوراً برفض الدفع
الفرعي المقدم من المستأنف وقبول الاستئناف
شكلاً وامرت الخصام بالتكلم في الموضوع
وحللت لذلك جلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠

٥٦

حق الشفع في الربع

محكمة بني سويف ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠

التلخيص

يستحق الشفع الربع من يوم الحكم لأن يوم العرض
باسم صاحب العقدة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الجزئية
بالجلسة المدنية المنعقدة علناً بمرأى المحكمة
في يوم الخميس الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠
٩ صفر سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة احمد
نشأت بك القاضي

وحضور يس احمد كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية طه مصطفى سعيد خفاجي
الواردة الجداول سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٧٢٥

ضد

محمد حسن الخضرى

وقائع الدعوى

قال المدعي بمریضة دعواه المؤرخة ١٥

وحيث أن المستأنف مسلم في عريضة
استئنافه بأن قيمة الايجار السنوى اقل من المائة
وخمسين جنيهاً ولكنه يستند الى المادة ٣٤٦
في ضم قيمة ايجار السنين الثلاث وهي تريد على
المائة وخمسين جنيهاً ويستخلص من هذا
أن النصاب على مقتضى القاعدة العامة يفوق
النصاب الجزئى

وحيث أن هذا الاستناد لا محل له لأنه
تجاهل المادة ٢٦ مرافعات كما تقدم

وحيث أن القول بأن الفقرة الأولى من المادة
٢٦ مرافعات إنما ذكر فيها فسخ الايجار في مرض
من القول يستفاد منه أن الفرض قصر تحديد
النصاب بطريقة التوسع على طرفى عقد الايجار
فالمستأجر والمؤجر وحدهما هما اللذان يقدران
دعواهما على مقتضى قواعد تلك الفقرة هو قول
لا يصح الاخذ به مع اطلاق النص اذ يبعد أن
يكون الشارع اراد أن يقدر الدعوى بالنسبة
لطرفى عقد الايجار بقدر وقدرها بقدر آخر
لمن عداها ممن عساه يكون ذا مصلحة في طلب
الفسخ والاخلاء وغير ذلك مما جاء في ذلك النص
وحيث أنه يتبين من ذلك ان المنع بعدم
الاختصاص غير جدير بالقبول لالما ذهب اليه
محكمة اول درجة من أن المستأنف تأخر في
ابدائه بل لأن الفقرة الاولى من المادة ٢٦ مرافعات
تسقط قيمته

يوليو سنة ٩٢٠ انه سبق ان اظهر رغبته للمدعى عليه في اخذ ١٢ ط و ٢٢ س بالشفعة وعرض عليه

قيمة الثمن ١٦٥ ج و ٥٤٠ م فلم يقبله وبتاريخ

١٢٢ أكتوبر سنة ٩١٨ اودع المدعى المبلغ بخزينة المحكمة وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ٩١٩ حكم

من محكمة بنى سويف الالهية باحقية المدعى الى اخذ ١٢ ط و ٢٢ س السالف ذكرها بالشفعة

وقد استأنف المدعى عليه هذا الحكم امام

محكمة استئناف مصر العليا الالهية وبتاريخ ١١ مايو سنة ٩٢٠ حكم بتأييد الحكم الابتدائي

وقد نفذ هذا الحكم بتاريخ ٨ يوليو سنة ٩٢٠

باستلام المدعى ١٢ ط و ٢٢ س المذكورة وفي هذه الحالة يحق للمدعى رفع هذه الدعوى يطلب فيها

الحكم له ببيع الاطيان المذكورة من تاريخ عرض الثمن الحاصل في ٢٢ أكتوبر سنة ٩١٨ لغاية

يوم التسليم الواقع في ٨ يولية سنة ٩٢٠ مدة سنة وثمانية شهور وخمسة عشر يوما بواقع الربيع في

السنة الواحدة ٥٠ جنهما عن الفدان الواحد فيكون ربيع القدر المذكور في المدة المذكورة مبلغ ٤٥ ج

و ٩٧٢ م مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ الموت بلا كفالة

ويجلسه المرافعة مسم الحاضر عن المدعى على طلباته الواضحة بالريضة بالاسباب التي

ذكرها بمحضر الجلسة

والحاضر عن المدعى عليه طلب رفض

الدعوى للاسباب التي بينها بذكرته المحكمة

حيث أن حضرة وكيل المدعى وهو الشفيع يطلب الربيع من يوم عرض الثمن عرضا رسميا

وحيث ان حضرة وكيل المدعى عليه طلب رفض الدعوى بناء على ان وضع يده كان بحسن

نية وبطريقة مشروعة يغير اعتصاب

وحيث انه لذلك يجب البحث فيما اذا كان الشفيع

يستحق الربيع من يوم عرض الثمن عرضا رسميا او من يوم الحكم والتسليم

وحيث انه لذلك يجب البحث فيما اذا كان

الشفيع يعتبر مالكا للارض المشفوع فيها من يوم عرض الثمن أو من يوم الحكم ويجب الرجوع

ايضا الى احكام الشريعة السمحاء بما أن الشفعة مأخوذة عنها مع الرجوع ايدنا الى احكام الحاكم

المختلطة والالهية (ونزد على حكمين للمحاكم الالهية)

وحيث ان للمادة ١٨ من قانون الشفعة نصت على ان الحكم الذي يصدرها ثابتا بثبوت

الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع ولا يمكن لشخص ان يد مالكا لشيء بمقتضى سند الا

من تاريخ ذلك السند. وبلا حظ أن المدعى عليه اشترى بعقد صحيح مستوف شروطه القانونية

فيمد مالكا حتى القضاء بالشفعة

وحيث انه بالرجوع الى مرشد الخيران

نجد ان المادة ١٢٥ نصت على انه لا يثبت الملك
لشفيع في المبيع الا بقضاء القاضي او بأخذه من
المشتري بالتراضي وان المادة ١٢٦ نصت على ان
ملك المقار قضاء كان او رضاء يتبرشراء جديدا
في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان
اشترط المشتري مع بآله البراءة منها. ولا يحفى
ان الغرم بالغرم فان كان للشفيع رد العين بخيار
الرؤية والعيب وان اشترط البائع مع المشتري
البراءة منهما لانه مشتر جديد فكذلك لا
حق له في الرجوع اذا لم يرد العين لانه مشتر
جديد أيضا. ومما يعزز ذلك أيضا ان الشفيع
يأخذ العين بضمن حال ولو كان الثمن في الاصل
مؤجلا وان اداه للمشتري فليس للبائع ان
يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق
عليه بينهما (المادة ١٣ من قانون الشفعة و ١٢٧
مرشد الحيران) وانظر ايضا ابن عابدين جزء
٥ ص ١٤٣ وقد جاء فيه (وصفها ان الاخذ بها
بمنزلة شراء مبتدأ) وص ١٥٤ التي جاء فيها ان
الثمن الذي يحدث بعد القبض يكون للمشتري
اذ نص (وقد اشتراها بثمنها سقط حصته من
الثمن اي حصة الثمن وبكل الثمن في الثاني اي اذا
أتمرت بعد الشراء لحذونه بعد القبض) وانظر
ايضا في هذا المعنى ص ١٦٦ اذ جاء فيها ان
الاشجار وقت القبض شجرة سقط (اي من
الثمن) قدره والا لا لانه لا حصة له من الثمن

التشريع والقضاء المختلط في السنة السابعة صفحة ٣٤١) وحكمت محكمة الاستئناف أيضاً في ١٧ يناير سنة ٩٠١ بأن المشتري لا يفقد صفة المالك على العين إلا بحكم نهائي وله الحق إلى هذا الوقت في الثمر ولكن ليس له حق في فوائد الثمن مع الثمر (انظر مجموعة التشريع والقضاء المختلط السنة الثالثة عشر ص ١٢٤)

وحيث أن الحكيمين الاهلين المنشورين في المجموعة الرسمية سنة ٩١٠ غرة ١٠ وغرة ٣٥ والذين قضى الاول منهما بأنه إذا حكم للشفيع بأحقية في أن يأخذ بالشفعة عينا واضعاً يده عليها فلا حق للمشتري في مطالبة الشفيع بربعها من يوم المطالبة بالشفعة إلى يوم الحكم له بها وقضى الثاني بأن الشفيع محق في طلب الثمن مقابل خصم ما يقابل اتعاب ومصاريف الإدارة وفوائد ثمن المبيع قد استند الاول منهما على مبدئه بقوله « وحيث أن الحكم للمدعى عليه بأحقية بالأخذ بالشفعة يعطيه الحق في منفعة الاطيان من يوم الطلب » واستند الثاني منهما على المواد التاسعة إلى الخامسة عشرة بالاستنتاج. وبمراجعة هذه المواد نجد أن حكمتها ظاهرة وهي قاصرة على تقييد حق المشتري في تصرفات لا دخل لها في ذلك وعدم السماح للمشتري بتعجيز الشفيع عن الدفع بأن يبني بناء أو يفرس غرساً بنفقات عظيمة وذلك كله لعدم إلحاق الضرر بالشفيع إذا حكم

له ولا يمكن أن يؤدي الاستنتاج من هذه المواد إلى مخاليف النصوص والبيانات الصريحة المتقدمة. وإذا ساغ للشفيع هذا الاستنتاج ساغ للمشتري أن يستنتج عكس ذلك من المادتين ١٤ و ١٥ (من المواد المتمسك بها الحكم) اللتين قيدتا حق الشفيع بوجوب مراعاة إجراءات إذا لم يتبها - قطع حقه لأن القول باعتبار الشفيع مالكا من يوم الطلب على علته يستلزم عدم سقوط الحق إلا بمضي خمس عشرة سنة فضلاً عن أن من بين هذه المواد أيضاً المادة ١٣ التي تنص بأن الشفيع لا يستفيد من تأجيل الثمن المشتري واستند الحكم أيضاً على أنه لا معنى لطلب حق لا يؤخذ إلا بعد الطلب بالرضاء أو القضاء إذ قد مضى زمن طويل قبل أن يتم وهذا يخالف نص المادة ١٨ من قانون الشفعة التي نصت على أن ضم الشفعة هو سند الملكية وللمادتين ١٦ و ١٧ أيضاً اللتين جعلتا قضايا الشفعة من القضايا المستحجلة ولا يجوز فيها المعارضة واستنتجنا في ١٥ يوماً. هذا كله فضلاً عن أن أحكاماً أهلية أخرى سلت ضمناً بأحقية المشتري للربع وبأنه يعتبر مالكا حتى الحكم بالشفعة (انظر حكم محكمة مصر ١٩٠٢ أبريل سنة ٩٠٢ المنشور في المحاكم ١٣ ص ٢٨٦٤ المشار إليه في جلد ٣٨ صفحة ٣٨) إذ قرر أن للمشتري أن يطالب الشفيع بدعوى مستقلة بالمصاريف التي صرفها

لتحسين حالة العين اما المصاريف العادية التي يستلزمها الاستقلال وفوائدها ثمن العين فلا حق له بتلقيها من الشفيع مادام قد استحوذ على الربيع وحكم محكمة مصر ١٧ يناير سنة ١٩٠٣ المنشور (في الحقوق ١٨ ص ٣٣ المشار اليه في جلاذ تلقيقا على المادة ١٨) قرر أن الحكم بالشفعة هو في الواقع عبارة عن عتد يلزم فيه كل من المتعاقدين باداء شيء معين فاشترى يسلم العين المشفوع فيها والشفيع يدفع الثمن الخ وحكم محكمة الاستئناف ١٧ مايو سنة ١٩٠٤ المنشور في الاستقلال ٣ ص ٢٦٤ المشار اليه في جلاذ تلقيقا على المادة ١٨ ايضا وقرر ان الشفعة عبارة عن ثمن مال الغير (الشفيع) بغير رضائه والحكم هو عبارة عن حجة الملكية وفي هذا المعنى ايضا حكم محكمة طنطا في ٢٨ يناير سنة ١٩١١ والمؤيد من محكمة الاستئناف في ٢٨ مايو سنة ١٩١١ ومنشور في المجموعة الرسمية عدد ٢٤ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩١٣ ومنشور في المجموعة الرسمية عدد ٢٤ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩١٣ ومنشور في الجريدة الرسمية سنة ١٩١٣ عدد ٨٤ وكلاهما قرران الحكم بالشفعة يعتبر بمثابة عقد بيع بين الشفيع والمشتري وحيث انه فضلا عما تقدم فان الشفعة حق مكروه ووارد على غير القياس وشرع لمنع الضرر لا لحب النفعة وقال الثوري وسببها دفع الضرر

الخ انظر ابن عابدين جزء ٥ صفحة ١٤٢ وانظر في هذا المعنى ايضا الزيلعي جزء ٥ صفحة ٢٣٩ وما دام الامر كذلك فلا يمكن أن يستفيد الشفيع الربيع من يوم عرض الثمن. وقد جعلها القانون من القضايا المستعجلة كما سميت الاشارة لعدم حرمان المشتري من التصرف المطلق وعدم الاضرار بالشفيع بتعليق حقه زمانا طويلا وحيث انه لو اعتبر الشفيع مالكا للعين من يوم الطلب لورث الورثة هذا الحق والشرعية (منهيب الامام لاعظم) لا يبيع ذلك للورثة لان الشفيع لا يستبرأ مالكا لا بقضاء القاضى أو التراضى وحيث أن النصوص والبيانات الصريحة المتقدمة تكفي لنا مؤونة الرد على قاعدة أن الاحكام ملزمة ومقررة للحقوق لا موجدة لها اذ الشفعة استثناء من هذه القاعدة وحيث انه فوق ما تقدم فانه بالرجوع الى موضوع القضية الاصلية نجد أن المشتري لم يكن يقصد السكيد للشفيع اذ جاء في الحكم (ولم يشهد احد من الشهود بما يقطع علم الشفيع بيوم البيع بل قلوبا لم والدولم يحددوا زمن العلم بالضبط) وحيث انه من كل ذلك يجب الحكم برفض الدعوى

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى المدعي واثامه بالمصاريف

القوانين والقرارات والمنشورات

جلسات المجالس الحسبية

في سنة ١٩٢٠-١٩٢١ قضائية

أصدر وزير الحفانية قراراً بتحديد جلسات المجالس الحسبية بالمحافظات والمديريات والمراكز في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ قضائية جاء فيه أن افتتاح الجلسات يكون في الساعة العاشرة الافرنجية من أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ لغاية فبراير سنة ١٩٢١ وفي الساعة التاسعة من أول مارس لغاية أكتوبر سنة ١٩٢١ أما مواعيد انعقاد الجلسات فهو:

أسماء المجالس	أيام الجلسات	أسماء المجالس	أيام الجلسات
المحافظات		المديريات	
مجلس حسبي محافظة مصر	تتقصد في كل يوم من أيام الأسبوع جلستان ماعدا يوم الأربعاء والخميس فتتقصد في كل يوم منهما جلسة واحدة	مجلس مركز المحلة الكبرى	الأربعاء
» » الاسكندرية	الاحد والاثنين والأربعاء أسبوعياً.	» » السنطة	الاثنين
» » القتال	الاثنين أسبوعياً.	» » شربين	الثلاثاء
» قسم الامماعيلية	الخميس الاول والثالث من كل شهر.	» » طنطا	»
» محافظة السويس	الثلاثاء أسبوعياً.	» » زفتى	»
» » دمياط	الاثنين	» » البرلس	»
المديريات		مديرية البحيرة	الخميس والاثنين أسبوعياً والأربعاء الأول من كل شهر بدويان مركز رشيد الثلاثاء الأول والثالث من كل شهر.
» مديرية الغربية	الخميس والسبت والاثنين أسبوعياً.	» أبو حمص	»
» مركز دسوق	الثلاثاء أسبوعياً.	» كوم حمادة	الثلاثاء أسبوعياً.
» » فوه	السبت	» ايتاي البارود	الاثنين
» » كفر الشيخ	الثلاثاء	» دمنهور	الخميس
» » كفر الزيات	الثلاثاء	» كفر الدوار	الثلاثاء كل أسبوعين.
		» الدلتا	الخميس أسبوعياً.
		» شبراخيت	الثلاثاء

أسماء المجالس	أيام الجلسات	أسماء المجالس	أيام الجلسات
المديرية		المديرية	
مجلس حسي رشيد	السبت الاول والثالث من كل شهر وانتلاء في الاسبوع الثاني والرابع من كل شهر لعطف الاثنين وانتلاء أسبوعياً	مجلس مأمورة الضواحي	الخميس أسبوعياً
مديرية المنوفية	الاثنين وانتلاء أسبوعياً	مديرية الجيزة	الاثنين والاربعاء أسبوعياً
مركز أشمون	الاثنين	مركز امباية	الثلاثاء أسبوعياً
مركز قويسنا	الاثنين	مركز الجيزة	الاثنين
مركز شين الكوم	الاثنين	مركز العياط	الثلاثاء
مركز تلا	الثلاثاء	مركز الصف	الاربعاء
مديرية الدقهلية	الاثنين والاربعاء أسبوعياً	مديرية القيوم	الاربعاء والخميس أسبوعياً
مركز دكرنس	الثلاثاء أسبوعياً والسبت أسبوعياً للطرية	مركز اطسا	الاربعاء أسبوعياً
مركز فارسكور	الثلاثاء أسبوعياً	مركز القيوم	الاثنين
مركز المنصورة	الاثنين	مركز سنورس	الاثنين
مركز ميت غمر	الاثنين	مديرية بني سويف	الثلاثاء والسبت أسبوعياً
مركز السنبلاوين	الاثنين	مركز الواسطي	السبت أسبوعياً
مركز أجا	الاثنين	مركز بني سويف	الاثنين
مديرية اشرقية	السبت والاربعاء أسبوعياً	مركز بيا	الثلاثاء
مركز بلبيس	الاثنين أسبوعياً	مديرية جرجا	الاثنين والاربعاء أسبوعياً
مركز ههيا	الثلاثاء	مركز أخميم	السبت أسبوعياً
مركز كفر صقر	الاثنين	مركز جرجا	الثلاثاء
مركز منيا القمح	السبت	مركز سوهاج	السبت
مركز الزقازيق	الثلاثاء	مركز طهطا	الاربعاء
مركز غاقوس	الاثنين	مركز البلينا	السبت
مديرية القليوبية	الاثنين	مديرية أسيوط	الاثنين والخميس أسبوعياً
مركز قليوب	الاثنين	مركز أبو تيج	الثلاثاء أسبوعياً
مركز شين القناطر	السبت	مركز أسيوط	الاربعاء
مركز طوخ	الاثنين	مركز ملوى	الثلاثاء
مركز بنها	الثلاثاء	مركز منفوط	الخميس
		مركز البدري	الثلاثاء
		مركز ديروط	الاثنين
		مركز أبنوب	الاثنين
		مديرية المنيا	الاثنين والاربعاء أسبوعياً
		مركز الفشن	الخميس أسبوعياً

توزيع الادامل

نشرت وزارة الحفانية على المحاكم الشرعية
المشور الآتي :

« منعت المادة التاسعة والعشرون من لائحة
المأذونين عقد زواج من يتوفى عنها زوجها الا
اذا قدمت شهادة رسمية أو اعلاما شرعياً بالوفاة
أو اذن القاضي مباشرة المقدم بعد التحرى عن
الوفاة من الجهة المختصة »

« ولما كان بين المتوفين من تكون وفاتهم
في اثناء اشتغالهم بأعمال السلطة العسكرية
وهؤلاء توجد صعوبة حجة تحول دون
اعطاء شهادات بوقاتهم اقترحت وزارة الداخلية
تسهيلاً على اراامل هؤلاء المتوفين ورأفة بهم انه
عند تقديم طلب من احدهم الى جهة الادارة
برغبته الحصول على شهادة وفاة زوجها في محل
خدمته بالحملة فالجهة الادارية تبلغ المحكمة الشرعية
التابعة لها الزوجة مضمون الاخطار الوارد اليها من
السلطة العسكرية بالوفاة ويعد الاخطار كافياً لان
يأخذ القاضي باجراء المقدم »

« وحيث ان الحفانية توافق على اتباع
الطريقة فانتهى النشر لمراعاة العمل بموجبه »

أسماء المجالس | أيام الجلسات

المديريات	
مجلس حسي مركز مفاة	الاربعاء أسبوعياً
مركز بني مزار	» »
معالوط	الاثنين
المنيا	» »
ابو قرقاص	الثلاثاء
مديرية قنا	الخميس والسبت أسبوعياً
مركز اسنا	الخميس أسبوعياً
دشنا	السبت
نيج حمادي	» »
قنا	الاثنين
قوص	الاربعاء
الاقصر	الاحد
مديرية أسوان	الخميس الثالث من كل شهر
مركز ادفو	الخميس أسبوعياً
أسوان	الاثنين الاول من كل شهر
(دراو)	الثالث » »
مركز الدر	الثلاثاء من الاسبوع الاول
	والثالث من كل شهر
(الملاق)	الاحد من الاسبوع الثاني
	من كل شهرين
(توشكي)	الخميس من الاسبوع الثاني
	من كل شهرين

أخبار القضاء والمحاماة

لجنة قبول المحامين

عقدت لجنة قبول المحامين برئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وحضور حضرات المستر كالوياني المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية ومحمد ابراهيم باشا النائب العموى وصليب سائى افندى واسماعيل زهدى افندى عضوى نقابة المحامين وسلام مذكور افندى سكرتير المحكمة وقررت ادراج اسم اميل باسيلى قصبجى افندى الذى كان موظفا بوزارة الخارجية واحيل على المناش لاسباب صحية فى جدول عموم المحامين . وكل من الافندية امام عيدروس الحوت وعبد الحميد على يوسف وعبد الرحمن حسن وعبد الحميد حسين من موظفى الجمارك المستقبلين وتادرس جريس التى كان موظفا بفتيش مبائى الشرق واستقال وشاكر ابادير الشماخ الذى كان موظفا بوزارة المواصلات واستقال لاسباب صحية وكلهم من الذين نالوا شهادة الليسانس فى امتحان ابريل سنة ١٩٢٠ فى جدول عموم المحامين

الرحمن محمد من خريجي المدرسة فى شهر اكتوبر الماضى واحمد السيد افندى وشفيق منصور افندى بمن نالا شهادة للمعادلة فى اكتوبر الماضى كذلك فى جدول عموم المحامين

وقبول كل من الافندية محمود طلعت وعبد الحميد لطفى وعثمان سائى نظيم المحامين امام الحاكم الابتدائية بالقاهرة وسلامة عبد الله الحامى بسوهاج وشاكر المصرى الحامى بطهطا وعبد الفتاح السيد بك مدير قسم قضايا الخاصة والسيد صالح بك الذى كان وكيلًا للنائب العموى من ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٩١ الى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ للمرافعة امام محكمة الاستئناف الاهلية

وقررت تأجيل قبول طلب ابراهيم لخورى افندى الذى كان وكيلًا للنائب العموى من اول ابريل سنة ١٩١٧ واحيل على المعاش لعدم لياقته طبيًا بتاريخ اكتوبر سنة ١٩٢٠ لمدة سنة

واعادة خليل ابراهيم بك النائب القضائى السابق بوزارة الاوقاف والمتخرج من مدرسة الحقوق فى سنة ١٩٠٣ وابو العيين سالم افندى

وكل من الافندية فيليب بشاره حنا ومحمد حافظ وعارف محمود وستم جريس عبد الملك وعبد

وكيل نيابة قوص الذي استقال الى جدول المحامين
المشتغلين بالمحاماة

في مدرسة الحقوق

محاكمة جريدة

اذبح رسميا أن وزارة الحقانية اجازت
لحضرات اساتذة مدرسة الحقوق السلطانية
رفع قضية على جريدة الاجبشيان غازت لمقالة
نشرت بها عنهم في عدد يوم ١٧ نوفمبر بخصوص
امتحانات الطلبة ونمر الامتحانات

تعيين استاذين

وعما أن وزارة الحقانية تريد التوفيق بين
صالح العمل من جهة وتحقيق رغبة المالية من
جهة اخرى رأيت أن يقوم بالمساعدة التي يتطلبها
العمل مع كتاب جلسات الجنايات كتاب من
النيابات السلكية
فالرجو اصدار التلميحات اللازمة للنيابات
المشار اليها بان تندب كل منها كاتباً من قبلها
لمساعدة كتاب جلسات الجنايات في كل دور
من دور انعقاد محاكم الجنايات على ان لا يصرف
لكتاب النيابة شيء مطلقاً من خزائن المحاكم
بصفة اتماب عن هذه المساعدة

الحقوق السلطانية

كتاب جلسات الجنايات

كتبت وزارة الحقانية الى النيابة الدوموية
الكتاب الآتي :

لاحظت مراجعة الإيرادات والمصروفات
ان بعض محاكم الجنايات يكلف تلاميذ المحاكم
الاهلية بمساعدة كتاب جلسات الجنايات علاوة
على اعمالهم الاعتيادية نظير مكافأة تقدرها بصفة
اتهاب وتصرف لهم من خزائن المحاكم الاهلية
المدكورة ورأت وزارة المالية ان صرف هذه
المكافآت لهؤلاء التلاميذ علاوة على مرتباتهم

في القضاء الاهلي

تعيينات

صدر مرسوم سلطاني بتعين كل من المستر
هيو اوليفر هولمز والمستر جيمس هارفي ووزو
المحامين بانسكترا قاضيين من الدرجة الثانية

بالحاكم الاهلية الاول بمحكمة مصر والثاني
بمحكمة الاسكندرية. والمستر هنري هيوم باذن
الحامي قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة قضاة الاهلية
تقلات

مقل المستر ادوارد فان درمورن القاضي
من الدرجة الثانية بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية
قاضيا من الدرجة الاولى بمحكمة المنصورة
الاهلية والبارون ادريان فرجر القاضي من الدرجة
الاولى بمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية الى
مثل وظيفته بمحكمة مصر الاهلية
انتدبات

محكمة مصر - انتدب محمد عبد اللطيف
بك القاضي بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية
قاضيا لمحكمة الصف الجزئية وبواقيم بخايل
بك القاضي بالمحكمة الابتدائية للذكورة
قاضيا لمحكمة الجيزة الجزئية ومركزية الاهرام
وأمين حسنى افندى القاضي بالمحكمة الابتدائية
الذكورة قاضيا لمحكمة الازبكية الجزئية ومحمد
طاهر نور بك القاضي بالمحكمة الابتدائية
الذكورة قاضيا. للاحالة بها.

محكمة طنطا - انتدب كل من حضرات:
محمود حسنى افندى القاضي بمحكمة طنطا
الابتدائية الاهلية قاضيا لمحكمة بندر طنطا الجزئية
وعفيفى عنت افندى القاضي بالمحكمة الاهلية
الذكورة قاضيا لمحكمة السطة الجزئية ومحمد

حمدي السيد افندى القاضي بالمحكمة الاهلية
الذكورة قاضيا لمحكمة كفر الشيخ الجزئية
محكمة الرقازيق - انتدب حضرة محمد
نجيب سالم افندى القاضي بمحكمة الرقازيق
الابتدائية الاهلية قاضيا للاحالة بها

محكمة المنصورة - انتدب كل من حضرات:
عبد الوهاب عزت افندى القاضي بمحكمة
المنصور الابتدائية الاهلية قاضيا لمحكمة المنصورة
الجزئية وطه نهجت مراد افندى القاضي
بالمحكمة الاهلية الذكورة قاضيا لمحكمة طنطا
الجزئية وحسيب فحى افندى القاضي بالمحكمة
الاهلية الذكورة قاضيا لمحكمة شربين الجزئية
محكمة بنى سويف - انتدب حضرة موافى
علام افندى القاضي بمحكمة بنى سويف الابتدائية
الادلية قاضيا لمحكمة ابو قرقص الجزئية .
ويوسف ميا افندى القاضي فى محكمة اسيوط
الاهلية للاشتغال فى محكمة بنى سويف الاهلية
محكمة اسيوط - انتدب حضرة محمود
حلمي سوكة افندى القاضي بمحكمة اسيوط
الاهلية قاضيا لمحكمة ملوى الجزئية وحسن
توفيق افندى القاضي بمحكمة اسيوط الاهلية
لتنظر قضايا الاحالة بمديرية اسيوط .

محكمة قنا - انتدب حضرة حسن مصطفى
ثابت افندى القاضي بمحكمة قنا الابتدائية
الاهلية قاضيا لمحكمة ادفو الجزئية

تفكلات وكلاء النيابة

نقل حضرة سابا يسي افندي وكيل نيابة ابو قرقاص الجزئية الى نيابة الاسكندرية الكلية بدلا من عبد اللطيف. طلعت بك الذي عين في ديوان التشريرات ومصطفى حسن افندي وكيل نيابة المنيا الى نيابة ابو قرقاص الجزئية. وعبد الفتاح مصطفى افندي وكيل نيابة قاقوس الجزئية الى نيابة قنا الكلية وزكى ابادير ديمتري افندي وكيل نيابة السنطة الجزئية الى نيابة دشنا وزكى عثمان افندي وكيل نيابة دشنا وكيل نيابة قاقوس ومحمود حلمي خورشيد افندي وكيل نيابة طنطا النكالية وكيل نيابة السنطة الجزئية. واحد عبد اللطيف افندي وكيل نيابة بنى سويف وكيل نيابة بنى مزار وعبد العزيز حلمي افندي وكيل نيابة بنى مزار وكيل نيابة كفر الزيات بدلا من محمود سامي جيتته افندي الذي عين مندوبا قاضيا في وزارة الاوقاف وعبد الحميد مر وشاحي افندي من نيابة سوهاج وكيل نيابة قاقوس بدلا من ابى المينين سالم افندي الذى استقال للاشتغال بالمحاماة ومحمد شكرى طلحه افندي المساعد بنياية اسوان الى اسنا بدلا من محمد على صادق افندي الذي عين مندوبا قاضيا بوزارة الاوقاف

اخبار مختلفة

عين محمود صادق بونس بك رئيس النيابة في محكمة اسكندرية الالهية مديرا لمديرية المنيا * انضم بالوشاح الاكبر من نشان النيل على المسيو البرده سوزا لارشيه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ونشان النيل من الطبقة الثانية على كل من المسيو تقولا داياز والمسيو سومرفيل يانكى المستشارين بها وبمن الطبقة الثالثة على المسيو كارل ولدمار كرافت رئيس محكمة مصر المختلطة اعترافا بخدماتهم في القضاء وذلك بمناسبة بلوغهم نهاية السن المحددة لبعثهم في وظائفهم

* عقدت اللجنة المؤقتة للنظر والفصل في تنازع السلطات القضائية المختلفة الحكم في المسائل المقدمة اليها جلستها الاولى في وزارة الحقاينة يوم ٣٠ نوفمبر برئاسة وزير الحقاينة وبحضور المستر شلدن ايموس مستشارها والمسيو ييولا كازيللى المستشار السلطاني في وزارة الحقاينة وحسن نشأت بك مدير مكتب وزير الحقاينة وشرعت في البحث في طائفة من المسائل المختصة بالنظر فيها

* احيل الموسيو كرافت رئيس محكمة مصر المختلطة على المباش لبلوغه السن القانونية فودعه المحامون والقضاة بخطب ذكروا فيها مناقبه وخدمته القضاء في مصر نحو ربع قرن كامل

* يؤلف مجلس تأديب المحامين في المدة التي تنتهي في يونيو سنة ١٩٧١ من رئيس محكمة الاستئناف الاهلية ومن الوكيل ومن المستر هل وعلى نائب بك من المستشارين ومن تقيب المحامين

(المجلس للخصوص فيما يتعلق بخدمة المحاكم الاهلية والنيابات) وذلك عند حدوث ما يمنع رئيس محكمة الاستئناف الاهلية من حضور المجلس المشار اليه * عين المستر هري ساتيجون بلاداسترايج مفتشاً في المحاكم الاهلية

* نذب المسترايدون استغن ليماس للفتش في المحاكم الاهلية مفتشاً بالنيابات بدلا المستر باول الذي عين قاضياً في محكمة الزقازيق.

* نذب حضرة محمد كامل مرسى بك المدرس بمدرسة الحقوق السلطانية للعمل بادارة مكتب ممالي الوزير اعتباراً من ٢٧ نوفمبر.

* عين عبد الرازق احمد السهوري افندي الاهلية

* عين حضرة محمد بك سميد العربي وكيل ادارة المحاكم الاهلية وكيلا لادارة المحاكم الشرعية

وكيل نيابة للدلتجات مدرساً بمدرسة القضاء الشرعي

* عين احمد محمد حسن افندي التدوب للقاضي بالاقلام المريية بالديوان السلطاني . ومحمود شوكت بك وكيل ادارة مكتب ممالي وزير الحفانية وكيلا للادارة الاهلية

عين احمد محمد حسن افندي التدوب للقاضي بالاقلام المريية بالديوان السلطاني . ومحمود شوكت بك وكيل ادارة مكتب ممالي وزير الحفانية وكيلا للادارة الاهلية

* اجيز لوزير الحفانية بأن يتنذب احد مستشاري محكمة الاستئناف الاهلية لحضور

* فصل حضرة ابو العين سالم افندي وكيل نيابة قوص عن وظيفته بناء على طلبه

فهرس العدد السادس

المباحث القانونية والتشريعية

- الاختصاص ودعوى الضمان — للاستاذ مرقص افندي في المحامى ص ٢٧٣
التعاقد بالمراسلة — للاستاذ سامى الجريديني المحامى ص ٢٨١
الاحكام

- قوة انشاء المحكوم فيه — قرار المجلس المسمى العالى ٢ فبراير سنة ٩١٩ ص ٢٨٤
اختصاص المجلس الحسبى وتعيين الاوصياء — قرار المجلس الحسبى العالى ٢ يونيو سنة ٩١٧ ص ٢٩١
مبدأ الاستئناف في قرارات المجالس الحسبية — قرار المجلس العالى ٣١ مايو سنة ٩١٤ ص ٢٩٢
التمرض لملك الغير — محكمة النقض والايرام ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ ص ٢٩٤
القرارات التأديبية والمحاكم النظامية — محكمة النقض والايرام ٣٠ اغسطس سنة ٩٢٠ ص ٢٩٥
حكم الاعدام ورأى المفتي — محكمة النقض والايرام ٣٠ اغسطس سنة ٩٢٠ ص ٢٩٧
تعدد الجنائيات — محكمة جنائيات قنا ١٨ اكتوبر سنة ٩٢٠ ص ٢٩٩
الاستئناف ونصاب الدعوى — محكمة اسبوط الابتدائية ٨ سبتمبر سنة ٩٢٠ ص ٣٠٢
الدفع الفرعى وسقوط الحق — محكمة اسبوط الابتدائية ٨ سبتمبر سنة ٩٢٠ ص ٣٠٤
حق الشفيع في الرع — محكمة بنى سويف ٢٨ اكتوبر سنة ٩٢٠ ص ٣٠٧

القوانين والقرارات والمنشورات

- جلسات المجالس الحسبية (في سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ قضائية) — تزويج الارامل ص ٣١٣

اخبار القضاء والمحاماة

- لجنة قبول المحامين — في مدرسة الحقوق (محاكمة جريمة ، تعيين استاذين) — كتاب
جلسات الجنائيات — في القضاء الاهلي (تعيينات ، تنقلات ، انتخابات) — تنقلات
وكلاء النيابة — اخبار مختلطة ص ٣١٥

مصر في اول يناير سنة ١٩٢١

المباحث القانونية والتشريعية

الاختصاص ودعوى الضمان

للأستاذ مرقس أفندي فهمي الهامى

تابع ما نشر في العدد الماضي

الدعوى الضمان

حل في دعوى الفسخ للعيب الخفى

— ١ —

شرط دعوى الضمان

الشرط الاساسى في دعوى الضمان ان تكون متعلقة بموضوع الدعوى الاصلية تعلقاً تاماً واقعياً وقانونياً معاً. بحيث ان تكون مسئولية الضامن المراد ادخاله في الدعوى مبنية على نفس الواقعة التى قامت عليها مسئولية المدعى عليه في الدعوى الاصلية. وعلى نفس الرابطة القانونية التى كانت سبباً للدعوى الاصلية أيضاً

بهذا وبه فقط تقوم وحدة الخصومة في الدعوى الاصلية والفرعية. ويخشى من التناقض

فيحسن الضم اذا رأت المحكمة ذلك حسناً. لان الامر موكول على كل حال للقاضي لذلك تقرر بالاجماع علماً وعملاً. والفت النظر الى بكلمة بالاجماع. انه اذا كان موضوع الدعوى الاصلية يتناول عقداً خاصاً. ودعوى الضمان تتناول عقداً آخر. فلا محل لضم الدعويين ويجب الحكم في الدعوى الاصلية وحدها بلا امهال ولا تأجيل

اجمعوا على ان هذا واجب حتى ولو كانت دعوى الضمان مؤسسة على نفس الواقعة المتنازع عليها في الدعوى الاصلية لان الاتحاد في الواقعة لا يكفى للضم اذا كان كل من الدعويين مبنية

على عقدين مختلفين

- لا يسترى على هذا ان الضمان في حالة النزاع في الملك يسند الى عقد خاص يختلف عن العقد الذي يتمسك به من ينازع في الملكية لان الملكية والحقوق المبنية هي الحقوق الوحيدة التي يحتاج بها على الكافة. فهي واقعة على المقار مباشرة. ويحتاج بها على كل انسان. فالرابطه القانونية قائمه بين مدعى الملك وبين كل من ينازع فيه مباشرة نظراً لاصل الحق وحكمه، فشرط الضمان في هذه الحالة متوافرة على الدوام يقول أصحاب البندبكت فرانسير جزء ٣٤ ص ٣٦٠: نوته ٤٩ « شرط دعوى الضمان ان تكون الواقعة المسندة اليها هي نفسها المبنية عليها الدعوى الاصلية وهذه هي الحكمة التي دعت الشارع لتقرير دعوى الضمان اجتناباً للتناقض بين الاحكام اذا حكم في كل من الدعويين بحكم مستقل
- « بناء على هذا فليست دعوى الضمان كل دعوى رجوع تنتهي بمسئولية خصم غير حاضر في الخصومة الاصلية ليعرض على من يحكم عليه فيها بل يجب ان تكون دعوى الرجوع هذه ترتبط بالدعوى الاصلية ارتباطاً جوهرياً لازماً فتكون فرعاً ضرورياً من ذلك الاصل الموجود»
- أحكام كثيرة
- نوته ٥٠: وبعبارة أخرى ان دعوى الرجوع على خصم خارج عن الخصومة بما قضى أو يحتمل
- القضاء به على المدعى عليها فيها ليست على الدوام دعوى ضمان
- نوته ٥١: انما ميزة دعوى الضمان يجوز افراغها في الصيغة الآتية:
- ان المدخل في الدعوى يأخذ مقام المدعى عليه الاصلي ليتحمل مسؤولية تعهد التزم به أو ليعارض في تلك المسؤولية
- نوته ٦٤: ومن البديهي انه لا يوجد أي ارتباط وتلازم اذا كانت الدعوى الاصلية مبنية على جنحة أو شبه جنحة كحادثة أضرت بالمدعى مثلاً وكانت دعوى الضمان مبنية على عقد
- (أحكام عديدة في سنة ١٨٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩)
- نوته ٦٥: الدعوى المرفوعة على الفاعل أو المسؤول مدنيا عن حادثة والدعوى المرفوعة من هؤلاء ضد شركة التأمين وان اتحدت فيهما الواقعة التي نشأت عنها المسؤولية (كالعيب في المقار في حادثتنا) الا انها غير متحدثين في السبب القانوني (نفس الاحكام)
- نوته ٦٦: وبناء على هذا فان الدعويين المذكورين لا ارتباط بينهما ويجب الفصل في كل منهما مستقلة (نفس الاحكام)
- نوته ٦٧: وبناء على هذا أيضاً فلا تفا من بين دعوى التعويض المرفوعة من العامل ضد صاحب العمل المسؤول وبين دعوى هذا الاخير

ضد شركة التأمين فإن كلا من هاتين الدعويتين دعوى مستقلة يفصل فيها على حدة فلا يجوز للمالك ادخال شركة التأمين في الدعوى الأصلية المرفوعة عليه (نفس الاحكام)

إذا أخذنا هذه المبادئ وأردنا تطبيقها على دعوى الفسخ للميب الخفي فلا ترد في الحكم بان دعوى الرجوع الموجهة على البائع الأصلي لا يمكن ان تكون من دعاوى الضمان التي يجب ارتباطها بالدعوى الأصلية ليحكم فيها بحكم واحد. ذلك لان الرابطة القانونية بين الخصمين في الدعوى الأصلية غير الرابطة القانونية بين الخصمين في دعوى الرجوع فان المدعي والمدعى عليه امام المحكمة الاهلية في دعوى الفسخ بسبب الميب الخفي انما يتنازعا في العقد المبرم بينهما وخصومتهم ااصرة عليه لا تعداه أما هذا المدعى عليه فانه اذا أراد مخاصمة بائه السابق على اعتباره انه خدعه أيضاً في عقده فانما هو يتنازع في ذلك العقد ولا دخل لصاحب الخصومة الأصلية فيه بوجه من الوجوه صحيح ان العقار واحد وان الميب الذي

- ٢ -

جوهر دعوى الميب الخفي

يجرنا هذا الى بيان جوهر دعوى الفسخ للميب الخفي فقد يفهم البعض انها دعوى عينية اذا تعلق بتقار ويقترج من هذا الى ان دعوى رجوع المدعى عليه في الميب الخفي على بائه السابق. هو رجوع بحق عيني فهي من دعاوى الضمان التي يجب الفصل فيها مع الدعوى الأصلية .

ذلك خطأ فان الحقوق العينية محددة على سبيل الحصر فلا تقبل المزيد فهي الملك وحق الانتفاع وحق الارتفاق والرهن والحبس وفيما عدا هذا فلا يوجد حق بعيني آخر ولا يملك المفسر او القاضي ان يعتبر أي حق من الحقوق

فيه واقعة واحدة غير ان وحدة الواقعة كما علمنا لا تكفي لتوحيد النزاع لان الميب الخفي في العقار لا يمنع من التصرف فيه منعاً مطلقاً يشمل كل انسان بل قد يشتريه هذا ولا يشتريه غيره ولكل بيع ثمن والميب هنا أمر نسبي يختلف

عينياً على سبيل القياس والاخذ بالمشابهات العقود للخطأ في صفة المبيع... الخ»

وبعد ان استرسل المؤلف في شرحه في العيب الخفي والضمان . قال في ص ٢٨٣ :

« لا يوجد أى ارتباط بين دعوى الفسخ بسبب العيب الخفي وبين دعوى المسؤولية الموجهة من المدعي عليه في الخصومة الاصلية ضد الما قول الذى بنى العقار . وان كانت واقعة العيب هو المسئول عنها»

وقد قال في شرحه هذه الحادثة ان فكرة الحماى الذى قدم هذا الدفاع خصبة في اختراع وجوه الخصومة لكنها أسباب بعيدة عن القانون ومبادئه

ظاهر يدها ان هذه الحالة تنطبق على حالة ادخال البائع السابق ضامناً لان مركزه هو بنفسه مركز الما قول بل المسؤولية على الما قول الذى بنى أشد وأظهر من مسؤولية البائع . وقد وضع ان المسؤولية في جميع دعاوى الفسخ للعيب الخفي شخصية لا عينية

ومع هذا فان ايقاف الحق بالشخصى أو بالبنى لا يؤثر على الاختصاص بشئ فيما يتعلق بدعوى الضمان

على ان الفروق بين موضوع الدعوى المنظورة امام المحكمة المختلطة وبين الموضوع المنظور امام المختلط كبيرة لا تخفى

من الواضح ان دعوى فسخ العقود للعيب الخفي لا تتناول النزاع في حق الملكية ولا في أى حق من الحقوق المتفرعة عنها . انما ينحصر موضوعها في طلب فسخ عقد على اعتباراته التزام شخصى وتمهيد قانونى . فيراد بالدعوى اعدام هذا التعهد ورفع التكاليف التى تقررت بمقتضاء بصرف النظر عن موضوع الحقوق التى تؤدى اليها في نتائجها الاخيرة

لهذا فان دعاوى بطلان العقود للنش أو للاخطأ أو للاكراه كلها من الدعاوى الشخصية وان تعلقت بمقار أو بمحقوق عينية

يقول لوران في هذا الموضوع (جزء ٢٤ - ص ٢٧٢) : « ليست دعوى العيب الخفي دعوى ضمان لان الضمان معناه الدفاع عن حق الملكية اذا أنكرها ثالث

« أما في حالة العيب الخفي فبديهى ان المسألة بعيدة عن طلب الدفاع عن ملكية البيع . اذ مادام ان في المقار عيباً فان المشتري يطلب اما الفسخ واما تنقيص الثمن ومعنى هذا ان الدعوى موضوعها ان البائع لم ينفذ عقده

« المبدأ هنا هو مبدأ فسخ العقود . وان تشابه الامر في الحالتين فكل حالة حكم وهما مختلفان اختلافاً واضحاً

« انما دعوى العيب الخفي تشبه دعوى بطلان

فعلا الى المحكمة المختلطة لكان حكم القانون ان يقف المدعى امام البائع الاسبق موقف جود وسكوت لا يستطيع ان يوجه ضده خصومة . ذلك لانه اذا اراد ان يطلب فسخ عقد حصل بينهما فانه لا يجد عقداً من هذا القبيل

واذا اراد أن يحل محل بائنه لطلب باسمه فسخ العقد الحاصل بينه وبين الاجنبي فيجوز دون ذلك ان الدعوى موضوعها خدبة أو خطأ وهى دعوى شخصية صرفة فن الحان ان يدعى المشتري الاخير ان المقد الذى لم يحضره ولا يعلم ساعته كان المشتري فيه غطتاً مغشوشاً

وأخيراً فانه من المحال ان توجه دعوى الضمان توجيهاً صحيحاً ضد البائع الاصلى . وان تبقى دعوى الفسخ الاصلية بسبب الميب الخفى معطلة بلا حكم

ذلك لان المدعى عليه الاصلى اذا أقام خصومته ضد بائنه الاجنبي فان هذه الخصومة لا يمكن توجيهاً عليه الا اذا ادعى ان فى المقار عيباً خفياً يستوجب فسخ العقد . وفى مجرد توجيه الدعوى على هذا الشكل اعتراف بان فى المقار عيباً واعتراف بصحة دعوى الفسخ فهو تسليم بدعوى المدعى امام المحكمة الاهلية . فلا هو دفاع فيها . ولا انكار لها . فطلب المدعى عليه

أولاً : ان المدعى فى دعوى الفسخ امام المحكمة الاهلية لا يتكر على البائع الاسبق ملكيته ولا أى حق من حقوقه على المقار فالقول بانه خصم للبائع الاسبق الاجنبي وان النزاع قائم بينهما انما هو قول ينتقضه الواقع

ثانياً - ان دعوى الفسخ بسبب الميب المنظورة امام المحكمة الاهلية يجب ان تسكون خاصة بالعقد الاخير الحاصل بين الوطنيين دون العقد الاسبق لانها لا تعداه

ثالثاً - ان هذه الدعوى باعتبار أن موضوعها طلب بطلان عقد غلطاً المشتري فى صفة المبيع هى دعوى شخصية علاقتها قائمة بين هذا المشتري الذى اخطأ وبين بائنه .

رابعاً - ان خطأ من اشترى المقار لا يقتضى حتماً وبالذات خطأ كل المشتريين والبائعين التابيين وان اخطأ احدهما . فان هذا الخطأ شخصى لا يجمع بين شخصين لم يتعاقدا بل لم يتجادنا فلا يمكن لمشتري ان يقول لبائع اسبق قد اخطأت فى تعاقدى معك فى حق الفسخ

خامساً - ان علاقة النش بين متعاقدين هى بطبيعة الحال علاقة شخصية لا تمتدى لشخصا لم يتعاقد . فلا معنى ابداء لدعوى الضمان هنا

— ٣ —

— استحالة دعوى الضمان —

ان هذه الخصومة بخنودها لو احيلت الحكم بلمم الاختصاص أو لمدم الفصل فى

الدعوى لانه يعتبر بموضوعها . ويريد بناء على مواقف استحالة قانونية وفعلية معاً . وليس من اعترافه بها تخصمة أجنبي . فيه من الغرابة والشذوذ ما هو ظاهر .

بناء على هذا فان مواقف الخصومة في توجيهاها القضائية المحكمية وامتناع محكمة المختلط سواء كان المدعى في الدعوى الاصلية عن الحكم في قضية لا تراعى فيها من امام المحكمة الاهلية أو للمدعى الضمان . كلها اختصاصها

التعاقد بالمراسلة

بقلم الاستاذ سامي افندي الجريديني الحماني (١)

القبول

على ان هناك صعوبة واحدة تطرأ في حال مرور الايجاب بالقبول دون ان يلتقيا . فقد يكتب زيد يعرض على عمرو ان يبيعه منزله بالف جنيه وكان عمرو قبل ان يصله الكتاب قد كتب الى زيد يسأله شراء المنزل نفسه بالف ومائة جنيه . ووصل كتاب زيد لعمرو في ساعة وصول كتاب عمرو لزيد . فبأى ثمن تم البيع ؟ انه يقع بيعاً نافذاً تماماً بالف . ولكن قد يعترض بعضهم ويقول ان التريقين لم يتفقا على الثمن اتفاقاً تاماً ولم تلتق الرغبةان الا عرضاً وعليه فلا يكون الموجب مقيداً بثمنه ولا عبرة بالبدا القائل ان من يستطيع الكثير يستطيع القليل لانه ليس بالبدا الساري في كل الاحوال

عند ما يتعاقد رجلان بعيد احدهما عن الآخر فالايجاب يكون دائماً بالكتابة فان الموجب اما ان يرسل خطاباً يعرض فيه ما يرغب التعاقد عليه او يرسل بياناً باسمه او ما شا كل من انواع العرض التجاري

اما القبول فلا يكون بالكتابة في كل الاحوال . فقد يمد قابلاً الشخص الذي نفذ عرض الموجب وقد يمد قابلاً ايضاً اذا سكث في بعض الظروف على عرض الموجب

فاذا اجاب القابل بالكتابة اتفقت الاشكال ووقع العقد لتتلاقى الايجاب بالقبول .

(١) انظر العدد الرابع من المجلد من ١٨٠ والعدد الخامس من ٢٣٨ والعدد السادس ٢٨١

على ان العدل ومبادئ العقل السليم تقضي

بان يكون البيع واقعا بالف فان عمرو الذي قبل ان يشتري بالف ومائة يقبل يلا نزاع ان يشتري بالف . كما ان لاشك في ان زيدا عندما وصله كتاب عمرو يعرض الشراء بالف ومائة يقول في باله ان كتابي قد وصله الان فيكون قد عدل عن الالف والمائة واخذ بما عرضته عليه اي بالالف فقط . وعليه يمد كتاب عمرو قبولا

انه قبل . أو (٢) هلا يتم الا بعد ان يكون كتاب القبول قد قارقه . أو (٣) هل يتم بوصول الكتاب للمعرض . أو (٤) هل يتم عند علم المعارض بمضمون الكتابة . هذه احوال أربعة يصح ان يكون ميعاد المقدع عند وقوع أي منها ففي ألمانيا مثلا ترى معظم علماء القانون يأخذون بالنظرية المنطوية تحت الفرض الرابع أي انهم يشترطون علم الموجب بقبول عرضه لكي يتم المقد . فلا بد اذاً من وصول الكتاب ليده وعلمه بمضمونه فاذا كان قد عرض ان يتعاقد مع كثيرين فيكون آخر كتاب قبول جاء تاريخاً لاعام المقد . ويقولون تفسيراً لذلك ان لا بد لنية الموجب ان تتحد بنية القابل فيتضامان ويتماقتان . ولا يتم التماقت الا بعلم الموجب بالقبول وتكون البتتان قبل العلم ساريتين متحاذيتين لا يكونان عقداً الا بالانضمام - وهو علم الموجب بقبول عميله . فان النية وان عبر عنها صاحبها لا تصد في حكم الموجود الا اذا علمت وعلى ذلك قالوا انه في حالة الشركة اذا كتب شريك يطلب الخروج من الشركة فلا تسقط عنه تمهيداته الا اذا علم الشركاء الآخرون بذلك . فشبهاوا الكتاب

وأما القبول بتنفيذ شروط العرض بلا كتابة فكثير . وأعظم مثال له التوكيل . ولا تقع تحت حصر في المسائل التجارية . فقد يعرض أحدهم شيئاً للبيع بثمن محدود فيرسل الشاري الثمن من بلد آخر بعيد ف يتم البيع .

وقد يكون السكوت في أحيان كثيرة قبولا ولولم يبد من القابل شيء يدل على التنفيذ وتفسير السكوت وعده قبولا - موقوف على نوع المعاملة وسابقة علاقة المتعاقدين الواحد منهم مع الآخر حتى يدلل بها على القبول بالمقد بالسكوت

* *

متى يتم التعاقد بالمراسلة لاتزاع ان لا تعاقد الا بعد ان يقبل الذي يكون قد عرض عليه الامر . واما التزاع ففي الوقت الذي يمد في حكم القانون ميعاداً تم فيه المقد . فهل يتم العقد (١) عند ما يكتب القابل

بوكل اخرس وجملوا حكم كلامه حكم كل مايوكل به أي ان التوكيل يبقى بلا اثر حتى ينفذ فاذا نفذ الوكيل توكيله سري مفعوله على الشيء الذي وضع لاجله

فالكتاب لا ينفذ مهمته الا بعد ان يكون قد قرئ . فكما يصح للموكل ان يرجع بوكيله قبل تنفيذ التوكيل، كذلك القابل له ان يرجع بقبوله ما دام الشخص الذي أرسل اليه الكتاب لم يقرأه بعد . وما مثل الكتاب في هذه الحال الا مثل عقد في مجلس حضوره لا يتم الا اذا سمع للموجب جواب القبول ولا يكفي ان يكون القابل قد فتحه فله ليقبل بل لا بد من وصول كلامه لاذن الموجب فالكتاب ليس الاسلسلة الفاظ مصورة على الحروف موجبة للاعين ولا تفقه الا بأتمام التلاوة

وقد ضرب أحد علماء القانون الفرنسي (مرلن) مثلاً يستلقت النظر لتأييد هذا المبدأ فقال :

ابتدأت المفاوضة بين شخصين متواجبين أحدهما اصم وهو الموجب فعرض على مجالسه يماً قبله ولكن الاصم لم يسمع ما أجاب به صديقه فطلب منه الجواب كتابة فآخذ ورقاً ويبدأ ان كان قد قبل ولم يسمع كتب على الورقة لا قبل . فلا شك ان العقد لا يتم . وما هذا الا دليلاً عملياً من الوف الأدلة التي تؤيد ما ذهبنا اليه من وجوب علم الموجب بالقبول حتى يتم العقد . ففوق القبول بعد الإيجاب لا يكفي ان لم يعلم صاحب ذلك ما قاله صاحب هذا . على ان هذه النظرية لا تخلو من مواضع ضعف تجعلها عرضة

للاعتقاد . فان تختم معرفة المارض بقبول عرضه يفتح الباب لطلب القابل ان يعلم هو أيضاً بقبول قبوله وهكذا دواليك الى ما لا نهاية له . فيتمتد على انسان ان يعقد عقداً بالكتابة ويردون على المثل الذي ضربه (مرلن) ويقولون ان لا تشابه بين حال الاصم الذي لم يسمع وحال الذي أرسل كتابه في البريد فان العقل يأبى التسليم بصحة العقد اذا لم يسمع الموجب فلذا قال القابل لا . ثم رجع وكتب نعم فليس معنى ذلك انه رجع فيما تعاقد عليه بل معناه ان كلمته الاولى اعتبرت كأنها لم تكن لعدم تمكن الخطاب من سماعها .

وقالوا أيضاً في قد هذه النظرية انها تجعل القابل تحت رحمة الموجب وأمره وعرضه لكل مؤثرات سوء النية اذ تفرض وجوب علم الموجب بالقبول فتفتح لهذا الموجب باباً واسماً للهروب من العرض أو من تأخيره كان لا يقرأ الكتاب او لا يفتحه او يهمل في أخذه من البريد توصلاً الى القول بأنه لم يعلم القبول فيبني على ذلك نتائج لفائدة دون فائدة القابل . وهي تفرض فضلاً عما تقدم عبء اثبات العلم بالقبول على القابل نفسه وفي هذا ما فيه من الاجحاف بمبدأ العدل والمساواة

«البقية في الممدد القادم»

الأحكام

٥٧

بيع أملاك مفقودي الاهلية

قرار المجلس الحسبي العالي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩
ملخص القرار

قانون المجالس الحسبية لم يرسم لهذه المجالس خطة خاصة حتم عليها اتباعها في بيع أملاك مفقودي الاهلية بل ترك ذلك لرأي قضائها فيصح البيع بطريق المزايدة امام المجالس الحسبية نفسها كما يصح امام المحاكم النظامية في جلسات البيع العلنية كان هذا المبدأ معمولاً به من المجلس الحسبي العالي حتى سنة ١٩١١ حيث صدرت مجلة احكام (يخضرا منها - حكم في ١٩ يوليو سنة ١٩٢١ في القضية رقم ١٥ سنة ١٩١١ - حكم في ١٨ فبراير سنة ١٩١٢ في القضية رقم ٥٩ سنة ١٩١١ - حكم في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ في القضية رقم ٩ سنة ١٩١٢ حكمان في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢ في القضيتين رقم ٢٦ و ٢٧ سنة ١٩١٢) قضت هذه الاحكام بضرورة حصول البيع بطريق المزايدة امام قاضي البيع بالمحكمة المدنية تطبيقاً لنص المواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات

وقد ناد المجلس الحسبي فقرّر بحكمه المنشور هنا جواز حصول البيع بالمزايدة امام احدي الجهتين (راجع للمقارنة الحكم رقم ٥٨) باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

المجلس الحسبي العالي

المنعقد علناً برأي محكمة الاستئناف الاهلية

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة يحيى ابراهيم
باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور
حضرات أصحاب العزة والفضيلة محمد صالح
باشا وحسين درويش بك المستشارين بالمحكمة
للمذكورة والشيخ محمد اسماعيل البرديسي نائب
المحكمة الشرعية العليا وحسين واصف باشا -
أعضاء

وكاتب المجلس حضرة احمد حمدي افندي

أصدر القرار الآتي

في الطعن المقيم بجدول استئناف قرارات
المجالس الحسبية بوزارة الحقانية رقم (٧٠) سنة
١٩١٨ وسنة ١٩١٩ و بجدول المجلس رقم (٧٣)
سنة ١٩١٨ وسنة ١٩١٩

الرفوع من حضرة صاحب العالي وزير

الحقانية

ضد

عبد الرحمن افندي عزى الوصى على قصر
الرحوم محمد محمود هنو بالاسكندرية
الوقائع والاسباب

بعد سماع أقوال وطلبات المستأنت ضد
وحضرة محمد راغب عطيه بك وكيل النيابة

العمومية الحاضر في الجلسة والاطلاع على
الاوراق والمداولة

من حيث ان المجلس الحسبي بمحافظه
الاسكندرية قرر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩١٩

بعد طلب الوصي على قصر المرحوم محمد محمود
هنو في المادة نمرة ٤٦ سنة ١٩١٣ التصريح للوصي
بان يبيع نصيب القصر في الارض القضاء
الكائنة بالمنازل قرب الدخيلة بثمان لا يقل عن
٥ قرش صاغ ١٠٠ فضه للذراع الواحد وإيداع

الثلث بخزينة المحافظة على ذمة القصر
وحيث أنه بعد أن باع الوصي نصيب القصر

بسر ٥ قرش صاغ و ٢٠ فضة الذراع الواحد مع
ماقره المجلس من إعادة اشهار المزاد في جلسة

علنية أخطر المجلس الوزارة عن هذا التصرف
خصوصاً وقد ظهر بعد ذلك من يرغب الشراء

بسر ٦ قروش صاغ عن الذراع وذلك في ٢١ يونيه
سنة ١٩١٩

وحيث ان الوزارة طلعت في هذه
الاجراءأت وعرضتها على المجلس الحسبي العالي

للتنظر فيها
وحيث انه بجلطة اليوم المحددة لنظر هذا

الطنن قرر الوصي بان أعماله صحيحة وفي صالح
القصر وفوضت النيابة الرأي للمجلس

وحيث ان الطمن قدم في الميعاد
وحيث انه ثابت من الاوراق ان المجلس

الحسبي الابتدائي قبل تصريحه بالبيع كان أشهر
العين في المزاد بواسطة قائمة عرضت على الراغبين
بمعرفة الوصي وقد رسا فيها ثمن الذراع الواحد
على مبلغ ٥ قروش

وحيث انه ثابت كذلك ان بعض الراغبين
حضر أيضاً في جلسة المجلس ورغب الشراء بمبلغ
٥ قروش وعشرة فضه عن الذراع فصرخ المجلس
للوصي بالبيع بهذا الثمن اذا لم يوجد راغب
بأزيد من ذلك

وحيث ان الوصي قد باع العين بواقع ٥
قروش وعشرة فضه عن الذراع أى بأزيد مما

صرح به المجلس والظاهر انه بعد توقيع البيع
ظهر راغب جديد وطلب المشتري بمبلغ ٦ قروش

عن الذراع وانبنى على ذلك حصول الطمن
المطروح الآن

وحيث ان قانون المجالس الحسبية لم يرسم
لهذه المجالس خطة خاصة حتم عليها اتباعها في

بيع أملاك مفقودى الاهلية بل ترك ذلك لرأى
قضاتها فبلى هؤلاء القضاة ان يسلكوا في بيع

تلك الاملاك الطريق الذى يرون ان في سلوكه
الوصول والحصول على اكبر فائدة واجزل منفعة

لاولئك الحاجزين
وحيث انه في الواقع مما لا نزاع فيه انه

يجب شرعاً وقانوناً على المجالس الحسبية وكذا
الاوصياء والقوام ان يمتثلوا جميعاً وعلى البوام

الاربعاء ٥ صفر سنة ١٣٣٨ الموافق ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩١٩

٥٨

مسوغات بيع عقار القاصر

قرار المجلس الحسبي العالي ١٨ فبراير سنة ١٩١٢
ملخص القرار

إذا عرض الوصي على المجلس الحسبي بيع عقار
القاصر فيجب على المجلس أن ينظر فيما إذا كان هناك
مسوغ للبيع أولا

فإذا تبين للمجلس أن هناك مسوغا له فعليه أن
يأمر الوصي بإجراء البيع بطريق المزايدة أمام قاضي
البيع طبقاً لنص المواد ٦١٤ وما بعدها من قانون
المرافعات - لأن في البيع بهذه الطريقة ضماناً للمصلحة
القاصر وهذا الضمان من متمات المسوغ الشرعي
نشرنا هذا الحكم للمقارنة بينه وبين الحكم
السابق (نمرة ٥٧)

باسم الجنباب الافخم عباس حلمي باشا خديوي مصر
المجلس الحسبي العالي

المنفذ علنا بإسراى محكمة الاستئناف
الاهلية تحت رئاسة سماعة يحيى ابراهيم باشا
رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور
حضرات احمد طلعت بك وحسن جلال بك
المستشارين بالحكمة المذكورة والشيخ محمد محمود
ناجى العضو بالحكمة الشرعية العليا وحسن رضوان
باشا مدير الغربية سابقاً اعضاء

والشيخ محمود صنيف كاتب المجلس

الى ما فيه توفير الحظ والمنفعة لمفقودى الاهلية
الموضوعين تحت شفتهم وعنايتهم فلا يبيعون
شئنا من أملاكهم الا بمسوغ شرعى صحيح
ويشمن لا يقل عن ثمن المثل ان لم يكن اكثر
وحيث انه يكفى لاجل الوصول الى هذه
الغاية ان تشهر العين في المزايدة على الراغبين اشهاراً
حقيقياً خالياً من النبن والتدليس سواء كان ذلك
امام المجالس الحسبية نفسها كما هو الحال في
هذه القضية الحاضرة او امام الحاكم النظامية
في جلسات البيوع العلنية. لان الفرض هو منع
النبن عن مفقودى الاهلية واجتباب التلاعب
باموالهم - وليس بلازم قانوناً ان يكون البيع
امام الحاكم النظامية وحدها

وحيث انه بناء على ذلك يرى المجلس الحسبي
العالي في القضية الحاضرة ان الاجراءات التى
عملت في البيع كانت خالية من كل شائبة وانها
اوصلت الدين الى حد ثمنها الحقيقى وأما الزيادة
التي عرضت بهد ذلك فهي زيادة طفيفة لا يمتد
بها وربما كان الباعت عليها هو مجرد الحسد أو
حب معاكسة المشتري

وحيث انه لذلك يكون الطعن مرفوضاً
فهذه الاسباب

قرر المجلس الحسبي العالي قبول الطعن شكلاً
وبرفضه موضوعاً

هذا ما قرره المجلس الحسبي العالي في يوم

اصدر القرار الآتي

في الطعن المقيم بجدول استئناف قرارات
المجالس الحسبية بنظارة الحقانية رقم ٦٣ سنة ١٩١١
وبجدول المجلس رقم ٥٩ سنة ١٩١١
المرفوع من سعادة ناظر الحقانية

ضد

قرار مجلس حسبي مركز طوخ الصادر في
٢١ أكتوبر سنة ١٩١١ القاضي بالتصريح للست
نفوسة كريمة الشيخ محمود القويسني الوصية على
قصر المرحوم راضي حشيش يبيع ١٢ ط ٣ و ٣ ف
من أطيان القصر بالسعر الذي رسا به المزاد العرفي
لسداد الديون المختلفة عن مورثهم

وحضر عن الست نفوسة شقيقها ووكيلها
حسن افندي القويسني

وحضر عن النيابة العمومية حضرة علي بك
ماهر القاضي المنتدب

الوقائع والأسباب

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
الاوراق والمداولة حسب القانون

من حيث أن الست نفوسة بنت السيد
محمود حسن القويسني طلبت بصفتها وصية على
أولادها من راضي حشيش في ١٤ أغسطس

سنة ١٩٠٩ من مجلس حسبي مركز طوخ
التصريح لها بأن تباع جزءاً من الاطيان
المتركة عن زوجها المتوفي لتسديد دين كان عليه

تبلغ قيمته ٢٨٥ جنيهاً مائتين وخمسة وثمانين
جنيهاً مصرياً غير المصاريف فقرر المجلس
المذكور أولاً في ٢٩ مايو سنة ١٩١١ التصريح
لها ببيع ١٢ ط ٣ و ٣ ف ثلاثة فدادين واثني عشر
قيراطاً من اطيان المتوفي بسعر الفدان مائة جنية
وعشرة جنيهاً. ولما أظهر بعض الناس رغبتهم
في شراء ذلك بسعر الفدان مائة جنية وواحد
ولابدين جنيهاً صرح المجلس للوصية بالبيع بهذا
السعر الثاني في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١١

وحيث ان سعادة ناظر الحقانية طعن في
هذا القرار لعدم اشتراط المجلس فيه ان يكون
طبقاً للمواد ٤ ٦ وما بعدها من قانون المرافعات
وحيث أنه بجلسته ١٨ فبراير سنة ١٩١٢
حضر حسن افندي محمود القويسني أخو الوصية
عنها وطلب تأييد القرار وطلبت النيابة تقييد
البيع باتباع الطريقة القانونية

وحيث أن الطعن مقبول شكلاً

وحيث أن الوصي ليس له ان يبيع عقار
الصغير الا بمسوخ شرعي مثل أن يكون على
الميت دين لا وقاء له الا من ثمنه فييام من هذا
العقار بقدر الدين (المادة ٥٠) من كتاب الاحوال
الشخصية) كما هنا

وحيث انه لما كان من الجائز ان لا يهتم
الوصي بهذا البيع الاهتمام الواجب وان يقبل
بيع العقار بثمن أقل من الثمن الحقيقي كان من

عن نتيجة فعله وتعتبر جرمته جنائية طبقاً لنص المادة ٢٥٤ عقوبات

هذا المبدأ صحيح ومعقول وقد سارت عليه محكمة النقض في جميع احكامها على التقريب . لانه لولا الضرب لما احتاج المضروب الى العلاج - ولان الجريمة قد تتم بمحل لا توافر فيه اسباب العلاج - وقد يكون من بنية المجني عليه مضاعف للضرر . ولا بد أن يكون المتهم مسئولاً عن جميع هذه الاحوال

على اننا نتردد في تطبيق هذا المبدأ اذا كان الضرب بسيطاً والاهايل في العلاج جسيماً بالرغم من توافر اسبابه

باسم صاحب المظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى فتحي بك

وبحضر حضرات اصحاب العزة مستر

كلا بكون دابو بكر يحيى بك واحمد زكي ابو

السعود بك ومتولى غنيم بك المستشارين وسليمان

عزت بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت

المداوى افندى كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من

عوليس سقيم عمره ٢٥ سنة وصناعته خفير

زراعة بنزبة غفرى بالقيوم

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٣٩٠ سنة ١٣٩٠

فائدة القاصر الزام الوصى باتباع الطريق التي يتوصل الي اكبر ثمن للمقار وهي الزاد العائلي للمدونة قواعده بالمواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات لان ذلك من متمات المسوخ الشرعى فيجب على المجلس الحسبي حينئذ عند ما يرى للبيع ان المسوخ الشرعى موجود وان يصرح بناء على ذلك للوصى بالبيع ان يكلفه باتباع طريق البيع بالزاد العائلي للمدونة بالمواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات

وحيث ان مجلس حسبي مركز طوخ لم يفعل فيجب تعديل القرار المطعون فيه فهنا على ذلك

قرر المجلس الحسبي الى قبول الطعن

شكلا وفي الموضوع بتأييد القرار المطعون فيه

على شرط ان يكون البيع بالطريقة المبينة بقانون

المرافعات في المادة ٦١٤ وما بعدها

هذا ما قرره المجلس الحسبي العالي بمجلسه

العلنية المنعقدة في يوم الاحد ١٨ فبراير سنة ١٩١٢

الموافق ٢٩ صفر سنة ١٣٣٠ الف وثلثمائة وثلثين

٥٩

المادة المترتبة على سوء العلاج

محكمة النقض والابرار ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم

اذ انشأ عن جريمة الضرب طاعة دائمة ولو كانت

هذه الماعة مترتبة على سوء العلاج فالتمهم مسئول

١٩١٩ و ١٩٢٠ المقيدة بمجدول المحكمة عمرة ٢٠١٨ تمويض ومصاريف الدعوى المدنية. بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٠ قرر المحكوم عليه بالظن سنة ٣٧ قضائية والقص مرقص سبع الليل مدعى مدنى وقائع الدعوى اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه

الحكمة

في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ بأراضى عزبة القص مرقص المذكور التابعة لسيلا مركز الفيوم احدث ضربا بالقص مرقص سبع الليل نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من منفعة اليد اليسرى ، وطلب من حضرة قاضى الاحالة بمحكمة بنى سويف الاهلية احالة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لحاكمته بمقتضى المادة (٢٠٤) عقوبات وحضرة قاضى الاحالة المشار اليه بقرار بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ باحالة المتهم على محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة المذكورة ومجلسة المرافعة اقام المحجى عليه (القص مرقص سبع الليل) نفسه مدعياً بحق مدنى وطلب الحكم له على المتهم بمبلغ عشرة جنهيات بصفة تمويض

ومحكمة جنائيات بنى سويف حكمت بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادتين (٢٠٤ و ١٧ عقوبات) حضورياً بمعاقبة عويس سقيم بالحبس مع الشغل مدة سنتين وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنهيات بصفة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامى عن الطاعن والإطلاع على الاوراق والمداولة من حيث ان النقص حاز شكله القانونى وحيث ان الاوجه التى يتمسك بها رافع النقص تلخص فى اعتبار الواقعة جنحة لا جنايه لان الطيب الشرعى اثبت ان العاهة نشأت من سوء العلاج واهمال التشخيص من الحكيم الكشاف وان حالة اليد تتحسن مع الزمن فلا يسأل المتهم عن سوء العلاج ولا عن اهمال التشخيص من الحكيم خصوصاً ان كانت العاهة تزول بعملية جراحية فتكون المحكمة قد اخطأت فى التطبيق

وحيث انه ثابت من الحكم الجنائى وعلى الاخص من تقرير الطيب الشرعى المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ان هذه العاهة تخلفت عند المصاب بسبب اصابته وسوء المعالجة وانها لا تزول مع الزمن وان العملية الجراحية لا يحتمل ان تأتى بنتيجة فيكون رافع النقص مسئولاً عن نتيجة

واشترأكما في الجريمة بالفعل - ولأن لامصلحة
للمتهمين في النقص لأن المادة ١٩٦ عقوبات نصت
على أن عقوبة الشريك في مثل هذه الجريمة هي عقوبة
الفاعل الأصلي لأن القتل حصل عمداً مع سبق
الاصرار والترصد

باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
الغزة مصطفى فتحي بك

وبحضور حضرات اصحاب الغزة مستر
كلايكوت وابو بكر يحيى بك واحمد زكى
ابو السمود بك ومتولى غنيم بك المستشارين
وسليمان عزت بك رئيس نيابة بالاستئناف ومحمود
طلعت المعدادوى افندى كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتى

في الظن المقدم من

محمد حسن خضر عمره ٣٨ سنة صناعته فلاح
مقيم بالمعايدة الغربية

خضر حسن خضر عمره ٢٤ سنة صناعته
فلاح مقيم بالمعايدة الغربية

احمد حسن خضر عمره ٢٠ سنة صناعته
فلاح مقيم بالمعايدة الغربية

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٣٩٦ سنة
١٩٢٠ و ١٩١٩ المقينة بجدول المحكمة نمرة ٢٠٢١

سنة ٢٧ قضائية. وعلى فراج المدي المدني

فعله ولا يترتب على ذلك اعفاؤه من العقوبة
وتكون الواقعة جنائية لا جنحة

وحيث انه يتضح من ذلك ان محكمة
الجنايات قد طبقت القانون وتكون أوجه
النقض جديرة بالرفض

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن
هذا ما حكمت به المحكمة بجائتها العلنية
في يوم السبت ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الموافق
١٢ محرم سنة ١٣٣٩ هجرية

٦٠

الاتحاد في القصد الجنائي

محكمة النقض والابرار ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠
ملخص الحكم

اطلق متهمان اربعة اعيرة نارية على شخص فاصابه
اثنان منها ونشأ عن ذلك قتله فقضت محكمة الجنايات
باعتبارهما فاعلين اصلين في جريمة القتل دون أن
تبين اذا كان المقتول الذي اصاب المجني عليه ونشأ
عنه قتله صادراً من المتهمين الاثنين أو من احدهما
وايهما

فلعن المتهمان في الحكم بطريق النقض بحجة
أن هذا البيان كان واجباً على المحكمة لانه يترتب
عليه تفسير وصف التهمة واعتبار تهمة احدهما شروعا
وتهمة الآخر قتلا

فقضت محكمة النقض والابرار برفض الطعن
لتمنع هذا البيان على المحكمة - ولأن التهمين فاعلان
اصليان على كل حال لاتحادهما في القصد الجنائي

وقائع الدعوى

الموصل لنيطه

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
بأنهما في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ بجبهة المايادة
الغربية الأول والثاني قتلا عمداً حسن على فراج
بأن أطلقا عليه أعيرة نارية أصابته مقذوفات
اثنين منها في صدره وجنبه الأيمن وذلك مع
سبق الاصرار والترصد والثالث بصفته شريكاً
في الجريمة المذكورة آتفاً وساعداً في الاعمال
المسهلة لارتكابها بأنه وجد معها يحمل الرافعة
وهو حامل بلطة وضرب بها الحبي عليه المذكور
على رأسه بعد وفاته فوقعت الجريمة بناء على هذه
المساعدة والاتفاق في الزمان والمكان المذكورين
وطالب من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة اسيوط
احالة المتهمين المذكورين على محكمة الجنائيات
لمحاكمة الأول والثاني بالمادة (١٩٤) عقوبات والثالث
بها وبالمادة (٤٠) فقرة ثانية وثالثة عقوبات
وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه مقرر بتاريخ
٢٠ أغسطس سنة ١٩١٩ و٢٠ فبراير سنة ١٩١٩

الحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال
حضرة المحامي عن الطاعنين والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانوناً
من حيث ان التقض حاز شكله القانوني
• حيث أنه غير صحيح ما يدعيه رافعو
التقض من أن ستة من شهود الاثبات لم يحلفوا
اليمين بل الثابت في محضر الجلسة عكس ذلك

بأحالة المتهمين المذكورين على محكمة الجنائيات
لمحاكمتهم جميعاً بالمادة (١٩٤) عقوبات لتهمتهم
بأنهم في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ بجبهة المايادة
الغربية الثلاثة قتلوا عمداً حسن علي فراج بأن
أطلقوا عليه أعيرة نارية أصابته مقذوفات اثنين
منها في صدره وجنبه الأيمن وذلك مع سبق
الاصرار والترصد بأن تربصوا له بجانب الطريق

عين عقوبة الفاعل الاصلى لان القتل حصل
عمداً مع سبق الاصرار والترصد
وحيث ان الحكم صريح في بيان كيفية
الاتفاق الحاصل بين رافعى النقض وز من حصوله
مما لا يدع محلاً للقول بعدم تبيانه في الحكم
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية

التمتعة في يوم السبت ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠
الموافق ١٢ محرم سنة ١٣٣٩ هـ

٦١

حق الشريك في الحصة الشائعة

محكمة استئناف مصر ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم

اذا باع أحد الشركاء حصة شائعة في عقار
فلشريك الآخر حقان :

حق أخذ الحصة المبيعة بطريق الشفعة عملاً
بقانون الشفعة

وحق استرداد الحصة المبيعة طبقاً لنص المادة ٤٦٢
من القانون المدني

وليس الشريك الذي يختار الطريق الثاني متدياً
بلواعيد القيود الواردة بقانون الشفعة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب

وأن جميع الشهود حلفت اليمين
وحيث أنه لم يظهر من الحكم وجود تناقض
به كما يدعى المحكوم عليهم في الوجه الثاني من
أوجه النقض فليست المحكمة مقيدة بالاخذ
بشهادة الشاهد بالنسبة لاحد المتهمين ما لم تنز
بأدلة أخرى ولما أن تحكم عليه كما في هذه
الدعوى متى قام الدليل على الاتهام واعتقدت
المحكمة بصحته

وحيث أن الوجه الثالث من أوجه النقض
لا سند له من القانون لان المنسوب لرافعى
النقض الاثنين الاول القتل عمداً مع سبق
الاصرار والترصد فليست المحكمة مفترمة ببيان
أى الطلقات التى سببت الوفاة ان كانت من أحدهما
أو من كليهما اذا تعذر عليها ذلك مادام أنه ثابت
بالحكم أنهما اطلقا على الجنى عليه أربعة اعبرة
نارية في آن واحد أصابه مقتذوفات اثنين منها
فلا يترتب على عدم ذكر ذلك تغيير وصف
التهمة واعتبار تهمة أحدهما شروعاً وتهمة الآخر
قتلاً مع ما هو واضح في الحكم من أن
المتهمين اشتركا معاً في قتل الجنى عليه فهما فاعلان
أصليان لاتحادهما في القصد الجنائي واشتركا كما
في الفعل على أنه مع التسليم بأن أحدهما يعتبر
شريكاً في القتل فلا فائدة لرافعى النقض من
التمسك بذلك والمادة (١٩٦) عقوبات صريحة
في أن عقوبة الشريك في مثل هذه الجناية هي

السادة محمد حمز باشا وبحضور حضرات مسيو
سودان ومستر كلايكوت مستشارين ومحمد
عبد السلام افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي -
في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي نمرة
٨٤٤ سنة ٣٦ قضائه
المرفوع من السيد افندي الدماطي وعبد
الفتاح افندي الدماطي مستأنفين
مند
الست وتبيه مصطفى الخليفة زوجة الشيخ
أحمد منصور مستأنف عليها
الواقعة
رفت المستأنف عليها الدعوى امام محكمة
طنطا الابتدائية الاهلية ضد المستأنفين برضاة
مؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ٩١٨ قيدت بمجدولها نمرة
١٥٧ سنة ١٩١٩ جاء فيها ان المرحوم الشيخ
مصطفى الخليفة توفى وترك تركه من ضمنها منزل
كائن بطنطا بشارع المدرسة واضمح الحدود
والعالم بالعريضة وترك من الورثة المدعية وباقي
ورثته الذين تصرفوا بالبيع في حصصهم الشائعة
الى المدعى عليها بالطريقة الآتية وهي ان شقيق
المدعية الشيخ خليل مصطفى الخليفة باع ثلاثة
قراريط الى المدعى عليها شائعة في هذا المنزل
نظير مبلغ ٣٦٠ ج كما ان الشيخ امين باع ثلاثة
قراريط نصيبه الشرعي مع ما ورثه من الست

امينة أخته في نفس هذا المنزل الى نفس المدعى
عليهما نظير مبلغ ٤٥٠ ج وان السيد زكي الخليفة
باع نصيبه أيضا البالغ قدره ثلاثة قراريط الى
المدعى عليهما نظير مبلغ ٣٢٠ ج وان الست
حفيظة باعت نصيبها أيضا الى المدعى عليها
نظير مبلغ ١٧٠ ج وان الست دولت باعت نصيبها
الى سيف النصر ومحمده وعبد القادر الجبالي محمد
وهؤلاء باعوا الى المدعى عليهما نظير مبلغ ١٥٠ ج
وكذا الست فاطمة التوبه زوجة المورث باعت
نصيبها الى الشيخ حسن عبد القادر الحماني الذي
باعه أيضا الى المدعى عليهما نظير مبلغ ٣٥٠ ج
حتى أصبح البيع الى المدعى عليهما ١٥ قيراطا
وثلاثة أثمان القيراط شائكا في المنزل المذكور في
نظير مبلغ ١٨٠٠ ج
وبما ان المدعية شريكه لانها من ضمن
الورثة ولها الحق بمقتضى المادة (٤٦٢) من
القانون المدني ان تطلب استرداد الحصص
الشائعة التي يمت للمدعى عليهما في نظير دفعها
ثمنها مع المصاريف الرسمية وقد طالبت المدعى
عليهما وديا في التنازل عن هذه المقادير نظير
استلام ثمنها فلم يقبل لذلك طلبت المدعية الحكم
باحقيتها الى الـ ١٥ ط وثلاثة أثمان القيراط شائكا
في المنزل المبين حدوده بالعريضة المينة الى
المدعى عليهما وتثبيت ملكيتها لهذا القدر
وتسليمه اليها في نظير ثمنها البالغ قدره ١٨٠٠ ج

مع المصاريف واتعاب المحاماه بمحکم مشمول
بالنفاذ المؤقت ويدون كفالة

وبعد المرافعة في هذه الدعوى

حكمت محكمة طنطا المشار اليها بتاريخ
٣ اغسطس سنة ٩١٩ حضوريا باحقية المدعيه
في استرداد ١٥ ط وثلاثة أثمان القيراط شائما

في المنزل المبين بورقة التكليف بالحضور. وقبل
الفصل في القيمة الواجب عليها دفعها يندب
ابراهيم افندى غالب خيرا لاجراء الاعمال المبيته
باسباب هذا الحكم وبان يقدم تقريره في مدة
شهر من تاريخ اعلانه بمعرفة المدعيه وعليها ان
تدفع ٥٠٠ قرش امانة على ذمته في خزينة المحكمة
واعلانه في اسبوع لمباشرة العمل وتكليف
المدعي عليهما بتقديم المستندات الدالة على مايجب
مبلغ ال ٥٧ ج الخاصة بالشبايك والابواب
وحددت للمرافعة جلسة ١١ اكتوبر سنة ٩١٩
وابقت الفصل في المصاريف الآن

فأستأنف المستأفان بتاريخ ٣٠ اغسطس
سنة ٩١٩ الحكم المذكور وطلبا للاسباب المبيته
بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول هذا
الاستئناف شكلا وموضوعا بالناء الحكم المستأنف
وبرفض دعوى المستأنف عليها مغ الزامها
بمصاريف الدرجتين واتعاب المحاماه

وقد تحدد للمرافعة في هذا الاستئناف
جلسة يوم ٥ يناير سنة ٩٢٠ وفيها طلب الحاضر

عن المستأنفين الحكم بالطلبات المبيته بصحيفة
الاستئناف وطلب الحاضر عن المستأنف عليها
تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ابداهها
كل منهما ودوت بمحضر الجلسة وتأجل الحكم
للجلسة ١٠ فبراير سنة ٩٢٠

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق الدعوى والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان السؤال الواجب حله هو تفسير
المادة - ٤٦٢ مدني كما هي مع مراعاة نصوص
مواد قانون الشفعة

وحيث انه لا يمكن الاستناد على الاحكام
القضائية الفرنسية في هذا الموضوع لأن المادة
المختصة بذلك بالقانون الفرنسي المقابلة للقانون
المصري تختلف في النص عن المادة - ٤٦٢ من
القانون المصري

وحيث أنه في الوقت نفسه فان قانون الشفعة
يبيح للشريك في الحق المشاع الاخذ بالشفعة
ولو وجود حقين في آن واحد للشريك في الملك
المشاع حق عام ورد في قانون الشفعة وحق آخر
تكلمت عنه المادة ٤٦٢ مدني فله صاحب الشأن
ان يمسك بأي الحقين الذي يرى فيه مصلحته
وان سقط الحق في أحدهما لا يترتب عليه
سقوط حقه في الثاني « راجع دوهلس جزء

رابع باب الشفعة »

وحيث أنه من الواضح ان المادة - ٤٦٢ مدني لم تنص على ميعاد محدد يجب فيه على الشريك في الملك المشاع ان يتمسك بحقه في الشفعة لذلك يحق له التمسك بهذا الحق حتى حصول القسمه « راجع دوهلس جزء ثاني باب الشفعة » وحيث أنه لم يحصل من المستأنف عليها تنازل لا صريحاً ولا ضمنياً

وحيث أنه يؤخذ من كل ما تقدم ان الحكم الابتدائي في محله ويتمين تأييده فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمت المستأنفين بالمصاريف وبمبلغ ٤٠٠ قرش اتماب محاماه ورفضت ما غير ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ و ٢٠١٢
جداى الاولى سنة ١٣٣٨

٦٢

جزئيات قضية الشفعة

فاختصاص الشفع وحده بما اشتراه

محكمة طنطا الابتدائية ١٧ مايو سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم

١ - قرر الشارع حق الشفعة مطلقاً لكل من

توفرت فيه شروطه فلا يتوقف قبول دعوى الشفعة في جزئيات القضايا على توفر حكمة الشفعة فيها

٢ - العرض الحقيقي واجب على الشفع طيقاً لأحكام قانون المرافعات التي لم تحدد ميعاداً للايداع . فقدم ايداع الثمن بخزانة المحكمة لا يجعل العرض باطلا لعدم النص على البطلان وإنما يقترب عليه الزام الشفع بفوائد الثمن من تاريخ العرض حتى الايداع

٣ - اذا كان المشتري حليزاً لوجه من وجوه الشفعة فلا وجه لنزع العقار منه بطريق الشفعة لشفعه في درجته باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالبس المدينه والتجارية الابتدائية المنعقدة علناً بمرأى المحكمة في يوم الاثنين ١٧ مايو سنة ١٩٢٠

تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بدوى بك القاضى

وبحضور حضرتى القاضيين خليل عفت بك وصالح جعفر بك وعثمان ناشد افندى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية حسن افندى على

ضد

ورثة المرحوم محمد محمد على بدر وهم محمد

افندى على بدر والست فاطمه محمد على بدر

والست حسونه محمد على بدر و احمد على بدر والست

وقد أجل الحكم لجلسة اليوم
الحكمة

ماشاء الله زوجة المرحوم محمد محمد علي بدر ومحمد
محمد شاهين

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة في ذلك قانوناً

الوارده الجدول سنة ١٩٢٠ مرة ١٥٩

حيث ان المدعى عليه الاخير دفع دعوى
المدعى بأنه لا حق له في الشفعة لاقتفاء الشيوخ
بينه وبين البائدين للمدعى بسبب حصول قسمة
بينهم . وبانه حادث في الملك والمدعى عليه قديم
وسبق له ان اشترى من المدعى نصف فدان
وباع المدعى باقى ملكه لآخرين ثم استحدث
الملك الذى يشفع به الآن . فحكمه الشفعة من
الرغبة في رد اذى الشريك الجديد متفيه ، وبأنه
على فرض قيام حقه في الشفعة قد سقط بعد
ذلك لمرضه الاتخذ بالشفعة بعد فوات أكثر
من خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالبيع ، وبان
الاجراءآت باطلة لعدم ايداع الثمن بالخزينة
وحيث ان عقد القسمة المقدم لا يعتبر حجة
على المدعى طبقاً للمادة ٦١٢ من القانون المدني
لانه اشترى شائعاً وعقد القسمة بين المدعى
عليه الاخير وبين البائعين للمدعى غير مسجل
فلا اعتبار له

وحيث انه مهما يكن من الحكمة التي
توخاها الشارع في تقرير حق الشفعة فانه طرد
الباب واطلق الحكم ولم يقصر حق طلب الشفعة
على من توفرت في حالته حكمة ذلك الحق فلا

قال المدعى بمرضة دعواه انه بتاريخ ٢٨
أكتوبر سنة ١٩١٩ عرض على المدعى عليه الاخير
مبلغ ٣٥٦ هجج عرضاً حقيقياً باعتبار انه قيمة مادفمه
ثمناً لفدان وأربعة عشر قيراطاً شأله في ثمانية
أفدنه كائنه بناحية الكوادي موضحة الحدود
والمالم بالمرضة اشترها من مورث المدعى
عليهم الاول بعقد تسجيل في ٢٤ يوايه سنة ١٩١٩
ولاحقيقته في أخذ هذا القدر بالشفعة لذلك رفع
هذه الدعوى وطلب الحكم باحقية في أخذ
الفدان والازمة عشر قيراطاً سائفة الذكر
بالشفعة نظير الثمن المعروض وقدره ثمانية وستة
وخمسون جنيناً وباقى الثمن وقدره ٤٠ هجج يدفع
الى البنك الزراعى حسب شروط عقد البيع
الصادر الى المدعى عليه الاخير مع تثبيت ملكيته
للقدر المذكور والزام المدعى عليه الاخير
بالمصاريف والالتاب

وبجلسة المرافعة صمم الحاضر عن المدعى
على طلباته السابقة للاسباب التي قالها وتثبتت
بالمذكرة المقدمة منه

والحاضر عن المدعى عليه الاخير طلب
رفض الدعوى للاسباب التي قالها وتثبتت بمحض
الجلسة والمذكرة المقدمة منه

محل للتخصيص والتقييد

وحيث ان المدعي عليه دفع بانه شريك

مثله مثل المدعي فلا شفعة للمدعي منه او على
الاقل لاشفعة له الا في مقدار من البيع يقدر
بنسبة حصته الى حصة المدعي عليه

وحيث ان المادة ٧ من قانون الشفعة

وضعت قاعدتي الاولوية والتقسيم عند تعدد
الشفعاء، وظاهر منها انها لا تنطبق الا بين الشفعاء
اي الذين استوفوا اجراءات الشفعة طلبا وعرضا
ودعوى في المواعيد، ويخرج عن تناولها الكلام
في المفاضلة او المشاركة عند ما يتنازع الشفيع
والمشتري الخائر لوجه من وجوه الشفعة المبينة
في المادة الاولى من القانون

وحيث ان المادة الثامنة وضعت لبيان الحكم
في احدي صورتي النزاع المشار اليه من الشفيع
والمشتري وهي التي يكونان فيها من درجتين
مختلفتين، والمادة ترمي الى تطبيق قاعدة الاولوية
بين الشفيع والمشتري الخائرة لوجوه من وجوه
الشفعة قياسا على المادة ٧ بين الشفعاء، ويبقى معرفة
ما اذا كان الشارع قد ازيد ايضا تطبيق حكم المادة ٧
في صورة النزاع الاخرى، وهي الحالة التي يكون
فيها الشفيع والمشتري من درجه واحدة كما اذا
كانا شريكين مثلا

وحيث ان قصر النص في المادة الثامنة على

احكام الاولوية ينبغي جواز القياس، وذلك بمفهوم
المخالفة، خصوصا وان العلة التي بنيت عليها

وحيث ان العرض الواجب في الشفعة هو
العرض الحقيقي ويجب معه الايداع (راجع
الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢
اكتوبر سنة ١٩١٩) (١)

وحيث انه فيما يتعلق بعدم الايداع فان
الشارع لم يحدد ميعادا للايداع بل فرض جواز
ان يمضي بينه وبين العرض زمن طويل فواجب
على من يريد الايداع اذا شاء التمتع بكل نتائجه
واثاره ان يدفع فوائد المبلغ عن الفترة التي تضي
بين العرض والايداع (مادة ٢٨٩ مرافعات)
بل فرض ان يصدر الحكم بصحة العرض قبل
حصول الايداع ويكون للحكم قيمة تامة واثر
كامل من حيث راءة النمة وغيرها من النتائج
اذا اودع المبلغ بعد صدوره مع الفوائد المستحقة
عليه لفاية يوم الايداع (٦٩٦) فدة الايداع
غير محدودة ويراعى اذن في تحديدها رغبة
المعرض عليه في قبول المبلغ المروض وبلاغه
للمعارض الذي يحدد له فيه تلك المدة ويجوز من
باب أولى الايداع الى الوقت الذي يقفل فيه
باب المرافعة في القضية التي تدور على صحة
العرض وعلى أى حال لا يجوز الدفع بعدم
الايداع الا لمن يرغب في قبول المروض

(١) راجع مجلة المحاماة العدد الثالث من السنة

الاولى ص ١٣٩ عمدة ٢١

٦٣

وهن حصة شائعة لاجني

محكمة الاسكندرية الابتدائية ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم

يجوز للشركاء على الشيوع قسمة القمار المشترك

بالرغم من رهن أحد الشركاء حصته الشائعة لاجني

وتكون الدعوى من اختصاص المحكمة الاهلية

اذا كان جميع الشركاء خاضعين لقضائها

باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا

بهيئة استئنافية تحت رئاسة حضرة علي بك جلال

رئيس المحكمة وحضور حضرتي القاضيين

محمد بك توفيق زاهر وامام عيل بك الحكيم

ومحمد توفيق علي كاتب الجلسة

تقدمت قضية الست زبيدة كريمة حسين

بك امين وعيسى افندي محمد عيسى والست

حافظه زوجة حفي افندي امين والست نطفه محمد

عيسى حسين والست دولت محمد عيسى حسين

والست خليفة محمد عيسى حسين

ضد

امين افندي انعام عيل حسين والشيخ بكري

امين بصفته قما على اخيه البصاوي افندي امين

المحجور عليه ووصيا على اولاد اخيه القصر حسين

قاعدة التقسيم المقررة في المادة السابقة منتفية في

هذه الحالة . اذ انه اذا جاز التقسيم بين الشفعاء

لعدم وجود وجه تفضيل احدهم على الباقيين

ولان الاذى بالشريك الجديد يدركهم جميعا، فلا

وجه للتقسيم بين الشفعيع بالشركة والمشتري

الشريك لان الاذى متتف . ولانه لم يجع بالشراء

الا ان المشتري زادت حصته باعتباره شريكا

وقصص عدد الشركاء واحدا . ولان التقسيم اذا

جاز كان معناه يجب الا يستأثر احد الشركاء

بنصيب غيره من الشركاء ويجب ان يتفع الشركاء

جميعا به اذا طلبوا ذلك وليس ذلك غرض الشفعة

ومجب اذن كلما كان المشتري حائزا لما يحمله

شفعا ان يختص وحده بها اشتراه اذا لم يشفع

في العين المبيعة من كان اقوى منه سببا . ويكون

تعامله بالشراء مع المالك وجه تفضيل له على غيره

ممن هم في درجته

وحيث انه لذلك لا يكون وجه لما طلبه

الشفيع ولا حاجة بعد ذلك الى البحث في العلم

ويتعين رفض الدعوى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى

المدعي والزامة بالمصاريف و ٢٠٠ قرش مقابل

اتمام المحاماة

واحمد وانام وقاطمة وحافظه ورياض المرزوقين له من الست حفيظه محمد عيسى

الواردة الجدول سنة ١٩٢٠ عمرة ٢٤٢

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمدادولة قانوناً

رفع (امين افندي اسماعيل حسين) هذه الدعوى على كل من الست زينب بنت حسين بك امين ارملة محمد عيسى حسين وعيسى افندي محمد عيسى والست حافظه محمد عيسى حسين والستين نظه ودولت أختها والشيخ بكرى امين التميم على اخيه الصاوى افندي امين المحجور عليه وهو ايضا الوصي على اولاد اخيه المذكور القصر حسين وانام وقاطمة وحافظه ورياض المرزوقين له من الست حفيظه محمد عيسى المتوفاة وعلى الست خليفه محمد عيسى وادعى المدعى ان لورثة المرحوم (محمد عيسى حسين) بزمام ناحية شايور بمركز كوم حماده ١٢٧ فداناً و٩ ط و ١٠ س على عدة قطع وللمدعى حصه شائعة فيها قدرها ٢٧ ف و ١٨ ط و ١٢ س اصلها مملوكة لامين افندي محمد عيسى وآلت للمدعى مباشرة ومن آدم افندي سليمان الفدى اشترى من امين محمد عيسى المتقلم والمدعى ايضا حصه في منزل ايضا وبعد ان طلب في ورقة افتتاح الدعوى المحكم بقسمته وقرر نصيب المدعى

وهو ٢٧ ف و ١٨ ط و ١٢ س في الاطيان ونصيبه في المنزل اقتصر في الجلسة وفي مذكرتيه الثانية والثالثة على طلب قسمة ٢٥ فداناً وحفظ حقه في قسمة باقى الاطيان وفي حصته في المنزل

وبما ان المدعى عليهم رفعوا الدعوى بدعين (الاول) عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لان المختص بنظرها المحاكم المختلطة لان جزءاً من الاطيان المراد قسمتها عليها حق رهن للبنك العقاري المصرى واستندوا الى المادتين ٩ من القانون المدنى المختلط و١٣ من الأنظمة ترتيب المحاكم المختلطة (الثاني) الدفع بأية ايف القسمة لان الملكية متنازع فيها

وبما ان محكمة أول درجة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت أولاً برفض الدعين التريعين وباختصاص هذه المحكمة بنظر القضية - ثانياً بتدب سبابا افندي الاسمر خيراً لقرز وتجنيب حصه للمدعى البالغ قدرها ٢٥ ف و ١٢ ط و ١٨ س شائعة في ١٢٧ ف و ٣ ط و ١٠ س للمدينة الحدود والمعلم بصفحة الدعوى والكشف المرفق بها المقدم من المدعى وصرحت للخصير بالاطلاع على جميع الاوراق الموجودة بملف القضية وعليه ان يجرى القسمة في الاطيان على قطع متساوية لتصيب المدعى يمكن معها عمل الاقتراع وبين في تقريره حدود كل قطعة والمرافق التي يخصها ان كان هناك وغير ذلك من المقاسات التي لا يمكن

محلا للاختلاف بين الخصوم وعلى المدعى ايداع مبلغ ١٥ جنيهًا على ذمة اتمام ومصاريف الخبير واعلانه لتحديد وقت مباشرة العمل بقلم الكتاب وحلّدت جلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ للرافعة وعلى الخبير ايداع تقريره قبل الجلسة بثلاثة أسابيع واجت الفصل في المصاريف

وبما ان الحكم في ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٠ استأنفه المدعى عليهم في الدعوى الابتدائية ماعدا الشيخ بكري امين بصفيته وادخله المستأنفون في الاستئناف مع المستأنف عليه امين افندي اسماعيل مدعين ان المحكمة الاهلية غير مختصة متمسكين بطلب الحكم بعدم الاختصاص حتى تكون القسمة التي تعمل ينعم قسمة قائمة لان الاطيان المراد قسمتها منها ١٠٢ فدان مشاعة في ١٢٧ فداناً موهوثة للبنك العقاري المصري طالبين في الموضوع ايقاف الدعوى حتى يفصل في الملكية لان (امين محمد عيسى) بند ممتلكاته وتصرف عدة تصرفات بالبيع والرهن لاشخاص متعددين ولم يحصل قسمة بين هؤلاء المشترين وبين الورثة. وقد باع للمستأنف عليه الاول ٢٧ فداناً و ١٢ سهماً و ١٨ قيراطاً مشاعة في ١٢ سهماً و ٩ ق و ١٢٧ ف مع ان (نصيب امين افندي حسين) بعد ان باع لغيره للمستأنف عليه الاول ٩ ف و ١٧ ط فيبقى له ٢٥ ف و ١٢ ط و ١٨ س يستبعد منها ١ ف و ٢ ط في عقد طعن فيه بالنزوير

واستبعده المستأنف عليه الاول في احدى جلسات الرافعة فيكون الباقي ٢٣ ف و ١٦ ط و ١٨ س مع ان محكمة اول درجة حكمت بقسمة ٢٥ فداناً وكسور - والاطيان لازالت مشاعة في ١٦٢ فداناً لا في ١٢٧ فداناً كما يقول المستأنف عليه الاول الذي لم يقدم امام المحكمة دليلاً على قوله. وبما ان الشيخ بكري امين خضر في جلستي ٢٨ يوليو و ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ وبما انه لا نزاع في قبول شكل الاستئناف وبما انه فيما يتعلق باختصاص المحكمة فانه لا يمكن قبول مذهب المستأنفين للاسباب الاتية

- ١ - الدعوى ليس فيها خصم اجنبي
- ٢ - القسمة لا تضر البنك العقاري المصري لانها ليست نافذة عليه الا اذا قلبها
- ٣ - الاصل ان الخصم لا يتمسك بحق غيره فليس للمستأنفين ان يتمسكوا بما عسى ان يكون للبنك العقاري المصري من الحقوق وليس لهم التكلم عنه للخروج من القضاء الاهلي الذي هم تابعون له
- ٤ - احكام المحاكم المختلطة تقضى بانه ليس في قانونها ما يمنع من عمل القسمة بغير حضور الدائن ولا تكون القسمة بغير حضوره لاغية من نفسها بل تلتى اذا ثبت انها اضرته (راجع احكام المحاكم المختلطة ص ٣٠٠ B.L.J.a.J.28

وبما ان اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى المادة ٩ من قانونها المدنى انما هو فيما يتعلق بصحة الرهن وتناثجه (راجع غازت المحاكم المختلطة يناير سنة ١٩١٩ عدد ٤٤)

وبما ان المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة نصها كمنص المادة ٩ من القانون المدنى للتقسم ذكرها

وبما ان المادة ٤٦٠ من القانون المدنى الاهلى تجيز لارباب الدينون حتى الشخصية الدخول فى دعوى القسمة والا كان العمل لاغيا - وهذا لانزاع فيه لكن احكامهم غير واجب

وبما ان المستأقنين يرون لزوم دخول الدائن المرتهن لتكون القسمة التى تعمل بينهم قاعة وثلاث قاع الاطيان غير المرهونة فى نصيب طالب القسمة فيخلص من الدين لكن هذا يصلح ان يقال لو كان الدائن المرتهن غير اجنبى وحيثئذ فى ذلك المذهب تصبح كل قسمة غير ممكنة متى كان المقار لو جزء منه مرهونا ومع هذا فيمجرد دخول المرتهن فى دعوى القسمة لا يغير حقه

وقد انقسمت المحكمة فى جلسة ٢ ديسمبر المذكورة دخل (امين افندى محمد عيسى) فى الدعوى خصما ثالثا وقال انه يظن فى العقد المنسوب اليه فى بيع ١ ف و ٢٠ ط (وسيدعى فيه بالتزوير لانه لم يوقع عليه باعتبار انه عقد بيع وفى العقد الثانى الصادر فى ٣٥٠ ذراعا فى المنزل لانه صدر باعتبار عقد رهن ولكنه كتب عقد بيع وكذا العقد الاول رهن لايبيع) الخ وفى ذلك المحضر مانصه (اميل افندى بولاد التمس الحكم بفرز الاطيان بعد استبعاد ١ ف و ٢٠ ط والمنزل) ثم طلب قسمة ٢٥ و ١٨ ط وفى المذكرة الثانية المستأقف عليه الاول طالب القسمة ٢٥ و ١٢ ط و ١٦ س وفى مذكرة الثالثة ٢٥ فداناً وكسور

وبما ان المحكمة الابتدائية لم تخطئ. كما زعم المستأقنون فى محضر جلسة ٥ اكتوبر سنة ٩٢٠ بل حكمت بما كان ينبغى ان تحكم به وبما انه للانساب المتقدمة يتعين تأييد الحكم المستأقف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة فى حضور الطرفين بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه فى الموضوع وتأييد الحكم المستأقف والزام المستأقنين بالمصاريف وثلاثمائة قرش اصاب محاماة للمستأقف عليه الاول (امين افندى اسماعيل)

وبما انه فيما يختص بالموضوع واتفق دعوى القسمة للزراع فى الملكية فانه بمراجعة محاضر جلسات المحكمة الابتدائية خصوصا محضر جلسة ديسمبر سنة ١٩١٩ التى يقول للمستأقنون ان المستأقف عليه الاول اقتصر فيها على طلب

رئيس المحكمة وحضور خضرقى القاضيين
محمد بك توفيق زاهر واسماعيل بك الحكيم ومحمد
توفيق علي كاتب الجلسة
تقدمت قضية الانبا يؤانس مطران
المنوفية والبحيرة وكراسة المرقسية بالاسكندرية
بصفته رئيس المجلس الى للاقباط الارثوذكس
بالاسكندرية

صد

ديمترى افندى عبد الملك والست انجلينا
عبد الملك بصفتهما ناظرى وقف موسى تادرس
فرعون

الواردة الجدول سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٧٢

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قاتونا

بأن الانبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية
وكراسة المرقسية بالاسكندرية ورئيس مجلس
ملى طائفة الاقباط الارثوذكس رفع هذه الدعوى
على (ديمترى افندى عبد الملك) والست (انجلينا
عبد الملك) ناظرى وقف موسى افندى تادرس
فرعون مدعياً أن الواقف في كتاب وقفه خصص
من ايراد الاماكن التى وقفها مبلغ اربعين ريالاً
شكواً أو قدرها من صنف آخر لفقراء كنيسة
الاقباط بالاسكندرية وان الناظرين خالفوا شروط
الوقف وتأخروا عن دفع المرتب السنوى من

صدر هذا الحكم وتلى بالجلسة المنعقدة
علنا فى يوم الثلاثاء ١٢ أكتوبر ١٩٢٠ و٧ صفر
سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة على بك جلال
رئيس المحكمة وحضور خضرقى القاضيين
محمد بك توفيق زاهر وبهى الدين افندى يركات
ومحمد توفيق على الكاتب

٦٤

تداخل المجلس الى القبطى

فى شئون الاوقاف القبطية الاهلية

محكمة الاسكندرية الابتدائية ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠
ملخص الحكم

ليست للمجلس الى للاقباط الارثوذكس حق
التدخل فى شئون الاوقاف القبطية الاهلية بحجة
أن جزءاً من ريعها مخصص بالفقراء لان المواد ٨ و ٩
و ١٣ من لائحة تفكيك المجلس المذكور انصدق
عليها بالامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣
انما نصت على الاوقاف الخيرية دون الاهلية ولا
يصبح الوقف الاهلي خيراً بمجرد تخصيص جزء من
ريعه بالفقراء

وعليه فالدعوى التى ترفع من المجلس الى على
ناظرى وقف اهلى بالمطالبة بحق الفقراء فى الوقف
تكون غير مقبولة لعدم الصفة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول - سلطان مصر
محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً بهيته
استئنافيه تحت رئاسة حضرة على بك جلال

اول سنة ١٣٣٤ هجرية فيكون المطلوب عن
المدة من اول محرم سنة ١٣٣٤ لغاية ذى الحجة
سنة ١٣٣٧ - ١٦٠ ريالاً شينكو عبارة عن ٢٠٨٦
قرش والمادة (١٣) من لائحة البطر كخانة المصدق
عليها بالأمر الدالى في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ اعطت
للمجلس حق حصر وجمع الايرادات المخصصة
للفقراء فيطلب المدعى بصفته المذكورة الحكم بالزام
المدعى عليهما بدفع مبلغ اربعين بنتو أو ما يادل
ذلك من النقود المصرية ٨٦٠ ملياً ٣٠ جنينياً مع
المصاريف واتساب المحاماة والتنفذ

وبما أن المدعى عليهما دفعا بتم جواز نظر
هذه الدعوى لسابقة صدور حكم بعدم صفة للمدعى
في رفعها وبعدم اختصاص المحكمة
وبما أن المحكمة الجزئية حكمت في ٢١
مارس سنة ١٩٢٠ بقبول الدفع الفرعى المقدم من
المدعى عليهما وبعدم وجود صفة للانبا يوانس لرفع
هذه الدعوى والزمت بالمصاريف

وبما أن الانبا يوانس في ٨ مايو سنة ١٩٢٠
استأنف هذا الحكم طالباً بالناء وصحة صفة والزام
الاستأنف عليهما بدفع ٣٠٨٦ قرشاً ومصاريف
الدرجتين واتساب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ
الموقت (١) لأن الاستأنف له صفة رئيس مجموع
فقراء كنيسة المرقسية بالسكنندرية وهذه الصفة
موجودة اذ جاء في المادة (١٣) من اللائحة
المصدق عليها بالأمر العالى في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣

بأن للمجلس العلى الذي يرأسه الطالب حق حصر
وجمع الايرادات المخصصة للفقراء (٢) ارتككت
محكمة اول درجة على أن هذا الوقف اهل فلا
حق لأحد في مناقشة النظر في الحساب وهذا
ما اخذت به محكمة الاستئناف في الحكم الذى
ارتككت عليه محكمة اول درجة فلو أن الوقف
اهل فذلك لا يحرم المستأنف من المطالبة بحقوق
الفقراء التي عينها لهم الواقف

(٣) للدعوى السابق رفعها امام محكمة
الاستئناف غير هذه اذ تلك كانت بشأن زيادة
المخصص للفقراء واما الدعوى الآن فهي المطالبة
بحق واجب على النظار دفعه لشخص معين وهو
دين عليهم له

وبما أن المستأنف عليهما يطالبان بتأييد الحكم
المستأنف

وبما أن الاستئناف لا نزاع في قبوله شكلاً
وبما أن المادة (٨) من اللائحة المصدق عليها
بالأمر العالى في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تقضى بأن
المجلس الملى يختص بما يتعلق بالاقواف الخيرية
وكذلك المادة (٩) منها توجب حصر الاوقاف
الخيرية وادارتها وعمل حساباتها وحفظ صافي
ايراداتها بخزينة البطر كخانة

وبما أن وقف تادرس فرعون حسياً في
كتاب وقفه الحرر بتاريخين احدهما تاريخ صدوره
١٨ جمادى الاولى وثانيهما وهو تاريخ التسجيل

١٦ جادى الآخره سنة ١٣٠١ انما هو وقف على ذريته واهله فهو وقف اهلى لاخيرى وبما انه لا يخرج من هذه الصفة كون جزء من داخله للفقراء وقدره اربعين ريال شنكو أو قدرها

بالصرف والاستغلال ويكتفى منه فى ذلك بالأجال وليس لاحد من الموقوف عليهم أو لتبرم من الناظر على الكنيستين أن ينافسه الحساب الخ

وبما انه لما تقدم يجب تأييد الحكم الابتدائى لعدم صفة المستأنف فى مقاضاة المستأنف عليها

فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة فى حضور الطرفين بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم والزام المستأنف بالمصاريف ويمتنع عرض انساب حمامة للمستأنف عليهم

وبما أن المادة (١٣) من اللائحة المتقدم ذكرها جمعت من وظائف المجلس جمع الارادات المخصصة للفقراء وتوزعها على المحتاجين لكن ليس معنى ذلك أن كل ما خصص للفقراء مطلقاً يجمعه المجلس الطبي ويوزعه لسببين

الاول - أن نص اللائحة فى الفقرة الرابعة من المادة (١٣) المذكورة (من وظائف المجلس -

البحث والنظر فيما يترتب عليه زيادة تلك الارادات) ويستدل من عبارة تلك الارادات على أن الارادات المقصودة هى التى فى يد المجلس وهى ايرادات الاوقاف الخيرية وايضاً لأنه كيف ينظر المجلس فيما يترتب عليه زيادة ايرادات ما فى يد غيره وهو يحمله ولا يعلم ما يترتب عليه زيادة ايراده ولا قصه

٦٥

لاستئناف فى مواد الجنب

محكمة قضا الكلية ٦ ابريل سنة ١٩٢٠ ملخص الحكم

ان الاستئناف فى مواد الجنب غير جائز من غير المحكوم عليه نفسه بقرير فى قلم الكتاب ولا يستثنى من هذه القاعدة الاحوال مخصوصة جوز فيها علماء

السبب الثانى - يترتب على رأى المدعى عدم الاحسان على الفقره الا بواسطة المجلس الطبي وهذا غير معقول ولا من مصلحة الفقراء انفسهم لانه يقيد الحسين بطريق خاص

وبما انه مع ذلك ففى كتاب الوقف السالف ذكره ما نصه (الناظر على الوقف يكون صدقاً

سبيل التمويل والمصاريف واتاب المحاماة مع
معاقبته طبقا لنص المادة ٢٤٢ عقوبات

لانه في يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ بنجع حمادى
حبس خليفة وزيرى بدون امر من احدى المحكم
المختصين وفي غير الاحوال المنصوص عنها قانونا

وبالجلسة الجزئية طلب وكيل المدعى المدنى

معاقبته للمتهم ايضا طبقا للمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤

عقوبات - لانه بلغ مع سوء القصد فى حق
خليفة وزيرى بان نسب اليه بانه شرع فى قتل
المتهم . ومحكمة بنجع حمادى الجزئية حكمت
حضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ عملا بالمادة

٢٤٢ عقوبات وبالمادة ١٧٢ جنابات اولاً براءة

المتهم من تهمة البلاغ الكاذب المنسوب اليه -

ثانيا بتغريم المتهم ستمائة قرش عن التهمة الثانية

وبالزامة بان يدفع للمدعى المدنى الف قرش على

سبيل التمويل مع الزامه بالمصاريف

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم يوم

٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ بواسطة وكيل عنه بتوكيل

مرة ٣٨٢ تصديقات محكمة اشمون الجزئية

سنة ١٩١٩

وبالجلسة النيابة طلبت عدم قبول الاستئناف

شكلا لانه لم يرفع من المتهم نفسه

والمدعى المدنى انضم للنيابة فيما طلبته وطلب

لبسان الحاضر معه تأييد الحكم المستأنف

لاسبابه ولما ابداه محاميه وتدوّن بحضور الجلسة

القانون رفع الاستئناف من شخص آخر بالنيابة
عن المحكوم عليه كرفع الوصى استئنافا عن تضرره
واجاز بعض المتفرعين جواز رفع استئناف من
حام عن المحكوم عليه ولم يذهب احد الى ابعاد من ذلك
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة قنا الكلية الاهلية

حكم

بجلسة الجنب والمخالفات المستأنفة المنعقدة

علنا بسرأى المحكمة فى يوم الثلاثاء ٦ ابريل سنة

١٩٢٠ و ١٧ رجب سنة ١٣٣٨

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطية بك

وكيل المحكمة

وبحضور حضرتى ابراهيم احمد شلى

افندى وعبد الله اسماعيل افندى القاضيين

وحضور حضرة شفيق منصور افندى

وكيل النيابة وعبد المطلب على سلامه افندى

كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

فى قضية النيابة العمومية مرة ٢٣٢ جنج

مستأنفة سنة ١٩٢٠ وخليفة وزيرى (مدعى مدنى)

ضد

عبد المنصف افندى احمد سنة ٤٢ سنة

مأمور مركز بنجع حمادى

اقام المدعى المدنى هذه الدعوى مباشرة

امام محكمة بنجع حمادى وطلب الحكم له على

المتهم المذكور بمبلغ خمسين جنيها مصريا على

والمتهم لم يحضر

المحكمة

الاستئناف وفوق هذا فإنه لم يوكل محامياً عنه في رفع الاستئناف بل وكل شخصاً ليست له هذه

الصفة فاستئنافه اذن غير مقبول شكلاً (راجع

حكم محكمة الاستئناف رقم ١٢ ديسمبر سنة

١٨٩٤ السنة الثانية من مجلة القضاء صفحة رقم

١٢٦ وحكم محكمة النقض والابرار رقم ٦

يناير سنة ١٩٠٦ المنشور في المجموعة الرسمية سنة

١٩٠٦ صفحة ٧٩)

فلهذه الاسباب

وبعد رؤيته للمادتين المذكورتين والمادتين

١٢٧ و ١٢٨ جنائيات

حكمت غايباً بمنع قبول الاستئناف

شكلاً واعفت المتهم من المصاريف

٦٦

التصديق الختامي

قرآن غاضى الاحالة بمحكمة موتهاج

الجزئية ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠

ملخص القرار

١ لا يصح اخذ المتهم بغير نيته الظاهرة

فاذا امسك شخص بمخلاق آخر واطلق ثالث عياراً

ناريّاً على هذا الاخير فلا يعتبر الاول شريكاً في

جريمة الشروع في القتل الا اذا توفر احد اوجه

الشروع المبينة في المادة ٤٠ عقوبات

٢ يجب لتوفر اركان جريمة الشروع في القتل

أن تقع الافعال المادية مقترنة بنية القتل

٣ يجوز استعمال الجاني آلة نارية لا يكفي لاثبات

تلك النية خصوصاً اذا حصل الطلق على مسافة قريبة

وبعد تلاوة تقرير اليعوى المقدم من حضرة

ابراهيم احمد شلبي افندى القاضي وسماع المرافعة

والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

حيث أن المتهم لم يحضر مع اعلاؤه قانوناً

فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٢٧ جنائيات

وحيث ان المتهم وكل عنه ابراهيم اسماعيل

بك مفتش زراعة نجح حمادى في رفع استئناف

عن الحكم الصادر عليه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٩

من محكمة نجع حمادي الجزئية

وحيث انه يؤخذ من نص المادتين ١٧٥

و ١٧٨ قانون تحقيق الجنائيات ومما علق به عليهما

علماء القانون ان استئناف المحكوم عليه في

جسنة يجب ان يكون تقرير من نفس المحكوم

عليه في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم

ويستثنى من ذلك احوال استثنائية معصورة

جوز فيها علماء القانون الاستئناف من شخص

آخر نيابة عن المحكوم عليه كرفع الوصى استئنافاً

عن القاصر وكل ماذهب اليه بعض المشرعين

في التساهل في هذه القاعدة انهم اجازوا استئناف

الحامي عن المحكوم عليه ولم ينهيوا الى ابد

من ذلك

وحيث ان المتهم في هذه القضية ليست حالته

مما اجاز اهل القانون التوكيل فيه عن رفع

وحيث أن الفعل المسند الى المتهم الثاني هو انه امسك بخناق المجنى عليه وفي الاثناء اطلق المتهم الاول التيار التارارى عليه وحيث أن هذا الفعل في ذاته لا يكون

جريمة الشروع في القتل كما انه لا يؤدى الى الاشتراك فيها باعتبار انها وقعت من المتهم الاول اثناء تماسك الثاني به لأنه ليس هناك اتصال بين الفعلين ولم يكن امساك المتهم الثاني بخناق المجنى عليه امرا لازما لارتكاب تلك الجريمة او دالا على سابقة اتفاق على ارتكابها ولا يصح مؤاخذه المتهم الثانى بغير نيته الظاهرة ومن ثم فاقع منه لا يعتدي حد الايذاء المنطبق على المادة ٣٤٧ عقوبات

وحيث فيما يختص بجريمة الشروع في القتل المنسوبة الى المتهم الاول فانه يجب لتوفر اركان هذه الجريمة ان تقع الافعال المادية مقترنه بنية القتل

وحيث ان هذه النية يجب ان يقوم الدليل على وجودها ولا يكفي مجرد استعمال الجاني آلة مخصوصة للقول بوجود تلك النية مادامت ظروف الحادثة وكيفية حصولها تنفي ذلك

وحيث ان نية للمشرع ظاهرة في التمويل على النية مهما كانت صفة الجروح ونوع الآلة التي استعملت فيما فرضه في جريمة الضرب المفضي الى الموت حيث عول على قصد الضارب لاعلى

الى درجة الملاصقة ومن آله محشوة بالبارود فقط وكانت الاصابة في غير مقتل من الجسم قرار

نحن موافق علام قاضى الاحالة بمحكمة سوهاج

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة النعمية في قضية الجناية نمرة ٢٨١ اخيم سنة ١٩٢٠ المقيدة بمجدول الاحاله نمرة سوهاج سنة ١٩٢٠ المشمل على تهمة عبد الحافظ عبد الوهاب ومفضل حمدون بانهما في يوم ٧ مارس سنة ١٩٢٠ بارض الصوامع شرعا عمدا في قتل ابراهيم عبد المنعم بأن اطلق عليه الاول عيارا ناريا اصابه بفخذه اليسر

وبعد الاطلاع على اوراق القضية المذكورة وسامع اقوال المتهمين والمحامى عنهما

حيث أن النيابة النعمية وجهت الى المتهم الثانى تهمة الشروع في القتل ولم تبين الافعال التي وقعت منه فكوتت هذه الجريمة بل قلت انه هو والمتهم الاول شرعا في قتل ابراهيم عبد المنعم بأن اطلق اولهما عيارا ناريا عليه اصابه في فخذه

وحيث أن الفعل المنسوب ضدوره الى المتهم الاول لايجز الى مسؤولية غيره الا اذا كان ذلك الغير شريكاً فيه بأحد وجه الاشتراك المبينة في المادة ٤٠ عقوبات وهو ما لم تعرض له النيابة

نوع الآلة اوصفة الجروح التي ادت الى الموت
 وحيث انه لو كان الامر على عكس ذلك
 لاصبح كل ضرب مفض الى الموت قتلا عمدا
 وكل ضرب او احداث جرح شروعا فيه تبعا
 لنوع الآلة او موضع الاصابة حتى ولو قام الدليل
 القاطع على أن الجاني ما كان يقصده . وفي هذا

خروج عن قصد الشارع وتبديل للمادة ٢٠٠
 عقوبات

وحيث ان المنسوب الى المتهم الاول في
 هذه القضية انه اطلق عيارا ناريا على ابراهيم عبد
 المنعم اصابه في فخذه الايسر

وحيث انه ثبت من الكشف الطبي ومعاينة
 الملابس والاصابة ان الطلق حصل على مسافة

خمس ستمتر وان الضارب كان امام المصروب
 اذن الاصابة ما بين الثلث السفلي والثلثين العلويين
 من الفخذ اليسارى وان هناك فتحة دخول
 لا تقابلها فتحة خروج

وحيث ان حصول الاصابة بهذه الصفة
 ومع تلك الملاصقة التي قال عنها نفس المجنى عليه
 واثبتها الكشف الطبي يفتي بتاتا وجودية القتل
 اذ كان في استطاعة المتهم اختيار مقتل من جسم
 المصاب اذا صح ما يدعيه

وحيث مع هذا فلم يثبت ان الطلق النارى

كان عملا بمقذوف ولم يسر غور الجرح لمعرفة
 درجة الاصابة ونوع الجسم الذى احدها وقوته
 ومن المحتمل جدا ان تكون فتحة الدخول هذه
 احشها الحشاى بمعنى ان الآلة النارية كانت
 محشوة بالبارود فقط وهو لا يستعمل عادة
 لاحداث القتل

وحيث انه ما يرجح ذلك بقطع النظر عما
 اذا كانت الحادثة صحيحة او مفتعلة تعمد الضارب

اطلاق العيار على هذه المسافة الوجيزة حتى
 يحدث الطلق اثره لنصف قوة البارود في ذاته
 ومن المحتمل جدا لو كان هناك مقذوف وحصل
 الطلق على هذه المسافة لخرج المقذوف
 وشوهدت له فتحة خروج

وحيث ما تقدم يرى ان نية القتل لا اثر
 لها من جميع الوجوه وان الواقعة اذا صحت فهي
 احداث جرح بالمادة ٢٠٦ عقوبات

فهذه الاسباب

قررنا اعتبار الواقعة جنحة بالمادة ٢٠٦
 عقوبات بالنسبة للمتهم الاول ومخالفة بالمادة
 ٣٤٧ عقوبات بالنسبة للثانى وامرنا بالاخراج
 عنهما فوراً ان لم يكونا مجوسين لسبب آخر
 وباعادة الاوراق الى النيابة العمومية لاجراء
 شؤونها فيها

٦٧

بيع الحصة الشائعة المفروزة

محكمة البلبنا الجزئية ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠
ملخص الحكمإذا باع أحد الشريكين الشائعين حصة مفروزة
فبيعه معلق على حصول القسمة وليس باطلا . فإذا
وقعت العين البيعة في نصيب البائع كان البيع صحيحا
نافذاً من تاريخ صدوره والا كان البيع باطلا

باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة البلبنا الاهلية

بالجلسة المدينه والتجارية المنعقدة علنا

بإسراى المحكمة فى يوم الخميس ١٩ أغسطس

سنة ١٩٢٠ وه الحجة سنة ١٣٣٨ تحت ريلسة

حضرة هارون بك سليم القاضى

وبحضور سيف افندى مرقس الكاتب

صدر الحكم الآتى

فى قضية نبيه بنت يوسف نصار عن نفسها

وروية على أولادها القصر احمد وحيمده وقيسة

المرزوقين لها من زوجها مصطفى محمد المغربى

صد

على مصطفى محمد وسليمان رضوان ومحمود

سليمان رضوان واحمد سليمان رضوان

الواردة الجدول نمرة ٨٣ سنة ١٩٢٠

رقعت المدعية هذه الدعوى بصفتها المذكورة

قالت فيها ان المرحوم مصطفى محمد المغربى مورثها

توفى وترك فداناً و ٢٢ ط مشاعا فى ٣ ف على

مساح مينة بالمريضة وبتقسيم هذا القدر على

ورثاه خص الزوجة الثمن ٤ ط و ١٢ من والذكر

١٠ ط و ١٢ من والاثني ٥ ط و ٦ من وأن المدعى

عليه الاول باع لباقى المدعى عليهم ٧ ط و ١٢

سهما بمحدود مينة مع ان نصيبه مشاع فى ٣ ف

ولم تحصل قسمة ولذا يكون بيعه محدودا باطلا

فطلبت الحكم يطلان عقد البيع الصادر من

المدعى عليه الاول لباقى المدعى عليهم ٧ ط و ١٢

سهما واعتباره كأنه لم يكن لصدوره فى نقطة

مينة والزام من يحكم عليه بالمصاريف والانتساب

وبالجلسة بلسان وكيلها ضمنت على هذه الطلبات

وارتكنت على ما قدمته من المستندات وبدفعها

للدون بمحضر الجلسة

والمدعى عليه الاول قال انه باع مفروزا

ولم يحصل تقسيم للآن

والمدعى عليه الثانى قال بانه لم يشتر

والمدعى عليهما الاخير ان قالاً أنهما اشتريا

على نقطتين وقدمتا عقدا وكل طرف صمم على

أتماله المدونة بمحضر الجلسة

المحكمة

حيث ان المدعية تطلب بطلان عقد البيع

الصادر من المدعى عليه الاول للباقيين لانه باع

مفروزا ما يمتلكه مشاعا معها بصفتها

وحيث انه لا نزاع فى ان يبع الشيء المعين

الذى لا يملكه البائع باطل انما يصح اذا اجازاه

المالك الحقيقي مادة (٣٦٤) مدني وهذا النص صريح في ان رفض المالك اجازة البيع تجعل البيع باطلا

وحيث ان حالة الشريك على الشيوع الذي باع نصيبه مفروزا مع انه مشاع تختلف عن حالة من باع ملك غيره لان لكل شريك جزءا مشاعا في العين المشتركة بقدر نصيبه ولاجل الوصول لمعرفة انه باع ملكه او ملك غيره يجب قسمة العقار المشترك فاذا وقع فباعه مفروزا في نصيبه فيكون باع ما يملك وان وقع القدر المبيع في ملك غيره يكون باع ما لا يملك لان القسمة مطلنة للملك لا منشئة له وكل حصة وقعت بموجب القسمة في نصيب أحد الشركاء تعتبر انها كانت دائما ملكا له قبل القسمة وبعدها ويعتبر انه لم يملك غيرها من الاموال التي قسمت (مادة ٤٥٧ مدني أهلي)

وحيث انه لا يمكن الحكم بطلان بيع الشريك لحصته المشاعة التي باعها مفروزة او بتنفاذه الا بعد ظهور نتيجة القسمة ويكون البيع الصادر من الشريك لحصة مفروزة في عين مشتركة قبل القسمة موقوفا على تتيجتها

وحيث ان القسمة لم تحصل في هذه القضية فيتبين ارجاء الفصل في هذه الدعوى حتى تحصل القسمة وتعرف تتيجتها والحكم يكون حيث تد

تابعا لنتيجة القسمة بين الشركاء

وحيث ان الحالة التي نشأت من تصرف الشريك ببيع حصة معينة في عقار المشتري لا تنقص شيئا من حقوق المدعية في الحصة التي بيعت مفروزة بل يبقى لها عليها حقوقها المشاعة كما كانت قبل البيع لان المشتري لا يكتسب من الحقوق أكثر مما كان للبائع الذي تلقى الحق عنه وكان للمدعية أن تصل للنتيجة التي تطلبها في هذه الدعوى بتكليف الدعوى بصورة أخرى بان تطلب استحقاقها لنصيبها مشاعا في القدر الذي بيع مفروزا والحكم في هذه الحالة لا يتوقف على شيء آخر لانه بقاء حالة الشيوع بين الشركاء كما كانت من قبل

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا حكما عمديا بايقاف السير في الدعوى حتى تقسم العين المشتركة ولا يعرف ان كانت العين المبيعة وقعت في نصيب المدعي عليه الاول او في نصيب غيره من الشركاء واجت الفصل في المصاريف الآن القاضي

تعليق المجلة كان بيع ملك الغير في القانون الروماني صحيحا لان البائع كان ملزما قانونا بنقل العين المبيعة من يده الى يد المشتري ولم يكن ملزما بنقل ملكيتها اليه وعليه كان بيع أحد الشريكين الشاعين حصة مفروزة صحيحا في نظر الرومانيين كذلك كانت الحال عند الفرنسيين قبل وضع القوانين أي حتى نضت المادة ١٥٩٩ من القانون المدني

اول الحجة ١٣٣٨ تحت رئاسة حضرة هارون سليم
افندى القاضي وحضور محمد افندى خلف الكاتب
صدر الحكم الآتى
في قضية عبد المال ابراهيم البارودى ضد
محمد مهران محمود

الواردة الجدول نمرة ١١٢٠ سنة ٩٢٠

طلب المدعى الحكم بالزام المدعى عليه
بأن يدفع له مبلغ ٣٣٠٠ قرش صاغ منه مبلغ
٢٧٠٠ من الستة ارادب قسح ومنه ٦٠٠ قرش
صاغ تويساً وتثبيت الحجز التحفظى المتوفع
بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٢٠ على المنقولات المينة
بمحضر الحجز وجعله حجراً تنفيذياً مع الزامه
بالمصاريف - وبالجلسة صمم على هذه الطلبات
وارتكب على سندالدين المؤرخ ٢٥ يناير سنة ٩٢٠
والمدعى عليه قرر بلسان وكيله ان المدعى
ليس له حق فى توقيع الحجز لان القانون اعطى حق
الحجز لاشخاص مخصوصين ذكروهم . وأدعى
بأنه لم يأخذ من المدعى الستة ارادب القمح وانما
أخذ منه ١٩ جنبها سلفة
والمدعى ادعى بأنه مشروط فى البعد
توقيع الحجز

المحكمة

حيث أن دعوى المدعى ثابتة من سند
الدين المقدم منه فى الدعوى .
ومحيث ان المدعى طلب الحكم بتثبيت

الفرنساوى صراحة على بطلان بيع مال الغير
وقد اختلفت المحاكم الفرنسية فى مائة هذا
البطلان هل هو بطلان مطلق لا يزول بجازة المالك
الحقيقى أو هو نسى يزول بجازته ويصبح البيع صحيحاً
من تلرخ صدوره

وبالرغم من هذا الاختلاف قد قضت المحاكم
الفرنساوية بتعلق بيع أحد الشريكين الشافين حصة
مفروزة على حصول القسمة

راجع كراتيه جز ٣٦ مادة البيع بقرة ٥٩٢ و ٥٩٣
أما القانون المصرى قد نص صراحة فى المادة
٢٦٤ على أن البطلان نسى بقوله « أما يصح البيع اذا
أجازة المالك الحقيقى » كما نص القانون المذكور فى المادة
٤٥٧ على أن القسمة مطلنة للحق وليست منشئة له
وعليه فلا شك فى صحة المبدأ الذى جرت عليه
المحكمة اعتماداً على نص المادتين المذكورتين

٦٨

الاتفاق واجراءآت التنفيذ

محكمة جرجا الجزئية ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٠
التلخيص

اجراءآت التنفيذ التى وردت بقانون المرافعات
من النظام العام . فلا يجوز لدائن أن يتفق مع مدينه
على ما يخالفها مثل الاتفاق على أن يكون للدائن
حق الحجز على منقولات مدينه تحفظاً فى غير
الاحوال التى نص عليها القانون على سبيل الحصر
باسم صاحب المظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة جرجا الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بالمحكمة فى يوم الاثنين ١٦ اغسطس سنة ٩٢٠

الحجز التحفظي المتوقع على منقولات المدعى عليه وجعله حجزاً تنفيذياً مستنداً في ذلك على الشرط الوارد في سند الدين

وحيث أن المدعى عليه طلب إلغاء الحجز التحفظي لأنه ليس من الأشخاص الذين لهم هذا الحق بمقتضى القانون

وحيث أن من مقاصد نصوص قانون المرافعات الخاصة بالحجز المحافظة على حقوق الدائن من تلاعب المدين وتبذره وحماية المدين من طمع الدائن وقسوته واتهاز فرصة حاجته ليعطى عليه شروطاً فادحة يقبلها تحت تأثير الحاجة فشملت هذه النصوص إجراءات خاصة يجب اتباعها ليستوفي الدائن حقوقه من أموال المدين تحت إشراف القانون. وظاهر من ذلك بكل وضوح أن هذه المقاصد متعلقة بالنظام العام ومخالفتها مخالفة له

وحيث أنه متى تقرر ذلك فيكون كل اتفاق بين الدائن ومدينه على التخلص من بعض الاجراءات التي نصت عليها قوانين الحجز باطل وكذلك كل اتفاق بينهما يعطى الدائن حقوقاً ليست له بمقتضى هذه النصوص باطل أيضاً

لمخالفته للنظام العام فلا يجوز مثلاً أن يتفق دائن ومدينه على أن أولها يبيع من أموال مدينه ما يوفى دينه بغير الاجراءات القانونية كما أنه لا يجوز أن يتفق دائن ومدينه على أن الدائن يحجز المدعى عليه على منقولات المدعى عليه بتاريخ ٩ يونيو ١٩٢٠

تخفيضاً على منقولات مدينه في الاحوال التي لا ينص عليها قانون المرافعات في المواد ٦٦٨-٦٨٠ لان الاشخاص الذين منحهم القانون هذا الحق ذكروا على سبيل الحصر فخالفته هذه النصوص مخالفة للنظام العام

وحيث أن وقائع هذه الدعوى تتلخص في أن المدعى اشترى من المدعى عليه ستة أراذب قمح بسعر الارذب ٤٥٠ قرشاً على أن يكون التسليم في شهر بشنس سنة ١٦٣٦ قبطية وان تأخر يدفع له الثمن ٢٧٠ ج وتوفيقاً عن كل أراذب ١٠٠ قرش ويكون للدائن الحق في الحجز على منقولات مدينه وقد استحصل فعلاً على حجز تحفظي على هذه المنقولات في ٩ يونيو سنة ١٩٢٠. وحيث انه واضح وضوحاً بيناً بأن المدعى في هذه الحالة ليس من الاشخاص الذين منحهم القانون هذا الحق في المواد ٦٦٨-٦٨٠ وحيث أن يكون اتفاقهما في سند الدين على أن للدائن الحق في الحجز التحفظي على منقولات مدينه باطلاً لانه مخالف للنظام العام

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً أولاً بالزام

المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٣٣٠٠ قرش صاغ والمصاريف وشمول الحكم بالتنفيذ الموقت ثانياً بإلغاء الحجز التحفظي المتوقع من المدعى على منقولات المدعى عليه بتاريخ ٩ يونيو ١٩٢٠

القوانين والقرارات والمستورات

الاداريين بالطريقة والكائنات والاوقاف التابعة للمجلس العام وكذلك الموظفين والمستخدمين الفنيين والاداريين بالمدارس التابعة للمجلس العام (سادساً) تنصيب مديري الأوقاف التابعة للمجلس العام وعزلهم وفحص حساباتهم والتصديق عليها ،

(سابعاً) اتخاذ التدابير اللازمة فيما يختص بالشكاوى التي ترفع ضد أعضاء المجلس المحلي العام والمجالس الفرعية

(ثامناً) تسوية ما قد يقع من الخلاف بين المجالس الفرعية

(تاسعاً) الحكم بالسقوط من العضوية بالنسبة لأعضاء المجلس المحلي العام والمجالس الفرعية للأسباب المنصوص عليها في القانون

٢- تنعقد الجمعية العمومية في يوم الاثنين الأول من كل شهر

ويجب على الرئيس دعوتها للاجتماع في جلسة غير عادية اذا طلب ذلك كتابة خمسة من الاعضاء على الأقل

الفصل الثاني

لجنة الاستئناف في مسائل الاحوال الشخصية

٣- يعين المجلس المحلي العام من بين اعضائه دائراً ودائرتين مؤلفتين من الرئيس أو نائب الرئيس ومن خمسة أعضاء يكون منهم أربعة على الأقل من الاعضاء المنتخبين

٤- تنظر هاتان الدائرتان بصفة استئنافية في القرارات العائدة من المجالس الفرعية في مسائل الأحوال الشخصية بمراعاة القيود المقررة في القانون

لائحة الاجراءات الداخلية

للمجالس المالية للاقباط الارثوذكس

الباب الاول

اختصاص المجلس المحلي العام

الفصل الاول - الجمعية العمومية

مادة ١- ينظر المجلس المحلي العام بصفة جمعية عمومية في المسائل الميمنة في المواد ٨ و٩ و١٠ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٩ و٣٧ من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢ المقتضين على اللائحة النظامية لمجلس الطائفة المالية وفضلاً عن الاختصاصات السابق تعيينها في المواد السالفة الذكر فان المجلس يكون مختصاً ايضاً بالنظر فيما يأتي :

(اولاً) وضع اللوائح الداخلية للمجلس العام وللمجالس الفرعية ،

(ثانياً) وضع النظامات اللازمة للمدارس والكنائس والأوقاف التابعة للمجلس العام والمجالس الفرعية ،

(ثالثاً) النظر في جميع العقود المتعلقة بالأوقاف التابعة للمجلس العام وعلى الاخص ما يتعلق بإدارتها والنظر ايضاً في القرارات التي تصدر من المجالس الفرعية بشأن الأوقاف والمدارس والكنائس والفقراء (رابعاً) تقرير الميزانية العمومية لبطريركية وكذلك المدارس والكنائس والأوقاف التابعة للمجلس العام ،

(خامساً) تعيين وعزل الموظفين والمستخدمين

تحديد الجلسة بمعرفة رئيس المجلس وهو الذى يؤشر على الأصل بتاريخ تلك الجلسة

١١- يكلف اصحاب الشأن بالحضور أمام المجلس الملى العام والمجالس الفرعية بموجب طلب حضور يملن اليهم . وللاجل ان يكون هذا الاعلان صحيحاً يجب حصوله عن يد مندوب من المجلس العام أو المجالس الفرعية أو عن يد مندوب من قبل السلطة الادارية أو عن يد محضر

١٢- يحصل الاعلان بإبلاغ الخصم صورة من الورقة المقتضى اعلانها

ويطلب من الشخص الذى تسلم اليه الصورة ان يوقع على الاصل بالاستلام

فاذا لم يكن قادراً على التوقيع أو امتنع عنه يؤشر بذلك على الاصل ويوقع على هذا التأشير شاهدان وتتبع على كل حال بشأن هذا الاعلان القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنى الاهلى متى كان من الممكن تطبيقها

١٣- المجلس المختص بالنظر فى الدعوى هو المجلس الذى يقيم فى دائرته المدعى عليه فان تعدد المدعى عليهم واختلفت نحال اقامتهم تقدم الدعوى الى المجلس الذى يقيم فى دائرته أحدهم أما فى مسائل التركات فالمجلس المختص هو الذى يكون فى دائرته آخر محل اقامة للمتوفى

١٤- اذا تخلف أحد طرفي الخصوم عن الحضور فاذا كان الذى تخلف هو المدعى جاز للمدعى عليه ان يطلب الحكم فى أصل الدعوى أو ابطال المرافعة واذا كان الذى تخلف هو المدعى عليه جاز للمدعى ان يطلب الحكم فى غيبته فاذا تخلف الطرفان عن الحضور قسطن الدعوى

١٥- ميماد التكليف بالحضور فى جميع الدعاوى بما فى ذلك دعاوى الاستئناف والمعارضة والتماس اعادة النظر هو ثمانية أيام من تاريخ الاعلان مضافا اليها مسافة الطريق المقررة فى قانون المرافعات الاهلى

الباب الثانى - المجالس الفرعية

٥- يكون كل مجلس من المجالس الفرعية المشكلة طبقاً للمادة التاسعة عشرة من القانون مؤلفاً من ستة اعضاء منهم عضوان من الاكادروس واربعة اعضاء منتخبون طبقاً لاحكام لائحة الانتخابات

٦- يكون أحد العضوين الاكبريين اسقف أو مطران الجهة أو رئيساً روحياً يمينه غبطة البطريرك بالاتفاق مع المجلس العام وتكون له الرئاسة. ويختار المجلس الفرعي احد اعضاءه المنتخبين نائباً للرئيس ليتولى الرئاسة اذا غاب الاسقف أو المطران أو الرئيس الروحي أو حدث له ما يمنعه عن الحضور

٧- ينظر المجلس الفرعى فى دائرة اختصاصه فى جميع المسائل الداخلة فى اختصاص المجلس العام وقرارات المجالس الفرعية الخاصة بالمدارس والكنائس والاقواق والفقراء يجب عرضها على المجلس الملى العام للتصديق عليها

٨- ينظر المجلس الفرعى اجندائياً وفى دائرة اختصاصاته فى مسائل الاحوال الشخصية وذلك بحسب الحدود والمينة فى القانون وتكون احكامه قابلة للطعن بطريق الاستئناف امام احدى الدائرتين المنصوص عنها فى المادة الثالثة من هذه اللائحة

اما الاحكام القاضية بالطلاق فيجب عرضها على احدى الدائرتين المذكورتين ولو لم يرفع عنها استئناف ولا تكون هذه الاحكام نافذة الا بعد تصديق هذه الدائرة عليها

٩- لا تكون مداوات أو أحكام المجلس الفرعى صحيحة الا اذا صدرت من ثلاثة اعضاء على الأقل منهم اثنان من الأعضاء المنتخبين

الباب الثالث - فى المرافعات

١٥- تقدم عرائض الدعاوى والطلبات للمجلس الملى العام والمجالس الفرعية من اصحاب الشأن من أصل ومن صور بقدر عدد المدعى عليهم ويكون

وفي حالة الاستعجال يجوز لرئيس المجلس ان يأمر بتنقيض هذا اليعاد الى يومين كاملين

١٦ - تقبل للمارضة في الاحكام الصادرة في النيابة

ويمعاد تقديم المارضة هو ثمانية ايام كاملة من تاريخ اعلان الحكم النيابي بالطريقة المبينة في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة

١٧ - ميعاد الاستئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم

١٨ - يجوز للاخصام التماس اعادة النظر في الاحكام الانتهاية الصادرة من المجلس امام بالطريقة المبينة في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة وذلك بناء على سبب من الاسباب الآتية

(أولا) اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمجلس

(ثانيا) اذا حصل في أثناء نظر دعوى عش من المصمم الآخر وترتب عليه تأثير في رأي أعضاء المجلس في الحكم،

(ثالثا) اذا ثبت بعد صدور الحكم تزوير الاوراق التي بني عليها هذا الحكم او حكم بتزويرها

(رابعا) اذا حصل الملتبس بعد صدور الحكم على اوراق قاطعة كانت محجوزة بفعل المصمم،

(خامسا) اذا حكم بأشياء لم تطلبها الاخصام،

(سادسا) اذا كان الحكم مناقضا لبعض

ويمعاد التماس اعادة النظر ثلاثون يوما من

تاريخ اعلان الحكم المحضوري أو من اليوم الذي

لا تقبل فيه المارضة في الحكم النيابي ومع ذلك

فانه في الاوجه الثاني والثالث والرابع المنصوص

عنها فيما تقدم يوقف سريان هذا الميعاد لفاية اكتشاف

النقص أو التزوير أو لفائة الحصول على الاوراق التي

كانت سمحت بطريق الاختلاس

١٩ - المارضة والاستئناف يترتب عليهما

ايضا تنفيذ الاحكام الابتدائية الا اذا كانت صادرة

في مسائل النفقة والحجر والحضانة وكانت مضمولة بالنفاد المؤقت. أما التماس اعادة النظر فلا يوقف التنفيذ

ومع ذلك فان الحكم بالطلاق يوقف تنفيذه اذا تقدم عنه التماس اعادة نظر ولا يكون في أي حال

من الاحوال واجب التنفيذ الا بعد اقضاء ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه

٢٠ - تصدر الاحكام في جلسة المرافعة نفسها او في تاريخ تال يمينه المجلس

٢١ - يجب على الخصوم الحضور في الجلسة بأنفسهم أو بوكيل عنهم ولا يقبل في المرافعة عنهم

الا من كان محاميا مقبولا لدى المحاكم الاهلية أو المختلطة أو الشرعية أو كان قريبا لهم الى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة الأخيرة

٢٢ - للمجلس أن يقرر حضور الخصوم شخصيا أملمه اذا رأى ضرورة لذلك

٢٣ - تحكم المجالس المالية في مواد الاحوال الشخصية بحسب قانون الاحوال الشخصية القبطي الأرثوذكسي والافبقتنفي قواعد المدل والانصاف

٢٤ - يجب أن يكون الحكم مشتملا على أسماء الاعضاء الذين اصدروه وأسماء الخصوم وأن يبين فيه موضوع الدعوى باختصار وطلبات الخصوم والاسباب التي بني عليها وتاريخ النطق به ويوقع عليه من الرئيس والسكترير

٢٥ - تعطى صورة تنفيذية من الحكم لمن

صدر في مصلحته وتقدم هذه الصورة من صاحب

الشأن الى جهات الادارة لتنفيذها

٢٦ - يجوز رد أي عضو من الاعضاء اذا كانت

بينه وبين أحد الخصوم قرابة أو مصاهرة الى الدرجة

الرابعة (بما في ذلك هذه الدرجة الأخيرة) او اذا

كان له به علاقة من شأنها أن توجد شكاً في عدم

تحيذه

٢٧ - طلب الرد يقدم قبل المرافعة الى المجلس

التابع له العضو المطلوب رده والمجلس يفصل فيها تأيما

٢٨ - يحكم في طلب الرد بدون مراقبة وبوجه الاستعجال .

٢٩ - كل طلب يقيد في دفتر يسمى « الجدول الموحي »

ويبين فيه تاريخ التقييد ونمرة القضية وأسماء الخصوم وموضوع الدعوى ونص الحكم الذي يصدر فيها وتاريخه وعند الطعن في الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف أو الخامس إعادة النظر يتأثر بالجدول المذكور بمحصول هذا الطعن والحكم النهائي الذي يصدر فيه

٣٠ - فيما يتعلق بالاوزاع والمواعيد غير المنصوص عنها في هذا الباب يرجع الى الاوزاع والمواعيد المقررة في قانون المرافعات المدني الاصل

على وجه العموم

والمأمول متى كان الامتحان دقيقاً ومستوفياً ان يحصل على النتيجة المرجوة من وجود عمال اكفاء يكونون عوناً للقضاء في اداء واجبهم الكتابي على الوجه الأكمل وبالنهاية ترسل للوزارة قائمة ببيان اسماء التاجعين والدرجات التي حازها كل منهم في المواد الآتية (بمراجعة ان يكون الحد الاقصى لهذه الدرجات ٢٠ وحدها الاذني ١٠) انظر - الانشاء الحساب - مسائل المرافعات على العموم - قانون تحقيق الجنائيات - ترتيب المحاكم لوائح الرسوم والحسابات والقانون المادي وباقي الاعمال الاخرى المختصة بقلم الكتاب - ويرسل مع القائمة اوراق الامتحان التحريرية المقبولين المذكورين حتى يمكن تطبيق امتحان كل محكمة على اوراق المحاكم الاخرى وبما ان هذا الامر يهم حضرةكم وحضرات القضاة لاجل تسهيل اعمالهم فنأمل ان يكون تنفيذهم بكل عناية ودقة

واقضى نشر هذا لحضرتكم للعمل بموجبه

كتاب المحاكم الاهلية

وزعت وزارة الحفاية على المحاكم الاهلية المنشور الآتي :

قضت المواد ٤٣ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية و٣٦ من لائحة الاجراءات الداخلية و٦٥ من ديكريو ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بوجوب امتحان طالبي التبين في وظائف الكتبة القضائيين بالمحاكم (كتابة وشافهة) في مسائل المرافعات وقانون تحقيق الجنائيات والاعمال المختصة بقلم الكتاب وترتيب المحاكم على وجه العموم وقد كانت هذه المساعدة متبعة عند التعيين في وظائف الكتبة في المحاكم عدا الدرجة الاخيرة التي اعتبرت دائماً ضمن الوظائف الادارية السارية عليها أحكام لائحة ١٤ يونيو سنة ١٩٠١ - ومع عدم صدور مايلني أو يسلل النصوص المذكورة قد أغفل الامتحان فترك المستخدمون دراسة القوانين واللوائح وأصبحوا أقل كفاءة ممن تقدمهم حتى تضر انتقاء عمال اكفاء لرئاسة الاقلام المدنية الكلية والمحاكم الجزئية . لذلك رأت الوزارة

الامانات في المحاكم

وزعت وزارة الحفائية على المحاكم الاهلية المنشور الآتي :

قضت المادة ٣٩٨ قسم ٥ فصل ٦ من القانون المالي طبعة سنة ١٨٩٦ بأن بواقي الامانات المؤقتة يجب ردها لودعها ذاتهم أو لوكلائهم الثابتة وكالتهم مقابل الايصالات المؤقتة المطعنة بها واما في حالة فقد الايصالات المذكورة فلا يدوغ صرف بواقي الامانات الا للودعين ذاتهم بموجب شهادة يمررها باشكاتب المحكمة على الطلب تدل على انه يعرف مودع الإمانة شخصياً الخ الخ

وقضى منشور الوراثة الصادر للمحاكم في ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ بأن الامانات وبواقيها التي أضيفت للارادات كذلك والارادات المنحصة بغير حق معها كانت قيمتها تصرفها المحاكم بمراعاة انه في حالة فقد علم الخبر يؤخذ بمعهد على صاحب الحق بأنه لو ظهر العلم بالمذكور فيما بعد يكون لافياً ولا يعمل به واما ان بعض اقلام الكتاب صادفت اعتراضاً على أخذ التعهد من صاحب الحق نفسه في حال فقد الايصال أو علم الخبر رأيت الوزارة جواز أخذ الاقرار بفقد الايصال أو علم الخبر من الوكلاء الرسميين وبأخذ رأي وزارة المالية في ذلك أحالت المسألة على قسم قضايا المالية فوافق على ما رأيته الوزارة غير انه رأي وجوب التحقيق قبل الصرف من ان التوكيل المراد الصرف بمقتضاه لا يزال قائماً وان فيه الاباحة للوكيل لقبض الامانات والودائع ووافقت وزارة المالية على ذلك بكتابتها الواردة لهذا في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بناء عليه اقتضى نشره

اعمال المحاكم الاهلية

وزعت وزارة الحفائية على المحاكم الاهلية

المنشور الآتي :

رأت وزارة المالية بكتابتها لمحكمة الاسكندرية ان يكون العمل بدفتر اجمالي الحسابات الشخصية الجديدة بالكيفية الآتية :
اولاً - بالمحكمة الكلية - ستعمل صحيفة للامانات القضائية وأخرى لامانات الودائع وثالثة لمرجع الماهيات وتورد المبالغ المنصرفة الخاصة بنوعها في خانة (المبالغ) ثم تجمع هذه المبالغ في خانة اجمالي اليوم وفي آخر الشهر يصير جمع اجمالي الايام ويكتب امناء اجمالي الشهر وتقطع باقى الامانات لغاية الشهر مع ملاحظة ترك خانات على رياض لتوريد حساب المحاكم الجزئية في أبوابها والمبالغ الواردة بتسويات المالية

ثانياً - في المحاكم الجزئية - ستعمل صحيفة للامانات القضائية وأخرى لمرجع الماهيات فقط ويجزى العمل فيهما بالكيفية المتقدمة . وللسير على هذه التعليمات في عموم المحاكم اقتضى النشر وهذا للتنبيه باتباعه

الدراسه بمدرسه الحقوق

وتعديل منهاجها

اصدرت وزارة الحفائية القرار الآتي :
نحن وزير الحفائية : بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ قررنا ما هو آت :
اصدرت وزارة الحفائية القرار الآتي :

المادة الاولى - يعتمد قرار مجلس ادارة الملكية. حق الانتفاع. حق الارتفاق. اسباب مدرسة الحقوق السلطانية في جاسته المنعقدة الملكية والحقوق المبنية. حقوق الدائنين . في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠ بشأن تعديل تدريس انواع الدائنين. الدائنون العاديون . الرهن مادي القانون المدني والتجاري في السنتين الثالثة العقاري . اختصاص الدائن لمقاربات مدينه والرابعة كالمبين في المحق الرفق بهذا القرار ويعمل لحصوله على دينه . الامتياز . حق حبس الشيء اثبات حقوق الميغية . دفتر التسجيل . الكفالة به ابتداء من السنة المكتبية الحالية

المادة الثانية - على ناظر مدرسة الحقوق الرهن . الفاروقه

القسم الثاني - للمسئولية

السلطانية تنفيذ امرنا هذا

وهذا هو الملحق

(السنة الثالثة والقانون المدني)

المقارنة بأهم القوانين الاوروبية

البيع . الشفعة . المعارضة . الشركة . العارية . القانون التجاري - التجار والاعمال التجارية . الایجار . الوديعة . التوكيل . الصلح . القانون التجاري . الشركات التجارية . السمسرة نظرية الشخصية المعنوية والتشريع المقارن ولائحة البورصة . عقد الممولة . الاوراق التجارية وفيهما وتطبيقهما على الشركات المدنية والتجارية والسندات التي تحت اذن والاعيان المحبوسة والاشخاص المعروفة في القانون العام والسندات التي لحالها . والشيكات الخ الخ القواعد العمومية للافلاس والصلح

(السنة الرابعة والقانون المدني ويشمل قسمين) (الكونكوردا تو) (عقد التأمين)

القسم الاول - الاموال . انواع الاموال . (سيكورتاه) (القانون البحري) عقد النقل

أخبار القضاء والحمامة

نقابة المحامين الاهليين

جلسة الجمعية العمومية

اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة المحامين الاهلية يوم الجمعة ٣١ ديسمبر لانتخاب النقيب والوكيل وخمسة اعضاء بدل الخمسة الذين انقضت مدتهم فانتخبت حضرات الاساتذة اصحاب العزة ابراهيم بك الهلباوى ومحمد بك سعيد عبد المنعم ومحمد افندى كامل حسين وصايب افندى سامي وطلعت افندى سعد اعضاء

ثم جددت انتخاب حضرة صاحب العزة الاستاذ مرقص بك حنا نقيباً وانتخبت الاستاذ محمد افندى كامل حسين وكيلاً للنقيب

وداع المحامين لمستشار

احتفل حضرات المحامين بدار محكمة الاستئناف الاهلية بتوديع حضرة صاحب السعادة عزيز باشا كحيل لمناسبة انتقاله من خدمة القضاء الاهلى الى القضاء المختلط . وفى ختام الحفلة قدم له حضرة النقيب باسم نقابة الحمامة الاهلية تمثالا بديعاً من العاج والبرونز يمثل « العدل » رمزاً الى ما اشتهر عن المحفل به من الكفاءة العالية

والخبرة الواسعة والتزاهة المتناهية فى خدمة العدل مدة الستة والثلاثين سنة التى خدم فيها القضاء المصرى . وقد تقبل الهدية ولسانه لاهج بالثناء على المحتفلين به وعلى خفاوتهم به . ذا كراً لهم ما لقيه طول مدة توليه مناصب القضاء من المساعدة من جانب الحمامة التى كانت للقضاء خير عون فى تأييد العدل بمصر

الجمعية العمومية

لمحكمة الاستئناف

عقدت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف الاهلية بعد ظهر يوم الاربعاء اول ديسمبر وحضر اجتماعها حضرة صاحب السعادة محمد ابراهيم باشا النائب العمومى وحضرات المستشارين فى المحكمة . وبعد أن استقر بهم المقام خطب حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا رئيس المحكمة خطبة لطيفة هنا بها حضرات المستشارين الجدد على الارتقاء لمناصبهم الجديدة ثم تمنى لهم جميعاً الرفاهية والسعادة حتى يقوم جميعهم بالاعمال التى تعرض عليهم وقضايا الجنايات السكينة . وبمد ذلك عرضت عليهم الاعمال المدنية

وترتيب الجلسات من نوفمبر الى يونيه ١٩٢١
وبعد الموافقة عليها عرضت عليهم مسألة انتخاب
اللجنة النصوص عليها في المادة الخامسة من
قانون ١٥ يونيه ١٩١٢ فتقرر انتخاب الاعضاء
السابقين ما عدا حضرة صاحب السادة عبد
الرحمن رضا باشا الذي انتخب بدلا من حضرة
صاحب المعالي حسين درويش باشا ثم ارفض
الاجتماع



لجنة المراقبة القضائية

نذب حضرة عبدالرحمن ابراهيم بك القاضي
بمحكمة الاسكندرية ومحمد طاهر نور بك القاضي
بمحكمة مصر الاهلية ومحمود شوكت بك وكيل
النائب العمومي من الدرجة الاولى وحسن
صادق رشيد بك القاضي في محكمة مصر
الابتدائية مفتشين بلجنة المراقبة القضائية

وهذا نص المادة الخامسة من قانون ١٥
يونيه سنة ١٩١٢ :

المادة الخامسة - تؤلف اللجنة النصوص
عليها في المادة السابقة من رئيس محكمة الاستئناف
الاهلية ووكيلها وخمسة من مستشاريها ويكون
اربعة من اعضاء هذه المحكمة من الموظفين
وثلاثة من الاجانب اذا كان للمستشار المطلوب
الفصل في اهليته وطنيا اما اذا كان اجنبيا فيكون
اربعة منهم من الاجانب وثلاثة من الوطنيين
وتنتخب الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
الاهلية اعضاء هذه اللجنة الارئيس المحكمة
ووكيلها وكذلك تنتخب عددا كافيا من
الاعضاء النائبيين

لجنة قبول المحامين

عقدت لجنة قبول المحامين يوم ٢٦ ديسمبر
في محكمة الاستئناف الاهلية تحت رئاسة
حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وقررت
ما يأتي :

أولا - قبول الافندية محمد عبد الفتاح الطويل
وانطون غبريال وغرض سوريال وعزيز مشرقى
وحبيب شنودة وعزمى استينو وشارل باخوص
ونجيب اوغيا ومحمد صبرى ابو علم وصبحى
تادرس عقداوى واحمد موسى بدر وعبد الوهاب
ابراهيم الديب للمرافعة امام محكمة الاستئناف
الاهلية

وتكون رئاسة هذه اللجنة عند غياب
الرئيس أو الوكيل لاقدم القضاة الوطنيين اذا
كان الامر متعلقاً بمستشار وطني ولاقدم القضاة

ثانياً - نقل أسماء كل من عبد الوهاب

محمود افندى وكيل النائب العمومي ومحمود علام بك القاضى في محكمة نيج حمادى من جدول المحامين المشتغلين الى جدول المحامين غير المشتغلين

ثالثاً - درج أسماء كل من الافندية راغب نخله ومحمد احمد الخشن وكامل عبد الملك ابراهيم واحمد حسنى في جدول عموم المحامين

رابعاً - قبول الافندية احمد الدندنى وحسين حسنى وصادق محمود الميجزى واحمد يوسف خورشيد وعبد السيد تناغو وانور علي وسندخله الابو تيجي ومحمد عبده عفان وكامل زكي ومحمد توفيق جنيته ومحمد صالح متولى الدهرى ومحمد عزمى واحمد حسنين الله والسيد الغطريفى وعبد الحميد رزق ونصر الله مخايل فرعون ومصطفى فهمي وشمس الدين عبد الغفار ويوسف نصر حكيم وحسين محمود وعيد الباقي عثمان ومحمد -ليم وبوسف يعقوب وسليمان بدوى واحمد حلمى ومحمد امين بسيوني وفريد ابراهيم جرجس ووديع زكي وعزى تناغو وجلال الدين حقنى ناصف ومحمد فؤاد حمدى ومحمد حسن البشيشى ورياض الشريف وعبد الفتاح خطاب وعباس احمد وموريس ارقش المحامين الذين تحت التمرين لاداء الامتحان التحريرى الذى ضرب له موعداً صباح يوم ٦ يناير سنة ١٩٢١ في دار المحكمة الاهلية الكلية

خامساً - قيد أسماء الافندية فهمي صديق الموظف بمراقبة حسابات الحكومة سابقاً. محمود بخاتى. عز زمينا خليل. نصرى يوسف. مصطفى فهمي عطيه. محمد حبيب الشفتقى. حسن حبيب. محمد نبيه من خريجي مدرسة الحقوق في اكتوبر سنة ١٩٢٠ في جدول المحامين الذين تحت التمرين

أخبار مختلفة

* الفت وزارة الحفانية لجنة برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح مجي باشا وعضوية المستشارين باشمفتش الوزارة والمستر راتون سكرتير مالى الوزارة وحسن بك نشأت مدير مكتب الوزير لفحص اعمال الادارات المتنوعة في الوزارة وهي ادارة الحاكم المختلطة والادارة القضائية والادارة الشرعية وادارة المجالس الحسينية وادارة المستخدمين والحاسبة والبحث فيما يعمله كل عامل في هذه الادارات المختلفة. ورفع تقرير بذلك الى معالى الوزير

* انتم بترية البكوية من الدرجة الاولى على حضرة ديمترى مقار بك وكيل محكمة الاسكندرية الابتدائية سابقاً لمناسبة احالته الى المعاش ومكافأة له على خدماته الطويلة للحكومة

* قررت وزارة الحفانية ترقية حضرة امين انيس بك القاضى من الدرجة الاولى في محكمة

مصر الاهلية ناظراً لادارة الاحصاء بديوان
الوزارة
* تقرر انتداب حضرة احمد عرفان بك
المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية لرياسة
محكمة جنايات الاسكندرية ومحكمة جنايات
المنصورة في المدة من ديسمبر سنة ١٩٢٠ الى آخر
يونيه سنة ١٩٢١ بدلا من حضرة صاحب السعادة
عزيز كميل باشا الذي عين مستشاراً في محكمة
الاستئناف المختلطة
* قررت وزارة الحقانية اناة حضرة احمد
بك زكي ابوالسعود المستشار بمحكمة الاستئناف
الاهلية عن صاحب المعالي رئيسها في المجلس
الخاص بخدمة المحاكم الاهلية والنيابات عند وجود
ما يمنعه عن حضور المجلس الخصوص المشار اليه
* اصدرت وزارة الحقانية قراراً بقبول
كل من الافندية حسن عبد الوهاب العفيفي
ومحمد زكي شرف وعبد القادر متولي ومحمد
عبد الحميد حسني من حاملي شهادة البكالوريا
للتعلم مجاناً بمدرسة الحقوق السلطانية
* طلبت مدرسة الحقوق السلطانية فصل
١٥ طالبا من طلبتها لبقائهم في فرقهم طمحين
فراجعت وزارة الحقانية الاسباب التي اقتضت
ذلك فعذرت الطلبة ولم تقر المدرسة على هذا
الطلب

فهرس العدد السابع

المباحث القانونية والتشريعية

- الاختصاص ودعوى الضمان (تابع) — للاستاذ مرقص افندى فهمى المحامى ص ٣٢١
التعاقد بالمراسلة (تابع) — للاستاذ سالى افندى الجريدينى المحامى ص ٣٢٦

الاحكام

- بيع أملاك مرقودي الاهلية — قرار المجلس الحسى العالى ١٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٩ ص ٣٢٦
بسوفات بيع عقار القاصر — قرار المجلس الحسى العالى ١٨ فبراير سنة ١٩١٢ ص ٣٣١
الماعة المترتبة على سوء العلاج — محكمة النقض والابرام ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ص ٣٣٣
الاتحاد فى القصد الجنائى — محكمة النقض والابرام ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ص ٣٣٥
حق الشريك فى الحصص الشائعة — محكمة استئناف مصر ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ ص ٣٣٧
جزئيات قضية الشفعة واختصاص الشفيع وحده بما اشتره — محكمة طنطا الابتدائية ص ٣٤٠
١٧ مايو سنة ١٩٢٠
رهن حصص شائعة لاجنبى — محكمة الاسكندرية الابتدائية ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ص ٣٤٣
تداخل المجلس الملى القبطى فى شؤون الاوقاف القبطية الاهلية — محكمة اسكندرية الكلية ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ص ٣٤٧
الاستئناف فى مواد الجنب — محكمة قنا الكلية ١٦ ابريل سنة ١٩٢٠ ص ٣٤٩
القصد الجنائى — قرار قاضى الاحالة بمحكمة سوهاج الجزئية ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ ص ٣٥١
بيع الحصص الشائعة المفروزة — محكمة البلينا الجزئية ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٠ ص ٣٥٤
الاتفاق واخيراآت التنفيذ — محكمة جرجا الجزئية ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٠ ص ٣٥٦

القوانين والقرارات والمنشورات

- لائحة الاجراءآت الداخلية للمجالس المالية للاقباط الارثوذكس — كتاب المحاكم الاهلية
الامانات فى المحاكم — أعمال المحاكم الاهلية — الدراسة بمدرسة الحقوق ص ٣٥٨
أخبار القضاء والمحاماة.

قابة المحامين الاهلية (جلسة الجمعية العمومية) — وداع المحامين لمستشار — الجمعية
العمومية لمحكمة الاستئناف — لجنة المراقبة القضائية — لجنة قبول المحامين —
أخبار مختلفة

مصر في فبراير سنة ١٩٢١

الباب المائتان القانونية والتشريعية

لا تركة الا بعد دين

بقلم الأستاذ عبد الحميد بك بدوى وكيل محكمة طنطا الابتدائية

نشرت مجلة المحاماة (العدد الخامس من السنة الاولى : أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ ص ٢٢٦) بحثاً موضوعه (مركز الوارث في القوانين المصرية) بقلم (الأستاذ على زكى بك المرايى)

وقد دمج الأستاذ بحثه بالإشارة الى مقالات في الموضوع وهي :

١ - بحث الأستاذ عبد الحميد بك بدوى اقامه في جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع السلطانية

٢ - محاضرة للأستاذ احمد بك عبد اللطيف اقامها في نادى المدارس العليا

٣ - رد للأستاذ عبد الحميد بك بدوى على الأستاذ احمد بك عبد اللطيف

٤ - رد للباحث (وهو القى نشر في مجلة المحاماة)

٥ - رد للأستاذ احمد بك عبد اللطيف

وقل الباحث في خاتمة ديباجته : دو قد يكون من المفيد أن تجمع كل هذه المحاضرات وقطع في شكل كتاب يسهل اقتناؤه ويجد فيه الباحث الموضوع مبحوثاً من كل وجوهه وحاولياً لكل الآراء التي وردت فيه .

وقد تمكنا من الحصول على هذه المقالات والمحاضرات كلها ورأينا أن نشرها تبعاً على صفحات المجلة . وهذه أولها (لا تركة بعد دين) للأستاذ عبد الحميد بك بدوى وكيل محكمة طنطا الابتدائية

خلف لنا واضعو القانون المصري قيا خلفوا مسائل كثيرة ما يستشكل حلها ويذهب على المفسر غرض الشارع فيها ، يرجع بعض هذه الصعوبات الى طريقة وضع القانون فانهم توخوا فيه الاختصار الذي يكاد يغلب في بعض الاحيان والذي كان من شأنه على أي حال انه تركنا عميالا على القانون الفرنسي ، شرحه وتطبيقه ، وحال دون تكوين مذهب قومي وروح خاصة بنا في المسائل القانونية .

نشكو من هذا ونشكو من أن واضعي القانون ارادوا الفصل التام بين الأحوال الشخصية والأحوال المدنية فتركوا الحكم في الأولى للقوانين الدينية وقرروا الثانية قواعد اخذوها عن التشريع الفرنسي ولم يدروا انهم مهما حاولوا قطع الصلة بينهما فان الواقع ان مقداراً من التمازج والتداخل واجب وحاصل بالفعل ، وأكثر ما يكون هذا التداخل اذا لم يبين متناول كل منهما وكانت مسائلها غير بيّنة الحدود ، ولا عبرة بالقول بأنه ما كان لواضعي القانون المصري أن يقتاتوا على قواعد الأحوال الشخصية وقد ران على قلوب الناس أن من مسها قد انتهك حرمة الدين وما كان لهم ذلك والتوفيق بين التشريع المدني الفرنسي وقواعد الشريعة الإسلامية صعب التحقيق . نقول لاعبرة بهذا لأنه لا شيء على الشارع بعد أن اتخذ قواعد للمعاملات منتزعة

من القانون الفرنسي في أن ينظم ما اندمج في الأحوال الشخصية من المسائل المدنية . ولأن تنظيم هذه المسائل وتقريبها من التشريع الوضعي الجديد ليس فيه تلك الصعوبة المزعومة . ولنا في حاجة الى بيان أثر هذه الطريقة في احكام المحاكم فان ما بينها من الخلاف والتعارض في الوقف والموارث دليل ناطق بخطورها في المعاملات حيث يطلب ثبات القواعد وضوحها وأكثر ما يكون التماس في قواعد انتقال الحقوق والالتزامات بالموت فان طريقة الشريعة الإسلامية غريبة لاتجد لها نظائر في القوانين المدنية الحديثة وكثيراً ما يفوت المحاكم العلم بحقيقتها فتخرج احكامها متضاربة لاتزاع في أن قواعد الشريعة الإسلامية في انتقال المال بالورثة هي القواعد التي يجب تطبيقها في مصر دون غيرها لان القوانين المصرية تخلت عن كل ماله علاقة بالموارث واحالت الفصل فيه على احكام الأحوال الشخصية احالة عامة . هذه الاحالة قررتها المادتان ٥٤ ، ٥٥ فيما يتعلق بانتقال الملكية والحقوق المدنية ، وليس شأن الحقوق الشخصية والالتزامات يختلف عن شأن الحقوق المدنية ، لأنه لا يمكن أن يكون لمجموع مال واحد طريقان للانتقال ولأن اجزاء المال تتكافأ من حيث هي قيمة مالية وان اختلفت طبائرها . يزيدك يقينا بهذا أنك لاتجد

من جميع المال، وفي هذا التقسيم شبه قريب بالتقسيم المعروف في القانون بين الحقنوق الشخصية والحقنوق العينية ولكنه في الشريعة الاسلامية اقل اهمية ووضوحاً فن الحقنوق التي تنطق بيمين بالذات حق الدائن المرتهن والمستأجر الذي عجل الأجرة والبائع الذي حبس العين ولم يدفع ثمنها والمضروب^(٢) والمودع ومن جنى عليه المبد الخ وعلى كل حال فالقرماء الذين يملكون حقهم باليمين مفضلون على غيرهم في ثمن العين اذا بيعت ولهم اخذها من أى حائز لها بل الاجيان التي تملق بها حق القرماء لا تدخل في التركة وانما تدخل فيها ما عدا ذلك، ويكون موضعاً لحقوق الورثة والدائنين الذين قام حقهم بالذمة، على انه ان لم تكف العين التي تملق بها حق لا يفاء الدين فالدائن فيما زاد من حقه شأنه شأن الدائنين الآخرين كما انه ان زاد ثمنها عن الحق للمتلقي بها اضيفت الزيادة للتركة لتقسم بين الدائنين الآخرين

فليس ثمة صعوبة في افاء الطائفة الأولى من الدائنين وليس في ايفائهم محل للتنازع بينهم وبين الورثة ولكن التنازع ممكن فيما يتعلق بالديون القائمة بالذمة. والفصل فيه متعلق

(٢) يد الوارث عند الفقهاء كيد المورث فتجميع مدتا اليد يد الوارث ويد المورث ولو كان الوارث مالاً بالنصب ويجوز للوارث اذا سكنت المالك ١٥ سنة أن يدفع ببدل جواز سماع الدعوى لان الشريعة لا تعرف الا التقادم المسقط ولا تقول بالتقادم بخفى المدة

في باب التمهيدات في القانون المدني حكماً مخالفاً لما قرره القانون في باب انتقال الملكية والحقنوق العينية ولو اراد القانون الخروج عنه لما سكت وقواعد الشريعة منطبقه على المسلمين وغير المسلمين الا اذا اتفق أو لو الشأن من غير المسلمين على رفع امرهم الى جهة قضائهم الدينية. فاذا عرفنا ما لهذه القواعد من الأهمية وجب علينا أن نتقصى دوحا وتطبيقها لأن قاعدة لا تركة الا بعد دين بجملة قد تحمل معاني ليست منها في شيء اذا ردت الى اصولها (راجع فيما يتعلق بطريقة البحث ومصادره نص المحاضرة الفرنسية في مجلة مصر الحديثة العدد الأول من المجلد الخامس سنة ١٩١٤)

في كل تركة اسلامية أو غيرها حقان يتنازعا. حق الورثة وحق الدائنين، والنرض من قواعد التركة تحديد ما لكل من الوارث والدائن من الحقنوق، وانما ان تركنا جانباً حقوق الموصى لهم فلسهولة الشرح ولأنهم دائنون للتركة وان كان دينهم لا يدفع الا بعد استيفاء الديون^(١)، كذلك لاننى بتفصيل انواع الورثة كلهم سواء أمام الدائنين فهم نوعان نوع يتعلق حقه بيمين وآخر يقوم حقه بالذمة ويقتضيه

(١) يخرج من التركة عند الحنفية حق اليقعة وخيار الشرط وحق المنفعة لانهم يعتبرونها حقوقاً شخصية تنتهى بالموت والمذاهب الاخرى على انها حقوق مالية تدخل في التركة

باتتقال الحقوق والالتزامات فلوارث الشخصية موروثة حقة حقة، ودينه دينه، يؤديه من كل امواله

الثابت أن الشريعة الإسلامية لم تذكر يوماً من الأيام وحدة المال (٣) Patrimoine وكلية، وإن الناس ملء وغير ملء، كما أن التركات مستغرقة وغير مستغرقة، وإن الملاءة أو الاستغراق لا يعرفان إلا إذا غومنا ما يملكه الشخص، ما هو مدين به من اعيان محسوسة وتعهدات وراينا ما يزيد من الواحدة عن الآخر، على أن وحدة المال تنبع انتقاله برمته اعيانا وحقوقه والالتزامات كذلك كان الأمر في القانون الروماني فقد كانت التركة في أول الأمر مقتصرة في الأعيان المحسوسة وكانت الحقوق والالتزامات شخصية تسقط بالوفاة. امكن بعد ذلك أن تنتقل التعهدات إلى الورثة الأقرين وهم الذين يكونون تحت سلطة رب العائلة باعتبار أنهم شركاؤه ثم الحق بالورثة الآخرون. ولكن هؤلاء لم يلحقوا بالورثة الأقرين الا عندما قام التنفيذ على المال مقام حبس المدين بالدين ولما أصبح المال Patrimoine يعتبر كلا تتساوى اجزأؤه في التقويم وتندوم مادام أصبحت التعهدات (الحقوق والالتزامات) تنتقل كما تنتقل اعيان المحسوسة وبالحق القانون الروماني فقبل الوارث مستمر (٣) كلمة فرنسية لم اجد لها نظيراً بالعربية تعبر عن مجموع المالايمان وما عليه من المال فلفسنا مال بهذا المعنى

فإذا كانت الشريعة الإسلامية قد أخذت بوحدة المال وكلية فهل اتبعت ذلك انتقال التعهدات بجزئها إلى الوارث

للجواب على ذلك يجب البحث في طبيعة التعهدات في الشريعة الإسلامية وقد رأينا ما بينها وبين الورثة في القانون الروماني من الرابطة فانها لم تكن تنتقل طالما كانت شخصية، فلما غطت عليها صفة المالية أصبحت تنتقل حتا كانت أو الزاينا

الم يفن الفقهاء بتعريف التعهد Obligation من حيث هو حق من جانب التزام من الجانب الآخر كما لم يدعوا بوضع نظرية عامة للتعهدات وانكهم يدخلون في باب البيع قواعد تسرى على العقود جميعاً، واشبه ما يكون بالتعريف قولهم في الدين انه وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر أو هو وصف شرعى يظهر أثره في توجيه المطالبة ولكن هذا لا يفي في بيان حقيقة التعهد، وخير ما يساق في هذا الباب دلالة على طبيعة التعهد القواعد التي وضعوها حبس المدين بالدين وهي الطريقة المعتادة لتنفيذ الديون، وعندهم أنه اذا لم يف المدين بما عليه جاز للدائن أن يطلب من القاضي حبسه فيجبهه القاضي إلى طلبه وبحق بعد ذلك يسره أو اعياره فإن كان موسراً أبقاه

محبوساً حتى ينفى يدينه والا اطلق سراحه كذلك يطلق سراحه اذا لم يتبين وجه الحق في أمره بعد شهرين أو ثلاثة على أنه اذا عاهد المدين طليقاً بمد الوفاء بدينونه جاز للدين أن يطلبوا منه من السفر فكل ما يقول عليه الفقهاء في الوفاء بالديون هو التضييق على المدين بالجلس أو الحجر على حريته في الانتقال وتسكن اهليته للتصرف لايحقها نقص أو تضييق فتصرفاته صحيحة حتى عقود التبرع ولبس للقاضي أن يبيع عنه أو يأخذ أمواله قهراً عنه الا اذا كان مديناً بمبلغ من النقود وتوفرت له نعم قرر الصحاح أن للقاضي أن يحجر على اهلية المدين المحبوس بالدين وإن يبيع عنه وكان رأيهما هو المعمول به ولكن الرأي عند أبي حنيفة أن الحبس بالدين هو الطريقة الأصلية لوفاء الديون

يتضح من هذا البيان أن التعهدات في الشريعة الإسلامية شخصية محضة وإن ارادة المدين وأمواله تبقى حرة في حين شخصية محضتها عليه وإن تنفيذ التعهدات تنفيذ على الأشخاص ولا يلحق ائمال الا برضا المدين وانما كان المدين المسترضع عنه فعمله لا يوافق الحق والأحسن واتفاقاً لقوله تعالى «فقطرة الى ميسرة» على أن خريفه في الانتقال ليست كاملة كما عرفنا وطبيعي أنه اذا كانت التعهدات شخصية محضة وكانت تستتبع جنس المدين بالدين فانها

لا تنتقل الى غير المدين ، اذا ما محل حبس شخص بدين لم يلتزم به شخصياً ولم تكن له به يد . بذلك نفهم أن الحوالة لا تصح الا اذا رضى بها المدين المحتال عليه لاختلاف المطالبة . فاذا رضى فهناك في الحقيقة عقد جديد بينه وبين المحتال ، وكذلك نفهم أن التزامات الميت لا تنتقل الى وارثه بالموت ، وانما كذلك حتى اذا ضمن أحد الورثة دين غريم وجب أن يرضى به الغريم ، ومع أن هذا الغريم رضى بضمان الوارث وبارأ الميت فانه اذا توى المال على الوارث رجع في مال الميت حيث كان ، فليس الوارث مدين للغريم الشخصي اذ أن رضاه ورضى الغريم لم يكفيا في اسقاط حق الغريم على التركة . ربما كان هذا التشدد غريباً ولكن الحقيقة فيه أن مصلحة الميت الدينية أن تسقط عنه كل الديون حتى لا تمتد من ذنوبه يوم الحساب وانه إن كان له مال وجب تسديد ديونه منه ، وفي استبدال مسؤولية الوارث بمسئولته مدخل للشك في حصول الوفاء لما يمكن أن يعرض للوارث من التقصير أو الافلاس ومنافاة للغرض الأكبر من تصفية التركة شخصية التعهدات وعدم انتقالها هي التي تجعل الاجل يحمل وتحمل الاجارة وهي منتجة لتعهدات مستمرة تنفسح بنوع أحد المتعاقدين ولكننا اذا سلمنا بهذه النتيجة نتيجية عدم انتقال التعهدات بالموت فكأننا قلنا باقتضاء

التمهيدات بالموت وفي هذا خطر على الثقة المالية واضرار بمصلحة الميت الدينية فالعدل وقواعد الشريعة تقضى أن توفي الديون من مال التركة وان تقدم حقوق الدائنين على حقوق الورثة فالتوفيق بين عدم انتقال التمهيدات بالموت ومقتضيات العدل التي بينها لجأ الفقهاء الى قاعدة حكومية إى غير حقيقية *Fiction* فاعتبروا التركة على حكم ملك الميت فهو المالك لها المدين بما عليها . ويشبه هذا أن نصف التركة بأنها شخص معنوى ولكن الاشخاص المعنوية غير معروفة في الشريعة الاسلامية .

فترى أن القانون الرومانى والشريعة الاسلامية اتفقا ابتداء باعتبار التمهيدات شخصية واختلاف انتهاء

وقد كانت نتيجة شخصية التمهيدات في القانون الرومانى اقتضاءها بالموت ، ولم يسلم بانقائها الا عند ما قام التنفيذ على الاموال مقام حبس المدين بالدين وقد بلغ هذا التطور مداه باعتبار الوارث مستمراً شخوصه المورث . ولا تزال هذه القاعدة معمولاً بها في كثير من التشريعات الأوروبية ، وهى باقية فيها بالرغم من الانتقادات الشديدة التى توجه اليها لانهم يستندون فى بقائها على حكم التزل ويرون فيها مظهرآ قبيحاً للتضامن العائلى ، على أن هذه القاعدة لم تكن مطلقة حتى في القانون الرومانى فان

شرط الجرد *bénéfice d'inventaire* وفصل الأموال *Separation des patrimoines* سلاحان يتقيا بهما أكبر اخطارها . ولكن الاجراءات التى يجب على من يريد الانتفاع بأحد هذين الامتيازين وتعرضه للحرمان اذا هو أخل بواحد منهما وغير ذلك من المسائل تشغل بال المتشرعين الحديثين وترامى في الغالب منصرفين الى تضيق هذه القاعدة

أما الشريعة الاسلامية فاتها على العكس لم تتغير فيها طبيعة التمهيدات التى ظلت شخصية غير منتقلة بالموت على أن هذا النقص سنده اعتبار التركة باقية على حكم ملك الميت . وظاهر أن القانون الرومانى والشريعة الاسلامية متفقان في الغاية وهى اىصال الحقوق لأربابها مختلفان في الوسيلة ، وهى في كليهما تصور حكمي *fiction* فوسيلة القانون الرومانى فى استمرار الوارث لشخصية المورث وفي الشريعة الاسلامية بقاء التركة على حكم ملك الميت

وقد عرفنا أن التصور الحكمي الرومانى يفسره تاريخ العائلة في روما كذلك نجد الاتصال ظاهراً بين التصور الحكمي الاسلامي وتاريخ العائلة عند العرب فان حالة العائلة عند العرب . ومكان الشرف في نفوس الافراد كان يؤدي بهم دائماً الى الشجار والتقاتل ولم يكن امتزاج القبائل بعضها ببعض وتأسيس

حياة مدنية منظمة قد تم بدء «تدجيح» الاسلام
وجاء القرآن بعد ذلك قاصياً على عوائد
الاخذ بالتأراخدا كلابجمر رته مينيا لحقوق الافراد
وواجباتهم مقررأ أنه لا ترز وازرة ووزر اخرى
تبين لنا من هذا اصل القاعدة الاسلامية
ووجيها ومالطفت به حتى تكون آثارها اقرب
الى العدل وادنى الاتضيع معها الحقوق

حقوق الورثة والداثنين اذا كانت التركة
مسترفة فان الوارث لا يملكها لأن الديون لا
تنتقل اليه . ولأن الحقوق والأعيان يرتبط
اقتقالها بالوفاء بالديون وهي على حكم ملك الميت،
ويتبر الدين متعلقاً بثمرات الآركة وزوائدها
الحادثة بعد الموت لحثوها على ملك الميت لاعلى
ملك الوارث، وكما أن الميت يعتبر مالكا كذلك
يعتبر دائماً بما للتركة مديناً بما عليها وينحصر عمل
الورثة في النيابة عن الميت في القضاء فلا يجوز
لهم الصلح أو القسمة لأنهما لا يقيمان الا من
ملك على ما يملك كما لا يجوز لهم بيع اعيان التركة
بغير رضى الترماء على أن مكانهم من المورث
يجعل لهم حقاً في استخلاص التركة وان لم يملكوها
بخلاف الاجنبى، فان كان الدين زائداً عليها
فلا يكون لهم الاستخلاص الا باداء الدين كله
لا بقدر التركة وفيه خلاف ومن يذهب الى هذا
يعلن حكمه بأنه يمكن الترماء الانتظار حتى
يجدوا سعراً أوفق

حالة الورثة لا تجد الفقهاء يتكلمون كثيراً
عن حق الوارث في التخلي عن التركة لأن
اكتساب التركة لا ينتج مسئولية الشخصية
على امواله . وهو على أى حال خليفة في الدماوي
يصلح خصماً عن المورث فيما له عليه وعند تعدد
الورثة يعتبر القضاء على احدهم أو له قضاء على
الميت أو له وبالتالي على باقى الورثة اولهم
حقوق الداثنين يقسم الفقهاء التركة الى

أما الدائتون فيجوز لهم أن يطلبوا من القانون hypothétique فلم حق متابعة العقار حيث كان وتعتبر تصرفات الوارث باطلة بالنسبة لهم (راجع في مقارنة التركة المستغرقة بمال الميت اناليهم عنه في البيع ، وحقم على التركة اشبه ما يكون برهن عقارى عام حاصل بحكم

القانون hypothétique فلم حق متابعة العقار حيث كان وتعتبر تصرفات الوارث باطلة بالنسبة لهم (راجع في مقارنة التركة المستغرقة بمال الميت اناليهم عنه في البيع ، وحقم على التركة اشبه ما يكون برهن عقارى عام حاصل بحكم

«البقية للمعد التالى»

اختلاف الاحكام

مهما كان القانون مريحا ومفصلا فانه لا يمكن أن ينص على جميع جزئيات القضايا فلا بد أن يكون هناك مجال للتفسير فحل للاختلاف في رأى

لذلك كانت احكام المحاكم مكتملة للقوانين ولذلك كان اختلاف الاحكام فى المسألة الواحدة شرا على المعاملات لأن لا فرق بين قوانين متباينة واحكام متناقضة

من مراجعة اعداد « المحاماة » القليلة التي صدرت الى الآن وخصوصا هذا العدد تجد أن المحاكم تكاد تختلف فى جميع المسائل التي لم ينص عليها القانون مراعاة

فخلاف فى عرض الثمن فى الشيعة - وفى حق الشريك استرداد الحصصة الشائعة - وفى الهيئة المستوردة وفى اختصاص القضاء فى مسائل الرى -

وفى اكتساب حق المرور على المدفوع... وهكذا

واحيانا ترى المحاكم رأين وتذهب فى كل رأى مذهبين بل ثلاثة وقل اربعة. فبها من يقول بوجوب العرض الحقيقى ومهما من لا يقول بذلك ومنها من يقول بوجوب العرض ولا بداع معا ومنها من يقصر الوجوب على الأول دون الثانى ومنها من يقول بضرورة عرض الثمن الوارد بالمقد ومنها من يكتفى بوضع الثمن الصحيح. ومنها من ينكر على الشريك حقه فى استرداد الحصصة الشائعة بعد قانون الشيعة ومنها من يعطيه هذا الحق مطلقا ومنها من يعطيه لشريك دون شريك وفى حالات دون اخرى اذا جاءك أحد للتقاضى مستفتيا فى احدى هذه المسائل الخلافية فماذا يكون جوابك له. لاشك مستجيبه بأنك لا تدري وانت تدري. وان اردت أن تكون

صريحاً ولا تحمل تهمة عليم العناية اجبته بأن . فذهب بالداء الا وهو عرض جميع المسائل
 حظه في الدعوى معلق على الدائرة التي ستفصل . اخلاقية على هيئة مشكلة من جميع الدائر المدنية
 فيها فان كانت الدائرة الاولى مثلاً فمعنى ذلك . بحكمة الاستئناف على أن ما تقرره هذه الهيئة
 خسارة الدعوى وان كانت الثانية فكسبها . أما اذا . يصبح مبدأ مقررأ أو قانوناً معمولاً به
 حصل تعديل في تشكيل احدى الدائرتين بتغيير . وضع هذا النظام للقضاء المختلط فنصبح
 عضو من اعضائها قائلاً وحده يعلم نتيجة الدعوى . نجاحاً تاماً
 لانك لا تعلم سر مداؤلاتهم فتعرف رأي كل . نرجو لقضائنا الاهلي نظاماً كهذا يقينا
 كل عضو منهم . وكم رأينا تغييراً في الاحكام نشأ . شر اختلاف أو تشكيل محكمة قضا مدنية تقوم
 عن تغيير عضو واحد من هيئة الدائرة . مقام هذا النظام حيثئذ يعلم المتأفد كيف يحجر
 الواحدة . عقده ليضمن حقه والمتقاضى كيف يرفع دعواه .
 علاج هذه الحالة بسنيط جرب قبل الآن . لبصل اليه

في تصرفات المحجور عليه

قبل وبعد الحجر

الحجر لجنون او عته أو غفلة قد يرجع . (راجع ايضاً حكم المحكمة المذكورة
 أثره الى ما قبل الحجر فتصبح تصرفات المحجور . في ٢٥ يونيه سنة ٩١٨ و اراد بالمجموعة الرسمية
 عليه باطلة ولو كانت صادرة منه قبل الحجر عليه . السنة ٢٠ عدد ٢١)
 سواء لأن قبول المحجور عليه يكون في هذه . هذا المبدأ لاشك فيه
 الحالة مبيعاً أو لأعتبار المحجور عليه مفقود . أما الحجر لسفه فلا ينتج أثره عادة
 الاهلية قبل الحجر . الا من تاريخ الحكم . ولو أن هناك حالات
 (راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية . يصح فيها رجوع أثره الى الماضي
 في ٤ فبراير سنة ٩١٣ و اراد بالمجموعة الرسمية السنة . (راجع حكم محكمة الاستئناف في ١١ يونيه
 سنة ٩١٨ و اراد بالمجموعة الرسمية السنة ٢٠ عدد ٦)
 ١٤ عدد ٧٩

(راجع ذلك الحكم رقم ٧٥ المنشور بهذا قوانين المجالس الحسبية ما يأتي :

«ومتى تمت الاجراءات يصدر المجلس القرار (المدد)

وقرار الحجز لسفه حجة على الغير . بما هو مطلوب أن كان تولية أو عزلا ويجب تاريخ صدوره وليس من تاريخ اعلانه بالجريدة الرسمية طبقاً لنص المادة ١٩ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ لأن المادة المذكورة

لا يمكن أن تؤثر في احكام الشريعة التي تخضع لها في قضايا الحجز والتي قضت بأن تصرفات المحجور عليه باطلة من يوم الحجز عليه مادة ٤٨٩ من كتاب الأحوال الشخصية .

ولأنه مع التسليم جدلاً بأن القرار الوزاري قوة القانون فإن المادة ١٩ المذكورة لا تنفذ مطلقاً أن نتيجة قرار الحجز معلقة على حصول النشر وبعبارة اخرى لم تنص المادة المذكورة على وجوب النشر والا كان قرار الحجز لاغياً بالنسبة للتصرفات السابقة عليه

(راجع الحكم رقم ٧٢ المنشور بهذا المدد (راجع كذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ منشوراً بالمجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة سنة ١٥ صحيفة ثمرة ٢٥٦ وبمجلة التشريع والقضاء المختلطة سنة ١٢ صحيفة ١٦١ ووراد ملخصه بمجموعة لائنز جزء ٢ صحيفة ٢٦٦ ويهرست العشر سنوات الثانية صحيفة ١٧٥ فقرة ١٨٤٦)

قال المرحوم فتحي باشا زغلول تعليقاً على

«ومتى تمت الاجراءات يصدر المجلس القرار

«ويترب على قرارات المجلس الحسبي القاضية بالحجز أو باستنرا الوصاية بطلان كل عمل يشره المحجور عليه من يوم صدور القرار الخاص به »

(راجع شرح القانون المدني للمرحوم فتحي باشا زغلول صحيفة ٣٤)

وظاهر انه لم يكن غرض القرار الوزاري بالنشر مخالفة احكام الشرع وانما قضى به استحصاناً لا وجوباً تطبيقاً لهذه الاحكام نفسها

كذلك لم يكن الغرض من النشر حماية مصالح المتعاقدين مع المحجور عليه وانما حماية الاخير نفسه بتحذير الناس من معاملته وللإعلان عن نيته قانوناً بدليل أن الشارع لو اراد حماية المتعاقدين مع المحجور عليه لنص صراحة على صحة التصرفات الصادرة منه قبل النشر ولقرر بوجوب تسجيل قرارات الحجز في سجلات عمومية يمكن أن يطلع عليها جمهور الناس ولكلف المجالس الحسبية باجراء النشر بنفسها وفي مياد معين

لوانا اخذنا بعكس هذا الرأي كانت
النتيجة غريبة جداً
نحن نعلم ان الانسان بمجرد رفع دعوى
الحجر عليه واذا ما توقع الحكم عليه فيها يسارع
الى التصرف في املاكه كما تصرفا صحيحا بمعنى
انه يقبض ثمنها وان كان بخس لا يضره لاسرافه
واما تصرفا صوريا ليجعل منه مورداً للتوسعة
على نفسه من ريعه وفي الحالتين يصعب ابطال
تصرفه - فاذا سلمنا ايضا بصحة تصرفاته الواقعة
في المدة بين قرار الحجر والنشر - خصوصاً وان
القرار الوزاري لم يحدد ميعاداً للنشر - لاتسع
امام المحجور عليه المجال للخراب العاجل
ويدهى انه لا يمكن ان يكون ذلك غرض
الشارع لانه لا يعقل ان قانوناً وضع لحماية القاصر
ومن في حكمه ينقلب الى عكس الغرض
للموضوع له

سارت محكمة الاستئناف المختلطة - في
حكمها السابق ذكره - على هذا المبدأ ولسكنها
اصدرت حكمتين آخريين احدهما في ١٨ مايو
سنة ١٨٩٩ والثاني في ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ اما

الاول - وهو للنشور ملخصه بفهرست العشر
سنوات جزء ثان صحيفة ١٧٤ فقرة ١٨٤ - فلا
يمس هذا المبدأ الاعرض لانه قضى بصحة الورقة
المعلقة للقيم المعزول بعد عزله وقبل النشر عن
خلفه بالجريدة الرسمية . واما الحكم الثاني فقد
ورد ذكره بمجليات حكم صادر من محكمة مصر
الابتدائية المختلطة ولم نشر بصورته للتعليق عليه
ولقد سارت المحاكم الفرنسية على هذا
المبدأ ايضا ولا احكام هذه المحاكم اهمية خاصة
في هذا الموضوع لان المادة ٥٠٢ من القانون
الفرنساوي تنطبق على احكام المادة ٤٨٩ من
كتاب الاحوال الشخصية ولان نص المادة ١٩
من القرار الوزاري يتفق كذلك مع نص المادة
٥٠١ من القانون الفرنسي - كذلك قد اجمعت
كلمة العلماء الفرنسيين عليه على هذا المبدأ ايضا
(راجع بلا نيول جزء اول صحيفة ٨٣٣ فقرة
٢٦١٢ - ديبلومب جزء ٨ فقرة ٥٥٠ - اوبري
ورو (طبعة خامسة) جزء اول صحيفة ٨٠٠ فقرة
١٢٥ نوتة ٢٧ - لوران جزء ٥ فقرة ٢٧٤ راجع
كذلك الاحكام الواردة بالمؤلفات المذكورة)

المحكمة

٦٩

الحكم النهائي في جنائية

وقواعد سقوط الحق

محكمة النقض والايام ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم:

إذا حكم على شخص غيابياً بقوة في جنائية ثم قبض عليه وأعيدت الاجراءات ضده فلا يطبق عليه قواعد سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية . وأما قواعد سقوط العقوبة بدليل صريح نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة النقض والايام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

الغزة مصطفى فتحي نيك

وبحضور حضرات اصحاب العزة مستر

كلايكوت وابو بكر يحيى بيك واحمد زكى ابو

السعوديوك ومتولى غنيم بك المستشارين وسليمان

عزت بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت

المعداوى افندى نائب المحكمة

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٩٨٠ سنة

١٩١٩ - ١٩٢٠ المقيدة بجدول المحكمة نمرة

١٩٨٧ سنة ٣٧ قضائية

ضد

خليل شنوده عمرة ٣٠ سنة وصناعته صاين

مولود ومقيم ببني سويف

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه

هو وآخرين في اكتوبر سنة ١٩٠٥ بسوق قوص

سرغوا عشرة جنينات من قاربوس ملطى

حالة كونه ثداً اذ سبق الحكم عليه بالحبس

مدة سنة في ٢٨ رمضان سنة ١٢٢٣ بسرقة وحالة

كون احدهم نجيب بشاى عائداً . وطلبت من حضرة

قاضي الاحالة بمحكمة قنا الاهلية احالة المتهم

المذكور على محكمة الجنائيات لحاكمته بمقتضى

المواد (٢٧٤ و ٤٨) فقرة ثانية و ٤٩ عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر

بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠ باحالة المتهم المذكور على

محكمة الجنائيات لحاكمته بالبراد (٢٨٤ و ٤٨ فقرة

ثانية و ٤٩ و ٥٠ عقوبات)

المدة في محله اذا لم ترفع الدعوى العمومية ولم يصدر بشأنها حكم اما اذا صدر حكم وكان غيباً فلا يعمل بمضى المدة بسقوط الدعوى العمومية حيث يحل محلها مضي المدة بسقوط العقوبة ويتبدى مضي المدة هذه من تاريخ صدور الحكم الغيابي والمادة (٢٢٤) بتحقيق جنابات صريحة في ذلك حيث نص به انه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة يظل حتماً المحكوم المستأنف صدوره الخ.. وحيث أنه بناء على ذلك يكون طلب النقض في محله ويتعين قبوله

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام واناء الحكم المطعون فيه واعادة القضية لمحكمة جنابات قنا للحكم فيها مجدداً من دائرة اخرى غير التي حكمت فيها اولا

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ١٢ محرم سنة ١٣٣٩ هجرية

٧٠

اعادة الاجراءات ضد المحكوم عليه غيباً

حكم محكمة الجنابات بان الواقعة جنحة

محكمة النقض والابرام ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم:

رفعت الدعوى العمومية على جملة اشخاص امام

ومحكمة جنابات قنا حكمت بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادة (٥٠) من قانون تشكيل محاكم الجنابات حضوراً بسقوط الدعوى العمومية وبرائة المتهم مرتكنة على انه صدر عليه الحكم الغيابي بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٠٦ من محكمة جنابات قنا ومن هذا التاريخ حتى يوم ١٦ يناير سنة ١٩١٩ تاريخ القبض عليه كانت مضت اكثر من عشر سنوات وبذلك تكون الدعوى سقطت بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ قرر حضرة صاحب العزة ابراهيم فهمي بك رئيس نيابة قنا الطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب طعنه في التاريخ المذكور

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً

من حيث أن طلب النقض صحيح شكلاً وحيث أن خليل شنوده كان حكم عليه غيباً بالاشغال الشاقة لمدة سنتين في جايه سرقه يعود من محكمة الجنابات بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٠٦ وقد ظل هارباً الى أن قبض عليه في ١٦ يناير سنة ١٩١٩ فاعتبرت الاجراءات وقدم لمحكمة الجنابات وهذه حكمت بسقوط الدعوى العمومية لمضي عشر سنوات وحيث أن سقوط الدعوى العمومية بمضى

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٢٤٦
سنة ١٩-٢٠ المقيدة بمجلد المحكمة نمرة ١٩٨٨
سنة ٣٧ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور
وآخرين معه لأنهم في يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٨
الموافق ٢٨ صفر سنة ١٣٣٧ بأراضي الحلة سرقوا
محصول فلن ادره من الأمير عبد الله بطريق
الأكراه وطلبت من حضرة قاضي الأحالة
بمحكمة قنا الأهلية إحالة المتهم المذكور على
محكمة جنائيات قنا لمحاكمته بالمادة - ٢٧١
عقوبات. وحضرة قاضي الأحالة المشار اليه قرر
بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ بإحالة المتهم المذكور
على محكمة قنا لمحاكمته بالمادة المذكورة

ومحكمة جنائيات قنا حكمت بتاريخ ٢٥
فبراير سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادة - ٢٧٤ - هـ غيائياً
بحبس المتهم شهر أو نصفاً مع الشغل. وبعد هذا
الحكم ضبط المتهم مقدمته النيابة لحضرة قاضي
الأحالة عملاً بالمادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنائيات
المعدلة بالأمر الصادر نمرة ٢ سنة ١٩١٤

وحضرة قاضي الأحالة بمحكمة قنا قرر
بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٢٠ بأن لا موجب لإعادة
الاجراءات لمحاكمة المتهم وإعادة الأوراق لقم
النائب العمومي لأجراء شؤونها في تنفيذ ذلك
الحكم

محكمة الجنائيات بتهمة سرقة باكره قضت المحكمة
غيائياً بالنسبة لا حدهم وحضورياً بالنسبة للباقيين
باعتبار الواقعة جنحة طبقاً لنص المادة ٢٧٤ ققرة
٥ عقوبات

قبض بعد ذلك على المتهم النائب فرأت النيابة
وجوب إعادة الاجراءات ضده فقدمته لقاضي الأحالة
عملاً بالمادة ٢٧٤ لتحقيق الجنائيات فقرر قاضي الأحالة
بأن لا وجه لإعادة الاجراءات لان الواقعة جنحة

طغنت النيابة العمومية في هذا القرار بطريق
النقض فقضت المحكمة بقبول النقض وإعادة القضية
لقاضي الأحالة لتقرير احالتها على محكمة الجنائيات
طبقاً لنص المادة ٢٧٤ - تحقيق الجنائيات المعدلة بالامر
العالي رقم ٧ سنة ١٩١٤

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد صالح باشا وبحضور حضرات اصحاب
العرزة مصطفى فتحي بك وابوبكر محي بك وصالح
حتى بك واحمد عرفان بك المستشارين وسليمان
عزت بك رئيس نيابة الاستئناف ويوسف صدقي
افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قرار حضرة قاضي
الاحالة بمحكمة قنا

ضد

سيد علي عامر همام عمره ٢٠ سنة صناعته
فلاح مقيم بالحلة

وحيث أن كثيراً من الشراح نصوا على ضرورة تطبيق المادة السابقة الذكر ولو حكمت محكمة الجنايات غيائياً باعتبار الحادثة جنحة وحيث لذلك يتعين الناء قرار قاضي الحالة واعدة القضية اليه لاحتياها على محكمة الجنايات عملاً بنص المادة سابقة الذكر

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض شكلاً وموضوعاً بالناء قرار قاضي الحالة واعدة القضية اليه ليقرر احتياها على محكمة الجنايات هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ الموافق ١٦ الحجة سنة ١٣٣٨ هجرية

٧١

الالباس - تعدد الطلبات وتعدد الاسباب

محكمة استئناف مصر ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

ملخص الحكم:

رفضت الدعوى بطلب بطلان سند دين لاسباب ثلاثة - الربا الفاحش وفوات السبب والاكراه - قضت المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى ولكنها لم تقبل الا في احد هذه الاسباب الثلاثة

رفض التمس عن هذا الحكم ققضت المحكمة برفضه لان الطلب في الدعوى واحد - وهو بطلان سند الدين - ولو تعددت الاسباب. وقررت المحكمة في حكمها ان المدين حق رفع دعوى جديدة يبطلان السند للاسباب التي لم تنظرها المحكمة الاستئنافية

وبتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢٠ قرر حضرة صاحب السعادة محمد توفيق رفعت باشا النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية بالطن في هذا القرار بطريق النقض والأبرام وقدم تقريراً بأسباب طعنه في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠

المحكمة

بعد سماع اقوال وطلبات النيابة العمومية والأطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً حيث أن التقرير بالنقض تقدم في ميعاده القانوني وكذلك اسبابه

وحيث أن الاعتبارات التي ابدأها حضرة قاضي الحالة وان كانت جديرة بالعناية ومحكمة الموضوع عند نظر الدعوى لا يفوتها تحقيق العدالة بالنسبة للمتهم الذي سبق الحكم على زملائه حضوراً باعتبار الحادثة جنحة (المادة ٢٢٤) من قانون تحقيق الجنايات المعدلة بالأمر العالي نمرة ٧ سنة ١٩١٤ صريحة في انه اذا ضبط المحكوم عليه غيائياً قبل اقضاء مدة العقوبة يبطل الحكم الصادر في غيبته حتماً واذ لم يسبق حضوره أمام قاضي الاحالة تسير النيابة في القضية كأنها لم تقدمها اليه من قبل والا فتقدمها لمحكمة الجنايات

وحيث أن القضية تهدمت أولاً باعتبار واقعتها جنائية لاجنحة مرتبطة بجناية تصح المعارضة في الحكم الصادر فيها أو قبوله

سنة وهذا يحوله الى المدعى عليه وهذا الاخير يرفع به دعوى على الاثنين ثم يحضر المدعى الاول امام المحكمة عن نفسه وعن زوجته ويقرر بانه اتفق على ان يدفع المبلغ هو وزوجته الى المدعى الاول على قسطين سنويين مع الفوائد، وقد حصل ذلك فعلا وتقرر هذا الاتفاق امام محكمة اسكندرية الاهلية بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٠٧ وهى سمته صلحا خطأ منها مع أن المدعى عليه لم يدفع الى المدعى في مقابل السند المار ذكره سوى اربعة الالف وستمائة جنيه يمضيا نقدا والغالب بموجب محاولات وخلافها والباقي جميعه ربا فاحش

وبما ان التمهيد بما زاد عن المبلغ المذكور باطل لانه عبارة عن ربا فاحش ولانه لا سبب له والمدعى عليه لم يتحصل عليه الا بطريقة الاكراه الادبي لاحتياج المدعين - لذلك طلب الحكم بطلان السند والحضر المسمى صلحا المذكورين بعريضة الدعوى ويبراه ذمة المدعيين من مبلغ الخمسة والعشرين الف جنيه وملحقاته الواردة بهما ما عدا مبلغ اربعة الآلف وستماية جنيه يعترف به المدعيان والزام المدعى عليه بجميع المصاريف واتابع المحاماة مع حفظ جميع الحقوق الاخرى

وبعد المرافعة في هذه الدعوى حكمت محكمة مصر المشار اليها بتاريخ

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية الدائرة المدنية والتجارية المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات جناب مستر كالواي ومستر كلايكوت مستشارين ومحمد عبد السلام افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتى في الالتماس المفيد بالجدول العمومي بنمرة ٥٤١ سنة ٣٦ قضائية

المرفوع من اسكندر بك شديد والسند ليس شديد - ملتصين
صند

سعادة اسماعيل باشا عاصم - ملتصين صنده
الوقائع

رفع الالتمسان دعوى مدنية لدى محكمة مصر الابتدائية الاهلية صند الالتمسان صنده بعريضة مؤرخة ١٦ يونيه سنة ١٩١٤ مقيمة بجدولها مرة ١٣٤٨ سنة ١٩١٤ جاء فيها ان المدعى عليه انتهز فرصة ضعف واحتياج المدعى الاول الى النقود فحسن له ان يقرضه مبلغا من المال ليسد به حاجته مقابل فائدة فاحشة يجنيها فاتفقا على ان المدعى الاول يستكتب زوجته المدنية الثانية سنداً لامره بمبلغ خمسة وعشرين الف جنيه جعل تاريخه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ليعاد

وطلبا للأسباب المينة بها الحكم بقبول هذا الالتماس شكلا وموضوعا وتحديد جلسة المرافعة في اصل الدعوى مجددا مع الزام الملتمس ضده بالمصاريف واتعاب المحاماة وحفظ جميع الحقوق الاخرى

وقد تمجد للمرافعة في هذا الالتماس اخيرا جلسة اليوم (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠) وفيها طلب حضرات المحامين عن الملتسمين) الحكم بطلباتهما المينة بصحيفة الالتماس. وطلب حضرة المحامي عن الملتمس ضده رفض الالتماس . وذلك للأسباب التي ابداه كل منهم ودونت بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق الدعوى والمداولة قانونا حيث ان الالتماس مبنى اولا على انه لم يحكم الا في طلب واحد من عدة طلبات وثانيا على استعمال غش من الخصم

وحيث ان موضوع الدعوى هو نزاع في سند بدين طلب بطلان السند لعدة اسباب وحيث ان الواقع في هذه القضية انه لا يوجد الا طلب واحد وهو رفض الدعوى ببطالان السند ولكن وجدت اسباب متعددة للبطلان وحيث ان اغفال المحكمة لسبب من اسباب البطلان ليس من اوجه الالتماس ما دام الطلب واحداً ولكن يجوز للخصم بطبيعة الحال

١٤ مارس سنة ١٩١٧ حضوريا برفض دعوى المدعين والزامهما بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش اتعاب محاماه للدعى عليه

فاستأنف اسكندر بيك شديد والست اليس شديد زوجته بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩١٧ الحكم المذكور وطلبيا للأسباب المينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف شكلا والفاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه واعادة الدعوى الي محكمة اول درجه للمرافعة والفصل في موضوعها واحتياطيا سماع المرافعة في الموضوع امام هذه المحكمة والحكم ببطالان الكمبيالة ومحضر الصلح السابق ذكرهما وببراءة ذمة المستأنفين من مبلغ الخمسة وعشرين الف جنيه وملحقاته الواردة به ماعدا مبلغ اربعة الاف وستماية جنيه معترف به منهما والزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه

وبعد المرافعة في هذا الاستئناف حكمت محكمة الاستئناف هذه بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩١٨ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمت المستأنفين بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش اتعاب محاماة ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات فرفع الملتسمان هذا الالتماس بمرضىة مؤرخة ٥ مارس سنة ١٩١٩ عن الحكم المذكور

باسم صاحب العظمة حسين كامل

سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية المشكلة علنا تحت

رئاسة - بمرة صاحب السعادة حسن جلال

باشا وبحضور حضرات اصحاب العزة محمد صدقي

بلشومسيو سودان مستشارين واحمد هدي افندي

كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي في الاستئناف

المقيد بالجدول العمومي بمرة ١٠٧ سنة ٣٣

قضائية المرفوع من الحاج حسن عليه الصغير المقيم

بالاسكندرية ضد المعلم عبد الله عيد للطلب

بصفته قيمياً شرعياً على احمد ابراهيم منصور

من الاسكندرية أيضاً

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على

القضية والمداولة

حيث أن عبد الله عيد اللطيف ادعى أن

احمد ابراهيم منصور حاجر على مجلس حسي

الاسكندرية في ٢٠ يوليو سنة ١٩١٤ للسفهان

المحجور عليه باع للحاج حسن الصغير الجاني في

٢٩ يوليو سنة ٩١٤ منزلاً كائناً بالاسكندرية

مبيناً حدوده وموقعه بورقة افتتاح هذه الدعوى

وانه (أى عبد الله عيد اللطيف) بعد أن تعين

في ١٣ سبتمبر سنة ٩١٤ قيمياً على المحجور عليه

رفع في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ هذه الدعوى على الحاج

ان يرفع دعوى على حديثها من جديد بطلب

البطلان اذا كان مبنياً على سبب قانوني منفصل

عن الاسباب الأخرى التي تبحث فيها المحكمة

ولم تناقشه ولم تبحث معه في الاسباب التي تبني

حكمها عليها واذا فالسبب الاول للاتماس في

غير محله

وحيث ان السبب الثاني وهو النش فلم

يتبين للمحكمة وقوع غش فان الدفاع في الدعوى

كان دائراً على ان الدين حقيقي . واذا فالاتماس

غير مقبول ويتمين رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاتماس شكلاً

ورفضه موضوعاً واؤتمت رافعه بالمصاريف

وغرامة ٤٠٠ قرش و ٤٠٠ قرش اتعاب عمادة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها

المنعقدة في يوم الاربعاء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

الموافق ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٩

٧٢

الحجر - اعلان قراره

محكمة استئناف مصر في ١٢ يولييه سنة ٩١٦

ملخص الحكم:

قرار الحجر حجة على التغير من وقت صدوره

وليس من تاريخ النشر عنه في الجريدة الرسمية

حسن الصغير امام محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية نمرة ١٣٧ سنة ١٩١٥ وطلب الحكم بالفناء بيع المنزل المذكور ومحو التسجيلات التي توقعت مع الزام المدعى عليه بتسليمه اليه والزامه بالمصاريف وحفظ الحق في التحويلات وحيث ان محكمة الاسكندرية المذكورة حكمت في ١٥ سبتمبر سنة ٩١٥ حضوريا ببطان البيع الصادر من احمد ابراهيم منصور للمدعى عليه بتاريخ اول اغسطس سنة ١٩١٤ ومحو التسجيلات التي ترتبت على العقد المذكور ورفع يده عن المنزل موضع النزاع وتسليمه للمدعى بصفته المتقدمة مع الزام المدعى عليه بالمصاريف ومبلغ مئتي قرش اتمام محاماة ورفضت ماغاير ذلك من الطلبات

الذين يرتكن عليها المستأنف وهو ان هذا البيع فيه منفعة للمجور عليه . ومتى كان الحال كذلك كان العقد جائزا اياه القيم ام لا ، هو في غير محله . لان ما يكون جائزا من تصرفات المجور عليه لسفه ولو لم يحجزه القيم انما هو التصرف الذي تكون منفعة للمجور عليه خالصة (٤٨٩ و ٤٨٥ من كتاب الاحوال الشخصية) اما عقود المعاوضات كالبيع فليست من هذا القبيل لانها تدور بين النفع والضرر على ان المادة ١٣١ من القانون المدني نصت على بطلان العقد لمجرد عدم الاهلية ولو لم يكن هناك ضرر . اما المادة ٣٢٦ من القانون المدني فهي الخاصة بالقاصر بنصها الصريح فلا حاجة للبحث في مسألة تكميل الثمن

وحيث انه بالنسبة الى السبب الثاني وهو عدم نشر الحكم القاضي بالحجز على احمد ابراهيم منصور بالجريدة الرسمية قبل البيع فليس في نصوص الاحوال الشخصية ولا في قوانين المجالس الحسبية ما يقضى بالنشر والا كان قرار الحجز كأنه لم يكن : (اولا) لان المادة ٤٨٩ من كتاب الاحوال الشخصية اعتبرت في جواز تصرفات المجور عليه لسفه وعدم جوازها تاريخ صدور قرار الحجز وما جاء في بعض الكتب الفقهية من تشهير قرار الحجز واعلانه نص فيها على أن ذلك من الامور المستحسنة لا

وحيث ان الحاج حسن محمد الصغير استأنف هذا الحكم في ٢٣ نوفمبر سنة ٩١٥ وطلب الفناء ورفض الدعوى والزام المستأنف عليه بصفته السابقة بالمصاريف واتعاب المحاماة من الدرجتين وحيث انه بجملسة ٥ يونيو سنة ٩١٦ حضر المستأنف شخصيا وحضر معه محام صمم على هذا الطلبات ، اما المستأنف عليه فانه وان لم يحضر في هذه الجلسة لكنه سبق حضور المحامى عنه في الجلسة السابقة

وحيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث ان السبب الاول من السببين

من التي تلزم لصحة الحجر (ثانيا) لان المادة ١٩ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ على التسليم باعتبارها كجزء من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ لاتفيد مطلقا ان نتيجة قرار الحجر معلقة على نشر القرار بالجريدة الرسمية خصوصا وان المادة المذكورة لم تعين مياعدا يجب على القيم او غيره ان ينشر القرار فيه . فلقيم ان ينشره في اى وقت واذا جاز للقيم ان يتأخر في النشر كما يريد يستحيل ان يكون ذلك التأخير موجبا لعدم اعتبار قرار الحجر وجواز تصرفات المحجور عليه بعد الحجر لاسيما وان السرعة مطلوبة طالبا مؤكدا في كل هذه المسائل كما هو ظاهر من نصوص مواد امر ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وعلى هذا يكون الامر بالنشر المدون بالمادة ١٩ من القرار الوزاري انما هو من باب الاستحسان كما هو كذلك في اصول الاحوال الشخصية وتكون العبرة في جواز تصرف المحجور عليه للسفه وعدم جوازه بصور قرار الحجر لا بنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وحيث انه لا محل هنا لتطبيق اصول الاعلان المتعلقة بانتقال الحقوق (٦١١ مدني) ولا المتعلقة بنشر القوانين (المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) للاختلاف البين بين هذا وبين ما هنا

وحيث انه ينتج مما تقدم ان بيع احمد ابراهيم منصور المحجور عليه للسفه بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩١٤ للنزل المذكور في ١٩ منه يكون باطلا لصدوره بعد قرار الحجر ولو لم ينشر القرار وحيث ان كشف المشتري في دفاتر التسجيلات عن رهن المنزل او بيعه لا يكفي لصحة لصحة البيع لان هذه الدفاتر وان اشتملت بالنسبة الى بعض العقارات على بعض بيانات مالية لها فائدة في التعاقد لسكنها لم توضع للتعريف عن اهلية المتعاملين الشخصية ولا اهليتهم المالية وتوفر الاهليتين وقت العقد لا بد منه لصحة العقد (المواد ١٢٨ و ٢٤٦ و ٢٤٧ من القانون المدني) وحيث انه اذا كان المستأنف سليم النية ونشأ له ضرر عن هذا البيع الذي حكم بطلانه لعدم اهلية البائع فله الرجوع بالتعويضات على من كان السبب اذا كان هناك متسبب والا فهو المهمل في استيفائه الشروط اللازمة لصحة البيع . اما كيفية البحث عن هذه الشروط فهذا متروك امره لمن يريد التعاقد نفسه

وحيث انه يجب حيثئذ تأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف

٧٣

حق الشرب

واختصاص القضاء والادارة

. محكمة استئناف مصرف ٧ ديسمبر سنة ٩٢٠
ملخص الحكم :

بصدور لائحة الترع والجسور أصبحت دعاوى
الشرب من اختصاص جهة الادارة فلا يجوز للمحاكم
الاهلية التعرض لقرار الذي يصدر من وزارة
الاشغال في مسائل الري

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة محمد عزب باشا ومحمود حضرات مستر

كرشو وصالح حق بك مستشارين ومبروك

فهمي افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي نمرة

٢١٤ سنة ٣٦ قضائية

المرفوع من حضرة صاحب السعادة امين

باشا غالى

ضد

كامل افندي حنين عن نفسه وبصفته

وكيلا عن والدته الست رومه زوجة المرحوم

حنين افندي نخله ثم اسكندر بك نسيم

والدكتور امين افندي نسيم اللذين لم يحضرا

بالجلسة أو من ينوب عنها

الوقائع

رفع المستأنف عليه الأول بصفته المذكورة

هذه الدعوى لمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

ضد باقى المستأنف عليهم بمرضىة مؤرخة ٣١٠٢٧

. يوليو و٧٣ اغسطس سنة ٩١٨ جاء فيها انه كان

يملك هو والمستأنف عليهما الاخيرين وورثة

آخرون حل محلهم هو والمستأنف عليه الآخر

اطيانا كاتبة بناحية اكياد بمحوض السعدة وبرك

عبادة اقسموها بموجب عند قسمه مؤرخ ٢٣

ديسمبر سنة ٩١٠ وكان يوجد بها ثلاثة خلجان

احدها يدعى بالخليج الكبير العموي والثاني

بالخليج الشرق والثالث بالخليج الغربى وهذه

الخلجان تأخذ مياهها رأساً من ترعة السعدية

وقد نص في عقد القسمة في البند الخامس منه

بان رى اطيان المدعى « الموصوف في عقد

القسمة في البند الخامس بالطرف الأول ورثة

المرحوم حنين بك نخله « المجاورة للمستأنف

عليهما الاخيرين « الموصوفان في عقد القسمة

بالطرف الثاني ورثة المرحوم فلتنأوس نخله «

من الجهة الشرقية يكون من الخليج الشرق

الكل بنصيب الطرف الثاني بالجهة الشرقية

وان جميع هذه الحقوق تستمر ولو انتقلت الملكية

للغير . ثم اشترى سعادة امين باشا غالى نصيب

اسكندر بك نسيم وتشارك فيه مع الدكتور

امين افندى نسيم بموجب عقد مؤرخ ٣٠ والجسور . وطلب الحاضر عن المدعى رفض ديسمبر سنة ٩١١ اشترط فيه على نفسه احترام عقد القسمة المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ٩١٥ الحاصل بين المدعى والمدعى عليهما الاول والثاني من جهة استمرار الخلقان وطرق الرى وخلافه وقد تجارى سعادة امين باشا غالى على ردم جزء من

الخليج الشرقى ومنع توصيل المياه من هذا الخليج لاطيان المدعى الكائنة بالجهة الشرقية واخذينازع فى احقيقته للرى من هذا الخليج ونشأ عن ذلك بوار ارضه

وبما ان المدعى عليهما الاول والثانى مسئولان ايضا فى المحافظة على تنفيذ عقد القسمة وضمانان لكل ضرر يحصل من سعادة المدعى

عليه الثالث بصفته متلقيا الحق عنهما

لذلك طلب الحكم بتثبيت حق المدعى فى الرى من الخليج الشرقى المبين بالدريضة ومنع منازعة سعادة المدعى عليه الثالث له فيه والزامهم جميعا باعادته الى حالته الاصلية وفى حالة تأخرهم عن اعادته فالمدعى يعيده بمصاريف على حسابهم مع الزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ الموقت بدون كفالة

وبجلسة المرافعة دفع الحاضر عن سعادة

المدعى عليه الثالث بعدم الاختصاص لان مرجع الفصل فى مثل هذه المنازعات للجنة مخالفة للترع والجسور وارتنكن على المادة ١٢ من لائحة الترع

هذا الدفع وارتنكن على قانون التحضير وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ٩١٨ حكمت محكمة الرقازيق المذكورة حضوريا برفض الدفع الفرعى المقدم من المدعى عليه الثالث واختصاص المحكمة بنظر الدعوى

فلستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ١٣ يناير سنة ٩١٩ وطلب للاسباب الواردة بصحيفة استئناف الحكم بقبوله شكلا وفى الموضوع بالناء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى مع الزام المستأنف عليه الاول بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة المحددة أخيراً لنظر هذا الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنف الحكم بالطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف وطلب الحاضر مع المستأنف عليه الاول الحكم بتأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التى ذكرها كل منهما ودونت بحضور الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا وحيث ان هذه الدعوى كانت فى الاصل من اختصاص المحاكم الاهلية عملاً بالمادة ٣٣

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بإلغاء الحكم للاستئناف وبعدم اختصاص المحاكم الاهلية واؤتمت المستأنف عليهم بمصاريف أول وثاني درجة وبمبلغ ٥٠٠ قرش صاغ انساب محاماه هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ٩٢٠ الموافق ٢٦ ربيع أول سنة ١٣٣٩

٧٤

حق الشرب

واختصاص القضاء والادارة

محكمة بنى سوف في ٢ سبتمبر سنة ٩٢٠

ملخص الحكم:

لا تتمتع لائحة الترع والجسور اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعاوى الشرب لأن اللائحة المذكورة لم تنص على إلغاء المادة ٣٢ من القانون المدني راجع بهذا المعنى حكم محكمة قنا الابتدائية الاهلية في ١٣ مايو سنة ١٩١٣ وارد بالجموعة الرسمية سنة ١٤ عدد ١٣٥ راجع بمكس ذلك حكم محكمة الاستئناف الاهلية المنفوس في هذا العدد تحت رقم ٧٣ باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة بنى سوف الاهلية بالجلسة العلنية للمنعقدة بمرأى المحكمة بهيئة مدنية استئنافية في يوم الثلاثاء ١٤ الحجة سنة ١٣٣٨ و٧ سبتمبر سنة ٩٢٠ تحت رئاسة

مدني الا أنها أصبحت الآن فيما يخص بحق الشرب من اختصاص الادارة بصدور لائحة الترع والجسور المؤرخة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ وحيث انه متى كان لوزارة الاشغال حق انشاء حق الشرب كما قررت المحكمة الابتدائية في حكمها المستأنف فلها حق المحافظة عليه ببد انشائه كإلها حق تعديله أو إلغائه عند الضرورة والا لو كان لها الحق الاول فقط دون الثاني لكاف لائحة الترع والجسور حبراً على ورق وحيث ان المادة ١٣ من اللائحة المذكورة جعلت الفصل في ذلك من اختصاص مفتشى الري وينت المادة ١٩ الاجراءات التي يجب ان تستوفى لاعلان طرفي الخصوم وسماع أقوالهم قبل الفصل في دعوائهم بمعرفة الادارة وحيث ان هذه المسألة رفعت بمعرفة المستأنف الى مفتش الري وقد فصل فيها وصدر قرار بذلك مؤرخ في ابريل سنة ٩١٦ بإبطال الثلاث فتحات « المتنازع على احداها » موضوع النزاع الآن واستعيصت بفتحة واحدة وتنفذ فعلاً هذا القرار وحيث ان المادة ١٣ صريحة وتنص بإعطاء الادارة حق انشاء شرب الماء وما يتبع ذلك من هذا الحق كما سبق بيانه وعليه يجب الحكم بعدم الاختصاص

حضرة عبد الوهاب فهمي افندى القاضى وحضور
حضرتى محمد عثمان الفندى افندى وحسن
مصطفى افندى القاضيين وحضور على كامل
افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى

في قضية الاستئناف المرفوع من مصرى
ابراهيم على الاحول نمرة ١٣٩ سنة ١٩٢٠
ضد

يوسف افندى خليل مستأنف عليه

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى امام
محكمة بنى سوف الجزئية ضد المستأنف طلب
فيها الحكم بالزام المستأنف بأن يوجد مجرة
في أرضه تأخذ من فروع ثمره نمرة ٧ لرى اطيانه
وتقدير التعويض المقابل لذلك. وبعد أن تداولت
القضية بالجلسات حكمت المحكمة الجزئية بتعيين
خير وقدم تقريره. ونظرا لما ورد في التقرير
فررت المحكمة الجزئية انتقالها لحل النزاع
مصحوبة بالخبير السابق وفلا قد انتقلت وبعد
ذلك حكمت بتاريخ اول ديسمبر سنة ٩١٩
بأحقية المستأنف عليه لان يأخذ من المستأنف
مجرى للمياه وهو المبين بالرسم المقدم من الخبير
في نظير مبلغ ٤ ج و ١٥٤ م يدفعها المستأنف
عليه للمستأنف والزمته هذا الاخير بالمصاريف
والاتناب
وبتاريخ اول يناير سنة ١٩٢٠ استأنف

المستأنف هذا الحكم وطلب باعلان استئنافه
الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف
عليه والزامه بالمصاريف عن الدرجتين واحتياطيا
تعيين خير اخر وانتقال المحكمة لمعاينة اطيان
المستأنف والمستأنف عليه وهل يمكن للمستأنف
عليه ان يروى اطيانه البالغ قدرها ٣ ف من
اطيانه البالغ قدرها ١٠ ف ام لا وبدون ان يحصل
ضرر وهل اذا نشأت المسقة المحكوم بها في
وسط اطيان المستأنف يحصل ضرر كبير ام لا
وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ اصدرت
هذه المحكمة حكما حضوريا قضى بقبول
الاستئناف شكلا وموضوعا بنذب خير وأحد
حضرات القضاة للانتقال لحل النزاع للمعاينة
ومعرفة ما اذا كان يوجد طريق اخر اقرب
للى من الطريق الذى يطلب مرور المسقة فيه
وقدم الانتقال وقدم الخبير تقريره وبجلسة
المرافعة الاخيرة الحاضر عن المستأنف طلب
الحكم بعدم جواز نظر الدعوى وفي الموضوع
برفضها ومن باب الاحتياط انتقال المحكمة
مصحوبة بخبير مهندس لما بينه بمحضر الجلسة
والوكيل عن المستأنف عليه طلب في
موضوع الدعوى الحكم بالتأييد ورفض كل
الدفعات للاسباب التى ذكرها بالمرافعة . -

الحكمة

هذه اللائحة لان المقصود انما هو الناء ما يخالف

نصوص الأمر العالي المشار اليه من الاوامر السابقة

عليه الصادرة بهذا الشأن ولا يمكن أن يؤدي

الى الغاء مادة في القانون المدنى لم يتعرض لها

الأمر المشار اليه ولم تتعارض مع نصوصه

وحيث أن الرأى الممول به في هذا الصدد

أن لائحة الترع والجسور لم تسلب المحاكم حق

النظر فيما ينشأ من المنازعات بسبب المادة ٣٣

للمذكورة

وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم جواز

نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من مصالحة

الرى في غير محله وتبين رفضه

عن الموضوع

حيث أن الحكم المستأنف في محله لا يبايه

التي تأخذ بها هذه المحكمة خصوصاً لما تبين من

تقرير ومحضر اعمال الخبير الذى تبين من هذه

المحكمة ومن محضر الانتقال الرقم ٢٩ مايو

سنة ١٩٢٠ فيتمتعين تأييده مع ملاحظة التعديل

الوارد بتقرير الخبير الاستئنافي الرقم ٢٧

يوليو سنة ١٩٢٠ وجعل سير المر على خط

مستقيم حسب الاتجاه والابعاد الواردة بهذا

التقرير والرسم المرفق به حسب الرمز A E F

وجعل التمويض المعتبر ثمتاً لهذا المر ٣٠ جنيفاً

مصرياً

فلهذه الاسباب

بغذ سمع المرافعة والاطلاع على الاوراق

والدواولة قانوناً

حيث ان الاستئناف سبق قبوله شكلاً

وحيث أن الحاضر عن المستأنف رفع الدعوى

بعدم جواز نظرها وفي الموضوع برفضها ومن

باب الاحتياط انتقال المحكمة مضخوة بخير

مهندس للأسباب التي ابدأها ودوت بمحضر

الجلسة

وحيث أن المستأنف عليه طلب في الموضوع

التأييد ورفض كل الدفوع للأسباب التي ذكرها

في مرافعته عن الدفع الفرعى الخاص بعدم جواز

سماع الدعوى

وحيث أن نص المادة ٣٣ من القانون المدنى

ورد بطريقة عامة تشمل حقوق مرور المياه لرى

الأراضى التي لا يسيل لربها بطريقة اخرى

وحيث أن لائحة الترع والجسور انما رسمت

طريقة للحصول طالب حق الشرب على المروى

الذى يريد طبناً لاصول الهندسة المختصة بالرى

والشكاوى المتعلقة به بما انتهى الى أولى من غيرها

في توزيع المياه بين المستحقين

وحيث أن هذه اللائحة لم تنص لاصراحة

ولا ضمناً على الغناء مفعول المادة ٣٣ مدنى ولا

تأخذ المحكمة بما ذهب اليه الحاضر عن المستأنف

في تفسيره المادة ٤٢ التي نظمت على الغناء ماخالف

حكمت المحكمة حضورياً أولاً برفض

الدفع الفرعى وبجواز سماع الدعوى . ثانياً في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فى ما يتعلق بأحقية المستأنف عليه لأخذ معر للمياه فى أرض المستأنف وتمديله بالنسبة للاتجاه والتموض

وجعل اتجاه المر وإبعاده حسب الوارد بتقرير

الخير الاستثنائى الرقم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٥ والرسم المرفق به وبالزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف مبلغ ثلاثين جنيهاً مصرياً ثمناً للمر المذكور مع مصاريفها والزمّت للمستأنف بمصاريف استئنافه وامرت بالمقاصة فى أتماب

المحاماة

٧٥

الحجر وأثره

قوات السبب الصحيح — التدليس

محكمة أسيوط الكلية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥

ملخص الحكم:

الحجر لسفه كالحجر لعمته ثبت بقيام السبب نفسه لا بحكم القاضي ويرجع أثره إذا لتصرفات التى أدت الى الحجر

إذا ثبت عدم صحة سبب التمهد الوارد بالمقد فعلى الدائن أن يتولى هو اثبات وجود سبب شرعى آخر لا يثبت التدليس المدنى ما دام وجه التدليس نفسه غير واضح فى الدعوى

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة أسيوط الاهلية

بالجلسة المدنية الكلية المنعقدة علناً

بمراى المحكمة

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة بمحمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمة وعضوة حضرتى رياض قاتنه افندى وحسن توفيق افندى القاضيين وكاتب الجلسة احمد زكى افندى

صدر الحكم الآتى

فى القضية المدنية الكلية رقم ٣١٧ سنة ١٩١٩ المرفوعة من تاو وروس جرجس جريس بصفته فيما على ابنه عبد الملاك تاو وروس

ضد

ناشد مخائيل خليل بصفته الشخصية وبصفته ولى أمر ولديه القصر وهما وقت ودرشدى وحضرة صاحب السعادة مدير مديرية أسيوط بصفته نائباً عن الحكومة المصرية

وقائع الدعوى

رفع الدعى بصفته المذكورة هذه الدعوى بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩١٩ قال فيها أن المدعى عليه الأول يتمسك بمقتضى بيع صادقين له بصفته المذكورة من عبد الملاك تاو وروس محجور الطالب بأطيان كاتنة بناحتى مير والقوصية مركز منفلوط مقدارها ٣١ ف ١٥ ط ٤ س المدينة الحدود بالكشف المقدم منه — وعلى أن هذين العقدين باطلان لعدم وجود الرضا الصحيح فيهما كما يدل على ذلك الحجر الذى توقع على عبد الملاك المذكور وفوق ذلك فإن

قيمتها لم تدفع فيها مبدوما السبب وباطلان القضاء بثبوت ملكيته الى الأتيان المدينة ايضا لأسباب أخرى وكذلك الحال فيما يخص بمبلغ ال ٩٢٧٠ جنيها مصريا المأخوذ به سندان مؤرخان في أول ١٥ يناير سنة ١٩١٩ على عبد الملك فان شأن ذينك السنتين كشأن العقدين ولذلك فقد رفع المدعى بصفته السابق ذكرهما دعواه وطلب الحكم فيها بما يأتي

اولا - ابطال عقدي البيع الصاعدين من محجور الطالب الى المدعى عليه الأول بصفته المذكورة عن ٣١ ف ١ ط و ٤ س السابق ذكرها واعتبارهما كأنهما لم يكنوا

ثانيا - ابطال سندی الدين المحررين في شهر يناير سنة ١٩١٩ بمبلغ ٩٢٧٠ ج ٣٠ ثالثا - الزام المدعى عليه الأول بمبلغ الف جنية مصرى بصفة تمويض مع جميع المصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ الوقت بدون كفالة

رابعا - حفظ كافة حقوق الطالب بصفته المذكورة فيما عدا ذلك

وبعد أن حضرت القضية وأحيلت الى جلسة المرافعة وفيها اصر الحاضران عن المدعى على هذه الطلبات والحاضرون عن المدعى عليه الاول طلبوا أخيرا الحكم - أولا - برفض دعوى المدعى بجميع اجزائها ورفضوا دعوى فرعية طالبن بها

القضاء بثبوت ملكيته الى الأتيان المدينة بالريضة وبالزام المدعى بمبلغ ٢٢١٠ جنيها مصرى باقى ثمنها وباقي قيمة السند المؤرخ في أول يناير سنة ١٩١٩ والمستحق الدفع في أول مايو سنة ١٩١٩ ومبلغ ٢٠٦٠ قيمة السند المؤرخ في ١٥ يناير سنة ١٩١٩ والمستحق في ١٥ مايو سنة ١٩١٩ والفوائد القانونية بواقع ٩ في المائة لغاية السداد وشمول الحكم بالنفاذ الوقت وبلا كفالة وارتكبوا على ما جاء بمذكراتهم ودفاعهم الشفوى الذى دون بمحضر الجلسة والحاضر عن الحكومة طلب اخراجها من الدعوى بلا مصاريف المحكمة

بمذ سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا حيث أن حجة المدعى في تأييد دعواه تنحصر في أن محجوره غير أهل للتصرف فى ماله لفسفه الذي تأيد بثبوت بقرار المجلس الملى المؤرخ في ١٥ مايو سنة ١٩١٩ وفى أن التهميدات المطلوب القضاء بطلانها ليس لها سبب صحيح ورضاء المحجور عليه المثبوت فيها جاء بفعل التدليس وقد دفع المدعى عليه الاول هذه الحجة بوجوبها الثلاثة وقدم كل مستنداته المؤيدة لدعواه والمحكمة تستخلص من مجموع ماسبق فى هذا السبيل ما يأتي

عن الحبر وأثره

حيث أنه لا نزاع في أن القرار الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ من مجلس كرسى ضبو توقيع الحبر على عبد الملك تاو ضرورس جرجس لضعف في قواه العقلية وتعيين المدعى قima عليه صدر من جهة مختصة وله كل أثر رتبة القانون على امثال هذه القرارات فليس للمحكمة المدنية بعد ذلك أن تبحث في اصاله هذا القرار بل يجب التسليم بلا مراة بما قضى به واذن يتعين أن يطرح جانباً كل ما قاله المدعى عليه الاول طمناً في وجهته وفي انتقاض حياة الاعضاء الذين اصدروه ولمدع للمهم بالشأن الذي قضاوفيه. لأنه على ما يقول يتصل بعلم الطب وكلهم لا يدرون شيئاً فيه

وحيث أنه يأتي بعد ذلك وجوب البحث فيما اذا كان ضعف القوى العقلية الثابت بالقرار يرجع أثره الى ما قبل صدوره او يقف عند تاريخ ذلك الصادر

وحيث أن ضعف القوى العقلية هو الذي عبر عنه الفقهاء بالمتة واحسن ما جاء في تعريفه انه قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير (راجع الفتاوى الهندية جزء ٥ صفحة ٥٤)

وحيث أن هذه الحالة قد تكون طارئة على المعتوه وقد يكون نشأ عليها من الصغر فيجب اذن تجري ظروف كل حالة على حثها واستقرائها

وحيث أن تصرفات عبد الملك في ماله

على الطريقة التي فصلتها التحقيقات الجنائية المرفقة صورها فان مستندات المدعى هي التي حدث بذويه الى السعي في الجبجى عليه وتم ذلك الحبر فعلا بد ما استيان المجلس الى ظروف هذه التصرفات وناقش فيها عبد الملك واستوضح رأى بعض افراد عشيته وغيرهم

وحيث أن هذه الابحاث ترمى بمجموعها الى ترجيح ضعف قوى عبد الملك العقلية أو هتبه على ما يبر به الفقهاء وقت حصول التصرفات المطلوب ابطالها ذلك لأن قلة الفهم واختلاط الكلام بدا في تبين اقواله امام المحقق الجنائي وامام المجلس وقلة الفهم وفساد التدبير بدا في تصرفاته مع غريمه ناشد ولا يلتفت الى ما يقوله لسان الدفاع عن ذلك الغريم من أن عبد الملك كان متصنعاً في اقواله وخيئاً في هذا التصنع لأن مجموع الظروف تنفي ذلك فالرجل الذي يذعر من والده وهو في الحدين من سنه ويأوى الى بيت الاغراب بعيداً عن ذويه ثم الى بيت غريمه ويحتجى فيه والذي يكتب اوراقاً تستنزف ماله في جنج الليل ينما اهله المروعون عليه يحشون عنه في كل حلب من غير أن يلحوا له مراً لا يسهل افتراض رجحان عقله وان مشى الجدل قليلا مع هذا فانه لا يمكن أن يسلم بمحسن تدبيره فيما صنع

وحيث أن المدعى يقول مبالة منه في

الحيطة أن قرار الحجر ان لم يتوره الخصم لبعته
تقوى على الأقل لنفسه والحجر لفسه ثبت عند
بعض الفقهاء بالسفه نفسه لا بحكم القاضي

وبه نأوحيث أن البتة يشمل فساد التدبير وما
للسفه الا كذلك وقد ظهر من تصرفات عبد
الملاك انه فاسد التدبير لأنه في زمن متقارب

جداً اقترض مبالغ طائلة ثم باع اطيافاً على حال
مريية من الخبران كما تقدم فهو سفيه حكما
وقرار الحجر جملة سفيهاً شرعاً وبما أن أحد

الضاحيين بمحمد قال بثبوت الحجر لسفه النفس
السفه من غير حاجة الى قرار القاضي (راجع
التقاضي الهندية جزء خامس صفحـة رقم ٥٥) فقرار

الحجر الذي تضمن اثبات البتة ايضاً يجب أن
يرجع أثره للتصرفات التي احدثت الى الحجر
فيادام الشرع يشمل هذا الرأي في السفه ومادام

مظهر البتة عند عبد الملاك كان تلك التصرفات
عن قوات السبب الصحيح
وحيث أن المدعي عليه الاول يقول بأن

عقدي ٤ فبراير سنة ١٩١٩ واول مارس سنة
١٩١٩ وسندي اول يناير سنة ١٩١٩ و ١٥ يناير
سنة ١٩١٥ كلها بسبب صحيح وهو دفعه قيمتها

الا انه معترف بأن هذه القيمة لم تدفع في التواريخ
المبينة في تلك الاوراق بل دفعت في تواريخ سابقة
على مرات متعددة الا قيمة المقد الأول قائما

دفعت يوم تحريره

وحيث أن المدعي عليه الاول لما توفش في
قيمة تلك الدفقات وفي تواريخها اجاب اجابة
معاة لا يطمأن لها إذ قال انه لا يتذكر شيئاً من

ذلك لأنه لا يحفظ دفاتر لاعماله المالية فاذا اضيف
الى ذلك ما استبانته التحقيق الجنائي فيما استبانته
من ان ثروة الرجل تقعد عن مجازفته بإقراض

مبالغ باهظة على حال من التساهل مثلاً بدائل
وتقعد عن مقدور عن هذا العمل ان صبح انه
صدر منه ظهر ان السبب الذي اعترف فاشهر

بمعلم صحة جزء منه وهو التواريخ والدفقات
هو سبب غير صحيح من مجموع ويجب اذن ان
يتولى هو في هذه الحالة اثبات وجود سبب

آخر شرعي (راجع دوهلس جزء ٣ صفحـة ١٢٠ -
ولوران جزء ١٦ رقم ١٧٥)

وحيث ان ناشد قد عجز عن ذلك فيتمتع
اعتبار تعهدات عبد الملاك بغير سبب صحيح
وهذا وجه من اوجه البطلان

عن التدليس
وحيث ان التحقيق الجنائي وان لم يظهر
بجلاء العوامل التي وجهت لحمل عبد الملاك على
كتابة تعهداته في تلك الظروف المريية فانه في

مجموعه يشمر بان الرجل كان تحت تأثير خفي لم
يكشف عنه التحقيق أدى به الى ان يكتب
على قسه تلك الاوراق الاربعة المهادمة لثروته

على حال ارتباع منها أهله بل والقوم إلا بحدون
ولسكن كل هذا على عظم الريبة التي تشمله لا
يثبت للتدليس المدني ما دام وجه التدليس نفسه
غير واضح والمؤثر الذي فعل في نفس المدلس
عليه لم يبين على أن تحقيق حصول التدليس
بوعدم حصوله قد أصبح غير منتج مع ما تقدم
من توفر الوجوه الأخرى لبطلان التمهيدات
عبد الملاك

عن التمويض

وحيث أن القرار الذي أصاب عبد الملاك
وطلب القيم عليه تمويضا عنه ليس الاضررا
أديا والمجكمة لا ترى تقدير التمويض عنه
بأكثر من خمسين جنيبا

عن الدعوى الفرعية

وحيث أن اعتبار التمهيدات الصادرة من
عبد الملاك باطلة يقتضى حتما رفض الدعوى
الفرعية المرفوعة من ناشد على المدعى بشأن
ما يقول أنه باق له في ذمة محجوره

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا أولا - بطلان

عقد البيع الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩١٩ من
عبد الملاك تاو ضرورس جرجس رفعت نورشدي
ولدى ناشد مخائيل خليل عن ثلاثة قرارات
وعقد البيع الصادر منه لناشد عن ٣٠ و ٢٢ ط
و ٤ س بناحية مير والقوصيه بتاريخ ٢٠ مارس

سنة ١٩١٩ ومسجل في ٢٢ مارس سنة ١٩١٩
وبطلان سندی. الدين الصادرين منه أيضا
لناشد الاول بمبلغ ٧٢١٧ جنيبا في أول يناير سنة
١٩١٩ والثاني بمبلغ ٢٠٦٠ ج. في ١٥ يناير ١٩١٩
وثانيا ب. بالزام ناشد مخائيل خليل بأن يدفع للمدعي
على سبيل التعويض مبلغ خمسين جنيبا وثالثا
برفض دعوى ناشد مخائيل خليل قبل المدعى
ورابعا ب. برفض ما عدا ذلك من الطلبات والزام
المدعى عليه الاول ناشد مخائيل خليل بمصاريف
الدعوى الأصلية والفرعية وخمسة عشر جنيبا آتيا
للمحاماه للمدعى حضرة وكيل المحكمة
كاتب الجلسة امضا ختم
كتب هذا الحكم بمعرفة الهيئة التي سمعت
المرافعة وتلى علنا بجلسته يوم السبت ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة محمد ليب عطيه
بك وكيل المحكمة وعضوية حضرة حسين
صادق افندي ورياض قلته افندي القاضيين
وكاتب الجلسة احمد زكي افندي

٧٦

الهيئة المستورة - هيئة الثمن - بطلانها
محكمة بني سويف الاهلية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠
ملخص الحكم:

إذا وقعت الهبة في صورة بيع وذكر به أن
البائع وهب الثمن للشترى فالهبة باطلة لأن الأصل
في الهبة أن تكون بعقد رسمي وليس جواز الهبة

تسجيل توقع على هذه المقرارات واحتياطياً احالة الدعوى على التحقيق لأثبت ما تدون ويعد ان تحضرت القضية أحيات على جلسة المرافعة وفيها أمر الحاضر عن المدعية على هذه الطلبات والحكم بعدم صحة العقد لانه عقد هيئة تحرر بطريقة غير رسمية وإنما الحكم بعدم صحة العقد لانه تحرر بغير رضا البالغة ومن باب الاحتياط اعتبار العقد عقداً تحرر في مرض الموت. والحاضر عن الدعي عليها الأولى طلب، الرفض وذلك للأسباب المبينة بحضور الجاسمة والمذكرة المقدمة في الدعوى. والحاضر عن المديرية طلب اخراجها من الدعوى. بلا مصاريف لما يئنه بمحضر الجلسة ايضاً

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
وللدولة قانوناً

حيث ان المدعية باعتبارها الوارثة الوحيدة للمرحومة الست صلوحة تظعن على العقد الصادر منها الى الدعي عليها المشتمل على مبيع ١٢ ف ٢ ط ١٢٥ - ومنزل ودكان، ومتقولات مينة بالعقد المذكور بثلاثة مطاعن الاول ان العقد باطل قانوناً لانه هيئة عملت بمقد عرفي والثاني يانه صدر في مرض الموت والثالث ان البالغة كانت وقت صدوره منقذمة الزادة

وحيث انه فيما يتعلق بالظعن الاول فقط. جاء بالمقد للطعن ان البالغة وهبت الثمن للمدعي

المستورة بمقد عرفي الا استثناء لا يجوز التوسع فيه ولانه يجب ان يستر المقد الهبة تماماً فلا يشر المقدر بانه انما يعمل هبة

« راجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٢ يناير سنة ١٩١٦ وورد بالجمعية الرسمية سنة ١٧ عدد ٥١

« راجع بمكس ذلك حكم المحكمة المذكورة في ٤ يونيو سنة ١٧ وورد بالجمعية الرسمية سنة ١٨ عدد ١١٣ »

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة في سوف الاهلية

بالجلسة المدنية للتعقده علنا بسراي المحكمة تحت رئاسة حضرة مراد سيد احمد بك وكيل المحكمة وحضور حضرة عبد الوهاب فهمي افندي ومصطفى الصادق افندي القاضيين وحضور محمد السيد محمد افندي الكاتب

صدر الحكم الآتي
في قضية الست امونه بنت ابراهيم فيظا الله
نمرة ٣١٥ سنة ١٩٢٠ كلى

الست فاطمة بنت سليمان الخضاوي
ومديرية النيا

طلبت المدعية الحكم بتثبيت ملكيتها الى ١٢ ف ٢ ط ١٢٥ - والمنزل والدكان والمتقولات و ٢٠٠ جنيه الوارد كل ذلك تفصيلاً وميناً لمريضة الدعوى المبلغة في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ والمصاريف واتام المحاماء والنفاذ بلا كفالة ومحض كل

عليها الاولى

١ - (٢١٤) وقض ٣ مايو سنة ١٩٢٠ (سيرة ٧٦)

(٣٤٢ - ١)

وحيث انه لذلك يكون عقد البيع الصادر
للمدعى عليها الاولى باطلا

وحيث انه بادامت المحكمة قد قبلت اخذى
المطاعن بالرجعة للمقد الذى يدور عليه النزاع فلا
لحل للبحث فى باقى المطاعن

وحيث انه فيما يتعلق بمبلغ ٢٠٠ جنيه التى
تقول المدعية بان ائتمنيه قد تركتها فلم تتم
دليلا عليها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بثبوت ملكية المدعية
الى ١٧ فى ٢٧ و ١٢ من المنزل والكان المينة
الحدود والمعام بورقة التكليف بالحضور وبالمقد
المؤرخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠ ورفض دعواها فيما
يتعلق بالثمنى جنيه وبمحو ماعساه يسكون قد توقع
على الاعيان المذكورة من التسجيلات والزمت
المدعى عليها الاولى بالمصاريف و ٢٠٠ قرش
للمحاماة ورفضت ماعذا ذلك

صدر هذا الحكم ونفى علنا بجلسة يوم
الاثنين ١٩٨٠ ك١٠ ك١٠ ١٩٢٠ و ٦ صفر سنة
١٩١٨ تحت رئاسة حضرة مراد سيد احمد بك
وكيل المحكمة وحضور حضرة احمد فؤاد أنور
افندى ومصطفى الصادق افندى القاضيين ومحمد
السيد محمد افندى البكاتب

وحيث ان الأصل فى الهبة ان تكون
بمقد زمنى وقد اعتبرها الشارع المصرى صحيحة
بصفة استثنائية اذا حصلت فى شكل عقد آخر
يجوزها على ما ذهب اليه القضاء الفرنساوى

وحيث ان الاستثناء لا يجوز التوسع فيه
وحيث ان العقد الذى يستر الهبة يجب ان
يسترها تماما فلا يشترط المطلق عليه بانه هبة بل
انه عقد يقوض بمعنى ان الخيلة التى اجازها
الشارع للمتعاقدين هروبا مما قرره بخصوص

رسمية عقد الهبة يجب ان تكون متقنة فى الشكل
اقتنائيا تاما بحيث لا يعلم بحقيقة أمرها سوى
المتعاقدين انفسهم وقد قصد الشارع بذلك حماية
حقوق من يتعاقد مع الموهوب اليه

وحيث ان القول بان فى حالتها هذه تقع
الهبة على الثمن لا على التين الطبيعية وان هبة الثمن
جائزة وتم بالقبض يتناقى حقيقة الواقع وطبيعة
الاشياء لان الواهب يعمل عملية فضائية واحدة
فى وقت واحد والثمن والعين متلازمان فى

نظره غير متجزئين وانما هذه التجزئة وذلك
التحليل هما من عمل بعض المفسرين

وحيث ان القضاء المصرى قد اختلف فى
حل هذه المسألة لان القضاء الفرنسى قد ثبت
على الرأى الذى تراه هذه المحكمة (راجع حكم
القضى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ سيرة ٧٠)

٧٧

تحت رئاسة حضرة عبد الحميد بدوى بك

القاضى

وبحضور حضرتى القاضيين عفيف عفت

بك وصالح جعفر بك وعثمان ناشد افندى

كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

فى قضية حسين افندى خلف

صند

الست وجيده اسماعيل خلف والست

نemat اسماعيل خلف وطايل على مساعد حتانه

وأبولعنين على مساعد حتانه وجيد على مساعد

حتانه وابراهيم على مساعد حتانه ومحمد على

مساعد حتانه وحسين على مساعد حتانه واحد

راشد مساعد حتانه والست فرح حسن محمد

البس والست زكية حسن محمد البس

الواردة الجدول سنة ١٩٠٩ نمرة ٥٣٠

قال المدعى بمریضة دعواه ان المدعى عليهما

الاولين باعا الى باقى المدعى عليهم ١١ ف ١٢ ط

أطيان بزمام ناحية بسيون بواقع ثمن الفدان

الواحد ٢٧٠ ج مصرى ولجاورته لهذه الاطيان

من حديسها البحرى والشرق وامتلاكه أكثر

من نصفها بمجوارها انذر المدعى عليهم باستحقاقه

للاطيان المذكورة بالشفعة وعرض الثمن

ومصاريف التسجيل البالغ قدره ٣١٦٧٩٥

قرشاً عليهم بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٩ ليستلموه

دعوى الشفعة - المواعيد القانونية ومبدأ

سرياتها - مواعيد المسافة - امتداد الميعاد

بسبب المعطلة الرسمية - اعلان دعوى الشفعة فى

الميعاد للبائع وبعده للمشتري

حكم محكمة طنطا الكلية نمرة ٥٣٠ سنة ١٩١٩

ملخص الحكم

١ : المتعبر فى مواعيد الاعلانات وقت وصولها

الى المعلن اليه لا تاريخ تسليمها الى قلم المحضرن

٢ : للاحق للشفيع فى ميعاد للمسافة فوق الميعاد

المنصوص عنه فى المادة ١٥ من قانون الشفعة

٣ : اذا كان ختام ميعاد من المواعيد المقررة

فى قانون المرافعات أكثر من يوم عيد واحد فلا

يعطى صاحب الحق فى الميعاد الا يوماً واحداً بعد

نهاية العيد لمعمل الاجراء المطلوب وهذا اليوم يقوم

مقام ايام العيد جميعها ويكمل الميعاد

٤ : اذا رفعت دعوى شفعة على البائع فى الميعاد

ولم تكن كذلك بالنسبة للمشتري فلا تعتبر صحيحة

بالنسبة له لان الامر بين البائع والمشتري ليس من

نوع حالات عدم التجزئة التى تنطب فيها الصحة على

البطلان كما هو الشأن فى الاستئناف كما انه لا عمل

فى الشفعة لتطبيق قواعد تمييز العقود التى تنطب

فيها الصحة على البطلان لان الشفعة ليست عقداً وانما

هى طريقة تملك بحكم القانون فلا تجري عليها احكام

المعقود

باسم صاحب العظمة فزاد الاول سلطان مصر

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية المتقدمة

علنا بسراي المحكمة

وحيث ان الحاضر عن المشتري دفع بسقوط الحق في الشفعة لرفع دعواها بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ١٥ من قانون الشفعة

وحيث ان الحاضر عن الشفيع دفع بان الاوراق في قلم المحضرين قبل ٢٦ يونيه وان له حقا في يوم المسافة بين القضاية وطنطا فوق الميعاد اذا اعتبر ان الميعاد ينتهي في اول يولييه ثم سكت عن هذا الدفع في الجلسة الاخيرة، ودفع بان ميعاد الثلاثين يوما يزداد فيه بقدر أيام العطلة التي ختمته وهي الوقفة وأربعة أيام العيد اذ ابتدأت العطلة من ٢٧ يونيه وانتهت في أول يولييه فله بمقدارها لان المادة ١٨ التي تقر انه اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده - لم تلح الاحالة العيد الذي يكون يوماً واحداً فالقياس يقضي بأنه اذا تعددت أيام العيد زيد في الميعاد بمقدارها، وأخير ادفع بأنه اذا كان اعلان المشتري تم بانه الميعاد فان اعلان البائين حصل في الميعاد فوقع صحيحاً ودعوى الشفعة لا تتجزأ وما دامت صحيحة بالنسبة للبائع فيجب أن تكون صحيحة بالنسبة للمشتري تعليكاً لجانب الصحة على جانب البطلان قياساً على المقود وعلى القواعد المسلم بها في الاستئناف في حالة عدم تجزؤ موضوع النزاع الذي استؤنف بالنسبة لبعض الخصوم في الميعاد وللآخرين بعد انقضائه

ويتنازلوا عن الاطيان المذكورة بملاحقتها فلم يقبلوا لذلك رفع هذه الدعوى وطلب الحكم بضعة المراض الذي حصل بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٩ على المشتريين وبالحققة للاطيان المذكورة بالشفعة نظاير سداده مبلغ ٣١٦٧٩٥ قرشاً صاغاً قيمة ثمن الاطيان وملاحقتها مع إلزام من عدا الاثنين الاولين بتسليم الاطيان المذكورة بملاحقتها حسب عقد البيع الصادر لهم والزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ الوقت بغير كفاله

وبحسب المرافعة صمم المدعى على طلباته للاسباب التي قالها وثبتت بمحضر الجلسة

والحاضر عن المشتريين دفع بسقوط الحق في الشفعة لدفعها بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ١٥ من قانون الشفعة وللاسباب التي قالها وثبتت بمحضر الجلسة

وقد أجل الحكم بجلسة اليوم والحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة في ذلك قانونا

حيث انه لا نزاع بين الخصوم في ان انذار الشفعة أعلن للمشتريين في ٣١ مايو سنة ١٩١٩ وللبائين في ٤ يونيو سنة ١٩١٩ وان دعوى الشفعة رفعت ضد البائين بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩١٩ وضد المشتريين بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩١٩

وحيث ان للمعتبر في مواعيد الاعلانات وقت وصولها الى المعلن اليه لا بتاريخ تسليمها الى قلم المحضرين

وحيث ان الشفيع لاحق له في يوم المسافة سواء أخذ بان طبيعة الشفعة ونظر الشارع لها يجعلان السكوت عن ذكر المسافة في المادة ١٥ من قانونها مع ذكرها في المادة ١٩ اذا معنى خاص يخرج مسألة المسافة في الشفعة عن القاعدة العامة التي قررها قانون المرافعات في المادة ١٧ ويسقط الحق في ميعاد خاص للمسافة فوق ميعاد الثلاثين يوماً كالمخصوص عنه في المادة ١٥ من قانون الشفعة أم أخذ بان المسافة بين القضاة وطنطا سيراً على الاقدام أو ركوباً في السكة الحديد دون الحد الذي يلزم فيه يوم كامل فان هذا الدفع في غير محله

وحيث انه لا نزاع في أن أيام الاعياد مهما كثرت لا تحتسب من الميعاد القانوني اذا توسطت الميعاد أو انتهت قبله بيوم واحد، وفي أن هذه القاعدة لا وجود لها في القانون وانما جاءت تأويلاً للمادة ١٨ بمفهوم المخالفة *contra is* تأويلاً محدداً للمدلول المادة ١٨ نفسها بمعنى ان هذه القاعدة تعين ان ما قصد الابدال منه هو اليوم الاخير وحده أياً كان نوع الايام السابقة عليه ولو كان الامر على غير ذلك لجاز لمن كان له ميعاد انتهى بيوم غير يوم عيد وسبقه أربعة أيام عيد أن يطلب أربعة أيام أخرى كما يجوز ان يجاب المدعى الى طلبه ان يبدل من الاربعة الايام العيد أربعة أيام عاملة أخرى ولم يقل بذلك أحد، فظاهر المادة ١٨ والقياس على الحالات التي جاءت تطبيقاً لها أو لمفهومها تنفي ما ذهب اليه المدعى وحيث ان حكمة المادة ١٨ أيضاً تنفي ذلك المذهب لان الذي دعا الى وضعها وقضى بحكمها هو ضرورة تمكين صاحب الحق في الاعلان من اجراء الاعلان اذا خطر له حتى آخر يوم في الميعاد القانوني خاطر استعمال حقه - ولما كانت القاعدة أن الضرورات تقدر بقدرها كان اليوم الواحد كافياً سواء كان العيد هو آخر يوم في الميعاد أم كان آخر ثلاثة أيام فيه اذ انه ليس ما يمنع صاحب الحق من التفكير في استعمال حقه طول أيام العيد (لان أيام العيد تصلح للتفكير كما تصلح له الايام الأخرى) فاذا أصبحت عزيمته على ذلك الاستعمال في آخر يوم من أيام ميعاده وافق انه كان آخر يوم عيد أعطى له القانون الزمن اللازم لتمكينه منه ولا عبرة بالايام السابقة عليه ان كانت أياماً عاملة او عاطلة

وحيث ان اعطاء المدعى أكثر من يوم واحد يكون تقضياً مضراً لمن سيقع عليه الاعلان الذي له الحق في اعتباره باطلاً بعد انقضاء ميعاده وهو مع ذلك لا يبرره نص ولا قياس ولا ضرورة فيجب رفض هذا الدفع أيضاً

وحيث ان النظر في الدفع الاخير بعدم تجزؤ دعوى الشفعة ووقوعها صحيحة بالنسبة للبائع ووجوب اعتبارها كذلك بالنسبة للمشتري ولو أنها باطله من وجهة حقه الخاص يدعو الى تحليل معنى دعوى الشفعة ومركز كل من البائع والمشتري فيها

وحيث ان الشفعة بحسب تعريفها وطبيعتها نزع الملكية للمشتري جبراً عنه ويجب في ذلك قيام حق من نوع خاص واستيفاء اجراءات ويرتب على نزع الملكية هذا آثار مخصوصة تمن البائع والمشتري في حقوقهما وواجباتهما وحيث ان آثار البيع الذي استوجب الشفعة هي نقل الملك والزام البائع بالتسليم والضمان والزام المشتري بدفع الثمن

وحيث ان القانون باشرطه العرض الحقيقي واسقاطه حق الشفع في الانتفاع بالاجل الذي يكون البائع متحه للمشتري لم يجعل للشفعة قسراً في حق البائع في الثمن

وحيث ان اثرها بالنسبة له فيما يتعلق بواجبي التسليم والضمان لا يتعلق به زيادة في المسؤولية اذ هو مسئول بذلك للمشتري من قبل ومسئوليته بذلك قائمة على الاختيار والرغبة من جانبه

وحيث أن حكمة جملة طرفا في دعوى الشفعة هو أن يعين المشتري على استقرار حقه

في المبيع وذلك حق للمشتري عليه وأن يكون الحكم في مواجهته فتصبح مطالبة الشفع له بالقيام بواجباته بحيث لا يمكنه أن ينكر أساسها وحيث ان كل ذلك يجعل مركزه في دعوى الشفعة ليس فقط مركزاً ثانوياً بل هو مركز تابع لانتصار الشفع على المشتري - بعضه الذي من حق المشتري لهذا أن يتنازل عنه وبعضه الذي من حق الشفع لا يجوز للشفع ان يدعيه الا اذا قامت الدعوى صحيحة بالنسبة للمشتري وانتصر الشفع عليه وليس للبائع الا ضماناً للمشتري، ترى تصبح الدعوى اذا رفعت الدعوى صحيحة على الضامن دون أن تكون صحيحة بالنسبة للمستول أصلاً عن الحق

وحيث ان قياس حالة الشفع في دعواه على البائع والمشتري على حالة الاستئناف حينما يكون محل النزاع غير متجزئ قياس غير صحيح لان الأمر في الشفعة ليس بعدم تجزؤ ثم ان الحقوق في الاستئناف عند عدم التجزؤ بين من استأنفوا أو استؤنف بالنسبة لهم في الميعاد ومن يراد اعتبار استئنافهم أو الاستئناف بالنسبة لهم صحيحاً حتى بعد فوات الميعاد حقوق متكافئة، وليس كذلك حق المشتري والشفع، ثم ان الرغبة في رفع التناقض الذي لا مناص منه بين الحكم الاستئنافي اذا جاء مخالفاً للحكم الابتدائي - والحكم الابتدائي اذا أصبح نهائياً

بعدم استئنائه في الميعاد وهي الرغبة التي تسوغ قبول الاستئناف في حالة عدم التجزؤ حتى بعد الميعاد ، لاجل لها من الوجود في مسألة الشفعة سنة ١٣٢٩
 اذ ان ترك الامر على حاله وأصله وانتكار حق الشفعين الذي لم يتم بعد أقرب الى المقول وأدنى الى العدل من سلب المشتري حق اكتسبه اياه المادة ٢٥ من قانون الشفعة

تحت رئاسة حضرة ديمتري بك مقار وكيل المحكمة وحضور حضرتي عبد الرحمن بك ابراهيم واحمد بك فائق القاضيين ، وعثمان افندي حلى كاتب الجلسة

وحيث انه لكل ما تقدم يكون دفع المشتري في محله ويتم قبوله فلهذه الأسباب

اصدرت الحكم الآتي
 في قضية منصور باشا يوسف

ضد

سليمان محمد بابج - شكرى بنوت الواردة
 الجدول نمرة ١٥ سنة ١٩٢٠
 الموضوع

طالب المدعى بعريضة دعواه العلنة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ الحكم بأحقية في أخذ قطعة الارض البالغ قدرها ١٣٨ ف ٥ ط و ٥ -

الموضح حدودها ومعاملها بالعريضة بطريق الشفعة وملكيتها لقطعة الارض المذكورة مقابل دفعه قيمة الثمن وقدره ٢١٢٤٦ جنياً ٥٠٥ مليم مع ملحقاته التابعة التي تميزها المحكمة في حكمها واعتبار ذلك الحكم مستندا بملكيتها لقطعة الارض سالفة الذكر وبإلزامها بالمصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ الموقت وبالكفالة

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الدفع المقدم من المشتري وسقوط الحق في الشفعة لرفع الدعوى بالنسبة له بعد الميعاد المقرر في المادة ١٥ من قانون الشفعة وبرفض دعوى المدعى وإلزامه بالمصاريف و ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه

٧٨

الشفعة وعرض الثمن

محكمة - كندرية الكلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠
 مانح الحكم:

لا يوجب اتفاقنا على الشفعين عرض الثمن عرضاً حقيقياً

باسم ضاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
 محكمة الاسكندرية الاهلية

بجاستها المدنية التجارية المنعقدة علنا

وبعد ان تحضرت الدعوى أحيلت على المرافعة وسمعت فيها أقوال الخصوم ودونت بالحضر

الحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدافعة قانونا

حيث ان المدعى عليه يدفع الدعوى أولا بأن المدعى لم يعرض الثمن عرضاً حقيقياً حسب نص المادة ١٤ من قانون الشفعة فيسقط حقه في الشفعة متمسكاً بحكم الاستئناف الصادر في ٧ يناير سنة ١٩١٩ وبحكم طنطا الاستئنافي الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٩

وحيث انه ينبغي لتعريف قصد المشرع الرجوع الى النص الذي وضعه فاذا وجد بذلك النص بعض ايهام يرجع الى مأخذ القانون ان كان له مأخذ

وحيث ان المادة ١٤ من قانون الشفعة نصت على انه (يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة ان يعلن البائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً)

وحيث ان معنى العرض في اللغة الاظهار فاشتمال اعلان الطلب على عرض الثمن لا يكون الا بذكر ذلك الثمن ضمن الاعلان وتفسير

العرض هنا بإيراد الثمن وتقديمه هو خروج عن حدود النص وتحميل له بما لا يحتمل إذ لو اراد القانون بالعرض في هذه المادة اظهار الثمن وتقديمه للمعرض عليه لقال بدل (ويكون هذا الاعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته) ويكون هذا الاعلان مقروناً بعرض الثمن وملحقاته

وحيث ان المشرع قد عودنا في المواد ١٧٥ مدني و٦٧٥٥ مرافعات عند ما أراد ان يكرز. العرض بالمعنى الحقيقي اضافته لفظ حقيقي وصفاً للعرض فتركه هذا القيد في المادة ١٤ من قانون الشفعة لا يمكن ان يكون غير مقصود ولا يقال بان المشرع لا يعرف عرضاً آخر يتكلم عليه غير العرض الحقيقي لأن للفظ العرض بمفرده معنى لغوياً مخالفاً للعرض الحقيقي لا بعد ان يكون الشارع قصده على ان القانون لم يتكلم في المادتين السابقتين إلا على الاشخاص المشغولة ذمتهم بديون يريدون دفعها وبراءة ذمتهم منها والشفيع وقت الطلب لم يكن مدنياً حتى يصح تكليفه بدفع الثمن وعرضه عرضاً حقيقياً ولا يصير مشترياً الا بعد رضاه المشفوع منه أو قضاء القاضي

وحيث ان تشبيه الشفعة بنزع الملكية جبراً للمنافع العامة لما في كل منهما من أخذ المقار رغماً عن ارادة مالكه لا يؤدي الى إيجاب

تقديم الثمن على الشفيع عند الطاب لان نزع الملكية جبرا للمنافع الدامة لا يدفع الثمن الا بعد صدور ديكرتو بنزع الملكية لا قبله والديكرتو أشبه بالحكم فالقياس به يقضي بعدم تكليف الشفيع بتقديم الثمن ودفعه الا بعد رضاء المشفوع فيه أو بعد القضاء بالشفعة وحيث ان الشفعة حق استثنائي اباحه الشارع مع انه صدحرية التماقد لمنع الضرر عن الشريك أو الجار ولهذا لا يصح التوسع فيه بل يجب الوقوف به داخل حدود النصوص القانونية التي وصفها المشرع بلا توسع وبلا تضيق والقانون نص بوجود عرض الثمن والملحقات في طلب الأخذ بالشفعة فينبى عدم تمدى هذا النص وزيادة التضيق على الشفيع بأضافة قيد لم يشترطه الشارع وحيث أن مأخذ الشفعة هو مذهب ابى حنيفة من الشريعة الاسلامية والقول الراجح فيه عدم تكليفه الشفيع باحضار الثمن قبل القضاء له بالشفعة ولم يقل بغير ذلك الا الامام محمد من اصحاب ابى حنيفة وقوله مرجوح بدليل اتفاق الفقهاء على أن المشتري للمشفوع منه الحق في حبس العين حتى يدفع الشفيع الثمن المقضى به وهذا صريح في عدم الزام الشفيع باحضار الثمن قبل القضاء ولانما احتيج لجبس العين حتى يدفع الثمن المقضى به

وحيث أن مقارنة نص المادة (٧٥) الملغاة بالمادتين ١٤ و ١٥ من قانون الشفعة الجديد ترجح أن النصوص الجديدة لم يقصد بها الا تفصيل اجراءات لم ترد في المادة ٧٥ القديمة وزيادة اشياء تتناسب مع المدنية الحديثة ولم يقصد المشرع بالمواد الجديدة أن يكلف الشفيع بما لم يكن مكلفا به في تلك المادة من عرض الثمن عرضا حقيقا لأن الشريعة التي يستقى القانون منها لا ترى ذلك

وحيث أن عرض الثمن وملحقاته بالعين الغير حقيقى هو عبارة عن ايجاب من الشفيع في مواجهة المشفوع منهما الفرض منه اتهم اذ اقبلاه تم الشفعة بالاتفاق بلا قضاء فاذا دفع الشفيع الدعوى بعد قبولهما ما عرضه مفصلا يكون هو الملتزم بمصاريفها لأنه المسبب لها بغير حق واذا رفضا هذا العرض يلزم انهما بالمصاريف اذا تبين أن الشفيع محق في طلبه

وحيث أن تكليف الشفيع بعرض الثمن والملحقات عرضا حقيقيا لا يحصى المشتري في حالة رفضه قبول العرض من افلاس أو ماطلة الشفيع بعد الحكم بالشفعة لأن قانون الشفعة خلو من وجوب ايداع الثمن والملحقات في خزنة المحكمة عند رفض المشتري استلامه من المحضر والايداع لا يدخل ضمن معنى العرض الحقيقى كما يستفاد من عنوان الفصل الرابع من الباب

ليثبت المدعى عليه الأول علم المدعى بالبيع بجميع شروطه من يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وللمدعى الثاني .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوراً أولاً بئدب محمد افندى حسين الخبير بتأدية المناورة الميئنة بالاسباب وعلى المدعى إيداع مبلغ ألف قرش صاغ على ذمة الخبير وإعلانه لتحديد يوم وساعة مباشرة عمله وعليه تقديم تقريره قبل الجلسة بأسبوعين - ثانياً - إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات وتبي ما يدون بالاسباب وانتدبت للتحقيق عبد الرحمن بك إبراهيم أحد قضائها وللرئاسة انتداب خلافه عند المانع وحددت يوم السبت ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ لسماع الشهود وأبقت الفصل فى المصاريف الآن

٧٩

حق المرور - اكتسابه بمضى المدة

محكمة الاقصا الجزئية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ ملخص الحكم:

يمكن اكتساب حق المرور بمضى المدة الطويلة ولا يحتاج بسام توفر شرطى العلانية والاستمرار اللازم توفرهما عادة فى وضع اليد لأن القانون المصرى اتخذ النص على ذلك عمداً بخلاف القانون الفرنساوى (مادة ٦٩١ مدنى) ولأنه يكفى على كل حال اثبات توفر هذين الشرطين بحسب المادة وبمحكم الطبيعة

العابىر من قانون المرافعات . وحيث لا توجد فائدة من الررض الحقيقى

وحيث انه من العبث تكليف الشفيع بعرض وايداع مبالغ تبتى بغير انتاج ولا فائدة تمسود على احد حتى يحكم فى دعوى الشفعة بالقبول أو بالرفض والمصلحة الاقتصادية تقضى بالعكس بأن دفع الثمن لا يلزم به الشفيع الا بعد الرضاء والقضاء فى هذه الحالة لا ينال أحد من الخصوم ضرر جسيم وللشفوع منه التمسك بالمادة ٢٧٩ مدنى وجبس العين حتى يستلم الثمن وملحقاه وحق طلب سقوط الشفعة للتأخر عن دفع الثمن والملحقات

وحيث انه مما تقدم يكون الدفع غير وجيه لأن المدعى عرض الثمن وملحقاه عرماً معنوياً وهو كاف .

وحيث أن المدعى عليه الاول يدفع الدعوى من طريق آخر يعلم مجاورة ملك المدعى للعين المطالبة بالشفعة من جهتيه وبأن المدعى قد علم بالبيع من ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ولم يطلب الاخذ بالشفعة الا فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٩ أى بعد مضى أكثر من خمسة عشر يوماً . وحيث أن المحكمة ترى ندب خير لمعانة ارض المدعى والارض المشفوعة ويان ان كانت ارض المدعى تجاوز الارض المشفوعة من جهتين أم لا وترى أيضاً إحالة الدعوى على التحقيق

(راجع بتكس ذلك حكم محكمة منيا القمح في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٦ وورد بالمجموعة الرسمية سنة ١٧٠ الجلسة عقد ١١٣)

والمحكمة عيقت خبيراً في القضية لتأدية
للامورية المدنية بالحكم التميدى وقد قام الخبير
بلامورية وقدم تقريره ويتاريخ ٢٨ يناير سنة
١٩٦٠ قررت المحكمة بالانتقال لجل النزاع وقد
حصل ما هو متون بمخضر الانتقال
الحكمة
باسم صاحبة العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة الاقصر الجزئية
بالجلسة المدنية والتجارية المتقدمة علنا
بشرائ المحكمة تحت رئاسة حضرة لهند نشأت
افندى القاضي وبحضور عبد الفتى افندى حسن
الكاتب

صدر الحكم الآتى
في قضية جبران ملحوس وتاوضروس
افلاديبوس ومرقس موسى وقتلا لاسكندر
ومحمودين عشرى
مند

سيدم محفوظ وطنيوس مرقس وتاوضروس
القس عوض وتسمى افندى متى وفاخوري
مترقيوس ورومية مخايل
الواردة الجدول مرة ٢٨٤ سنة ٩١٩

رفع المدعون هذه الدعوى طلبوا الحكم
على المدعى عليهم بازالة ما اخذوه من السهود
والنباى بشارع الشناشيري الشرقى الكائن بدمر
الاقصر بمصارف على حسابهم باحقية المدعين
الى المرور بالشوارع المذكورة وحفظ الحق للمدعين
فى طلب التوصل والزام المدعى عليهم بالمصارف
وبالجلسة فتمم المدعون على هذه الطلبات



الارتباط بين الجزئتين

وحدة العقوبة

محكمة الجيزة الجزئية في ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥

بمقتضى الحكم

تسمى شحش على آخر بالضرب. ولما بلغت الحادثة نتيجة الخصومة قدم الضارب بلاغا لهم في المضروب بالسرقة وإميا بذلك إلى الدفاع عن نفسه في تهمة الضرب حكم بمذالك على الضارب بالعقوبة ثم رفع المضروب دعوى البلاغ الكاذب على ضاربه فقضت المحكمة بعدم جواز معاقبة هذه الدعوى لارتباط جرمي الضرب والبلاغ الكاذب ارتباطا يمحطها جريمة واحدة ولسبق الحكم على المتهم بالعقوبة في جريمة الضرب وهي اشد الجزئين عقوبة

باسم صاحب البظمة قواد الأول سلطان مصر محكمة جنح الجيزة المنعقدة علنا تحت رئاسة حضرة يواقم بك مختايل القاضي وحضور حضرة جنس أفندي بحبيب وكيل النيابة وحسن راشد كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة عمرة ١٢ جنح مباشرة سنة ١٩١٩ وإبراهيم أحمد العدوى مدعين بحق مبتني ضد

عبد القوي نجيب سنة ٤٠ مزارع بمزة الفاورية

صالح عبد الرحمن

محمد إسماعيل حسن

وحيث إن شرط العالانية متوفر ايضا بطبيسته هنا لان الجميع في شارع واحد والظهور ايضا متوفر ما دام هناك شارع وما دام هناك سكان آخرون وليس من الضروري بعد كل ذلك ان يحتم على المدعين عمل الشوارع بالاسفلت للظهور لان الشارع لم يخلق إلا لمرور السكان سواء كان بالاسفلت أو على طبيعته ومفطم الشوارع في معظم المدن عندنا على طبيعتها وحيث انه يمكن الحكم بمذكل ذلك بان الشارع المصري أغفل تلك المادة الفرنسية عمدا وقد جرى القضاء المصري على ذلك في حكم محكمة طنطا المدنية الاستئنافية الموزج في ٣١ مارس سنة ١٩١٤ (محالة للشرائح عدد ١ سنة ٩١٨ صفحة ٢١)

وحيث انه فضلا عن كل ما تقدم فقيد بحكم ما اكتسب حق المرور بمضى المدة في نفس الشارع موضوع هذه القضية في الدعوى المتقدمة الذكر

بناء عليه

حكمت المحكمة حضورا بإجازة الاستدواحية المدعين للمرور والزام المدعى عليهم بالنصارف إلى هذا الحكم بالجلسة المدنية والتجارية

المنعقدة علنا يوم السبت ٢٨ فبراير سنة ٩٣٠

تحت رئاسة حضرة عبد الله محمد أفندي القاضي

وبحضور شهوده أفندي مقارن يوسف الكاتب

حيث ان المدعين بالحق المدني رفعوا هذه الدعوى مباشرة يقولون فيها بان المتهمين في ليلة ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بعزبة الفاورية سرقوا جاموسة احمد العديوي ومحمد احمد العديوي ولان الاول في ١٧ فبراير سنة ١٩١٨ بالحوامدية بلغ اليوليس كذبا مع سنوء القصد في حق المدعي بانه سرق نجاسة وطلبا مبلغ ٥٠ جنيا تمريضا

يفيد سبق ممارسته في البحث عن العجلة المسروقة ثالثا - ان الجاذبة حصلت بعد العشاء بمسافة قليلة ويستبعد ان ابراهيم احمد العديوي يتحضر للسرقة في هذا الوقت خيصوصا في الزمن الذي يسمى فيه لرد شي مسروق منه ورتكب جريمة السرقة من مال الشخص الذي يكلفه برد ماضع من ماله

وحيث ان سوء التصرف متوفر أيضاً عند
المتهم الاول المذكور لانه أقدم على التبليغ مع علمه
بكنب بلاغه ويقصد تبرير تعديده عليه بالضرب
وعقابهم بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٤ عقوبات
وحيث ان المتهمين انكروا ما اسند اليهم
والتباعد فومنت الرأي للمحكمة

وحيث ان تهمة السرقة لم تتوفر الادلة فيها ضد المتهمين لانه لم يشهد احد عليهم في هذه السرقة اما ما ورد في شهادة بعض الشهود من مقاومتهم براد السرقات في نظير مبلغ عشرة جنيهاً فهذا الامر يفرض صحته لا يتهض دليلاً كافياً لادائهم

وحيث مع التسليم بجمع ما سبق بيانه يجب البحث في الظروف التي تقدم فيها هذا البلاغ وحيث ان هذا البلاغ كان مقترناً بجزية تعدي المتهم على المدعى بالحق المدني بالضرب وسبق ان ردت النيابة الغنومية دعوى الضرب على المتهم الاول وحكم عليه بالحبس ستة شهور

وحيث ان تهمة البلاغ للكاذب المقدمة
ضد المتهم الاول فانه يظهر للمحكمة في الواقع
كذب البلاغ للأسباب الآتية

أولاً - ان عبد القوي خير ادعى بان يجب العقاب عليه بمقوبة منفردة عن عقوبة الباب كان مفتوحا والشخص المسروق بالخوش جرح الضرب أو انه يكتفى بالعقاب على أشباهها مع ان الشهود قرروا انه عند حضورهم على الصباح وجدوا الباب مقفلا حتى اضطروا للدخول بالمنزل المحكمة بحقه ولوان الدفاع عن التهم لم تمسك به بواسطة التسليق وانهم لم يجدوا نحاسا .

ببعضهما ارتباطاً ظاهراً فليُجب اعتبارهما جريمة واحدة لأن قصد التهم هو التعمد على المدعى بالحق المدني بالضرب المشروع قانوناً للدفاع عن المال وحيث تكون هاتان الجريمةتان مرتبطتين ارتباطاً بحيث لا تقبل التجزئة ولذلك يجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وأحياناً ان القول بعكس ذلك فضلاً عن مخالفته للقانون لا يقبله العقل والنقل لأن التهم في هذه القضية تبدأ بالحكم عليه بالجنس مستشهورة لا يصح محاكمته على بلاغ كان قدمه في الحقيقة دفاعاً عن نفسه لتعديده بالضرب على المدعى بالحق المدني وحيث أن عقوبة البلاغ الكاذب بتهمة جنسية أو جنسية هي الحبس لمدة ثلاث سنوات طبقاً لفقرة الأولى من المادة ٢٦٢ عقوبات ولحيث ان المواد ٢٠٦ و٢٠٧ فقرة ثانية و٢٠٨ و٢٠٩ عقوبات التي طبقها المحكمة عن تهمة الضرب هي ضمنف القربة المقررة بالفقرة الثانية في المادة ٢٠٦ عقوبات الى الحبس ٤ سنوات وحيث لذلك تكون المحكمة طبقت أشد العقوبتين لولا يمكن أن يقال في هذه الحالة انه يجب النظر في العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ فقرة ثانية وهي لا تتجاوز سنتين لأن مواد المواد يجب اعتبارها جزءاً متما المادة المقاب وحيث لذلك يكون التهم سبق عقوب على جرمته ولا يصح محاكمته دفعة ثانية

وحيث عن التعويض فلم المحكمة ان تحكم به ولو أنها تحكم بمنع جواز عقابه طبقاً للمادة ١٧٢ جانيات فقرة ثانية وحيث أن مبلغ التعويض يستحقه المدعى بالحق المدني عن جرمي الضرب والبلاغ الكاذب المرتبطتين ببعضهما ذلك الارتباط المنو عنه وري المحكمة ان التعويض المطلوب مبالغ فيه خصوصاً بسرق المدعى بالحق المدني (راجع كذلك سوابق) وقدرة المحكمة بمبلغ ثلاثة جنيهات فقط فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً أولاً براءة التهمين جميعاً من تهمة السرقة (ثانياً) بعدم جواز رفع الدعوى عن البلاغ الكاذب ضد التهم الاول لسبق الحكم عليه بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩١٨ بالحبس ستة شهور في جريمة الضرب المرتبطة بذلك البلاغ لوجوب اعتبارهما جريمة واحدة (ثالثاً) الزام التهم الاول بدفع مبلغ ثلاثة جنيهات مصرية تعويضاً للمدعين بالحق المدني والمصاريف المناسبة.

٨١

المعارضة في مواد الجنح

غياب المارض بعد حضوره وتقديم دفاعه
محكمة الاقصر الجزئية في ٤ مارس سنة ١٩٢٠
ملخص الحكم:
لا يحكم باعتبار المعارضة في مواد الجنح كأن لم

وحيث أن المعارض سبق أن حضر بالجلسة السابقة أى أول جلسة بعد المرافعة ودافع عن نفسه بما هو مدون في محضر الجلسة وتأجلت الدعوى لإعلان الشهود.

وحيث أن هناك رأيين في هذا الموضوع الأول اعتبار المرافعة كأن لم تكن وتسبق أن حضر المعارض في أول جلسة. والرأي الثاني قبول للمرافعة بما دام المتهم حضر في أول جلسة اعتماداً على أن المادة ١٣٣ - ٣ من قانون تحقيق الجنايات تشير لأول جلسة عقب المرافعة.

وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن حالتنا هذه تختلف عن الرأي الأول لأن المتهم حضر ودافع عن نفسه بما هو مدون في محضر الجلسة وتأجلت القضية لإعلان الشهود أى أن مسألة نظر الدعوى شكلاً انتهت من الجلسة الماضية ودخلت المحكمة في الموضوع لسماحها بدفع المتهم وتأجيلها. الدعوى لإعلان الشهود. وما دام الأمر كذلك صارت المحكمة من نظرة للفصل في الموضوع الذي بحث فيه سواء حضر المتهم أو لم يحضر بعد ذلك خصوصاً وأنه يحسن أن يلاحظ أن المتهم ربما كان اكتفى بدفاعه الذي أبداه في أول جلسة معتقداً أن المحكمة تأخذ به.

بناء عليه

قررت المحكمة استمرار النظر في الموضوع وسماع شهادة الشهود.

تكن لعدم حضور المعارض إذا كان قد سبق أن حضر في جلسة سابقة ودافع عن نفسه وتأجلت الدعوى لإعلان شهودها باسم صاحب المظلة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة الأقصر الجزئية

محكمة الجناح الجزئية الإلهية المتقدمة علنا تحت رئاسة حضرة القاضي أحمد نشأت أفندي ومحضور حضرة عباس فضلي أفندي وكيل النيابة ومحمد الترماني أفندي الكاتب أصدرت الحكم الآتي:

في قضية النيابة العمومية نمرة ١١٢٦ جنح سنة ١٩١٩. الأقصر

شد

أحمد عثمان محمد الحامى سن ٢٣ سنة مزارع بالمديسات

عارض المتهم المذكور في الحكم النهائي الصادر عليه بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩١٩ القاضي بحبس شهرين بسيط وكفالة خمسية عرش صاغ بدون مصاريف لأنه في يوم ١٤ يونيه سنة ١٩١٩ بالأقصر هرب بعد القبض عليه قانوناً وطلبت النيابة اعتبار المرافعة كأنها لم تكن المحكمة

بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق حيث أن المعارض لم يحضر

وحيث أن النيابة بناء على ذلك طلبت اعتبار المرافعة كأن لم تكن مستفيدة على المادتين ١٣٣ و ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات

القوانين والقرارات والمسوّات

قانون عمرة ٤ لسنة ١٩٢١

تقييد أجر الأمكنة

التي كانت سارية في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ يستمر العمل بها بين الطرفين ولو زادت على الحد الأقصى المبين في الفقرة السابقة وذلك إلى التاريخ المتفق عليه لانهاء هذه العقود اذا كان ذلك التاريخ سابقاً على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أو إلى هذا التاريخ الأخير على الأكثر في الاحوال الأخرى

مادة ٢ - ويجوز للمؤجر بالرغم من حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يقتضى أجره تزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة المذكورة اذا أمكنه أن يثبت :

(أ) أن الأجرة المبنية في عقد الإيجار التي كان سارياً في تاريخ أول أغسطس سنة ١٩١٤ حددت قيمة خفضت استثناء لاعتبارات لها صفة شخصية بحيث ككون المستأجر من اقرب المؤجر الأقربين أو مستخدماً لديه .
(ب) أو انه (المؤجر) احددت منذ أول أغسطس سنة ١٩١٤ بمصاريفه الخاصة اضافات

تحت سلطان مصر بعد الاطلاع على القانون عمرة ١١ لسنة ١٩٢٠ الخاص بتقييد أجر المساكن وبما أن المصلحة العامة تقضى بالتعديل في اتخاذ تحوطات بالنسبة للأمكنة المستعملة لأى غرض آخر غير السكنى كالتحوطات التي نص عليها في القانون المذكور آنفاً بالنسبة للمساكن وبما انه من المفيد في الوقت نفسه ادخال تعديلات متنوعة على القانون عمرة ١١ لسنة ١٩٢٠ وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفائية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

وسمنا بما هوأت :

القسم الأول

في الأمكنة المؤجرة للسكنى

مادة ١ - اعتباراً من ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ لا تزيد أجرة المساكن غير المفروشة عن الأجر المبنية في عقود الإيجار السارية في أول أغسطس سنة ١٩١٤ مضافاً إليها في المائة .
ومنع ذلك فالأجر المبنية في عقود الإيجار

أو تغييرات في المسكن يترتب عليها زيادة قيمة أجرته زيادة عظيمة

(ج) أو أن الأجرة كانت محددة في تاريخ

أول أغسطس سنة ١٩١٤ بقيمة أقل من متوسط

أجر المساكن المماثلة بسبب أن عقد الإيجار كان

لمدة ست سنوات على الأقل

ويجب على المؤجر كي يلزم في المستقبل

المستأجر الواضع اليد بدفع الأجرة ذات القيمة

الخاصة أن يحصل عند عدم تراضى الطرفين

على حكم من المحكمة ولا يكون الحكم قابلاً

للاستئناف

ويجوز في المستقبل لكل مستأجر جديد

أن ينازع المؤجر الحق في الزامه بالأجرة ذات

القيمة الخاصة بذلك في بحر ثلاثة شهور من

تاريخ وضع يده على الأمكنة المؤجرة بحسب

الشروط المقررة في الفقرة السابقة ولو كان بينهما

اتفاق يخالف ذلك

مادة ٣ - اعتباراً من تاريخ ٢٣ فبراير سنة

١٩٢٠ ومع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة

وبحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى لا يكون

أى مستأجر ملزماً بأب يدفع ولا أى مالك

مرخصاً له بأن يقتضى أجرة تتجاوز الحد الأقصى

المعين في الفقرة الأولى من المادة الأولى

وفي جميع الأحوال التي تكون قد وقعت

فيها بعد تاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ أجرة قيمة

تتجاوز الحد الأقصى المسموح به يكون للمستأجر

الحق في أن يقاضى المؤجر لمطالبته برد الزيادة أو

خصمها من أية أجرة استحققت أو تستحق عليه

حتى ولو كان قد دفع باختياره

مادة ٤ - اعتباراً من تاريخ نشر هذا

القانون لا يجوز للمؤجر أن يخرج مستأجرًا من

المسكن الذي يشغله إلا بأمر من القضاء ولسبب

من الأسباب الآتية :

(١) أن تكون الأجرة المستحقة بصفة

قانونية طبقاً لاحكم هذا القانون لم تدفع في ظرف

خمس عشرة يوماً من تاريخ المطالبة بها بعد

الاستحقاق بإعلان على يد محضر أو مخاطب

موصى عليه

(٢) أن يكون المستأجر قد استعمل

المسكن أو سمح باستعماله بطريقة تنافي باشتراطات

عقد الإيجار المعقولة أو تنافي طبيعة المسكن أو

بطريقة من شأنها أن تسبب الفضيحة أو أن

تضر بالجيران

(٣) أن يكون المستأجر لم يمين النية

اللائقة بالإمكنة المؤجرة

ولا يجوز اخراج المستأجر بحجة انقضاء

مدة الاجارة

مادة ٥ - يجوز للمالك استثناء من أحكام

المادة السابقة أن يخرج المستأجر في نهاية مدة

الإجازة السياحية أو في أى وقت في حالة الاجارة

المجددة بمقتضى القانون اذا قصد أن يشغل المسكن هو أو أقاربه المذكورون بعد

ويجب عليه لهذا الغرض أن يذيع على المستأجر بالاخلاء بخطاب موصى عليه قبل ذلك بستة

شهور فاذا لم يقبل المستأجر الاخلاء يجب على المالك الحصول على حكم بالاخلاء بعد تقديمه للمحكمة

ما يثبت حاجته الحقيقية والضرورة الى المسكن لاستعماله الشخصى أو لاستعمال والده أو والدته أو ابنته أو بنته شخصياً ولا يكون الحكم قابلاً

للاستئناف المجددة بمقتضى القانون ويجب عليه لهذا الغرض أن يذيع على المستأجر

بخطاب موصى عليه قبل ذلك بستة شهور فاذا لم يقبل المستأجر الاخلاء يجب على المالك الحصول

على حكم بالاخلاء بعد تقديمه للمحكمة ما يثبت أولاً أن الضرورة تلجئه الى بيع العقار نظراً لظروف

خاصة كخطر زرع ملكيته بالطريق القضائى أو كضرورة تصفية مركزه بسبب مفادته البلاد

أو لأسباب أخرى تماثلها في الخطورة، وثانياً أن البيع المزيج لا يمكن اتعاه الا اذا تمكن من تصد

الشراء من وضع يده على المسكن بقصد السكنى فيه ولا يكون الحكم قابلاً للاستئناف

ولا يحصل الاخلاء إلا بعد مضي شهرين على الأقل ابتداء من النطق بالحكم اذا كان حضورياً

أو ابتداء من اعلانه اذا كان غيباً وعلى كل حال لا يكون ذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ ارسال الخطاب الموصى عليه بالبوستة كما

لها عمل المادة ٦ - تطبق الفقرات الثلاث الأولى من المادة السابقة اذا كان استعمال المسكن لم يمنع

هو مبين بالفقرة الثانية آفة الذكر وفصلا عن ذلك يجب تسجيل عقد البيع وعلان هذا التسجيل الى المستأجر في ظرف الشهرين المذكورين على الأكثر والا سقط الحكم

إذا لم يسكن المشتري المسكن في ميعاد شهر ابتداء من اليوم الذي اخلى فيه المستأجر الامكنة أو إذا لم يستمر شغلا له مدة سنة على الأقل كان للمستأجر الحق في أن يطلب إعادة وضع يده على الامكنة المذكورة مع عدم الاخلال بالتعويضات إذا كان لها محل

مادة ٨ - لا تسرى المادتان الخامسة والسابعة الا على الملاك الذين يثبت أن حقهم سابق على ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ وكذلك ورثتهم ولا يعتبر حق الملاك سابقا على ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الا إذا كان لعمدة تاريخ ثابت سابق على هذا التاريخ

مادة ٩ - اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون لا يجوز بأي حال من الاحوال أن تتجاوز أجر المسكن المفروشة الحد الأقصى المسموح به بالنسبة للمسكن نفسه بنير مفروشات مضافا اليه مائة في المائة

فإذا لم يكن بالمسكن المفروشات اللائقة به يجوز للمستأجر أو للمستأجر من الباطن أن يطلب رغم كل اتفاق مخالف نقص هذه الاضافة بحيث لا يزيد مقدارها سنويا على عشرة في المائة

من قيمة المفروشات ويجب أن ترفع الدعوى في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ وضع اليد على على الامكنة المؤجرة وإذا استعين بالخبراء اجاز للقاضي أن يأمر بأن يكون تقرير الخبير شفويا ويقتصر تقرير الخبير في جميع الاحوال على بيان تقدير قيمة المفروشات جملة واحدة

ويجوز أن تقتضى الاجر المعينة في عقود الاجار السارية حالا بقيمة المينة فيها ولو زادت على الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة السابقة وذلك لتاريخ انتهاء تلك العقود ولكن دون أن يتعدى ذلك التاريخ أول مايو سنة ١٩٢١ ويجوز للمستأجرين وللمستأجرين من الباطن الذين يشغلون مساكن مفروشة في تاريخ نشر هذا القانون أن يطلبوا نقص الاجرة بالحدود والطرق المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة بشرط أن يرفعوا دعواهم قبل أول مايو سنة ١٩٢١

مادة ١٠ - تسرى احكام المادة الرابعة على اجارة المساكن المفروشة إذا كان المؤجر هو ملاك المسكن ولا تسرى هذه الاحكام على تأجير المساكن المفروشة اجارتها من الباطن إلا مدة سريان الاجارة الاصلية

ومع ذلك لا تسرى المادة الرابعة على اجارة المساكن المفروشة أو اجارتها من الباطن إذا اثبت المؤجر أنه كان ينوي استرجاع الامكنة المؤجرة

لاستعماله الشخصى عند انتهاء المدة المحددة في الاجارة أو الاجارة من الباطن في الفقرة الأولى من المادة الأولى وذلك الى تاريخ انتهاء هذه العقود ولكن دون ان يمتدى ذلك التاريخ أول مايو سنة ١٩٢١. بأية حال من الأحوال

مادة ١١ - لاستئجار أحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ على اجارة المساكن المفروشه أو اجارتها من الباطن المتفق عليها لفرض تبديل الهواء مدة فضل معلوم في الجهات للعدة لمثل هذا النوع من التأجير وطبقاً لعولائد البلاد

مادة ١٢ - يعتبر ملغى ولا عمل له كل قيد أو شرط أدرج في عقد اجار بعد تاريخ أول أغسطس سنة ١٩١٤ وكان قاضياً على المستأجر بفرم أكثر مما تقتضيه الشروط والقيود المدونة في العقد الذى كانت المساكن مؤجرة بمقتضاه في التاريخ المذكور وذلك مع عدم الاخلال بما للمؤجر من الحق في زيادة الاجر في دائرة الحدود للمدينة في المواد ١ و ٢ و ٩

مادة ١٣ - يعتبر ملغى ولا عمل له كل قيد أو شرط أدرج في عقد اجار بعد تاريخ أول أغسطس سنة ١٩١٤ وكان قاضياً على المستأجر بفرم أكثر مما تقتضيه الشروط والقيود المدونة في العقد الذى كانت المساكن مؤجرة بمقتضاه في التاريخ المذكور وذلك مع عدم الاخلال بما للمؤجر من الحق في زيادة الاجر في دائرة الحدود للمدينة في المواد ١ و ٢ و ٩

مادة ١٤ - يجوز للمؤجر بالرغم من حكم المادة السابقة أن يحصل على اذن من المحكمة بالشكل والشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية بأن يقتضى اجرة بقيمة خاصة اذا اثبت ان قيمة الملاك المذكور قد زادت زيادة عظيمة بسبب التغيير أو التقدم التجارى الحاصل بالجهة الموجود بها في السنين الأخيرة

مادة ١٥ - تسرى أحكام المواد من ١٦ الى ٢٠ الآتي ذكرها اذا زادت الاجرة على ٧٢ جنبها في السنة في تاريخ أول أغسطس سنة ١٩١٤

مادة ١٦ - يجوز للمستأجر اذا كانت الاجرة قد زيدت بعد تاريخ نشر هذا القانون أكثر من ٥٠ في المائة بالنسبة للأجرة في أول أغسطس سنة ١٩١٤ ان يلجأ الى القضاء في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على العقد الجديد ليطلب من المحكمة تحديد الاجرة التي يجب عليه دفعها مدة سريان الاجارة ويكون المستأجر ملزماً ان يدفع الاجرة المعينة في عقود الايجار السارية حالاً بالقيمة للمدينة فيها

مادة ١٧ - على الامكنة المؤجرة لائى استعمال آخر غير السكنى وكانت اجرتها في أول أغسطس سنة ١٩١٤ لا تزيد عن ٧٢ جنبها مصرياً في السنة

مادة ١٨ - اعتباراً من تاريخ نشرها هذا القانون تسرى الفقرة الاولى من المادة الأولى والمواد ١٢ و ١٣ و ١٤ على الامكنة المؤجرة لائى استعمال آخر غير السكنى وكانت اجرتها في أول أغسطس سنة ١٩١٤ لا تزيد عن ٧٢ جنبها مصرياً في السنة

مادة ١٩ - ومع ذلك يجوز أن تقتضى الأجر المعينة في عقود الايجار السارية حالاً بالقيمة للمدينة فيها

مادة ٢٠ - المستأجر ملزم ان يدفع الاجرة المعينة في عقود الايجار السارية حالاً بالقيمة للمدينة فيها

- المحكمة الاجرة اجازت للمستأجر ان يخصم من الأجر المستحقة أو التي تستحق الأجر الزائدة التي اقتضيت من ابتداء مدة العقد السارى أو أن يحكم على المؤجر بردها عند اللزوم
- مادة ١٧ - يجوز لكل مستأجر أن يطلب في المستقبل من القضاء تجديد عقد اجارته السارى قبل انتهاء مدته بشهر على الأقل فإذا أذنت المحكمة بالتجديد تمدد مدته التي يجب ان لا تزيد بأية حال على اثني عشر شهرا. والأجرة الواجب دفعها أثناء المدة المجددة، وتحدد المحكمة أيضاً ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة شهور يجوز للمستأجر عند انتهائه أن يحل الاجارة. ويجب على المستأجر الذي يريد التمسك بهذا الحق أن يخطر بذلك المؤجر بخطاب موصى عليه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم النهائي
- ويجوز للمحكمة المرفوع أمامها الطلب أن تحدد بقرار نافذ مؤقتاً يصدر في مواجهة الخصوم الأجرة الواجب دفعها مؤقتاً حين صدور الحكم النهائي في طلب التجديد
- ويجوز ان يتكرر التجديد بالشروط المذكورة في الفقرتين السابقتين بشرط ان يقدم الطلب قبل انتهاء المدة المجددة بشهر على الأقل
- مادة ١٨ - يجوز للمستأجرين الذين لا تنتهى مدد عقود اجارهم السارية حالاً الا بعد أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ نشر هذا القانون أن يلجؤوا الى القضاء في الاحوال الآتية ليطالبوا من المحكمة بتحديد الأجره الواجب عليهم دفعها حين انتهاء مدد عقودهم :
- (١) يجب ان تريد الأجره المطلوب نقصها على خمسين في المائة على الأقل بالنسبة للأجرة في أول أغسطس سنة ١٩١٤
- (٢) يجب ان يعلن المؤجر بالدعوى في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون
- (٣) يجب على المستأجر أن يدفع مؤقتاً الأجرة المبنية في البتة حين الحكم النهائي
- (٤) اذا أمرت المحكمة بنقص الاجرة فلا يسري ذلك الا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٢٢ ومع ذلك فبالنسبة لعقود اليجار المتفق عليها أو المجددة منذ أول أكتوبر سنة ١٩٢٠ يسرى النقص ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون
- مادة ١٩ - يجوز للمستأجرين الذين يستمرون شاغلين للأمكنة بعد انتهاء اجاراتهم أن يلجؤوا الى القضاء بالشروط المنصوص عليها في المادة ١٧ في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون اذا لم تكن صدرت ضدكم أحكام بالاغلاء
- اكتسبت قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً
- مادة ٢٠ - تراعي المحكمة في تحديد الاجرة تطبيقاً لأحكام المراءد من ١٤ الى ١٩ موقع المكان وقيمة أجرته بالنسبة للأمكنة الماثلة المجاورة

ونوع تجارة المستأجر أو مناعته أو مهنته وكذلك كل ظرف من شأنه أحداث تأثير على قيمة الاجرة كحالة ما اذا كانت الاجرة بسبب طول مدة الاجارة حددت في سنة ٩١٤ بقيمة كانت بداهة أقل من متوسط أجرة الامكنة التي تماثلها في الموقع في التاريخ نفسه أو كحالة ما اذا كان المستأجر يحمل في تجهيزه مضاريف مرتفعة بنوع خاص

ولا يجوز للقاضي بأي حال أن يحدد أجرة أقل من الاجرة في اول اغسطس سنة ١٩١٤ مضافا اليها خمسين في المائة

القسم الثالث — أحكام عامة

مادة ٢١ — كل مستأجر يريد بعد تاريخ نشر هذا القانون أن يؤثر من الباطن جميع المكان المؤجر اليه أو يتنازل عن اجارته يجب عليه أن يحظر المالك قبل ذلك بخطاب موصى عليه

يجوز للمؤجر في مئة وخمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ استلام الخطاب الموصى عليه أن يعارض في التأجير من الباطن أو في التنازل بأن يعلن المستأجر بالحضور أو لم الحضور على الاذن باستلام الامكنة المؤجرة

ترعى المحكمة في قرارها على الاخص الشروط المعقولة الواردة في عقد الايجار السارى ومدة التنازل أو التأجير من الباطن وقيمتها وكذلك

البواعث التي اقتضت ذلك وتلاحظ أن الصالح العام يقضى بمنع التنازل أو التأجير من الباطن المبني على مجرد المضاربة ويجوز للمحكمة دائما أن تنقص مدة التأجير من الباطن كما يجوز لها أن تعطى للتنازل له أو للمستأجر من الباطن ميمادا معقولا لاختلاء الامكنة

وتسرى أحكام المادة ٤٥٠ فقرة ثانية من القانون المدني المختلط و٣٦٧ فقرة ثانية من القانون المدني الاهلي على الاحوال المبينة فيها مادة ٢٢ — انشاء من أحكام المادة الرابعة يجوز لكل مالك أن يخرج المستأجر منه ولو في خلال مدة الاجارة اذا قصد أحداث تغييرات جمة في العقار أو اذا قصد هدمه ليميد بناءه وذلك بالشروط الآتية :

يجب عليه لهذا الغرض أن ينبه على المستأجر بالاختلاء بخطاب موصى عليه قبل ذلك بستة شهور فاذا لم يقبل المستأجر الاختلاء يجب على المالك الحصول على حكم الاختلاء بعد تقديمه للمحكمة ما يثبت أن تنفيذ مشروع التغيير أو التجديد يترتب عليه زياده غلبد المساكن أو الخازن زياده عظيمة ، ويقرر الحكم اذا اقتضى الحال مقدار التويضات الواجبة بسبب فسخ الاجارات السارية ويحدد ميمادا لا يتجاوز ستين يجب فيه اتمام الانشاءات أو التغييرات المنوية

ولا يكون الحكم قابلاً للاستئناف الا فيما يختص بالتعويضات وبالبشرط والحدود الواردة بالاداء ٢٦

ولا يحصل الاخلاء الا بعد مضي شهرين على الأقل ابتداء من النطق بالحكم اذا كان حضورياً أو ابتداء من اعلانه اذا كان غائباً وعلى كل حال لا يكون ذلك قبل ستة اشهر على الأقل من تاريخ ارسال الخطاب الموصى عليه بالبوستة كما هو مبين بالفقرة الثانية آفة الذكر اذا لم يتم المالك للانشاءات أو التغيرات في الميعاد المحدد له في الحكم بكون المستأجر الحق في العودة الى الامكنة التي كان يشغلها بدون اخلال بالتعويضات اذا كان لها محل

مادة ٢٣ - يجب على المستأجر أو المستأجر من الباطن المجددة اجارته بمقتضى القانون طبقاً للمادة ٤ أو للمادة ١٣ مراعاة مواعيد التنبيه المنصوص عليها في اللادتين ٤٦٨ من القانون المدني المختلط و ٣٨٣ من القانون المدني الأهلي اذا أراد أن يقطع مدة الاجارة بنفسه

مادة ٢٤ - كل مكان معد للسكنى في تاريخ نشر هذا القانون يبقى خاضعاً لأحكام المواد من ١ الى ٤ من هذا القانون ولو أعد بعد ذلك لأى استعمال آخر

مادة ٢٥ - كل مستأجر يكون قد انساق بوسائل غير شريفة الى اخلاء الامكنة المؤجرة

التي كان من حقه البقاء فيها يكون له الحق في ظرف ثلاثين يوماً أن يطلب اعادة وضع يده بدون اخلال بالتعويضات اذا كان لها محل

القسم الرابع
في الاختصاصات والاجراءات
مادة ٢٦ - تختص المحاكم الجزئية دون سواها منها بلفت قيمة النزاع بالفصل في المنازعات التي يكون الغرض منها تطبيق احكام هذا القانون وتحكم هذه المحاكم اتبهاكاً اذا لم تتجاوز قيمة النزاع خمسين جنيهاً إلا في الاحوال التي يقضى فيها هذا القانون بخلاف ذلك

ولا تكون الاحكام قابلة للمعارضة الا اذا كانت ورقة التكليف بالحضور لم تعلن لنفس الشخص ولا تقبل المعارضة الا اذا اعلنت في ظرف خمسة عشر يوماً ابتداء من اعلان الحكم

وميماد الاستئناف خمسة عشر يوماً ابتداء من النطق بالحكم اذا كان حضورياً أو ابتداء من اليوم الذي تصدر فيه المعارضة غير مقبولة اذا كان غائباً

ويجوز للمحكمة الجزئية أن تأذن بتنفيذ الحكم مؤقتاً بكفالة أو بنير كفالة

مادة ٢٧ - تكون المحاكم حرة في أن تقبل للاثبات أية كتابة ترى فيها الضمانات الكافية لصحتها عند تطبيق هذا القانون

ومع عدم الاخلال بما ذكره فرض تسهيلا
لتقدير ما كانت عليه الأجرة في أول اغسطس
سنة ١٩١٤ :

أن الاجرة أثناء المدة من أول اغسطس
الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت متساوية للأجرة
المحددة في أول اغسطس سنة ١٩١٤

وان الأجرة أثناء سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦
كانت تنقص ١٠ في المائة عن الاجرة المحددة في أول
أول اغسطس سنة ١٩١٤

وان الأجرة أثناء سنة ١٩١٧ كانت متساوية
للأجرة المحددة في أول اغسطس سنة ١٩١٤
وان الأجرة أثناء سنة ١٩١٨ كانت تزيد
٢٥ في المائة على الأجرة المحددة في أول
اغسطس سنة ١٩١٤

وان الاجرة منذ أول يناير سنة ١٩١٩
كانت تزيد ٥٠ في المائة على الاجرة المحددة
في أول اغسطس سنة ١٩١٤

ولأجل العمل بمقتضى الافتراض المنصوص
عليه في الفقرة السابقة يجب الأخذ بالعقد
الاسبق تاريخاً

وعند عدم وجود ما يثبت الأجرة التي
كانت تحصل منذ أول اغسطس سنة ١٩١٤
تعتبر الاجرة متساوية لصافي التقدير المعمول
لأنجل تحصيل عوايد الاملاك المينة مضافا
اليه جزء من اثني عشر منه

القسم الخامس

في تطبيق القانون وتفسيره

مادة ٢٨ - يعمل بهذا القانون في المدن
والجهاز الخاصة لعوايد الاملاك المينة
وميجوز سريانه على غيرها من المدن والجهاز
بقرار من مجلس الوزراء وفي هذه الحالة يحدد
القرار التاريخ الذي يجوز لغايته الاستمرار على
اقتضاء الأجر الزائد عن الحد المسموح به

مادة ٢٩ - لا يسرى هذا القانون على
الفنادق والبنيونات وتأجير الغرف المفروشة
تأجيرا من الباطن مادام المستأجر الأصلي
شاعلا بنفسه جزءا من المسكن ولا على تأجير
جزء من المسكن غير المفروشة اجاره من
الباطن ولا يسري كذلك على اجارات اجزاء من
الامكنة للأجرة لأي غرض آخر خلاف السكن
تأجيرا من الباطن

مادة ٣٠ - لا يترتب على أي حكم من
أحكام هذا القانون الترخيص للمؤجر بالمطالبة
بأجرة تزيد على الاجرة المتفق عليها في عقد
الاجاره طول مدة عقده الاجاره الساري

مادة ٣١ - لا يجوز فرض أية زيادة في
الاجرة يحيزها هذا القانون الا بعد الاخطار
عنها سلفا بمدة شهر على الاقل

ومع ذلك اذا كانت الاجاره لم تنته مدتها
أو لم يحصل بالتنبيه تهاثها طبقاً للقانون وكان

- (ج) لفظة «مؤجرة»، تشمل من تلقى الحق عن المؤجر الاول ويدخل في ذلك كل من انتقلت اليه الملكية وكل مستأجر أصلي
- مادة ٣٤ - يلغى قانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢٠ ولا يكون لهذا الالغاء مساس بصحة الاحكام القضائية الصادرة تطبيقاً للقانون المذكور
- مع مراعاة تطبيق الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٢٦ تبقى أحكام القانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢٠ نافذة المفعول بأكملها بالنسبة لجميع البطولى التي رفعت على صحتها طبقاً لأحكامه قبل تاريخ نشر هذا القانون
- مع ذلك إذا كان الميعاد القانونى للطرف حسب التشريع السابق لم ينته بعد فحق الطعن يبق خاصاً للشروط المنصوص عليها في التشريع المذكور
- مادة ٣٥ - مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة المذكورة بعد لا يسرى مفعول هذا القانون الالغاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٢
- ولا يكون بأية حالة التجديد الممنوح طبقاً لأحكام المادة ١٧ آتفة الذكر تأثير بعد التاريخ المذكور ويجب على المؤجر الذى يطلب الاخلاء في التاريخ المذكور آتفاً أو بعده أن يبنيه بالاخلاء على المستأجر الذى بقى واصفاً يده تطبيقاً لأحكام هذا القانون قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل
- المقد يشترط للفسخ مدة للتنبيه أطول من ذلك فانه يجب مراعاة هذا الميعاد الآخر ولا يسوغ فرض أية زيادة يكون لها أثر رجعى
- مادة ٣٦ - لا تسرى أحكام هذا القانون على الابنية الجديدة التي تم وتؤجر بعد تاريخ نشر هذا القانون
- والمقصود من لفظ «أبنية» الواردة بهذه المادة كل تشييد يشمل طبقة أو عدة طبقات
- مادة ٣٣ - فيما يختص بهذا القانون يكون للألفاظ الآتية المعنى المبين فيما يلي
- (أ) لفظة «مسكن» تدل على كل دار أو جزء من دار مؤجر للسكنى وتشمل أية حديقة أو اسطبل أو غير ذلك من الملحقات المؤجرة مع الدار أو مع جزء من الدار وهي تشمل كل دار أو جزء دار وكذلك كل مكان مالحق بأحدهما مما يكون بمضه مؤجراً للسكنى وبمضه لغرض آخر أيا كان نوع هذا الغرض
- (ب) لفظة «أجرة»، تدل على كل مبلغ من النقود مدفوع أو مستحق الدفع من المستأجر بمقتضى عقد اجارة أو بمثابة عوض عن التنازل عن الاجارة وهي تشمل ايضاً كل جمل مدفوع أو مستحق الدفع الى المؤجر للأسباب عينها إذا كان الايجار معقوداً عن مدة تزيد على سنة واحدة فالجمل يعتبر جزءاً من أجرة السنة الاولى فقط

مادة ٣٩ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويكون معمولاً به بعد نشره في الجريدة الرسمية

ويعا أنه من الضروري تطبيق أحكام القانون
نمرة ٤ لسنة ١٩٢١ المذكور على جميع سكان
القطر

صدر بسرأى عابدين في ١٣ جمادى الثانية
سنة ١٣٣٩ (٢١ فبراير سنة ١٩٢١)

فؤاد
بأمر الحضر السلطانية
وزير الحفانية
رئيس مجلس الوزراء
محمد توفيق نسيم
احمد ذو الفقار

اعلان
بما انه قد وضعت أحكام لتقييد أجر المساكن
بمقتضى القانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢٠ والاعلان
الصار في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠

و بما ان القانون المذكور قد استبدل بالقانون
نمره ٤ لسنة ١٩٢١ الذى أدخل في التشريع
السابق تعديلات وزيادات متنوعة

يكون لاحكام القانون نمرة ٣ لسنة ١٩٢١
الموما اليه فيما يختص بجميع سكان القطر المصري
مهما كانت جنسيتهم نفس القوة والنتائج التي
للاعلانات الصادرة بمقتضى الاحكام العسكرية
اللتبى (فيلد مارشال)
القائد العام لجيوش جلالة الملك بمصر الملك
ليحيى الملك

أخبار القضاء والحمامة

زيارة وزير الحقانية

للقابة المحامين

كان الاستاذان نقيب المحامين لدى المحاكم الاهلية ووكيل النقابة قاما بزيارة لحضرة صاحب المعالي الوزير الهمام احمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية فحدد معاليه لرد هذه الزيارة الساعة الحادية عشر من يوم السبت ٢٢ يناير . وفي الموعد المحدد استصحب معه صاحب العزة الاستاذ حسن نشأت بك مدير مكتبه وقصد غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف الاهلية وكان في انتظاره هناك نخبة من حضراتهم وفي طليعتهم صاحب العزة تقيهم الذي رحب بمعاليه شاكرًا له تفضله بهذه الزيارة وطلب المحامون الحاضرون في الدائرة الاستئنافية العليا التي يرأسها صاحب السعادة احمد موسى باشا إيقاف الجلسة فترة من الزمن لمقابلة معالي الوزير. وفضلا لوقفت الجلسة وقابلوه وقد باحثهم معاليه في بعض الشؤون المختلفة الخاصة بمهنتهم ومنها طلب حضراتهم ترتيب اجازات صيفية لهم فأظهر ارنياحه واهتمامه بالنظر في مطلبهم بمجرد عرضه عليه ثم انصرف مشيعا بمثل ما استقبل به من الحفاوة والاجلال

لجنة قبول المحامين

قررت لجنة قبول المحامين بمحكمة

الاستئناف الاهلية في جلستها التي عقدتها يوم ١٢ يناير الماضي ما يأتي :

أولاً - قبول كل من الافندية احمد المديني وحسين حسني وصادق محمود العيزي واحمد يوسف خورشيد وعبد السيد تناغو واتور علي وسندخله الابوتيجي ومحمد عيد الله عنان وكامل زكي ومحمد توفيق جنيته ومحمد صالح متولي الدهري ومحمد عزمي واحمد حسين الملا والسيد الفطريفي وعبد الحميد رزق ونصر الله ميخائيل فرعون ومصطفى فهمي وشمس الدين عبد الفغار ويوسف نصري حكيم وحسين محمود وعبد الباقي عثمان ومحمد سليم ويوسف يعقوب وسليمان بدوي واحمد حلمي ومحمد امين بسيوني وفريد ابراهيم جرجس ووديع زكي وعزيز تناغو وجلال الدين حفي ناصف ومحمد فؤاد حمدي ومحمد حسن الشيشيني ورياض الشريف وعباس احمد مورييس ارقش والشينغ أمين عامر طرهوني وخالد محمد نوفل للمرافعة امام المحاكم الابتدائية لتجاربهم في الامتحان التحريري وفي الاختبارات الشفهية عملاً بقانون سنة ١٩١٨

ثانياً - تأجيل النظر في طلب كل من شارل افندى جيمه وعبد الفتاح افندى فهمى خطاب - القبول في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية الى جلسة اخرى

ثالثاً - قبول طلب كل من حافظ افندى حسن عامر وعبد السلام افندى محمد المرافعة أمام محكمة الاستئناف الاهلية

رابعاً - قبول طلب عبد الرحمن افندى رشدى نقل اسمه الى جدول المحامين للمستقلين بالمحاماة (وكان قد تقرر قبوله في المرافعة أمام محكمة الاستئناف الاهلية في ٣١ مارس سنة ٩١١ واشتغل بالتمثيل)

خامساً - قبول نقل اسم محمد افندى حسين الى جدول المحامين غير المستقلين بالمحاماة لتعيينه مندوباً قضائياً بوزارة الاوقاف

الامتحان التحريري للمحامين تحت التمرين

١ - حرر مشروع عقد شركة تعاون زراعى واختراع نوع الشركة الذى يلائم موضوعها

٢ - توفى تاجر عن تركه تنحصر في محله التجارى من بضائع وتقود وخدمات وديون وجامك أحد الورثة يطلب منك أن تتخذ له الاجراءات القانونية للحفاظ على حقه والوصول اليه

فحور الغريضة التى تقدمها من اجل ذلك

٣ - نشر محمد القاصر عن درجة البلوغ في إحدى الصحف السيارة اعلانا حذر الناس فيه من معاملة عمه حامد بصفته وصيا عليه لتعيين أخى القاصر المدعو احمد وصياً بدله قائلا في اعلانه (من عهد وفاة والدى تمين عمى حامد وصياً على وعلى إخوتى القصر فاستلم التركة وبدد مالها الكثير بصرفه في ملذاته ذات الممين وذات اليسار بينما نحن نتضور جوعاً فما أفسى قلب هذا الوصى الخائن الذى لا يخشى قصاص الدنيا ولا عذاب الآخرة)

فهل في عمل القاصر هذا جريمة - وما نوعها - وحرر عريضة الدعوى المباشرة

٤ - محمد وحامد يملكان عشرين فدانا على الشيوع لكل منهما النصف فباع محمد فدانا من حصته محدودا مفروزا

فما قيمة هذا البيع وماذا يكون نصيب الدعوى التى يرفعها حامد على شريكه والمشتري بطلان البيع وبما يدفع المدعى عليهما دعوى المدعى . وهل تشير على المدعى عليهما برفع دعوى أخرى توطئة للفصل في دعوى البطلان

٥ - رفع زيد دعوى استحقاق أثناء اجراءات بيع عقارى وقاضى اليوم لم يوقف البيع حتى يفصل في دعوى الاستحقاق . وفي

الجلسة نفسها حصل الطعن ببطلان اجراءات النشر فحكم القاضي بالبطلان وحدد يوما آخر للبيع بعد ذلك . وقبل صدور الحكم بالبيع في الميعاد المحدد له صدر الحكم في دعوى الاستحقاق برفضها فاما هي طرق الطعن الجائزة في هذا الحكم وما مواعيدها

ملحوظة : المطلوب الاجابة على سؤالين

٦ - زيد شرع في نزع ملكية عقار مدينه عمرو بمقتضى حكم نهائى ونبه عليه بالوفاء مع

الثلاثة الاخرى

فهرس العدد الثامن

المباحث القانونية والتشريعية

- ٣٦٩ ص لائحة الأبددين - للاستاذ عبد الحميد بك بدوى
- ٣٧٦ اختلاف الأحكام
- ٣٧٧ فى تصرفات المحجور عليه قبل وبعد الحجر
- الأحكام
- الحكم النيابى فى جناية وقواعد سقوط الحق - محكمة النقض
- ٣٨٠ والابرار ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠
- اعادة الاجراءات ضد المحكوم عليه غيايا ، حكم محكمة الجنايات بان الواقعة
- ٣٨١ جنته - محكمة النقض والابرار ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠
- الائتماس ، تمدد الطلبات وتمدد الاسباب - محكمة استئناف مصر ٢٤ نوفمبر
- ٣٨٣ سنة ١٩٢٠
- ٣٨٦ الحجر ، اعلان قراره - محكمة استئناف مصر ١٢ يونيو سنة ١٩١٦
- حق الشرب واختصاص القضاء والادارة - محكمة استئناف مصر - ٧ ديسمبر
- ٣٨٩ سنة ١٩٢٠
- حق الشرب واختصاص القضاء والادارة - محكمة بنى سويف ٧ سبتمبر
- ٣٩١ سنة ١٩٢٠
- الحجر واثره ، فوات السبب الصحيح ، التدليس - محكمة اسبوط
- ٣٩٤ الكلية ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٠
- الحبة المستورة ، هبة الثمن ، بطلانها - محكمة بنى سويف ١٨ اكتوبر
- ٣٩٨ سنة ١٩٢٠
- دعوى الشفعة ، المواعيد القانونية ومبدأ سريانها. مواعيد المسافة ، امتداد
- الميماد بسبب العطلة الرسمية ، اعلان دعوى الشفعة فى الميماد للبائع

- ٤٠١ وبعده للمشتري - حكم محكمة طنطا الكلية نمرة ٥٣٠ سنة ١٩١٩
- ٤٠٥ الشفعة وعرض الثمن محكمة اسكندرية الكلية ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٠
- حق المرور - اكتسابه بمضى المدة - محكمة الاقصى الجزئية ٢٨ فبراير سنة ٩٢٠
- ٤٠٨ الإديتياطين الجزئيتين ، وحدة العقوبة - محكمة الجيزة ٨ ديسمبر سنة ٩٢٠
- ٤١١ الممارسة في مواد الجन्छ ، غياب المعارض بعد حضوره وتقديم دفاعه - محكمة الاقصى الجزئية ٤ مارس سنة ٩٢٠
- ٤١٣ القوانين والقرارات والمنشورات
- قانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢١ بتقييد أجور الامكنة - اعلان من القائد العام بشأن هذا القانون
- ٤١٥ اخبار القضاة والمحاماة
- زيارة وزير الحقانية لنقابة المحامين لجنة قبول المحامين - الامتحان التحريرى للمحامين تحت الممرين
- ٤٢٧

تصحيح

وضعت عنوانات الاحكام في العدد السابع بعد تلخيصها والتعليق عليها فلم تؤد
هذه العنونات الغرض المقصود لذلك ترجو تصحيحها هكذا

٥٧ - بيع عقار مفقودى الأهلية - طريقة البيع

» » » » » » » »

٥٩ - المعاهة الدائمة وسوء العلاج

٦١ - حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة

٦٢ - حكمة الشفعة وجزئيات القضايا - عرض الثمن وعدم ايداعها الشفعة من

المشتري صاحب الحق فيها

٦٣ - دعوى القسمة - الاختصاص - رهن الحصة الشائعة لاجنبى

٦٤ - المجلس الملى للأقباط الانوذكس والأوقاف القبطية الاهلية

٦٥ - الاستئناف في مواد الجنح من غير المهتم نيابة عنه

٦٧ - بيع الشريك الشائع حصته على التحديد

٦٨ - اجراءات التنفيذ والاتفاق على ما يخالفها

رئيس تحرير مجلة المحاماة

مصر في مارس سنة ١٩٢١

المبادئ القانونية والتشريعية

لا تركة الا بعد دين

بقلم الاستاذ عبد الحميد بك بدوى
(تمة ما في العدد الماضي)

وحكم التركة غير المستغرقة كحكم التركة المستغرقة واخلاف بينهما أن المال زائد عن الدين فالبعض مشغول لحاجة الميت والبعض فارغ (أى من حق الوارث) فاما أن يعتبر جانب الشغل في المنع من ثبوت الملك للوارث في الكل، وإما أن يعتبر جانب الفراغ في إيجاب الملك له في كله، وعندهم مراعاة جانب الفراغ أولى (راجع البدائع باب المولى المأذون له بالتجارة) فالوارث مالك لجميع مال التركة، على أن حقوق الدائنين غير ضائعة، فان ملك الوارث مثقل بمقوتهم ولهم كما في التركة المستغرقة رهن عام بمقدار ديونهم، وحتى لا تتعطل التركة في أيدي الورثة أيسح لهم التصرف في أعيانها بل لوحظ في اعتبار أن التركة ملك لهم أن يمتنعوا

بهذه الحرية وليس للدائنين التعرض لهم في تصرفاتهم لأن ضمانه الدائنين هي التركة جميعها لا عين بالذات. علي أن حق الوارث في التصرف ليس مطلقا بل يقف حين لا يبقى في التركة الا ما يكفي للوفاء بالديون وكل تصرف زاد عن الحد فهو باطل بالنسبة للدائنين. وللدائنين أن يقسموا ديونهم على الورثة ويأخذوا من كل منهم حصته في الدين ولهم ان يأخذوها جميعا من واحد منهم وحكمة هذا أنهم لا يطالبون كل وارث بدين عليه وإنما يطالبون التركة ولهم أخذ حقتهم من أعيان التركة حيث توجد إذا لم يكن الباقي منها كافيا لاياء حقهم

وطبيعي أن الوارث الذي دفع الدين كله يرجع على الآخرين بمقدار نصيب كل منهم

في التركة

حماية حق الدائنين - قررت الشريعة

القسمة لان القسمة تصان عن النقص ما أمكن

أو أبرأ الغريم الميت

حق القسمة سلاح ماض بيد الدائنين لانه يبقى ما بقى الدين بل هو لا يزول بإجازتهم للقسمة، وهذا الحق يخول للدائنين جميعاً، من ظهر دينهم قبل القسمة ومن ظهر دينهم بعدها، بل يجوز للدائن النائب الذى عزل نصيبه أن يطلب رد القسمة اذا هلك الموزول لاجل الدين. نعم يحيز الفقهاء ان يقسم الورثة الدين على الميت على أن يضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة ولكن هذا الاتفاق غير ملزم للدائنين

طبيعة حق الدائنين ظاهر أن حقوقهم بعد الموت تزيد عن الحقوق الشخصية التى تقوم بالذمة. وسبب هذه الزيادة حصول الموت فان عدم وجود المورث وعدم استمرار الوارث لشخصيته يجب أن يقرن بهما تغيير فى طبيعة حقهم والا عرضنا المعاملات للخطر الشديد لأن الوارث باعتباره خليفة المورث أمام القضاء وواضع اليد على التركة قد يسيء الى الدائنين بتصرفاته ويعيث بحقوقهم وقد رأينا آثار هذا التفسير فى أحكام التركة المستترقة وغير المستترقة وفى حكم القسمة مما لم يكن الدائن يملك مثله بالنسبة للمورث نفسه حال حياته

لذلك حق لنا أن نعتبر أن الدائنين الذين قام حقهم بذمة المورث يصبحون وكأنهم رهناء

تقديم حق الدائنين على حق الوارث وراعت حماية هذا الحق فسلبت من الوارث حق التصرف فى التركة المستترقة، وفى غير المستترقة جعلت تصرفات الوارث فيما زاد عن حقه باطلا بالنسبة للدائنين. ولكن ماذا يكون شأن الدائن اذا اقتسم الورثة التركة

لو كانت الديون تنتقل الى الوارث وكان يسأل عنها شخصياً لما كانت القسمة بضائرة بحق الدائن بل على العكس يصبح كل وارث قادراً على تحمل نصيبه من الدين بما ناله بالقسمة ولكن، والديون لا تنتقل، قد تضر القسمة بالدائنين لانها سبب من أسباب التملك ولان الديون تصبح مقسمة بين الورثة قسمة نافذة على الدائنين ولو صح هذا لكان الدائنون عرضة للحرمان من بعض ديونهم اذا افلس أحد الورثة وفى هذا اخلال بقواعد الشريعة التى تعتبر التركة كلها مسئولة عن الديون جميعاً، لذلك تجد الفقهاء يجمعين على رد القسمة للدين قليلاً كان أو كثيراً لانه شاغل لكل جزء من التركة، والقسمة للاحراز، فلا يسلم للوارث شئ من التركة إلا بعد قضاء الدين، ولا يمنع رد القسمة إلا اذا أدى الورثة الدين من مالهم، أو كان للميت مال آخر سوى المقسوم فيجعل الدين فيه وتمضى

عقازيا عاماً على أعيان التركة يقدمون على غيرهم في ثمنها ويتبعمونها حيث كانت اذا كانت لازمة في وفاة ديونهم

رأى الشافعية - يفيد في البحث أن نذكر بجانب رأى الحنفية رأى الشافعية وهما أن اختلافاً في طريقة التصور وفي بعض الجزئيات متفقان في المبدأ . فعند الشافعية لا تنتقل الديون ولكنهم لا يعتبرون التركة على حكم ملك الميت بل الوارث مالك للتركة على أي حال ولكن ملكه مثقل برهن للدائنين وحقه أشبه ما يكون بحق حائز المقار المرهون ، نعم يرد على هذا الوصف أن الرهن يشترط فيه تعيين الشيء المرهون وحياسة المرتهن ولكنهم يرون أن هذين الشرطين متوفران اعتباراً في مصلحة المورث والفرما ،

ونطبق قواعد الرهن على التركة فلا تقع تصرفات الوارث صحيحة الا اذا أجازها الفرما على أن إجازة الفرما لا تقيد في تصحيح تصرفات الوارث الا اذا كان الغرض منها الوفاء بالديون . وهذا روعي فيه جانب المورث ، كذلك يجوز للورثة استخلاص التركة المستغرقة بدفع أقل القيمتين قيمة الديون وقيمة أعيان التركة وحقوقها .

يمكننا الآن أن نزن بما عرفناه عن قواعد الشريعة ما يقوله الكتاب عنها أو ما تقسرها به المحاكم . وأطول ما نعرفه في هذا الباب

ما كتبه (كلافل) عن انتقال الحقوق والالتزامات في الشريعة الاسلامية ، وعنده أنه يجب دفع الديون كلها من التركة اذا ظهرت قبل القسمة . فاذا لم تظهر الا بعدها فالقاعدة أن كل وارث مسئول شخصياً بمقدار نصيبه في التركة فاذا قوى المال على أحدهم فلا رجوع للدائن علي سواء لأنه لا تضامن بين الورثة ولأن دين كل منهم شخصي . ولهذا القاعدة استثناءان الاول أنه اذا علم الورثة بالديون قبل القسمة فاتهم يتحملونها بالتضامن والثاني أنه اذا أفلس بمض الورثة جاز للفرما أن يطالبوا الملىء بكل ما عنده من التركة ولو زاد عن نصيبه في الدين ، وعنده أن هذا فيه خلاف وكل ما قوله في هذا أن ليس شيء منه بصحيح فلا القاعدة قاعدة ولا الاستثناء استثناء وإن هي الا قواعد القانون الروماني اختلفت في ذهن الكاتب بقواعد الشريعة الاسلامية وقد تصفنا أحكام المحاكم المختلطة فوجدناها تطبق قواعد الشريعة تطبيقاً صحيحاً فلا تعتبر للوارث مسئولاً شخصياً عن ديون التركة وتنكر عليه حق البيع والرهن وتمتبه باطلا بالنسبة للدائنين اذا أضربهم

ولم نجد صدى لآراء كلافل الا في حكيم من أحكام المحاكم الاهلية وان كانت على الغالب ترجع الى مصادر البحث الحقيقية وتطبق الشريعة

تطبيقاً لاشية فيه

الثالثة ترى «أنه لا يعقل أن تكون واجبات

الوارث نحو دائي مورثه أكثر من الواجبات

التي كانت علي ذلك المورث نفسه نحوهم » بل

هو معقول في القانون الفرنسي كما هو معقول

في الشريعة فإنه فضلاً عن أن الواجبات هي

واجبات التركة لا الوارث فإنه من الطبيعي

أن تزيد حقوق الغرماء بالموت اذ أنهم كان لهم

في حياة المورث أمل في وفائه بالدين أو تقديمه

ضماناً وهم إن كانوا يخشون تصرفاته فقد كانوا

يرجون أن يكتسب أموالاً وكان لهم فوق ذلك

في مسئوليته الشخصية ثقة وأى ثقة وضمان وأى

ضمان . أما وقد انقطعت كل هذه الآمال بالموت

وحلت التركة محل المورث فليس من المدهش

أن تزيد قوة حق الغرماء حيال الوارث الذي

يضع يده على التركة ويخشى أن يتصرف فيها

أوليس لغرماء المائس حقوق بعد الافلاس

أكبر من حقوقهم قبلها أوليس في امتياز

فضل الاموال في فرنسا Séparation des

patrimoines مثل صريح لما نحن بصدده فإن الدائن

البيسط يصبح مجرد طلبه دائناً ممتازاً يتبع المقار

أنى كان (راجع شرح هذا في النص الفرنسي)

فليس ما تقوله مستحيلاً قانوناً ولا هو

منقطع النظير

الرابعة ترى المحكمة أنه لو بطل تصرف

الوارث « لا تتج ذلك ضرراً جسيماً علي حركة

واحد هذين الحكيمين صادر من محكمة

الاستئناف في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٢ وهو يقرر

انتقال الديون للوارث وصحة تصرفاته في أعيان

التركة حتى لو لحق دائنيها ضرر ولا سيبل للطمع

فيها الا بدعوى ابطال تصرفات المدين action

paulienne وقد يكون من المفيد استعراض

حيثيات المحكمة وتقديرها

أما الأولى فتقرر انتقال الملك وصحة

التصرفات تقريراً

الثانية تفسر قاعدة لا تركة الا بعد دين

بأن الوارث الذي يأخذ مخلفات مورثه ملزم

أيضاً بدفع دينه وليس معناها أن التركة تبقى

موقوفة معطلة لا مالاك لها حتى تدفع ديون

المورث كلها سواء كانت معلومة للمورث أو

غير معلومة

لسنا في حاجة الى تكرير ما قلناه في ملك

التركة المستغرفة وغير المستغرفة بيد من هو

فليست التركة موقوفة كما تظن المحكمة علي

أن ملك الشيء والمسئولية الشخصية عن الدين

الذي ائتمل به الشيء أمران مستقلان كما هو

الحال في الحائز للمقار المرهون فليس مسئولا

شخصياً بالدين وان كان مالكا للشيء

وقد عرفنا أن حق دائي التركة كالرهن

أعطي كل أحكامه وان لم يسط اسمه

عينيا يسلم القانون بوجوده ليس له طرق لاثباته ضد الخائزين للعقار (١)

ومن المدهش أن المحاكم المختلطة التي يكرر قانونها في كل مناسبة (مع عدم الاخلال بحقوق الدائنين المرتهنين والخائزين للعقار بمقدار معاوضة وبسلامة نية) تبطل بيع الوارث ورهنه بالنسبة للدائنين والمحاكم الاهلية التي قلما يرد أمامها نزاع من هذا النوع ترى أنها لو حكمت بما تحكم به المحاكم المختلطة يوميا ألحقت ضررا جسيما بالمعاملات

والغريب أن محكمة الاستئناف بحجة تطبيق الشريعة الاسلامية، لان قاعدة لتركه الا بعد دين قاعدة شرعية تنكر قواعد الشريعة وتشرع هي وما كنا لنضيق على المحاكم أن تفسر القانون بما يناسب الزمان والمكان ولكن لم يقل أحد بأن للمحاكم أن تتخلى عن القواعد الصريحة وتشرع احكاما جديدة للناس

وقد استمدت المحكمة رأيها من القانون الفرنسي الذي يقرر أن تصرفات الوارث الذي قبل التركة بدون قيد والذي يستمر شخصية مورثة لا تبطل الا بدعوى ابطال تصرفات

(١) لاحظ الشارع المصري اخيرا هذا النقص فحاول علاجه في قانون توحيد اقسام التسجيل الذي لم يتفقد بعد لعدم مصادقة الدول عليه فجل تصرفات الوارث غير نافذة على دائني التركة اذا حصلت في ظرف سنة .

الاعمال إذ معه لا يجسر أحد على شراء شيء موروث خوفا من أن يلقي البيع فيضيع عليه ما دفعه من الثمن مع أنه ليس في استطاعته أن يعلم إن كان على التركة ديون وما مقدارها وإن كان ما هو باق من أموال التركة يكفي لسدادها كل ذلك حفظا لحقوق دائنين لم يحتاطوا لأنفسهم بأخذ تأمينات مخصوصة على ديونهم»

لا أدري، ولا اخال الضرر الجسيم على الثقة الا ناتجا من رأى المحكمة التي تقدم حق المشتري الذي يشتري من وارث ولم يتثبت أن ديون تركته دفعست على حق الدائن الذي تعامل مع المورث بسلامة نية وبحكم الثقة ولم يحسب حسابا لو اثار يحيى فيبدد التركة لمصلحته وعلى أى حال فان المشتري من الوارث غاظر به ما دام ميزان الحقوق هو الذي عرفنا وعلى فرض أن في تقديم الدائن خطرا على المعاملات فن الخطيء في هذا. أهو الدائن وقد حلت الشريعة الاسلامية حقه حماية كافية. أم الشارع الذي لم ينظم اثبات حق دائني التركة بحيث يكون معروفا بمن يتعاقدون مع الوارث

وقد قرر الشارع المصري طرقا لاثبات الحقوق المالية ونسى أنه بأحواله على الاحوال الشخصية في الموارث قبل كل احكامها وأحد هذه الاحكام صيرورة حق دائني التركة عينيا فصرنا الى هذه النتيجة الغريبة وهي أن حقا

المدين أي بعد اثبات النش ، وهي تعلم حق العلم أنه إن جاز لها أن تستعين بالقانون الفرنسي في تفسير مواد القانون المأخوذة منه فليس لها ذلك فيما كان مستمدا من قواعد الشريعة الإسلامية باعتبارها ، ونكرر أن الحكم أساسه تفسير قاعدة لا تركة إلا بعد دين وهي قاعدة شرعية لا فرنسية

وهل خطر ببال المحكمة أن نظام تصفية التركات نظام متاسك لا يمكن أخذه بضعه وترك البعض الآخر ، أقتسم بما يقرره القانون الفرنسي من جواز طلب الدائنين فصل الاموال واعتبار هذا الطلب إذا سجل على عقار موجدًا لا امتياز على هذا العقار ، فإن كانت تسلم بذلك ففي أي ميعاد يبيحه ، وتحديد المواعيد من شأن الشارع لا من شأن القاضي ، وأن لم تسلم به فقد نقلت البنا الداء ولم تنقل دواءه لأن نظام فصل الاموال وضع حماية للدائنين من تصرفات الوارث إذا خشي تبديده أو إفلاسه

ولو اتبعت المحكمة هذا الاستنتاج لساقها الى اتخاذ أحكام غريبة تقوم في تقريرها مقام الشارع وتجعل المعلامات في اضطراب لا يسكنه ثقة الناس بمدى لها

فإذا سلمنا أن المحكمة تقصر أخذها على ما أخذت فإن النظام الذي تنفخنا به يكون

نظاما غير معروف في الشريعة الإسلامية أو في القانون الفرنسي أو في القانون المصري مادام هذا لم يقرر شيئا في الموضوع . هذا النظام يتلخص في أن المدين يعتبر مسئولاً شخصياً في جميع أمواله عن التزامات المورث بقدر ما أخذ من التركة فيختلط المالا مال المورث ومال الوارث وتكون تصرفات الوارث مهماضرت بحقوق الدائنين صحيحة إلا إذا توفرت شروط دعوى إبطال تصرفات المدين ومنها النش فلا حماية للدائنين الا هذه الدعوى

فضلا عن أن هذا النظام لا يطابق أي القوانين المعروفة فإنه لا يفي بالغرض الأكبر من تصفية التركات . هذا الغرض هو إيفاء الديون التي قامت في ذمة المورث فاذا اختلفت حماية هذا الغرض لحق بالمعاملات ضرر جسيم طريقة القانون الفرنسي في حماية هذا الغرض أن يعتبر الوارث أولا مسئولاً عن جميع الديون ولوزادت مما خلفه المورث من الاموال . خيف أن هذه الطريقة ترجع بالضرر على الدائنين كأن كان الوارث مفلسا جاز للدائنين طلب فصل الاموال . وطريقة الشريعة أن فصل الاموال حاصل بالفعل وأن الوارث لا يسأل عن الديون اذا زادت عن الخلف من المال ولكنها تحيز للدائن ان يطلب ابطال تصرفات الوارث بمجرد حصول الضرر من هذه التصرفات

وقد اخذت المحكمة حكماً من كل منهما
ولم تعمل في اخذها على تحقيق النرض الذى
أشرفنا اليه فأن مسئولية الوارث الشخصية بدون
تنميمها وبدون فصل الاموال التى يجوز
للدائنين طلبه فى القانون الفرنسوى من جهة
وبدون تحول حق دائنى التركة الى رهن كما هو
فى الشريعة الاسلامية طريقة نافضة مرجعها
التحكم
إن كانت المحكمة تعتقد أن واضع
القانون المصرى يستحيل أن يتطرق اليهم الخطأ
أو النسيان وأنه ما كان لهم أن يقرروا حقا عيذا
ويهملوا تقرير طرق اثباته فانها تكون حسنة
الظن فى غير محل بقانون مزيج لم يحسن تأليف
اجزائه ، بل ان من الطبيعى أن نجد فيه أمثال
هذه المتناقضات
نظم الكلام بأن النظام الذى نحن فيه
معيب وإن كان يجب علينا مراعاته حتى يعدل؛
لذلك نلتمس من الشارع ، ومسألة اثبات

الحقوق العينية لها مساس قريب بالنظام العام
والرخاء الاقتصادى وثبات المعاملات ، ان
ينظم اثبات حقوق دائنى التركة
نعم أمكن للمحاكم المختلطة تأييد قواعد
الشريعة بأحكامها ولكننا فى زمن كثرت فيه
للمعاملات ووجب فيه تنظيم التركات بحيث يؤدى
الى كل ذى حق حقه ، والضمانة القائمة بأحكام
المحاكم المختلطة لاتكفى
لا يعترض علينا بأن المسألة من مسائل
الاحوال الشخصية وأن النفوس لم تستعد بمد
لتحقيق اصلاح كهذا يقتضى تداخل الشارع
الوضعى فى مسائل الاحوال الشخصية ،
لا يعترض علينا بذلك لأن انتقال الديون ليس
من الاحوال الشخصية وإن كان لأن داخلا
فى قواعدها إذ هو بقية قواعد المعاملات التى
اصبح لها قانون وضعى على أننا لا نرمى فى الحقيقة
الا الى حماية قواعد الشريعة الاسلامية

المحكمة

٨٢

قرار قاضي الاحالة

بالأوجه لأقامة الدعوى العمومية
طريق الطعن في

الله ميمكة بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى فهمي
افندي كاتب المحكمة -

اصدورت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٨١٠
سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ القيدة بجدول المحكمة
نمرة ٤٩ سنة ٣٨ قضائية

في قرار حضرة قاضي الاحالة بمحكمة
الرقازيق الاهلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه
سنة ١٩٢٠

صند

محمد سويلم عمره ٢٥ سنة فلاح ومقيم بعزبة
الشريفي

الدمرداش بدوي عمره ١٧ سنة فلاح
ومقيم بعزبة بكفر سليمان

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهما
في يوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ باراضى كفر سليمان
موسي سرقا جاموسة وعجلا بقرا وحلقا ذهبا
طاره لثنيب بنت احمد بطريق الاكراه في
الطريق العام . وطلبت من حضرة قاضي الاحالة

الطعن في قرار قاضي الاحال بالأوجه لأقامة
الدعوى العمومية يرفع الى محكمة النقض اذا كان
القرار مبنيا على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو
في تأويلها - قانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥
ويرفع الطعن بطريق المعارضة امام المحكمة
الابتدائية اذا كان قرار قاضي الاحالة مبنيا على عدم
كفاية الأدلة - قانون رقم ٧ سنة ١٩١٤
واذا كان القرار مبنيا على عدم صحة التهمة
فلا يصح الطعن فيه بطريق النقض بحجة تجاوز قاضي
الاحالة سلطته وانما يقدم الطعن بطريق المعارضة لان
لا فرق بين عدم صحة التهمة وعدم كفاية الادلة
طلما أن السبب في الحالتين انما يتماق بوقائع الدعوى
وليس بتطبيق القانون .

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر برسيغال وكيل المحكمة وعبد
الرحمن رضا باشا وحافظ عبد النبي بك واحد
ذكي ابو السمود بك مستشارين بها ورزق

- محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية حالتهما على محكمة الجنايات لحا كتهما بالمادة ٢٧٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات .
- نوحصرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢٠ بان لاوجه لاقامة الدعوى على المتهمين لعدم الصحة والافراج عنهما توا
- فعارضت النيابة في هذا القرار بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٠ امام محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية منعقدة بيثة اودة مشوره . والمحكمة المشار اليها بالهيئة السالفة الذكر قضت في هذه المعارضة بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٠ بقبول الدفع الفرعى المقدم من وكيل المتهمين وحكمت بعدم اختصاصها بنظر المعارضة المقدمة لها في هذه القضية ارتكانا على انها مختصة فقط بنظر المعارضة في قرارات الاحالة التي تكون قاضية بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة
- وبتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٠ قرر حضرة صاحب السعادة النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية بالطعن فى قرار قاضى الاحالة السابق ذكره بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب طعنه فى التاريخ المذكور المحكمة
- بعدم معام طلبات النيابة العمومية . ودفاع
- الحامى عن المتهمين والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا
- من حيث ان طلب النقض مقبول شكلا وحيث ان الطعن بنى على انه باصدار قاضى الاحالة قراره بأنه لاوجه لعدم صحة التهمة بناء على الاسباب التى يئنها به قد تجاوز الحدود والمعينة له المادة (١٢) من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى قضت بأنه اذا رأى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يأمر بأحالة القضية على محكمة الجنايات واذا لم ير أنها ملجوعة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .
- وان المادة الثالثة من القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ الصادر بتعديل بعض مواد من قانون تحقيق الجنايات وتكميل القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات فقد اتت موضحة ايضاحاً كافياً لسلطة قاضى الاحالة بأن اجازت الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية فيما يصدر من القرارات بأنه لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة وقد نحت محكمة النقض هذا النحو ووضعت هذا المبدأ باحكام اصدرتها منها الحكم الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ والحكم الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩١٧ وحيث أن الطعن بطريق النقض والابرام

الصادر بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٢٠ من قاضي الاحالة بأنه لاوجه لاقامة الدعوى على المتهمين لعدم الصحة يتضح انه بعد ان ناقش الادلة المقدمة في الدعوى قال ان الدعوى غير صحيحة وبني قراره على ذلك

وحيث ان مناقشة الادلة المقدمة خاص بالوقائع فالظن في الامر الذي يصدر بناء على هذه المناقشة يجب ان يكون بالطريق المادى أى بطريق الممارسة امام محكمة اول درجة وحيث انه ثابت من الاوراق ان النيابة العمومية سلكت في مبدأ الامر هذا الطريق بأن عارضت في الأمر المطعون فيه بطريق المعارضة امام المحكمة الابتدائية التي قررت بعدم اختصاصها بنظر هذا الظن بناء على أن التقرير من قاضي الاحالة بعدم صحة التهمة لا يدخل في اختصاص اودة المشورة لان موضوعه يختلف عن موضوع التقرير بأنه لاوجه لعدم كفاية الادلة المختصة هي بنظره دون سواء ولان رأى المتفق عليه ان تعرض قاضي الاحالة عند نظر الدعوى للموضوع وتقريره صحة او عدم صحة التهمة هو من المسائل المتعلقة بتأويل القانون والمراقبة على ذلك هي لمحكمة النقض والابرار

وحيث ان البحث في قيمة الادلة ومعرفة ما اذا كانت غير كافية او انها غير صحيحة متعلق

ليس من طريقة الظن المتادة بل هو من الاجراءات الاستثنائية التي لا يجوز الالتجاء اليها الا بعد استيفاء طرق الظن الاخرى وليس في كل الاحوال بل في احوال عينها القانون وحصرها حصراً.

وحيث أن القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنائيات لم يخرج عن هذه القاعدة لما اجاز الظن بطريق النقض والابرار في الاوامر التي تصدر من قاضي الاحالة بأنه لاوجه اذ انه لم يبيح هذا الظن الا في حالة حصول خطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها

وحيث ان القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ المكمل لهذا القانون قد ايد هذا المبدأ باجازته الظن بطريق المعارضة امام المحكمة الابتدائية منمقده بهيئة اودة مشورة في كل امر صادر من قاضي الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة اذ بهذا قد رجع الى المبادئ العمومية قسم الظن في الاوامر التي تصدر من قاضي الاحالة الى نوعين : ظن عادي وهو الظن أبام اودة مشورة في الاحوال الخاصة بالوقائع وظن غير عادي وهو الظن بطريق النقض في حالة حصول خطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها.

وحيث انه بمراجعة الامر المطعون فيه

بالوقائع فالطعن في كل امر يصدر بأنه لاوجه بناء على ذلك لا يكون الامام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة اما القول بأن اختصاصها قاصر على الاوامر التي تصدر بأن لاوجه لعدم كفاية الادلة قول من يتمسك بالانفاذ دون الرجوع الى مبادئ القانون العمومية الغرض الذي يري اليه الشارع لانه لا فرق بين القول بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة وبين القول بأن لاوجه لعدم صحة الدعوى لانه في كلتا الحالتين كان يصح للقاضي ان يقتصر على القول بأنه لاوجه لاقامة الدعوى على التمهين دون أن يضيف على هذه الجملة أي عبارة اخرى بناء على ما جاء باسباب قراره الواضح منها أن الادلة المقدمة لم تكن كافية في نظره لأدانة التمهين

وحيث أن محكمة النقض وان قالت في حكمها الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ أن مأمورية قاضي الاحالة قاصرة على البحث في وجود أو عدم وجود ادلة كافية أي الادلة التي لو حصل تحقيقها فيما بمديحوز أن يبنى عليها اقتناع محكمة الجنائيات وانه يبحته قيمة الشهادات دون أن يسمها وتقريره أن الواقعة ثابتة أو غير ثابتة يتجاوز الاختصاص الذي حدده له القانون

ويكون قراره الذي يصدر بناء على ذلك خاضعا لمراقبة محكمة النقض لأنه بذلك يكون خالف بمجموع قواعد القانون الخاصة بمحقوق وظيفته الا انه متضخ من نص القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ الذي اجاز الطعن في الاوامر الصادرة بأن لاوجه لعدم كفاية الادلة أمام محكمة اول درجة منعقدة بهيئة اودة مشورة أن الشارع اراد أن يمنح قاضي الاحالة سلطة اوسع مما كان له في تقدير الوقائع والادلة المقدمة في الدعوى المطروحة أمامه

وحيث انه متى تقرر ذلك يكون الطعن في أمر الاحالة السابق بيانه أمام محكمة النقض والابرار في غير محله بل المختص بالنظر فيه هي المحكمة الابتدائية التي سبقت فصلت في المعارضة المرفوعة عنه أمامها بعدم الاختصاص ولم تطعن النيابة في قرارها المذكور إذ أن القانون بإباحة الطعن في أمر قاضي الاحالة بطريق النقض قد اجاز الطعن بهذا الطريق في كل قرار يصدر من هيئة تعتبر درجة ثانية بالنسبة الى قاضي الاحالة ومن ثم يتعين رفض هذا الطعن

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة برفض هذا الطعن

٨٣

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المذكور بأنه في ليلة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ بجبهة دشطوط مركز بيا مع آخرين مجبولين قتلوا عمداً عبد الجواد محمد مصطفى بأن اطلقوا عليه عيارات نارية لم تصبه لأسباب لا دخل لارادتهم فيها وقد اقررت هذه الجناية بجناية أخرى وهي اتهم في الزمان والمكان سالف الذكر شرعوا في السرقة من منزل ابراهيم عيد بواسطة الكسر من الخارج حالة كونهم حاملين أسلحة نارية أى بنادق وطلبت من حضرة قاضى الاحالة بمحكمة بنى سويف الاهلية احالته على محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمواد ٤٥ - ٤٦ - $\frac{٢}{١٩٨}$ و ٢٧٣ عقوبات

وحضرة القاضى المشار اليه قرر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٠ احالة اتهم المذكور على المحكمة المذكورة لمحاكمته بالمواد السالفة الذكر

ومحكمة جنائيات بنى سويف قضت بحضوراً بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادتين $\frac{٢}{١٩٨}$ و ١٩٩ عقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة

قرر المحكوم عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق التقض والابرام في يوم صدوره وقدم المحامى عنه تقريراً بأسباب طمعه في ٣١ مايو سنة ١٩٢٠

محكمة الجنائيات - تغيير وصف التهمة

لمحكمة الجنائيات حق تعديل وصف التهمة المبينة في أمر الاحالة طبقاً لنص للمادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات . الا أنه يجب على المحكمة - اذا كان هذا التعديل من شأنه الاضرار بدفاع التهم - أن تبني الدفاع اليه وتوجه الدعوى بناء على طلبه . واذا لم تفعل كان ذلك وجهاً من اوجه البطلان الجوهرية فسيباً لتقضى

باسم صاحب العظمة فزاد الأول سلطان مصر

محكمة التقض والابرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والمهزة

مستبريسيفال وكيل المحكمة وعبد الرحمن

رضا باشا . وحافظ عبد النبي بك وفوزى

جورجى المطيعى بك المستشارين بها . ورزق

الله ميمكه بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى

فهى افندى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من

حماد عبد الفتى عمره ٤٠ سنة فلاح ومقيم

بدشطوط

ضد

النيابة العمومية في قضيتها مرة ١٣٣٨

سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة

٢٩ سنة ٣٨ قضائية

المحكمة

الجنايات ولكن يشترط انه اذا كان هذا التعديل من شأنه الاضرار بدفاع المتهم في هذه الحالة يجب على المحكمة تأجيل القضية

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

وحيث ان محكمة الجنايات لم تنبه الدفاع مطلقاً الى هذا التغيير في وصف التهمة ولذا لم يتمكن المتهم من تقديم أوجه الدفاع التي يستلزمها ذلك التعديل ومن ضمنها مسألة معرفة ما اذا كانت شروط الاشتراك متوفرة أم لا

حيث ان التقصص صحيح شكلاً وحيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى على هذا المتهم لانه مع آخرين مجهولين قتلوا عمداً عبد الجواد محمد مصطفى وشرعوا في قتل الخفير محمد شعبان عمداً وشرعوا في السرقة من منزل ابراهيم عبيد حالة كونهم حاملي اسلحة نارية وطلبت تطبيق المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨

وحيث أنه في هذه الحالة ترى محكمة النقض والابرار ان الاضرار بالدفاع عن المتهم كان عتقلاً وأن ذلك وجه من أوجه البطلان الجوهرية وبناء على ذلك يتعين قبول الطعن فلهذه الأسباب

نارية وطلبت تطبيق المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ و ٢٧٣ عقوبات وحضرة قاضي الاحالة قرر احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد المذكورة

حكمت المحكمة بقبول الطعن والغاء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الجنايات للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى

وحيث ان محكمة الجنايات رأت ان الطاعن غير مرتكب لجريمة القتل المتعمد والشروع فيه بل أنه ارتكب مع أشخاص آخرين مجهولين جريمة الشروع في السرقة حالة كونهم حاملين اسلحة نارية وان بعض اللصوص قد ارتكبوا في أثناء الشروع في السرقة جريمة القتل فاعتبرت الطاعن شريكاً في جريمة القتل التي كانت نتيجته محتملة لجريمة السرقة التي اتفقوا عليها وحكمت عليه طبقاً للمواد ٤٣ - ١٩٨ و ١٩٩ عقوبات

٨٤

قرار المجلس الحسبي التمييزي

جواز استئناف

يتمتع القرار الصادر من المجلس الحسبي بتكليف مطلوب الحجر عليه بالحضور امامه للكشف عليه طيباً قراراً تمييزياً قابلاً للاستئناف طبقاً لنص المادة الثانية من الامر العالي الرقم ٥ مارس سنة ١٩١١ باسم الجنايات الاقدم عباس حطبي باشا خديو مصر

وحيث ان ذلك يستلزم تعديلاً للتهمة الميئنة في أمر الاجالة وللمحكمة الجنايات الحق في هذا طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم

المجلس الحسبي العالي

المنعقد علناً بمراسم محكمة الاستئناف

الاهلية تحت رئاسة سعادة يحيى إبراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات احمد طلعت بك وحسن جلال بك المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد محمود ناجى العضو بالمحكمة الشرعية العليا وحسن رضوان باشا مدير النيابة سابقا - اعضاء والشيخ محمود صنيف كاتب المجلس
اصدر القرار الآتي

فى الاستئناف المقيد بمجدول استئناف قرارات المجالس الحسينية بنظارة الحاقانية رقم (٨٦) سنة ١٩١٣ ويجدول المجلس رقم (٨٤) سنة ١٩١٣

المرفوع من ولى افندى فهمى من قنا
صند

خليل افندى صقر المقيم بمصر الحاضر عنه بالجلسه ابنه محمد افندى فوزي

عن قرار مجلس حسبي مديرية قنا الصادر فى ٧ يولييه سنة ١٩١٣ القاضي بطلب ولى افندى فهمى امام المجلس للكشف عليه طيبيا وحضر عن النيابة العمومية حضرة على بك ماهر

الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على الاوراق والمداوله حسب القانون حيث ان خليل صقر طلب فى ١٥ نوفمبر

سنة ١٩١٣ من مجلس حسبي مديرية قنا توقيع الحجر على اخيه ولى افندى فهمى لمتبه الشديد وحيث انه فى ٧ يولييه سنة ١٩١٣ قرر المجلس المذكور طلب ولى افندى للحضور امامه للكشف عليه طيبيا فاستأنف ولى افندى هذا القرار فى ١٧ يولييه سنة ١٩١٣

وحيث انه بجلسته ٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ للمجلس الحسبي العالي حضر محمد افندى فوزي ابن طالب الحجر عن ابيه وحضر معه المحامى وهذا طلب عدم قبول الاستئناف شكلا لانه ليس من القرارات الجائز استئنافها وطلب فى الموضوع تأييد القرار المستأنف وحضر المستأنف شخصيا وحضر معه المحامى الذى طلب قبول الاستئناف شكلا والغاء القرار المستأنف ورفض طلب الحجر وطلبت النيابة مثل هذه الطلبات

عن شكل الاستئناف

من حيث انه جاء فى المادة الثانية من امر ٥ مارس سنة ١٩١١ مانصه (وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن ان يستأنف الى المجلس الحسبي المالى اى قرار صادر من المجالس الحسينية فى طلبات توقيع الحجر) ولا شك ان القرار الذى يصدره المجلس وان لم يكن قرارا بتوقيع الحجر لكنه قرار صادر فى طلب توقيع الحجر على أن القرار المستأنف قرار تمهيدى يدل على

٨٥

الولى الشرعى - عزله.

اختصاص المحكمة الشرعية

ليتم المجالس الحسينية مختصة بمزل ولى ولا
بتعين وصى لمخاصنته وانما النظر فى ذلك من
اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لنص المادة ١٦ من
لائحة المجالس الحسينية.

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

المجلس الحسينى العالى

المنعقد علنا بسراى محكمة الاستئناف
الاهلية تحت رئاسة حضرة صاحب العالى
احمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف
الاهلية وبحضور حضرات اصحاب السعادة
والفضيلة محمد حريز باشا ومحمد صالح باشا المستشارين
بالمحكمة المذكورة والشيخ مصطفى سلطان
نائب المحكمة الشرعية العليا وحسين واصف
باشا - اعضاء

وسكرتير المجلس حضرة احمد حمدى

افندي

اصدر القرار الآتى

فى الطعن للقيد بمجذول استئناف قرارات
المجالس الحسينية بوزارة الحفانية رقم (١١٣)
سنة ١٩١٩ - سنة ١٩٢٠ ومجذول المجلس رقم
(١٩٢٠) سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠

المرفوع من حضرة صاحب العالى وزير
الحفانية بناء على تظلم محمد محمد عبيد

ما سيقرره المجلس فيجوز استئنافه

عن الموضوع

من حيث ان المستأنف قدم كشفا طبييا
توقع عليه بمعرفة وكيل استئنافية المجازيب ومساعد
الطبيب الشرعى وحكيم باشى محافظة مصر
تاريخه ١٤ اغسطس سنة ١٩١٣ والمجلس الحسينى
العالى يرى ان هذا الكشف كاف ولا حاجة
للكشف على المستأنف مرة ثانية املم مجلس
حسينى مديرية قنا فيجب التواء القرار المستأنف
وحيث ان الموضوع صالح لان يصدر المجلس
الحسينى العالى فيه قرارا نهائيا وحيث انه فضلا
عن ذلك التقرير الطبي الذى جاء فيه ان المستأنف
(سليم القوة العقلية وقادر على التصرف فى
ادارة شؤونه الآن) فان المجلس الحسينى العالى
قد ناقشه بالجلسة وكانت كل اجاباته مؤيدة
لما جاء فى الكشف المذكور فيجب بناء على
ذلك رفض طلب الحجز

بناء على ذلك

قرر المجلس الحسينى العالى قبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع رفض طلب الحجز

صند

قرر بتاريخ ٤ يولية سنة ١٩٢٠ اولا برفض

الدفع الفرعى بعدم الاختصاص وثانيا بتعيين وصى على القاصر وثالثا تأجيل الدعوى لاختيار من يصلح للوصاية عليه

وحيث انه بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٢٠

عين سلامه دياب ابن عم القاصر وصيا عليه

وحيث ان حضرة صاحب المالى وزير

الحقانية طعن بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

في القرار الاخير بناء على تعظم ذلك الولي بمرضاة

الرقية ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا

الطعن حضر المتظلم ومعه محاميه وحضر المشتكى

عبد دياب ومعه المحامى عنه وحضر الوصى سلامه

دياب بنفسه - وحضر عن النيابة العمومية حضرة

مصطفى بك حنفي وكيل نيابة الاستئناف

فطلب محامى المتظلم اجابة طلبه الفرعى الذي ابداه

امام المجلس الحسبى الابتدائى والقرار بعدم

اختصاصه بنظر هذه الشكوى الخاصة بولى

لا يملك حق عزله الا المحكمة الشرعية كما نصت

بنلك المادة (١٦) من لائحة المجالس الحسبية

وانضم اليه المحامى الثانى الحاضر معه في هذا

الطلب - والحاضر عن المشتكى طلب تأييد

القرار المستأنف حيث ان المحكمة الشرعية

اختصاصها بمحدود وزيادة عن ذلك فالمجلس الحسبى

فيه من يمثل القاضى الشرعى

قرارى مجلس حسبى مركز شبين القناطر

الصادر اولها بتاريخ ١٤ يولية سنة ١٩٢٠ القاضى

اولا برفض الدفع الفرعى المقدم من محمد محمد عبده

والد عبده السلام القاصر بعدم اختصاص المجالس

الحسبية لوجود ولى شرعى وثانيا بتعيين وصى على

القاصر المذكور - والثانى في ٢١ منه باقامة

سلامه دياب وصيا (مادة) ٥٧ سنة ١٩٢٠

الوقايح والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمداوله قانونا

من حيث ان عيد دياب من ناحية الاحراز

قليوية طلب من مجلس حسبى مركز شبين

القناطر نقض البيع الحاصل من محمد محمد عبده

المقيم بالناحية المذكورة والولى على ولده عبد

السلام القاصر الى زوجته زينب بغبون وبدون

مقتضى شرعى لذلك البيع - وتعيين وصى

خصوصا عن القاصر المذكور لحفظ حقوقه من

اغتيال الغير

وحيث ان محامى المشتكى صنده دفع امام

ذلك المجلس بجملة ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ فرعى

بعدم اختصاص المجلس المذكور بنظر هذه

الشكوى طبقا للمادة (١٦) من لائحة ترتيب

المجالس الحسبية الصادرة في ٢١ مايو سنة ١٨٩٧

وحيث ان مجلس حسبى المركز المذكور

٨٦

تحقيق الخطوط

المضاهاة . البينة . القرائن

قضى القانون المصرى بجواز اثبات التوقيع على الاوراق بالمضاهاة او بالبينة ولكنه لا يشترط لجواز الاثبات بالبينة حصول المضاهاة اولا كما لا يشترط حصول الاثبات بالطريقين معا بل ولا يوجب حصول المضاهاة مطلقا . وعليه فالمحكمة الحرة المطلقة فى رفض طلب اثبات التوقيع اوفى قبول الاثبات باحد الطريقين او بكليهما مما

ولما كانت الاثبات بالقرائن جائزا فى جميع الاحوال التى يجوز فيها الاثبات بالبينة لاتحاد الحكم فى الحالتين جاز للمحكمة ان تستند فى اثبات صحة التوقيع على نفس الاوراق التى رفضت المضاهاة عليها ان لم يكن باعتبارها اوراقا للمضاهاة فللقرائن التى قد تستنبطها المحكمة من هذه الاوراق .

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدايرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضر
حضرات مسيو سودان ومستر كلايكوت
مستشارين ومحمد عبد السلام افندى كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى نمرة

٤٩٦ سنة (٣٥) قضائية

المرفوع من امين افندى السيد يحيى

والحاضر عن النيابة العمومية قال ان الغرض
من المجالس الحسينية معلوم ولا يكفى ان يكون
الولى تام التصرف يعمل كيفما يشاء فى مال
القاصر بل لديكم المادة (٤٧٥) من قانون الاحوال
الشخصية يبيح النظر فى امره خصوصا بعد
ما حصل واعترف به وثبت فى محاضر الجلسات
الابتدائية وطلب التأيد

وحيث ان الطعن تقدم فى ميعاده القانونى

وحيث لاتزام فى وجود ولى على القاصر

وهو والده

وحيث فى مثل هذه الحالة ليس للمجالس
الحسينية النظر فى تعيين وصى للخصومة ضد
هذا الولى بل ان النظر فى ذلك انما هو من
اختصاص المحكمة الشرعية التى تملك نزع
الولاية من الوالد وحق تخصيصها عند وجود ما
يقضى ذلك

وحيث بناء على ذلك يتعين قبول الدفع

الفرعى والحكم بعدم اختصاص المجالس الحسينية
بنظر هذه المادة

بناء عليه

قرر المجلس الحسى العالى قبول الطعن

شكلا وفى الموضوع بالناء القرار المطعون فيه

وعدم اختصاص المجالس الحسينية

الخزافي عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً علي
انجاله القصر وهم حافظ ومحمد عبد الغني بصفته
وارثين الى المرحومة الست عديلة هاتم زوجة
الأول ووالدة الباقيين والى المرحوم امين نجمل
الأول وشقيق الباقيين - مستأنف
« ضد »

ورثة المرحوم محمد افندي صدقي شتا وهم
الست مفيدة بنت محمد شتا زوجة والست
منيره بنت محمد صادق شتا زوجة ثانية وتوفيق
بك محمد شتا بصفته وصياً شرعياً على قصر
المرحوم محمد افندي صدقي شتا المرزوق بهم
من الاولى والثانية وهم هنية وعطيات وبدييه
وعائشة وقديرة وكريمة وافكار وحمدى -
والست انيسة كريمة المرحوم شتا بك فريج
مستأنف عليهم

« الوقائع »

رفع المستأنف بصفته المذكورة هذه
الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية الاهلية
ضد محمد افندي صدقي شتا مورث المستأنف
عليهم - بمرضة مؤرخة ٢٨ يوليو سنة ١٩١٥
قيدت بمجلد لها غرة ٦٥٢ سنة ١٩١٥ جاء
فيها أن مورثهم المرحومة الست عديلة هاتم
كريمة المرحوم شتا بك فريج توفيت في ٨
مارس سنة ١٩١٥ عنه وعن اولاده القصر وترك
ما يورث عنه شرعاً ٥ س و ١٧ قراط و ١٤٨ فداناً
وفي اثناء سير هذه الدعوى دخل فيها
بصفة خصوم ثالث الستات مقطعة وامينة
وفاطمة كريمة فريج بك شتا بدعوى تملكهن
الاطيان المتنازع فيها وكذلك دخلت ايضا الست
امينة كريمة المرحوم شتا بك فريج
ولكون للدعى عليه (محمد افندي صدقي
شتا) قدم ضمن مستنداته اقراراً تاريخه ٣ يناير
سنة ١٩١٨ وثابت التاريخ في ٦ يوليو سنة ١٩١٨
ومسجل بمحكمة اسكندرية المختلطة في ٨ أكتوبر

سنة ١٩١٠ تحت نمرة ٢٩٣٢٩ بأن الست عديله هاتم. تقرر بأن اخوتها الاثنياء وم المدعي عليه المذكور والست امينه مستحقان في الاطيان الموضحة بهذا القرار بحق النصف للمدعي عليه الاول والرابع الست امينه - وتقديعه ايضاً عقداً صادراً منه ومن الستات عديله وامينه الى زكى توفيق صادق شتا القاصر تاريخه ٥ مارس سنة ١٩١٤ ومسجل في ١٨ منه بحكمة اسكندرية المختلطة تحت نمرة ١٥٩٨ يبيع ٣ فدان و ٨ ط وانكار المدعي ختم الست عديله الموقع به علي المقدين المذكورين وتوقيعها به عليها فكانت المحكمة المذكورة اصدرت بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ حكماً تمهيدياً بأحالة الدعوى على التحقيق لا ثبات صحة الختم والتوقيع به علي الاقرار والمقد المذكورين وذلك بطريق المضاهاة والشهود وبمد أن تم التحقيق وتنازل المدعي عليه الاول عن المضاهاة لانكار المدعي كل ورقة تقدم للمضاهاة عليها حوت الدعوى على جلسة المرافعة « وبعد المرافعة فيها » حكمت محكمة طنطا المشار اليها بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩١٨ حضورياً أولاً بصحة ورقة الاقرار المؤرخة ٣ يناير سنة ١٨٩٨ والمقد المسجل في ١٨ مارس سنة ١٩١٤ وثبوت ملكية المدعي بصفاته الى الرابع شاتما في الاطيان المينة الحدود والمعال بورقة التكليف بالحضور وتسليمها له . ثانياً برفض دعوى الستات مقطنة وامينه وفاطمة كريمات فريج بك شتا والزامهن بمصاريفها - ثالثاً وقبل الفصل في دعوى الرابع يندب مرقس افندي برسوم خبيراً في الدعوى لاجراء الأمورية للمينة بالاسباب وحلي المدعي ايداع مبلغ عشرة جنيهات امانة على ذمة اتعاب ومصاريف الخبير واعلانه لمباشرة العمل والزامت المدعي بثمانائة قرش غرامة نظير انكار الورقتين سالفى المذكور وبقت الفصل في المصاريف الآن فاستأنف المستأنف بصفته المذكورة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩١٨ الحكم المذكور وطلب للاسباب المينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً والنفاذ الحكم المستأنف فيما يختص بدعوى الانكار والحكم باستبعاد المقدين المنكورين بعدم صحتها وهما عقد الاقرار المؤرخ ٣ يناير سنة ١٨٩٨ وعقد البيع المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩١٤ وموضوعاً بتعديل الحكم المستأنف المذكور والحكم بثبوت ملكية المستأنف بصفاته الى جميع ١٤٨ فداناً و ١٧ قيراطاً و اسم والزام الخصم برفع يده عنها وتسليمها للمستأنف وتعديل مأمورية الخبير بخصوص ريع الاطيان بحملها عامة أى عن تقدير قيمة ريع الاطيان جميعها مع الزام الخصم بالمصاريف واتعاب المحاماة عن البرجتين وقد تمحدر نظر هذا الاستئناف جلسة ٢ يناير سنة ١٩١٩ وفيها قررت المحكمة ايقاف النظر

في الدعوى لوفاة محمد افندي صدقي شتا المستأنف عليه اصلا

وباعلان مؤرخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ عجل المستأنف الدعوى وادخل ورثة محمد افندي صدقي شتا فيها واخذ الاستئناف بتأجل حتى جلسة يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ وفيها طلبه الحاضران عند المستأنف الحكم بطلباته المدينة بصحيفة الاستئناف - وطلب الحاضران عن المستأنف عليهم تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ابداهها كل منهم ودونت بمحضر الجلسة وتأجل التطليق بالحكم لجلسة اليوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

« المحكمة »

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على لوراق الدعوى والداولة قانونا حيث ان الاستئناف مقبول شكلا وحيث انه حكم تمهيدياً في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ بأحالة الدعوى على التحقيق لاثبات صحة اقرار ٣ يناير سنة ١٨٩٨ وعقد ٥ مارس سنة ١٩١٤ لانكار المستأنف للنقم المنسوب فيها الى الست عديله مورثته ومورثة من يمثلهم وقد نص الحكم المذكور صراحة على ان يكون هذا الاثبات سواء بالينة او بالمضاهاة وحيث ان القانون المصري قدعنى بالقانون الفرنسي بترتيب قواعد المضاهاة بواسطة خبراء

لا سيما فيما يتعلق بانتقاء الاوراق التي يمكن عمل المضاهاة عليها ولسكنه مع ذكر المضاهاة في قانون المرافعات عند التكلم على تحقيق الخطوط قبل ذكر التحقيق بالينة لم يشترط مطلقاً الجواز طريق الاثبات الاخير ان تكون تمت عملية المضاهاة بواسطة خبراء بل ولم يشترط حصولها في وقت واحد مع هذا التحقيق بل ولم يشترط ايضاً ان تحصل بعده بمعنى ان المحكمة التي لها تمام الحرية في تقدير المسائل المطروحة امامها يمكنها ان ترفض طلب الاثبات من اول وهلة او ان تجزئه بنفسها مباشرة (نقض و ابرام فرنسا ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ دالوز الدوري ٨٥ - ١ - ٢٠٩) ولها ايضاً ان تأمر بالاثبات بواسطة جميع او بعض طرق الاثبات التي يجيزها القانون فتحكم بناء على ما توصل اليه بواسطة احدي هذه الطرق ولو كانت نصت على عدة طرق اخرى للاثبات وذلك في حالة ما اذا تمذر تنفيذ بعضها واذا كانت الضمانات المحيطة بطريقة الاثبات التي اتبعت كفيلاً في نظر المحكمة للثبوت من الحقيقة

وحيث انه بسبب العرافيل التي اقامها المستأنف عند النظر في اوراق المضاهاة قد تعذر اجراء هذه المضاهاة وتنازل المستأنف عليه الاول عنها وحيث انه لم يتنازل الا عن المضاهاة

التي هي احدى طرق تحقيق العقدين المذكورين دون ان يتنازل مطلقا عن هذا التحقيق القوي لم يؤثر عليه بشيء تنازله للمعين المحدود الخاص بالمضاهاة والذي يتنفذ اما بالطريقين اللذين نص عنهما الحكم التمييزي او بأحدهما دون الآخر اذ للمحكمة ان تكفي بواحد منهما

وحيث انه من المقرر المعلوم انه متى جاز الالابات بالبينة جاز الالابات بالقرائن لاتحاد الحكم فيهما (مادتا ٢١٥ و ٢١٧ مدني) فالحكمة الابتدائية كان لها في هذه القضية ان تأخذ بالقرائن ولما كانت القيود الخاصة المكتتفه بانتقاء اوراق المضاهاة انما هي خاصة بالذات بعملية المضاهاة بواسطة خبير فالحكمة غير

مرتبطة بهذه القيود عملا بمحرمتها في تقدير الوقائع المطروحة عليها فلها مثلا ان تستنبط بعض القرائن من مضاهاة العقود بطريق غير رسمية او بنفسها (احكم ٧ مايو سنة ١٨٧٢ و ١٧ يونيو سنة ١٨٧٩ دالوز الدوري سنة ١٨٩٣ ١ - ٣٨٢) ولها ايضا ان تستنبطها من اوراق الدعوى بلا تمييز (جلسون مختصر قانون المرافعات جزء اول ص ٧٧١ وما يليها) وعلى

الاخص تلك الاوراق التي لم يمكن استعمالها للمضاهاة بواسطة خبير لعدم توفر شروط المادة ٢٦١ مرافعات

وحيث بناء على ذلك لا يكون هناك ادني

اساس للاعتراضات القانونية التي تمسك بها المستأنف في الطعن على الحكم الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩١٨ سواء فيما يتعلق بأثبات الكتابة او بتأويل مانسب الى المستأنف عليه الاول من تنازله عن هذا الالابات او باستناد ذلك الحكم على قرائن استنبطتها محكمة اول درجة من بعض الاوراق التي وان لم يعترف بها المستأنف الا ان المحكمة لها الحق في اعتبارها صحيحة وحيث ان المسئلة تنحصر بعد ذلك في البحث عما اذا كانت لاقوال الشهود الذين سمعوا في تحقيق محكمة اول درجة والقرائن التي استنبطتها تلك المحكمة تلك القيمة التي نسبتها اليها

وحيث ان اسباب الحكم المستأنف فيما يتعلق بمسئلة تحقيق العقدين صحيحة وفي عملها وهذه المحكمة تشارك المحكمة الابتدائية في القول بأنه قد ثبت من التحقيق واوراق الدعوى ان الختم الموقع به على الورقتين المذكورتين هو ختم الست عدليه مورثة المستأنف ومن يتعلم فيتعين الحكم بصحة هذين العقدين قانونا

عن الموضوع

حيث ان اقرار ٣٠ يناير سنة ١٨٩٨ صحيح من كل الوجوه خلافا لما ادعاه المستأنف لانه لا يعتبر تماقدا بين طرفين حتي كان بين التوقيع

عليه من كليهما بل ان هو الا مجرد اعتراف صادر عن الست عديله وحدها باعتبارها مالكة ظاهرة للارض المشتراه بعقد ١٩ يولييه سنة ١٨٨٧ مقرة في هذا الاعتراف بأنها كانت مسخرة في هذا العقد الذي وان صدر باسمها خاصة الا ان اخاها واختها يستحقان فيه منها فلكي يكون هذا الاقرار حجة لهذين الاخرين يكفي ان توقعه المقررة وان تسلمه اليهما لانه لا يشتمل على اى التزام من جهتهما نحو اختهما الست عديله

وحيث متى تعين على هذا الوجه المعنى

الصحيح لافرار سنة ١٨٩٨ وعرف انه عبارة عن اعتراف من الست عديله بشيوع الملكية لها ولاخويها وتسليم صريح بحالة الرؤية التي كانت موجودة قبله والتي كانت مستورة لاي سبب كان بما ذكر في عقد الشراء من ان المالكة الظاهرة هي الست عديله وحدها فلا محل اذن لمجاعة المستأنف وراء بحثه في طلبه الاحتياطي عما اذا كان عقدا سنة ١٨٩٧ وسنة ١٨٩٨ قد

نقلا الملكية مرتين متتابعتين وعما اذا كنا يعتبران صحيحتين باعتبار اولهما هبة من الام لا بنتها المرحومة عديله والثاني هبة من هذه لاخويها المستأنف عليهما صدقي افندي والست انيسه وحيث انه يتضح من ملف الدعوى ومن بقية الاوراق والعقود والخطابات المودعة فيه وكذلك من افوال الشهود الذين سمعوا وقت

تحقيق الورقتين المذكورتين ان حقيقة مركز أرض النزاع بمدتجربته المسئلة من جميع الشوائب كانت كما يلي : حصل الشراء في سنة ١٨٨٧ بمال الام وبمقرقتها تحت ستائر اسم ابنتها القاصرة الست عديله وتركزت الارض المشتراه في حوزة الزوج حتى وفاته ثم انتقلت الى حوزة الام وابنها صدقي افندي الذي كان قاصرا وبلغ سن الرشد ولما توفيت الام في سنة ١٩١١ صارت الارض شائعة بين الورثة الثلاثة ولكن في حيازة الابن محمد افندي صدقي

وحيث ان هذا الرأي هو الذي وحده يفسر بقاء تكليف الارض باسم الست عديله حتى وفاة والدتها والاحتياط بالحصول على افراز سنة ١٨٩٨ من الست عديله عند زواجها وهذا الاقرار وان كان تسجل فيما بعد الا انه كان في حد ذاته كافيا بين الورثة قد كان وقتئذ في حوزة الوالد ثم انتقل من تحت يده الى حوزة الام

وحيث ان التصرفات التي صدوت من الست عديله وحدها سواء قبل او بعد افراز سنة ١٨٩٨ كقسمة سنة ١٩٠٩ مثلا يفسرها أن الارض كانت مكلفة وقتئذ باسمها وحدها ولمدم تسجل الاقرار فهي وحدها التي كان يصح لها التعامل مع الغير فحصول التصرف باسمها خاصة كان كافيا فالرضاء بقبول اجراء القسمة منها وحدها

ووجود محمد افندي صدقي المستأنف عليه طرفا
في أحد عقدي قسبة سنة ١٩٠٩ لا يمكن أن يؤول
حسب مشيئة المستأنف بأي حال من الاحوال
ولا يمكن أن يعتبر اعترافا بملكية الست عدله
بفرداها
فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا
وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم الابتدائي
والزمت المستأنف بالمصاريف ٤٠٠ غرض اتعاب
حمامة

مستأنفين
ضد
نائب باشمحرر محكمة السيدة زينب
واحد بك صادق بصفته الشخصية وبصفته
وكيلا عن والدته الست عائشة مستأنف عليهما

الوقائع

رفع المستأنفون هذه الدعوى لمحكمة مصر
الابتدائية الاهلية قالوا فيها انه بالنسبة لمديونية
على باشا فهمي للمستأنف عليه الثاني بصفته في
مبلغ بموجب حكم قضائي قد اوقع هذا الاخير
حجزا على بعض منقولات وكتب خاصة بهم
زعا منه انها ملك مدينه مع انها ملكهم لنا طلبوا
الحكم باحقيتهم اليها وتثبيت ملكيتهم للاشياء
المحجوز عليها ومدينة بمحضرى الحجز والقاء
الحجز المتوقع عليها مع الزام الحاجز بالمصاريف
وبمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التمييز مع المصاريف
والاتعاب. وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت
المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ٦ ابريل سنة
١٩٢٠ حضوريا برفض الدعوى والزام المدعين
بالمصاريف

٨٧

هبة الولي. قبضا

الهيئة لقطر لمن له الولاية عليه تم بالايجاب
وينوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له اذا كان
الموهوب معلوما مميّنا مقرر في يد الواهب.

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكييل المحكمة وبحضور حضرات مستر
كلايكوت وصاحب العزة احمد زكي بك ابو
السمود واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

فاستأنف المستأنفون هذا الحكم بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٠ طالبين قبول استئنافهم شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المذكور والقضاء لهم بما طلبوه أمام محكمة أول درجة وبجلسة المرافعة صمم وكيلهم على هذه الطلبات للأسباب التي قالها بالجلسة وطلب إيقاف هذه الدعوى لارتباطها بقضايا أخرى منظورة أمام محكمة مصر : والمحكمة قررت بضم هذا الطلب الى الموضوع ووكيل المستأنف عليه الثاني طلب تأييد الحكم للمستأنف لأسبابه وللأسباب التي ذكرها بالجلسة وطلب رفض طلب إيقاف هذه الدعوى المحكمة

بعد سماح المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف صحيح شكلاً
« عن طلب الايقاف »

حيث أن وكيل المستأنفين طلب إيقاف الفصل في هذه الدعوى أن يفصل في الدعوتين المرفوعتين بين الخصام أمام المحكمة الابتدائية للارتباط الموجود بين هذه الدعاوى وليتسنى لمحكمة الاستئناف الفصل فيها معاً وعارض وكيل المستأنف عليه الثاني في هذا الطلب

وحيث أن المحكمة ترى أنه ليس هناك ارتباط يستلزم إيقاف الفصل في الحكم المستأنف فضلاً عن انه تبين من محضر جلسة المرافعة

أمام المحكمة الابتدائية أن وكيل المستأنفين أمام تلك المحكمة قبل المرافعة في هذه الدعوى ولم يتمسك بالارتباط الذي يستند اليه وكيلهم الآن في طلب الايقاف
« عن الموضوع »

حيث أن وكيل المستأنفين يطلب الحكم لهم باحقيتهم للأشياء المحجوزة استناداً الى عقد تخارج مؤرخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ وثابت التاريخ في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ وطلب وكيل المستأنف عليه الثاني تأييد الحكم لأن عقد التخارج لا ينصب على الأشياء المحجوزة فضلاً عن بطلانه لأنه عمل هرباً من الدائنين وحيث أنه تبين من الاطلاع على هذا العقد أنه عقد تخارج بين السيدتين نعمت فهمي وعليه فهمي وبين والدهما علي باشا فهمي بشأن المنقولات والفرشات والرياح الموجودة بمنزل مصر بمنزل بها يختص السيدات بالأولى ويختص والدهما بالثانية وان هذا العقد يتضمن التصريح منهما ومن والدهما بأن الكتب والدوايب والمكتب الكبير تخرج من تلك المنقولات موضوع التخارج لانها خاصة باخيها محمد المعز بالله

وحيث أن المفهوم من عبارة تخصيص الكتب والدوايب والمكتب الكبير بالاخ الصغير محمد المعز بالله في الوقت الذي يتخارج

فيه الأب مع أولاده عن ميراث واللتهما أن تلك الكتب والدوايب والمكتب اعطيت اليه من ابيه هبة

وحيث أن الهبة اذا صدرت للطفل ممن له الولاية عليه تم بالايجاب ويتوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له اذا كان اباً وكان الموهوب معلوما معينا مفرزاً في يد الواهب

وحيث أن هذه الشرائط متوفرة في الهبة الصادرة من علي باشا فهي لابنه فهي من الوجهة الشرعية صحيحة

وحيث أنه فيما يخص بملاقة هذا التصرف بالدائنين ترى المحكمة أن المبلغ المطلوب التنفيذ من اجله جزء من الدين المحكوم به نهائياً بعد تصفية الحساب وهذا الدين يوازي تقريباً مبلغ الايجار الذي كان مطلوباً عن سنة ١٩١٦

وحيث أن التبرع صدر من علي باشا فهي لابنه القاصر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ (التاريخ الثابت للعقد) فهو سابق على الدين المحكوم به وحيث أنه باضافة هذا الظرف الى السبب الذي ذكر تعليلاً للتخارج لا يكون ثمة دليل على أن التبرع كان مقصوداً به الهرب من دين المستأنف عليه ولا عبرة بما يقال عن علاقة هذا التصرف بالديون الاخرى بعد أن طلب الحكم في هذه الدعوى مستقلة عن غيرها من القضايا وحيث انه من بين الاشياء المحجوزة

مفروشات دخلت في ملك السيدتين نعمت وعليه بحكم التخارج فاقبل من المنتولات التي انتقلت ملكيتها الى القاصر بالتبرع يقال من باب اولى عن المفروشات التي آلت الي السيدتين بطريق التخارج

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله وتعين الغاؤه

عن التعويض وحيث أن المستأنفين يطلبون الحكم بمبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضاً لان الحجز وقع بسوء نية بقصد التشهير

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى أن المستأنف عليه الثاني كان حسن النية في اجراءات التنفيذ وانه سلك الطريق القانونية للحصول على حقه فلا محل لاثامه بتعويض

فهذه الاسباب حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أولاً: بالغاء الحكم المستأنف وباحقية الطالين للاشياء المحجوزة ومبينة بمحضر الحجز المؤرخ ٢٥ و٢٧ مارس سنة ١٩١٨ وتثبيت ملكيتهم لتلك الاشياء والغاء الحجز المتوقع عليها وثانياً برفض دعوى التعويض وثالثاً بالزام الفرقتين بمصاريف الدرجتين مناصفة مع المناصفة في اتماب المحاماة

٨٨

والشيخ مصطفى رمضان عجور والسيد عاليه

بنت إبراهيم جبريل « مستأنف عليهم »

الوقائع

رفع المستأنف عليهم هذه الدعوى لمحكمة

مصر الاهلية طلبوا فيها الحكم بالزام مصلحة

السكة الحديد المصرية بأن تدفع لهم مبلغا قدره

٩٨٠ جنيها تعويضا عن ما اصابهم من الضرر

نظير موت ابن المستأنف عليه الثاني وبنت

المستأنف عليها الثالثة ودهس انعامهم بسبب

اهمال عاملها وترك المر من غير وضع حواجز

أو مزلقانات حتى داهمهم القطار مع الزام

المصلحة ايضا بالمصاريف والانتعاب بحكم مشمول

بالنفاذ الموقت بلا كفالة وبعد اتمام المرافعة

في الدعوى قضت المحكمة المشار اليها آنفا

بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ حضوريا بالزام

مصلحة السكة الحديد بأن تدفع لهم مبلغا قدره

٩٨٠ جنيها منها ٦٣٠ جنيه للمستأنف عليه الاول

و ٣٥٠ جنيه للمستأنف عليهما الثاني والثالثة و ٣٠٠

قرش انتعاب محاماة ورفضت باقي الطلبات .

فاستأقت وزارة المواصلات بتاريخ ٢٤ مايو

سنة ١٩٢٠ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي

الموضوع بالناء الحكم المذكور والقضاء برفض

الدعوى والزام رافعها بالمصاريف والانتعاب

عن الدرجتين . وبمجلس المرافعة صمم مندوبها

على هذه الطلبات للاسباب التي ذكرها بالجلسة

مع عدم انتقاد عمل وزارة المواصلات الادارى
وتحديد النقط التي وضعت فيها (المزلقانات) فانه
يجب على المحاكم عند وقوع حادثة ينشأ عنها ضرر
للأفراد ان تبحث في ظروف الدعوى وتقرر ما اذا
كان من الواجب على مصلحة السكة الحديد ان تتخذ
من الطرق والاحتياطات ما هو اكثر نفعا وضمانا
من التي اتخذتها . فاذا ثبت ان هناك طريقا قاطعا
للسكة الحديد يصل بلدين وليس به (مزلقان) بينما
يوجد (مزلقانان) في جهتين اخريين دون الاولى
في الاهمية علم ذلك تصيرا من مصلحة السكة الحديد
موجبا للمسئولية .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور جناب مستر
كلايكوت وصاحب العزه احمد زكي بك ابو
السعود مستشارين واحمد فندي عوض الشاذلي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي

مرة ٦٢٩ سنة ٣٧ قضائية

الرفوع من وزارة المواصلات وحضر

عنها بالجلسة مندوبها مستأنفة

صند

شيخ العرب صالح محمد مهدي المطران

ووكيل المستشار عليهم طلب تأييد الحكم
للمستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها بالجلسة
التحتها هي

وحيث انه يتضح من مطالعة الخريطة

المطبوعة بمصلحة عموم المساحة عن الجهة التي

وقعت فيها الحادثة انه يوجد هناك طريق عمومي

يوصل مباشرة بين ناحيتي طنان وسنديون

ويوصل ايضا الى الجبانه الكائنة بالقرب من

الخطر الحديدي ويمر عنه هناك بطريق الجبانه

ويظهر منها جليا ان هذا الطريق هو الذي كان

اهالي الناحيتين المشار اليهما يستعملونه من

زمن قديم في ذهابهم الى القرافه او من البلده

الواحدة الى الاخرى مع ان النقطتين اللتين

وضعت المصلحة في كل منهما مزلقانا وعليه

بوابه وخفير لا يوجد فيهما سوى ممرات صغيرة

ليست ذات اهمية ولا توصل الى البلده الا

بعد اجتياز مسافة غير قصيرة والانحراف عن

الطريق العمومي

وحيث انه من الطبيعي في هذه الحالة

ان الاهالي كانوا يرون ان المجاز الذي وقعت فيه

الحادثة لهم الحق في استعماله والمرور منه وان

مصلحة السكة الحديد لو ارادت منعهم من

استعماله والزامهم بأن يمشوا من جهة اخرى

فكان من الواجب عليها ان تقفله او على الاقل

تضع تقييها يحذرهم من اجتيازهم ومن الواضح

عدم اتخاذ هذا الاحتياط الواجب هو الذي كان

الحكمه

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

أوراق القضية والدواوله قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث ان المستأنف عليهم يستندون في

قولهم بمسئولية وزارة المواصلات على انها لم تتخذ

الاحتياطات اللازمة لحماية الاهالي الذين يجتازون

الخط الحديدي من المجاز الذي وقعت فيه الحادثة

حيث لم تضع بوابه ولا عينت خفيرا عليه

وحيث ان الوزارة المستأنفة ترد على

ذلك بقولها انها ليست ملزمة بإيجاد مجازات

سطحية (مزلقانات) أو خفراء في كل نقطة

من خطوطها لمنع الاهالي من اجتياز هذه

الخطوط وانها وضعت مجازين يبعد كل منهما

عن نقطة الحادثة بمسافة نصف كيلومتر تقريبا

وانه كان يجب على الرعاة ان يمشوا باغنامهم

من احد هذين المجازين

وحيث انه مع عدم انتقاد عمل الوزارة

الاداري وتحديد النقط التي وضعت فيها

المزلقانات فانه يجب مع ذلك على المحاكم عند

وقوع حادثة ينشأ عنها ضرر للأفراد ان تبحث

ظروف الدعوى وتقرر ما اذا كان من الواجب

على مصلحة السكة الحديد ان تتخذ من الطرق

السبب في وقوع الحادثة

وحيث انه لا يمكن مؤاخذة المستأنف عليهم ولا نسبة الاهمال اليهم في كيفية اجتيازهم ذلك المر لان القطار الذى سبب الحادثة كان قطارا خاصا لم يكن في امكانهم معرفة ميعاد وصوله الى تلك الجهة

وحيث ان قيمة التعويضات المحكوم بها من محكمة اول درجة تری محكمة الاستئناف انها متناسبة مع الضرر الذى اصاب المستأنف عليهم ولذا لا ترى محلا لتعديلها وتعين تأييد الحكم المستأنف

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبأيدى الحكم المستأنف والزمت المستأنفة بالمصاريف و ٥٠٠ قرش اتعاب للمجاعة

٨٩

التماس - اغفال. الفصل في الطلب

الاحتياطي. انتقال المحكمة

اغفال المحكمة طلبا احتياطيا متضمنا انتقال المحكمة للاطلاع على اوراق متعلقه بالدعوى لا يعتبر وجها للالتماس لأن انتقال المحكمة طريق من طرق الاثبات لا يتوقف على تبيجه حتما الفعل في الدعوى .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي المزة احمد بك عرفان واحمد زكي بك أبو السعود مستشارين واجد افندى عوض الشاذلى كاتب الجلسة

اصدوت الحكم الآتى

في الالتماس المقيد بالجدول العمومي نمرة ٦٥٧ سنة ٣٧ قضائية المرفوع من محمد محمد الطهاوى وحسن السيد ملتمين

ضد

احمد افندى ابراهيم القاضي والسيد زكيه كريمة ابراهيم افندى القاضي والسيد مسنيه كريمة ابراهيم افندى القاضي والست عائشه بنت محمد خفاجه والست فاطمة بنت الشيخ مصطفى الزاوى ملتس ضدهم

الوقائع

رفع الملتس ضدهم هذه الدعوى أمام محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية قضى فيها بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩١٩ حضوريا بالزام الملتمين بدفع مبلغ ٧٠٤ جنيه والمصاريف المناسبة و ١٠٠ قرش اتعاب محاماه وتثبيت الحجزين بالتجفطين المؤرخين ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٨ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجعلهما حجزين تنفيذيين وشملت الحكم بتنفيذ الموقت وبلا كفالة ورفضت باقى

الملتزمان في عريضة الالتماس مبنى على أن محكمة الاستئناف لم تفصل في الطلب الاحتياطي المرفوع لها منها بالتدابير أحد حضرات قضاة الجلسة للانتقال لمركز الفشن والاطلاع على محضر حصر تركبة المرحوم ابراهيم عبد الله القاضي مورث للسئناف عليهم وذلك لاثبات أولا : أن المورث المذكور قد استولى على المبلغ المطلوب بأكمله وثانياً : لاثبات مقدار الاطيان التي كانت المستأفان منتفعين بها ومستند الملتسين في هذا الوجه على نص الفقرة الاولى من المادة (٣٧٢) من قانون المرافعات

وحيث أن طلب انتقال المحكمة أو أحد قضاتها هو في حقيقة الامر من اوجه الاثبات فاذا كان من الجائز اعتباره من ضمن الطلبات المشار اليها بالمادة (٣٧٢) من قانون المرافعات فان اغفال المحكمة الفصل في طلب مثل هذا لا يمكن أن يكون سبباً لالتماس اعادة النظر الا بشرط أن يتوقف على نتيجة الفصل في الدعوى «راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩١٥ بالمجموعة الرسمية سنة ١٩١٥ نمرة ٩٩ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ بمجلة التشريع والقضاء جزء ٧ صحيفة ١٠٦ و ٣٠٩) أبريل سنة ١٩٠٣ جزء (١٥) صفحة ٢٦٣ «

وحيث أن التحقيق المطلوب في هذه

الطلبات : فاستأنف المحكوم عليها هذا الحكم بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩١٩ طالبين الفاء والقضاء برفض الدعوى واحتياطياً الاحالة على التحقيق والزام المستأنف عليهم وهم الملتس منهم الآن بالمصاريف عن الدرجتين وانعاب المحاماة وقد قضت هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ بقبول استئنافها شكلاً وفي الموضوع بتبديل الحكم المذكور والزام الملتسين بدفع مبلغ ١٢٦ جنيه و ٧٣٠ مليم قيمة ايجار سنة ١٩١٨ مع المصاريف المناسبة له عن الدرجتين والمقاصة في انعاب المحاماة

فرفع الملتزمان بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠ الالتماس عن حكم هذه المحكمة للسببين المذكورين بعريضة الالتماس والقضاء بقبول الالتماس وتحديد جلسة للمرافعة في الموضوع وبمدها يقضى برفض الدعوى مع الزام رافعيها بالمصاريف : وبجلسة المرافعة صمم وكيل الملتسين على هذه الطلبات للاسباب التي ذكرها شفهاً بالجلسة ولم يحضر الملتس منهم المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً حيث أن الالتماس تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث أن الوجه الاول الذي يستند عليه

الدعوى لم يكن لازماً مطلقاً لاثبات مقدار الاطيان التي كان ينتفع بها المستأفان لأن محكمة الاستئناف قضت بحكمها المتمس فيه بخضم الجزء الذي كان مؤجراً الى محمد علي محمد ورفضت خضم الجزء الآخر للأخذ بالمنافع العمومية لانه اخذ بعد وضع يد المستأفنين على الاطيان وحيث فيما يختص بإيجار سنة ١٩١٨ فانه يفرض عدم درجه في محضر حصر تركة المورث ضمن الديون المطلوبة له فانه لا يبعد أن يكون ذلك ناشئاً عن عدم علم أو عن اهمال ممن جرد ذلك المحضر ولذا فان عدم درج الإيجار المشار اليه بمحضر حصر التركة لا يمكن أن يكون دليلاً قاطعاً على براءة ذمة المستأفنين بل يجوز على الأكثر اتخاذه قرينة يسوغ لمحكمة الاستئناف الارتكان عليها أو عدم الأخذ بها

٩٠

رفت الموظف واشراف المحاكم

قبول المستخدم العمالة بلائحة المستخدمين لا يعتبر قبولاً صحيحاً خالياً من الأخطاء للحالة الاضطرارية التي يكون بها المستخدم عند دخول الخدمة

وعليه فمعترض بان نص المادة ٣٠ من لائحة المستخدمين الصادرة بها الارادة السلطانية في ٢ يناير سنة ١٩١٨ يحول لمجلس الارادة حقا عاما في فصل أي موظف من الخدمة متى تراهي له وجوب ذلك فان عمله هذا لا يمكن مع ذلك أن يخرج عن مراقبة واشراف المحاكم التي عليها عند نظر دعوى التعميض ان تبحت فيما اذا كانت الرفت مبنية على سبب قانوني أولا وفيما اذا كان الرفت حصل في وقت لائق أو لا .

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الأهلية الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات

وحيث أن الوجه الثاني الذي يستند عليه المتمسان خاص بموضوع الدعوى ومن الواضح انه لا يدخل في دائرة المادة (٣٧٢) السابق ذكرها .

وحيث أنه مع الحكم برفض الالتماس يتمين

صاحب الزمه احمد بك عرفان واحمد بك زكى
ابو السعود منتشارين واحمد افندى عوض
الشاذلى كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
نمرة ٨٦١ سنة ٣٧ قضائية
المرفوع من الاوقاف السلطانية مستأنفه
صند

على افندى حلمي عثمان مستأنف عليه
الوقائع

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة
مصر الابتدائية الاهلية قال فيها انه كان مدرسا

باحدى المدارس التابعة لديوان الاوقاف
السلطانية ولامر يجهله قرر مجلس ادارة الديوان

المذكور رفته لغاية ٢١ يولية سنة ١٩١٩ بدون
أن يحقق معه أنه من الموظفين الداخلين

في هيئة المال وقد خالف الديوان بهذا الرفت
المادتين (٢٩ و ٢٥) من لائحته ولذا يستحق

تعويضاً نظير هذه الخسارة يقدره بمبلغ الف
جنيه مصري لأنه فصله وهو في مستقبل شبابه

وبدون لداء الاسباب الوجيه لذلك وهذا يضر
بمستقبله لذا طلب الحكم له بالبلغ المذكور

مع المصاريف واتاب المحاماه بحكم مشمول
بالنفاذ الموقت بلا كفاله

وبعد أن ترفع الخصمان في الدعوى قضت

المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ٣٠ يونيه
سنة ١٩٢٠ بإلزام الديوان بأن يدفع له المبلغ
المذكور وغصاريفه ٢٠٠ قرش صاغ اتاب
محاماه

فاستأنفت الاوقاف السلطانية بتاريخ ١١
اغسطس سنة ١٩٢٠ وطلبت رفض دعواه مع
الزامه بالمصاريف واتاب المحاماه عن الدرجتين
وبجلسة المرافعة صمم مندوبها على هذه
الطلبات وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم
المستأنف للاسباب التي ذكرها كل منهما
بالجلسة

المحكمة

بمسماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن الاوقاف السلطانية استأنفت

الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية
بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٠ القاضي بالزامها بأن

تدفع مبلغ الف جنيه مصري للمستأنف عليه
بصفة تعويض عن رفته من الخدمة في وقت

غير لائق مستندة على المادة (٢٠) من لائحة
المستخدمين الصادرة بها الارادة السلطانية

بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٨ وتدعى المستأنفة أن
هذه المادة تحول لها حقا مطلقا في فصل اى

موظف من وظيفته وان المستأنف عليه قد

قبل معاملته بأحكام هذه اللائحة لأنه قبل التثبيت والدخول في هيئة المال بالشروط المدونة بها وافر ايضا انه قابل معاملته بأحكام لائحة المعاشات الصادرة بها الارادة السلطانية بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

وحيث ان قبوله مثل هذا صادر عن اضطرار أو اكرام ادبي لا يجوز ان يكون مانعا يحول دون المطالبة بالتعويض عن الفصل من الوظيفة اذا كان الرقت حصل في وقت غير لائق «راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٨٩٠ بمجلة التشريع والقضاء جزء ثاني صفحته (١٥٧)»

وحيث أن المستأنف عليه يقول ان المادة (٣٠) من لائحة المستخدمين المأراليا لا تعطى لمجلس الادارة سوى سلطة استثنائية في فصل الموظفين من الخدمة في الاحوال التي لم ينص عنها في المواد (٢٥ و ٢٦ و ٢٩) من لائحة استخدام موظفي ديوان الاوقاف السلطانية

وحيث انه مع التسليم بان المادة (٣٠) المذكورة تحول لمجلس الادارة حقا عاما في فصل اي موظف من الخدمة متى تراءى له وجوب ذلك فان عمله هذا لا يمكن مع ذلك ان يخرج عن مراقبة واشراف الحاكم التي يجب عليها ان تبحث فيما اذا كان الرقت مبنيا على سبب قانوني ام لا «راجع ايضا حكم استئناف

المختلط المؤرخ ١٥ ابريل سنة ١٩٠٣ بمجموعة رسمية جزء (١٥) صفحة (٢٤٤)» ولا يصح القول بان السلطة المخولة لمجلس الادارة بمقتضى هذه المادة هي من قوة المجلس الوزراء من الحق في فصل الموظفين بكيفية تجعلها غير خاضعة لمراقبة الحاكم لان نص اللائحة لا يقيد ذلك

وحيث ان حق البحث في مشروعية الفصل من الخدمة او عدم مشروعيته قد اعترفت به الستأنفة ذاتها اذ قرر مندوبها في اثناء امرافته ان رقت المستأنف عليه كان قانونيا لسبب عدم كفاءته ولسوء سلوكه

وحيث ان الادلة المقدمة من الستأنفة على عدم كفاءة المستأنف عليه تنحصر في التقرير المقدم من المفتش احمد بك براده بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ وصورة طبق الاصل من تقرير آخر مقدم من ناظر المدرسة ومرفقة بالاوراق

وحيث ان هذه التقارير وان كانت تنوه عن ضعف الستأنف عليه في بعض المسائل الفنية الا انها لا تثبت عدم كفاءته الى درجة تستوجب فصله من الخدمة سيما وان المفتش المشار اليه قد اثبت وجود تقصيرات اعظم منها كثيرا عند بعض المدرسين غير الستأنف عليه ومع ذلك لم ير مجلس الادارة مجالا لرفعهم

وحيث انه فيما يخص سلوك الستأنف

٩١

البيع الوفاي والرهن الحيازي

اذا كان الثمن الوارد بمقد البيع الوفاي اقل من الثمن الحقيقي . واذا بقيت العين المبيعة تحت يد بائنها بالرغم من البيع . فهاتان قرينتان على ان العقد انما يتضمن رهنا حيازيا لا ييما وفاقيا

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر

كالوشى وحضرة صاحب العزة فوزى المطيعي

بك مستشارين ومحمد فهمى احمد افندي كاتب

الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

نمرة ٥٥٨ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من حسين متولى صالح

ضد

ورثة المرحوم طنطاوى بك طنطاوى وهم

محمد افندى لطفي طنطاوى والسيدات امينه

ورقية وبشيه طنطاوى والسيدتين نظه بنت

احمد الجندى وحوريه بنت علي عبد الرحمن

زوجتي المرحوم طنطاوى بك

وقائع الدعوى

رفع حسين متولى صالح هذه الدعوى أيام

عليه فان المستأنفة اقتصرت على الادعاء بوقائع

غير معينة ولم تقدم التقرير السرى التي تقول

بأنه قدم لها بهذا الشأن

وحيت انه بناء على ما تقدم تري محكمة

الاستئناف ان رقت المستأنف عليه من الوظيفة

كان في وقت غير لائق ومعطيه الحق في طلب

التعويض

وحيث انه فيما يختص بمقدار هذا التعويض

فانه بالنظر لسن المستأنف عليه وامكانه الحصول

على وظيفة اخرى وبالنظر ايضا لمرتبه الذي

كان مقداره ستة جنيهاً ونصف فقط تري

محكمة الاستئناف ان المبلغ المحكوم له به من

محكمة اول درجة مبالغ فيه جدا وانه يكفي

الحكم له بمبلغ ١٢٠ جنييه بصفة تعويض

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم

المستأنف والزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف

عليه مبلغا قدره مائة وعشرون جنيها مصريا

بدلا من الف جنييه وان تكون مصاريف

الدرجتين متناصفة بينهما بالمقاصة في اتمام

الحاماة

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية منذ
طنطاوى بك طنطاوى قال فيها انه رهن للمدعى
عليه ١١ فدان ١٤ في ١٢ س اطيأنا كائنه بناحية
تقاليفه مركز سنورس بمقتضى عقد رهن مسجل
فى سنة ١٩١٠ نظير مبلغ ٤٨٠ جنيه وقد استغل
المدعى عليه الاطيانا من وقتها للآن ولم يخصم
الثلة من أصل الدين مع احتساب الفوائد القانونية
عنه طبقاً لمادة (٥٤٥) من القانون المدني وانه
باجراءه عملية الاستشمالك تكون ذمة المدعى
بريقة من الدين وتلقاها ويكون ذمة المدعى
عليه مشغولة اليه في مبلغ $\frac{١٢٤٨}{٨٧}$ (جسب
البيان الواو د في صحيفة الدعوى لثاية سنة ١٩٣٠)
لذلك طلب المدعى الحكم أولاً براءة ذمته من
مبلغ الرهن البالغ قدره ٥٠ جنيه ثانياً بالزام المدعى
عليه بان يدفع له $\frac{١٢٤٨}{٨٧}$ جنيه مع الفوائد الواقعة اليائه
خمس سنوات لثاية السداد ثالثاً بالزام المدعى عليه
بربع عن الفوائد الواو د ١٢ جنيه شتوياً لثاية
التسليم مع المصاريف وانجاب الهامة وشمول
الحكم بالثاذا المنعزل وبلا كفالة
و بعد تحضير القضية اُحيلت على المرافعة وقبلها
منهم الحاضر عن المدعى على هذه الطلبات واعطه
على التستندات التي قدمها وعلى ان العقد هو عقد
رهن لا عقد بيع وقائي رهن والحاضر عن المدعى
عليه طلب رفض الدعوى وقال ان العقد هو
عقد بيع وقائي مشروط بالمرافعة المتوقعة فيه فاصبح

بينما بانا بدليل نصوصه وعباراته التي لاتندم شكاً
فى ان نية المتعاقدين هى البيع الوقائى - وتاريخ
٢٤ فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة بني سويف
المشار اليها حضوراً برفض دعوى المدعى والزمته
بالمصاريف و ١٠٠ قرش صاوغ اتعاب محاماة
«قضية ثمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠»
فاستأنف المدعى المذكور هذا الحكم
جاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ طالباً القضاء بقبول
هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالقاء
الحكم المستأنف والحكم براءة ذمة الطالب
من مبلغ ٤٨٠ جنيه الذى كان عليه لمورث
المستأنف عليهم والزامهم بان يدفعوا من تركه
مورثهم للمستأنف مبلغ $\frac{١٢٤٨}{٨٧}$ جنيه وفوائده
القانونية من تاريخ رفع الدعوى الواقع فى ٢٢
اكتوبر سنة ١٩١٩ لثاية السداد مع المصاريف
والانجاب

ومجلسه ٥ مارس سنة ١٩٢١ المحددة أخيراً
لتنظر هذا الاستئناف صمم الحاضر عن
المستأنف على هذه الطلبات وطلب احتياطياً
تعيين خير لفحص الحساب والحاضر عن
المستأنف عليهم طلب التأييد ثم أجل النطق
بالحكم لجلسة اليوم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
اوراق الدعوى والمداولة قانوناً

في الإيجار ابتداءً من سنة ١٩٨١ بواقع ثمانية
جنيهاً فقط في السنة عن كل فدان

وحيث مما سبق يتكون الخطب المستأنف
في غير محله فيتعين التأوه ورفض كل ما جاء في
نظام وطلبات المستأنف عليهم
أفلهذا الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً
وفي الموضوع بالقاء الحكم المستأنف وبراءة
دومة حسين متولي صالح من مبلغ ٤٨٠ جنيهه
الذي كان عليه لطنطاوي بك طنطاوي. هودث
المستأنف عليهم وبإلزام الورثة المذكورين بأن
يدفعوا إلى حسين متولى صالح ريع الاطيان
المقدم ذكرها ابتداءً من أول يناير سنة ١٩٢١
بواقع ثمانية جنيهات في السنة عن كل فدان
وإزمتهم بالمصاريف عن الفرجتين ومبلغ ٤٠
قرش أتعاب محاماة عن المستأنف. ورفضت
ما خالف ذلك من الطلبات

95

الحکم التمییزی - جواز استشفافہ

بعد تنقيذہ

تنفيذ الحكم التمهيدى وأجبه بالزعم من
استئنافه . وعليه فلا يعتبر هذا التنفيذ قبولا للحكم
ولا يحول دون استئنافه طبقا لنص المادة ٣٦١
من القانون .

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث انه تبين للحكمة من مراجعة
المستندات التي تمسك بها المستأنف عليه ان
التمن الوارد في العقد المحرر بين المستأنف
وظنطاوى بك طنطاوى بتاريخ ١٦ اغسطس
سنة ١٩٠٩ يقل عن نصف قيمة الاطيان ويلاحظ
ان المشتري لم يستلم تلك الاطيان بل تركها
تحت يد البائع بموجب عقد ايجار لمدة سبعة
شهور بحيث تنتهى مدة الاجارة في الميعاد
المحدد لاسترداد العين

وحيث ان المحكمة ترى في ذلك من القرائن ما يكفي للحكم بان العقد المذكور انما هو عقد رهن حيازي في شكل عقد بيع وفاى أى من النوع الاول المبين بالمادة (٣٣٨) من القانون المدني خلافا لما يزعمه المستأنف عليهم.

وحيث أن حسين متولى صالح اقتصر في
صحيفة استئنافه على طلب الحكم بإراءة ذمته
من قيمة الدين وبالزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا
إليه الأيجار من ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ تاريخ
رفع دعواه ولم يطلب رد العين

وحيث أنه يعمل الحساب على أساس قيمة
الربح الذي اتجته الإطيان من يوم استيلاء الدائن
عليها لآخر سنة ١٩٢٠ حسب تقرير المحكمة قد
ظهر أن المستأف برأت ذمتها في هذا التاريخ
من مبلغ ٤٨٠ جنيتها قيمة الدين فيكون له الحق

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد عمرز باشا وبحضور حضرات جناب
مستر كرشو وصالح حتى بك مستشارين
ومبروك فهمي افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
عمر ٥٢٠ سنة ٣٦ قضائية
المرفوع من حسن اسماعيل العبد
ضد
الشيخ احمد علي الخولي عن نفسه وبصفته
وكيلا عن اخوته عبد النقي وعبد الصادق وفاضله
وامونه وعن والدته آمنه وعن زوجة والده
الست أم الفرام لام ثم بهجت علي الخولي عن
نفسه وبصفته وكيلا عن اخوته السيد والمهدي
ونبيه واحمد احمد الخولي بصفته وارثا لوالده
احمد الخولي وبصفته وصيا على عباس وتوفيق
وست الناس اولاد المرحوم علي احمد الخولي
الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانونا
حيث أن المستأنف استأنف بتاريخ ٢٢
مايو سنة ١٩١٩ الحكم الصادر من محكمة

طنطا الابتدائية الاهلية في القضية المدنية
عمر ١٣١ سنة ١٩١٩ المرفوعة منه ومن المستأنف
عليه ضد بعضهم الميئنة وقائع الدعوى وطلبات
الاخصام للقاضي حضوريا وقبل الفصل في
الموضوع بتعيين خبير للتوجه نحو الغدان المرفوع
بشأنه الدعوى ومعاينته وتقدير قيمته في أول
نوفبر سنة ١٩١٥ وعلى المستأنف ايداع امانة
الخبير المذكور. وطلب المستأنف للاسباب
الميئنة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول
الاستئناف شكلا وموضوعا بالنقض الحكم
التمهيدي والحكم أولا برفض دعوى المستأنف
عليهم وثانيا باعتبار العقد المؤرخ أول نوفمبر
سنة ١٩١٥ الصادر من المستأنف للمرحوم
علي احمد الخولي مورث المستأنف عليهم عقد
رهن وبصحة العرض الحاصل من المستأنف
وبمحو تسمييل العقد مع الزامهم بمصاريف
الدعوتين واتعاب المحاماه

وحيث انه بجلسة هذا اليوم ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ المحددة لنظر هذا الاستئناف دفع
وكيل المستأنف عليهم دفعا فرعيا بعدم قبول
الاستئناف لقبول المستأنف الحكم التمهيدي
وتنفيذه. ووكيل المستأنف طلب رفض الدفع
الفرعي لأن تنفيذ الحكم المستأنف برضاء
الخصوم لا يمنع من استئنافه مرة ثانيا على
المادة ٣٦١ « مرافعات

البيع ، بعد التقرير بزيادة عشر أثنى والى ان يحكم نهائيا برمي المزاد .

فاذا باع المدين المين — بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وبعد رمي المزاد الاول — لفخصين تمهد اولها بسداد جميع الدين ثم رسا قرار المين جميعا عليه نهائيا يصبح للبيع الصادر له من المدين صحيحا نافذا فيما اشتمل عليه كما يصبح البيع الصادر من المدين لثاني صحيحا ايضا نافذا في حق الاول لتمهده بوفاء جميع الدين وبالرغم من رمي جميع الدين عليه .

فلا يملك الاول ان يبيع جزءا مما ملكه الثاني ولا يحق له ولا لمشتري منه ان يحتج ببطان البيع الصادر عن المدين لثاني بحجة صدوره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وبعد حكم رمي المزاد في المرة الاولى

نلاحظ هنا أن القانون الاهلي ولولم ينص كالتقانون المختلط على بطلان البيع في الحالة المتقدمة الا أن المحاكم قد سارت على مبدأ البطلان وأن المحكمة في حكمها السابق انما طبقت نصوم القانون المختلط عملا بالقاعدة locus regit actum باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السادة محمد عمرز باشا وبحضور حضرات مستر كرشو وصالح حقي بك مستشارين ومحمد ابراهيم افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئنافين المقيدين بالجدول العمومي
نمرة ٧٧،٥٥ سنة ١٣١٦ قضاياه

وحيث أن للأادة ٣٩١ ، مرافعات صريحة في أن من تظلم من الاحكام التمهيدية له أن يستأنفها ولو كان تنفيذ هذه الاحكام برضائه ولا يمكن أن تعول المحكمة على ما طلبه المستأنف عليهم من أن المستأنف اضاع على نفسه استئناف هذا الحكم بسبب تنفيذه برضائه واختياره بذقمة الامانة وغيره من الاعمال لأن تنفيذ الاحكام المذكورة جبرى على الخصم سواء كان استأنفه أو لم يستأنفه

« راجع ١٣٤٦ في باب طرق الطعن في الاحكام من تأليف الدكتور ابو هيف »

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع الفرعى وبقبول الاستئناف شكلا والزام رافعه بمصاريفه وحددت للتكم في الموضوع جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٢١

٩٣

تسجيل تنبيه نزع الملكية

حكم رمي المزاد الاول اثرها في تصرفات المدين .
بطلان البيع الصادر من المدين بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية نسبي لا ينتفع به غير الاشخاص الذين قصد القانون حمايتهم ونص عليهم في المادة (٦٠٨) . مرافعات مختلط وليس بينهم لا للمدين ولا من يتلقى الحق عنه .

تبقى المين المزرعة ملكيتها في ملكية المدين بالرغم من حكم رمي المزاد اذا اعيدت اجرا آت

الاطيان المذكورة الى اسماعيل الحنفى افندى
المستأنف الاول ويبيعه العشرين فدانا الباقية الى
ابنته الست حبيبه هاتم المستأنف عليها وتعهد
اسماعيل الحنفى افندى فى أحد بنود العقد وفى
ورقة اخرى حررت يوم حصول البيع بأنه هو

الملزم وحده بتسديدا للبنك من الدين وفى نفس
اليوم ايضا حرر اتفاق بين البائع والمشتري على
ان يرسل هذان الاخيران مندوبا بجلسة المزادات
ليشتريا العين لحسابهما أو الحساب غيرهما
وبجلسة المزادات المذكورة التى عقدت فى

٢٥ نوفمبر ١٩١٥ لم يحصل البيع وحددت له اخيرا
جلسة ١٣ يناير سنة ١٩١٦ وفيها رسي المزاد نهائيا
على شخص وقد قرر هذا الشخص فى اليوم الثانى
أنه اشترى لحساب اسماعيل الحنفى افندى
المستأنف

ثم باع هذا الاخير ٤٠ فدانا من الاطيان
المذكورة الى من كان قima على محجور الست زينب
المستأنف الثانية وبناء على حصول هذا البيع
الاخير تمسكت الست حبيبه بالبيع الصادر
اليها من ايهاا بتمتضى عقد ٢٣ نوفمبر السالف
ذكره ورفعت لمحكمة الزاقي الابتدائية
الاهلية الدعوى المرفوع هذان الاستئنافان
عن الحكم الصادر فيها وطلبت بضميفة افتتاحها

المعلنة لكلا المستأنفين فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٧
الحكم بتثبيت ملكيتها الى العشرين فدانانا

المرفوع اولهما من اسماعيل الحنفى افندى
وثانيهما من الست زينب فوزى شهاب بصفتها
قيمة على والدها احمد فوزى شهاب افندى
مستأنفين

صند
الست حبيبه هاتم كريمة احمد حسنين افندى
مستأنف عليها فى كلا الاستئنافين معلنين بها
الست زينب فوزى شهاب فى استئناف اسماعيل
الحنفى افندى
ومستأنف على هذا الاخير معها فى استئناف

الست زينب فوزى المذكورة
الوقائع

كان لأحمد حسنين افندى والده الست حبيبه
هاتم المستأنف عليها ٢ س ٩ ط ٥٥ فدان ذاحية
القضاية بمركز كفر صقر بمديرية الشرقية وقد
زرع البنك الزراعى ملكيته منها نظير ١٠٤٠
جنيها بقيت من دين كانت مرهونة بسببه لذلك
البنك وبناء عليه اشهر مزاد بيعها خيرا بجلسة
اليوم التى عقدت بمحكمة المنصورة المختلطة فى
٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٥ وفيها رسي المزاد على شخص
ثم خصلت زيادة العشر وحددت جلسة ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩١٥ لاجراء البيع بند حصول هذه
الزيادة

وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩١٥ حرر احمد حسنين
افندى عقدا واحدا بيع مس ٢ ط ٩ فدان ٣٥ من

المذكورة مع التزامها بتسليمها إليها شائعة في هذه قداما وكسور حسب الحدود والعالم التي وضحت بالصيغة المذكورة مع ازام المدعى عليه بكامل المصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ الموقت بدون كفالة .

وقد حكمت محكمة الزقازيق للذكورة في ذلك بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩١٨ حضورا بتثبيت ملكية المدعية لعشرين فدانا شائعة في ٢ س ٥٥ فدان الميمنة الحدود والمواقع بصحيفة الدعوى وتمتع منازعة للدعى عليهما لهما فيها مع التزامها بتسليمها لها شائعة في القدر المذكور وبالزام المدعى عليه الاول بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه ورفض ما غاير ذلك من الطلبات

فرجع اسماعيل الجنفى افندى عن هذا الحكم استئنائه الذى قيد بمجدول هذه المحكمة تحت رقم ٥ سنة ٣٦ قضائية وطلب بصحيفته العلنة في ٢٧ و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ الى الست حييه والست زينب فوزى شهاب الحكم بالنهاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها الاولى والزامها بالمصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين وكذلك رفعت الست زينب فوزى شهاب عن نفس الحكم المذكور الاستئناف الذى قيد بمجدول هذه المحكمة تحت رقم ٧٧ ستة ٣٦ قضائية وطلب بصحيفته التى اعلنت فى

٦ و ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الى اسماعيل الجنفى افندى والست حبيبه الحكم بالنهاء الحكم المستأنف مع الزام للمستأنف عليهما بمصاريف الدرجتين والاتباب

وبجلسة يوم الاثنين ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ التى حددت اخيرا للمرافعة فى كل من هذين الاستئنافين على افراد قررت المحكمة ضمهما وجعل المرافعة واحدة فيهما فطلب الحاضران عن المستأنفين الحكم بما فى صحيفتى استئناف كل منهما من الطلبات وطلب الحاضران عن الست حبيبه المستأنف عليها الحكم بتأييد الحكم المستأنف وقرر احدهما انه يقبل دفع قيمة ما يخص الست المذكورة فى اختصاص سيدناوى وساريدنى . ووافقت نفس الست على ذلك وكل هذا على الوجه وللاسباب المدونة تفصيلا بمحضر الجلسة المذكورة التى قررت المحكمة فيها اصدار الحكم فى القضية بجلسته اليوم المحكمة

بعد المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث أن كلا الاستئنافين المرفوعين من اسماعيل الجنفى افندى والست زينب فوزى شهاب قد حاز الشروط اللازمة قانونا لمصحتها شكلا

وحيث أن المستأنفين المذكورين سلكوا

أولاً طريق الدفع ببطالان البيع الصادر من المالك الأصلي بعد تسجيل التنبيه بنزع الملكية واستندا في ذلك إلى المادة (٦٠٨) من قانون المرافعات أمام المحكمة المختلطة

وحيث أن البطالان بناء على منع التصرف الذي هو من آثار التنبيه بنزع الملكية ليس الا بطلانا نسبيا فلا ينتفع منه اذن الا الاشخاص الذين قصد القانون حمايتهم به وقد نصت عليهم المادة ٦٠٨ المذكورة وهم : أولاً : الدائنون المباثرون للاجراءات سواء كانوا مرتين أم عاديين - ثانياً - الدائنون الآخرون الذين اعلنوا المدين بالتنبيه أو لم يعلنوه و- يراعى يجوز على اصح الآراء لمن ربا عليه المزداد أن يتمسك بذلك البطالان بالنيابة عن الدائنين لأن مصاحته محققة فيه أما غير هؤلاء فليس لهم الحق في التمسك به (راجع الدكتور عبد الحميد ابوهيف في كتاب طرق التنفيذ صحيفة ٤١٣ رقم ٦٩٥)

وحيث أن وكيلى اسماعيل الحنفى افندى والست زينب قد اتجاها بعد ذلك الى نظرية اخرى في دفاعهما وهي انه وان جاز عدم التمسك بطلان البيع بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فانه لا مندوحة عن هذا البطالان بعد الحكم الاول برسنى مزاد العين المنزوع ملكيتها الامر الذى حصل في هذه القضية واستندا في هذا أيضاً الى نفس المادة (٦٠٨) المذكورة.

وحيث أنه لم يرد في نصوص القوانين المصرية ما هو خاص بهذا الموضوع: فيتعين الرجوع في ذلك الى ما هو مقرر بقوانين المحاكم المختلطة والفرنسية

وحيث أن القوانين المختلطة لا تحزم المدين ابداً من ملكية العقار المنزوع ملكيته بالفعل كما لا تحرمه من ذلك القوانين الفرنسية وانما على العكس يستمر مالكاً بمقتضى القوانين المذكورة الى أن يصبح العقار ملكاً لمن يرسو عليه المزاد نهائياً غير انه يعتبر محجوراً عليه بالبيع لا اكثر من ذلك ولهذا تتناول المحاكم اجراء هذا البيع عنه

وحيث انه ينتج مما تقدم ان ملكية المشتري بالمزاد الاول هي معلقة الى ان يصبح ملكاً نهائياً ومتى حصلت الزيادة زالت ملكيته ومضى المدين مستمراً في ملكيته حتى ان بعض الشراح قد تساءل ماذا يكون الحكم اذا هلك الشيء المبيع ايكون ذلك على حساب المشتري بالمزاد الاول ام على المدين فكان يعيل اغلبهم الى ترجيح القول بأن هلاكه يكون على حساب المدين وهذا امر مقبول لأن العقار لم يخرج من ملكية المدين (راجع جارسون رقم ١٦٤٩ جزء ٤) وغاية ما في الامر انه لا يجوز للمدين التصرف في الملك في هذه الحالة ايضا الا في حدود المادة (٦٠٨) السالف

قبلها قد تصرف به اسماعيل الحنفى افندى المذكور فيما لا يملك بدليل ما ذكر فيه من انه امتلك العقار المبيع أولا بطريقة الشراء من احمد حسنين افندى بمقد عرفى وثانياً بحكم مرسى المزااد الصادر من محكمة المنصورة المختلطة

وحيث أن عقد البيع العرفى الصادر من المدين الاصلى لاسماعيل الحنفى افندى بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ المسجل فى ٢٥ منه واراد فيه أن هذا الاخير لا يملك الا خمسة وثلاثين فدانا وكسور وان العشرين الباقية انما هى ملك الست حبيبه فالبيع الصادر من اسماعيل الحنفى افندى باطل فيما صدر به من نصيبها وقد اهل القيم على المحجور عليه فى عدم الاطلاع على عقد ٢٣ نوفمبر المذكور مع انه ذكر فى عقد البيع الصادر اليه ولو انه اطلع عليه لعم منه أن البائع لا يملك العشرين فدانا الخاصة بالست حبيبه وان اسماعيل الحنفى افندى باع اليه أكثر مما يملك.

وحيث انه لم تنص المدة القانونية لوضع يد القيم على احمد فوزى شهاب افندى على ما خص الست حبيبه من الاطيان المبيعة اليه حتى يكون البيع مقرونا بوضع اليه المدة المسكبة للملكية المقار وهى خمس سنوات

وحيث أن الست حبيبه قبلت دفع قيمة ما يخصها فى الاختصاصين اللذين ظهرا عند البيع بالمزااد على قيمة ما يخصها من الاطيان

ذكرها واما انها تقضى بان البطالان نسبى فعلى كل حال لا يجوز تطبيقهما مطلقا فى حالة من يرسي عليه المزااد متى كان مشتريا من المدين او من حل محله (راجع Boitard وجارسون جزء ٤ نبذة ٤) اذ ان المشرع لم يحجر على المدين الا لصالح الدائنين المذكورين آنفا وعلى حسب درجاتهم

وحيث ان اسماعيل الحنفى افندى ليس من هؤلاء الاشخاص فلا حق له فى التمسك ببطالان العقد الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ من المدين احمد حسنين افندى سواء فى ذلك البيع الصادر اليه هو بمقتضى هذا العقد او البيع الصادر بمقتضاه الى الست حبيبه ابنة البائع وحيث فضلا عن ذلك فان اسماعيل افندى هو مشتري من المدين كما تقدم فلا حق له البتة فى التمسك ببطالان البيع الصادر اليه من هذا المدين على الاخص لأنه بعد شرائه منه اخذ عليه تعهدا مستقلا بالتصريح له بشراء العقار بالمزااد العائى بشرط تنفيذ عقد البيع الذى يطلب الآن بطلانه

وحيث أن الست زينب هاتم فوزى بصفتها لا يمكن أن يكون لها حق أكثر من اسماعيل الحنفى افندى الذى تولت عنه هذا الحق

وحيث أن البيع الذى صدر من هذا الاخير لصالح والد الست زينب الى من كان قima عليه

وحيث انه لما تقدم ولما جاء من الاسباب
بالحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله
واذن يتعين تأييده
وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف
بناء على ما ذكر

محكمة المحكمة خضوريا بقبول
الاستئناف بشكللا ورفضها موضوعا وتأيد
الحكم المستأنف وبالزام الاستئناف بمصاريف
استئنافها وازام كل منهما بمبلغ ٤٠٠ قرش اتمانية
محاماه الست خبيبه المستأنف عليها

٩٤

وفت وزارة الاوقاف هذه الدعوى أمام
محكمة بنى سوف الابتدائية الاهلية ضد
المستأنف بمرضىة مؤرخة اول نوفمبر سنة
١٩١٧ قيدت بجدولها غمرة ٢٧ سنة ١٩١٨ جاء فيها
انه بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ قررت محكمة
بنى سوف الابتدائية الشرعية ضم سعادة احمد
شفيق باشا مدير الاوقاف وقتئذ في النظر على
اوقاف المرحوم حسين افندي غيته المعين
بكتب وقفه الى المدعى عليه واذنت لسعادة
الباشا بالانفراد بالنظر في شؤون الوقف طبقا
للمنهج الشرعى وذلك لما ثبت لتلك المحكمة من
تصرفات المدعى عليه الضارة بالمستحقين في
في هذا الوقف وقد تأيد هذا القرار من المحكمة
العليا الشرعية في ٢٣ مارس سنة ١٩١١ فلم يذعن
المدعى عليه الى تسليم اعيان الوقف فاضطر سعادة

محضر الصلح المصادق عليه . قوته
ليس لمحضر الصلح المصادق عليه قوة الشيء المحكوم
فيه لانه يستفاد من نص المادة ٢٨٨ مرافعات ان
ليس للمحكمة الحق في مناقبة المحكوم فيما اتفقوا عليه
في محضر الصلح فلا يمكن ان تكون المصادقة عليه
بمناة حكم اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة على ماتحت ريادة حضرة صاحب
السعادة محمد حمزة باشا ومحضرو حضرات مسينو
سودان ومستر كلايكوت مستشارين ومحمد عبد
السلام افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

الناظر المضموم الى مقاضاته حتى يحكم بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٢ من محكمة الاستئناف ضد المدعى عليه بموجب تسليم اعيان الوقف ولما شرع في تنفيذ هذا الحكم اقام المدعى عليه الرعايل في هذا السبيل حتى لا يتم التسليم فرأى حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا الذي قرر ناظراً مضموما الى المدعى عليه على هذا الوقف في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ أثر هذه المنازعات وفقاً لما كسبت المدعى عليه أن يوكلفه في ادارة

٢٣٥ فدانا من اطيان منشأة الحاج وهي توازي تقريباً قيمة استحقاقه واستحقاق الخيرات المترتبة لدفع والده في جميع الاطيان الموقوفة وقد صدر هذا التوكيل على أن يكون دورياً وحظر فيه على معالي الموكل عزل الوكيل أو الرجوع في قسمة ما اختص المدعى عليه بإدارته واستغلاله لنفسه وقد صدقت محكمة الاستئناف الاهلية على هذا التوكيل في ٣١ مارس سنة ١٩١٥ وفعلاً تنفذ هذا الاتفاق

وبتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩١٥ اقام المغفور له السلطان السابق بماله من الولاية العامة حضرة صاحب المعالي المدعى ناظراً على جميع الاوقاف التي كان صاحب المعالي صدقي باشا ناظراً عليها فاستمر المدعى عليه في ادارة الاطيان التي تجببت اليه وفي استغلالها الى أن رفعت دعوى من بعض مستحقي هذا الوقف امام محكمة نبي سوف

الابتدائية الشرعية بطلب الأذن بإتظومة لنقض التوكيل المعطى من بسعادة صدقي باشا والذي صدقت عليه محكمة الاستئناف وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٧ قررت المحكمة الشرعية أن تتخذ الاجراءات الموصلة لرفع يد المدعى عليه عن اعيان الوقف التي اختص بها ويمكن حضرة معالي الوزير من ادارة اعيان الوقف بالإقرار طبقاً لقرار التعيين.

وبما أن التوكيل الصادر من معالي صدقي باشا الى المدعى عليه في ٣١ مارس سنة ١٩١٥ قد انحل بمجرد زوال صفة النظر عن معالي الموكل واصبح المدعى عليه بعد ذلك غير ذي صفة في ادارة اعيان الواضع اليد عليها كما أن معالي المدعى يرى تنفيذ قرار المحكمة الشرعية برفع به المدعى عليه عن اعيان التي يديرها ولذا فهو يكلفه بتسليمها الي مندوبي الوزارة في ظرف اسبوع من وصول اعلان هذه الدعوى اليه ولما لم يدعن المدعى عليه لذلك

طلبت وزارة الاوقاف الحكم أولاً بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي لاستلام الاطيان للهيئة بالكشف المرفق بمرضىة الدعوى لادارتها وايداع ضائفي ريعها في خزانة وزارة الاوقاف لضمه على غلة الاطيان الموقوفة وتوزيعه على جميع المستحقين بنسبة خصصهم الى أن يفصل في موضوع هذه الدعوى وان يكون بحكم

الحراسة نافذاً بنسخته الاصلية - بزوال صفة المدعى عليه في ادارة الاطيان الموقوفة الواضح اليد عليها الى الآن وبإلزامه بتسليما الى مغالى المدعى بصفته منع الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماة وان يكون الحكم مشمولاً بالتنفيذ للمجل وبنيير كماله مع حفظ كافة الحقوق الاخرى وبعد المرافعة في هذه الدعوى .

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق الدعوى والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث أن النزاع القائم بين الخصوم هو في اعتبار الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩١٥ القاضي بالتصديق على عقد الصلح المقدم من الخصمين هو حكم قضائي لا يقبل الطعن الا بالطريقة المتبعة في الاحكام أو كما يقول ديوان الاوقاف إن التصديق

على الصلح بين الخصم لا يكون حكماً بالمعنى القانوني بل مجرد تصديق على اتفاقات تحصل أمام المحكمة فتكسب قوة المستندات الواجبة للتنفيذ كالعقود الرسمية التي تحرر أمام مأمور العقود. وحيث ان هذه المسألة تختلف عليها في

فرنسا ففريق من الشراح يرى ان محاضر الصلح المصدق عليها من المحكمة هي أحكام لها قوة الشيء المحكوم فيه وفريق آخر يصرح بان هذا التصديق على الصلح لا يكون حكماً ولكل فريق منهم وجهته فيما يراه

أما الفريق الاول فيعلن رأيه بان المحكمة

حكمت محكمة بني سوف المشار اليها بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩١٨ حضورياً برفض الدفع الفرعي المقدم من المدعى عليه وقضت بقبول هذه الدعوى وحددت لنظر الموضوع جلسة يوم الاثنين ١٣ مايو سنة ١٩١٨ واعتبرت النطق بهذا الحكم اعلاناً للاخصام وابتقت الفصل في المصاريف

فاستأنف المستأنف بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٨ الحكم المذكور. وطلب للاسباب الميئنة بصحيفة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وبالنفاذ الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى وزارة الاوقاف لتثبيت نظرها والحكم فيها نهائياً بحكمي ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ و ٣١ مارس سنة ١٩١٥ وبإلزام الوزارة بالمصاريف والرسوم والاتعاب وقد تمجدد اخيراً للمرافعة في هذا الاستئناف جلسة يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ وفيها طلب الحاضران عن المستأنف الحكم بطلبائه الميئنة بصحيفة الاستئناف - وطلب الحاضر عن المستأنف

التي تصدق على الصلح المتفق عليه بين الاخصام تحكم به ولا تقتصر على مجرد التصديق عليها قبل اعتياده تراجع وتري ان كان يشتمل أمورا مما يجوز الصلح عليها أو لا يجوز الصلح فيها بل وتشرك النيابة العمومية معها لتبدي رأيها فيه فالمحكمة باعتمادها الصلح بمد كل هذه الاحتياطات واتخاذ هذه الضمانات يكون تصديقها حكما له قوة الشيء المحكوم فيه - على ان اصحاب هذا الرأي يرضون ان المحكمة قبل اعتمادها الصلح تراجع له لثوره فاذا ثبت ان الصلح المصدق عليه لم يراجع سقطت حجة اصحاب هذا الرأي - أما الفريق الثاني فيؤيد رأيه بان الاتفاق الذي يطلب من المحكمة التصديق عليه هو من عمل الخصمين ولا دخل للقضاء فيه وعمل المحكمة قاصر على التصديق فهذا المحضر لا يكون حكما وان تشكل بشكل الأحكام واصحاب هذا الرأي يستندون على ما هو متبع في المحاكم عادة عن التصديق على الاتفاقات فان المحاكم قليلا ما تراجع هذه الاتفاقات وحيث ان هذه المحكمة تفضل اتباع الرأي القائل بعدم اعتبار محاضر الصلح أحكاما وذلك لما تستنتجه هذه المحكمة من ان هذا هو رأى الشارع للصرى الذي يستخلص رأيه من المادة (٦٨) مرافعات أهلى ونصها .

فيجب على قاضي المواد الجزئية ان يسعى فيلزم بالمصاريف

في الصالحة بين الاخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فان تيسر حصول الصلح بينهم يجرى محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الاخصام امضاء أو ختمه ويكون المحضر المذكور في قوة السند الواجب للتنفيذ وعلى الكاتب ان يسلم صورة منه بالكيفية والاضلاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام وتستخلص المحكمة أيضا من عدم أخذ رأى النيابة العمومية أمام المحاكم المختلطة وعدم وجود النيابة في المحاكم المدنية ان الشارع المصرى نهج على طريق رأى القائل بان هذا التصديق لا يكون حكما اذ انه لم يحصل أمام المحكمة مرافعة ما ولا مناقشة بين الخصوم ولم يبحث في شروط الاتفاق حتى يكون التصديق بمثابة حكم اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه

وحيث انه يتلخص مما تقدم ان محضر الصلح المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩١٥ لم يكن حكما بل هو في قوة سند واجب التنفيذ يجوز لاحد الخصمين ان يطلب نقضه أو تعديله ان وجد وجه لذلك وهذا بخلاف الأحكام وحيث انه لا لزوم للبحث في باقي الواجه المقدمة من الاخصام اذ ان باقي الواجه موضوعه تبحث فيها المحكمة التي ستقدم اليها هذه القضية وحيث ان المستأنف لم يقبل دفاعه

فلنذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضت الدفع الفرعى المقدم من المستأنف ويجوز نظير الدعوى والزمت بالمصاريف ويبلغ ٥٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه لوزارة الاوقاف

٩٥

حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة للشريك على الفروع حقان لاسترداد الحصة الشائعة. حق عام ورد في قانون الشفعة. وحق آخر نصت عليه المادة ٤٦٢ مدنى ولصاحب الشأن ان يتمسك بأى الحقين ولا يترتب على سقوط حقه فى أحدهما سقوطه فى الثانى. ولشريك الذى يسترد الحصة الشائعة تطبيقا للمادة ٤٦٢ استتمال هذا الحق حتى حصول القسمة.

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد عمر زباشا وبحضور حضرات منبر كرشو وصالح حتى بك مستشارين ومبروك افندى فهمى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى فى الاستئناف المقيم بالجدول العمومى نمرة ٨٣٢ سنة ٣٦ قضائية

المرفوع من يوسف بك نجيب بصفته

وكيلان عن جرمه الست حفيظه هاتم الاعتيه ضد

عبد الله بك حليى يكن ثم احمد بك بمذبح يكن الذى لمحضر بالجلسة ولا احصينه الوقائع

رفع المستأنف عليه الاول هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف والمستأنف عليه الثانى بمرضىة مؤرخة ١٠ ١٦

اكتوبر سنة ١٩١٨ قيدت بمحذولها نمرة ١٨٦ سنة ١٩١٩ طلب فيها الحكم له على المستأنف فى مواجهة المستأنف عليه الثانى بأحقية لاسترداد الحصة البالغ قدرها ٦ ط ٢٧ من على الشيوخ فى المنزل الميين الحدود والمعالن بالمرضىة التى باعها للمستأنف عليه الثانى للمستأنف بصفته المذكورة بعقد تسجل فى ٤ مايو سنة ١٩١٧ وهذه الحصة من استحقاق المستأنف عليه الاول لانه هو

صاحب الحصة الباقية وقد دفع مبلغ الثمن وقدره ٢٥٠ جنيتها ومصاريف التسجيل بخزينة محكمة مصر الاهلية مع الزام المستأنف بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وذلك بناء على نص المادة (٤٦٢) مدنى. وبعد المرافعة فى هذه الدعوى حكمت

المحكمة المذكورة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٩ حضوريا بأحقية المدعى فى استرداده الحصة المينة بمرضىة الدعوى ووقائع هذا الحكم نظير قيامه بدفع الثمن البالغ قدره ٢٥٠ جنيتها مصرىا

مع مصاريف التسجيل وألتمت المدعى عليه
الاول بصفته بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتأب
محاماه فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
١٥ و ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ وطلب للأسباب
الواردة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبوله شكلا
وفي الموضوع بالناء الحكم للمستأنف بكامل
أجزائه ورفض دعوى المستأنف عليه الاول
مع الزامه بمصاريف الدرجتين وأتأب المحاماة
ومجلسه المرافعة المدة أخيرا لنظر هذا
الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنف الحكم
بالطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف وطلب
الحاضر عن المستأنف عليه الاول تأييد الحكم
المستأنف متمسكا بالحق العام الذي في قانون الشفعة
الخاص الذي في المادة (٤٦٢) من القانون المدني
والاسباب التي ذكرها كل منهما دونت بمحضر
الجلسة المحكمة

بمذ سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
ورق الدعوي والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان السؤال الواجب حله هو تفسير
المادة (٤٦٢) مدني كما هي مع مراعاة لنصوص
مواد قانون الشفعة

وحيث انه لا يمكن الاستناد على الاحكام
القضائية الفرنسية في هذا الموضوع لان المادة
المختصة بذلك من القانون الفرنسي المقابلة

للقانون المصري تختلف في النص عن المادة
(٤٦٢) من القانون المصري

وحيث انه في الوقت نفسه فان قانون
الشفعة يبيح للشريك في الحق المشاع الاخذ
بالشفعة ولوجود حقين في آن واحد للشريك
في الملك المشاع حق عام ورد في قانون الشفعة
وحق آخر تكلمت عنه المادة (٤٦٢) مدني
فأصاحب الشأن ان يتمسك بأى الحقين الذي
يرى فيه مصلحته وان سقوط الحق في احدهما
لا يترتب عليه سقوط حقه في الثاني راجع
(دوهلس) جزء رابع باب الشفعة

وحيث انه من الواضح ان المادة (٤٦٢)،
مدني لم تنص على ميعاد محدد يجب فيه على
الشريك في المشاع ان يتمسك بحقه في الشفعة
لذلك يحق له التمسك بهذا الحق حتى حصول
القسمه راجع دوهلس جزء ثاني باب الشفعة
وحيث انه لم يحصل من المستأنف عليه
الاول تنازل لاصريحا ولا ضمنيا

وحيث انه يؤخذ من كل ما تقدم ان الحكم
الابتدائي في حله وضمين تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف وألتمت المستأنف بالمصاريف
ويبلغ ٤٠٠ قرش لنبد الله بك حلي يكن

٩٦

صند

الشيخ عبد الرحمن احمد بصفتة وكيل الادارة
 سماعة قطب باشا عبد الله مستأنف عليه
 اقام المستأنف هذه الدعوى على المستأنف
 عليه امام محكمة بيا الجزئية وطلب بمريضتها
 المعلنة في ٢ اغسطس سنة ١٩١٨ الزامه بان
 يدفع له مبلغ ٢٠٣٥ قرش مع المصاريف والنفاذ
 المجل وهذا المبلغ قيمة ما قبضه من المستأنف
 صنده زايداً عن ايجار سنة ١٩١٢ وطلب المستأنف
 صنده الحكم بعدم قبول هذه الدعوى لسبق
 الفصل فيها

ومحكمة بيا الجزئية حكمت في ٣١ ديسمبر
 سنة ١٩١٩ بعدم قبول الدعوى للسبب المشار
 اليه والزم ترافعها بالمصاريف و٥٠ قرشاً مقابل
 المحاماة

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
 ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ طالباً الفاء والحكم له على
 المستأنف عليه بمبلغ ٢٠٣٥ قرش ومصاريف
 الدرجتين وبجلسة المرافعة صم المستأنف على
 هذه الطلبات وطلب المستأنف عليه الحكم
 بالتأييد

الحكمه

بعد سماع المرافعات الشفوية والاطلاع
 على الاوراق والمذكرات الختامية والمداولة
 حسب القانون

عدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها
 اثبات الدين واثبات الوفاء

رفع شخص على آخر دعوى يطالبه فيها بدين
 فادعى المدين براءة ذمته من الدين وقدم ايصالات
 تثبت وفاة جزءاً من الدين فقضى عليه نهائياً بالباقي.
 فشر المدين بعد ذلك بايصالات اخرى تفيد
 وفاة باقي الدين المحكوم به فرفع دعوى جديدة
 على دائته طلباً للحكم عليه فيها بقيمة تلك الايصالات.
 فقضت المحكمة بعدم جواز سماع الدعوى لسبق
 الفصل فيها مقرر المبدأ الآتي :

اذا كانت الدعوى الاولى لم تتناول سوي البحث
 في تعلق ذمة الدين بالدين دون البحث في دعوى
 الوفاء جاز نظر الدعوى الثانية اما اذا كانت الدعوى
 الاولى تضمنت الامرين معا فلا يجوز سماع الدعوى
 الثانية لسبق الفصل فيها .

باسم صاحب المحكمة فؤاد الأول سلطان مصر
 محكمة بنى سويف الاهلية

بالجلسة العلنية المنعقدة بسراى المحكمة
 بهيئة مدنية استئنافية في يوم الاربعاء ٢٦ يناير
 سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة مصطفى فهمى
 البحيرى بك القاضى

وحضور حضرتي محمد فؤاد حسنى افندى
 ومحمد كامل افندى القاضيين

وحضور على كامل افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى

في قضية الاستئناف المرفوع من الشيخ
 ابراهيم عبد الله محمد لطف الله نمرة ٢٩١ سنة ١٩٢٠

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن دعوى المستأنف تلتخص في
أن المستأنف ضده رفع عليه فيما مضى دعويين
لمحكمة بني سويف الجزئية طلب في الأولى
الزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٧١٢ قرشاً قيمة ونصف
القسط المستحق سداده في أول أبريل سنة ٩١١
عن الاطيان المؤجرة اليه وفي الثانية الزامه بأن
يدفع مبلغ ٥٠٤٧ قرشاً قيمة الباقي عنده من
إيجار سنة ٩١٠ وأن المحكمة المذكورة حكمت
عليه في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ يدفع هذين
المبلغين فاستأنف الحكمين طالباً بالنظاما ورفض
دعوى المستأنف ضده قبله . والمحكمة
الاستئنافية بعد أن امرت بضم الاستئنافين
إلى بعضهما حكمت في ١٩ فبراير سنة ١٩١٨
بتعديل الحكمين والزام المستأنف بأن يدفع
للمستأنف ضده مبلغ ١٢٣٢ قرشاً باعتبار أنه
هو الباقي طرفه من الإيجار وأنه بعد أن تنفذ
عليه هذا الحكم وقام بسداد قيمته تبين له أن
لديه ايصالين بمبلغ ١٠٥٣ قرشاً من إيجار سنة
١٩١٢ الذي ادخلته المحكمة الاستئنافية في
مجموع حساب الإيجار المطلوب منه وأنه لم يقدمها
للمحكمة المذكورة لاعتقاده وقت ذلك أن
التزام كان قائماً بينه وبين خصمه عن إيجار سنتي
٩١٠ و ٩١١ وبما أن المحكمة الاستئنافية قد
جعلت أساس تصفية الحساب بين الطرفين

مجموع إيجار السنوات الثلاث ثم استبعدت من
ذلك المجموع قيمة الايصالات التي كانت تقدمت
منه ولم يكن بينها الايصالات المشار اليها
وحكمت عليه بالباقي وقد دفعه فعلاً فيكون
قد دفع في الواقع قيمة هذين الايصالين مرة
أخرى فهو لذلك يرفع هذه الدعوى طالباً بالحكم
له على المستأنف ضده بأن يرد له قيمتهما وقدرهما.
٢٠٣٥ قرش

وحيث أن المستأنف عليه يقول أن الحكم
الصادر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩ فبراير
سنة ٩١٨ قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ولا
يجوز للمستأنف تجديد النزاع مرة أخرى ويقول
المستأنف أن الايصالين اللذين رفع بقيتهما
هذه الدعوى لم يكونا مقدمين في القضية
الاستئنافية الأولى فلا يكون الحكم الصادر
فيها متعلقاً بهما ولا قاطعاً فيهما
وحيث أنه مما لا شك فيه أن الدعويين
اللذين صدر فيهما الحكم الاستئنافي المشار اليه
كانا متعلقين بالإيجار المقود بين المستأنف
والمستأنف ضده وكان النزاع فيهما قائماً بين الطرفين
على الإيجار الذي كان المستأنف عليه يطلب
بالباقي منه وكان المستأنف يدعي سنداً
وحيث أن معنى هذه الدعوى الحالية أن
دعوى المستأنف برئته من قيمة الايصالين اللذين
قدمهما أخيراً الرقيمين ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣

و. ٥ مايو سنة ٩١٣. ولذلك يطلب قيمتهما
وحيث أنه مما يجب البحث فيه والحالة هذه

هو منصرفه. أما إذا كانت دعوى برائة الذمة
مقبولة بعد الحكم في الدين أم لا

فـ وخيث أن القضاء الأجنبي القديم كان يبيع
الحكم المدفوع إلى برائة الذمة بعد الحكم في الدين
في جميع الأحوال متى كان بيد الدين أوراق
تفيد الوفاء لم يكن استمسك بها في الدعوى
الأولى

وحيث أن القضاء الحديث قد عدل عن
هذا الرأي العتيق وقرر بالأجماع أن دعوى برائة

الذمة تكون مقبولة بعد الحكم بالدين إذا كانت
المرافعات في الدعوى الأولى لم تناول سوى
تعلق ذمة الدين بالدين دون ادعاء الدين الوفاء
فان تناولت هذا وذاك بان طلب الدين الحكم

بالدين وادعى الدين السداد فلا تسمع منه دعوى
برائة الذمة بعد ذلك ويكون الحكم الصادر
بالإلزام قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه (راجع
كتاب الإكويست في قوة الشيء المحكوم فيه
صحيفة ١٥٤ نمرة ٤١١ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٦ -
جارسوني مجلد ٣ طبعة ثانية صحيفة ٥٦٠ -
١٨٣٢ - أو برى وطبعة رابعة مجلد ٨ - ققرة ٧٦٩
صحيفة ٤٠٢ - دليل المرافعات للدورز مجلد ٢ - صحيفة
٥٥٨ نمرة ٢٢٥ - تطبيقات الدورز على القانون المدني

وحيث أنه تبيين من مراجعة أوراق الدعوتين
الأوليين والاستئناف الذي نظر بشأنهما أن
مذكرة المستأنف عليه اشتملت على مجموع إيجاز
سني ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ وإن المستأنف كان
يدعي الوفاء وقد قدم إيصالات السداد ما عدا
الايصاليين الآخرين واذن يكون النزاع الأول
قد تناول الدين وتناول الوفاء ومن ثم فلا يجوز
للمستأنف الرجوع في شيء مما تناوله الحكم
الاستئنافي الأخير

وحيث انه مما تقدم يكون الحكم
المستأنف في محله وبتعين تأييده
فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم
المبتأنف والزام المبتأنف بالمصاريف ومائة
قرش صاغ اتعاب مجامة

٩٧

فوائد استحقاقها من تاريخ

المطالبة بها . . .

تستحق فوائد الدين من تاريخ المطالبة بها وليس
من تاريخ المطالبة بالدين ما لم يتفق على خلاف ذلك . . .

بأنه صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة نبي سويف الاهلية
بالجلسة الاستثنائية المدنية للمعقدة علنا
بمراي المحكمة في يوم الاربعاء ٣ فبراير سنة
١٩٢١ و ٢٤ جماد اول سنة ١٣٩٩

تحت رئاسة حضرة يوسف مينا افندي
القاضي
وحضور حضرتي حسن عبد الرحمن افندي
وحسين زكي افندي القاضيين وحسن حبيب
افندي كاتب الجلسة
صندر الحكم الآتي
في الاستئناف المرفوع من الشيخ احمد

ابراهيم الملط عمرة ٥٤٣ سنة ١٩٢٠
صند

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان المستأنف عليه يفي حقه في
المطالبة بمبلغ ٦٧ جنيبا و ٦١٢ مليا الذي قضى
له به الحكم المستأنف والذي يعادل قيمة فوائده
دينه قبل المستأنف بواقع المائة خمسة سنويا
من تاريخ مطالبته رسميا الى تاريخ تسديده
على أن المستأنف ما جله في تسديد هذا
الدين ودافع في الدعوى التي رفعت بطلب
الزمه بالدين دفاعا كيديا لتمطيل وصوله الى
حقه فهو ملزم بتعويضه عن الضرر الذي لحقه
به بسبب هذا الدفاع الكيدي وعلى انه ملزم
من جهة اخرى بدفع فوائده الدين من تاريخ

محمد فوزي بك ابو السعود
رفع المستأنف عليه دعوى امام محكمة
نبي سويف الجزئية ضد المستأنف طلب فيها
الحكم بالزام للدعي عليه بمبلغ ٦٧ جنيبا و ٦١٢
مليما مع المصاريف والاعتاب والنفاد بدون
كفالة
وبتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٠ حكمت
المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليه بأن يدفع
للمدعي مبلغ ٦٧ جنيبا و ٦١٢ مليما والمصاريف
ومائة قرش اتعاب المحاماة ورفضت ما زاد عن
ذلك من الطلبات

مطالبته رسمياً بوفاء الدين

الفرنساوية وشراح القانون الفرنسي قبل

وحيث أنه بمراجعة القضية عمرة ١٧٦ سنة

ادخال التعديل الذي قضي بوجوب فوائد

١٩١٦ بنى سوف التي حكم فيها بإلزام المستأنف

الدينون النقدية من تاريخ التكليف الرسمي

بأن يدفع للمستأنف عليه مبلغ ٤٥٦ جنيباً و ٢٨٠

بدفعها لأجل لتفسير نص المادة ١٢٤ من القانون

ملياً وهو قيمة الدين المشار إليه في الدعوى

المدنى المصرى بغير ما فسرت به المادة التي نقلت

الحالية لم يتيقن ان دفاع المستأنف كان دفاعاً

عنها من القانون الفرنسي (انظر كتاب

كيدياً وكفى لتبرير هذا الدفاع ان الدعوى

المسيو ديلاس في القانون المدنى المصرى المجلد

كانت مرفوعة من المستأنف عليه بطلب مبلغ

الثاني صحيفة ١١٥ نبذة ٣٣٣ مكرره تحت

٩٠٦ جنيباً و ١٥٥ ملياً فلم تقض له المحكمة من

كلتي التنفيذ والوفاء وانظر الحكمين الصادرين

ذلك المبلغ الا بمبلغ ٤٥٦ جنيباً و ٢٨٠ ملياً وقد

من محكمة الاستئناف المختلطة في تاريخى ١٩

استأنف ذلك الحكم فقضت محكمة الاستئناف

ابريل سنة ١٨٩٩ و ٤ فبراير سنة ١٩٠٧ المشار

بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٧ باضافه مبلغ ٥٥٩ قرشاً

اليهما في فهرست احكام العشر سنين الثانية

فقط على المبلغ الذى قضت به محكمة اول درجة

تحت عمرة ٢٩٥٤ و ٢٩٠٢)

وحيث انه بناء على ذلك لا يكون

وحيث ان المستأنف عليه لم يطالب بالفوائد

للمستأنف عليه حق في المبلغ الذى يطلب الحكم

في اعلان الدعوى الآتية لذلك ولم يطالب بها

له به في الدعوى الحالية باعتباره تمويلًا عن

الا بد تسديد الدين اليه بأ كمله فلم يبق له حق

دفاع كيدى

في المطالبة بها واذن يمتنع رفض دعواه والنهاء

وحيث انه لاحق للمستأنف عليه ايضا

الحكم المستأنف

في المبلغ المذكور باعتبار ان فوائد الدين التقضى

فلهذه الاسباب

تجب من تاريخ المطالبة الرسمية لان المقصود

حكمت المحكمة حضورياً بقبول

من المطالبة الرسمية المنوه عنها في المادة ١٢٤

الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالنهاء الحكم

الخاصة بمبدأ جريان الفوائد عند عدم وجود

المستأنف ورقض دعوى المستأنف ضدهم والزامه

شرط خاص انما هي المطالبة بتلك الفوائد فلا

بالمصاريف عن الدرجتين و ١٠٠ قرش اتعاب

تكفى المطالبة باصل الدين لوجوب الفوائد من

محاماه للمستأنف

تاريخ هذه المطالبة وقد قررت ذلك المحاكم

٩٨

عزيزة حنس بصفتها الشخصية ووصية علي ابن
اخيه نعيم اسكندر حنس القاصر
وقائع الدعوى

بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ رفع المستأنف
دعوى ضد خليل افندي حنس مورث المستأنف
عليها الثانية بصفتها ومديرية اسبوط قيدت
تحت رقم ٤٧ سنة ١٩٢٠ وقال فيها بأن الحكومة
تملك قطعة ارض مساحتها ٢٠ طوماس موضحة
الحدود والمعلم بعريضة الدعوى وقد باعها
المستأنف عليها الاولى مورث المستأنف عليها
الثانية بصفتها بطريق الممارسة بضمن قدره
٥٥ جنيبا و ٨٠٠ مايم ولما كان للمستأنف حق
في اخذ التقدير المذكور بطريق الشفعة لمجاورته
لاطباته من الجهتين البحرية والشرقية فقد عرض
التمن عرضا حقيقيا بتاريخ ٢١ اغسطس سنة
١٩١٩ فرفض استلامه فاودعه بخزينة المحكمة
في ٢٥ اغسطس سنة ١٩١٩ تحت رقم ٧٨ يومية
ورفع تلك الدعوى وطلب الحكم فيها بأحقيقته
الى التقدير المذكور نظير الثمن وصحة العرض مع
المصاريف والالتام

والحاضر عن مورث المستأنف عليها الثانية
طلب رفض الدعوى وقال بأن الارض المشفوعة
غير مجاورة للمستأنف

وبناء على ذلك حكمت المحكمة حكما
حضوريا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢١ برفض

بيع الحكومة ارضها اداريا بطريق المزايدة
عدم جواز الشفعة فيها

اذا باغت احدى جهات الادارة عقارا مملوكا لها
بطريق المزايدة فلا شفعة فيه هذا ولو أن ظاهر
النص العربي للمادة ٣ من قانون الشفعة يقيد قصر
المنع على حالتى البيع لعدم امكان التسمية بين الشركاء
عينا او لنزع الملكية قهرا سواء كان البيع حاصللا
امام جهة الادارة او التقضاء

ذلك لان النص القرئساوي لهذه المادة وهو
الاصل قد اطلق المنع في حالة حصول البيع امام
جهة الادارة وحصره في الحالتين السابقتين عند
حصول البيع امام التقضاء ولانه ليس من شؤون
الادارة تولى البيع في الحالتين المذكورتين
باسم صاحب المظلمه فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة اسبوط الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسراى المحكمة
في يوم السبت ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ تحت رئاسة
حضرة محمد عبد الهادي الجندي بك وكيل
المحكمة

وعضوية حضرتى عبد الله محمد افندي
ومحمد شركس افندى القاضيين والكاتب احمد
زكى افندي

صدر الحكم الآتي

في القضية الاستئنافية رقم ٣٨٠ سنة ١٩٢٠
المرفوعة من محمد محمود ابو زيد
ضد

مديرية اسبوط وورثة خليل حنس وهى

دعوى المستأنف والزمته بالمصارف . . .
 فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
 ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠. وطلب الحكم بقبول
 الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم
 المستأنف والحكم باحقته في الأخذ بالشفعة
 ٢٠ ط و ٨. من الواردة بالعريضة نظير الثمن
 وقدره ٥٥٠ جنيها و ٨٠٠ مليم وصحة العرض مع
 المصاريف والایعاب عن الدرجتين .
 وبعد ان حضرت القضية أحيات على
 جلسة المرافعة وفيها أصر الحاضر عن المستأنف
 على هذه الطلبات .
 والحاضر عن المستأنف عليها الثانية طلب
 التأييد .
 والمستأنف عليها الاولى لم يحضر احد عنها
 المحكمة
 بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
 الاوراق والمداولة قانونا
 حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
 وحيث ان وكيل المستأنف طلب إلغاء
 الحكم المستأنف واحقية موكله لاختلاف المشرين
 قيراطا وثمانية اسهم التي باعتهما مديرية اسيوط
 لمورث المستأنف عليها الثانية بالشفعة لان بيع
 الحكومة لأملا كما سواء حصل بالمزاد العلني
 او بفهره لا يسقط حق الشفع في طلب العين
 المباعة بالشفعة . وارتكن في ذلك على النص : وهو :

العربي للمادة الثالثة من قانون الشفعة الصادر
 في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ قائلا ان النص المذكور
 لا يمنع الشفعة فيما يبيع بواسطة الجهات الادارية
 الا اذا وقع البيع لعدم امكان القسمة بين الشركاء
 عينا او لنزع الملكية قهرا وما دام ان العين
 المطلوب اخذها بالشفعة لم يحصل بيعها لاحد
 هذين السببين فتحقه في الشفعة قائم .
 وحيث أن المادة الثالثة السالفة الذكر
 وضعت خصيصا لمنع الشفعة فيما يتبع بواسطة
 الادارة او بواسطة القضاء فيتمين اذن مقارنة
 النصين العربي والفرنساوي للمادة المذكور
 يبيحها لمعرفة أيهما يؤدي الى تحقيق غرض
 الشارع
 وحيث أن النص العربي معناه الظاهر
 عدم جواز الشفعة فيما يبيع أمام إحدى جهات
 الادارة أو القضاء بالمزاد العلني لعدم إمكان القسمة
 بين الشركاء عينا او لنزع الملكية قهرا . ولا
 توجد حالة من هاتين الحالتين تتولى فيها الجهات
 الادارية البيع بل ان الجهات القضائية هي المختصة
 باجراء البيع في هاتين الحالتين ومتى كان الامر
 كذلك كان النص على البيع بمعرفة الادارة لغوا
 لامعنى له ما دام أن البيع سيقع على كل حال أمام
 القضاء ويكون هذا التعبير خطأ لا محالة
 وحيث انه بالرجوع الى النص الفرنسي

ظهر انه هو المتفق مع المقول والمطابق لنرض
الشارع

وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا يكون
لاحد الحق في الشفعة في عين بيعت بواسطة
الجهات الادارية بالمزاد العمومي لان الشفع
في هذه الحالة لديه الفرصة التي تمكنه من تتبع
المزايدة الى أن يرمى عليه المزاد

وحيث ان وكيل المستأنف قال ان البيع
لم يحصل بطريق المزاد العلني بل حصل بواسطة
المظاريف ولم يقدم دليلا يثبت هذا الادعاء وتزى
الحكمة أنه لو كان البيع يحصل بهذه الطريقة
لجازت فيه الشفعة لفقدانه شرط العلنية ولانه
يكون بمثابة البيع العادي أما وأنه لم يثبت ذلك
بل ثبت أنه حصل بالمزاد العلني فيكون حق
الشفعة ساقطا ويكون الحكم المستأنف في
محله وشعني تأييده

وحيث ان المحكمة لا ترى بعد ما تقدم
الالتفات الى غيره من اوجه الدفع لانها تسقط
بجوارده وتصبح اعمدة القيمة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف
شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف
والزمت المستأنف بالمصاريف ومائتي قرش اتساب
محاماه المستأنف عليها الثانية بصفتها ورفضت
ما خالف ذلك من الطلبات

« Il n'y a pas lieu a préemption si
la vente est faite aux enchères publi-
ques par autorité administrative ou en
justice par voie de licitation ou d'ex-
propriation. »

يتضح أنه افترض حالتين منفصلتين عن
بعضهما عام الانفصال :

اولها حالة البيع الذي يحصل بالمزاد العمومي
بواسطة الادارة

والثانية حالة البيع الذي يحصل امام
القضاء لعدم امكان القسمة بين الشركاء اولنزع
الملكية قهرا (بواسطة الدائنين) . فإذا باعت
أحدى الجهات الادارية عقارا مملوكا لها بواسطة
المزاد العمومي فلا يكون لاحد حق في أن
يشفع فيه وقد ايد هذا الرأي العلامة للرحوم
فتحي زغالول باشا (يراجع كتابه شرح القانون
المدني صفحة ٨٣) والعلامة دى هلس (نبذة
٢٥ صفحة ٢٢٩ جزء ثالث من كتابه شرح
القانون المدني)

وحيث انه في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ صدر
قانون الشفعة الخاص بالمحكمة المختلطة وفي ٢٣
مارس سنة ١٩٠١ نقل اليها ذلك القانون بحرفه
فيكون قد نقل اولاعن الفرنسية ثم ترجم
الى العربية ويكون النص الواجب الاخذ به
واعتباره هو النص الفرنسي خصوصا وقد

٩٩

اعادته نظر الدعوى

حضور المدعى عليه قبل انقضاء الجلسة
إذا سبق حضور المدعى عليه في قضية ولم يحضر
في الجلسة الأخيرة وحكم عليه فيها حضورياً ثم حضر
قبل انقضاء الجلسة وطلب إعادة نظر الدعوى اجيب
الى ذلك طبقاً للمادة ١٢٠ مرافعات
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
بحكمة بنى سويف الجزئية الاهلية
بالجلسة المدنية العلنية المتقدمة بسرأى
الحكمة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ و ١٨ ربيع اول
سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة احدثات افندى
القاضى وحضور حسن افندى خفاجى كاتب
الجلسة .

صدر الحكم الآتى

فى قضية حسانين على نصر الدين الواردة
الجدول سنة ٩٢٠ نمرة ٢٤٢٤
ضد

محمود على نصر الدين

طلب المدعى الحكم بالزام المدعى عليه بمبلغ
١٥٠٠ قرش صاغ مع المصاريف والنفاذ وهذا
المبلغ قيمة ثمن ثلث جاموسه مشتركة بينه وبين
المدعى عليه وارتكن على عقد الشراكة المقدم منه
والحاضر عن المدعى عليه دفع بعلم جواز
نظر الدعوى لانها شركة مواشى وتكون من
اختصاص محكمة الخطم طلب التأجيل للاستعداد

وبجلسة اول نوفمبر لم يحضر المدعى عليه
ولكن حضر محام عنه وقال بانه كان يحضر مع
المدعى عليه ولكن ليس معه توكيل والحاضر
عن المدعى صمم على طلباته السابقة وبمدئذ
حكمت المحكمة حضورياً بالزام المدعى عليه
بان يدفع للمدعى مبلغ خمسة عشر جنيهاً مصرياً
والمصاريف ١ جنيهاً و ٢٠٠ مليم وبعد صدور الحكم
وقبل انقضاء الجلسة حضر المدعى عليه ومعه
محاميه وطلب اعادته القضية للروى لان الحكم صدر
فى غيبته وقبل انقضاء الجلسة وطلب التأجيل
للحكم وسيقدم مذكرة بدفاعه فالمحكمة اجلت
النطق بالحكم لجلسة ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٠ ومنها
الجلسة اليوم

المحكمة

حيث انه بعد ان حكم فى القضية حضورياً
مع عدم حضور المدعى عليه بالجلسة الاخيرة
لسبق حضوره فيما مضى عاد قبل انقضاء
الجلسة وطلب اعادته نظر الدعوى متمسكاً بالمادة
١٢٠ مرافعات

وحيث يجب البحث فيما اذا كانت المادة
المذكورة قاضرة على الاحكام الغائية او منطبقة
على هذه الحالة ايضا

وحيث ان المادة ١٢٠ تنص على انه لا
يصح التمسك بالحكم الصادر فى حال الغيبة
الا بعد انقضاء الجلسة التى صدر فيها ولذلك

يفاد نظر الدعوى في حالة ما اذا حكم فيها غايبا اذا حضر المدعى عليه قبل انقضاء الجلسة وطلب ذلك او في حالة الشطب لعدم حضور الطرفين كذلك في حالة ابطال المرافعة

وحيث انه في هذه الاحوال التي يمكن للمحكوم عليه فيها غايبا ان يعارض ويمكن لمن شطبت قضيته او بطلت فيها المرافعة ان يجددها بربع رسم في الحالة الاولى وبنصف رسم في الحالة الثانية يعاد نظر الدعوى فن باب اولي يعاد نظر الدعوى عند عدم امكان المعارضة او الطعن بأى طريقة اخرى اذا كان الحكم نهائيا ولا يعقل ان الشارع يصرح باعادة نظر الدعوى في تلك الحالات التي يمكن تلافي ما يتم فيها وينع ذلك فيما لا يمكن تلافيه

وحيث ان كل ذلك يعزز ان المادة ١٢٠ منطبقه علي كل حكم صدر في حال النية سواء كان غايبا او حضوريا كاجاء في نصها (لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال النية الا بعد انقضاء الجلسة) ولم تقل (لا يصح التمسك بالحكم النيابي) والغرض منها اعطاء المدعى عليه الذي لم يحضر وقت نظر القضية فرصة الدفاع عن نفسه حتى انقضاء الجلسة لقوله لا يصح التمسك بالحكم الا بعد انقضاء الجلسة

وقد سارت محكمة النقض والابرار على هذا المبدأ في حكمها الصادر في ٧ يناير سنة

١٨٩٩ المنشور في مجلة القضاء سنة ٩٠٦ صحيفة ١٢٤ ومجلة الحقوق عمدة ١٤ صحيفة عمدة ١٠٥ وفي حكمها الصادر في ٣١ مايو سنة ٩٠٢ اذ قررت ان هذا المبدأ يسرى في المواد الجنائية كما يسرى في المواد المدنية ولا يتمسك بالحكم قبل انقضاء الجلسة لافرق بين الاحكام النيابية والاحكام التي تصدر في غياب المعارض ويكون لها قوة الاحكام الحضورية لأن قصد الشارع تمكين كل من حكم عليه وهو غائب ان يدافع عن نفسه اذا حضر قبل انقضاء الجلسة لا ان يحصر هذا الحق في من صدر عليه حكم غيبي فقط لانه اذا كانت الاحكام النيابية قابلة للطعن بطريق المعارضة ولا يخشى منها ضرر ومع ذلك للمحكوم عيه فيها هذا الحق فن باب اولي ان يكون هذا الحق للمحكوم عليه في غيبته حكما في قوة الحكم الحضورى غير قابل للمعارضة (راجع تعليقات جلاد على المادة ١٢٠ مرافعات والمجموعة الرسمية سنة ١٩٠٣ عمدة ٣٩) وحيث انه مع سريان هذا المبدأ على مسألة المعارضة المتقدمة الذكر لاشك انه يسرى على كل حكم في قوة الحكم الحضورى صدر في حال النية كما في حالتنا وقد حكمت محكمة اسبوط الجزئية في مثل مسألتنا في ٢٤ ابريل سنة ١٩١٥ اتباعا لهذا المبدأ (راجع المجموعة الرسمية سنة ١٩١٥ عمدة ٧٢) وحكمت المحكمة المختلطة باعتبار

مثل هذا الحكم غيايا (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٦ المجموعة الرسمية ٢ نمرة ٥٨ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ المجموعة الرسمية ٧ نمرة ١٢٧ المشار اليهما في لفتز جزء اول تحت نمرة ٣٨٥٨ و ٣٨٦٣ صحيفة ٤٤٩ وفي بورلي صحيفة نمرة ٢٦١ تعليقا على المادة ١٢٤ مرافعات مختلط)

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ و ١٩ ربيع اول سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة القاضي احمد نشأت افندى وحضور محمد افندى صادق المهدي الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية المعارضة الواردة الجدول نمرة ٣٣٥٤ سنة ٩٢٠ المرفوعة عن نظله بنت علي مرزوق

ضد

مسعود حسن مسعود (معارض ضده)

بجلسة ١٢ أكتوبر ١٩٢٠ حكمت المحكمة بالزام المعارضة بأن تسلم المعارض ضده الاشياء الميينة بعريضة الدعوي أو قيمتها ٨٠٠ قرش وللصاريف ٦٤٠ مليا

وبتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٢٠ عارضت المعارضة في هذا الحكم وطلبت قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٢٠ ورفض دعوى المعارض ضده مع الزامه بالصاريف والاتباب

وبجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ حضر طرفا الخصوم ومع الاولى محاميها ومع المعارض ضده محاميه

الحاضر مع المعارضة صمم على الطلبات الواضحة بعريضة الدعوى

والحاضر مع المعارض ضده طلب تحليف

وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة الحكم بأعادة نظر الدعوى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بأعادة نظر القضية وعلى المدعى عليه اعلان المدعى لجلسة ١٧ يناير سنة ١٩٢١

١٠٠

اليمن الحاسمه - وضع الخائف

يده على المصنف الشريف

لامنهم يمنع الخصم عند توجيه اليمن الحاسمه لخصمه من أن يطلب منه أن يضع يده على المصنف او الانجيل او التوراة وقت الحلف . فاذا قبل الخصم حلف اليمن ورفض وضع يده على الكتاب عد ناكلا عن اليمن .

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة بني سويف الجزئية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا يوم الثلاثاء

المعارضة اليمين الحاسمة على انها لم تأخذ الاشياء
المدينة بعريضة الدعوى

وبالجلسة المذكورة حكمت المحكمة
حضوريا بتحليف المعارضه اليدين الحاسمة على
انها لم تأخذ الاشياء المدينة في عريضة الدعوى
وعلي المعارض ضده اعلانها بصينة اليمين لجلسة
٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٠ وفيها حضر طرفا الخصوم
فمرض المعارض ضده اليمين على المعارضة فلم تقبله
وتأجل الحكم لجلسة اليوم
المحكمة

حيث أن المعارض ضده طلب تحليف
المعارضة اليمين الحاسمة على انها لم تأخذ الاشياء
المطالب بها وان تضع يدها على المصحف الشريف
وقت الحلف

وحيث أن المعارضة قبلت الحلف بغير
وضع يدها على المصحف

وحيث أنه يجب البحث فيما اذا كان هذا
يعد تكولا عن اليمين أم لا

وحيث أن اليمين نوع من انواع الصلح
يفوز بها الخصم الامر لثمة خصمه وهي

مستنده الوحيد عند توجيهها (انظر المادة ٢٢٥
مدني والمادة ١٦٦ مرافعات) ولا شك أن غرضه
من توجيه اليمين بهذا الشكل الذي يرى انه
يؤثر في اعتقاد خصمه الوصول الى حقه ويجب
أن تساعد المحكمة على ذلك مادام لا ضرر على
الغير من الحث كالحل في الطلاق وما دام لا
ينافي ذلك الصينة المدينة بالمادة ١٧٢ مرافعات
إذ أن كل ما جدد هو طلب المعارض ضده وضع
يد المعارضة على المصحف وقت الحلف يعزز ذلك
أن الشارع نص في المادة ٣٩ من قانون محاكم
الاططاط على انه يجوز الاستحلاف بأية يمين
توجه الا بالطلاق والقوانين العسكرية تحلف
على القرآن أو الانجيل أو التوراة حسب الاحوال
وحيث انه لذلك تعتبر المحكمة ما حصل
من المعارضة تكولا عن اليمين وان الواقعة
المراد الاستحلاف عليها صحيحة

بناء على

حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا
ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه
والزام المعارضة بالمصاريف

رجاء

الى حضرات المحامين

نعول في انتقاء الاحكام التي ننشرها على الاحكام النهائية بنوع خاص سواء كانت جزئية او كلية ولكننا نجد كثيرا من بين الاحكام الابتدائية جدرا بالنشر فنشره. ولما كانت هذه الاحكام محلا للالغاء والتعديل كما هي محل للتأييد وبهنا معرفة ما نقرره المحاكم الاستثنائية بشأن المبادئ الواردة بهذه الاحكام.

وحيث اننا لانستطيع تتبع سير القضايا نرجو حضرات المحامين الموكلين في هذه القضايا بأن يفضلوا بارسال صور الاحكام التي تصدر من المحاكم الاستثنائية بالغاء او تعديل الاحكام للنشرة بالمجلة.

تصحيح

(١) حصل خطأ في ملخص الحكم نمرة ٧٩ الصادر من محكمة الاقصا الجزئية المنشور في العدد الثامن وصحة الملخص كما يأتي - (لا يمكن اكتساب حق المرور بمضى المدة الطويلة ولا يحتج بعدم توفر شرطى الظهور والاستمرار اللازم توفرهما في حقوق الارتفاق طبقا للمادة ٦٩١ من القانون الفرنسى لان القانون المصرى انما اغفل هذا النص عمدا وجعل حقوق الارتفاق كباقي الحقوق العينية تكتسب بالعناية والاستمرار. وبكى توفر هذين الشرطين بحسب العادة والمألوف وبحكم الطبيعة) وحصل خطأ مطبعي في الحثية الرابعة وصحته (وترك القيد اطلاق للحكم) وكذلك في الحثية السابعة وصحته (ان يظل نهاده ليله راتحا غاديا لنوفر الاستمرار المطلوب بالمادة ٦٩١ ف ألتى لذلك لقيت ما لقيت من العلماء والقضاة الفرنسيين انفسهم)

(٢) وتضاف عبارة للمختص بالحكم غمرة ٨١ الصادر من محكمة الاقصا الجزئية في العدد الثامن ايضا بحيث يصير (لا يحكم باعتبار المعارضة في مواد الجرح كأن لم تكن لعدم حضور المعارض اذا كان قد سبق ان حضر في جلسة سابقة ودافع عن نفسه وتأجلت الدعوى لأعلان الشهود لأن المحكمة بذلك دخلت في موضوع الدعوى واصبحت مضطرة للفصل في الموضوع التي دخلت فيه)
هذا وقد وقعت غلطات مطبعية اخرى في العدد السابق لن تقوت على حضرات القراء

فهرس العذر التاسع

(وقع خطأ مطبعى فى ارقام الصفحات ابتداء من الصفحة ٤٦٥ الى الصفحة ٤٨٠ فقد رقت صفحة ٤٦٥ برقم ٤٦١ خطأ واستمر ذلك الخطأ الى صفحة ٤٨٠ التى رقت برقم ٤٧٦، وقد تدرك الخطأ . يبدل الصفحة المذكورة فترجو التنبه لذلك)

المباحث القانونية والتشريعية

لا تركة الا بعد دين — للاستاذ عبد الحيد بك بدوي

ص ٤٣٣

الاجكلم

قرار قاضى الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى العمومية، طريق الطعن فيه — محكمة النقض والابرام

٤٤٠

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠

محكمة الجنائيات . تسيير وصف التهمة — محكمة النقض والابرام — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ٤٤٤

قرار المجلس الحسبى التميدى . جواز استئنائه — المجلس الحسبى العالى — ٢ نوفمبر

٤٤٥

سنة ١٩١٣

الولى الشرعى . عزله . اختصاص المحكمة الشرعية — المجلس الحسبى العالى — ١٦ يناير

٤٤٧

سنة ١٩٢١

تحقيق الخطوط . المضاهاة، البيئة، القرائن، محكمة استئناف مصر الاهلية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ ٤٤٩

٤٥٥

هبة الولى . قبضها — محكمة استئناف مصر الاهلية — ٧ فبراير سنة ١٩٢١

عدم انتقاد عمل وزارة المواصلات الاداري مع وجوب البحث فى ظروف الدعوى — محكمة

٤٥٨

استئناف مصر الاهلية — ١٧ يناير سنة ١٩٢١

التماس — اغفال النظر فى الطلب الاحتياطي . انتقال المحكمة — محكمة استئناف مصر

٤٦٠

الاهلية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رفت الموظف واشراف المحاكم — محكمة استئناف مصر الاهلية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ٤٦٢

البيع الوقائى والرهن الجيازى — محكمة استئناف مصر الاهلية — ١٤ مارس سنة ١٩٢١ ٤٦٥

- الحكم التمهدي . جواز استئنافه بعد تنفيذه — محكمة استئناف مصر الاهلية — ٤ يناير سنة ١٩٢١
٤٦٧
- تسجيل تنفيه نزع الملكية — محكمة استئناف مصر الاهلية — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
٤٦٩
- محضر الصلح المصادق عليه . قوته . محكمة استئناف مصر الاهلية — ٦ يناير سنة ١٩٢٠
٤٧٤
- حق الشريك في استرداد الحصبة الشائعة — محكمة استئناف مصر الاهلية — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠
٤٧٨
- عدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها . اثبات الوفاة — محكمة بني سويف الاهلية —
٢٩ يناير سنة ١٩٢١
٤٨٠
- فوائد . استحقاقها من تاريخ المطالبة بها — محكمة بني سويف الاهلية — ٢ فبراير سنة ١٩٢١
٤٨٢
- بيع الحكومة ارضها اداريا بطريق المزايعة . عدم جواز الشفعة فيها — محكمة اسيوط الاهلية —
٢٩ يناير سنة ١٩٢١
٤٨٥
- امادة نظر الدعوى — حضور المدعى عليه قبل اقضاء الجلسة — محكمة بني سويف الجزئية
الاهلية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠
٤٨٨
- اليمين الحاسمة — وضع الخائف يده على المصحف الشريف — محكمة بني سويف الجزئية —
٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
٤٩٠
- رجاء — تصحيح
٤٩٢

السنة الاولى

المحاماة

العدد العاشر

مصر في ابريل سنة ١٩٢١

المبادئ القانونية والتشريعية

لا تركة الا بعد وفاء الدين

أجلنا نشر المقالات للعدد الآتي لكثرة الاحكام المنشورة بهذا العدد

الامكام

١٠١

رئيس نيابة الاستئناف وعلي فهمي افندي كاتب
المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٤٧ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المقينة بمجدول المحكمة نمرة ٥٧٣

سنة ٣٨ قضائية

ضد

عمر افندي سري عمره ٣٦ سنة وضاعته

صاحب ملك وسكنه بشارع الانتكخانه بمصر

وقائع الدعوى

اهتمت النيابة العمومية المذكور بأنه في

رئيس نيابة الاستئناف . الاستئناف

في ميعاد الثلاثين يوماً

لرئيس نيابة الاستئناف بصفته حالاً لعل النائب

المعوي الحق في الاستئناف في مواد الجنيح في ميعاد

ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة التقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبمحضور

حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن

رضنا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي بك

ومتولى غنيم بك مستشارين وسليمان عزت بك

ليلة ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ بشارع المدايق اخفى

زمردين من بتنديف سرقة آخر مع علمه
بالسرقة وطلبت عقابه بالمادة (٢٨٩) من قانون
العقوبات

ومحكمة جناح الوايلي الجزئية حكمت
في هذه الدعوى بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠
وعلا بالمادة المذكورة ومادة (٥٢) عقوبات
بحبس هذا المتهم ثلاثة شهور مع الشغل مع إيقاف
التنفيذ فلستأنف الحكم في ٢٧ منه واستأنفته
النيابة في ٣١ منه بتوكيل من حضرة رئيس
نيابة الاستئناف عن سعادة النائب العمومي
ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية
حكمت بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة بقبول الدفع
الفرعي المقدم من المتهم وعدم قبول استئناف
النيابة ضد المتهم وقبول استئناف المتهم شكلاً وفي
الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بكامل اجزائه
بلا مصاريف

وبتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ قرر حضرة
رئيس نيابة مصر بالظمن في هذا الحكم بطريق
النقض والابرارم وقدم اسبابا بالظمن في التاريخ
المذكور

المحكمة

بعدم سماع طلبات النيابة العمومية والمحامى
عن المتهم والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا
حيث ان الظمن تقدم في الميعاد القانوني

فهو مقبول شكلاً
وحيث ان الظمن مبني على ان الحكم المطعون
فيه تضمن تغييرا مخالف للقانون لانه قضى خطأ بأن
رئيس نيابة الاستئناف لا يملك حق الاستئناف
المخول للنائب العمومي لعدم وجود نص في
القانون يبيح له ذلك وكان يجب على المحكمة
ان تقضى بأن رئيس نيابة الاستئناف حل محل
الافوكاوا العمومي فيكون له اختصاصاته بناء على
نص الامر العالي الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٧
وحيث انه في الواقع اذا كانت الفقرة
الثالثة من المادة (١٧٧) من قانون تحقيق الجنايات
قد حفظت لشخص النائب العمومي وحده
حق الاستئناف في مواد الجناح في ميعاد ثلاثين
يوما من وقت صدور الحكم فان هذا الاختصاص
الخاص به قد تقرر لفرض واحد وهو عدم
اعطائه لاعضاء النيابة الآخرين الذين يؤدون
الاعمال بمقتضى وظائفهم الخاصة

وحيث انه مع ذلك لا يوجد في القانون
ما يميز بين النائب العمومي في حد ذاته
وبين من يكون - لسبب خلو الوظيفة او
الاجازة او النيابة او المانع الوقتي - قائما بوظيفة
النائب العمومي بدون ان يكون له هذا اللقب
وحيث انه فضلا عن سكوت القانون
عن هذه النقطة فانه يوجد دليل آخر فلي
يقضى بأن هذا الاختصاص الخاص بالنائب

وصف التهمة دون ان تنبئه الدفاع الى ذلك كما انه من الواجب على المحكمة ان تبين الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهم في ارتكاب جريمة النصب التي هي ركن من أركانها وقضت بقبول النقض باسم صاحب المظنة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن رضا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي بك ومتولى غنيم بك مستشارين وسليمان عزت بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى قهبي افندي كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

وهبه يوسف ناروز عمره... فلاح سكنه

ملوى . ابراهيم يوسف ناروز عمره... فلاح

وسكنه ملوى . ام الرزق بنت غبريال عمرها...

فلاحه وسكنها ملوى

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٢٥

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة

٥٧٨ سنة ٣٨ قضائية

والشيخ محمود عثمان الغنيم على شلفاني

محمد سيد ملع بحق مدني

العمومي يجب ان يكون مرتبطا بالوظيفة لا بالشخص نفسه

وحيث انه في هذه الحالة يكون الاستئناف الحاصل بأمر رئيس نيابة الاستئناف الذي كان قائما بأعمال النائب العمومي اثناء خلوه وظيفته في محله ومطابق للقانون وعلى هذا يكون الطعن المرفوع من النيابة العمومية في محله وتعين الغاء الحكم واحالة القضية للحكم في موضوعها مجددا فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه واعادة القضية للمحكمة الابتدائية للحكم في موضوعها من دائرة اخرى غير التي حكمت فيها اولا

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم

الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ موافق ٢٠ جاد آخر سنة ١٣٣٩

١٠٢

تغيير وصف التهمة . الطرق الاحتمالية

في جريمة النصب

رفعت الدعوى العمومية على شخص وطلبت النيابة عقابه أصليا باعتباره سارقا بالمادة ٢٧٥ واحتياطيا باعتباره مختلسا بالمادة ٢٩٦ فقضت محكمة المنح الاستئنافية باعتبار الواقعة نصبا دون أن تفسر في حكمها الى مادة النصب ودون ان تبين الطرق الاحتمالية التي استعملت في ارتكاب الجريمة فقررت محكمة النقض انه لا يحق للمحكمة تغيير

وقائع الدعوى

آتفة الذكر مبلغ ١٠ جنيه والمصاريف المنسية

و ١٠٠ قرش صاغ اتماب المحاماه

وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ قرر المحكوم عليهم بواسطة وكيلهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم الوكيل المذكور تقريراً بأسباب طعنهم في التاريخ المذكور المحكمة

اهتمت النيابة العمومية مورث الطاعنين بأنه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ ينسدر ملوى اختلس كتابات مشتملة على تمسك أى سند برد أطيان مباعه يماً وفائيا وعقود ايجار أخرى وهذه السندات ملك لشلقاني محمد سيد وطلبت عقابه بالمادة (٢٧٥) عقوبات واحتياطيا بالمادة (٢٩٦) عقوبات

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعنين والمحامي عن المدعى المدني والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا حيث ان النقض صحيح شكلا وحيث ان أوجه النقض التي تمسك بها رافعو النقض تنحصر في ان الحكم المطعون فيه لم يذكر النص القانوني الذي طبقه على الواقعة حتى يعلم ان كانت المحكمة اعتبرت الواقعة سرقة أو احتيال

ودخل النعيم على المجنى عليه في اثناء سير الدعوى بصفته مدعيا بحق مدني وطلب الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا نمويضا ومحكمة جنح ملوى الجزئية بعد ان سمعت هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩١٩ ببراءة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزام المدعى المدني بمصاريف دعواه فاستأنفت النيابة الحكم المذكور في ٣

وحيث انه تبين من الحكم المطعون فيه ان مورث رافعى النقض أنهم باختلاس كتابات مشتملة على تمسك أى سند برد اطيان مبيعة يماً وفائيا وعقود ايجارات أخرى وهذه السندات ملك لشلقاني محمد سيد وطلبت النيابة عقابه بالمادة (٢٧٥) عقوبات واحتياطيا بالمادة (٢٩٦) منه والمحكمة الابتدائية حكمت ببراءته مع رفض دعوى المدعى المدني

وحيث ان المحكمة الاستئنافية التت هذا

نوفبر سنة ١٩١٩ واستأنفه المدعى في ٤ منه ومحكمة اسيوط الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى المدنية والزام وهبه يوسف ناروز و ابراهيم يوسف ناروز وأم الرزق غبريال (بصفتهم ورثة المتهم الذي توفي في اثناء سير الاستئناف وحلوا محله) بان يدفعوا متضامين للمدعى بالحق المدني بصفته

تناول وقائع دار عليها التحقيق . الثاني أن يعلن المتهم بهذا التمديد حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه (وفي القضية كان المتهم مقعدا للمحكمة باعتباره فاعلا أصليا في جريمة القتل فعدلت المحكمة الوصف واعتبرته شريكا فيها) فإذا لم تراع المحكمة هذين الشرطين كانت اجرا آتيا باطلا وحكما محلا للنقض

بسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرام
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة . وبحضور
حضرات مستر برسفال وكيلها وعبد الرحمن
رضا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي بك
مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة
الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة
اصدورت الحكم الآتي

في العطن المتقدم من

عبد العمد احمد ابراهيم عمره سنة ٤٠
قلاح ومقيم بقرية ابي هاشم
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٤٤٤ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة
٥٨٣ سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في
يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩١٨ بمجة ابو هاشم
التابعة لناحية ابو زيان مركزيا اولا قتل عمدا
تادرس غطاس وذلك بان ضربه بسن الفاس في

الحكم بمحيثيات يفهم منها انها اعتبرت الواقعة
نصباً اذ ذكر في غير موضع ان ورقة السند
أخذت من الجني عليه احتيالا من غير مقابل
ومع هذا فان المحكمة لم تبين الطرق الاحتياطية
التي استعملت حتى كانت تبين محكمة النقض
والابرام ان كانت الواقعة معاقب عليها قانونا
أم لا خصوصا وان الدفاع لم ينبه الى تنفير
وصف التهمة هذا ان كانت المحكمة قصده

وحيث ان هذا النقض في الحكم المطعون
فيه مما يعطله فيتعين قبول النقض واحالة القضية
على دائرة استئنافية أخرى للحكم فيها مجددا
فما يختص بالمسئولية المدنية
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء
الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة
اسيوط الابتدائية الاهلية للحكم في الدعوى
المدنية مجددا من دائرة أخرى غير التي حكمت
أولا

صدر هذا الحكم وتلى علنا بالجلسة يوم
الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٠ جماد
آخر سنة ١٣٣٩

١٠٣

تنفير وصف التهمة - شرطه

يجوز لمحكمة الجنايات تعديل وصف التهمة انما
يشترط ذلك شرطان . الاول ان يكون التمديد قد

رأيه ونشأت عن ذلك الوقاه . ثانيا بأنه ضرب
سعد جرجس تادرس ضربا اعجزه عن اعماله
الشخصية مدة تتجاوز العشرين يوما وطلبت
من حضرة قاضي الاجالة احالة المذكور على
محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١٩٨ فقره
اولى و ٢٠٥ عقوبات

وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر في
١٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ احالة المذكور على
المحكمة لمحاكمته بالمادتين السابقتين ومحكمة
جنايات بنى سوف بعد ان سمعت هذه الدعوى
حكمت فيها بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ عملا
بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٩٨ فقره اولى عقوبات عن
التهمة الاولى و ٢٠٥ منه الثانية ومادة ٣٣ عقوبات
حضوريا بمعاينة عبد الصمد احمد ابراهيم المتهم
المذكور بالاغفال الشاقة مدة ثلاث سنوات
وبفرض طلب التعويض المرفوع من المدعين بالحق
المدنى والزامهم بمصاريفه ورفع المصاريف الجنائية
على جانب الحكومة .

فقرر المحكوم عليه بالظعن في هذا الحكم
بطريق النقض والابرار في ١١ فبراير سنة ١٩١٩
وقدم الحامي عنه تقريرا بسباب الظعن في ٢٧
فبراير واول مارس سنة ١٩١٩

المحكمة

بعد سماع النيابة العمومية ودفاع المحامي عن
الظعن والاطلاع على الاوراق والمداولات قانونا

حيث ان الظعن صحيح شكلا
وحيث ان اوجه الظعن تتلخص اولا في
ان المحكمة برأت الطاعن من تهمة القتل ووجهت
له تهمة الاشتراك فيه دون ان تملنه بهذا التعديل
الجديد حتى يدافع عن نفسه . ثانيا ان الافعال
التي عدتها المحكمة اشتراكا في جريمة القتل
ليست من اعمال الاشتراك القانونية المنصوص
عليها في المادة ٤٠ عقوبات لان وجود الطاعن
في محل الحادثة وضربه لشخص آخر غير القتل
بدون سبق اضرار انما يجعله مسئولا عن نتيجة
عمله بمفرده مادام انه لم يتفق مع من ضرب
القتيل الضربة القاتلة او حرضه او ساعده بأى
طريقة من طرق المساعدة المنصوص عليها في المادة
المذكورة

وحيث انه ولو ان المحكمة الجنائية في اى
حالة كانت عليها الدعوى تعديل وصف التهمة
الا انه يشترط ان يكون هذا التعديل قد
تناول وقائع دار عليها التحقيق مع اعلان المتهم
بهذا التعديل حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه
وحيث انه يتضح من الحكم المطعون
فيه ان المحكمة برأت الطاعن من تهمة القتل
وقضت عليه بالعقوبة باعتباره شريكا فيه دون
ان تنبه الدفاع الى هذا التعديل الجديد وبهذا
قد اصناعت على الطاعن فرصة الدفاع عن نفسه
في هذه التهمة الجديدة وهذا من اهم الازكان

المبطله للاجراءات ويتعين في هذه الحالة نقض
الحكم المطعون عليه وأحالة القضية على دائرة
اخرى للحكم فيها مجددا

وحيث انه متى تقرر قبول الوجه الاول
فلا محل اذن للبحث عن الوجه الثاني -

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء
الحكم المطعون فيه واحالة القضية على دائرة
اخرى للحكم فيها مجددا

صدور هذا الحكم وتلي علنا بجلسته يوم
الاثنين ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ و١٨ رجب سنة

١٣٣٩

١٠٤

خلو الحكم من الاسباب في مواد الجنب

نقض

قضت محكمة الجنب الاستئنافية بتأييد حكم
صادر بقوية دون ان تبين الاسباب التي بنت عليها
حكمها ودون ان تشير الي انها اخذت باسباب الحكم
الا ابتدائي فقررت بحكمة النقض بان الحكم خال من
الاسباب فباطل قانونا

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
بحكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
اللمالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن
رضا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي بك

اصدورت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من

عبد الرحمن محمد عبد الله عمره ٢٣ سنة فلاح
وسكنه جناح، عبد الحيد محمد عبد الله عمره ٢٢ سنة
فلاح وسكنه جناح، محمد محمد عبد الله عمره
٢٩ سنة نائب عمده وسكنه جناح

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٥١ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيمة بمجدول المحكمة نمرة ٥٦٧

سنة ٣٥ قضائية وأم السعد السيد عترة مدعية
بحق مدني

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بان
الاول والثاني وافر في يوم أول اغسطس سنة
١٩١٨ بجناح ضربوا أم السعد السيد عترة ضربا
تقرر لملاجها بسببه اقل من عشرين يوما وبان
الثالث في ليلة ٢ اغسطس ١٩١٨ بجناح بصفته
نائب عمدة استعمل القسوة مع أم السعد المذكورة
اعتمادا على سلطة وظيفته وطلبت عقابهم بالمادتين
(٢٠٦، ١١٣) عقوبات

وادعت الجني عليها بحق مدني وطلبت
الحكم لها على التهمين بمبلغ ٥٠ جنيا والمصارف

بصفة تعويض

عن الطاعن الاول فقط والاطلاع على الاوراق

ومحكمة جنح كفر الزيات الجزئية بعد أن

والمداولة قانوناً حيث أن التقض صحيح شكلاً

سمحت هذه الدعوى حكمت فيها حضورياً بتاريخ

وحيث أن الطعن مبنى على أن الحكم

٥ مارس سنة ١٩٢٠ وعملًا بالمادتين المذكورتين

المطعون فيه لم يأت بأي سبب لتأييد الحكم

بمحس كل من الاول والثاني شهر ابريل والتمتعا

المستأنف

متضامين بأن يدفعاً للمدعية بالحق المدني مبلغ

وحيث انه في الواقع رؤى أن الحكم المطعون

١٠٠٠ قرش على سبيل التعويض والمصاريف

فيه خال من ذكر الاسباب التي بنى عليها وكل

النسبة ثانياً بتفريم التهم الثالث ١٠٠ قرش والزامه

ما جاء فيه انه فيما يختص بباقي التهمين (الذين

بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ١٠٠ قرش على

هم رافعوا التقض) فيتمين تأييد الحكم المستأنف

سبيل التعويض والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ

بالنسبة لهم بدون أن يذكر لذلك سبباً ولم يعلم

فلستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم في الميعاد

إن كانت المحكمة الاستئنافية أخذت بأسباب

ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية بصفة

الحكم الابتدائي أم لا

استئنافية قضت في هذا الاستئناف بتاريخ ١٨

وحيث أن خلو الحكم من الاسباب التي

اكتوبر سنة ١٩٢٠ حضورياً أولاً بتعديل الحكم

بنى عليها وجه من اوجه البطلان فيكون الطعن

المستأنف بالنسبة للتهم الثاني وجبته خمسة

وجبها ويتمين قبوله

عشر يوماً بسيطاً وثانياً بتأييده فيما عدا ذلك

فلن هذه الاسباب

والزمت التهمين بالمصاريف المدنية بالنسبة للمبلغ

المحكوم به عن الدرجتين

حكمت المحكمة يقبول التقض والفناء

وبتاريخ ٢٦ و٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ و٣

الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة

نوفمبر سنة ١٩٢٠ قرر المحكوم عليهم بالطعن

طنطا الابتدائية الاهلية للحكم فيها مجدداً من

في هذا الحكم بطريق التقض والابرار وقدم

دائرة اخرى غير التي حكمت أولاً

المحاميان عنهم تقريرين بأسباب طعنهم في ٣١

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجملة يوم

اكتوبر سنة ١٩٢٠ و٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

الاثني ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ الموافق ٢٠ جاد

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي آخر سنة ١٣٣٩

١٠٥

وحسين محمد حميده وعوض موسى حميده

الوقائع

رفع المستأنف عليهم وقاسم محمد حميده

هذه الدعوى لمحكمة طنطا الابتدائية الاهلية

ضد المستأنفة بصفتها المذكورة بمرضىة تقيدت

بمحدولها غرة ٧٤٠ سنة ٩١٧ جاء فيها ان المرحوم

علي حميده توفى عن وراثه وهم المدعى عليها

بصفتها زوجة وبنتها القاصرة منه واولاد اخوته

الذكور وهم المدعون وترك من العقارات

١٠ س و ٤ ط و ١٥ ف ومنزليين ومبين حدود

ذلك بالمرضىة وترك غلالا ومواشى وزراعة

قطن وخلافه وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم

الى ١٦ س و ١٦ ط و ٥ ف في الاطيان والى ٩ ط

من ٢٤ ط شائعة في المنزلين واحقيتهم الى حصتهم

للمذكورة في المواشى والغلال الموضحة بالمرضىة

والى نصيبهم في محصول زراعة القطن والذرة

وتثبيت الحجز التحفظى المتوقع عليها وجعله حجزا

نافذا مع الزام المدعى عليها بالمصاريف والانتاب

ومجلسة التحضير طلب وكيل المدعى عليها

ايقاف الدعوى حتى يثبت المدعون صفتهم

لانهم يدعون انهم ورثة المرحوم على حميده

ولم يقدموا اى دليل على ذلك

ومجلسة ١٣ ديسمبر سنة ٩١٧ مراعاة

طلب وكيل المدعين ثبوت ملكيتهم الى ٩ ط

مما تركه المورث مع حفظ الحق في منزل لم

الهيئة المستورة - شرط الواجب بقاء

حق الانتفاع لنفسه - هبة لوصية

باع رجل لابنته وزوجته عينا وذكر في عقد

البيع انه وهب لهما الثمن بشرط لنفسه حق الانتفاع

بالعين طول حياته

قالت محكمة اول درجة بان العقد يشمل وصية

باطلة لتعليق نفاذه على الموت وقالت محكمة الاستئناف

انما يشمل العقد هبة مستورة صحيحة وان شرط

الانتفاع بالعين لا ينافى انتقال ملكية الرقبة للمشتريين

لانه شرط ثانوى كشرط تأجيل تسليم البيع الى أجل

باسم صاحب العظمة فواد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة محمد حمزى باشا وبحضور حضرات

مستر كرشو وصالح حتى يك مستشارين

ومبروك فهمى افندى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيّد بالجداول السموي

نمرة ١٣٤ سنة ٢٧ قضائية

المرفوع من الست مبروك بنت موسى

عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصرة

ام ابراهيم المرزوقة لها من زوجها المرحوم

على حميدة

ضد

ابراهيم حسين حميدة وحميده محمد حميده

ترفع الدعوى بالنسبة اليه وبعد اتمام المرافعة في الجلسة المذكورة حكمت المحكمة بايقاف الفصل في الدعوى الى ان يثبت المدعون صفاتهم والناء الحجز المتوقع بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٩١٧ ويرفض ماخالف ذلك من الطلبات

١٣ يولييه سنة ١٩١٩ وطلبت للاسباب الواردة بصحيفة استئنافها الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف بكامل اجزائه ورفض دعوى المستأنف عليهم مع الزامهم بكافة المصاريف بما فيها اتعاب المحاماه

وبعد ان تعجلت للدعوى اوقفت بجلسته ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٨ لوقاة قاسم محمد حميده ثم تحركت ثانيا الدخول ورثة المرحوم قاسم المتوفى في الدعوى محله فطلبت المدعى عليها ايفائها مرة اخرى حتى يثبت ورثة قاسم وراثتهم لورثهم المذكور فتنازل ازاء ذلك وكيل المدعين عن حصه ورثة قاسم مؤقتا وطلب حصه باقى المدعين وقدرها المطالب به في الرضىة وطلب تثبيت ملكيتهم الى ٨ س و ١٥ ط و ٤ ف مع حفظ الحق في الرجوع على المدعى عليها بتمن الاقطان التي يبعث

وبجاسة المرافعة ١٢ يناير سنة ١٩٢١ المحددة اخيرا لنظر هذا الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنفة الحكم بالطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف وطلب الحاضر عن المستأنف عليهم تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث انه بالاطلاع على العقد الصادر للمستأنفة ولايتها ام ابراهيم تبين ان عقد بيع صادر لهما من مورثهما زوج الاولى ووالد الثانية في الاعيان المينة فيه .

وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩١٩ حكمت محكمة طنطا المذكورة حضورا بتثبيت ملكية الاربعة المدعين الى ٨ س و ٣٣ ط و ٤ ف شامته في ١٠ س و ٤ ط و ١٥ ف والى ٧ قراريط وخمس من ٢٤ قراطا شامته في المتراين والى سبعة قراريط وخمس اىضاء في المواشي والغلال والمبين جميع ذلك بصحيفة الدعوى مع الزام المدعى عليها بصفتها بالمصاريف وبمبلغ ١٠٠ قرش اتعاب محاماه

فاستأنفت المستأنفة هذا الحكم بتاريخ

قد بمت وتنازلت انا الواضع اسمى بخطي فيه اذناه الحاج على حميده الى كل من ابنتى ام ابراهيم على حميده وزوجتى مبروكه ام السعد

ما هو ١٠ س و ٤ ط و ١٥ ف وذكر حدودها ثم قال ويتبع هذا البيع الربع في ساقيتين حجر على بحر الملاح والثلث في ساقية على ترعة بحر الملاح وجميع البيت الكائن بمزبة حميده وربيع بيت المائلة وذلك البيع في نظير مبلغ ١٥٠٠٠٠ قرش الف وخمسمائة جنيه تنازلت لهما عن جميع هذا المبلغ وسامعتهما فيه بشرط ان يكون لى حق الانتفاع مدة حياتى بهذه الاطيان وما يتبعها ولا يجوز لى بيعها ولا رهنها للغير وبعد وقاى يكون هذا البيع الى ابنتى الثلثان وزوجتى الثلث وهذا البيع برضاى واختيارى وانا فى حاله صحتى وسلامتى .

وحيث ان الصيغة السابق اىضاها بالعقد المتنازع فيه وان كان ظاهرها التى افرغت فى قاله يدل على انه عقد بيع الا انه من كون البايع وهب عن العين المبيعة للمشتريتين وسامعتهما فيه يدل ذلك على ان حقيقة العقد هو عقد هبة افرغ فى قالب عقد بيع تام .

وحيث ان الهبة المستتره فى صورة عقد آخر جائز حصولها بقصد عرفى متى كانت شاملة لاركان العقد الآخر الذى افرغت فى قالبه طبقا للمادة (٤٨) مدنى

وحيث ان البائع لم يشترط على المشتريتين عدم التصرف فى الاعيان المبيعة فى حالة حيازته كما ذهب لذللك المحكمة الابتدائية بل الذى

ذكر فى العقد انه حرم على نفسه التصرف فى الاعيان المذكورة بالبيع او الرهن للغير وهذا مما يؤكده اخراج العين المبيعة من ملكة وتعليقها للمشتريتين

وحيث ان البائع اشترط لنفسه حق الانتفاع بالعين مدة حياته وهذا الشرط لا يتافى انتقال الملكية للمشتريتين لان ملك الرقبة خرج من البايع للمشتريتين كما دل عليه نص العقد واما من خصوص اشترط البائع لحفظ حق الانتفاع بالعين فانه شرط ثانوي كشرط تأجيل تسليم المبيع الى اجل ما وهذا جائز قانونا وقد حكمت المحاكم المختلطة بان بقاء العين تحت يد البائع يدل على ان العقد هو من عقود التبرع وان ذلك لا يكون سببا قانونيا لابطاله متى كان صدوره برضاء صحيح وقد ينال فيما سبق ان العقد صادر من البائع برضاء تام « راجع حكم المحكمة المختلطة الصادر بتاريخ ١٩ مارس سنة ١١٥٠ صحيفة نمرة ٢٠٣ فقرة (٢٢٨) بمجموعة ثانية وراجع تعليقات دالوز على المادة (٩٠٠) نمرة ٢٤٩ وما بعدها صحيفة نمرة ٣٤٧ جزء (١١) وراجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١١٦ المنشور بمجله الشرابع سنة ثالثة صحيفة نمرة ٤٩٠

وحيث ان ما ذهب اليه محكمة اول درجه من اعتبار هذا العقد عقد وصية فانه فى غير محله لان الوصية هى تليك مضاف الى ما بهد المورث

ليس الماش منحة تمنحها الحكومة للموظف وإنما حق أوجبته الخدمات التي اداها والمبالغ التي استقطمتها من مرتبه الذي كان يأخذه اجر أعلى هذه الخدمات

مستخدمو الصراي السلطانية موظفون عموميون ولو كانت عملهم قاصراً على خدمة شخص عظمة السلطان فهم يتقاضون مرتباتهم من وزارة المالية وهي المسؤولة قبلهم بجبر الضرر الناشئ لهم عن مخالفة الديوان السلطاني العالي لشروط عقد الخدمة رفت الموظف لتغير سبب ودون سبق اعلانه يعتبر رفقا في وقت غير لائق ويترتب عليه حق الموظف في التعويض

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد مجرز باشا وبحضور حضرات مستر كرشو وصالح حقي بك مستشارين ومبروك فهمى افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي غمرة ٧٧٨ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من وزارة المالية والديوان العالي السلطاني

« ضد »

عبد المتجلى افندى حسن

الوقائع

رفع الاستئناف عليه هذه الدعوى لمحكمة

وهذه الحالة لا تنطبق على الدعوى الحالية لان تعليق الرقبة قد تم بالتعاقد كما قدمنا فلذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتمين النأوه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقررت في موضوعه بالناء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم قيل المستأنفه والزمت المستأنف عليهم بمصاريف الدرجتين وبمبلغ ٤٠٠ قرش اتماب بحاماة للمستأنفه ورفض باقى الطلبات المنايرة لذلك

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية

المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ الموافق ١٦ جاد اول سنة ١٣٣٩

١٠٦

موظف الحكومة . رفته في وقت غير لائق

التعويض . ميعاد سقوط الحق فيه . الماش . لا يسقط حق الموظف في مطالبة الحكومة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفتها لشروط عقد الخدمة طبقا للوائح والقوانين المعمول بها الا بمضى الميعاد المادى لسقوط الحقوق . اما ميعاد الأربعة الشهور المنصوص عنه في المادة ٦ من قانون الماشات غمرة ٥ الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ فهو قاصر على حالة المنازعة في تقدير الماش والمكافأة . ولا يحتاج بأن دعوى التعويض إنما يراد بها تمديد الماش بطريقة غير مباشرة للاختلاف بين الحقين في السبب والموضوع.

مصر الابتدائية الاهلية صند ووزارة المالية برياضة
مؤرخة ١٨ يوليو سنة ١٩١٨ قيدت بمجلوها
نمرة ١٠٣٣ سنة ١٩١٨ جاء فيها انه كان كاتباً بالديوان
العالي السلطاني بمرتبة شهرى قدره ٥ جنيتها
مصرياً واحيل على المعاش بتاريخ ١٩ ديسمبر
سنة ١٩١٤ بمقتضى خطاب ورد اليه من سعادة
رئيس الديوان بدون مسوغ وبلا سبب من
الاسباب المنصوص عنها فى المادة (١٤) من
قانون المعاشات وكان عمره وقتئذ ٥٦ سنة وشهراً
٢٥ يوماً أى قبل بلوغه السن القانونى بأربع
سنوات تقريباً كان له أن يتقاضى فيها مبلغ ٧٢٠
جنيتها لولا تصرف الديوان وطلب مع طلبات
اخرى تنازل عنها أثناء سير الدعوى الحكم له بمبلغ
٧٢٠ جنيتها على سبيل التمييز نظير الضرر الذى
لحقه بسبب رفقة بدون سبب قانونى وبدون
اعلانه . وبجلسة التحضير ادخل المدعى الديوان
العالي السلطاني خصماً فى الدعوى والحاضر عن
المدعى عليهما دفع بعدم جواز نظر الدعوى
لانها رفعت بعد مضي اربعة شهور طبقاً لنص
المادة (٦) من قانون المعاشات الصادر فى ١٥
ابريل سنة ١٩٠٩
والحكمة المشار اليها بعد أن ضمت الدفع
الفرغى الى الموضوع وصحمت المرافعة فيه حكمت
بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٠ حضورياً بالزام
وزارة المالية بأن تدفع للمدعى مبلغ ٥١٢ جنيتها
مع المصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من
الطلبات
فستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ ٨
يوليه سنة ١٩٢٠ وطلباً للاسباب الواردة بصحيفة
استئنافهما الحكم بقوله شكلاً وفى الموضوع
لذا الحكم للمستأنف والحكم اصلياً بعدم
قبول الدعوى واحتياطياً رفضاً مع الزام المستأنف
عليه بكلفة مصاريف الدرجتين
وبجلسة المرافعة ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ المحددة
اخيراً لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضر عن
المستأنفين على الحكم بالطلبات الواردة بصحيفة
الاستئناف وطلب الحاضر عن المستأنف عليه
تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التى
ذكرها كل منهما ودونت بحضور الجلسة
المحكمة
بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
ورق الدعوى المداولة قاتونا
حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً
عن الدفع بعدم قبول الدعوى
حيث أن المستأنف عليه رفع دعواه على
وزارة المالية وقال بأنه كان موظفاً بالديوان
السلطاني العالي بصفته كاتباً بمرتبة شهرى قدره
١٥ جنيتها مصرياً واحيل على المعاش بتاريخ ١٩
ديسمبر سنة ١٩١٤ بمقتضى خطاب ورد اليه من
سعادة رئيس الديوان بلا إعلان ولا سبب

قيده فلا يجوز قبولها بعد فوات ميعاد الاربعة اشهر المقررة لقبول هذه الطلبات
وحيث أن الامر ظاهر من أن الشارع وضع المادة المذكورة ليجعل حدا لكل منازعة في مقدار المعاش أو المكافأة سواء كان ذلك من جانب الحكومة أو من جانب الموظف

وحيث أن الدعوى الحالية هي مطالبة بتمويض عن ضرر نشأ لموظف من مخالفة الحكومة لتنفيذ عقد الخدمة حسب اللوائح والقوانين التي تعامل بها موظفيها في مدة خدمتهم وفي كيفية احوالهم على المعاش

وحيث أنه يجب الرجوع الى تعريف المعاش أو المكافأة وتعريف التمويض الناشئ عن الضرر لمعرفة إن كانت هذه الدعوى تتعلق بالمعاش أو المكافأة أو هي قاصرة على التمويض الناتج من الضرر ليس الاسبب الاحالة على المعاش قبل الوقت المناسب حسب القانون . فالمعاش هو عبارة عن مال اوجده عقد الاستخدام لمنفعة الموظف عن المدة التي قضاها في الخدمة مقابل المبالغ التي تخضع من راتبه الشهري طول مدة خدمته يصرف له عند التقاعد وجعل القانون حداً لمدة الخدمة وهو بلوغ الموظف سن الستين ما دام قادر اعلي العمل فيتمتع من ذلك أن المعاش ليس بمنحة تمنحها الحكومة للموظف وانما حق اوجبه الخدمات التي اداها والمبالغ التي استقطعتها

من الاسباب المنصوص عنها بقانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٩ وطلب مع طلبات اخرى تنازل عنها اثناء سير الدعوى في الابتدائي الحكم له بتمويض عما لحقه من الضرر باحواله على المعاش في وقت غير لائق بسبب رفقه قبل بلوغه سن الستين سنة بأربع سنوات

وحيث أن وزارة المالية دفعت بلسان المدافع عنها بعدم جواز النظر في هذا الطلب اعتمادا على ما جاء في المادة (٦) من قانون المعاشات نمرة ٥ الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وهذا نصها « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت اربعة اشهر من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ولا تقبل أية منازعة تتعلق بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى وزارة المالية في الاشهر الاربعة التالية لتاريخ صرف المكافأة وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لاعلى الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها واستندت من هذا النص على أن هذه الدعوى يراد بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم

من مرتبه الذي كان يأخذ مأجراً على هذه الخدمات وقد وجدت الحكومة للمعاشات نظاماً خاصاً هو قانون المعاشات يستمد الموظف حقه فيه من ذلك القانون وأما التعويض فإنه عبارة عن حق اوجبه القانون العام لكل شخص حصل له ضرر بسبب فعل شخص آخر مخالف للقوانين واللوائح وحيث أن التعويض المطالب به في هذه الدعوى ناتج من فعل الحكومة بأجالتها الموظف على المعاش لمجرد ارادتها في فسخ عقد الاستخدام بطريقة مخالفة للقوانين واللوائح التي تعامل بها موظفيها قبل أن يتم مدة الخدمة حسب عقد الاستخدام

عنه التشويش لكثرة ما يتورع المعاشات والمكافآت من التغير والتحويل بأحكام المحاكم لو ترك باب المنازعات مفتوحاً وبدل على ذلك تعميم حجب رفع الدعاوى بمد مضي الميعاد المذكور على جميع ذوى الشأن حتى على الحكومة نفسها وقد زاد الشارع حيلة في نص عام يشتمل كل نزاع يؤدي الى هذه النتيجة مباشرة أو بواسطة كأن يرفع شخص دعوى تعويض عما ضاع عليه من أجل المعاش أو المكافأة أو أن ترفع الحكومة دعوى إعادة الشيء النير مستحق الذي تقرر ربطه للموظف وقوله في المادة لاى حجة كانت كأن يدعى الشخص انه كان غائباً مثلاً

فما تقدم يتبين أن حق طلب المعاش وحق طلب التعويض هما حقان مختلفان عن بعضهما في اسبابهما وموضوعهما كما انهما مختلفان كذلك في القانون الذي يستمدان منه وجودهما فأن حق المعاش مستمد من قانون المعاشات وحق التعويض مستمد من القانون العام ومواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ١٥٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية « اذا تقرر ذلك أمكن الفهم أن الفرض الذي وضعت لاجله المادة (٦) من قانون المعاشات من جهة سد ابواب المنازعات المتعلقة بمقدار المعاش الذي تم قيده والمكافأة التي تم صرفها لم يكن القصد منه الا المحافظة على استمرار النظام في قلم المعاشات بكيفية منتظمة تمنع

وحيث أن ما يؤيد ذلك هو ملجاء في هذه المادة من أن لا تقبل أية منازعة متعلقة بمقدار المعاش أو المكافأة الا اذا قدمت الى وزارة المالية في الاشهر الاربعة التالية لتاريخ تسليم سركى المعاش وصرف المكافأة فإن هذه العبارة صريحة في تحويل الوزارة حق الفصل في هذه المنازعات فقط وهذا لا يتأتى في حالة ما اذا كانت المصلحة التي احوالت الموظف على المعاش أو رفقته قد خالفت القانون فأن الوزارة لا تكون مختصة بالفصل في مثل هذا النزاع بما انه من اختصاص المحاكم القضائية وليس في لائحة المعاشات نص يفيد إلغاء القانون العام ولذا يكون من التعسف تحميل المادة المذكورة ما لا تختمله من التأويل وما تقصده

لأنحة المعاشات واضح وليس من الصواب أن تأخذ هذه المحكمة بما ذهبت اليه المالية من عدم قبول الدعوى إذ يترتب على ذلك عدم قبول أى دعوى تعويض ترفع على الحكومة متى كان ذلك بعد مضي أربعة شهور على استلام المعاش والقضاء بخلاف هذا رأى يكون من ورائه النفاء المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والجبر على المحاكم من النظر فى التعويضات عن اوامر الحكومة التى تكون مخالفة للقوانين واللوائح التى بنتها وهذا أمر غير مسلم به. وحيث أن النص بسقوط الحق بأربعة شهور هو خاص بالنزاعات فى مقدار المعاش والمكافأة وهو استثناء يجب تطبيقه بكل تضيق ولا يجوز التوسع فيه فلا يمكن نقل النص المذكور من حالة الى أخرى وتطبيقه على مسألة التعويض الذى لا يسقط الحق منه الا بمضى خمسة عشر سنة طبقا للقاعدة العامة (راجع الحكم الاستثنائى المختلط بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٥ عن الدفع بعدم قبول الدعوى فى دعوى بمائة لهده)

عليه على المعاش لم تبين على اسباب منطبقة على قانون المعاشات ولم تكن الا لرغبة جنتم كان عظمة السلطان عندما تبوأ العرش فى سنة ١٩١٤. فى استبدال مستخدمى السراى السلطانية ومستخدمون مكلفون بخدمة شخص السلطان ولا شأن للحكومة معهم الا من حيث دفع مرتبهم او معاشهم او مكافأتهم وان ارادة عظمة السلطان هى كل ما يمكن ان يرجع اليه فى تنظيم شروط الاستخدام

وحيث انه يكفى للرد على وزارة المالية فى ذلك انها هى التى كانت تصرف ماهيته وقت استخدامه فى السراى وسوت معاشه على لأنحة. المعاشات سنة ١٩٠٩ عند خروجه فهو مستخدم عمومى قائم بخدمة عمومية كباقي مستخدمى الحكومة وفى هذا القانون لم يوجد استثناء ما بين المستخدمين المشمولين به بل الكل معاملون معاملة واحدة وله ان تستمده مبدئيا بشروط اللائحة التى عاملته الحكومة بموجبها لتقدير المعاش

وحيث ان المالية معترفة أيضا بأن المستأنف عليه وقت بدون سبب وبدون سبق اعلانه فيكون محقا فى طلب التعويض لرفقه فى وقت غير لائق

وحيث انه بناء على ماتقدم يكون الدفع الفرعى الرفع من المالية بعدم قبول دعوى المستأنف عليه فى غير محله ويتعين رفضه

عن الموضوع
حيث ان المالية معترفة بأن إحالة المستأنف

الخلاف بين المحكمين تأصرا على تقدير وقائع الدعوى فيها

باسم صاحب العظمه فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزة عطيه بك حسنى واحمد بك زكى
ابو السعود مستشارين واحمد افندى عوض
الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالحدول العمومى

نمرة ٥٧٩ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من وزارة الداخلية مستأنفه

صند

عبدالحكيم افندى غالب مستأنف عليه

الوقائع

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة
مصر الابتدائية الاهلية قال فيها انه كان موظفا
بالحكومة المصرية بوظيفة معاون بوليس
بمركز أطسا وقد احالته الحكومة على الاستيداع
فى اول يولييه سنة ١٩١٥ بعد ان كشف عليه طيبيا
وقرر القومسيون الطبي العالي لياقته للخدمة
طيبيا وانه فضلا عن ذلك قوى البنية ومكث فى
الاستيداع لتاية ١٥ يناير سنة ١٩١٧ وفى ١٦ امينه

على ما جاء من حيثياتها فى تقدير هذا التعويض
بما قدرته للمستأنف عليه

وحيث انه لكل ما تقدم يكون الاستئناف
فى غير محله وتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وقررت فى الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف والزمّت المستأنفين
بالمصاريف وبمبلغ ٤٠٠ قرش صاغ الثواب بمعاملة
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٨ فبراير سنة ١٩٢١ الموافق

٣٠ جماد اول سنة ١٣٣٩

١٠٧

موظف الحكومة . لائحة المعاشات

ميعاد سقوط الحق فى دعوى الموظف بالتعويض
لاقبل دعوى التعويض المرفوعة على الحكومة
من الموظف المحال الى المعاش اذا ظهر ان النرض
منها المنازعة فى المكافأة التى تقدمت له طبقا للائحة
المعاشات الصادرة فى سنة ١٩٠٩ واصبح تقديرها
نهائيا بمضى اربعة شهور من يوم صرف المكافأة
اليه طبقا لنص المادة السادسة من اللائحة المذكورة.

يلوح لنا ان لاخلاف فى المبدأ بين المحكمين السابقين
لان الخلاف بين منطقيتها ناشى عن اختلاف السبب
فى الدعوى — ففي المستوى الاولى تبين للمحكمة
ان سبب التعويض الرقت فى ميعاد غير لائق وفى
الثانية ذهبت المحكمة الى ان «سبب التعويض رغبة
المدعى فى تعديل تقدير المكافأة وعليه يكون

للحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمدادولة قانونا حيث ان الاستئناف مقبول شكلا وحيث تبين من اوراق الدعوى ان المستأنف عليه بعد ان احيل على المعاش في ١٦ يناير سنة ١٩١٧ طلب من وزارة المالية تسوية معاشه وصرف المكافأة المستحقة له وفي ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ استلم المكافأة المقررة له عن مدة خدمته وتخالص مع وزارة المالية بمقتضى ايصال موقع عليه منه في التاريخ المذكور واعترف فيه بأن ليس له الحق بعد ذلك في المطالبة بشيء الى آخره

وحيث ان وزارة الداخلية المستأنفة دفعت بلسان الحاضر عنها دفعا فرعيا بعدم قبول هذه الدعوى لان المستأنف عليه لم يرضها في مدة الاربعة اشهر من تاريخ استلامه المكافأة وقد قضت المادة السادسة من قانون المعاشات نمرة ٥ سنة ١٩٠٩ بأن الموظف الذي تسوى مكافأته ويكون قد تم صرفها لا تقبل منه أى دعوى يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده او المكافأة التي تم صرفها بعدمضى الميعاد المذكور امام أية محكمة كانت لاعلى الحكومة ولا على مصالحها الاى سبب كان ونحت أية حجة كانت كما انه لا يجوز قبول هذه الدعوى

أحالتها الحكومة المصرية على المعاش وبما ان حالته على الاستبعاد ثم على المعاش بخالفة للقوانين وقد ناله ضرر من جراء ذلك سيما وأنه صغير السن وكان له الحق في البقاء بخدمتها مدة ثمانية وعشرين سنة ونصف ويقدر ذلك الضرر بمبلغ ٣٤٣٠ جنيها تعويضا لذلك يلتمس الحكم له بهذا التعويض مع المصاريف والالتام بحكم مشمول بالنفاذ للمؤقت بلا كفالة وقد دفعت الحكومة دفعا فرعيا بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد اليعاد وهي مدة الاربعة اشهر من تاريخ تسليم السركي او صرف المكافأة عملا بالمادة السادسة من لائحة المعاشات الصادرة في سنة ١٩٠٩ وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة للشار إليها أنفا برفض هذا الدفع وقبول الدعوى وحددت جلسة للنظر واقت الفصل في المصاريف

فلستأنفت الحكومة المصرية هذا الحكم بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٠ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف وبعدم جواز قبول الدعوى والزام المستأنف عليه بالمصاريف والالتام عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة صمم مندوب الحكومة على طلباته السابقة ووكيل المستأنف عليه طلب تأييد الحكم للمستأنف لاسبابه وللاسباب التي ذكرها كل منها بالجلسة

يعنيها لو رفعت من الحكومة أو من مصالحها علي الأفراد بعد مضي تلك المدة
وحيث أن المستأنف عليه يمارض المستأنفة في هذا الدفع بقوله انه رفع هذه الدعوى مطالبا الحكومة بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب احواله على المعاش بغير وجه قانوني وفي وقت غير لائق فالقانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة انما هو القانون العام لا قانون المعاشات

قبلها بدون تحفظ . يستنتج اذن من ذلك ان المستأنف عليه لم يرفع الدعوى بهذه الصفة الا يقصد الدخول بواسطتها بطريقة غير مباشرة الى تعديل المكافأة التي استلمها وابلاغها للقيمة التي يطالب بها الآن وبما انه لم يرفع دعواه بذلك في ميعاد الاربعة اشهر التالية لصرف تلك المكافأة فيجب الحكم بعدم قبولها طبقا للمادة السادسة من قانون المعاشات السالف ذكره

وحيث أن المستأنف عليه ارتكن في اساس التعويض على ان عمره واحد وثلاثون سنة ونصف وقت احواله على المعاش وقد كان له الحق في البقاء في خدمة الحكومة الى أن يصل الى السن القانوني المقرر للمعاش فهو حرم من خدمة ثمانية وعشرين سنة ونصف بسبب احواله على المعاش بدون مسوغ قانوني وقد قدر تعويض الضرر الذي لحقه بسبب ذلك بمبلغ ٣٤٣٠ جنيتها باعتبار ان مرتبه السنوي ١٢٠ جنيتها مصريا في ثمانية وعشرين سنة ونصف

وحيث فضلا من ذلك فإن المستأنف عليه صرف المكافأة وقبلها بالكيفية السابق ايضاحها ولم يحفظ لنفسه الحق في مداواة الحكومة بشأن التعويض الذي يدعيه اليوم فيكون قد قبل حاله ويعتبر انه متنازل عن أى مطالبة لسبب احواله على المعاش

وحيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويجب الناقض وعدم قبول دعوى المستأنف عليه لتقديمها بعد الميعاد

فهذه الاسباب

وحيث ينتج من ذلك ان المستأنف عليه وان صاغ هذه الدعوى في شكل دعوى التعويض لرفته بلاوجه قانوني الا انه يظهر جليا من عملية الحساب التي بني عليها تقدير التعويض ومن ظروف الدعوى انه يطالب بمجموع مرتب المدة الباقية له الى ان يصل الستين وهذا رجوع الى المنازعة في قيمة المكافأة التي قدرت له والتي حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالقضاء الحكم المستأنف وقبول الدفع الفرعي المرفوع من الحكومة وبعدم قبول الدعوى والزام المستأنف عليه بمصاريف الدرجتين و ٣٠٠ قرش ضامغ اثناب محاماه عن الدرجتين

١٠٨

قرار الحجر - نشره

القرار القاضي بالحجر حجة على الغير من تاريخ صدوره وليس من تاريخ نشره راجع للقالة المنشورة بالعدد الثامن صحيفة ٣٧٧
راجع ايضا الحكم رقم ٧٢ المنشور بالعدد الثامن صحيفة ٣٨٦

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة ومحضون
حضرات جناب مستر كلابكوت وصاحب
الغزة احمد زكي أبو السعود بك مستشارين
ومحمد عبد السلام افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة
٢٠٩ سنة ٣٤ قضائية

المرفوع من الست نبويه حسن القصبي
بصفته قيمة على أخيه حسين حسن القصبي
مستأنفه

ضد

الست سوسان مرقص زوجة المرحوم
اسكندر افندي فهي بصفته وصية على أولادها
نصيف وأنيس ولطيف ووديع وجورجيا
وغطاس القصر ورثة اسكندر افندي فهي

ثم الست هيلانه أم صليب والست نفيسة بنت
السيد احمد القصبي والست نايبة أم محمد زوجة
السيد احمد القصبي والبسيوني بك الجوهري
النشأوى بصفته قيما على احمد وامام أولاد السيد
احمد القصبي ومجلس حسبي مديرية الغربية
الوقائع

رفع اسكندر افندي هذه الدعوى لدى
محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية ضد الست
هيلانه أم صليب والشيخ البساطوسي على بصفته
قيما على حسين حسن القصبي بمرضاة مؤرخه
٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٤ قيدت بجدولها نمرة ٤١ سنة
١٩١٥ جاء فيها ان المدعى اشترى من المدعى
عليها الاولى ٩ أفدنة شائعة في ١١ ف ٨ ط ١٠
س بحوض النفاذه نمرة ١٧ شائعة في ٣٨ ف ١٨
ط ١٦ س قطعة واحدة مبينة الحدود والعالم
بمرضاة الدعوى بمقتضى عقد مؤرخ ٢٣ يناير
سنة ١٩١٣ في نظير مبلغ ٢٧٠ قرش صاغ وهذا
القدر آكل للمدعى عليها الاولى بطريقة المشتري
من حسن حسين القصبي بمقتضى عقد عرفي
مسجل بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ٩٠٨. وقد نازع
المدعى عليه الثاني المدعى في هذا القدر ولذلك
طلب المدعى الحكم عليها بتثبيت ملكيته الى
٩ افدنه المذكورة ومنع منازعة المدعى عليه الثاني
له فيها وذلك في مواجهة المدعى عليها الاولى
واحتياطيا الحكم بإلزام المدعى عليها الاولى برد غنم

العين للبيعة وقدره ٢٧٠٠٠ قرش صباغ مع الزام البسطوسي على فيها والزامه بالمصاريف من يحكم عليه بالمصاريف والأتايب وشمول الحكم بالنفاذ وفي اثناء سير هذه الدعوى أدخل المدعى فيها ورثة السيد احمد القصبي وهم الست نفيسة القصبي زوجة محمد بك نصير وبسيوني الجوهرى المنشاوي بصفته قima على احمد القصبي وامام القصبي وامين القصبي اولام السيد احمد القصبي والست نايبه محمد زوجة المرحوم احمد القصبي ومجلس حسبي مديرية الغربية وذلك باعلان مؤرخ ٢٣ و ٢٦ و ٣٠ اغسطس سنة ١٩١٥ نظرا لانه اتضح للمدعى أخيرا من الشهادة التى استحضرها بان البائع للبياعة له وهو حسن حسين القصبي كان محجورا عليه وقت ان باع وقد كان مورث الثلاثة الاول يصفته قima عليه وطلب المدعى الحكم فى مواجهتهم بتثبيت ملكيته الى ٩ افدنة مشتراه من الست هيلانه صليب وفى حالة ابطال هذا البيع بسبب علم أهلية حسن حسين القصبي للتصرف يحكم بالزام المدعى عليهم الثلاثة الاول بان يدفعوا من تركة مورثهم بالنضاج مع مجلس حسبي مديرية الغربية مبلغ الثمن المدفوع وقدره ٢٧٠٠٠ قرش صباغ والمصاريف والأتايب يحكم نافذ بدون كفالة ثم طلب المدعى بالذكرة المقدمة أخيراً منه الحكم أصليا بتثبيت ملكيته الى ٩ افدنة المذكورة ومنع منازعة

البسطوسي على فيها والزامه بالمصاريف والأتايب واحتياطيا الزام المدعى عليها الاولى الست هيلانه مع باقى المدعى عليهم بان يدفعوا له متضامنين مبلغ الثمن وقدره ٢٧٠٠٠ قرش صباغ الاولى والاخيرة من مالها الخاص والباقي من تركة مورثهم مع الزامهم بالمصاريف والأتايب وتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٦ حكمت المحكمة للذكورة حضورا وقبل الفصل فى الموضوع بأحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى ما تدون بأسباب هذا الحكم وبعد ان تم التحقيق والمرافعة فى الدعوى المذكورة .

حكمت محكمة المنصورة المشار اليها بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩١٦ حضورا بتثبيت ملكية للمدعى الى ٩ افدنة الشائمة فى الاطيان الميينة الحدود والمالم بريضه الدعوى ومنع منازعة البسطوسي على له والزامه بصفته قima على المحجور عليه حسن حسين القصبي ومن مال محجوره المذكور بالمصاريف بما فيها ٢٠٠ قرش صباغ اتمام بحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. فاستأنف الشيخ بسطوسي على بصفته قima على حسن حسين القصبي بتاريخ ١١ و ١٦ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ الحكم المذكور وطلب للاسباب الميينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالناء

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً
وحيث أن ما ارتكبت عليه محكمة أول درجة
من إباحة البيع لعلم نشر قرار المجلس الحسي
الصادر باستمرار الرصاية لا توافقها عليه هذه
المحكمة بأن العبرة بالواقع وعدم النشر لا ينير
صفة التعاقد بل يجب علي من تعاقد معه أن
يتحري ويبحث عن أهليته حتى يتأكد من
صحة التصرف والا كان مسئولاً عن نتيجة
إهماله .

وحيث ثبت أن التصرف بالبيع من حسن
حسين القصبي حصل في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨ مع
أن قرار المجلس الحسي القاضي باستمرار الرصاية
صدر في ٢٧ مارس سنة ١٩٠٧ فالتعاقد حصل
إذاً مع شخص عديم الأهلية وهو قابل للبطلان
وإذا فالاستئناف في محله وترى المحكمة وجوب
النفا الحكم الابتدائي .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً
وفي الموضوع بالنفا الحكم الابتدائي ورفض
الدعوى والزام المستأنف عليها الأولى بالمصاريف
و ٣٠٠ قرش صاوغ أتعاب محاماة .

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها
العالية المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ فبراير سنة
١٩٢١ الموافق ٧ جادى الثاني سنة ١٣٣٩

الحكم المستأنف ورفض الدعوى مع الزام
المستأنف عليها الأولى بالمصاريف وأتعاب المحاماة
وبتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩١٧ حكمت هذه
المحكمة بإيقاف الدعوى لسبب وفاة المستأنف
الشيخ بسطوسى على القيم وإعلان مؤرخ ٢١
أبريل سنة ١٩٢٠ و ٢٨ منه و ٣ مايو سنة ١٩٢٠
عجلت الست نبويه حسن القصبي بصفتها
المذكورة هذا الاستئناف ضد المستأنف عليهم
المذكورين وطلبت الحكم بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بالنفا الحكم المستأنف
ورفض الدعوى والزام المستأنف عليها الأولى
بمصاريف الدرجتين وأتعاب المحاماة .

وقد تمجدد للمرافعة أخيراً في هذا الاستئناف
جلسة يوم أول فبراير سنة ١٩٢١ وفيها طلب
حضره المحامى عن المستأنفه الحكم بالطلبات
المبينة بصحيفة الاستئناف وطلب حضره المحامى
عن المستأنف عليها الأولى تأييد الحكم
المستأنف وطلب حضره المحامى عن المستأنف
عليه الخامس إخراجهم من الدعوى بلا مصاريف
وذلك للأسباب التى أبدأها كل منهم ودونت
بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على
أوراق الدعوى والمداولة قانوناً

١٠٩

معارضة امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية
 ضد الست فاطمة هاتم المتقدم ذكرها في قاعة
 التوزيع المؤقتة المحررة بتاريخ ٣ يوليوسنة ١٩١٩
 القاضية باخراجه من التوزيع وباختصاص
 المعارض ضدها بمبلغ الـ ١٢٨ جنيهها المراد توزيعه
 ولم تحدد جلسة لنظر هذه المعارضة فاضطرت
 المعارض ضدها الى تعجيلها باعلانها المؤرخ ١٨ ابريل
 سنة ١٩٢٠ طالبة الحكم برفض المعارضة وتأيد
 القاعة مع الزام المعارض بالمصاريف والالتساب
 وبجلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ المحددة
 لنظر هذه المعارضة صمم الطرفان على طلباتها
 الواردة بمذكرتيها
 وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة
 مصر المشار اليها بقبول المعارضة شكلا وفي
 الموضوع بالناء قاعة التوزيع الصادرة في ٣ يوليوسنة
 ١٩١٩ واختصاص المعارض بالمبلغ الوارد
 في قاعة التوزيع مع خصم. صاري هذه المعارضة
 من المبلغ المطلوب توزيعه مقضية مرة ٢ توزيع
 سنة ١٩١٨

فلستأنفت الست فاطمة المذكورة هذا
 الحكم بتاريخ ٣ يوليوسنة ١٩٢٠ طالبة للاسياب
 الواردة بصحيفة استئنافها القضاء بالناء الحكم
 المستأنف والحكم بتأييد قاعة التوزيع الصادرة
 من حضرة قاضي التوزيع بمحكمة مصر الاهلية
 بتاريخ ٣ يوليوسنة ١٩١٩ والزام المستأنف ضده

توزيع مال المدين - طلب الدخول في التوزيع
 يجب على الدائن الذي يريد الدخول في توزيع
 ان يقدم بذلك طلبا مصحوبا بمستنداته طبقا لنص
 المادة ٥١٦ مرافعات. اما اذا اقتصر الدائن على
 تقديم مستنداته دون الطلب وجب الحكم بعدم
 قبوله في التوزيع لان المستندات وحدها لا تنفي عن
 الطلب التي يبين قيمة الدين ومحدد مركز الدائن
 باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر
 محكمة استئناف مصر الاهلية
 الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
 السعادة احمد موسى باشا ومحضور حضرات
 صاحب العزة فوزى المطيعي بك ومستتر افندي
 مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
 اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف للقيد بالجدول العمومي
 نمرة ٨١٦ سنة ٣٧ قضائيه
 المرفوع من الست فاطمة هاتم كريمة
 المرحوم محمد بك منيب
 ضد

حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا بصفته
 قيا على صاحب السمو الامير احمد سيف الدين
 وقائع الدعوى

بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ رفع حضرة
 صاحب الدولة محمد سعيد باشا بصفته المذكورة

بالمصاريف والالتزام

ومجلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ المحددة لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضر عن المستأنفة على هذه الطلبات والحاضر عن المستأنف عليه طلب التأييد ووعده بتقديم مذكرة ثم أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم (٧ مارس سنة ١٩٢١) مع تقديم المذكرات وقد قدم كل طرف مذكرته واصر فيها على سابق طلباته .

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمدادولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا

وحيث أن المستأنف عليه لم يقدم في ظرف الشهر المنصوص عليه بالمادة (٥١٦) مرافعات سنوي مستندات دين محجوره ولم يقدم في ذلك الميعاد طلبا يبين به مقدار الدين وصفته

وحيث ان قول محكمة اول درجة ان القصد

من تقديم الطلب هو اظهار الرغبة في الدخول في التوزيع وان تقديم المستندات يعتبر دليلا كافيا لاثبات هذه الرغبة وان تقديم هذه المستندات يعتبر بمثابة تقديم طلب مخالف لنص القانون الذي اشترط تقديم الطلب مع المستندات حتى يكون قاضي التوزيع وبقية الدائنين المشتركين مع الطالب على علم تام من مركز هذا الاخير في التوزيع والمستندات وحدهما من

غير طلب يحصرها ويحددها ويبين صفتها لا تقي

بالنقض (راجع تعليقات دالوز ثوته نمرة ٦ على المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات الفرنسي التي تقابل المادة ٥١٦ من القانون المصري) . وحيث انه لا يعتد بما دفع به المستأنف

عليه من بطلان اعلان ورقة التنبيه الوارد ذكرها بالمادة ٥١٥ من قانون المرافعات لحصوله بحمل خلاف المحل المعين بورقة الحجز لان تقديم

المستندات من المستأنف عليه الى قلم الكتاب

بعد الاعلان امر يستفاد منه ان ورقة التنبيه وصلت اليه وانه اعتبر اعلانها صحيحا وبذا قد زال

البطلان الذي يدعيه عملا بالمادة ١٣٨ مرافعات

وحيث انه مع تقدير ما تقدم لاجل البحث

فيم دفعته المستأنفة من أن دين المستأنف

عليه لم يكن حالا ومتربيا في ذمة المدين الابد

فقل باب التوزيع وغير ذلك من الاوجه التي

تمسكت بها

وحيث انه يتعين في هذه الحالة الغاء الحكم

المستأنف وتأييد قاعة التوزيع

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتأييد

قاعة التوزيع الصادرة من حضرة قاضي التوزيع

بمحكمة مصر الاهلية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩١٩

والزمت المستأنف ضده بالمصاريف ومبلغ

٣٠٠ قرش اتعاب المحاماه للمستأنفة مع رفض كرميات لطيف منصور مستأنفين .
ماخالف ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها
العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٢١
الموافق ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩

١١٠

وقف - بدل - عقد عرفي

لا يصح البديل الصادر من ناظر الوقف وان
كانت له الشروط المقررة الا باشهاد على يد حاكم
شرعى فاذا وقع البديل بعقد عرفي كان باطلا
باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
مستر كلايتكوت وصاحب العزة احمد زكى
بك ابو السعود مستشارين واحمد افندى عوض
الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي
نمرة ١٦٠ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من منصور بك لطيف عن نفسه
وبصفته وصيا على اخيه محمد لطيف . ومحمود بك
لطيف والسبت مريم كريمة عيسى بك محبوب
والستات زهو وسكينة وعسكرو فاطمة وعزيزه

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة
بنى سويف الاهلية قال فيها انه تبادل مع المستأنفين
بأن اعطاهم ٢٢ س ٩ فدين من ارضه مقابل اخذه
منهم ٨ س ٤ وطو ٩ ف بموجب عقد بدل تاريخه
اول يناير سنة ١٩١١ وقد اتضح ان اطيانه موقوفه
ولا يمكنه التصرف فيها بالبدل او بخلافه لذا
يلتمس الحكم بتسليمه التهمة الافدة والاثنين
وعشرين سهما المتبادل عليها الموضحة الحدود
والمعالم بعريضة افتتاح دعواه مع الدصاريف
والانعاب بحكم مشمول بالانفاذ المؤقت بلا
كفالة . وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت
المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٠ اغسطس
سنة ١٩١٩ حضوريا بفسخ عقد البديل المؤرخ
اول يناير سنة ١٩١١ وتسليم الاطيان البالغ قدرها
٢٢ س ٩ ف للينة بعقد البديل المذكور الى
المستأنف عليه والتمت المستأنفين بالمصاريف
و ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه ورفضت ما
ماعد ذلك من الطلبات

فاستأنف المستأنفون هذا الحكم بتاريخ
١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ طالين قبول استئنافهم

شكلا وفي الموضوع بالنفاذ الحكم المذكور والقضاء
يرفض الدعوى والزام رافعها بالمصاريف والأتعاب
عن الدوجتين

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد
الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصاريف
ومبلغ ٣٠٠ قرش صاغ أتعاب محاماه لسليمان
منصور لطيف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٢١ الموافق
٤ رجب سنة ١٣٣٩

١١١

مسئولية الخدم

يتحمل الخادم نتائج الاخطار التي تنجم عن طبيعة
العمل الذي يتقاضى اجرا عليه دون مسئولية ماعلى
مخدومه . أما اذا كلف الخادم عملا خارجا عن حدود
وظيفته ونشأ له عنه ضرر فالخادم ملزم بمجبر هذا
الضرر .

كلف الطبيب الشرعي تمودجيا تشريح جثة فأصاب
التمودجي بمشرطه زميلا له فأحدث به هامة دائمة
فقضت المحكمة للاخير على مصلحة الصحة بالتعويض
لانه لم يكن من مأموريته عادة الاشتراك في تشريح
الجثث .

❖ ❖

بمراجعة وقائع الدعوى نجد أن هناك حالتين
للمسئولية .

وبجلسة المرافعة صمم وكيلهم على هذه
الطلبات للاسباب التي قائلها بالجلسة ووكيل
المستأنف عليه طلب تأييد الحكم المستأنف
لاسبابه التي ذكرها بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
ادراق القضية والمداولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن المستأنفين يعترفون بأن الاطيان
التي إعطيت لهم من المستأنف عليه بطريق
البديل هي اطيان موقوفة ولكنهم يدعون بأن
الواقف قد حفظ لنفسه الشروط العشرة فيجوز
له البديل والاستبدال .

وحيث أنه من المبادئ المقررة عملا بحكم
الشريعة النراء لا يجوز البديل في الاعيان الموقوفة
الا اذا صدر اشهاد بذلك ممن يملكه على يد
حاكم شرعي فينتج من ذلك أن البديل لا يجوز
عمله بمقد عرفي والا كان باطلا

وحيث أن هذه المراقبة المخولة للقاضي
الشرعي هي اساسية ليتمكن بها من معرفة
ما اذا كان البديل صحيحا وتستوجبه مصلحة
الوقف

١٩١٩ جاء فيها أن المدعى كان معينا باستتالية الحيات بالعباسية بصفة متورجى بمرتبة شهرى قدره ١٩٠ قرشا صاغما وصارفاً عابثاً بادية وظيفته لثاية يوم اول ابريل سنة ١٩١٦ وفي اثناء ما كان المدعى مؤديا لوظيفته في عملية تشريع جنة متوفى امام جناب الطبيب الشرعى وطبيب المستشفى أصيب في يده اليسرى من احد المشرحين وبعد أن عملت له جملة عمليات جراحية في يده باستتالية القصر العيني وبعد ان مكث بها مدة عشرين يوما اصيبت يده المذكورة عاجزة ولم يمكنه الانتفاع بها ثم عاد بعد ذلك الى مقر وظيفته وصار ملازما لاشغاله الى آخر شهر أغسطس سنة ١٩١٨ ولكن قد فاجأته المصلحة برفقه لعدم لياقته للخدمة بالنسبة للاصابة التي يده حسب قرار القومسيون الطبي وبما أن ما حصل للمدعى هو كان في اثناء تأدية وظيفته وثبوت ذلك بالتحقيق الذي عمل بمعرفة قسم الوايلي ومن شهادة زملائه ونفس طبيب المستشفى وجناب الطبيب الشرعى وبهذه الاصابة قد اصبح المدعى عاجزا تماماً عن أداء أى عمل وقيمة الضرر الذى لحقه وعائلته جسيمة جدا غير ان المدعى يكتفى بطلب مبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض مع صرف ما يستحقه من المكافأة عن مدة خدمته الى مقدارها ست سنوات فهو يستحق عنها مكافأة قدرها ١١٤٠ قرشا

الاولى — مسئولية مصالحة الصحة باعتبارها مخدوماً لمتورجى للفرح فمسئولة عن خطئه قبل التورجى المصاب

الثانية — مسئولية مصلحة الصحة قبل التورجى المصاب مباشرة لتكليفه عملا خارجا عن حدود وظيفته فاصابته بسبب هذا العمل

وهذه هي الحالة التى نص عليها الحكم باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر بحكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عطيه بك حسنى وبحضور حضرات مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد زكى ابوالسعود بك مستشارين ومحمد عبد السلام افندي كاتب الجلسة

اصدرت المحكم الآتى
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومى
نمرة ١٠٣٣ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من مصلحة الصحة العمومية
ضد

غطاس غبريال وحنا صليب التورجى

الوقائع

رفع غطاس غبريال هذه الدعوى لدى محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد مصلحة السعة العمومية بمريضة مؤرخة ٢٨ ستمبر سنة ١٩١٩ قيدت بجدولها نمرة ١١٠٣ سنة

صاغاً باعتبار شهر عن كل سنة حسب مرتبه وحسب ماهو متبع في ذلك قانوناً بجميع مصالح الحكومة وأنه باضافة مبلغ التعويض على مبلغ المكافأة فيكون المجموع ٥١١ جنيه و ٤٠٠ مليم لذلك طلب المدعى الحكم بالزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ٥١١ جنيه و ٤٠٠ مليم من ذلك ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض عن الاصابة ومبلغ ١١ جنيه و ٤٠٠ مليم قيمة المكافأة التي يستحقها المدعى عن مدة الست سنوات التي خدمها بالمصلحة حسب المتبع في ذلك قانوناً مع المصاريف والانتاب بحكم مشمول بالتنفيذ وبدون كفاله

وفي اثناء سير هذه الدعوى ادخلت مصلحة الصحة المدعى عليها حنا صليب بصفته ضامناً لها في الدعوى وذلك بأعلان مؤرخ ١٣ يناير سنة ١٩٢٠. طلبت فيه الحكم عليه بما عساه أن يحكم به عليها

وبعد المرافعة في هذه الدعوى - حكمت محكمة مصر المشار اليها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ حضورياً بالزام مصلحة الصحة بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢١١ جنيه و ٤٠٠ مليم مع جميع المصاريف و ٢٠٠ قرش انتاب حمامه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات -

فاستأنفت مصلحة الصحة بتاريخ ٥ و ٦ يولية و ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٠ الحكم المذكور

وطلبت للاسباب المينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول مع الزامه بالمصاريف والانتاب عن الدرجتين ومن باب الاحتياط الحكم على المستأنف عليه الثاني بما عساه أن يحكم به للمستأنف عليه الاول

وقد تحدد للمرافعة في هذا الاستئناف اخيراً جلسة يوم اول مارس سنة ١٩٢١ وفيها طلب حضرة مندوب المستأنفة الحكم بطلاباتها المينة بصحيفة الاستئناف - وطلب حضرة المحامين عن المستأنف عليهما تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ابداهها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق الدعوى والمداوله قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً وحيث تبين للمحكمة أن حنا صليب التمورجى كلف من قبل الطبيب الشرعى بتشريح جثة شخص متوفى باسبتالية الحمايات الاميرية وفي اثناء عملية التشريح كان غطاس غبريال التمورجى الآخر ممسكاً بالجثة فاصابه حنا صليب خطأ في يده اليسرى بالمشروط الذي كان جارياً التشريح به اصابة سببت له عاهة مستديعة وهي

١١٢

التظلم من الاوامر

جواز استئناف حكم التظلم

قانون المحلة افدنه

الاورام الصادرة من قاضي الامور الوقتية بناء على عريضة قدمت اليه من احد الخصوم ليست احكاما بالمعنى القانوني حيث لا خصومة ولا مراعاة من الطرفين فالتظلم في هذه الاوامر امام المحكمة لا يعتبر درجة ثانية . وعليه يصح استئناف الحكم الصادر في التظلم كسائر الاحكام الابتدائية القابلة للاستئناف قانون المحلة افدنه وان قضى بصدوم جواز التنفيذ على من لا يملك اكثر من المحلة افدنه بزرعها من ملكيته فانه لا يحرم اخذ اختصاص عليها . لا يجوز اخذ اختصاص على نخل قائم على ارض مملوكة لغير المدين (لانه في هذه الحالة لا يعتبر النخل عقاراً)

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر

كالوني وحضرة صاحب العزة فوزي الطيبي

بك مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب

الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة

٩٥٩ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من مديرية قنا

فقد منفعة اليد اليسرى واصبح ذراعه عاجزا

لا يقوى على العمل به

وحيث وان كان من المسلم به ان الخدمة

يتحصلون نتائج الاخطار التي تنجم عن طبيعة

العمل الذي يتقاضون اجراً على القيام به بدون

أية مسؤولية بتعويض على مظلومهم الا ان ظروف

الحادثة لا ينطبق عليها هذا المبدأ لان العمل

الذي انيط به المستأنف عليه الاول والذي وقع

في اثناء تأديته هذا الحادث لا يدخل في طبيعة

الاعمال التي يكلف بها عادة فيكون اذن وقع

هذا الحادث الذي نشأت عنه الازالة خارجا

عن الاخطار التي يتعرض لها مثل المصاب

ويحق له اذن طلب التعويض عن الضرر الذي

يلحقه في هذه الظروف بدون دخل الى خصائص

وحيث ان هذه المحكمة ترى ان التعويض

الذي قدرته المحكمة الابتدائية يتناسب مع

الضرر فيتعين تأييد الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول

الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً تأييد الحكم

المستأنف والزام المستأنفة بالمصاريف و ٣٠٠

قرش اتماب محاماه

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية

المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ مارس سنة ١٩٢١

الموافق ٥ رجب سنة ١٣٣٩

ابريل سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة المشار اليها
بقبول المعارضة شكلا وموضوعا بتأييد الامر
المعارض فيه والزمّت المعارضة بالمصاريف

فاستأنفت مديرية قنا هذا الحكم بتاريخ
١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ طالبة للاسباب الميينة
بصحيفة استئنافها الحكم بقبول هذا الاستئناف
شكلا وموضوعا لغناء الحكم المستأنف والقضاء
بالغاء الامر الصادر من رئاسة محكمة قنا
الابتدائية الاهلية برفض طلب الاختصاص
وباختصاص مديرية قنا بال عشرة نخلات الميينة
بطلب الاختصاص مع الزام المستأنف عليه
بمصاريف الدرجتين واتاب المحاماة
وبجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٢١ المحددة أخيرا
لنظر هذا الاستئناف صمم حضرة نائب قسم
القضايا على هذه الطلبات ثم أجل النطق بالحكم
الى آخر الجلسة اليوم ٢١ مارس سنة ١٩٢١
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق الدعوى والمداولة قانونا
حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
فهو مقبول شكلا

وحيث ان من المقرر قانونا ان الاوامر
التي تصدر من رئاسة المحكمة او من القاضي
المعين للامور الوقتية طبقا للمادة (١٢٧) من
قانون المرافعات لا تعتبر احكاما لان الحكم هو

ضد
عبد الرحمن عمران الذي لم يحضر بالجلسة
ولا احد بالتوكيل عنه

وقال المدعى
رفعت مديرية قنا هذه الدعوى امام محكمة
قنا الابتدائية الاهلية ضد عبد الرحمن عمران
قالت بمرضاها العلنية في ١٤ يناير سنة ١٩٢٠
انها تحصلت على حكم ضد المدعى عليه بمبلغ ١٩٥
جنيها و ٩٩ مليا والمصاريف والفوائد وارادت
الحصول على امر اختصاص بالنخيل المملوك الى
المدعى عليه تأمينا لطلبها الا أن حضرة رئيس
المحكمة المذكورة أصدر أمرا برفض هذا الطلب
على انها لا ترى وجها لهذا الرفض لانه وان
كان المدعى عليه لا يملك سوى عشرة نخلات
فهذا السبب لا يحول دون منح الحكومة
الاختصاص المطلوب عملا بالمادتين (٥٩٥ و ٥٩٤)
من القانون المدني خصوصا وان المدعى عليه
لم يدفع الطلب بشيء ما فيما يخص بقانون الخمسة
افدنه لذلك نظمت الحكومة من هذا الامر
فرفت هذه المعارضة وطلبت بجلسة المرافعة
الحكم بالغاء الامر الصادر من رئاسة المحكمة
المذكورة الصادر برفض طلب الاختصاص
وباختصاص مديرية قنا بال عشرة نخلات الميينة
بطلب الاختصاص مع الزام المدعى عليه
بالمصاريف والمدعى عليه لم يحضر - وبتاريخ ٢٨

١١٣

قوة الشيء المحكوم فيه

إذا رفع دائن دعوى على مدينه فأعترف الأخير بالدين وادعى الوفاء ولكنه عجز عن الإثبات فقصي عليه نهائيا بالدين ودفعه فعلا ثم عثر المدين بالورقة الدالة على الوفاء — فهل يجوز للمدين بعد ذلك أن يرفع الدعوى بهذه الورقة يطلب فيها رد مادفعه تنفيذاً للحكم الصادر عليه .

قالت محكمة الاستئناف بعدم جواز سماح الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا لاتحاد السبب في الدعوتين وعملا بالمبدأ الجارية عليه المحاكم الفرنسية في الوقت الحاضر .

راجع بهذا المعنى أيضا حكم محكمة بنى سويف المنفرد بالعدد السابق تحت رقم ٩٦

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر

كلوفى وحضرة صاحب العزة فوزى الطيمى

بك مستشارين ومحمد فهمى احمد افندى كاتب

الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة

٤٢٧ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من محمود بك راسم الحاضر عنه

بالجلسة حضرة محاميه

الفصل في خصومة بين طرفين دافع كل طرف

فيها عن نفسه او امتنع عن الدفع فيها برغبته

بعد اعلانه قانونا ومتى تقرر ان الاوامر المذكورة

لا تعتبر احكاما فلا يعتبر التظلم منها استئنافا اما

الحكم الذي يصدر في التظلم من المحكمة الكلية

فانه حكم ابتدائي قابل للاستئناف كباقي الاحكام

وحيث ان ما جاء بمذكرة قسم قضايا المالية

من ان قانون الخمسة افدته لم يحرم اخذ

اختصاصات عليها وان ما حرمه هو توقيع الجز

ومباشرة نزع ملكية من لا يملك اكثر من

خمس افدته قول في محله غير انه يطلب اختصاصا

على عشرة فخلات وليس على الاطيان للزراعة

بها ولا يجوز قانونا اخذ اختصاص على الاشجار

والتخيل وحدها متى كانت مملوكة لغير صاحب

الارض المزروعة بها كما هو الحال في هذه الدعوى

وحيث انه مما تقدم يكون الحكم

الاستئناف في محله ويتمين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم

الاستئناف واقرت المستأنفة بالمصاريف ومبلغ

٣٠٠ قرش اتعاب محاماه عن المستأنف عليه

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية

المنعقدة في يوم الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩٢١

الموافق ١١ رجب سنة ١٣٣٩

نمرة ١٩٥ سنة ١٩١٩) فلستأف المدعى المذكور
 هذا الحكم بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ طالبا
 للاسباب المبينة بصحيفة استئنافه الحكم بقبول
 الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم
 المستأف بكامل اجزائه والحكم له بالطلبات
 الاصلية التى طالبا امام محكمة اول درجة مع
 الزام الملن اليها الاولى بالمصاريف واتعاب المحاماه
 عن الدرجتين
 ومجلسه ٢٢ يناير سنة ١٩٢١ المحددة لنظر
 هذا الاستئناف صم وكيله على هذه الطلبات
 والحاضر عن المستأف عليها الاولى طلب التأيد
 لما يئنه فى مذكرته وطلب الحاضر عن المستأف
 عليه الثانى التأيد ايضا بالنسبة له ثم اجل النطق
 بالحكم اخيرا لجلسة اليوم بعد ان قدم كل من
 المستأف والمستأف عليها الاولى مذكرة صمم
 كل منهما على سابق طلباته
 المحكمة
 بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
 اوراق الدعوى والمداولة قانونا
 حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
 وحيث انه تبين من مراجعة الاوراق
 ان الست خليده هاتم كريمة المرحوم حسين
 باشا فهمى رفعت بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٦
 دعوى على محمود بك راسم زوج اختها المرحومه
 الست أمينة هاتم امام محكمة اسكندرية
 ضد
 الست خليده هاتم كريمة المرحوم حسين باشا فهمى
 ثم حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا
 وقائع الدعوى
 رفع محمود بك راسم هذه الدعوى امام
 محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية ضد
 المستأف عليهما طلب فيها الحكم بالزام المدعى
 عليها الاولى فى مواجهة الثانى بان تدفع له ٨٤٠
 جنيها مع فوائده من تاريخ الطلب لغاية السداد
 وذلك قيمة ما يخصها بحق النصف فى المبلغ
 الذى دفعه عن الست امينه هاتم اخت المدعى
 عليها الاولى وزوجة المدعى عليه الثانى بمقتضى
 ايصال مؤرخ ٢١ يناير سنة ١٩١٥ مع المصاريف
 واتعاب المحاماه وتثبيت الحجز التحفظى وجعله
 نافذا بحكم مشمول بالنفاذ الموقت وبلا كفاله.
 وبجلسة المرافعة صمم وكيل المدعى على طلباته
 ووكيل المدعى عليها الاولى قال ان المبلغ الذى
 دفعه المدعى اخذه من الست امينه هاتم ودفعه
 عنها والحاضر عن المدعى عليه الثانى طلب اخراجه
 من الدعوى بلا مصاريف
 وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ حكمت
 محكمة اسكندرية المشار اليها حضوريا اولاً.
 بانخراج المدعى عليه الثانى من الدعوى بلا
 مصاريف ثانيا برفض دعوى المدعى والزامه
 بالمصاريف و ٣٠٠ قرش اتعاب محاماه (قضية

الابتدائية لمطالبته اولا بقيمة ما خصها بالبيان الشرعى عن اختها المذكورة أى النصف وقدره ١٠٧٢ جنيبا و ٥٠٠ مليم فى مبلغ ٢٠٤٥ جنيبا ثمن منزل كانت تملكه مورثتها كأن بجبة الموازين باسكندرية باعه زوجها المذكور بصفته وكىلا عنها بموجب عقد تاريخه ٨ يناير سنة ١٩١٥ وقبض ثمنه ولم يدفع منه شيئا للمورثة . وثانيا بنصف المنقولات التى تركتها المورثة المقدر ثمنها بمبلغ ٢٣٠٥ جنبيه و ٥٠٠ مليم

وحيث ان المحكمة المشار اليها قضت بحكمها الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٨ بالزام محمود بك راسم بان يسلم الى الست خليدة هاتم نصف الاثاثات المنزلية المتروكة عن المورثة ويدفع لها مبلغ ١٠٧٢ جنيبا و ٥٠٠ مليم قيمة نصف ذلك المنزل وقد جاء فى حيثيات الحكم فيها يتعلق بهذا المبلغ ان ادعاء محمود بك راسم بانه دفع بعض الثمن لزوجته مورثة المدعية ودفع البعض الآخر فى تسديد ديونها لم يقم عليه أى دليل ولم يبين مقدار مادمه لزوجته ولا مقدار ماسدده من الديون كما وانه لم يذكر اسماء الدائنين ولم يقدم الوصولات التى استلمها منهم ولذلك ترى المحكمة الحكم للمدعية بتسليمها فى المنزل المذكور .

وحيث ان محمود بك راسم استأنف هذا الحكم ومحسك امام محكمة الاستئناف بايصال محمد سعيد باشا مصادق عليه منها فى ١٨ فبراير

بمبلغ ١٦٨٠ جنيبا تاريخه ٢١ يناير سنة ١٩١٥ بامضاء عطوفة محمد سعيد باشا مذكور به انه استلم منه بصفته وكىلا عن زوجته الست امينه هاتم المبلغ المذكور وذلك من الزايد من استجراها عما تستحقه من اجار اطيائها والمستحق عليها من اقباط البنك وقد حكم فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ بتأييد الحكم الابتدائي ارتكنا على أن دعوى محمود بك راسم عن دفعه ثمن البيت الذى باعه بتوكيل من زوجته بمقد مسجل فى ١٨ يناير سنة ١٩١٥ لم يثبت بحال من الاحوال وعلى ماورد بالحكم المستأنف من الاسباب .

وحيث أن محمود بك راسم رفع بعد ذلك دعوى على الست خليدة هاتم قال فيها أنه يدائن المرحومة زوجته مورثة الطرفين بمبلغ لم تشأ الست خليدة هاتم أن تحاسبه بالطرق الودية على ما يخصها فيها ومنها مبلغ ١٦٨٠ جنيبا الثابت بالاىصال المتقدم ذكره وطلب الحكم عليها بقيمة نصف ذلك أى ٨٤٠ جنيبا مع تثليث الحجز التحفظى المتوقع تحت يده بمبلغ ٩٢٠ جنيبا مما هو محكوم عليه به لست خليدة هاتم وقد ادخل فى هذه الدعوى صاحب العطوفة محمد سعيد باشا ولكنه لم يبد طلبات بالنسبة اليه وقدم اثباتا لدعواه الايصال المحكى عنه وكشفا عن حساب الست امينه هاتم مع صاحب العطوفة محمد سعيد باشا مصادق عليه منها فى ١٨ فبراير

سنة ١٩١٥ وأورد به مبلغ الـ ١٦٨٠ جنيبها
وحيث أنه حكم برفض هذه الدعوى في
٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ بناء على ما رأتها المحكمة
من أنه ثابت من الايصال المؤرخ ٢١ يناير سنة

١٩١٥ الذي هو اساس الحساب المعتمد من
مورثة الطرفين أن محمود بك راسم دفع ذلك
المبلغ بصفته وكيلا عن زوجته ولم يقدم دليلا
على أنه دفعه من ماله الخاص وان ما ذهب اليه
محمود بك راسم في مذكرته من أن ثمن المنزل

الذي قضي عليه بدفع نصفه ليست خليده هاتم
في حين أنه كان قد سده في دين على المورثة لا
يجوز الرجوع الى بحثه مرة أخرى كما دفعت بذلك
الست خليده هاتم في مذكرتها لسبق الفصل
فيه نهائيا في محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٢
ديسمبر سنة ١٩١٨

وحيث أن محمود بك راسم قد استأنف
هذا الحكم مرتكنا على ما يزعمه من وجود
اختلاف في السبب بين دعواه هذه والدعوى
السابقة

وحيث أن سبب الدعوى المقامة من محمود
بك راسم على الست خليده هاتم هو دفعه مبلغ
١٦٨٠ جنيبها الذي يطالبها بنصفه الى مورثتها
الست امينه هاتم كما هو موضح بمذكرته أمام
المحكمة الابتدائية اذ جاء فيها أن المورثة لما
رأت نفسها مدينة الى عطوفة محمد سميد باشا

ارادت أن تسدد له جزءا من ذلك الدين فوكلت
زوجها في بيع المنزل وان يدفع من ثمنه ١٦٨٠
جنيبها فباع وسدد المبلغ المذكور وسلمها باقي
الثلث -

وحيث أنه بمقابلة هذا السبب على ما تضمنه
دفع محمود بك راسم في الدعوى الاولى كما هو
مبين فيما سبق ذكره من الوقائع يتضح أن السبب
واحد في الدعويين

وحيث أنه مما يجب ملاحظته تأييدا لذلك
انه قضي على محمود بك راسم بان يدفع نصف
ثمن المنزل ملك للمورثة لكونه لم يثبت قيامه
بسداد الثمن اليها فاذا قضي في هذه الدعوى على
الست خليده هاتم بان تدفع اليه مبلغ ٨٤٠ جنيبها
الذي هو جزء من ثمن المنزل اجابة لطلبه لا
يتأتى ذلك الا اذا تقررت في الحكم انه ثبت
سداد المبلغ للمورثة وهذا التناقض بين الحكمين
اقوى دليل على وجود الاتحاد ليس فقط في
السبب بل في الموضوع ايضا

وحيث أن محمود بك راسم مع استناده
على كشف الحساب المصدق عليه من زوجته
الست امينه هاتم أورد في المذكرة المقدمة منه
أمام هذه المحكمة انه يسوغ لمن قضي عليه نهائيا
بدين ودفعه بعد الحكم أن يسترده اذا امكنه
أن يثبت مخالصته من ذلك الدين بايصال يكون
تاريخه سابقا على تاريخ صدور الحكم

ارض محتكرة بحق القرار يجوز لصاحب هذا البناء
الشفعة في العين المجاورة لطبقاً لإحكام الشريعة الفراء
باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد فخري باشا وبحضور حضرات
مستر كرشو وصالح حق بك مستشارين
وحسن نبيه كاتب الجلسة
اصدورت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
نمرة ١٠٩ سنة ٣٨ قضائية
الرفوع من الشيخ جبر حسين الجندي
ضد

احمد افندي نصر ناصيف المالاوي. ومحمود
باشا الاتري. ومنصور افندي صالح الاتري.
واحمد بك الاتري. والسث فاطمه أم احمد
لاتري. مستأنف عليهم

الوقائع

رفع احمد افندي نصر المستأنف عليه الاول
هذه الدعوى أمام محكمة للمنصورة الابتدائية
الاهلية المقيدة بالجدول نمرة ١٦١ سنة ١٩٢٠
كلي. ضد جبر حسن الجندي. ومحمود باشا
الاتري. ومنصور افندي صالح الاتري. واحمد
بك الاتري. وفاطمه أم احمد الاتري. وقال في

وحيث أن المحاكم الافرنسية سارت على
هذا المبدأ ثم عدلت عنه من عهد بعيد والرأى الذي
قد اتبع بعد ذلك أمام تلك المحاكم لا يجوز للمدين
استرجاع دينه متى ذكر في الحكم الذي ألزمه
بدفعه انه ادعى الوفاء وعجز عن اثباته (تعليقات
دالوز على المادة ١٨٢١ من القانون المدني
صحيفة ٥٨٧ فقرة ١٨١٤ ومايلها)

وحيث أن المحكمة تأخذ بهذا الرأى أيضاً
لان العمل به لا يخل بقوة الشيء المحكوم به
وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم
المستأنف في محله فيتمتع تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم
المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف ومبلغ
٣٠٠ قرش اتعاب لكل من الحامين عن
المستأنف عليهما مع رفض ما خالف ذلك من
الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها
العينية المنعقدة في يوم الاثنين ١٤ فبراير سنة
١٩٢١ الموافق ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩

١١٤
الشفعة

صاحب البناء على ارض محكرة شفيع
سما يجوز للجار ان ينفق في البناء القائم على

عريضة دعواه المؤرخة ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ المدعى عليه الاول على الشفيع بالبيع قبل رفع الدعوى باكثر من خمسة عشر يوما بكافة الطرق القانونية بما فيها البيته وللمدعى النفي بالطرق عينها وتثبت التحقيق حضرة عبد العزيز بك غنيم أحد قضاة الدائرة والرياسة ندب خلافه عند المانع وابتقت الفصل في المصاريف

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع الناء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى الشفعة مع الزام رافعها بالمصاريف واناب المحاماه

وبمجلسة المرافعة التي تحددت لنظر هذا الاستئناف ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ صمم الوكيل عن المستأنف على هذه الطلبات والوكيل عن المستأنف عليه طلب تأييد الحكم المستأنف أما باقي المستأنف عليهم فلم يحضروا وذلك للاسباب المذكورة بالجلسة المذكورة

الحكمة

بمد بجام المرافعة الشفعية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

وحيث ان الاستئناف قدم في اليعاد القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث أنه لا نزاع في أن البنا القائم على الارض المشفوع بها ملك لوالد المستأنف عليه وأقيم هذا البنا على أرض موقوفة كما يدل على

عريضة دعواه المؤرخة ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ان المستأنف اشترى من محمود باشا الاتري وباقي المستأنف عليهم منزلا كائنا بالنصورة مساحته ستائة متر تقريبا ومبين حدوده بالعريضة المذكورة بمقد نظير مبلغ ٨٠٠ جنيه مصري ولما كان احمد افندي نصر المستأنف عليه المذكور له حق الشفعة في هذا المنزل والارض القائمة عليه مجاورة لمنزله من الجهة الشرقية قد اظهر رغبته ذلك وعرض على المشتري رسميا قيمة الثمن ورسم التسجيل عن يد محضر بمقتضى ائذار رسمي اعلن بتاريخ ٣١ يناير و٣ فبراير سنة ١٩٢٠ وتسجل قانونا ولكن الشيخ جبر حسين المستأنف لم يشأ قبول المبلغ فأودع علي ذمته هذا المبلغ بمخزينة محكمة النصورة الكلية الاهلية ورفع هذه الدعوى امامها وطلب الحكم باحقته لاخذ المنزل المبين بهذه بالعريضة بطريق الشفعة واعتباره ملكا اليه مقابل التصريح للمستأنف بصرف المبلغ المودع علي ذمته بمخزينة هذه المحكمة وقدره ٨٠٠ جنيه و٨١٦ ملجم قيمة الثمن ورسم التسجيل وبالزامه بالتسليم وعدم المنازعة مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف واناب المحاماه وشجول الحكم بالتفاد الوقت وبدون كفالة ومحكمة النصورة المشار اليها حكمت بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ حضورا قبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق ليثبت

للعامة المتولى صحيفة (١٢٠) أي ينبغي أن يتفق في الاحكام التي عندنا بمصر أنه يجب الشفعة في البناء القائم فيه راجع ايضا الصحيفة نمرة (٢٥١) من الجزء الثاني من بلفة السالك تأليف الشيخ احمد الصلوى على الشرح الصغير للشيخ الدردير وقد أجاز ذلك أيضا بعض علماء المذهب الخفي وحيث أن ما يجوز أخذه بالشفعة يجوز الاخذ بالشفعة بسببه أى انه كما يثبت الشفعة في البناء في الارض المحتكرة بحق القرار بتثبيت في الملك العقاري لو كان المشفوع به بناء في أرض محتكرة بحق القرار فقد ذكر في الجزء الثالث من شرح فتح الجليل على مختصر العلامة خليل صحيفة (٥٩١) ما نصه: فاذا بنى قوم في أرض حسبت عليهم ثم مات أحدهم واراد بعض ورثته بيع نصيبه في البناء فلا خوته الشفعة فيه استحسنة الامام مالك رضى الله عنه وحيث انه بناء على ذلك ترى المحكمة ان الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقررت في الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأثبتت المستأنف بالمصاريف وبمبلغ ٤٠٠ قرش صاغ اتمام محاماه هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ الموافق ١٩ رجب سنة ١٣٣٩

ذلك المستندات المقدمة من المستأنف ولا تلتفت المحكمة لمقدي التصرف بالبيع الصادرين في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٣ و ١٣ ربيع الثاني ١٨٩٧ المقدمين من المستأنف عليه

وحيث أن الارض المذكورة صارت حكراً كما يستدل ذلك من عقد البيع المسجل في ١٧ ابريل سنة ١٨٨٦ الذي اعترف فيه البائع وهو والد المستأنف عليه للحصة المباعة بذلك العقد أن أرضية المنزل حكراً ومربوط عليها بديوان الاوقاف عن كل ذراع ٨ فضة

وحيث أن تعريف الاستحكار هو عقد ايجاره يقصد به استبقاء الارض للبناء والغرس أو لاحداهما على الدوام والاستمرار كما ذكر ذلك علماء مذهب أبى حنيفة

وحيث أنه لم يذكر في كتاب الشفعة شيء بعن مسألة الحكر هذه ان كان يصح الاخذ بها الشفعة أم لا كما نص على الوقف

وحيث أنه لأجل معرفة ذلك يجب الرجوع الى كتب الشريعة الفراء التي هي أصل ما أخذت الشفعة 'وحيث أن علماء مذهب أبى حنيفة اتفقوا على أن القرار لصاحب الحكر حتى الانتفاع بالعين فيما استأجرها لاجله ويورث الانتفاع بعده

وحيث ان مذهب الامام مالك يميز الشفعة في البناء القائم على الارض المحتكرة فقد نص في الجزء الثاني في كتابه بهجة في شرح التحفة

١١٥

حسين احمد

الوارد جدول المحكمة نمرة ٦٤ سنة ١٩٢٠

المنضم الى الاستئناف المرفوع من محمود

توفيق ابراهيم

ضد

محمود احمد محمد اغا وعبدالقادر محمود وزهره

بنت احمد محمد انفا زوجة محمد ابراهيم وامينه

بنت احمد محمد اغا زوجة محمود منصور

وحسوب عبدالرحمن ومحمد عبدالرحمن وعبدالله

محمد وتيم حسين احمد

الوارد جدول المحكمة نمرة ١٤٢ سنة ١٩٢٠

رفع عبد القادر محمد هذه الدعوى . امام

محكمة البليغا الجزئية الاهلية ضد باقى الخصوم

قال فيها انه اشترى من محمود توفيق ابراهيم

١٥ ط نازعه فيها باقى الخصوم ولذلك طلب

الحكم اصليا ببيوت ملكيته الى ١٥ ط المذكورة

ومنع المنازعة والتسليم واذا ثبت ان البائع له لا

يملك ما باعه اليه يلزم برد الثمن وقدره ٤٠ جنيتها

مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف والانتاب

وارتكن في اثبات دعواه علي عقد مسجل

وقال ان البائع له يملك القدر الذى اشتراه منه

بطريق اليراث عن امه

والمحكمة المشار اليها حكمت في ٤ اكتوبر

سنة ١٩١٩ حضوريا بالزام محمود توفيق ابراهيم

ان يدفع الى عبد القادر محمد مبلغ ٤٠ جنيتها

استئناف الضامن - استفادة المضمون منه

يستفيد المضمون من الاستئناف المرفوع من

الضامن . فاذا رفع الضامن استئنافه في الميعاد وكان

استئناف المضمون بعده جاز للاخير الاستفادة من

استئناف الاول ولا يعوق ذلك تنازل الضامن عن

استئنافه بطريق التواطؤ مع الخصم لاسقاط حق

المضمون في الاستئناف

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة اسقوط الابتدائية الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا

بهيئة استئنافية بسراي المحكمة بالخران في يوم

الارباء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطية بك

وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي حسين صادق افندى

ورياض قلته افندى القاضيين

وحضور كاتب الجلسة اسكندر افندى

جرجس

صدر الحكم الآتى

في استئناف عبد القادر محمد

ضد

محمود توفيق ابراهيم ومحمود احمد محمد اغا

ومحمد احمد محمد اغا وزهره بنت احمد محمد اغا

زوجة ابراهيم وامينه بنت احمد محمد اغا وحسوب

عبد الرحمن ومحمد عبد الرحمن وعبد الله محمد وتيم

والزمته بجميع المصاريف ومائة قرش لكل محام عن الخصوم ورفضت ماعدا او غاير ذلك من الطلبات

فاستأنف عبد القادر محمد هذا الحكم بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٢٠ طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف بكامل اجزائه وتثبيت ملكية المستأنف لاه ط الموضحة للحدود والمعالم بمرضاة الدعوى الابتدائية وبطلان التصرفات الحاصلة عليها من المستأنف عليهم محمود احمد محمد اغا ومحمد احمد محمد اغا وزهره بنت احمد محمد اغا ومبنة بنت احمد محمد اغا للباقيين ومنع منازعتهم وتسليمها له مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف عن اول وثاني درجة واتعاب المحاماة وتقيد هذا الاستئناف تحت نمرة ٤٦٤ سنة ١٩٢٠

واستأنف محمود توفيق ابراهيم هذا الحكم بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المستأنف عليه الاول الى ١٥ ط المينة الحدود بالعريضة الافتتاحية وباخراج المستأنف من الدعوى بلا مصاريف والزام من يحكم عليه بالمصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين

وبتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قررت المحكمة بضم الاستئناف نمرة ٤٦٤ سنة ١٩٢٠ الى الاستئناف نمرة ١٤٢ سنة ١٩٢٠ وبها دفع المستأنف عليه تيم حسين احمد فرعيا بعدم قبول استئناف عبد القادر محمد لتقديعه بعد الميعاد ومحمود توفيق ابراهيم تنازل عن استئنافه المرفوع منه عن الحكم الابتدائي بورقة قدمها تيم حسين قرر وكيل محمود توفيق أنه لا يعلم شيئا عنها وبأن الخصوم صمموا على طلباتهم وارتنكوا على ما ابذوه بذكراتهم المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على الاوراق والدواولة قانونا حيث أن محمود توفيق ابراهيم قد تنازل عن الاستئناف المرفوع منه بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ عن الحكم الابتدائي الصادر في ٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ عن الحكم وذلك بمقتضى الورقة المقدمة في الدوسيه من تيم حسين احمد المستأنف عليهم ومؤرخة في ٣ مارس سنة ١٩٢٠ وأودعت بالدوسيه في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠

وحيث أن الحاضر عنه قرر بجلاسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ أمام هذه المحكمة انه لا يصرَف هذا التنازل المنسوب لموكله ولكنه لم يطمئن على صحته بأي طمن من الطمون القانونية فيتعين اذن الاخذ بهذا التنازل والحكم بأبنيانه وحيث أن عبد القادر محمد رفع استئنافا بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٠٠ عن الحكم الابتدائي الصادر

وحيث انه وان لم يكن من حاجة لبحث التواطىء الذى يقول عبد القادر بمحصوله بين محمود توفيق وسائر المستأنف عليهم الا انه من الظاهر فى الدعوى انه على الرغم من أن تنازل محمود توفيق كان فى ورقة عرفية مؤرخة فى ٣ مارس سنة ١٩٢٠ فقد حضر وكيله امام قاضي التحضير فى جلسة ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ولم يذكر شيئاً عن تنازل موكله بل طلب التأجيل لضم مفردات القضية وكان طلبه هذا بعد أن حكم بإبطال المرافعة لغيابه وبعد أن اعيدت الدعوى الى الرول ثم اجلت الدعوى لجلسة ٤ مايو سنة ١٩٢٠ وفى تلك الجلسة طلب الاحالة على المرافعة فاحيلت على جلسة اول يونيه ومنها اداريا لجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ التى سمعت فيها المرافعة

وحيث أن سلوك المستأنف هذا وتجنب وكيله ذكر شيء عن التنازل فى جلسة ٩ مارس و٤ مايو سنة ١٩٢٠ يؤيد شبهة التواطىء الذى قال به عبد القادر محمد ويدل على أن التنازل لم يحصل فى التاريخ الذى ذكر فى ورقته انه حرر فيه ويكون اذن من العدل اعتبار استئناف عبد القادر محمد الذى اعلن فى ١٠ ابريل سنة ١٩٢٠ حاصل قبل تنازل محمود توفيق وقما كان استئنافه قائماً لاسيما وان التنازل لم يودع فى الدوسيه الا فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ كما تقدم وحيث أن قول الوكيل عن المستأنف

فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ وقيد تحت رقم ٣٦٤ سنة ١٩١٩ استئناف اسيوط سنة ١٩٢٠ وقد اصدرت هذه المحكمة قراراً بضم هذا الاستئناف الى استئناف محمود توفيق ابراهيم المقيد تحت رقم ١٤٢ منه ١٩٢٠ استئناف اسيوط

وحيث أن المستأنف عليهم دفعوا بعدم جواز استئناف عبد القادر محمد لانه قدم بعد الميعاد

وحيث أن عبد القادر يقول بأن استئنافه جائز قانوناً لان محمود توفيق ابراهيم هو الضامن له فى الدعوى وقد رفع المذكور استئنافاً لو نجح فيه لعادت فائدته عليه لان نجاحه يقتضى ثبوت ملكيته للخمسة عشر قيراطا المبيعة من محمود توفيق له فكأنه تثبتت للملكية هو للارض المذكورة ولذلك فانه اكتفى باستئناف محمود توفيق لعله باتحاد المصلحة بينهما قلما علم بان المذكور قد تنازل عن استئنافه بعد فوات ميعاد الاستئناف وذلك تواطاً منه مع سائر المستأنف عليهم بادر هو ورفع استئنافاً

وحيث انه من المسلم به أن استئناف الضامن فى الميعاد القانوني يبرر استئناف المضمون بعد ذلك الميعاد

وحيث انه لا نزاع فى أن محمود توفيق ابراهيم ضامن لعبد القادر محمد فى مبيع الخمسة عشر قيراطاً ومطاحتها فى الدعوى كانت واحدة

عليهم انه غير جائز أن يستأنف أحد المستأنف عليهم فرعياً ضد المستأنف عليهم الآخرين قول يرد عليه أولاً أن الضامن يتنازله عن الاستئناف قد جعل المضمون في مركزه لأن هذا انما يختصم المستأنف عليهم بمسندات الضامن الذي كان مستأنفاً

١١٦

التمهيد بدل الغير

صحته فيما يختص بالتعويض

التمهيد بمحل الغير على ترك دعواه صحيح فالشرط الجزائي المبني عليه نافذ قانوناً لأن كون الفعل المتمهد به معلقاً على إرادة الغير فهو ممكن أو مستحيل لا يمنع من التمهيد بضمان امكانه باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة بنى سوفت الاهلية

بالجلسة العظيمة المنعقدة بسراى المحكمة بهيئة مدنية استئنافية في يوم الاربعاء ٩ فبراير سنة ١٩٢١ واول جماد آخر سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة مصطفى فهمى البحرى بك القاضي

وحضور حضرة محمد فؤاد حسن افندى ومراد كامل افندى القاضيين

وحضور على كامل افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى

في قضية الاستئناف المرفوع من سمداوى وكيلانى ولدى حسين محمد على نمرة ٣٩٧ سنة ١٩٢٠ مستأنفين

ضد

عبد الله افندى حسن .. مستأنف عليه

وثانياً — ان عبد القادر محمد لم يكن في الواقع مستأنفاً عليه في الدعوى الاستئنافية المرفوعة من محمود توفيق بل انه اعلن مع سائر المستأنف عليهم المنازعين له ليكون الحكم في وجهه وغنى عن البيان ان مركزه في تلك الدعوى كان مركز المستأنف عينه لوانه لم يتنازل عن استئنافه فهو مستأنف عليه شكلاً فقط ومستأنف في الواقع

وحيث انه يتبين من ذلك ان الدفع بعدم قبول استئناف عبد القادر محمد في غير محله ويتبين رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً اولاً بأبائنا تنازل محمود توفيق ابراهيم عن الاستئناف المرفوع منه بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ عن حكم محكمة البليتا الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ والزامه بمصاريفه وثانياً برفض الدفع الفرعى المقدم من تميم حسن عن استئناف عبد القادر محمد وقبول ذلك الاستئناف شكلاً وحددت

رفع الاستئناف عليه هذه الدعوى ضد
المستأنفين لحكمة اطسا الجزئية طلب برفضها
المعلنة في ١١ أكتوبر سنة ١٩١٩ الحكم عليهما
بأن يدفع له مبلغ ٥٠ جنيتها مصر باقيمة التعويض
المتفق عليه فيما بينهم وذلك بطريق التضامن
والتكافل مع المصاريف ومقابل المحاماة والنفاد
بغير كفال

والحكمة المذكورة حكمت في ٤ فبراير
سنة ١٩٢٠ للمستأنف ضده بالمبلغ المذكور
والمصاريف دون النفاذ

فاستأنف المحكوم عليهما برفضه أعلنت
في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ طالبين إلغاء الحكم
ورفض دعوى المستأنف قبلهما والزامه
بالمصاريف

وبجلسة المرافعة صمم المستأنفان على هذه
الطلبات . وطلب المستأنف ضده التأييد
المحكمة

بعد سماع المرافعة والإجلاص على الاوراق
والدأولة

حيث ان الاستئناف جاز شكله القانوني
وحيث ان ملخص هذه الدعوى انه كان
بين المستأنف ضده ووالد المستأنفين نزاع رفع
امره الى القضاء ثم تصالح المستأنفان عن نفسيهما
وبالتبابة عن والدهما مع المستأنف عليه على ماقرر
في العقد المحرر بينهم جميعا بتاريخ ١٥ اغسطس

سنة ١٩١٩ وان المستأنفين التزاما في العقد المذكور
ان يحملوا والدهما على ترك دعواه المقامة ضد
المستأنف عليه وان لم يفعلا يكونا ملزمين قبله
بمبلغ ٥٠ جنيتها على سبيل التعويض وان والدهما
لم يترك دعواه بعد ذلك بل سار فيها فاستحق
المستأنف عليه التعويض ووجب الحكم له به
وحيث ان المستأنفين يدفعان الدعوى
بامور منها ان المستأنف اكرههما على التعاقد
معه لانه موظف بالادارة ومنها ان التعاقد باطل
أولا لأن سببه غير صحيح وغير جائز قانونا
وثانيا لان الغرض المقصود من التعهد وهو حمل
التبر على عمل من الاعمال غير ممكن ولا جائز
وارتكنا على حكم المادتين ٩٥ و٩٤ من القانون
المدني

وحيث انه لم يقم من جانب المستأنفين ما
يدل على استعمال المستأنف ضده سلطة وظيفته
لاكرههما على التعاقد بل الظاهر من ظروف
الدعوى وعيارة عقد الصلح المشار اليه انما ان
ما وقع كان اكثره لمصلحهما

وحيث انه من جهة كون التعهد باطلا
لأن سببه غير صحيح فالسبب الفاسد
المبطل للتعهدات هو المحظور قانونا المخالف
للآداب والنظام العام وليس من يقول ان التوسط
بين المتخاصمين وحمل بعضهم على قبول الصلح
مخالف للقانون أو للآداب والنظام العام اذ لو

كان ذلك لما أوجب القانون على القاضي ان يسمى
بأدى بدء في اصلاح البين بين طرفي المتخاصين
ذاته لان الصلح جائز وممكن وعجزها عن اتمامه
لا يقللها من المسؤولية

في كل نزاع رفع اليه أمره
وحيث ان القول من جهة أخرى بأن

الغرض المقصود من التمهيد وهو حمل الغير على
ترك دعواه غير ممكن ولا جائز فيه نظر
فعل يقوم به الغير وهو جائز اذا اشترط الملزم
به على نفسه كفالة الغير الذي ضمن عمله أو شرط

وحيث ان اجماع العلماء متفق على ان اعتبار
كون الغرض من التمهيد فعلا ممكناً وجائزاً
على نفسه الجزاء عند امتناع الغير عن ذلك العمل
(راجع كتاب تعليقات دالوز المتنوعه سابقا مادة

١١١٩ صحيفة ٩١٦ نمره ١٣ واوبرى ويرد طبعه
٤ مجلد ٤ صحيفة ٣٠٦ فقرة ٣٤٣ - ٣ وبوردى

ويرد مجلد ١ نمره ١٣٠ وبلانيولي طبعه ٢ مجلد ٢
نمره ١٠٢٠)

كانت استحقاقه مطلقة دائمة فاذا كانت
راجعة الى عجز المتعهد فلا يطل التعافد

لانه كان يتمين عليه وقت العقد ان يدرك عجزه
عن أداء العمل الذى التزم به ولا يدفع عنه عجزه

مسؤولية عدم الوفاء بتمهده ومن ثم فاذا كانت
الاستحالة مؤقتة فهى لا تمنع انقضاء العقد وقالوا

انه اذا كان اعتبار الفعل ممكناً أو مستحيلاً أمراً
خلافياً فيجوز التمهيد بضمان امكانه (راجع كتاب

دومولوسب مجلد ٢٤ نمره ٣١٨ وبوري ويرد
مجلد (١) نمره ٢٨٩ وبلانيولي مجلد ٢ نمره ١٠٠٦

وتعليقات دالوز على القانون الذى مجلد ٢ مادة
١١٢٦ صحيفة ٩٧٢ نمره ٤٠ ٤٥ ٤٧)

وحيث ان تمهيد المستأنفين غير مستحيل في
حكمة المحكمة حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد
الحكم المستأنف بكامل اجزائه والزام المستأنفين

بجميع المصاريف مائتي قرش صاغ مقابل محاماه
فلهذه الاسباب

حكمتم المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد

الحكم المستأنف بكامل اجزائه والزام المستأنفين
بجميع المصاريف مائتي قرش صاغ مقابل محاماه

١١٢٦ صحيفة ٩٧٢ نمره ٤٠ ٤٥ ٤٧)

وحيث ان تمهيد المستأنفين غير مستحيل في

١١٧

يده على القدر المذكور

ووكيل المدعى عليه طلب رفض الدعوى
وقرر بأن القدر صحيح ولم يمس بشيء لأن وفيه
تنازل المدعى عن حق الانتفاع وموكله رافع
دعوى مدنية بتثبيت ملكيته ولم يفصل فيها
المحكمة

حيث أن المدعى قرر بلسان وكيله في الجلسة بأنه
هو الواضع اليد وأن المدعى عليه رفع عليه دعوى
بتثبيت ملكيته وقدم صحيفة إعلان هذه الدعوى
وحيث أن المدعى يريد القول بأن هذا
التمرض ما يسمى بالتمكير القانوني Tronble
وحيث أن المتفق عليه علماً وعملاً أن دعوى
الملكية ودعوى حق الارتفاق لا تدخل ضمن
التمكير القانوني على وضع اليد لأن المدعى في
هاتين الدعويتين يقر لخصمه بوضع يده ولذلك
رفع عليه الدعوى وهذا بخلاف ما لو كان المدعى
فيهما ينازع في وضع اليد بأن رفع عليه دعوى
يمنع وضع اليد أو يرسل انذاراً للمستأجرين
يكلفهم دفع الأجرة إليه وعدم دفعها المؤجر
لهم وحيث لا يكون في عمل المدعى عليه من
رفع دعوى تثبيت الملك إلى إفادته تعرض قانوني
للمدعى وتكون دعوى المدعى لا أساس لها
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى
المدعى والزمت بالصاريف

التمكير على واضع اليد

رفع دعوى الملكية على واضع اليد لا يعتبر
تمكيراً بالمعنى القانوني لأن في رفع دعوى الملكية
اعترافاً ضمناً بوضع اليد
باسم صاحب المظلة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة جرجا الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بالمحكمة في يوم الاثنين ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠
و ١٣ صفر سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة هارون
سليم أفندي القاضي

وحضور محمد أفندي محمود الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية منصور جريس فرج
ضد

عبد المجيد عبد الرحمن همام

الواردة الجدول نمرة ١٣٣٧ سنة ١٩٢٠

طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بمنع
تعرض للمدعى عليه له في التسعة أفدنة الميمنة
الحدود والمواقع بالريضة وتسليمها إليه وإلزام
المدعى عليه بالمصاريف والانتداب والنفاذ بنسخة
الحكم الأصلية

وبالجلسة صمم على هذه الطلبات بلسان
الحاضر عنه وقرر بأن المدعى عليه زور عليه عقداً
بهذا القدر وادعى عدم صحة هذا القدر ووضع

١١٨

بطلان المرافعة - تسجيل قلم الكتاب القضية

لا يستفيد المدعي من تسجيل قلم الكتاب القضية بعد استمرار اقطاع المرافعة فيها ثلاث سنوات فاذا طلب المدعي عليه بطلان المرافعة بعد هذا التعجيل - وقبل ان يسجل المدعي دعواه بنفسه - اجيب الى طلبه لانه انما اريد بطلان المرافعة جزاء المدعي على امله وليس تسجيل قلم الكتاب القضية بدافع تهمة الاهمال باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة اسبوط الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا برأى المحكمة في يوم الخميس ١٦ سبتمبر سنة ٩٢٠ تحت رئاسة حضرة عبدالله محمد افندي القاضي وحضور خلة افندي عوض الله الكاتب صدر الحكم الآتي

في قضية عبد الحافظ محمد جلال ثم الستات نيبية وآمنة وشاه وقاطمة وعلى أولاد محمد جلال الوكيل عنهم عبد الحميد افندي احمد جلال والوصى على على محمد جلال القاصر

ضد

مديرية اسبوط

الواردة جدول المحكمة نمرة ٥٨٠٨ سنة ١٩١٠ رفع مورث المدعين المدعو السيد محمد جلال دعوى على الحكومة يطلب تثبيت ملكيته الى ٤٨ ط واضحة الحدود والعالم بالبريضة ورد التكليف والمصاريف والأتعات

وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ نذبت المحكمة

خيرا في هذه الدعوى

وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ أوقفت القضية حتى يقدم الخبير تقريره واستمرت موقوفة حتى مضى على ذلك أكثر من ثلاث سنوات الى أن عجلها قلم كتاب المحكمة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ وأعلن الخصوم فيها جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ السير في الدعوى وبتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ رفعت المديرية دعوى بطلان المرافعة وحددت لها جلسة ٢ ابريل سنة ١٩٢٠ المتطورة فيها القضية الأصلية

بالجلسة الاخيرة مندوب المديرية صمم على طلب بطلان المرافعة ووكيل المدعين صمم على طاباته الاصلية ورفض الدعوى في قضية البطلان لرفعها بعد أن عجل قلم كتاب المحكمة الدعوى الاصلية أي بعد أن حصلت اجراءات صحيحة في المرافعة قبل طلب البطلان المحكمة

حيث أن مورث المدعين المدعو السيد محمد جلال رفع دعوى على الحكومة يطلب تثبيت ملكيته الى قيراطين وسدس وحيث ان المحكمة قررت بجلاسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ ايقاف القضية حتى يقدم الخبير تقريره واستمرت موقوفة حتى مضى على ذلك أكثر من ثلاث سنوات حتى عجلها

قلم الكتاب في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ بأن
أعلن طرفي الخصوم بالحضور لجلسة ٢ أبريل
سنة ١٩٢٠ للسير في الدعوى
وحيث أنه بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٠
رفعت المديرية دعوى بطلان المرافعة وحدثت
لنظرها جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٢٠ المنظور فيها
موضوع القضية الأصلية
وحيث أن مندوب المديرية بالجلسة
الأخيرة صمم على طلب بطلان المرافعة ووكيل
المدعين طلب رفض الدعوى لرفعها بعد أن
عجل قلم الكتاب الدعوى الأصلية أي بعد أن
حصلت إجراءات صحيحة في المرافعة قبل طلب
البطلان
وحيث أنه يجب البحث عما إذا كان تعجيل
قلم الكتاب للقضية بعد استمرار انقطاع
المرافعة فيها ثلاث سنوات يحرم المدعي عليها من
حقها في طلب البطلان أو أن هذا الحق لا يؤثر
عليه وبغية الا الإجراءات التي تحصل من
المدعي نفسه
وحيث أنه وإن كان نعم المادة عام غير مقيد
بما يفيد ضرورة حصول إجراءات المرافعة من
أخذ الخصمين الا أن روح المادة واتصالها المباشر
بالمادة التي قبلها يدل بجلاء على ان الإجراءات
التي تؤثر على طلب بطلان المرافعة وتضمنه هي
التي تصدر من أحد طرفي الخصوم لا من قلم

الكتاب لان القانون انما قصد من بطلان
المرافعة عدم تخليد القضايا بالمحكمة فأجاز
لكل خصم ان يطلب بطلان المرافعة اذا
استمر الانقطاع ثلاث سنوات بفعل خصمه
أو اهماله أو امتناعه أي ان للشرع اعتبار أن
البطلان عقاب على الاهمال والترك الا انه قيده
بضرورة طلبه من أحد طرفي الخصوم قبل
اتخاذ اجراءات صحيحة من الطرف الأخير
فن سارع منها الى استعمال حقه سد الطريق
في وجه خصمه وأقصد عليه استعمال حق نفسه
وعلى الاسبقية في هذه الحالة الممول فاذا كان
طلب البطلان من المدعي عليه سابقا لما
يتخذه المدعي من الاجراءات وجب الحكم
به واذا سبقت الاجراءات للطلب أثرت عليه
وحالت دون اجابته إذ لا موجب للمقاب في
هذه الحالة مادام ان المدعي قد أعاد الاهتمام
بالدعوى واتخذ من الاجراءات الصحيحة ما
يحركها بعد همودها وليس له مطلقا ان يتمسك
بطلب رفض البطلان المقدم من خصمه اذا
استمر اهماله حتى ولو عجل قلم الكتاب الدعوى
بصفة ادارية وكان طلب البطلان بعد ذلك
التعجيل إذ لا محل لاعفائه من العقوبة وسببها
من جهته مستمر ولم يبد منه أي عمل يدل على
تحوله عنه لا سيما وان التعجيل من قلم الكتاب
ما كان يحول بينه وبين اتخاذ اجراءات صحيحة

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة أنوب الجزئية

حكم

بجلسة الاثنين ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠
الموافق ٢١ محرم سنة ١٣٣٩ المنعقدة علنا بسرأي
المحكمة تحت رئاسة حضرة عبد الله محمد بك القاضي
وحضور حضرة احمد الصاوى افندى
وكيل النيابة

وعبد الرحمن مرسى افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى

فى قضية النيابة العمومية نمرة ٨٩٠ جنح

سنة ١٩٢٠

صد

محمد سليمان على سنة ٢٤ غنام كوم المنصورة
حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور
لأنه فى يوم من شهر يونيو سنة ١٩٢٠ بجهة بنى
محمد هرب من الخفيرين على سليمان وشحاته عبد
العال بعد القبض عليه قانونا لاتهمه فى سرقة
حماره وطلب عقابه بالمادة ١٢٠ عقوبات
والتهم حضر وانكر .

المحكمة

حيث انه يشترط لتطبيق المادة ١٢٠
عقوبات ان يكون التهم الممارب قد قبض
عليه قانونا

وحيث ان قبض الخفراء على أى منهم قبل

لحفظ حقه والتأثير على حق المدعى عليه الذى يادر
برفع دعوى البطلان بعد التعجيل والتسليم للمدعى
بالاستفادة من عمل الغير وهو قلم الكتاب
ترجيح لكفته على كفة المدعى عليه بلا مرجح
بل هو ترجيح للمهمل التارك على اليقظ المتمسك
بحقه ومركزهما بعد التعجيل هو بنفسه قبله لم
يؤثر عليه التعجيل أقل تأثير بمعنى انه لا يحول بينها
وبين مبادرتها باستعمال حقها الخول بالقانون
وحيث انه بما تقدم تكون دعوى بطلان
للمرافعة المقدمة من المديرية صحيحة وتعين
الحكم لها بطلانها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا ببطلان للمرافعة

والزام المدعى عليهم بالمصاريف

صدر هذا الحكم ونل علنا بسرأي المحكمة

بالخزان فى يوم الخميس ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠
تحت رئاسة حضرة محمود صادق بك اسماعيل
القاضى وحضرة زخارى بشاى الكاتب

١١٩

هرب التهم بعد القبض عليه بمعرفة الخفراء

ليس الخفراء من رجال الضبطية القضائية قبضهم
على متهم قبل التحقيق وقبل صدور أمر من الجهات
القضائية بالقبض عليه لا يستتر قبضا قانونيا - وعليه فرب
التهم فى هذه الحالة لا يدخل تحت نص المادة ١٢٠
عقوبات ولا عقاب عليه

التحقيق وقبل صدور امر من الجهات المختصة باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر بالقبض عليه لا يعتبر قبضا قانونا لأن الخفراء ليسوا ضمن رجال الضبطية القضائية حسب نص المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات وحيث ان مأمورى الضبطية القضائية دون سواهم لهم حق القبض على منتهك السرقة أو التلبس أو متلبس بالجناية وذلك اتباعا لنص المادة ١٥ من القانون المذكور

وحيث انه من ذلك يتضح جليا ان الخفيرين اللذين قبضا على المتهم متلبسا بجرعة لم يكونا من رجال الضبطية القضائية فلا يعتبر قبضهما قبضا قانونا وتكون المادة ١٢٠ من قانون العقوبات غير منطبقة (راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩١٣ «السنة الرابعة عشر» جنيح المجموعة الرسمية الرابعة عشر وعدد ٨٨ صحيفة ١٩١) ولذا يتمين براءة المتهم عملا بالمادة ١٢٢ جنائيات

فهذه الاسباب

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة حضوريا براءة المتهم

١٢٠

سرقة - نية التملك

الدائن الذى يأخذ شيئا لمدينه بنهر رضائه ويقيه عنده على سبيل الرهن تأمينا لدينه لا يعد سارقا لانعدام نية التملك عنده

محكمة بنى سويف
بمجلسة الجنيح المنعقدة علنا بسرأى المحكمة
فى الاربع ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ و ٦ ربيع
الاول سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة احمد نشأت
افندى القاضى
وبحضور حضرة على سرى افندى وكيل
النيابة ومرسى احمد افندى الكاتب
صدر الحكم الآتى
فى قضية النيابة العمومية نمرة ٢٦١٨ جنيح
بنى سويف سنة ١٩٢٠
ضد

حسانين حسبو طنطاوى فلاح من عزبة
لطفى وعمره ٢٠ سنة
حيث أن النيابة اتهمت المذكور بأنه يوم
٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بعزبة عمر باشا سرق
طشطانحسا ملك صميده عبد الحميد وطلبت
عقابه بالمادة ٢٧٤ فقرة أولى عقوبات
وحيث أن المتهم قرر بما هو واضح بمحض
الجلسة

وحيث أنه ثبت من أقوال الشهود واقوال
المتهم والجنى عليه وظروف الدعوى أن المتهم
تساحن مع الجنى عليه من أجل دين له فى صبح
يوم الحادثة واخذ طشطانح من النحاس للمجنى
عليه كرهن لدينه بحضور المتهم وأحد الشهود

ولما علم المدة بالمسألة كلفه برد الطشت فرده
وحيث أنه يجب البحث فيما اذا كان التهم
يعتبر سارقاً أم لا

وحيث لا اعتبار من أخذ شيئاً سارقاً يجب
أن يكون قد أخذه بنية التملك والا اذا كان
مجرد أخذ الشيء كافياً لتكوين جريمة السرقة
فيعتبر من أخذ سلم جاره لامر له سارقاً كذلك
الصانع الذي يتناول آلة لزميل له رغم ممانعته
لاتعام عمل أمامه كذلك الفلاح الذي يجد ثورا
يرعى في مزرعته فيربطه في محراثه (فان في الحقيقية
في هذه الحالات قد وقعت السرقة على الاستعمال
فقط الامر الغير معاقب عليه كما كان الشأن في
القانون الروماني) كذلك لا يعتبر سارقاً من
أخذ مواشي جاره عنده للاعتناء بها لغياب
صاحبها مع أنه في هذه الحالة لا يعتبر أنه لم يسرق
فقط بل دائماً لجاره بشبه عقد وكذلك من
دخل دكاناً وأخذ شيئاً للتفرج ومن دخل منزل
صديق له أو دخل محلاً بسبب قانوني وتناول
شيئاً بيده

وحيث أنه كذلك لا يعتبر سارقاً من أخذ
شيئاً لمدينه كرهن إذا لم يملك الشيء ولم يحزه
الاحيازة مؤقتة بل ولم يستعمله (راجع جارسون
جزء أول تعليقاً على المادة ٣٧٩ عقوبات صفحة

١١٤٤ نمرة ٢٨٨ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ وقد قال في
في ٢٩٠ » وبعبارة اخرى يجب أن يكون عند

السارق نية التملك » وقال في ٢٩٢ » ولهذا
الاسباب لا يمكن توقيع عقوبة السرقة على دائن
أخذ شيئاً لمدينه كرهن لدينه » وقد قرر جارو
في الجزء الخامس نمرة ٢١٠١ هذه القاعدة حيث
قال (إن نية السرقة هي الوصول الى تملك الشيء
بغير حق الخ) وقد أتى بمسألة تقرب من مسألتنا
لفظاً ولكنها تختلف عنها معنى واعتبرها سرقة
بحق وهي مسألة الدائن الذي يأخذ شيئاً لمدينه
في نظير دينه ففي هذه الحالة لم تتم نية التملك
كما تتم اذا أخذ الشيء لحفظه عنده كرهن لدينه
(يجب التفريق بين الدافع والنية فالدائن الذي
يدفعه دينه لاخذ الشيء لا يهرب من المسؤولية
كذلك من سرق انتقاماً للسرقة ومهما كان الدافع
شديداً لا يخلو السارق من عقاب السرقة لحكم
محكمة اميان الشهير الذي قضى ببراءة امرأة بائسة
سرقَتْ رغباً من شدة الجوع دالوز ٩٩ - ٢ -
٣٢٩) ثم عاد جارو وقال (والشيء الوحيد الذي يجب
البحث عنه هو نية التملك وان يكون ذلك ضد
رغبة المالك) والركن الاخير وحده غير كاف والا
يترتب على ذلك عقاب من أخذ سلم جاره مؤقتاً
لامر له الخ من المسائل السابق ذكرها ولوعرف
ان ذلك ضد رغبة صاحب الشيء الامر الغير
مقبول عقلاً

وحيث ان الصعوبة الحقيقية هي في تفهم
النية ويجب ان يكلف المتهم باثبات ما يزعم

بطريقة قاطعة مادام قد أخذ الشيء لا ان يكلف ذلك مثلاً في ٢٩٤ تعليقاً على المادة ٣٧٩ أيضاً
 الاتهام بان يثبت بانه أحذه بنية التملك لأن وحيث لذلك يتعين براءة المتهم عملاً
 المتهم بأخذ الشيء قد تقل حمل الاثبات على المادة ١٧٢ ج
 عاتق نفسه فلهذه الاسباب

وحيث ان الأمر في قضيتنا واضح تمام وبعد رؤية المواد المذكورة و١٧٢ ج
 الموضوع اذا أخذ المتهم العطشتهارا وعلناً وأمام حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهم
 مدينه وغيره فضلاً عن رده وقد ضرب جارسون واصافت المصاريف على جانب الحكومة

القوانين والقرارات والمنشورات

- قانون نهضة ١٤ لسنة ١٩٢١** وظيفتهم بالذمة والأمانة أمام رئيس المحكمة بتشكيل لجان لتحديد إيجارات الاراضي الزراعية عن سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الزراعية
- نحس سلطان مصر بما انه تلقاء هبوط أثمان القطن هبوطاً تجاوز كل تقدير يقضى العدل بان يرخص على وجه الاستثناء في اعادة النظر في إيجارات الاراضي الزراعية المتفق عليها في العقود للبرمة في سنة ١٩٢٠ عن سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الزراعية وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وموافقة رأي مجلس الوزراء رسمنا بما هوأت :
- مادة ١ -** تشكل في كل مديرية لجنة أو أكثر تسمى «لجنة إيجارات الاراضي الزراعية» ويكون تشكيل هذه اللجان بقرار من وزير الحفانية يحدد دائرة اختصاص كل لجنة ومركزها ويعين اعضاءها
- مادة ٢ -** تتألف اللجنة من أحد قضاة المحاكم الاهلية رئيساً ومن اثنين من الأعيان أحدهما يمثل الملاك والثاني يمثل المستأجرين ويقسم الاعضاء الأعيان المين على أن يؤدوا
- وظيفتهم بالذمة والأمانة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الاهلية التي يقع مركز اللجنة في دائرة اختصاصها .
- مادة ٣ -** تختص اللجنة بالنظر في الطلبات التي تقدم اليها من المستأجرين بالشروط المبينة بعد ، وبتحديد قيمة الإيجار عن سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الزراعية دون غيرها مراعية على قدر استطاع التوفيق بين مصلحة المالك ومصلحة المستأجر .
- مادة ٤ -** يشترط في قبول الطلبات :
- (١) ان يكون العقد قد أبرم في سنة ١٩٢٠ لمدة تشمل سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الزراعية ،
- (٢) وان يكون قد اشترط دفع الإيجار كله أو بعضه نقداً ،
- (٣) وأن تكون الارض قد اجرت لتزراع قطناً .
- مادة ٥ -** تراعي اللجنة في تحديد قيمة الإيجار الاثمان الجارية للقطن والمحاصيل الاخرى التي تكون الارض المؤجرة قابلة لاتاحتاجا ونتائج الاجارات السابقة بين المالك والمستأجر وكل عامل آخر عيكنها من الوصول الى تقدير عادل .

ولا يجوز في أى حال من الاحوال تحديد الآتية :

- قيمة للايجار أدنى من متوسط الثلاث السنوات (١) اسم المستأجر الطالب ،
السابقة . (٢) اسم المالك وعند الاقتضاء اسم المستأجر

ويجب أن يذكر ثمن القطن الذى جعلته اللجنة أساسا لتقديرها فى القرار الصادر بتحديد الايجار .

- مادة ٦ - اذا زاد عن القطن على الثمن الذى جعلته اللجنة أساسا لتقديرها كان للمالك الحق فى تسكيلة للايجار . وتكون هذه التسكيلة

ثلثى الفرق بين الثمين باعتبار عدد القناطير التى تحتج فعلا من الارض المؤجرة . ويرجع فى معرفة الزيادة الى سعر القطن فى اليوم الذى يستحق فيه آخر قسط من الايجار او الى متوسط اسعار الثلاثين يوما التالية ليوم الاستحقاق اذا

طلب ذلك المستأجر .
وتعتبر هذه التسكيلة جزءا متما للايجار مضمونا بجميع ضماناته .

مادة ٧ - يجب ان تقدم الطلبات المنصوص عليها فى المادة الثالثة بمرضىة موقع عليها بامضاء الطالب او ختمه الى اللجنة التى تقع الارض المؤجرة فى دائرة اختصاصها وان يكون ذلك فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار

للمنصوص عليه فى المادة الاولى فى الجريدة الرسمية والاسقط الحق فى الطلب .

وتكون المريضة مشتملة على البيانات

فاذا تمددت عقود الايجار وجب ان يقدم طلب عن كل عقد على حدته
واذا كان المستأجر عديم الاهلية ولم يكن له وصى أو قيم جاز تقديم الطلب بالنيابة عنه من أحد أقربائه الاقربين .

مادة ٨ - تدعو اللجنة الخصوم لسماع أقوالهم فاذا كانوا كانوا عديمي الاهلية أو كان لديهم ما يمنهم عن الحضور دعت من تراه أصلح من يمثلهم فى مصالحهم .

وتتحقق اللجنة من الوقائع على أوفق صورة تراها وتصدر قرارها على وجه السرعة . ويكون القرار نهائيا بالنسبة لجميع المالكين والمستأجرين الذين كانوا طرفا فى العقد ولا يكون القرار قابلا للمعارضة أو الاستئناف .

على انه لا يحق للمستأجر التمسك بذلك القرار اذا فضل المؤجر ان تكون المعاملة بينه وبين المستأجر على طريقة المزارعة بحسب اصول

فلاحة الجهة .

فاذا زاحت قيمة الايجار المتفق عليه على

ثلاثة أمثال آخر ايجار لم يجوز الزامه بأن يدفع
اكثر من ٥٠ في المائة من القسط الشتوي المذكور
مادة ١٢ - كل اتفاق ودي بشأن قيمة

ويستقط حق المؤجر في هذا الخيار اذا لم
يعلن به المستأجر في بحر ثلاثة أيام من تاريخ
اعلانه بالقرار .

الايجار بين مستأجر بمقد تسرى عليه احكام
هذا القانون ومؤجر لا يملك الصلح الا باذن
خاص يجوز أن يمرض على اللجنة التي تكون
الاعيان المؤجرة في دائرة اختصاصها للتصديق
عليه ويقوم هذا التصديق مقام الاذن الواجب
الحصول عليه من الجهة المختصة

مادة ٩ - اعلان الخصوم والشهود الذين
ترى اللجنة ضرورة سماع شهادتهم وكذلك كل
اعلان تدعو اليه الحال يكون بالطرق الادارية
اذا دعت الحال الى معاينة الارض فتتولى
ذلك اللجنة نفسها أو أحد اعضائها أو تتدب
لذلك أحد رجال الادارة أو أحد أعيان الجهة
ويقدم الخبير المتدب تقريره اليها شفويا .

مادة ١٣ - يجوز لوزير الحفانية ان يتخذ
بقرار يصدر منه جميع التدابير التي يقتضيها
تنفيذ هذا القانون .

ويجب ان يحلف للشهود والخبراء الذين
ليسوا من أعضاء اللجنة اليمين بحسب الاوضاع
المقررة في قانون المرافعات الاهلي ويكون هؤلاء
الشهود والخبراء خاصين للجزاءات المنصوص
عليها في ذلك القانون وفي قانون العقوبات الاهلي
مادة ١٠ - تسرى أحكام هذا القانون

مادة ١٤ - على وزيرى الداخلية والحفانية
تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل
به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

دون اخلال بقواعد القانون العام الجارية على
حقوق المتماقدين والتي لم ينص صراحة على
مخالفتها وعلى الأخص بقواعد الاجراءات
التحفظية .

صدر بمرأى عابدين في ٢٣ شعبان سنة
١٣٣٩ (اول مايو سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكون

وزير الحفانية

ثروت

عبد الفتاح يحيى

مادة ١١ - المستأجر ملزم على كل حال
بتسديد ٦٠ في المائة من القسط الشتوي وذلك
الى ان يصدر القرار في الطلب المقدم للجنة طبقا
لهذا القانون .

فهرس العدد العاشر

الأحكام

- رئيس نيابة الاستئناف . الاستئناف في ميعاد الثلاثين يوما - محكمة النقض والايبرام
٤٩٧ ص ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١
- تغيير وصف التهمة . الطرق الاحتمالية في جريمة النصب - محكمة النقض والايبرام
٤٩٩ ص ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١
- تغيير وصف التهمة - شرطه - محكمة النقض والايبرام ٢٨ مارس سنة ١٩٢١
٥٠١ ص ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١
- خلو الحكم من الاسباب في مواد الجنح . نقض - محكمة النقض والايبرام ٢٨ فبراير
٥٠٣ ص ١٩٢١
- الطبة المستورة - شرط الواجب . بقاء حق الانتفاع لنفسه - هبة لا وصية - محكمة
٥٠٥ ص ٢٥ يناير سنة ١٩٢١
- موظف الحكومة . رفقة في وقت غير لائق . التعويض . ميعاد سقوط الحق فيه
٥٠٨ ص ٨ فبراير سنة ١٩٢١
- موظف الحكومة . لائحة الماشات . ميعاد سقوط الحق في دعوى الموظف بالتعويض
٥١٣ ص ٢١ مارس سنة ١٩٢١
- قرار الحجر . نشره - محكمة استئناف مصر الاهلية - ١٥ فبراير سنة ١٩٢١
٥١٦ ص ١٥ فبراير سنة ١٩٢١
- توزيع مال المدين . طلب الدخول في التوزيعه - محكمة استئناف مصر الاهلية
٥١٩ ص ٧ مارس سنة ١٩٢١
- وقف - بدل - عقد عرفي - محكمة استئناف مصر الاهلية ١٤ مارس سنة ١٩٢١
٥٢١ ص ١٥ مارس سنة ١٩٢١
- مسئولية الخدم - محكمة استئناف مصر الاهلية ١٥ مارس سنة ١٩٢١
٥٢٢ ص ٢١ مارس سنة ١٩٢١
- التظلم من الاوامر - محكمة استئناف مصر الاهلية . ٢١ مارس سنة ١٩٢١
٥٢٥ ص ١٤ فبراير سنة ١٩٢١
- قوة الشيء المحكوم فيه - محكمة استئناف مصر الاهلية - ١٤ فبراير سنة ١٩٢١
٥٢٧ ص ١٤ فبراير سنة ١٩٢١
- الشفعة - صاحب البناء علي ارض محكرة شفيق - محكمة استئناف مصر الاهلية
٥٣١ ص ٢٩ مارس ١٩٢١
- استئناف الضامن - استعادة المضمون منه - محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية - ٢٩
٥٣٤ ص ١٩٢١
- سبتمبر سنة ١٩٢١
- التمهيد بدل الغير - صحته فيما يختص بالتعويض - محكمة بني سويف الاهلية ٩ فبراير
٥٣٧ ص ١٩٢١

- ٥٤٠ التمكين على واضع اليد - محكمة جرجا الجزئية ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠
- ٥٤١ بطلان المرافعة - تسجيل قلم الكتاب - محكمة اسيوط الجزئية ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠
- ٥٤٣ سنة ١٩٢٠
٥٤٤ هرب المتهم بعد القبض عليه بمعرفة الخفراء - محكمة ابنوب الجزئية - ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠
- ٥٤٤ سرقة - نية التملك - محكمة بنى سويف - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠
- ٥٤٧ قانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢١ بتشكيل لجان لتحديد إيجارات الاراضى الزراعية عن سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الزراعية

Bibliotheca Alexandrina



0542591